الكافية في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر والمعروف بابن الحاجب النحوي المالكي

(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي

(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الرابع

عالم الكتب

اللغة العربية - النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ - 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم - القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات بيليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج١ / ج٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

[أسماء الأفعال: بناؤها، وتعيين أصولها، وأنواعها]

(ص): «أسماء الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضى، مثل: رُوَيْدَ زيداً أى أمهله، وهيهات ذاك أى بَعُد».

(ش): أعلم أنه إنما بنى أسماء الأفعال لمشابهتها مبنىَّ الأصل، وهو فعل الماضى والأمر.

ولا نقول إن «صه» اسم لِـ «لا تتكلم» ومَه، اسم لِـ «لاتفعل»، إذ لو كانا كذلك، لكانا معربين، بل هما بمعنى: اسكت، واكفف.

وكذا لا تقول: إن «أفّ» بمعنى أتضجّر، و«أوه» بمعنى أتوجَّع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسمَّاهما، بل هما بمعنى: تضجرت وتوجَّعت الإنشائيَّين.

[ويجوز / أن يقال: إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماءً لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل، سواء بقى على ذلك الأصل كالماضى والأمر، أو خرج عنه كالمضارع، فعلى هذا لايحتاج إلى العذر المذكور](١). ٢/ ٦٦

والذى حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معانى الأفعال: أمر لفظى، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها.

ويدخل اللام على بعضها، والتنوين فى بعض، وظاهرٌ كون بعضها ظرفاً، وبعضها جاراً ومجروراً.

وأمَّا تعيين أصولها، وأنها عن أىِّ شىء نُقلت، فنقول:

النقل عن المصادر والظروف فى بعضها ظاهر، كرويَدَ زيداً، وبله زيداً، بنصب المفعول به.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

و:

=٥٣٣ *فداءٍ لك الأقوام*[١]

بالكسر، وأمامك زيداً، وعليك زيداً[٢]؛ إذ استعمال هذه الكلمات على أصلها كثير، كرويدَ زيدٍ، وبله زيدٍ، بالإضافة، وفداءٌ لك، بالرفع والنصب، وأمامك زيد، برفع زيد.

وبعضها يشبه أن يكون مصدراً في الأصل، وإن لم يثبت استعماله مصدراً، كوشكان، وسرعان، وبطآن، وشتّان، فإنها، كليّان في المصادر، وكهيهات فإنه كقَوْقاة[٣]، ونزال، فإنه كفجار، وتَيْد[٤]، كضَرْب؛ فنقول: إنها كانت في الأصل مصادر، لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معاني[٥] الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها: المصادر، للمناسبة بينهما، وزنًا، ولإلحاقها بأخواتها من نحو: رويدَ وبلهَ وفداءٍ.

والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتًا ثم نقلت إلى المصادر، ثم منها إلى أسماء الأفعال؛ ثم نقول: الأصوات المنقولة إلى باب المصادر على ضربين:

ضرب: لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل، نحو: إيهاً في الكف، وويهًا في الإغراء[٦]، وواهًا في التعجب والاستطابة، ولَعًا، ودَعْدَعًا، في الانتعاش،

(١) هو الشاهد الثاني والخمسون بعد الأربعمائه في الخزانة.
وإستشهد به على أن «فداء» اسم فعل منقول من المصدر.
والشاهد للتابقة الذبياني، ديوانه/ ٨٧.
والبيت بتمامه.

مهلا فداء لك الاقوام كلهُمُ وما أُثَمِّرُ من مال ومن ولد

من شواهد ابن يعيش ٤/ ٧١ - ٧٣، واللسان: «فدى» والاشباه والنظائر رقم ٦٩١.

(٢) في المخطوطات: «عمراً» بدل: «زيداً».

(٣) في القاموس: «قوق»: وقاقت الدجاجة: صوتت كقَوْقاة

(٤) التّيْد: الرّفق، يقالك تيدك يا هذا أي اتّئد.

(٥) في ب فقط ٣/ ٨٤: معنى.

(٦) في ب ٣/ ٨٤: «الإعزاء» بالزاى تحريف.

وويلك، وويحك وويسك[١] ووىْ لعمرو، على ما مرَّ فى باب المفعول المطلق.

وبعضها: انتقل من المصادر إلـى اسماء الأفعال، نحو: صه، ومَه، وهَا، ودَع أى انتعَش، وبَسْ أى ارفق، وهـيا، وهَـلاَ، وحيَّ، وإيِـه، وهَيـك وهيـك وهيت ـ وستجيئ معانيها.

ويجوز أن يُدَّعى فى الضرب الأول أنه انتقل إلى اسم الفعل، والتنوين فيه كما فى صه، ومه، وإيه وهى مفتوحة لامنصوبة.

وفى الضرب الثانى: بقاؤه عـلى المصدرية، وبناؤه مراعاة[٢] لأصله أعنى اسم الصوت، كما مرَّ فى المفعول المطلق.

وأمَّا: أخْ[٣]، وكخْ[٤]، وأُفّ، وأوَّه، وبَخْ[٥]، إذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو أن تـنصب، نحـو: «أفّا»، أو تبيَّـن بالحرف، كـأفٍّ لك فالأولى أن يـقال[٦] يبقائـها على ما كانت عـليه وأنها لم تصر مـصادر ولا أسماء أفعال لعـدم الدليل عليه، كـما أن الأَولى فى: فَرَطَك بمعـنى تقدم، أو احذر مَن قـدَّامَك، وبُعدك، أى احذر مَن خلفك، وحذرك[٧] عمرًا، والنجاءك؛ أن يقال: إنها باقية على المصدرية، إذ لم يقم دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال.

والفَرَط: التقدم، أى: تقدَّم تقدمًـا، أو: احذر فَرَطك أى تقدمك، وبُعدك، أى: ابعد بعدًا، وحذرك وحِذارك عمرًا، أى احذر عمرًا حَذَرًا، أو حذارًا، والنجاءك أى: انج النجاء، والكاف حَرف، كما فى: ذلك.

(١) فى ب فقط ٣/ ٤ : «ويك» تحريف صوابه من ط والمخطوطات.

وفى أساس البلاغة: «ويسه»: ما أملحه.

(٢) كلمة: «مراعاة» سقطت من ب ٣/ ٨٥.

(٣) فى القاموس: «أخ» كلمة تكرُّه، وإخْ بالكسر: صوت إناخة الجمل.

(٤) «كخ» فى القاموس بمعنى: اطرحْ.

(٥) «بخ» فى القاموس: أى عظم الأمر وفخم.

(٦) فى المخطوطات: يقال: «إنها باقية على كونها أسماء أصوات ولم تصر . . . إلخ.

(٧) فى ب فقط ٣/ ٨٥: «وحذارة».

فإذا تقرر هذا، ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إمَّا عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة فى الأصل أصواتًا، أو عن الظروف، أو عن الجار والمجرور، فلا تقدح، إذًا، باعتبار الأصل، لا فى حدِّ الاسم، ولا فى حدِّ الفعل. وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضر، لَمَّا ثبت كونه عارضًا بالدليل، إذ ربَّ أصل / ٢/ ٦٧
مرفوض، وعارض لازم.

وأما «آمين» فقيل: سريانىّ، وليس إلاَّ من أوزان الأعجمية، كقابيل، وهابيل، بمعنى: افعل. [على ما فسَّره النبى عليه السلام حين سأله ابن عباس رضى الله عنه][1]، وبُنى على الفتح، ويخفف بحذف الألف، فيقال: أمين، على وزن كريم، ولا مَنع أن يقال: أصله القصر ثم مُدَّ، فيكون عربيًا، مصدرًا فى الأصل، كالنذير، والنكير، ثم جعل اسم فعل.

وكان القياس ألا يقال لاسم الفعل الذى هو فى الأصل جار ومجرور، نحو عليك، وإليك: اسم فعل، لأنا نقول لمثل صه ورويد، أنه اسم بالنظر إلى أصله، والجار والمجرور لم يكن اسمًا، إلا أنهم طردوا هذا الاسم فى كل لفظ مَنقول إلى معنى الفعل نقلاً غير مطرد كالمطرد، فى نحو: رحمك الله، ولم يضرب، فيصح أن يقال فى: كذب العتيق[2] بالنصب: ان «كذب» اسم فعل كما يجىء.

ثم اعلم أن بعضهم يدّعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها، كما فى: أقائم الزيدان.

وليس بشىء، لأن معنى قائم، معنى الاسم وإن شابه الفعل، أى: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، فإن فى قولك: «تسمع بالمعيدىّ»[3] تسمع مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً لأن معناه الاسم، فاسم الفعل، إذنَ ككاف «ذلك»، وكالفصل عند مَن قال: إنه

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) إشارة إلى بيت سيأتى بعد قريب، وفى ب: «العقيق» بقافين بتحريف.

(٣) مثل تقدم ذكره.

حرف، كان لكلّ واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين، فلما انتقلا إلى معنى الحرفية، لم يبق لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب له، فكذا اسم الفعل، كان له فى الأصل محل من الاعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محل له من الإعراب فى الأصل لم يبق له محل من الاعراب، كما ذكرنا فى المفعول المطلق.

وما ذكره بعضهم من أنَّ أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية، ليس بشيء، إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية.

ولانقول فى أمامك بمعنى تقدم: إنه منصوب بفعل مقدر بل النصّب فيه كفتح فاء جعفر.

وكذا لاتقول فى: عليك وإليك اسمى فعل؛ إنهما حرفًا جرٍّ مع مجرورهما(١) متعلقان بمقدر، بل المضاف والمضاف إليه، فى الأول صارا ككلمة، وكذا الجار والمجرور فى الثانى.

فصار اسم المصدر والصوت إذا كانا اسمى فعل: كالفضل وبَبَّة(٢)، علَمين لذات، وصار المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور فى نحو: أمامك وعليك، اسمى فعل، كعبد الله، وتأبط شرّا، عَلَمين، فهى منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل نقلَ الأعلام.

(١) فى المخطوطات: «إنهما جاران متعلقان بمقدر».

(٢) فى «الدرر اللوامع»: ١/ ٢٢٦ وردت هذه الكلمة فى رجز على أن «ببة» علم نقل من الصوت، والصحيح فى ببة أنه الغلام السمين كما قال ابن خالويه، والرجز هو:

والله رب الكعبه ... لأنكحن ببه

جارية خِدبّهْ ... مكرمة محبّه

تجب أهل الكعبه

والخِدّبة: الجارية المشتدة الممتلئة

والرجز منسوب لهند بنت أبى سفيان ترقص به ابنها عبد الله بن الحارث ومعنى تجب: أى تغلبهم حسنًا.

وليس ما قال بعضهم: إن «صَه» مثلاً اسم للفظ «اسكت» الذى هو دال على معنى الفعل، فهو عَلَم للَفظ الفعل لا لمعناه: بشىء، إذ العربى القحّ ربَّما يقول: صه، مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، وربَّما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت: إنه اسم لـ: اصمت أو امتنع أو كفَّ عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصحَّ، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ.

وقد صار الفعل اسمَ فعل، كما فى قول عنترة.

٥٣٤= كذب العتيقَ وماءَ شنٍّ بارداً ‏ ‏ إن كنتِ سائلتى غَبوقاً فاذهبى[1]

إذا روى بنصب العتيق.

وكذا فى قول من نظر إلى بعير نَضوٍ فقال لصاحبه: كذب عليك البزرَ والنوى[2]، بنصب البزر.

قال محمد بن السَّرِىّ: إن مُضَر تنصب به، واليمن ترفع، فمعنى كذب عليك البزرَ، أى الزمه وخذه؛ ووجه ذلك أن الكذب عندهم فى غاية الاستهجان ومَّا يُغَرى بصاحبه وبأخذه المكذوب / عليه؛ فصار معنى كذب فلان الإغراء به، أى: ٢/ ٦٨
الزمه وخذه فإنه كاذب، فإذا قرن بعليك صار أبلغ فى الإغراء، كأنك قلت: افترى عليك فخذه، ثم استعمل فى الإغراء بكل شىء، وإن لم يكن مما يصدر منه الكذب، كقولهم: كذب عليك العَسَل[3] أى عليك بالعَسَلان، قال:

(١) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «كذب» فى الأصل فعل، وقد صار اسم فعل أمر بمعنى: الزم.
والشاهد لعنترة صاحب المعلقة، ورُوىَ أنه لخُزُز بن لَوْذان السّدوسى. و«الغبوق: شرب اللبن بالعشىّ وهو ما بين الزوال إلى الغروب. «والعتيق»: التمر القديم، و«الشن: القربة الخلق.
يقول: عليك بالتّمْر فكليه، والماء البارد فاشربيه، ودعينى أوثر فرسى باللبن
من شواهد: سيبويه ٢/ ٣٠٢، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٦٠ واللسان: كذب.
(٢) معناه: أن البزر والنوى ذكرا أنك لاتسمن بهما فقد كذبا عليك، فعليك بهما فإنك تسمّن بهما.
(٣) فى الحديث: كذب عليك العسل «بنصب العسل».
ورفعه، أى عليك بسرعة المشى»، وانظر الفائق ٣/ ٢٥٠.

٥٣٥ـ وذبيـــانيّة أوصـت بنيهـا بأن كَذَبَ القراطفُ والقروف[١]

أى عليكم بـهما، وكذب الحج[٢]، أى عليـك به، فكمـا جاز أن يصيـر نحو: عليـك وإليك بمعـنى فعل الأمر، فـينصب بـه، جاز أن يصيـر «كذب»، و«كذب عليك» بمعنى الأمر، فينصب به كما ينصب بـ «الزَم».

قال أبـو على فـى كذب علـيك البـزر: إن فاعل «كـذب» مضمـر، أى كذب السِّمَن، أى لم يوجد، والبزر منصوب بعليك، أى الزمه.

ولا يتأتى له هذا فى قول عنترة: كذب العـتيقَ... على رواية نصب العتيق، وما ذكرناه أقرب.

[أسماء الأفعال من حيث التعدّى واللزوم]

وأسماء الأفعال حكمـها فى التعدى واللزوم: حكم الأفعال الـتى هى بمعناها، إلا أن الباء تزاد فـى مفعولها كثيـراً، نحو: عليك به، لضـعفها فى العمل، فـتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول.

ولا تتقدم عند البصريين منصوباتـها عليك نظراً إلى الأصل، لأن الأغلب فيها إمَّا مصـادر، ومعلوم امتنـاع تقدم معمولـها عليهـا، وإمَّا صوت جامد فى نـفسه منتقل إلى المصـدرية ثم منها إلى اسم الفعل، وإمَّا ظـرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قبل النقل أيضًا، لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل.

وجوَّز الكوفيون ذلك استدلالاً بقوله:

---

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، تقدم ذكره رقم ٣٧٢ وهو لمعقِّر البارقىّ واستشهـد به على أن «كذب» فيـه مستعمل فـى الإغراء، و«القراطف»: القـطيفة وهو دثار مـخمل و«القروف»: وعاء من جلد يدبغ بـالقرفة وهى قشور الرّمان، ويجعل فيه لحم يطـبخ بتوابل، فيفرغ فيه.

(٢) من حديث عـمر رضى الله تعالى عنه: «كـذب عليكم الحجّ - كذب عـليكم العمرة كذب عـليكم الجهاد ثلاث أسفار كذبن عليكم». انظر الفائق فى غريب الحديث ٣/ ٢٥٠.

٥٣٦= يأيها المائح دَلْوي دونكا إنى رأيت الناس يحمدونكا[١]

ودونك، عند البصريين ههنا ليس باسم فعل، بل هو ظرف، خبر لدلوى، أى دلوى قدامك فخذها.

وأكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر، إذ الأمر كثيرًا ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق بلفظه، فكيف لايكتفى بلفظ قائم مقامه؟ ولا كذلك الخبر.

ومعانى أسماء الأفعال، أمرًا كانت أو غيره: أبلغ وآكد من معانى الأفعال التى يقال: إن هذه الأسماء[٢] بمعناها.

أمَّا ما كان مصدرًا فى الأصل، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماء أفعال، فلما تبيَّن فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسًا.

وأمَّا الظرف، والجار والمجرور فلأن نحو: أمامك، ودونك زيدًا، بنصب زيدًا، كان فى الأصل: أمامك زيد، ودونك زيد، فخذه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل، لغرض[٣] حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أن يتباعد عنه زيد.

وكذا، كان أصل عليك زيدًا: وجَب عليك أخذ زيد.

وإليك عنى: أى ضمَّ رحلك[٤] وثقلك إليك واذهب عنى.

(١) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن معمول اسم الفعل يجوز تقدمّه عليه كمّا هنا، فإن قوله «دلوى» مفعول دونكا والمعنى خذ دلوى.
والبيتان لراجز جاهلى من بنى أسيِّد بن عمرو بن تميم أو لجارية من بنى مازن.
من شواهد: ابن يعيش ١/ ١١٧، والمغنى ٢/ ٢٥٩، وأوضح المسالك رقم ٤٦٣، وشرح شذور الذهب/ ١٠٧، والتصريح ٢/ ٢٠٠، والهمع والدرر رقم ١٥٠٨، والتصريح ٢/ ٢٠٠، والأشمونى ٣/ ٢٠٦، واللسان: ميح. وانظر تفسير القرطبى ٦/ ٣٤٢ . والمائح من ماح، وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدّلو إذا قل ماؤها.

(٢) فى المخطوطات: «إنها بمعناها».

(٣) فى ب ٣/ ٨٩: «لفرض» بالفاء تحريف.

(٤) فى ط: «رجلك» بالجيم تحريف.

ووراءك أي: تأخر وراءك، فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد.

وكل هذا بمعنى الخبر، ففيه معنى التعجب.

فمعنى هيهات، أي ما أبعده، وشتان، أي ما أشد الافتراق، وسرعان[١]، ووشكان، أي: ما أسرعه، وبُطآن أي ما أبطأه، والتعجب هو التأكيد المذكور، وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها، وبروزه في شيء منها دليل فعليته، وأنه ليس منها، كهلمَّ، وهيهات، على ما يجيء.

[كاف الخطاب مع أسماء الأفعال]

وليس لحاق كاف الخطاب، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياسًا، بل سماع فيقتصر على المسموع، فنقول:

الكاف إذا اتصل بهذه الأسماء، نُظر، فإمَّا أن يكون متصلاً بما هو ظرف، أو حرف جر في الأصل، نحو: أمامك وإليك، أو، لا.

فهو في الأول اسم مجرور، نظرًا إلى أصله.

وفي الثاني يُنظر، فإن كان الاسم الذي اتصل به كاف الخطاب مما جاء مصدرًا مضافًا، واسم فعل معًا، نحو: رويد / زيد، وزيدًا، احتمل أن يكون الكاف اسمًا ٢/ ٦٩
مجرورًا نظرًا إلى كون الاسم مصدرًا مضافًا إلى فاعله، وأن يكون حرف خطاب نظرًا إلى كون الاسم اسم فعل، نحو: رويدك زيدًا.

وإن لم يجز كون الكاف مضافًا إليه فهو حرف، كما في: هاكَ، إذ لم يأت: هازيد، بالإضافة، كما جاء في: رويد زيدٍ ومثله: النجاءَك، وإن لم يكن اسم فعل، على ما ذهبنا إليه.

وقال الفرَّاء: الكاف في جميعها: مرفوع لكونه في مكان الفاعل؛ وليس بشيء، لأنا نعرف أن الكاف في: عليك وإليك ودونك، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان مجرورًا.

---

(١) «سرعان» مثلثة الفاء.

بَلَى، يمكن دعوى ذلك فى نحو: حيَّهلك، وهاكَ لأن الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمَى فعل، مع أن وضع بعض الضمائرِ موضع بعض خلاف الأصل؛ وينبغى له أن يقول: إن فى نحو: رويد، وها، مجرَّدين عن الكاف، ضميراً مستتراً كما فى: اضرِب، ولا يقول بحذف الكاف [لأن الفاعل لا يحذف.

وقال الكسائى: الكاف فى الجميع منصوب. وهو أضعف، لأن المنصوب قد يجيىء بعدها صريحًا، نحو: رويدك زيدًا وعليك زيدًا(١)].

وقال ابن بابشاذ: الكاف فى الجميع حرف خطاب، كما فى «ذلك»؛ ويبطل قوله بما أُورِد على الفَرَّاء.

[التنوين فى أسماء الأفعال]

وأَمَّا التنوين اللاحق(٢) لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير، وليس لتنكير الفعل الذى ذلك الاسم بمعناه، إذ الفعل لا يكون معرَّفًا ولا منكرًا، كما ذكرنا فى علامات الأسماء، بل التنكير راجع إلى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صيروته اسم فعل كان بمعناه، لأن المنون منها إمَّا مصدر أو صوت قائم مقام المصدر أوَّلاً، فينتقل(٣) عنه إلى باب اسم الفعل ثانيًا ـ كما مرَّ ـ فصه، بمعنى سكوتًا، وإيه بمعنى زيادةً، فيكون المجرَّد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرَّف، فمعنى صهْ: اسكت السكوت المعهود المعيَّن، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه، أى المسكوت عنه، أى: افعل السكوت عن هذا الحديث المعيَّن، فجاز، على هذا، ألاَّ يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه.

وكذا مهْ، أى كُفَّ عن هذا الشىء.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى المخطوطات: «اللاحقة» بالتاء.

(٣) فى ب ٣/ ٩١ «ثم ينتقل».

وإيه، أي، هات الحديث المعهود، فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلقه[١]، [وأمَّا التنكير فيه، فكأنه للإبهام والتفخيم كما في قوله:

٥٣٧= ألا أيهّا الطّير المربَّةُ بالضّحى ... على خالد، لقد وَقَعْت على لحم[٢]

أي: لحم وأيِّ لحمَ، فكأنَّ معنى صه، اسكت سكوتًا وأيَّ سكوت أي: سكوتًا بليغًا، أي: اسكت عن كل كلام[٣]][٤].

وليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال عندهم دليل التعريف، بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف.

وقال ابن السكِّيت، والجوهري، دخوله فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده، وحذفه دليل الوقف عليه، تقول: صهٍ صهْ، ومهٍ مهْ، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني.

وقالاً[٥]، قول ذي الرمة.

٥٣٨= وقفنا فقلنا إيه عن أمِّ سالم ... وما بالُ تكليم الديارِ البلاقعِ[٦]

(١) بعد متعلقة في المخطوطات النص التالي:
«وكذا التنكير، فمعنى «صه»: اسكت سكوتًا، أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام، لأن: «سكوتًا» جنس لا تعيّن فيه، فيكون المعنى على أنه يأمره بالسكوت عن كل كلام، لأن مطلق السكوت واقع على كل سكوت يفرض عن أي حديث كان» وليس ترك... إلخ.

(٢) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الثلاثمائة في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٩٣.
واستشهد به على أن تنوين «لحم» للإبهام والتفحم، أي لحم وأي لحم.

(٣) في ط: «طلال» مكان: «كلام» تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) في ط: «فالاول» بدل: «وقالا».

(٦) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الأربعمائة في الخزانة.
واستشهد به على أن ابن السكيت والجوهري قالا: إنما جاء ذو الرمّة هنا بـ «إيه» غير منون مع أنه موصول بما بعده، لأنه نوى الوقف.
والشاهد من قصيدة مشهورة لذي الرمّة، مطلعها:
خليلى عوجا عوجةً ناقتيكما ... على طَلَلٍ بين القلات وسارع
والقلات وسارع: موضعان. وانظر ديوان ذي الرّمّة / ٤٥٥.
من شواهد: المقتضب ٣/ ١٧٩، وابن يعيش ٤/ ٣١، ٧١، ٩/ ٣٠ وشرح شذور الذهب / ١١٠، والأشباه والنظائر رقم ٦٣٨.

إنما جاء غير منون وقد وَصَل، لأنه نوى الوقف؛ فيكون التنوين عندهما فى الأصل، تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه جُرِّد عن معنى التمكن فى هذه الأسماء، وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط.

هذا هو الكلام على هذه الأسماء إجمالاً.

[الكلام على أسماء الأفعال تفصيلاً]

وأمَّا الكلام عليها تفصيلاً فنقول: هى إمّا متعدية، أو لازمة.

فمن المتعدية «ها»، وهو اسم لـ«خذ»[1]، وفيه ثمانى لغات:

[هـــا]

الأول: ها، بالألف مفردة ساكنة للواحد، والاثنين والجمع مذكرًا كان أو مؤنثاً.

٢/ ٧١ الثانية: أن تُلحق / هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتصرِّفها، نحو: هاكَ، هاكما، هاكَم، هاكِ، هاكنَّ.

الثالثة: أن تلحق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف، نحو: هاءَ هاؤما، هاؤم، هاء، هاؤما، هأُونَّ.

الرابعة: أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف.

الخامسة: هأْ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل.

السادسة: أن تصرف هذه الخامسة، تصريف: دَعْ وذْر.

السابعة: أن تصرِّفها تصريف: خَفْ؛ ومن ذلك ما حكى الكسائى، من قول مَن قيل له هاء، فقال: إلامَ أهَاءُ وإهاءُ؟ بفتح الهمزة وكسرها[2].

(١) فى ب ٣/ ٩٢: «خذ» بدون اللام.

(٢) وكسر الهمزة من «إهاء» على لغة من يكسر أول المضارع.

الثامنة: أن تلحق الألف همزة وتصرّفها تصريف: ناد.

والثلاث[١] الأخيرة أفعال غير متصرفة، لا مَاضِيَ لها ولا مضارع، وليست بأسماء أفعال.

قال الجوهرى: هاء بكسر الهمزة بمعنى هات، وبفتحها بمعنى خُذ، وإذا قيل لك: هاءَ، بالفتح قلت: ما أَهاءُ، أى: ما آخذ، وما أُهاء، على ما لم يسمَّ فاعله، أى: ما أُعطَى وهذا الذى قال، مبنى على السابعة، نحو: ما أَخاف، وما أُخاف.

[هات]

ومنها: هات، بمعنى أعط، وتتصرف بحسب المأمور، إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: هاتِ، هاتِيَا، هاتوا، هاتِى، هاتِينَ.

وتَصرُّفه دليل فعليته، تقول: هات لا هاتيت، وهاتِ إن كان بك مهاتاة، وما أهاتيك، كما أعاطيك.

قال الجوهرى: لايقال منه: هاتيت، ولا يُنهى عنه، فهو، على ما قال، ليس بتامِّ التصرف[٢].

[وقال الخليل: أصل هاتِ: آت، من آتى يُؤتى إيتاءً، فقلبت الهمزة هاء][٣].

ومن قال هو اسم فعل، قال: لحوق الضمائر به لقوَّة مشابهته لفظًا للأفعال، ويقول فى نحو: مهاتاة، وهاتيت: إنه مشتق من: هاتِ، كأحاشى من حاشى، وبَسْمل من بسم الله.

[بله]

ومنها: بَلْهَ، أى دَع، ويستعمل مصدرًا، واسم فعل، كما ذكرنا، فيقال: بلْهَ زيد بالإضافة إلى المفعول، كتركَ زيد، وبلهَ زيدًا، كدَعْ زيدًا.

---

(١) فى ب فقط: و«الثلاثة» بالتأنيث خطأ، لأن المعدود مؤنث وهو اللغات وفى ط والنسخ المخطوطة: «والثلاث».

(٢) بعد قوله «التصرف» فى المخطوطات: «وكذا يدخل فى باب الفعل الصريح.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ فى هذا الموضع، وأعيد بعد قوله: «من بسم الله».

وحكى أبو على عن الأخفش: أنه يجيىء بمعنى «كيف» فيرفع ما بعده، وينشد قوله:

٥٣٩= تذر الجماجمَ ضاحيًا هاماتها بله الأكُفّ كأنّها لم تُخْلَقِ[١]

بنصب الأكف ورفعه وجره.

وإذا كان بمعنى[٢] «كيف» جاز أن يدخله «مِن»، حكى أبو زيد: «إن فلانًا لا يطيق أن يحمل الفِهر[٣] فمن بله أن يأتى بالصخرة» أى كيف ومِن أين، ويروى مِن بَهْل بالقلب.

وذكر[٤] الأخفش فى باب الاستثناء فى قوله:

٥٤٠= * أُعْطِيهمُ الجهدَ مِنّي بلهَ ما أسع[٥]*

(١) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه قد رُوى «الأكف» بالحركات الثلاث. وروى: «فترى» وذكر البغدادى: أن الرؤية فى «فترى الجماجم» بَصَريّة، و«ضاحيًا» حال سببية من الجماحم، و«هامائها» فاعل «ضاحياً» وهو من ضحا يضحو: إذا ظهر وبرز عن محله. و«الجماجم»: جمع جمجمة، وهى عظمْ الراس المشتمل على الدّماغ».
ومعنى: «بله الأكف» على رواية نصب «الأكف» أنك ترى بعض رؤوس الرجال بارزة عن محلهّا بضرب السيوف كأنها لم تخلق على الأبدان، فدع ذكر الأكف فإن قطعها من الأيدى أهون بالنسبة إلى الرءوس، فـ «بله» على هذا اسم فعل.
والشاهد نسب إلى كعب بن مالك شاعر الرسول ﷺ من قصيدة أنشدها فى وقعة الخندق.
من شواهد: ابن يعيش ٤/ ٤٨، والمغنى ١/ ١٠٥، وشرح شذور / ٣٥٤، والتصريح ٢/ ١٩٩، والهمع والدرر رقم ٩٢٨، والأشمونى ٢/ ١٢١.

(٢) فى ط: بمعنى أى كيف» بزيادة «أى».

(٣) فى القاموس: «الفهر»: الحجر قَدْر ما يدُقُّ به الجوْز، ومؤنث جمعه: أفهار، وفهور.

(٤) فى المخطوطات: «وحكى الأخفش».

(٥) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الأخفش أورده فى باب الاستثناء وقال: «بله» فيه حرف جرّ كعدا وخلا بمعنى سوى.
والشاهد لأبى زُبيد الطائى، وصدره:
* حمّال أثقالِ أهل الوُد آونةً *
من شواهد: ابن يعيش ٤/ ٤٩، واللسان: «بله».

أنَّ «بله» حرف جر، كعَدَا، وخلا، بمعنى سوى، قيل: ومنه قوله عيه الصلاة والسلام: «بلهَ ما أُطْلعِتم عليه»(١).

[تيد]

ومنها: تيد زيدًا، أى أمهله، وحكى البغداديون: تيدكَ زيدًا.

قال أبو على: لم يحك أحد لحاق الكاف ببله، قال: وقياس قول من جعله اسم فعل، جواز إلحاقها به، فعلى ما قال، كأنه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع أسماء الأفعال قياسًا، وفيه نظر، كما مرَّ.

قال أبو على: تَيْدَ(٢)، من التؤدة، قلب الواو تاء(٣) وأبدلت الهمزة ياءً، كما حكى سيبويه: بَيْس الرجل، فى: بَئِس.

[رويد]

ومنها رُوَيد زيدًا، وهو فى الأصل تصغير «إروادًا» مصدر: أَرْودَ أى رفق، تصغيرَ الترخيم، أى ارفق رفقًا، وإن كان صغيرًا قليلاً.

ويجوز أن يكون تصغير «رود» بمعنى الرفق، عُدِّى إلى المفعول به مصدرًا واسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه.

ويجيىء على ثلاثة أقسام:

أولها: المصدر، وهو أصل الباقيين، نحو: رُوَيدَ زيدٍ بالإضافة إلى المفعول، كـ: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(٤)، ورُويدًا كضربًا زيدًا.

الثانى: أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل إمَّا صفة للمصدر نحو: سرِ سيرًا رُوَيدًا أى مُرْوِدًا، أو حال نحو: سِيرُوا / رُويدًا، أى مُرْودين. ٢/ ٧١

(١) رواه مسلم رقم ١٣١٤٢؛ بله ما أطلعتم الله عليه» ذكر فى «باب الجنة».
(٢) فى ط: «تيل» باللام تحريف.
(٣) فى ب ٣/ ٩٤: «قلب التاء واوًا».
(٤) محمد / ٤.

ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف، وقوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾[١] يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال.

والثالث: أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل لكثرة الاستعمال[٢] بأن يقام المصدر مقام الفعل ولا يُقدَّر الفعل قبله، نحو: رويدَ زيدًا، بنصب زيدًا، وإنما فتح[٣] رعاية لأصل الحركة الاعرابية.

وقولهم: رويدك زيدًا، يحتمل أن يكون اسم فعل والكاف حرف، وأن يكون مصدرًا مضافًا إلى الفاعل ـ كما مرَّ.

وقد تزاد «ما» على رويد، اسمَ فعل، كما قال بعض العرب، لصاحبه: لو أردتَ الدراهم لأعطيتك، رويدَ ما الشعر، أى دع الشعر[٤].

[صه ومه وإيه]

ومن اللازمة: صَهْ، أى اسكت، ومَهْ، أى اكفف، وإيه، أى زد فى الحديث أو فى العمل.

وصه ومه، يستعملان منونين وغير منونين، والكسر مع التنوين للساكنين، وزعم الأصمعى: أن العرب لاتستعمل «إيه» إلا منونًا، وخطَّأ ذا الرمة فى قوله:

* وَقَفْنا فقلنا إيهِ عن أم سالم[٥] ....* = ٥٤١

(١) الطارق/ ١٧.

(٢) فى النسخ المخطوطة: «لكثرة الاستعمال» بأن لايقدر الفعل قبله بل يقام المصدر مقامه».

(٣) فى النسخ المخطوطة: «وإنما فتح» لبنائه على الحركة المستحقة فى حال الإعراب».

(٤) هذا السماع ورد فى كتاب سيبويه تحقيق هارون ١/ ٢٤٣ على النحو التالى:

«وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رُويد ما الشّعْر بريد أرْوِد الشعر كقول القائل: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر، فقد تبين لك أن زويد فى موضع الفعل».

(٥) سبق ذكره رقم ٥٣٨، ورقمه في الخزانة / ٤٥٥.

وقال ابن السَّرى، إنه أراد المنون، إذ معناه: هات حديثًا أى حديث كان عن أم سالم، فتركه للضرورة.

[إيهًا]

ومنها: إيهًا أى كُفّ عن الحديث واقطعه، ويستعمل لمطلق الزجر؛ ويجوز أن يكون صوتًا قائمًا مقام المصدر معربًا منصوبًا، كسقيًا ورعيًا، أى: كفًا، يقال: إيهًا عنَّا.

ويجوز أن يكون اسم فعل مبنيًا، فالتنوين، إذن، كما فى صه[١]. وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو: رُويدًا وحيَّهلاً وويهًا.

وجوَّز ابن السَّرى فى: أَيها الفتح من غير تنوين على قلَّة، وأوجب غيرُه تنوينه.

وقد تبدل همزة إيه وأيها، هاء فيقال: هِيه، وهيها.

[فداء]

ومنها: فداء بالكسر مع التنوين، قال:

مهلاً فِداءٍ لك الأقوام كلهم وما أُثَمِّر من مال ومن وَلَدِ[٢] ٥٤٢=

أى: ليفدك.

[هيت]

ومنها: هيت، مفتوح الهاء مثلث التاء، كثاء حيث، وفيه لغة رابعة، وهى كسر الهاء وفتح التاء، ومعناه أقبل وتعال.

وقال الزمخشرى: أسرع، وإذا بُيِّن باللام نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[٣] فهو صوت

(١) فى ب ٣/٩٦: «صه ومه» بزيادة: «مه».

(٢) سبق ذكره رقم٥٣٣ ، وهو الشاهد الثانى والخمسون بعد الأربعمائة.

(٣) يوسف/ ٢٣.

قائم مقام المصدر، كـ: ﴿أُفٍّ لَّكُمَا﴾(١)، إلا أن «أف» يجوز إعرابه إعراب المصادر نحو: أفّا لك. وهيت، واجب البناء، نظرًا إلى الأصل مع كونه مصدرًا.

وإذا لم يبيَّن باللام فهو صوت قائم مقام المصدر القائم مقام الفعل، فيكون اسم فعل، مع أنَّا قد بينَّا فى المفعول المطلق أن جميع الأصوات القائمة مقام المصادر، التى يقال إنها أسماء أفعال(٢)، يجوز فيها: أن يقال ببقائها على مصدريَّتها؛ وبناؤها نظرًا إلى أصلها حين كان صوتًا(٣)، وهو الأقوى فى نفسى، إذ لا ضرورة ملجئة إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب، على ما بينَّا هناك.

فالأَولى، إذًا أن نقول: إن ماهو فى صورة المنصوب، نحو: أفّا وتُفّا(٤)، مبنى على الفتح والتنوين فيه، كما فى صهٍ، لأنَّ الأصل بقاء كل شيء على ما كان عليه(٥).

[دع ودعا ولعا ولعلعًا]

ومنها: دَعْ، ودَعًا، ولعًا، ولَعْلعًا، أى انتعش، ودعدعًا: تكرير دع، للتوكيد، وقد اشتق منه: الدعدعة بمعنى قول دَعْ دَعْ، للعَاثر.

[هــلا]

ومنها: هَلاَ، وله معنيان: اسكن، وأسرع، قال:

٥٤٣= ألا حيِّيا ليلي وقولا لها هَلاَ ... فقد ركبتْ أمرًا أغرَّ محجَّلا(٦)

أى: أسرعى.

(١) الأحقاف/ ١٧.
(٢) فى المخطوطات: «التى يدعى صيرورتها أسماء أفعال».
(٣) فى المخطوطات: إلى أصلها فى الصوت، وفى ب ٣/ ٩٧: «حين كانت أصواتاً».
(٤) فى القاموس: التّف بالضم: وسخ الأظهار أو إتباع لـ «أف».
(٥) فى المخطوطات: «على ما كان» بدون: «عليه».
(٦) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «هلا» فيه اسم فعل بمعنى: اسرعى.
والبيت أول أبيات للنابغة الجعدى الصّحابى هجابها ليلى الأخيليّة، ديوانه/ ١٢٣.

[هيّا]

ومنها: هيَّا، وقد يلحقه الكاف نحـو: هيَّاك، وقد يحذف الألف فيلزمه الكاف نحو: هيَّك، وقد يخفف فيقال هَيْك، والمعنى: أسرع.

[قدك وقطك وبجلك]

ومنها: قدك وقطك، وبجلك، وكـأن الأصل: قدَّك وقطَّك، أى اقطع هذا الأمر قطعًـا، فهو فى الأصـل مصدر مضـاف إلى الفاعل، فـأقيم مقـام الفعل، فـبنى، فحذف المُدْغم فيه تخفيفًا كما قلنا: إن وضع أسماء الأفعال على التخفيف.

وكذا بَجَلْك، أى: اكتـفاءَك، يقال/ : أَبْجَلَنى أى كفانـى، إلا أن الضمير[1] قد ٢/ ٧٢
يحذف مـن بَجَلْ، بخلاف: قـد، وقط، فمعنى: قـدك، أى اكتف، ومعنـى قدنى: لأكتف؛ قال:

قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبيبين قدِي ليس الأمام بالشحيح الملحد[2] =٥٤٤

وقال:

ومَتـى أَهْـلك فـلا أحفْلـُه بَجَلِي الآن من العيش بَجَلْ[3] =٥٤٥

ولم يَصِر «حـسب»، وإن كان قريبًا منهـا فى المعنى: اسمَ فعل، بـل هو معرب متصرف، يقع مبتدأ وحالاً ـ كما مرَّ ـ فى باب الإضافة.

---

(١) فى المخطوطات: «المضاف إليه».

(٢) هو الشاهد الثالث بعد الأربعمائة فى الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٤٦٦.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

وأستشهد به على أن: بـجَل كان فى الأصل مصدرًا بمعنى الأكتفاء، ثم صار اسـم فعل بمعنى فعل الامر، فإن اتصل به الكاف كـان معناه: اكتف أمر مخاطب حاضر وإن اتصل بـه الياء كان معناه: لأكتف، أمر متكلم نفسه.

والشاهد للبيد بن ربيعة الصحابى، ديوانه/ ١٤٨ من قصيدة طويلة مطلعها:

إن تقوى ربنا خير نفَل وبإذن الله رَيْثى وعَجلْ.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقى/ ٢٩١، ٦٠٨.

ويجب نـون الوقاية فـى قد، وقط، دون بَجَـل، فى الأعرف[١]، لكونهما على حرفين دونه، كما مرَّ فى باب المضمرات.

[حى]

ومنها: حـىَّ، أى أقبل، يعدَّى بعَـلَى نحو: حىَّ علـى الصلاة، أى أقبل علـيها، وعن أبى الخـطاب، أن بعض العـرب يقول: حيَّهـل الصلاة[٢]، وقد جـاء «حىَّ» متعدِّيًا بمعنى: ائت قال:

٥٤٦= أنشأت أسألُه، ما بال رُفْقَته ... حيَّ الحُمولَ فإنّ الركب قد ذهبا[٣]

وقد يركب «حىّ» مع «هَلاَ» الذى بمعنى «أسرع، و« استعجل»، فيكون المركب بمعنى: أسرع، أيضًا فـيُعدَّى: إمَّا بإلى، نحو: حَيَّهل إلى الثريـد، وإمَّا بالباء، نحو: حَيَّهلا بـعمر أى أسرع بذكره، والبـاء للتعدية كذهـب به؛ أو بمعنى أقبل فـيتعدَّى بعَلَى نحو: حيَّهلَ على زيد، أو بمعنى: ائت فيتعدَّى بنفسه نحو: حيَّهل الثريد.

وفى المركب لغات: حَيَّـهل، بحذف ألف «هَلاَ» للتركب حتى يـكون كخمسة عشر، وقد تسكن هاؤه لـتوالى الفتحات نحو: حيَّهْل، كما قـيل خَمْسه عشره[٤]، وقد يلحقهما التنوين مركبين، فيـقال: حيَّهَلاً وحَيَّهْلاً، بفتح الهاء وسكونها. وإذا وقفت على هذين المنونين قلبت تنويـنهما ألفاً؛ وإثبات الألف فيهما فى الوصل، لغة رديئة؛ وقول لبيد:

---

(١) فى ط: «فى الإعراب» بدل: «فى الأعرف» تحريف واضح.

(٢) فى هامش ط: أى يصل بـ «هل» كما يوصل بـ«على» ومعناه: ائتوا الصلاة.

(٣) هو الشاهد الستون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «حىّ» جاء متعديا بمعـنى: ائت الحمول والبيت لابن أحمر، ديوانه/ ٤٣، من قصدة مطلعها:

عرانينَ من عبد بن غُنم ابوهُمُ ... هجانٌ فسامى فى الهجان وأنجيا

والعرانين: سادة القَوم وأشرافهم، ورجل هجان، كريم الحسب.

من شواهد: اللسان حيا.

وفى هامش ط: الحـمولة: الابل التى تحمـل، واما الحمول بالضم بـلا هاء فهى الإبل التى عـليها الهوادج.

(٤) فى ط وب ٣/ ٩٩: «خمسة عشر».

٥٤٧= يتمارى فى الذى قلتُ له ولقد يَسْمعُ قَوْلى حيَّهَلْ(١)

سكن اللام فيه للقافية، ولا يجوز فى غير الوقف.

وفى الكتاب الشعرى لأبى على: حيَّهل بكسر اللام وتنوينه.

وعند أبى على، حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير، كحال نحو: حلو حامض، يعنى أن فى كل منهما ضميرًا، كما كان قبل التركيب، وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث، هو فاعل المجموع، لكون المجموع بمعنى أسرع أو أقبل أو ائت.

وعند غيره أن فيهما ضميراً واحداً، وليس فى كل واحد منهما ضمير لأنه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال؛ وأمَّا قوله:

٥٤٨= وهيَّج الحىَّ من دارٍ فظلَّ لهم يوم كثيرٌ تناديه وحيَّهَلُهْ(٢)

فضمة اللام: حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير، وذلك أن كل لفظ مبنى غير جملة نسب إلى لفظه حكم جاز أن يُحكى كقولك: ضرب: فعل ماض.

قال:

٥٤٩= بحيَّهلاَ يزْجُون كُلَّ مطيَّةٍ أمامَ المطايا سيْرهُا المتقاذفُ(٣)

(١) هو الشاهد الحادى والستون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن لبيدًا سكنّ اللام للقافية، ولايجوز تسكين اللام فى غير الوقف والشاهد للبيد، ديوانه/ ١٤٢.
من شواهد: ابن يعيش ٤/ ٤٢، ٤٥.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن ضمة اللام حركة إعراب، وهو مُفْردٌ بلا ضمير.
والشاهد مجهول القائل.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٥٢، والمقتضب ٣/ ٢٠٦، وابن يعيش ٤/ ٤٦.

(٣) هو الشاهد الثالث والستون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «حيَّهلا بلا تنوين محكىّ أريد به لفظه والشاهد للنابغة الجعدى الصحابى.
انظر ملحقات ديوانه/ ٢٤٧.
وفى الخزانة: «المتقاذف: الذى يتبع بعضه بعضاً، كأن كل سير تسيره هذه المطيّة يقذف بها إلى سير آخر.
=

فحكى، وجاز أن يجرى بوجوه الاعراب، كقوله:

* إنَّ لوّا وإنّ ليتًا عناءُ*[١] ٥٥٠

وقوله: *تناديه وحيَّهُله *[٢]، فأعرب، وذلك لأنه صار اسمًا للكلمة، كما يجيئ فى باب العَلَم وقد يقال: حيَّهَلَك.

[هلمّ]

وممَّا جاء متعديًا ولازمًا: «هلم» بمعنى أقبل، فيتعدَّى بـ «إلى»، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٣]، وبمعنى أحضره نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾[٤].

وهو، عند الخليل: هاء التنبيه ركب معها «لُمَّ» أمرٌ من قولك: لَمَّ الله شعثه، أى جمعه، أى: اجمع نفسك إلينا، فى اللازم، واجمع غيرك فى المتعدىّ؛ ولَمَّا غُيِّر معناه بالتركيب[٥]، لأنه صار بمعنى: أقبل، أو: أَحضِر بعد ما كان بمعنى: اجمع صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها، فلم يَتَصرَّف فيه أهل الحجاز مع

= ونقل البغدادى عن ابن الحاجب فى أماليه: يريد أنهم مسرعون فى السير، فهم يسوقون بهذا الصوت لتسرع فى سيرها.

وقال: «أمام المطايا، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها، بخلاف سوق الأواخر وسيرها المتقاذف: جملة ابتدائية صفة لـ «مطية، والجار والمجرور متعلق: بـ «يزجون».

من شواهد: سيبويه ٢/ ٥٢، والمقتضب ٣/ ٢٠٦، وابن يعيش ٤/ ٣٦.

وشرح شواهد الشافية / ٤٧٨.

(١) هذا عجز وصدره:

* ليت شعرى وأين منى ليت*

وفى ب فقط ٣/ ١٠٠:

* إن ليتًا وإن لوّا *

ورقمه فى الخزانة ٥٣٧ وسيأتى.

(٢) جزء من بيت سبق ذكره رقم ٥٤٨.

(٣) الأحزاب/ ١٨.

(٤) الأنعام / ١٥٠.

(٥) فى المخطوطات: «فلما غير عند التركيب معناه».

أن أصله التصرف، ولم يقولوا: الْمم، كما هو القياس عندهم في نحو: اردُدْ، وامدُد، ولم يقولوا: هلمُّ وهلمِّ، كما يجوز ذلك في نحو: مُدَّ؛ كلّ ذلك لثقل التركيب، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ ولم يقل: هلموا.

وقال الكوفيون/ : أصله: هَلاَ أُمَّ، وهلا: كلمة استعجال كما مرَّ، فغُيِّرت إلى «هَلَ» لتخفيف التركيب، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت، كما هو القياس في نحو: «قد افلح» إلاّ أنه الزم هذا التخفيف ها هنا لثقل التركيب. ٢/ ٧٣

وقال أبو علي في كتاب الشعر، ردّاً عليهم: إن هَلَ بمعنى أسرع مفتوحة اللام فلا يجوز أن يتركب منه: هلُمَّ.

وقال الزمخشري: يجيئ «هل» ساكن اللام»[1].

ضُمِّن «أُمَّ»، عند الكوفيين معنى أسرع وأقبل، وتعدَّى بإلى في اللازم، فقيل: هلمَّ إليَّ، وأمَّا في المتعدى نحو: هلمَّ زيداً فهو باقٍ على معناه، أي: أسرع واقصد زيداً فأحضره.

وبنو تميم يصرِّفونه نظراً إلى أصله، وليست بالفصيحة، نحو: هلمَّا، هلمِّي، هلمُّوا، هَلْمُمْن.

وزعم الفراء أن الصواب أن يقال: هلمَّنَّ، بإيقاء «هلمَّ» على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغمة في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على تلك النون المزيدة، وتبقى ميم هلمَّ على تشديدها، وفتحها، كما زيدت النون في: مِنِّي وعَنِّي محافظة على سكون نون مِن وعن قال:

وهذا كما يُروى في بعض اللغات من زيادة الألف في نحو: ردَّاتُ، وذلك أن من العرب من يدغم في رَدَدْت، كما أدغم قبل دخول التاء فيزيد ألفًا قبل التاء

(١) بعد قوله: «ساكن اللام» وردت العبارة في المخطوطات على النحو التالي: «وكان بمعنى أسرع أصل هلم إليَّ عند الكوفيين: اقصد إليّ. وهلم زيداً أي اقصده بالإحضار» وبنو تميم.... إلخ.

ليسكن ما قبل التاء[١] كما هو الواجب.

ويُروى عن بعض العرب: هلمّين، بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياءً.

وقد يقال: هلمَّ لك مُبَيَّنًا باللام إجراءً له وإن لم يكن فى الأصل مصدرًا مجرى أخواته من أسماء الأفعال التى تُبَيَّن بحرف الجر نظرًا إلى أصلها الذى هو المصدر نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٢]، أى بُعدًا.

وحكى الأصمعى: أنه يقال: هلُمَّ إلى كذا فيقول المخاطب: لا أَهَلُمُّ إليه، مفتوحة الألف[٣] والهاء؛ وكذا يقال: هلمَّ كذا، فيقول المخاطب: لا أَهَلُمُّه معدّى بنفسه؛ كأنك قلت: لا أَلُم، والهاء المفتوحة زائدة أو: لا أَؤُم على المذهب الآخر، فلم تغيِّر فى الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب، ـ هذا الذى ذكرنا كله بمعنى الأمر.

[هيهات]

ومن أسماء الأفعال التى بمعنى الخبر: هيهات، وفى تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الأولى همزة، مع تثليث التاء أيضًا، وقد تنوّن فى هذه اللغات الست، وقد تسكن التاء فى الوصل أيضًا، لإجرائها فيه مجراها فى الوقف، وقد تحذف التاء، نحو: هيها، وأيها، وقد تلحق هذه الرابعة عشرة، كاف الخطاب نحو: أَيهاك، وقد تنون، أيضًا، نحو: أَيهًا، وقد يقال: أيهان بهمزة ونون مفتوحتين.

وقال صاحب المغنى: بنون مكسورة.

وقال بعض النحاة: إنّ مفتوحة التاء مفردة وأصلها هَيْهَيَة، كزلزلة، نحو: قوقاة[٤]، قلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والتاء للتأنيث،

(١) فى ب ٣/ ١٠١: «ليسكن ما قبلها».

(٢) المؤمنون / ٣٦.

(٣) فى ب فقط ٣/ ١٠٢: «الهمزة» بدل الألف.

(٤) فى القاموس «قوى» وقوقى قوقاة وقيقاء: صياح الدجاج.

فالوقف عليها إذا، بالهاء وأمَّا مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء، كمسلمات، فالوقف عليها بالتاء.

وكان القياس: هَيْهَيَات، كما تقول: قوقيات فى جمع قوقاة، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها غير متمكنة، كما حذفوا ألف «هذا»، وياء «الذى» فى المثنى، والمضمومة التاء تحتمل الإفراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء.

وهذا كله وهم وتخمين؛ بل لا منع أن نقول: التاء والألف فيها زائدتان، فهى مثل «كوكب»، ولا منع، أيضًا، من كونها فى جميع الأحوال مفردة، مع زيادة التاء فقط، وأصلها: هيهيَة، ونقول: فتح التاء، على الأكثر، نظرًا إلى أصله، حين كان مفعولاً مطلقًا، وكسرت للساكنين، لأن أصل البناء[1] السكون.

وأمَّا الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى/ البعد فيه، إذ معناه: ما أبعده ٢/ ٧٤
كما ذكرنا.

وكان القياس، بناء على هذا الوجه الأخير، أعنى أن أصله: هَيْهَيَة فى الأحوال[2] ألا يوقف عليه إلا بالهاء، وإنما يوقف عليه بالتاء فى الأكثر تنبيهًا على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى، فكان[3] تاءها مثل تاء: «قامت»، وهذا الوجه أَولى من الوجه الأول.

وأيضًا، من جَعْلِ الألف والتاء زائدتين لأن باب: قلقال[4] أكثر من باب: سلس، وببَّر[5].

---

(١) فى ب ٣/ ١٠٢: «التاء» بدل: «البناء» تحريف.

(٢) فى الأحوال سقط من ب ٣/ ١٣.

(٣) فى ط وب ٣/ ١٠٣: فكانت تاؤها.

(٤) فى القاموس: «قلل»: القلغال المسفار وكهدهد: الخفيف.

(٥) البَبْر: سبع، جمعه: ببور انظر القاموس: «ببر».

[شتان]

ومنها: شتان، بمعنى افترق، مع تعجب، أى: ما أشد الافتراق، فَيطلب فاعلين فصاعدًا، كافترق، نحو: شتان زيد وعمرو. وقد تزاد بعده «ما» نحو: شتَّان ما زيد وعمرو، وقد يقال فى غير الأكثر الأفصح: شتَّان ما بين زيد وعمرو[١]، قال ربيعة الرقى:

٥٥١= لشتان ما بَين اليزيديَنِ فى الندى يزيدُ سُلَيم والأغرُّ ابن حاتِم[٢]

وأنكره الأصمعى وقال: الشعر لمولَّد، وذلك بناء على مذهبه، وهو أن شتان، مثنى «شت» وهو المتفرِّق، وهو خبر لما بعده.

ومُوهمه شيئان: أحدهما: لغة فى شتان وهى كسر النون، والثانى: أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو ماهو بمعنى المثنى، ولا يكون جمعًا؛ ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلاً له.

واللغة الفصحى، وهى فتح النون تبطل مذهبه.

وأيضًا لو كان خبرًا لجاز تأخيره عن المبتدأ، إذ لا موجب لتقدمه، ولم يسمع متأخرًا؛ وكان ينبغى ألاَّ يجوز: شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور أيضًا، وهو أن شتان بمعنى افترق، لأن لفظ «ما» لا يصلح ههنا أن يكون عبارة عن شيئين. والمعنى: افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقال: بين زيد وعمرو حالتان: بخلٌ وجودٌ مثلاً على معنى أن إحدى الخصلتين مختصة بأحدهما، والأخرى

---

(١) فى ب ٣/١٠٣ : «وعمر» بدل: «وعمرو».

(٢) هو الشاهد الرابع والستون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يقال فى غير الأفصح: شتان ما بين زيد وعمرو كما فى البيت.

والشاهد من قصيدة لربيعة الرَّقى مدح بها يزيد بن حاتم المهلبى، وأوّ لها:

حلفت يمنيًا غير ذى مثنويّة يمين امرىء آلى بها غير آثم

من شواهد: ابن يعيش ٤/٣٧، ٦٨، وشرح الشذور/٥١٩.

بالآخر؛ كما يقال فى الأعيان بينى وبينك نهران، مع أن يكون أحد النهرين بجنب أحدهما، والأخر بجنب الآخر، بل لا يقال فى المعانى: بينهما شىء أو شيئان أو أشياء إلا إذا كانا مشتركين فى ذلك الشىء أو الشيئين أو الأشياء.

فلو فسَّرنا قوله: شتان ما بين اليزيدين، بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين، وهما: البخل والجود لكانت كل واحدة من الخصلتين مشتركًا فيها، وهو ضدّ المقصود.

فنقول: إنما جاز: شتان ما بينهما، على أن شتان بمعنى بَعُد، لأنه لايستلزم فاعلين فصاعدًا، و«ما» كناية عن البَوْن أو المسافة، أى: بَعُدَ ما بينهما من المسافة أو البَوْن . ويجوز أن تكون «ما» زائدة، كما كانت من دون «بين» وشتان بمعنى بعُد ويكون «بين» فاعل شتان، كما هو مذهب الأخفش فى قوله تعالى: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾[1]، قال: بينكم مسند إليه، لكنه لم يرفع، استنكارًا لإخراجه عن النصب المستمر له فى أغلب استعماله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[2]، وقولهم:«لى فوقَ الخماسىّ ودون السادسى»[3].

وقال الزجاج: بُنى شتان على الفتح، لأنه مصدر لانظير له.

وورود «ليَّان» يكذِّبه.

(١) الممتحنة ٣، ووردت هذه القراءة بالبناء للمفعول، إما بتشديد الصاد وهى قراءة ابن عامر، وإما بتخفيظها وهى قراءة غيره.

وانظر معجم القراءات قراءة رقم ٩١٦٠.

ومن الغريب فى هامش نسخة ب ٣/ ١٠٤ ذكرانها لاتصلح للتمثيل فهى تحريف بدون ريب، وحذفت من الأصل، وآتى بالآية ٩٤ من سورة الأنعام وهى: «لقد تقطع بينكم» ولم يتنبّه ناشر نسخة ليبيا إلى أن هذه قراءة مختلفة عن قراءة حفص عن عاصم.

(٢) الجن/ ١١.

(٣) المراد بذلك الثوب الذى طوله خمس أذرع أوست.

[سرعان ووشكان]

ومنها: سرعان، ووشكان، مثلثي الفاء، بمعنى: سرُع وقرب، مع تعجب، أي ما أقرب وما أسرع[١].

[بطآن]

ومنها: بطآن، بضم الباء وفتحها، أي بَـطُؤ؛ ووجه فتح شتان وما بعدها: ما مرَّ في: هيهات.

[أف]

ومنها: أف، وفيها إحدى عشرة لغة:

أفّ، مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثتها، بتنوين ودونه.

وإفّ بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين.

وأُفَّى، كبُشرى، مُمالاً.

وأُفْ، كخذ.

وأفَّة منونة وغير منونة.

وقد تتبع المنونة «تُفَّة» فيقال: أفةً وتفةً[٢]، وقد ترفع «أفةٌ» كويلٌ.

[أوّه]

ومنها: أَوْهِ، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء.

وآهِ بقلب الواو ألفًا.

وأَوِّهْ بكسر الواو / مشددَّة وسكون الهاء. وأوِّه بكسرالواو المشـدّدة، وكسر ٢/ ٧٥
الهاء بلا إشباع، وأوّ بكسر الواو المشدّدة وحذف الهاء.

وآوَّهْ وآوَهْ، بفتح الواو مشدَّدة ومخففة وسكون الهاء مع المد.

---

(١) في ب فقط ٣/ ١٠٤: ما أسرع وما أقرب.

(٢) في ب فقط ٣/ ١٠٥: أفة تفة».

وجاء: أَوَّة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء، وقد تمدّ الهمزة فى هذه فيقال: آوَّة، كَآمِّين فى أَمين، وليست علـى وزن فاعلة، إذ لو كانت إياها لانقلبت اللام ياء، كما فى: قاوِية من قويت.

ويقـال فى أوَّة: أَوَّتاه، وفـى: آوَّة، آوَّتاه بزيـادة الألف والـهاء كمـا فى النـدبة؛ فتكون الهاء ساكنة فى الوقف، ومضمومة أو مكسورة فى الوصل كما مرَّ.

وجاء: أَوَيَّة تحقير «أوَّة» تحقير الأسماء المبـهمة بفتح الأول، قال أبو على: وهذه أجدر، لأنها أقل تصرفًا.

ويجوز أن تكون تصغير آوَّة تصغير الترخيم، كحريث فى حارث.

[الظروف وشبهها]

ومنها الظروف وشبهـها، تجر ضمير مخاطب كثيرًا، وضميـر غائب شاذًا قليلاً نحو: عليه شخصًـا ليسنى، وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَن اشـتهى منكم الباءة فليتزوج، ومَن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وِجاء»(١).

فعندك، ودونك، ولديك، بمعنى: خـذ، والأصل: عندك زيد فخذه، وكذا لديك زيد، ودونـك زيد، برفع مـا بعدهـا على الابتـداء، فاقتـصر من الجـملة الاسمـية والفعلية بعدها على الظرف، فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ، فعمل عملَه.

والظروف مبنية على الفتح، لأنه الحركة التـى استحقتها فى أصلها حين كانت ظروفًا، كما قلنـا فى المصادر الصائرة أسماء أفعال، ولا محلّ لـها كتلك المصادر لقيامها قيام مالا محلّ له.

ووراءك، أى تأخر، وأمامَـك أى تقدم، أو احذر من جهة أمـامك. ويجوز أن يقال: هما باقيان على الظرفية، إذ هما لا ينصبان مفعولاً كعندك، ولديك، فيكون التقدير: استقرِّ وراءَك وأمامك، وكذا مكانك، أى الزم مكانك.

---

(١) رواه مسلم فـى باب النكاح: «من اسـتطاع منكم الـباءة فليتزوج. انـظر: الجامع المفهـرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٢١١٣.

ويقال: عليـك زيدًا، أى خذه، كأن الأصل: عليك أخذه؛ ويقـال: إليك عنى، والأصل: ضمَّ علقَك[١] إليك، وتنحَّ عنى، فاختصر كما ذكرنا.

وسمع أبو الخـطاب، مَن قِيل له: إليك فـقال: إلىَّ، أى أَتنحَّى فهـو خبر شاذ، مخالف لقياس الباب، إذ قياس الظروف وشبهها أن تكون أوامر، فلا يقال: علىَّ ودونى، قياسًا عليه.

وأمَّا علىَّ بمعنى أولـنى أى أعطنى، فهو مخالف للقـياس من وجه آخر، إذ هو أمر، لـكن الضمـير المجرور بـه فى معنى المفعول، يـقال: علـىَّ زيدًا أى: قِّربنـيه والقياس أن يكون المجرور فاعلاً.

وسمع الأخـفش: عَلَى عـبدِ الله زيدًا، أى قرِّبه إيـاه، وهو أشدّ من: عـلىَّ، لجرِّه المظهر.

والكـسائى يجـوِّز انجراره بجـميع ظروف المـكان وحروف الجـر قياسًا وغـيره يقصره على السماع، وهو الوجه.

ويجوز تـأكيد الضمـير المجرور البارز فـى هذه الظروف وشـبهها بالجـرِّ نحو: عليك نفسك باعتبار الأصل قبل صيرورتـها أسماء أفعال، ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المـستتر الذى عرض لـها باعتبار صـيرورتها أسمـاء أفعال، نحو: علـيكم كلكم، بالرفع.



(١) كل ما يعلق من متاع أو غيره.

[إستعمالات فعال بمعنى الأمر والمصدر وللأعلام المؤنثة]

(ص): «وفَعالِ بمعنى الأمر من الثلاثي قياس، كنزال بمعنى انزل، وفعال مصدراً: معرفة كفجار، وصفة كفساق: مبنى لمشابهته له عدلاً وزنة، وعَلَما للأعيان مؤنثًا، كقطامِ، وغلاب، مبنى فى الحجاز، معرب فى تميم، إلا ما آخره راء، نحو حضار».

(ش): فعال، المبنى، على أربعة أضرب:

الأول: اسم فعل، كنزال بمعنى: انزل، قال سيبويه: هو مطرد فى الثلاثى، نظراً إلى كثرته فيه. قال المصنف: لو قيل على مذهبه: إن هذه الصيغة من الثلاثى فعل / أمر، لا اسم فعل[1] لم يكن بعيداً، لأنها جَرَت من الفعل على صيغة واحدة، ٢/ ٧٦
كجريان صيغة «افعَل»، قال: ولكنه لم يقله أحد منهم لَمَّا رأوا أن «فَعَال»[2] من صِيغ الأسماء.

وهذه علة ضعيفة لأنه لا مَنع من اشتراك الأسماء والأفعال فى صيغة، كما فى: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، قال: ولمَا رأوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على الأفعال، حتى زادوا نون الوقاية حَذَراً منه، وهذا عذر قريب[3].

وفتح فعال فى الأمر لغة أسديّة.

وأقول: لو كان «فعال» فعلاً لاتَّصل به الضمائر، كما فى سائر الأفعال.

وقال المبرد: فعال، فى الأمر من الثلاثى مسموع، فلا يقال: قوامِ وقَعَادِ، فى: قم، واقعد، إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب، وليس لنا فى أبنية المبالغة أن نقيس، فلا نقول فى شاكر، وغافر: شكير، وغفير.

---

(١) فى ط: «الاسم فعل» مكان: «لا اسم فعل» تحريف.

(٢) فى ط: «أفعال» بدل «فَعَال» تحريف.

(٣) فى المخطوطات: «وهذه قرينة» بدل: «وهذا عذر قريب».

قلت: هذا القول منه مبنيّ على أن «فَعَال» معدول عن: افعل، للمبالغة وكذا يقول أكثرهم، وفيه نظر، كما يجيء.

قال الأندلسي: منع المبرد قوي، فالأَولى أن يُتَأَوّل ما قاله سيبويه بأنه أراد بالاطراد: الكثرة، فكأنه قياس، لكثرته.

وأمّا في الرباعي، فالأكثرون[1] على أنه لم يأت منه إلا حرفان: قرقار، أي صوِّت، قال:

٥٥٢ = * قالت له ريحُ الصَّبا قرقارِ[2] *

والثاني: عَرعارِ، أي: تلاعبوا بالعَرعرة، وهي لعبة لهم، قال:

٥٥٣ = * يَدْعو وليدُهُمُ بها عَرْعارِ[3] *

(١) في المخطوطات: «فاتفقوا» مكان: «فالأكثرون».

(٢) هو الشاهد الخامس والستون بعد الأربعمائة في الخزانة.

وأستشهد به على أن الأكثرين قالوا: لم يأت اسم فعل من الرباعي إلا كلمتان: إحداهما: «قرقار» يريد بذلك قالت لّك قَرْقِر بالرعد ياسحاب. وكذلك: «عرعار» بمنزلة: «قرقار» وهي لعبة، وإنما هي من عرعرت. وأنشد الجوهري - كما في الخزانة - بعده بيناً آخر وهو:

واختلط المعروف بالإنكار

وهذا هو المشهور في كتب النحو.

يريد: قالت الرّيح للسحاب قرقر بالرعد. وكما كان إنشاء السحّاب بسبب الريح صار كأنّ الريح قالت لّك قرقر بالرعد. والقرقرة: صوت فحل الإبل وقوله: «واختلط المعروف» أي من صوت الرعد بالمنكر منه.

والرجز لأبي النجم العجلي، وهو راجز إسلامي.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٤٠، وابن يعيش ٤/ ٥١، واللسان: «قرر».

(٣) هو الشاهد السادس والستون بعد الأربعمائة في الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله.

وصدره:

«متكنّفي جَنْبَيْ عكاظَ كِلَيْهما*

يعني يقيمون في كنفي جنبي عكاظ.

قال البغدادي: و«الكنف»: الناحية، وهو جمع مذكر سالم حذفت نونه للإضافة. =

قال المبرد: لم يأت فى الرباعى عدل أصلاً، وإنما قرقار حكاية صوت الرعد، وعرعار: حكاية أصوات الصبيان، كما يقال: غاقِ غاقِ(١).

قال السيرافى: الأَولَى: ما قال سيبويه، لأن حكاية الأصوات لا يخالف فيها الأول الثانى، مثل: غاقِ غاقِ، ولو أرادوا الحكاية لقالوا: قارِ قارِ، [وعارِ عارِ](٢).

= والإضافة لفظية. وضمير «بها» لـ «عكاظ».

و«عرعار»: لعبة للصبيان، إذا خرج الصبى من بيته لم يجد أحدًا يلاعبه رفع صوته، فقال: عرعار، أى هلموا إلى العرعرة، فإذا اسمعوا صوته خرجوا، ولعبوا معه تلك اللعبة.

و«عرعار» ـ كما قال الأعلم ـ: معدولة عن قولهم: عَرعِرْ أى اجتمعوا للعب كما أن خراج: اسم لعبة لهم معدولة عن قولهم: اخرج. ومعنى البيت: أنهم آمنون فى إقامتهم هنا لعزّهم وكثرتهم. وصبيانهم يلعبون بهذه اللعبة لبطرهم ورفاهتهم.

والبيت للنابغة الذّبيانى وهو آخر أبيات تسعة حذربها عمرو بن المنذر بن ماء السحاب ملك الحيرة، وأولها:

من مبلغٌ عمرَو بن هند آيةً ... ومن النصيحة كثرة، الإنذار.

هكذا قال البغدادى.

ولما رجعت إلى الديوان وجدت البيت هو أول أبيات ثلاثة وليس فيها الشاهد.

انظر ديوان النابغة ١١٤ بتحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور.

أما البيت الشاهد فهو من قصيدة أخرى يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد من بنى كلاب. انظر ديوان النابغة بتحقيق عاشور /١٠٧ وأول القصيدة.

طال الثواء على رسوم ديار ... قفرٍ أسائلها وما استخبارى

وقبل الشاهد فى الديوان:

وبنو جَذيمة حىٌّ صدقٍ سادةٌ ... غلبوا على خَبْتٍ إلى تِعشار

وفى هامش الديوان: خبت وتعشار: موضعان.

وبعده:

قوم إذا اكثر الصباح رأيتهم ... وُقُرًا غداة الرّوع والإنفار

ووقرا: جمع وقور أى بهم ثبات جأش.

ورواية الشاهد فى الديوان:

* يدعوا بها ولدائهم عرعار *

(١) فى القاموس: «الغاق»: طائر مائى كالغاقة: والغراب. و«غاقِ» بالكسر: حكاية صوته.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ١٠٩/٣.

وعند الأخفش: فَعْلالِ أمرًا من الرباعى: قياس.

واعلم أن مذهب النحاة: أن «فعال» هذه معدولة عن الأمر الفعلىّ، للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر، كفعَّال، وفعول مبالغة فاعل، وكذا قالوا فى: شتَّان، ووشكان، وسرعان: إنها معدولة، والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه.

قال عبد القاهر: أصل «نزال»: انزل انزل انزل، ثلاثًا أو أكثر، والثلاث وما فوقها: جمع، والجمع مؤنث، فقيل: انزلى، ألحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلاً على التكرار المثلَّث، كما ألحقوا الألف فى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾(١)، دليلاً على التكرار المثنى، وأصله: ألق، ألق.

والمراد بالتكرار: المبالغة، ثم عدلوا: نزال عن: انزلى؛ فنزال، إذًا مؤنث كانزلى [يعنى أنهم جعلوا الألف التى هى دليل تثنية الفاعل، دليلَ تثنية الفعل للتكرير، والياء التى هى دليل تأنيث الفاعل علامةَ تأنيث الفعل(٢)، أى كونه مكررًا ثلاثًا أو أكثر؛ قال: ودليل تأنيث «فعال الأمرى](٣) قوله:

٥٥٤= ولأنت أشْجَعُ من أسامَةَ إذ دُعِيتْ نزالِ ولُجَّ في الذُّعْرْ(٤)

(١) قٓ / ٢٤.

(٢) كلمة «الفعل» سقطت من ط.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) هو الشاهد السابع والستون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن عبد القاهر استدل على تأنيث فعالِ الأمرىِّ بما هنا، فإن نزال «نائب فاعل: «دعيت» ولولا أنها مؤنثة ما ألحق علامة التأنيث للفعل المسند إليها.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى ديوانه/ ٢٨.. من قصيدة يمدح بها هرما مطلعها:

لمن الديار بقُنَّة الحجْر أقْوين من حجَجٍ ومن شَهْر

وصدر الشاهد فى كتب النحو يختلف عن صدره فى الديوان فهو فى الديوان.

* ولنعم حشو الدّرع أنت إذا *

من شواهد: سيبويه ٢/ ٣٧، وابن الشجرى ٢/ ١١١، وابن يعيش ٤/ ٥٠ والهمع والدّرر رقم ١٥٠٧، والمقتضب ٣/ ٣٧٠، والإنصاف / ٥٣٥.

وذا كلامه.

والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه، والأصل فى كل معدول عن شىء ألاَّ يـخرج عن نوع المعدول عنه، أخذاً من استقراء كلامهم[١]، فكيـف خرج الفعل بـالعدل من الفعـلية إلى الاسمـية. وأمَّا المبالغة فهى ثابتة فى جميع أسماء الأفعال، على ما بيَّنا قبل[٢]، لا مِن الوجه الذى ادَّعى عبدالقاهر.

وتأنيث الفعل فى: دُعيت نزال، لا يـدل على أن أصل نزال: فعل أمر مكرر، بل هو لتأويل «نزال» باللفظة أو الكلمة أو الدعوة، كما يجيىء فى باب العَلَم.

وكذا لا يخلوا قِسما المصدر والصفة من مـعنى المبالغة، فحَمـادِ، ولكاعِ: أبلغ من: الحمد، ولكعاء.

الثانى: من أقـسام فعال المصدر، وهو، علـى ما قيل[٣]، مصدر معـرَّف مؤنث، ولم يقم لى، إلى / الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه. ٢/ ٧٧

ومذهبهم أنه من أعـلام المعانى، كزَوْبَر[٤]، وسبحان، على مـا يجيىء فى باب العلم.

وربمَّا استُدلَّ عـلى تأنيث اسم الـفعل والمصدر بتأنـيث الصفة وعلـم الشخص طردًا، فإنهـما مؤنثان اتفـاقًا، إذ لا يطلقان إلا عـلى المؤنث ـ كما يـجيىء ـ وهذا استدلال عجيب؛ وقيل: فجار معرفة فى قوله:

٥٥٥ = إنّا اقْتَسَمْنـا خُطّتَينَا بينـنا ... فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ[٥]

---

(١) العبارة فى المخطوطات: «ألا يخرج ذلك النوع الذى ذلك الشىء منه أخذ من كلامهم».

(٢) العبارة فى المخطوطات: «من الفعلية إلى الاسمية على المبالغة فى جميع أسماء الأفعال ثابتة على ما بين فى المفعول المطلق».

(٣) فى المخطوطات: «وهو على ما قالوا».

(٤) فى المخطوطات: «أخذه بزوبره: أى أجمع.

(٥) هو الشاهد الثامن والستون بعد الأربعمائة فى الخزانة. =

لتعريـف قرينته، وهى «بَـرة».وهذا الدليل كالأول فـى الغرابة، إذ حمل كـلمة على أخرى فى التأنيث أو التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثًا شيء بديع؛ بَلَى لو ثبـت وصف نحو: فجار بالمؤنثّ المعّرف، نحو: القـبيحة مثلاً، جاز الاستدلال به على الأمرين: التأنيث والتعريف.

علـى أن السيـرافى جوَّز كـون «برَّة» بمعـنى الـبارَّة، فكـذا يكون فـجار بمعـنى الفاجرة[١] كأنه قال: احتملتُ الخصلة البّرة[٢]، واحتملتَ الخصلة الفاجرة، فهما صفتان غالبتان، صائرتان بالغلبة علَمين ـ كما يجيىء فى القسم الثالث.

ولو سلَّمنا، فأيش[٣] الدليل على تعريف كـل ما هو من هذا القسم[٤]؟! على أن قولهم فى الظباء: إذا وَردت الماء فلا عَباب[٥]، أى: فلا عبٍّ، وإذا لم ترد فلا أَبَاب، أى: لا أبَّ[٦]، أى لا نزاع إليه، وقول المَتلمس:

٥٥٦= جمادِ لها جمادِ ولا تقـــولي طَوال الدهر ما ذُكِرتْ: حمادِ[٧]

= واستشهد به على أن: «فجار» مصدر معرفة مؤنث.

وقال الأعلم: الشاهد فى: «فجار» وهو اسم للفجّرة معدول عن مؤنث كأنه عدل عن الفجْرة بعد أن سُمّى بها الفجور كما سمّى البُّر: برة، ولو عدلها لقال: برابر كما قال: فجار.

والشاهد للنابغة الذّبيانى، ديوانه/ ٥٩ من قصيدة مطلعها:

نبِّئْتُ نُدْعة والسفاهة كاسمها يُهدى إلىّ غَرائبَ الأشعار

من شواهد: سبيويه ٢/ ٣٨، ومجالس ثعلب ١/ ٣٩٦، والخصائص ٢/ ٢٩٨، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥ وابن الشجرى ٢/ ١١٣، وابن يـعيش ١/ ٣٨، ٤/ ٥٣، والهمع والدرر رقم ٣٥، والأشباه والـنّظائر رقم ١٠٠، والعينى ١/ ٤٠٥، والأشمونى ١/ ١٣٧.

(١) كلمة: «الفاجرة» سقطت من ب ٣/ ١١١.

(٢) فى المخطوطات وط: «البّرة»، وفى ب فقط ٣/ ١١١: اليارّة.

(٣) كلمة منحوته من «أى شيء» ويستعملها الرضى كثيرًا.

(٤) فى المخطوطات: «على تعريف أخواته» مكان: «كل ماهو من هذا القسم».

(٥) فى هامش ط: «العب»: شرب الماء من غير مص.

(٦) فى القاموس: «وأبّ للسيرينب ويؤب أبًا وأبيباً وأبابًا وأبابة: تهيأ.

(٧) هو الشاهد التاسع والستون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنهم قالوا: معناه: قولى له جمودًا، ولاتقولى: حمدًا بالتنكير والتذكر. وهو وارد على قولهم: إن فعال معدول عن معرّف مؤنث. =

أى: قولى لها: جمودًا، ولا تقولى لهـا حمدًا وشكرًا، وقول العرب: لامَسَاسِ، أى: لامسَّ ظاهرة[١] فى التنكير.

ومَن كان مذهبه أن جميع أوزان فعال أمـرًا أو صفة أو مصدرًا، أو علَمًا مؤنثة، فإذا سمِّى بها مذكر، وجب عدم انصرافها، كعَناق.

ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة، كصباح، وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة.

الثالث: الصـفة المؤنثة، ولم تجى فى صفـة المذكر، وجميعها تسـتعمل من دون الموصوف، وهى بعد ذلك، على ضربين:

إمَّا لازمة للنداء سـماعًا نحو: يالكاع أى: يالكعاء، ويـافساق، ويا خَباث[٢]، أى: يافاسقة وياخـبيثة، ويا رَطاب[٣]، ويادفار[٤]، وكذا: يـا خصافِ ويا حَباقِ كلاهما بمعنى الضراطة، وياخزاقِ من الخزق وهو الذرق[٥].

ولا تجيىء هـذه اللازمة للنـداء علَمًا للـجنس، أى لا تكون بـسبب الغلـبة فى موصوف بحيث تصير علمًا له، كالصَّعِق[٦]، ونحوه على ما يجيىء فى الأعلام.

= والشاهد للمتلمس ديوانه/ ١٦٧ من قصيدة مطلعها:

صبا من بعد سلْوته فؤادى وأسْمح للقـرينة بانقيـاد

وفى هامش الديوان: القرينة: النفس.

من شـواهد: سيبـويه ٢/ ٣٩، وامالـى ابن الشـجرى ٢/ ١١٣، وابن يعـيش ٤/ ٥٥، واللـسان: «حمد».

(١) خبر عن قوله: «على أن قولهم فى الظباء» بمعنى أن هذه الأمثلة المتكررة ظاهرة فى التنكير.

(٢) فى ب ٣/ ١١١: «ياخبات» بالتاء، تحريف.

(٣) فى هامش ط: أى يارطبة الفرج، وهذا شتم. كناية عن الاستحاضة.

(٤) «دفار» أى منتنة. ا هامش ط».

(٥) «الذرق = هو ما يخرج من بطن الطائر: ذرق يذرُق ويذرِقُ كأذرق: (القاموس).

(٦) الصَّعق ـ كـما فى القاموس ـ: لقب خـويلد بن نضيل، وفـارس لبنى كلاب ويقال فيـه: الصَّعِق كإبل، والنسبة صَعَقى محركة. وصِعِقِى كعنبَىّ على غير قياس

وإمَّا غير لازمة للنداء وهى على ضربين:

أحدهما: ما صار بالغَلَبة عَلَمًا جنسيًا، كما فى أسامة، وهو الأكثر، وذلك نحو: حَلاق وجباذ للمنية، كانت فى الأصل صفة عامة لكل ما يُحلق به، ويجبذ، أى يجذبَ، ثم اَختصت بالغلبة بجنس المنايا.

وكذا: حنَاذِ وبَرَاحِ للشمس، من الحنذ، وهى[١] الشّىْ والبراح وهو الزوال.

وكلاحِ وأزامِ وجَداعِ للسنة، وسَباط للحمَّى لانسباطها فى البدن، من الشعر السّبط؛ ومثله كثير، ككَرار للخرزة التى تؤخِّذ بها[٢] المرأة زوجها، سميت كرار، لأنها تكُرُّ الزوج أى ترده، بزعمهم، يقال: يا كرار كرِّيه، ان أدبر فردِّيه، وان أقبل فسُرِّيه؛ وفَشَاش وحيَاد وصَمام، للداهية لأنها تفشُّ، أى تخرجِ ريح الكِبْر، وتحيد أى تميل، سمِّيت به تفاؤلاً، وتصمّ أى تشتد، يقال: فشاشِ فشيِّه من استه إلى فيه، أى أخرجى ريح الكبْر منه، من استه مع فيه.

ويقال: حيدى حياد، أى: ارجعى يا راجعة، ويقال: صَمِّى صمامِ، أى اشتدى ياشديدة، أىَ: زيدى فَى الشدة، أو: ابقَىْ على شدتك، كالتأويلين فى قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[٣].

ويقولون عند طلوع مَن يكرهون طلعته: حداد حدِّيه، أى: ياداهية الحادة المانعة؛ وفَياحِ للغارة، يقولون/ : فيحى فياح، أى اتَسعى يامتسعة على تأويل: صمِّى صمام؛ ويقال: كويتُه وقاع، وهى عَلَم كيَّة[٤] على الجاعِرتين[٥]، وانتصابها على المصدر من «كويْتُه» أى كيّة واقعة لازمة. ٢/ ٧٨

---

(١) فى المخطوطات: وهو.

(٢) فى القاموس: كرار كقطام خرزة للتأخيذ، تقول الساحرة ياكرار كريه... إن أقبل فسرّ يه، وإن أدبر فضريّه.

(٣) الفاتحة/ ٥. لعل المراد بالتأويلين ما ذكره الزمخشرى فى الكشاف حينما قال: «ومعنى طلب الهداية وهم مهتدون: طلب زيادة الهدى بمنح الإلطاف» والتأويل الآخر: «عن على وأبىّ رضى الله عنهما: اهدنا : ثبتنا» والله أعلم.

(٤) الكية: من الكىّ.

(٥) فى القاموس: الجاعرة: الاست أو حلقة الدبر. والجاعرتان: موضع الرَّقمتين من است الحمار ومضرب الفرس بذنبه على فخذيه.

ويقال: طمار للمكان المرتفع، كأنها طامرة أى واثبة، ويقال للضبع: قثام، وجَعارِ، وفشاح، من القثم وهو الجمع، ومن الجَعر ومن الفشح، وهو تفريج ما بين الرجلين.

فهذه وأمثالها: أعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو: حناذ الطالعة ولو لم تكن معارف، لم يجز حذف حرف النداء معها، نحو: فشاشِ فشيِّه، وحداد حدِّيه،وحيدى حيادِ، كما مرَّ فى باب النداء.

والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء: ما بقيت على وصفيتها، نحو: قطاطِ، أى: قاطَّة كافية، قال:

٥٥٧= أطلْتُ فِراطهمْ حتى إذا ما قَتَلْتُ سراتَهم كانت قَطاطِ(١)

وسَبَبْتُه سَبَّة تكون لَزامِ، أى لازمة، ولا تُبلُّ فلانًا عندى بَلالِ، أى بالَّة، أى لايُصيبه عندى نَدًى، ولا يصله منى صلة، وقال:

٥٥٨= * والخيلُ تعدو فى الصّعيد بَدادِ(٢) *

---

(١) هو الشاهد السبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «قطاط» فيه وصف مؤنث بمعنى قاطّة - أى كافية وفِراطهم بكسر الفاء أى إمهالى إياهم، فهو مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف.

والشاهد من أبيات لعمرو بن معد يكرب الصحابى قالها قبل إسلامه. ديوانه/ ١٢٤.

من شواهد: ابن يعيش ٤/٥٨، ٦١، واللسان قطط.

(٢) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «بداد» وصف مؤنث معدول عن متبدّدة أى متفرّقة، فهو حال.

وصدر الشاهد.

* وذكرْتَ من لبن المحلّق شَربة *

وفى ب أضاف الصدر إلى العجز وليس فى الأصل.

وهو منسوبٌ لعوف بن الخَرِق التميمى يعيّر به لقيط بن زرارة لمّا فرّ من أخيه معبد.

من شواهد: سيبويه ٢/ـ ٣٩، والمقتضب ٣/ ٣٧١، وابن الشجرى ٢/ ١١٣ وابن يعيش ٤/ ٥٤، والهمع والدرر رقم ٣٦.

أى متبددة متفرقة، فهى حال.

والرابع: الأعلام الشخصية، وجميع ألفاظها مؤنثة، وإن كان المسمَّى بها مذكرًا، أيضًا، وأمَّا قوله:

٥٥٩ = قد كنت أَحسَــبُكُم أسودَ خفيَّة   فإذا لَصَافِ تبيض فيه الحُمَّرُ[١]

بتذكير الضمير الراجع إلى «لصاف» فلتأويله بالموضع، ويروى: تبيض فيها، ولصاف: منزل من منازل بنى تميم؛ ـ وخصاف: فحل، وفى المثل: «أجرأ مِنْ خَاصِى خَصاف[٢]» وذلك أنه طلبه بعض الملوكَ من صاحبه للفحلة، فمنعه، وخصاه، وكذا حضار، فى كوكب، وظفار: مدينة؛ وقد يسمَّى بنحو هذه المؤنثة رجل، كما يسمَّى بنحو: سعاد وزينب.

وقطام، وحذام، وبهان، وغلاب، وسجاح: لنسوة معيَّنة، وسكاب لرَمكة[٣]، وكساب وخطاف، لكلبتين، ومناع وملاع لهضبتين، ووبار، وشراف لأَرْضَين، وعرارِ لبقرة، [وظفار لمدينة][٤].

[علة بناء المصادر والصّفات]

وجميع[٥] المصادر، والصفات مبنية اتفاقًا، وقد اختلف فى علة بنائها.

قال المبرد: فيها ثلاثة أسباب: التأنيث والعدل والعلمية، قال: بسببين يُسلب الاسم بعض التمكن، فيستحق بالثلاثة زيادة السلب، وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

(١) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن فعالِ فى الأعلام الشخصية جميع ألفاظها مؤنثة، وأمَّا لصافِ هنا فإنما ذكره بإرجاع الضمير عليه من «فيه» لتأويله بالموضع وهو نزل من منازل بنى تميم.
و«لصاف» موضع رفع بالابتداء، وجملة: «تبيض» الخ خبره. و«الحمّر»: ضرب من الطير كالعصفور، الواحدة: حمرّة. والبيت منسوب إلى أبى المهوّش الأسدى من أبيات هجابها نهشل بن حَرِّىّ.
من شواهد: إصلاح المنطق / ١٧٨، وأمالى القالى ٢/ ٢٣٦، والسِّمْط / ٨٥٩، وابن يعيش ٤/ ٦٣.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميدانى ١/ ١٨٢.

(٣) فى هامش ط علق الشريف بقوله: الرمكة: الأنثى من البراذين.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ١١٤.

(٥) فى المخطوطات: «وقسم» بدل: «وجميع».

وفى قولـه نظر، وذلك لأنـه لم يقم دليـل، كما ذكرنا، عـلى عدلهـا، ولا على علمية المصادر، ولا على علمية جميع الأوصـاف، بل قام على علمية بعضها، كما مضى، ولو ثبت التأنيث فى المصادر لم يؤثر بدون العلمية.

ولو سلَّـمنا اجتماع الـثلاثة فهو منـقوض بنحو: أذربـيجان، فإن فيه أكـثر من سببين، وبنحو: عُمَر، إذ سمِّى به مؤنث، فإنه إذًا، معرب اتفاقًا مع اجتماع التأنيث فيه، والعدل والعلمية.

وقيل: بنيت لتضـمن تاء التأنيث. وبعد تسليم تقدير تـاء التأنيث فى المصادر، فهو منقوض بنحو: هند، ودار، ونار ممّا لايحصى.

وقال المصنف: لمشابهته نزال زنَةً[1]: فوردَ عليه نحو: سحاب وكهام وجهام[2]، من المعربات، فضمَّ إلى الوزن العَدل.

فإن ادَّعى الـعدل المحقق فما الـدليل عليه؟ وثـبوت الفجور، وفاسـقة، لايدل على كون فجـار وفساق معدولين عنهـما، إذ من الجائز ترادف لفظيـن فى معنى، ولا يكون أحدهما معدولاً عن الآخر.

وإن ادَّعى العدل المقدَّر، لا ضـطرار وجودهما مبنيين إلى ذلـك، كما ذكر لمنع صرف «عمر» وهو الظاهر من كلامه، فمـا الدليل على كون نزال الذى هو الأصل معـدولاً؟ وقد قلنـا قبل ذلك مـا عليـه، وإن قدَّر العدل فـى الأصل، أيضًا، فـهو تكلف على تكلف.

والأوْلى أن يقال: بنـى قسم المصادر، والصفات لمشابـهتهما[3] لفعال الأمرىّ وزنًا ومبالغة، بخلاف نحو: نبات، وكلام، وقضاء/ فإنه لا مبالغة فيها. ٢/ ٧٩

وأمَّا الأعلام الجنسية، كصرَام، وحداد، فكان حـقها الإعراب لأن الكملة المبنية

(١) كلمة: «زنة» سقطت من ب ٣/ ١١٥.

(٢) الكهام: السيف الكليل، وجهام: السحاب لاماء فيه.

(٣) فى ب فقط ٣/ ١١٥: «لمشابهتها» تحريف.

إذا سمِّى بها غير لفظها وجب إعرابها، كما إذا سمِّى بـ «أين» شخص - على ما يجيىء فى باب الأعلام لكنّها بُنِيَتْ لأن الأعلام الجنسّية أعلام لفظية فمعنى الوصف باقٍ فى جميعها، إذ هى أوصاف غالبة.

وأمَّا الأعلام الشخصية، كقطام، وحذام، فبنو تميم جروا فيها على القياس بإعرابهم لها غيرَ منصرفة، أمَّا الاعراب فلعُرِيِّها عن معنى الوصفية، وأمَّا عدم انصرافها فلِما فيها من العلمية والتأنيث.

وبناء أهل الحجاز لها مخالف للقياس، إذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذى يكون لها فى حال الوصف، ولكنهّم رأوا أنه لاتضادَّ بين الوصف والعلمية من حيث المعنى - كما مرَّ فى باب ما لاينصرف - فبنوها بناء الأوصاف وإن كانت مرتجلة، غير منقولة عن الأوصاف، اجراءً لها مجرى العَلَم المنقول عن الوصف، لأنه أكثر من غيره.

ونقول: أجروا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية فى البناء لجامع العلمية.

وقال المصنف: هى معربة غير منصرفة [عند بنى تميم](١) لاجتماع العدل والعلمية فيها. وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف فى نحو: فساق [عند النحاة](٢)، والعدل والعلمية فى: فَشاش(٣) وفَياح(٤) ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها؛ وفى ادَّعاء العَدل فى الأَقسام الأربعة نظر، كما مضى [وهذا مذهب الأقل من بنى تميم](٥).

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) الفشوش: المرأة الحلابة، وفشاش كقطام: المرأة الفاتنة (القاموس).

(٤) فى القاموس: «فياح» كقطام: اسم للغارة.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ

وأمَّا مذهب الأكثر منهم، وفصحائهم فـإنهم يمنعون صرف الأعلام الشخصية إلا ما كان آخره راء، نحو حضار فإنهم يبنونه، وذلك لأن تقديرَى الإعراب والبناء فى جميع[١] الشخصيـة مستقيمان لكـن قد يترجَّح[٢] أحد التقديـرين لغرض، وغرض تـخصـيص الـبناء بـذى الراء: قـصد الامـالة، إذ هى أمـر مسـتحـسن، والمصحح للامالة هـهنا: كسرة الراء، وهى لاتحصل إلا بتقديـر علة البناء، لأنه إذا أعرب ومنع الصرف لم يكـسر، وإذ بُنى كُسِر دائمًا[٣]، فإذا كان كذا، كان تقدير علة الـبناء للغـرض المذكور أولى من تـقديرِ علـة منع الصرف، وإن كـان أيضًا، مستقيمًا بالوضع.

وأمَّا القليل من بنى تميم، فقد جـروا على قياس منع الصرف فى الجميع، دون قياس البناء.

وقال المصنف فى القسم الأخير، أى العَلَـم الشخصى: إن فيه عند أهل الحجاز عدلاً تقديريًا، أى ليصلح بذلك مشابهـة هذا القسم لباب نزال، بالوجهين: العدل والوزن، فيـحصل موجـب البناء، إذ لو اكـتفى بالـوزن لوجب بنـاء باب سَلاَم، وكلام.

قال: وإنما كان العدل تقـديريًا، إذ ليس لنا قاطمة، وحاذمة، عـدل عنهما قطام وحذام، كما أنه ليس لنا عامر، المعدول عنه عمر.

قال: وعند فصحـاء بنى تميم فى نحو : حضار:العدل الـتقديرى والوزن، وفى نحو قطـام: التأنيث والعلـمية، لأننا غير مـضطرين، لمنع الصـرف، إلى العدل، إذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية.

---

(١) كلمة «جميع» سقط من ب ١١٦/٣ .

(٢) فى باب فقط «يرجح»

(٣) بعد قوله :«دائمًا» فى المخـطوطات: «فلما كان إلاامالة مقصودة فى اللـغة ولا تحصل إلا بالكسرة، والكسرة لا تحصل إلاّ بتقدير علة البناء كان تقديرها للغرض المذكور أولى. . إلخ .

قال: وبعضهم يقدر فيه أيضًا العدل، لأنه من باب حضار، المضطر فيه إلى تقدير العدل [أى من باب العلم الشخصى][(١)]، فيطرد تقدير العدل فى جميع أفراد العلم الشخصى ، لما اضطروا فى بعضه، أى ذى الراء، [إلى هذا][(٢)] .

وقد مرَّ الكلام على تقدير العدل.

[أقسام الأصوات وأحكامها]

(ص) : الأصوات : كل لفظ حُكى به صَوت، أو صُوِّت به للبهائم، فالأول: كـ«غاق» والثانى: كـ «نخّ».

(ش) : اعلم أن الألفاظ التى تسمِّيها النحاة أصواتًا، على ثلاثة أقسام:

٢/ ٨٠ أحدها:حكاية صوت صادر، إمَّا عن الحيوانات/ العُجم كـ «غاق»[(٣)] أو عن الجمادات، كـ «طق».

وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكىّ. وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة، وليس المحكىّ كذلك، لأنه شبْه[(٤)] المركب من الحروف، وليس مركبًا منها، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسِن الإفصاح بالحروف إحسانَ الإنسان[(٥)]، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التى هى شبه المركب من الحروف، فى أثناء كلامهم، أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة، لأنه يتعسَّر عليهم، أو يتعذَّر، مثل تلك ا لأجراس الصادرة[(٦)] منها، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الأنس، إلا فى النادر، كما

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ب ٣/ ١١٧ : «كفاق» بالفاء ، تحريف.

(٤) فى ط: «شبة» بالتاء تحريف،

(٥) فى المخطوطات بعد قوله: «إحسان الإنسان» : «إلاأنهم لما حكوا أصواتها فى أثناء كلامهم أعطوها. . وإلخ

(٦) فى ط : «الصارة» بدل «الصادرة» تحريف.

فى الببغاء، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين، أعنى الحكاية والمحكىّ قضاءً لحق الحكاية، أى كونها كالمحكى سواء، [فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات](١).

وثانيها: أصوات خارجة(٢) عن فم الإنسان غير موضوعة وضعًا(٣)، بل دالة طبعًا على معان فى أنفسهم، كأفّ، وتفّ، فإن المتكرِّه لشيء يخرج من صدره صوتًا شبيهًا بلفظ «أف» ومَن يَبزُق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بلفظ «تف» ، وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب.

فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعًا، كأحّ، لذى(٤) السعال، إلا أنهم لمَّا ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها كلامهم وحركوها بتحريكها(٥)، وجعلوها لغات مختلفة ، كما مرَّ من لغات: أفّ، وأوّه.

وثالثها: أصوات يصوَّت بها للحيوانات عند طلب شيء منها: إمَّا المجىء كألفاظ الدعاء، نحو: جَوْت، وقوس، ونحوهما، وإمَّا الذهاب كهلا(٦)، وهج وهجا(٧)، ونحوهما، وإمَّا أمر آخر، كسَأْ، للشراب، وهِدَعْ للتسكين.

وهذه الألفاظ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال: إنها أوامر أو نواه، كَما ذهب إليه بعضهم، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها الكلام، كما قال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاء﴾(٨) ، بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال،

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى ب ٣/ ١١٨ : «صادرة» بدل: «خارجة».

(٣) فى المخطوطات :«موضوعة للواضع».

(٤) فى ط «كأح الذى السعال» تحريف

(٥) فى ط وب ٣/ ١١٨ : «بتحريكه».

(٦) فى ظ :«كهد» بالدال.

(٧) و«هجا» سقطت من ط و ب ٣/ ١١٨ .

(٨) البقرة/ ١٧١ .

فيصوِّت لها إمَّا بصوت غير مركب من الحروف، كالصفير للدابة عند إيرادها الماء، وغير ذلك.

وإمَّا بصوت معيَّن مركب من حروف معيَّنة، لا معنى تحته، ثم يحرضه مقارنًا لذلك التصويت، على ذلك الأمر إمَّا بضربه وتأديبه، وإما بإيناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمتثل[١] المراد منه، إما رهبة من الضرب، أورغبة فى ذلك البرّ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البرّ، إلى أن يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البرّ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده، فيمتثل عقيب الصوت عادة ودُرْبَةً، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهى لذلك الحيوان. وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتًا مركبًا من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت، لأن الصوت من حيث هو مشتبه[٢] الأفراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سَهْل، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبوها من الحروف، وما ذكرنا من الترتيب ، يتَّبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد، والكلب وغير ذلك.

هذا، وأنا لا أرى منعًا من ارتكاب[٣] صيرورة هذه الأصوات المقارنة فى الأصل للضرب أو البرّ، لمّا استغنَى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضهم، [فتكون أوامر[٤]، ونواهى] لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجماوات فى فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس بأن تخاطب، وتكلم بما تفهمه كالعقلاء.

---

(١) فى ط «يمثل » تحريف.

(٢) فى ب فقط ٣/ ١١٩ : «متشابه».

(٣) العبارة فى المخطوطات : وأنا لا أرى منعًا من «كون هذه الأصوات التى يصوت بها للبهائم» أسماء أفعال.

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

ثم نقول : إنما سميت الأقسام الثلاثة أصواتًا، وإن كان غيرها من الكلام أيضًا[١] صوتًا، لأن هذه، فى الأصل: إمَّا أصوات ساذجة كحكاية أصوات العجماوات والجمادات أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالألفاظ الطبيعية، وكما يصوَّت به للحيوان. وهذه الأقسام الثلاثة ليست فى الأصل كلمات، إذ ليست موضوعة، فسمِّيت باسم ساذج الصوت، فقيل: أصوات، ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الأصل، لاحتياجهم إلى استعمالها فى أثناء الكلام، كالكلمات، فعاملوها معاملتها، وألحقوها بأشرف الكلمات أى بالأسماء، ليكون أدل على دخولها فى ظاهر أقسام الكلمات، فصرَّفوها تصريف الأسماء فأدخلوا التنوين الذى هو من أخصّ علامات الأسماء فى بعضها نحو، غاق ، وأفٍّ ، والألف واللام فى بعضها، وذلك إذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه. كقوله:

٥٦٠ = * باسم الماء *[٢]

وقوله

٥٦١ = * كما رُعْتَ بالجَوْتِ *[٣]

---

(١) بعد قوله: «أيضًا» وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى:

«من جنس الأصوات، لأن هذه فى الأصل أصوات ساذجة أو مقطعة لا كلمات دالة على معان أى بالوضع كما بينا فى كل واحد من الأقسام الثلاثة إذا الحكايات أصلها، أعنى المحكىّ لم يكن مركبًا من الحروف الصحيحة، فلا يكون كلامًا، وما صوت به للبهائم كانت مركبة من الحروف، لكن كانت فى الأصل غير دالة على معنى كما مرّ، ومثل أف، وتف، وأخ ، كانت فى الأصل ألفاظًا طبيعية لا وضعية فسمّيت باسم ساذج الصوت، ثم جعلت الأقسام الثلاثة بعد هذا الأصل لاحتياجهم إلى استعمالها فى أثناء كلامهم». إلخ

(٢) باسم الماء إشارة إلى بيت من الشعر هو بكماله:

لا ينعش الطّرف إلا ما تخوّنه ... داع يناديه باسم الماء مبغُوم

وهو الشاهد السابع بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٣٨.

(٣) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة وهو قطعة من بيت: =

فهو كقولك: أمرته باضرِب، أي بهذا اللفظ، وجعلوا معانى بعضها معانى المصادر[١]، فحينئذ، إمَّا أن تعربها إعراب المصادر، نحو: واهًا لك، أو، لا نحو: ﴿أُفٍّ لَّكُمَا﴾[٢] فهذه الأصوات من الكلمات، كالنسناس من الناس، صورتها، صورتها وماهيتها غير ماهيتها، إذ ليست موضوعة فى الأصل لمعنى كالكلمات.

والتنوين فيما دخله:تنوين الإلحاق، وتنوين المقابلة، كما قيل فى تنوين مسلمات.

وليس ما قاله بعضهم من أن تنوين نحو: غاق للتنكير: بشيء، إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه، ولا مَنع أن نقول فى تنوين نحو: صه، وإيه، مثل هذا لما تقدم فى أسماء الأفعال، أن نحو صه، كان صوتًا، ونستريحَ إذًا مما تَكلفناه هناك لتوجيه التنوين، على ما سبق، من الوجهين.

وإنما بنيت أسماء الأصوات، لما ذكرنا من أنها[٣] ليست فى الأصل ، كلمات

= دعاهن ردْفى فارعَوْين لصوته ... كما رُعْت بالجوْتِ الظّماء الصواديا

واستشهد به على أن بعض الأصوات قد يدخله أداة التعريف والشاهد وقع فى شعرى شاعرين : أحدهما: فى شعر عريف القوافى وهو المشهور.

والثانى وقع فى شعر سحيم عبد بنى الحسحاس.

واختلف فى معناه، فقيل : أراد بالرّدف تابعه من الجن، فإن القوافى إذا تزاحمت فى خاطره ووسوسته يقولون: إن له شيطانًا يوسوسه.

وضمير دعاهن لقوافى: أى دعا شيطانى القوافى فأجبنه وانثلن عليه و«الردف» فى الأصل: المرتدف: وهو الذى يركب خلف الراكب.

من شواهد: ابن يعيش ٤/٧٥، والعينى ٤/٣٠٩.

(١) بعد قوله: «معانى المصادر» ورد فى المخطوطات النص التالى:
«نحو:» أف لك أى كراهة لك، ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو: «واهًا لك أى طيبًا فهذه» إما أن تعربها إلخ

(٢) الأحقاف ١٧

(٣) بعد قوله :«من أنها» ورد النص التالى فى المخطوطات «من أنها » : فى الأصل أصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الإعراب، ولكون وضع بعضها وضع الحروف أعنى على حرفين كما قيل إلى قوله: «وإذا وقعت مركبة».

قصد استعمالها فى الكلام، فلم تكن فى الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذى هو مقتضى الإعراب، وإذا وقعت مركبة، جاز أن تعرب . [اعتباراً بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر، كآها منك مثل «أفٍّ لكما»، وإذا قصدت ألفاظها لا معانيها][١]، قال جهم بن العباس:

=٥٦٢ تُرَدُّ بِحيَّهْلٍ وعاجٍ وإنما من العاج والحَيَّهْلِ جُنَّ جنونها[٢]

وقال:

=٥٦٣ تداعين باسم الشِّيب في متثلِّم جوانبهُ من بصرة وسلام[٣]

وقال:

=٥٦٤ * كما رعت بالجوت الظّماء الصواديا*[٤]

على الحكاية مع الألف واللام، وتقول: زجرته بهيدَ وبهيدٍ، وهذا كما تقول، فى الكلمات[٥] المبنية إذا قصدت ألفاظها

=٥٦٥ * إنّ ليتًا وإن لوّا عناء* [٦]

و: لا يُحدُّ الله بأينَ، ولا بأينٍ[٧] على ما يجىء فى الاعلام إن شاء الله تعالى.

---

(١) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن اسم الصوت إذا قصد به لفظه أعرب كما فى البيت، فإن «عاج» وهو زجر للإبل لتسرع لما قصد لفظه.. أعرب كما فى البيت بالجرّ والتنوين أوّلاً، وبالجر والتعريف ثانيًا أى أنها تُردّ بمجرّد ذكر هذه الكلمة، وهى اسم فعل كما تقدمّ.

وعلق البغدادى على الشارح بالنسبة للبيت الشاهد حيث ذكر أن الشارح نسبه لجهم بن العباس، ولم أره إلا فى شرحه، ولا أعرف جهمًا من هو؟ والله أعلم.

(٣) هو الشاهد الثامن فى الخزانة، وتقدم ذكره برقم ٨.

(٤) سبق ذكره رقم ٥٦١.

(٥) فى المخطوطات: «الحروف» بدل «الكلمات».

(٦) سبق ذكره رقم ٥٥٠ وهو الشاهد السابع والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة وسيأتى فى باب «العلم».

(٧) فى المخطوطات: وفى الاسم المبنى: «لا يُحَدّ الله بأين . . »إلخ.

والإعراب مع اللام أكثر من البناء[١] نحو: من العاج والحيهل بالجر، وباسم الشيِّب، لكونها علامة الاسم الذى أصله الإعراب.

٢/ ٨٢ وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين/ : كل الأينَ وكل الأينِ معربًا ومبنيًا، مع اللام.

ومثله: ما يحكى أن الخليل قال لأبى الدُّقَيش: هل لك فى ثريدة كأن وَدَكها عيون الضياون[٢]، فقال: أشدُّ الهلّ، معربًا .

والألف والام لا توجب الإعراب، بدليل: الآن، والذى، والخمسة عشر [وأما إذا أدخلت التنوين فى هذه الأسماء، فإن قصدت بها ألفاظها، كقوله : بحيهلٍ وعاج، فإعرابها واجب، لأنه، إذن ، تنوين التمكين ، وإن أدخلته من غير هذا القصد، كما فى: غاقٍ، وصهٍ فهى مبنية، لأنه تنوين الإلحاق والمقابلة ، لا تنوين التمكن، كما مرَّ.

[الكلام على الأصوات تفصيلاً]

[هذا هو الكلام عليها إجمالاً، وأما الكلام عليها تفصيلاً، فنقول][٣]: من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات الإنسان، أو العجماوات، أو الجمادات.

طِيخ، وهو حكاية صوت الضاحك، وعِيط: حكاية صوت الفتيان[٤] إذا تصايحوا فى اللعب، وغاق بكسر القاف، وقد ينون، وهو صوت الغراب. وشيب: حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب. ومنها: ماءِ بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الألف، وقيل: هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة: صوت الظبية إذا دعت ولدها.

(١) كلمة «البناء» ليست فى المخطوطات.

(٢) الضَّيْون : السَّنور الذكر، جمعه: ضَياون (القاموس)

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى المخطوطات «الصبيان» بدل الفتيان.

وطاق، بكسر القـاف، وطَقْ، كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بـعضها على بعض ، وقَبْ: حكاية وقع السيف على الضريبة.

ومن الأصوات التـى يصوَّت بها للبهـائم: هَلاَ لزجر الخيل، أى تـوسَّعِى [فى الجرى][1]، وقدتزجر بها الـناقة أيضًا، وعَدَسْ : لزجر البغل، وقـد سمِّى به بغل، وفى قوله:

٥٦٦= ❊عدسْ ما لعباد عليك إمارة❊[2]

زجر، وليـس باسم البـغل، وإلا لـم يسكـن آخره، إلا أن يقال: أجـرى الوصل مجرى الوقف.

وهيدَ: زجر لـلإبل، بكسر الهـاء وفتحها، وكذلـك الدال بلا تنوين، فـفيه أربع لغات، وهَادَ بفتح الدال، بمعناه، وقد أعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال:

٥٦٧= حتى استقامت له الآفاق طائعةً فما يقال له هَيَدٌ ولا هادِ[3]

أى : لا يُمنـع من شىء، ولا يُزجر عـنه، ويقال: أتاهـم فما قالوا لـه: هيدِ ولا هاد، أى لم يسألوه عن حاله.

وسَعْ، وجَهْ، لزجرها، وقد يقال للسبع أيضًا: جَه.

---

(١) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٢) هو الشـاهد الثامـن والعشرون بـعد الأربعمائـة، وسبق ذكره رقـم ٥٠١ وبعد الشـاهد وردت فى المخطوطات العبارة التالية: « يحتمل الأمرين إلا أن الوقف على السِّين يقوّى كونه زجرًا».

(٣) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الشاعر لما قصد لفظ : هيـد وهاد أعربهما بالرفع على جعل الأول نائب فاعل «يقال» والثانى معطوفًا عليه.

والشاهد لابن هرمة، من قصيدة يمدح بها أبا جعفر المنصور مطلعها:

إربَعْ علينا قليلاً أيها الحادى قلَّ الثواء إذا نزّعت أوتارى

ديوانه ١٠٥

من شواهد: ابن يعيش ٤/ ٨٠.

وحَوْب[١]: مثلث الباء، بتنوين ودونه، زجر للإبل أيضًا.

وكذا: حاى وعاى بياء مكسورة بعد الألف، منونة وغير منونة، وحاء وعاء بهمز مكسورة بعد الألف منونة وغير منونة، وقد يُقصران، ويقال إذا بنيت الفعلً منهما: حاحيت، وعاعيت بإبدال الألف ياء، وأصلهما: حاَحى وعَاعَى، كما تقول: لا لَيْتَ، لمن أكثر من قول: لاَ، لا.

وتقول جِى، وجَوت بفتح التاء[٢] دعاء لها إلى الشرب.

وحَلَ: زجْر للناقة وكذا: هَيج، بفتح الهاء وكسر الجيم، أو سكونها، وكذا:عاج بكسر الجيم منونًا وغير منون، وهدع: تسكين لصغار الإبل إذا نفرت.

ودَوه: بكسر الهاء وقد تسكن: دعاء للربُع[٣]، ونخّ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحَة أو المكسورة، وقد تخفف مسكنة: صوت إناخة البعير، وكذا: هيخ، وايخ،بكسر أولهما، ويجوز فى الخاءين: الكسر والسكون.

ويقال لزجر الغنم: إسْ مكسورة الهمزة ساكنة السين، وكذا: هِسْ وقيل بضم الهاء وفتح السين المشدَّدة، وكذا: هَجْ، بفتح الهاء وسكون الجيم.

ويقال، أيضًا، فى تسكين الأسد والذئب والكلب وغيرها، وقد تكسر الجيم منونة.

وكذا، هجا، وقَع، وقاع لزجر الغنم أيضًا، وبُس: دعاء لها، بضم الباء وسكون السين، وقيل: السين مفتوحة مشددة.

---

(١) فى ط والمخطوطات: «جوب» وليست للزجر فى القاموس، والصواب: «حوب» بالحاء ففى القاموس: «حوب»: الحوب: الحزن والوحشة.. والجمل ثم كثر حتى صار زجرًا له، فقالوا: حوب مثلثة الباء وحاب بكسرها.

(٢) «بفتح التاء» سقط من ب ٣/ ١٢٣.

(٣) فى هامش ط: الربُع: ما ينتج فى الربيع، وهو أول النتاج، وما ينتج فى آخر النتاج فهو هُبَع.

وثِئ، بكسر الثاء ، وقيل بفتحها/ وسكون الهمزة: دعاء للتيس عند السفاد[١]، ٢/ ٨٣
وحج، وعه، وعِيز بكسر العين والزاى، وروى فتح العين: زجر للضأن .

وسَأ، وتشؤ للحمار المورَد، وعَوه، دعاء للجحش، وهى دعاء للفرس.

ودَج: صياح بالدجاج.

وقوس: زجر للكلب، بسكون السين، وقس دعاء له.

ودَهْ، بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها : زجر مطلقًا، بمعنى اضرب، وأصْلُه فارسىّ،

وقد جعلت بمعنى المصدر مُراعىً أصلها فى البناء فى قولهم:

=٥٦٨ * إن لا دَه فلا دَه *[٢]

(١) فى ط: «الفساد» مكان: السفاد» وهو تحريف واضح.

وفى القاموس: سفَد الذكر على الأنثى كضرب وعلم سِفادًا بالكسر: نزا.

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ده» جعلت بمعنى المصدر مراعىً أصلها فى البناء.

قال البغدادى: هو مثل وقع فى قطعة من رجز لرؤبة بن العجاج، يورد النحويون منه أربعة أبيات وهى:

فاليوم قد نهنهنى تنهنُهى وأول حلم ليس بالمُسَفّه

وقولٌ إلا دهِ فلا دهِ وحقّةٌ ليست بقول التّرّهِ

وصف قيل هذه الأبيات شبابه، وما كان فيه من مغازلة الغوانى:إلى أن قال: فاليوم زجر لى عمّا كنت فيه أربعة أشياء.

الأول: النهنهة، وهو مطاوع نهنهته عن كذا فتنهنه، أى كففته، وزجرته فكفّ.

الثانى: أول حلم، أى رجوع عقل لا ينسب إلى السّفه.

الثالث: عذل القائلين إن لم تتب الآن مع هذه الدواهى إلى التوبة فلا تتوب أبدًا.

فقوله: وقُوْل على حذف مضاف.

والرابع: حقّةٌ: أى خُطّة حقة، فالموصوف محذوف، وأراد بها الموت وقرَبه. والتّرة : اسم مفرد بمعنى الباطل: يقال تُرَة وتُرهةً وجمع الأول : ترارية وجمع الثانى:ترهات.

انظر ديوان رؤبة/ ٦٦، وهذا الرجز من قصيدة يصف فيها نفسه.

من شواهد : ابن يعيش ٤/ ٨٩، واللسان : «دهوه» والأشباه والنظائر رقم ٦٠٦.

[أى إن لا يكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا][١]

ومن الأصوات الدالة على أحوال فى نفس المتكلم: وَىْ، وهى للتندم، أو التعجب وقد ذكرنا فى المفعول المطلق أن «ويل» عند الفراء، أصله «وَى»[٢] وأن اللام كان حرف جر، وكان الأصل: وَىْ لك، أى عجب لك، ثم كثر استعماله معه حتى ركب معه وصار لام الفعل، وصار:ويلك كقولك حتى قالوا: ويلاً وويلٌ.

ومذهب غيره أن ويل، وويح، وويس، وويب: كلمات برأسها بمعنى الهلاك وأنها مصادر لا أفعال لها.

وقولهم: ويلُمِّه، يُروى بكسر اللام وضمها، فالضم على وجهين:

إمَّا أن يقال الأصل: ويلُ أُمِّه، مبتدأ محذوف الخبر، أى: هلاكها حاصل، أى: أهلكها الله وهذا كما يقال فى التعجب: قاتله الله، فإن الشىء إذا بلغ غايته: يُدعَى عليه، صونًا له عن عَيْن الكمال، كما قال:

٥٦٩ = رمىَ الله فى عَيْنىْ بثينة بالقَذَى وفى الغُرِّ من أنيابها بالقوادحِ[٣]

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ١٢٤.

(٢) فى ط : «وال» مكان : «أى»تحريف.

(٣) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الشىء إذا بلغ غايته يدعى عليه صوناً عن عين الكمال كما فى هذا الشاهد وذكرابن الأنبارى فى «الزاهر» : معنى البيت: ما أحسن عينيها مثل قولهم» قاتل الله فلانًا ما أشجعه.

وأنياب القوم : ساداتهم، أى رمى الله الفساد والهلاك فى سادات قومها، لأنهم حالوا بينها وبين زيارتى.

والشاهد لجميل بثينة ، ديوانه/ ١٧ من مقطوعة عدتها ستة أبيات، وبعده:

رمتنى بسهم ريشه الكحل لم يضر ظواهر جلدى فهو فى القلب جارحى.

من شواهد : الخصائص ٢/ ١٢٢، والأمالى للقالى ٢/ ١٠٩.

وقولهم: قاتله الله من شاعر ، فحذقت الهمزة على غير القياس تخفيفًا، لما صار: ويلمه ككلمةواحدة مفيدة لمعنى: عجبًا.

وإمَّا أن يقال: أصله: وَيْ لأمه، أى عجبًا لها، أيَّ ولد ولدت، فنقل ضمة الهمزة إلى الأم المتحركة على غير القياس، وحذفت الهمزة تخفيفًا لقصد التركيب المذكور.

والكسر على أن أصله: وَيْ لأمِه، فحذفت الهمزة على غير القياس مع صحتها.

وأمَّا نحو: ويكأن، نحو ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾[١] فهو عند الخليل وسيبويه:

ويْ التى للتعجب، ركبت مع «كأن» مثقلة، كما فى الآية، أو مخففة، كما فى قوله:

٥٧٠ = وَيْ كأنْ مَن يكنْ له نَشَبٌ يُحـْ ـبَبْ، ومَن يفتقر يعش عيش ضر[٢]

وفى هذا القول نوع تعسف فى المعنى، لأن معنى التشبيه غير ظاهر فى نحو قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾[٣] ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[٤] وفى قوله: «ويكأن مَن يكن له نشب»

وقال الفراء: وَيْ، كلمة تعجب، ألحق بها كاف الخطاب، كقوله:

---

(١) القصص / ٨٢، وفى ب فقط ٣/ ١٧٥ بزيادة: «يبسط الرزق» وليست فى الأصل.

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «وى كأن» عند الخليل وسيبويه مركبة من وى التعجبيّة وكأن «المخففة من الثقيلة».

والشاهد لزيد بن عمرو بن نفيل.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٩٠، ٢/ ١٧٠، والهمع والدرر رقم ١٥١٠، والأشمونى ٣/ ٩٩، وانظر تفسير القرطبى ٨/ ٣١٧.

(٣) القصص/ ٨٢، وقد سبق ذكرها وفى ب زيادة ليست فى الأصل.

(٤) القصص / ٨٢ وقد سبق ذكرها.

٥٧١= *قيل الفوارس ويْك عنتر أقدم*[١]

أى ويلك، وعجبًا منك، وضم إليها أن.

ومعنى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ ألم تـر، كأن المخـاطب كان يـدعى أنـهم يفلـحون، فقال له : عـجبًا منـك، فسئل: لم تـتعجب منـه؟ فقال: لأنه لا يـفلح الكافـرون، فحذف حرف الجـر مع أنَّ وأنْ كما هـو القياس واسـتدل على كـونه بمعنى: ألم تـر، بأن أعرابية سألت زوجهـا: أين أبنك؟ فقال: ويكأنـه وراء البيت، أى : ألم تَرَىْ أنه وراء البيت .

ثم لما صـار معنى«ويكـأن»: ألم تر، لم تغـير كاف الخطـاب للمؤنث والمـثنى والمجموع، بل لزمت حالة واحدة.

وهذا الذى قاله الفرَّاء أقرب من جهة المعنى.

ومن هذا النوع: أف، وأَوّه، وقد ذكرناهما فى أسماء الأفعال.

ومنه: حَسِ، بفتح الحـاء وكسر السين، كلمة يقولها الإنسـان إذا أصابه بغتةً ما مايمضّه، وبوجَعه، كالجمرةَ [٢]والحزَّة.

ومنه: بخ:، وهى كلمـة تقال عند الإعجاب والرضى بالشىء، وتكـرر للمبالغة فيقال: بـخ بخ، فإن وصلته، خـففته[٣]، ونونتـه مكسور الخـاء، وربمَّا شدِّد منـونًا مكسورًا ، قال الشاعر، وقد جمعهما:

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفراء قال: «وى» فى :«ويكأنه» كـلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله: ويك عنتر أى ويلك وعجبًا منك والشاهد من معلقة عنترة المشهورة وصدره .

وقد شفى نفسى وأبرأ سقمها

وفى ب أضيف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل

من شواهد: المحتسب ١٥٦/٢، وابن الشجرى ٦,٥/٢، وابن يعيش ٧٧/٤، والمغنى ٤٠٩/١، والعينى ٣١٨/٤، والأشمونى ١٩٨/٣، وانظر تفسير القرطبى ٣١٨/١٣.

(٢) فى ب فقط : «كالحجرة» بدل :«الجمرة» ١٢٦/٣، تحريف.

(٣) فى ط :«حففته» بالحاء، تحريف.

٥٧٢= روافدُه أكرمُ الرافداتِ بخٍ لك بخٌّ لبحر خِضَمّْ[١]

وإذا بُيِّن باللام، فهو مستعمل استعمال المصادر، كما مضى.

وحكى ابن السِّكِّيت بهْ بهْ[٢]، بمعنى : بخٍ بخٍ.

ومنه: إخٍّ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة، وكذا: كخّ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر فى قوله:

٥٧٣= *وصار وصل الغانيات أخًّا*[٣]

ويروى : كخاّ، كالمصدر، فأعربه، وهو مصدر بمعنى المفعول، أى مكروها.

---

(١) هو الشاهد الثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الشاعر جمع فيه لغتى «بخ» الموصولة فى الدّرْج»، وهما: تخفيف الخاء مع الكسر والتنوين ، وتشديدها كذلك.

وقائل الشاهد مجهول.

من شواهد: ابن يعيش ٤/ ٧٩، واللسان: «بخخ»، و«رفد».

(٢) فى ب ضبط «به» بالتنوين مكسورًا، وهذا خطأ ففى القاموس: بهْ بهْ بسكون الهاء فى كليهما : كلمة تقال عند استعظام الشىء أو معناه بخٍ بخٍ ، وفى المخطوطات: ضبطت بهْ بهْ بالسكون فى كليهما:

(٣) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة. واستشهد به على أن الشاعر جعل أخًا» كالمصدر فأعربه ، وهو مصدر بمعنى المفعول، أى مكروهًا.

والبيت نسب للعجاج، قال البغدادى: ولم أر نسبة البيت للعجاج إلا فى المفصل وهو من أبيات رواها جماعة غفلاً منهم ثعلب فى مجالسه، وهذه الأبيات هى:

لا خير فى الشيخ إذا ما اجلخَّا وسال غرب عينه ولخّا

وكان أكلاً قاعدا وشخّا تحت رواق البيت يغشى الدُّخا

وانثنت الرجل فكانت فخّا وكان وصل الغانياتِ أخّا

انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٢

وفى تفسيرها قال البغدادى:

اجلخّ: اعوّج، «ولخ» :التصقت عينه، وشخا : كثر غائطه.

و«الدخ»: بضم الدال وفتحها الدخان، ويغشى الدخ: الدخان، ويغشى الدخ: يغشى التنّور فيقول: أطعمونى وانظر أمالى الزجاجى/ ١٢١، وابن يعيش ٤/ ٧٥.

ومنه : طيخ، حكاية صوت الضاحك، وشيب: صوت مشافر الإبل عند الشرب، وعيط[١] : صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب، كلها مكسورة الآخر.

ومنه: مضّ بكسر الميم والضاد على المشهور، ونُقل فى ضاده الفتح، وهو اسم صوت يخرج عند التمطق[٢] بالشفتين، أى التصويت بانفراج أحداهما عن الأخرى، عند ردِّ المحتاج.

وليس الردّ بمثله ردَّ إياس بالكلية، بل فيه اطماعٌ ما، من حيث العادة، ومن ثمة قيل: إن فى :«مضّ» لمطمعًا، ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق، مما يمكن أن يركب من شكله وشبهه كلمة، صيغت كلمة، وهى« مض» وسمِّى الصوت بها فصار «مضّ» كالحكاية عن ذلك الصوت، فبنى بناء سائر الحكايات عن الأصوات.



(١) فى ب ٣/١٢٧، وعبط بالباء، تحريف.

(٢) فى القاموس: «مطق»: التمطق: التذوق والتصويت باللسان.

[المركبات]

(ص): «المركبات: كلّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة».

(ش) : لا يُطلب فى الحدّ العموم، فلا حاجة إلى قوله: «كُلّ»، وإنما يُطلب فيه بيان ماهية الشىء.

ولم يكن قوله «اسم» ، أيضًا محتاجًا إليه، كما فى سائر الحدود المتقدمة، لأنه فى قسم الأسماء، ولعلَّه ذكره لبيان الوحدة، أى: اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين، [وليس من هذا الوجه، أيضًا، محتاجًا إليه](١) لأن المشهور أن أقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى أبواب النحو: كلمات مفردة(٢).

وقوله: «من كلمتين»، أى حاصل من تأليفهما، وإنما قال: كلمتين، ليدخل فيه المركب من اسمين، ومن فعلين، ومن حرفين، ومن اسم وفعل، أو حرف، ومن فعل وحرف.

قوله: «ليس بينهما نسبة» أى ليس قبل العلميَّة بينهما نسبة، قال: «إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف إليه، والجملة المسمَّى بها، لأن بين جزأيهما نسبة قبل العلمية، وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما، وكلامنا فى المركبات المبنية.

أمَّا المضاف والمضاف إليه فظاهرٌ عدم بنائهما بالتركيب، [وأما الجملة فلا توصف قبل العلميَّة لا بالإعراب ولابالبناء، لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام وأما بعد العلميّة فهى محكية اللفظ، على ما يجىء ، فلا يطلق عليها أنها معربة فى الظاهر أو مبنية، لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التى كانت عليه، إعرابية أو بنائية، أو بالسكون الذى كان كذلك](٣).

---

(١) ما بين معقوفين مكانه فى المخطوطات: «هذا مع أنَّ الوحدة أيضًا لم تكن محتاجًا إليها».

(٢) فى المخطوطات: «مفردات» مكان: «مفردة».

(٣) ما بين معقوفين مكانه فى المخطوطات «وأما الجملة فإنها معربة بعد العلمية، لكن لم يتعاقب أنواع الإعراب عليها لاشتغال محلها أعنى الحرف الأخير بإعراب محكى، إذ هى محكيّة فحكمها حكمها قبل العلمية، وهى قبل التسمية بها لا توصف بالإعراب والبناء، لأنهما من عوارض الكلم لا الكلام.

=

وقد خرج عن هـذا الحد بعض المحدود، لأن المركـب المقدر فيه حرف الـعطف نحو خمسـة عشر، أو حرف جر، نحو: بيت بـيت، بين جزأيه نسبة مـا، وهى نسبة العطـف وغيره، ولا يدخـل فى هذا الحد [إلا ما ركـب لأجل العلـمية][(١)] [نحو: معدى يكرب وبعلبك][(٢)].

ثم اعلم أن المركب على ضربين، وذلك لأنه إمَّا مركب للعلمية، أو كان مركبًا قبلها، والأول على ضربين:وذلك لأنه إمَّا أن يكون فى الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء أو، لا[(٣)]، فإن كان، فالأولى والأشهر، إبقاء الجـزء الأخير على بنائه، مراعاة للأصل.

ويجوز إعرابه إعرابَ مالا ينصرف.

ويجوز، أيضًا، لـكن على قلة: إضافة صدر المـركب إلى الأخير، تشبيـهًا لهما بالمضاف والمضاف إليه تـشبيهًا لفظيًا ، كما جاءت فى «معـد يكرب» كما يجيئ، فيجيئ فى المضاف إليه: الصرف والمنع، كما يجيئ.

٢/ ٨٥ ولا/ يستنكـر إضافـة الفعـل والحرف، ولا الإضافـة إليهـما، لأنـهما خـرجا بالتسمية عن معناهما، المانع من الإضافة.

هذا هو القياس، على ما قيل، وإن لم يسمع فى نحو: سيبويه الإضافة .

وأمَّا الجزء الأول، فواجب البـناء إن لم يضف إلى الثانى، لكونـه محتاجًا إلى الثانى، فيشابه الحرف فيبنى على الفـتح إن كان معربًا فى الأصل أو مبنيًا على غير الفتح .

= فثبت أن الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المصنف فى باب الكنايات أنها مبنية الأصل» وقد خرج إلخ.

(١) ما بين المعقوفين مكانه فى المخطوطات «إلاَّ ما لم يكن مركبًا قبل العلمية بل ركب لأجلها».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب٣/ ١٣٠، ومكانه فى ب «أو كان مركبًا قبلها» .

(٣) فى ط: «أولى » بدل : «أو ، لا» تحريف.

ويجوز حكاية حركات المبنى وإبقاؤه على حركته أىّ حركة كانت، أو سكونه.

وهذا النوع تسعة أقسام: لأن الثانى إما اسم والأول اسم، نحو سيبويه، أو فعل نحو: جاء وِيه، أو حرف نحو: مِن ويه، وإمَّا فعل خال من الضمير، والأول اسم، نحو: أنا ضرب ، أو فعل نحو: خرج ضرب، أو حرف ، نحو: مِن ضَرَب، وإمَّا حرف، والأول اسم، نحو: أين مِن، أو فعل نحو: ضرب من، أو حرف نحو: عن من.

وإن لم يكن فى الأخير قبل التركيب سبب البناء، كمعد يكرب، وبعلبك، فالأولى بناء الجزء الأول، لما ذكرنا وهو[١] احتياجه إلى الثانى، وجعل الثانى غير منصرف.

وقد يبنى الثانى، أيضًا، تشبيهًا بما تضمَّن الحرف، نحو خمسة عشر، لكونهما أيضًا كلمتين[٢]: إحداهما عقيب الأخرى، وهو ضعيف، لأن المضاف والمضاف إليه أيضًا كذلك، وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه، فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتلّ كمعد يكرب، فإن حرف العلة يبقى فى الأحوال ساكنًا [وللعجز، حينئذ][٣] ماله مفردًا من الصرف وتركه.

وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان قبل التركيب منصرفًا ، اعتدادًا بالتركيب الصورى، كما اعتد به فى إسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف، أعنى على الإضافة.

أما ضعفه فلأن التركيب الإضافىّ غير معتد به فى منع الصرف.

وأمَّا ضعف الإضافة، فلأنها [ليست حقيقية، بل شبه المضاف والمضاف إليه][٤] تشبيهًا لفظيًا من حيث هما كلمتان[٥]، إحداهما عقيب الأخر، ولو كان

(١) فى ب فقط ٣/ ١٣١ : «من احتياجه» بدل وهو احتياجه».

(٢) فى المخطوطات: «اسمين». (٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين مكانه فى ظ: «فلأنها» لأجل التشبيه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهًا لفظيًا.

(٥) فى ظ: «اسمان».

مضافًا حقيقية لانتصب ياء معد يكرب، فى النصب.

والثانى: أى الذى كان مركبًا قبل العلمية، على ضربين:

وذلك أنه إمَّا أن يكون الجزء الثانى قبل العلمية معربًا مستحقًا لإعراب معيَّن لفظًا أو تقديرًا ، أو، لا، فإن كان وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعيَّن. وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعيَّن إن كان له قبل ذلك ، كما فى الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معربًا، أو من الإعراب العام، إن كان كذلك قبل العلمية كما مرَّ فى المضاف والمضاف إليه، نحو: عبدالله ، والاسم العامل عمل الفعل، نحو: ضاربٌ زيدًا وحسنٌ وجهه، ومضروبٌ غلامه، كل ذلك، احترامًا لخصوص الإعراب أو عمومه، وإن لزم منه دَوَران الإعراب على آخر الجزء الأول، الذى هو كبعض الكلمة، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان فى الأصل مبنيًا، كما فى الفعلية، إذاكان الفعل مبنيًا، وكما فى سيضرب.

وسوف يضرب، ولن يضرب ولم يضرب، وكذا فى نحو: أزيدٌ، وهل زيد، و: لزَيدٌ، إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة فى الظاهر.

قال سيبويه: المسمَّى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية؛ إذ العاطف إمَّا عامل، أو كالعامل، على ما مرَّ فى باب التوابع، وكذا كل اسم معمول للحرف، نحو: إن زيدًا، وما زيد، ومن زيد، إلا أن حرف الجر فيه تفصيل، وذلك أنه لا يخلو أن يكون أحاديًا أو، لا، فَإن كانً، فعند سيبويه والخليل، فيه الحكاية لا
٢/ ٨٢ غير، إذْ لايجوز جعله / كالمضاف كما فى الثنائى والثلاثى.

وقال الزجاج: يجوز جعله كالمضاف بأن تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغمًا أحدهما فى الآخر، وتعربه إعراب المضاف كما تزيدهما عليه إذا سمِّيت به وهو مفرد ـ كما يجيىء فى باب العلَم.

هذا قوله: والأولى أن تزيد حرفًا، لأن الحرفين إنما زدتهما عليه فى حال الإفراد، لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف، ومع الإضافة، لا تنوين حتى يلتقى ساكنان.

وإن كان على حرفين، فعند الخليل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، أنه يجب إعراب الأول إعراب المضاف لا غير، فإن كان ثانيهما حرف مد، زدت عليه حرفًا من جنسه، كما تقول في المسمَّى بـ: «في زيد»: فيَّ زيد، مشدَّدة الياء، كما تزيده في الإفراد، على ما يجيء في باب العلم.

والأولى ترك الزيادة، لأنه آمنٌ من بقاء المعرب على حرف بسبب الإضافة. وأجاز الزجاج الحكاية في الثنائي، أيضًا، وكذا الخلاف في الثلاثيّ حكاية، وإعرابًا، نحو: منذ شهر.

وإن لم يكن الأول حرف جرّ، فالحكاية، كما ذكرنا لا غير، اتفاقًا منهم، نحو: أزيدٌ، ولزَيدٌ.

وإنما اختص حرف الجر بذلك، لكون المجرور بعد التسمية، في صورة المضاف إليه، والمضاف لايكون محكيًا، كما لا يكون المفرد محكيًا، كذا قال سيبويه.

هذا، وقد جاء صدر الجملة المسمَّى بها مضافًا إلى عجزه، إذا لم يكن الصدر ضميرًا تشبيهًا للجزأين بالمضاف والمضاف إليه، كما مرَّ.

والأولى أن يجوز أيضًا اضافة(١) الضمير لخروجه عن معناه، لو ثبت إضافة الفعل أو الحرف بعد التركيب، كما مرَّ.

وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله إذا كان قبلُ مستحقًا لإعراب معيَّن لكنه كان مع ذلك مبنيًا على حركة مشابهة لحركة الإعراب كما في: يازيد، ولا رجل، فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية إجراءً للحركة البنائية مجرى ماشابهته من الإعرابية.

وإن لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقًا لخصوص إعراب، فلا يخلو من أن يكون مما له قبل العلمية مطلق إعراب مع التركيب، أو، لا.

---

(١) كلمة: «إضافة» سقطت من ب ٣/ ١٣٣.

فان كان، وهو من التوابع الخمسة مع متبوعاتها لاغير، بقى التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليهما، كما قلنا فى المضاف والاسم العامل عملَ الفعل.

ويراعى الأصل فى الصرف وتركه أيضًا؛ فيصرف «عاقلة ظريفة» سواء سمِّى به رجل أو امرأة، لأن المسمَّى به ليس واحدًا من الاسمين، بل المجموع، وليس المجموع اسمًا مؤنثاً، فإن سمَّيت بعاقلة، وحدها فالأكثر ترك الصرف لأن اللفظ مفرد، ويجوز صرفها على الحكاية، إجراءً لها مجرى الصفة والموصوف، وإن كان اسمًا، فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول: الحَسَن، والحسين، والحارث، باللام، اعتبارًا لأصل الصفة.

وإذا سميت «بطلحة وزيد» لم تصرف الأول، إذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب.

فإن أردت بطلحة، واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفًا قبل التسمية.

وكان القياس أن يُحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع، كما حُكى بلا متبوع، لأن العاطف كالعامل على ما مرَّ، إلا أنه لـمَّا لم يكن فى المتبوع قبل الوصول إلى التابع مقتضى إعراب خاص أجرى بوجوه الإعراب، وتبعه المعطوف، ولم يتبع الأولُ الثانى، لئلا يصير المتبوع تابعًا.

ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها: إجراؤها مجرى نحو: معد يكرب فى وجهى
٢/ ٨٧ التركيب والإضافة، إلا عطف النسق، فإن حرف / العطف مانع منهما، فإن حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما أولى بعدها لقيام موجبه فى كليهما أمَّا فى الأول فالاحتياج إلى الثانى، وأمَّا فى الثانى فتضمُّن الحرف.

ويجوز، كما فى معد يكرب إعراب الثانى إعرابَ غير المنصرف مع التركيب.

ويجوز، أيضًا، كما فيه: إضافة الأول إلى الثانى، مع صرف الثانى وتركه،

وكذا كل ما نضمَّن الثانى فيه حرفًا، وإن لم يكن عاطفًا من نحو: بيت بيت، يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد العلمية، وإنما جاز إعراب الثانى مع كونه متضمنًا للحرف فى الأصل، لأن ذلك المعنى انمحى بالعلمية.

وإن لم يكن للجزء الثانى قبل العلمية، لا مطلق الإعراب ولا معيَّنه، فالحكاية لا غير، نحو المسمَّى بما قام، وقد قام، وكلَّما، وإذا ما، وكأن، ولعلَّ، ونحوها.

وهذا هو تمام الكلام فيما سمِّى به من المركب.

[المركب العددى والمركب المزجى]

(ص): «فإن تضمن الثانى حرفًا بُنيا، كخمسة عشر، وحادى عشر وأخواتهما إلا اثنى عشر، وإلاَّ أُعرب الثانى كبعلبك وبنى الأول فى الأفصح.

(ش): اعلم أن أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حذفت الواو قصدًا لمزج الاسمين وتركيبهما.

وإنما مُزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه، دون مثل قولك: «لا أب وابنًا»(١)، لأن الاسمين معًا ههنا عدد واحد، كعشرة، وكمائة(٢)، بخلاف نحو: لا أبَ وابنًا.

وإنما مزجوا النيِّف مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود نحو: عشرين، وأخواته، ومائة، وألف، لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التى ألفاظها مفردة، وبنى الأول لكونه محتاجًا إلى الثانى، فشابه الحرف، وبنى الثانى، لتضمن(٣) الحرف العاطف، وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء. [وأن لهما فى الإعراب أصلاً](٤)، وعلى الفتح ليخفَّ به بعض الثقل [الحاصل

---

(١) جزء من بيت سبق ذكره رقم ٢٨٢ وهو بتمامه:

فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

(٢) فى المخطوطات: «وعشرين» بدل: «كمائة».

(٣) فى ط: «يتضمن»، تحريف، وفى ب ٣/ ١٣٥: «لتضمنه» تصرف ليس فى الأصل.

(٤) ما بين معقوفين فى المخطوطات: «وأن لهما عراقة فى الإعراب».

من التركيب][1].

وأجاز بعض الكوفيين إضافة النَّيف إلى العشرة، [تشبيهًا بالمضاف والمضاف إليه حقيقة، كما مرَّ فى العلم المركب][2]، وأنشد:

٥٧٤= كُلِّفَ من عنائه وشقْوتهْ بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتهْ[3]

[وبنى حادى عشر إلى تاسع عشر، بناء خمسة عشر][4]، وذلك لأن[5] أصل خامس عشر: خامس وعشرة، كما تقول: الخامس والعشرون والرابع والخمسون، جرت عادتهم بإبقاء الجزء الثانى مما فوق العشرة، مركبًا كان أو معطوفًا فى المفرد من المتعدد[6]، كما كان فى العدد، فتقول الثانى والعشرون كما قلت فى العدد[7] اثنان وعشرون.

فإن قلت: معنى العطف فى العدد ظاهر بخلافه فى المفرد من المتعدد، وذلك لأن معنى ثلاثة وعشرون رجلاً: ثلاثة رجال وعشرون رجلاً، وكذا فى نحو: ثلاثة عشر رجلاً، أى ثلاثة رجال وعشرة رجال، وليس معنى ثالث عشر: واحدًا من الثلاثة، وعشرة، ولا معنى: الثالث والعشرون: الواحد من الثلاثة، و«العشرون»،

---

(١) ما بين معقوفين ورد فى المخطوطات: «العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن بعض الكوفيين أجاز إضافة النيف إلى العشرة.
والبيت مجهول القائل فى الخزانة، ونسبه صاحب التصريح لنقيع ين طارق. وذكر العينى أنه أنشده فى أرجوزة وليست له.
من شواهد: الحيوان ٦/ ٤٦٣، والمخصص ١٤/ ٩٢، ١٧/ ١٠٢ والإنصاف رقم / ١٩١، والعينى ٤/ ٤٨٨، والتصريح ٢/ ٢٧٥، والأشمونى ٤/ ٧٢.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى: «وكذا خامس عشر لأن أصل خامس عشر.. إلخ.

(٦) العبارة فى المخطوطات: أو معطوفًا «إذ قصد المفرد من المتعدّد».

(٧) «فى العدد» سقط من ب ٣/ ١٣٦.

بل المعنى: الواحد من الثلاثة والعشرة، والواحد من الثلاثة و«العشرين»، فما معنى[١] هذا العطف؟

قلت: كان القياس أن يبنى من مجموع جزأى المركب فى نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد، وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه فى نحو ثلاثة وعشرين[٢]، إذا لو بنيت من كل واحد من الجزأين، وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد، لكانا اسمى فاعل[٣] يدلاَّن على مفردين: وهو ضد المقصود، فتبيَّن أن «عشرين» في قولك: ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما فى قولك: الباب العشرون، بل هو باق على معنى العدد، كما كان فى: ثلاث وعشرون: ولو كان بمعنى المفرد لقلت فى ثلاثة عشر: ثالث عاشر، إذ المفرد من العشرة: عاشر، وليس كالعشرين[٤]/ إذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا فى صورة واحدة؛ فنقول: ٢/ ٨٣

إذا أرادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظَى ثلاثة وعشرين أو: ثلاثة عشر، كما بُنِى من ألفاظ الآحاد التى تحت العشرة، ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما، لأن لفظ الفاعل: اسم ثلاثى، زيد فيه ألف بعد الفاء، وحروف الاسمين أكثر من ثلاثة، ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما، وإبقاء الآخر، نحو: ثَاشر، مثلاً فى: ثالث عشر، أو: ثالش، كان يلبس، فاضطروا إلى أن يُوقِعوا صورة اسم الفاعل التى حقها سبكها من مجموعهما، على أحدهما لفظاً، ويكون المراد من حيث المعنى: كونها من المجموع، لأن المعنى أحد[٥] من مجموع العددين، فأوقع[٦] تلك الصورة على أول الاسمين دون الثانى ليؤذن من

(١) فى المخطوطات: «فكيف» بدل: «فما معنى».
(٢) فى ب ٣/ ١٣٦: «وعشرون» تحريف.
(٣) فى المخطوطات: «لكانا اسمى فاعلين».
(٤) فى ط: «وليس كالعشرون»، تحريف.
(٥) فى ب ٣/ ١٣٦: «الواحد» بدل: «أحد».
(٦) فى ب ٣/ ١٣٦: «فأوقعت» بالتاء.

أول الأمر أن المراد: المفرد من المتعدد، لا العدد، وعطف الثانى لفظًا على تلك الصورة، وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه، فهو عدد معطوف على عدد، لا متعدد على متعدد، ولا عدد على متعدد[١]، لاستحالتهما، كما بيّنّا، لكن المعطوف عليه فى الحقيقة: مدلول المعطوف عليه ظاهراً.

ويستوى فيما قلنا: المعطوف بحرف ظاهر، كما فى: «الثالث والعشرون»، أو بحرف مقدر كما فى: ثالث عشر، فأصل قولك: جاءنى ثالث عشر: جاءنى واحد من ثلاثة عشر، فعشر، معطوف على ثلاثة، لا على واحد، ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة، فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع، لما اضطروا إليه.

فإن قيل: لو كان معنى ثالث عشر: واحد من ثلاثة عشر، لم يجز أن يضاف إلى ثلاثة عشر: فيقال: ثالث عشر ثلاثة عشر، إذ يكون المعنى: واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر.

قلت: هذا كما يضاف ثالث مع أن معناه: واحد من ثلاثة [إلى ثلاثة فيقال: ثالث ثلاثة، وإنما أضيف فى الموضعين][٢] لاحتمال أن يراد بثالث عشر، لو لم يضف إلى أصله: ثالث عشر عشرين، أو خمسين، أو مائة، أو فوقها، لأن اسم الفاعل من العدد إذا كان بمعنى واحد، يضاف إلى العدد المشتق هو منه، وإلى ما فوقه، أيضًا، كما تقول: الحسين رضى الله عنه: ثالث الاثنى عشر، كما يجيىء فى باب العدد.

وإذا عُرِّف نحو ثالث عشر، وثلاثة عشر من المركبات، باللام، فلا خلاف فى بقائه على بنائه، لبقاء علة البناء مع اللام أيضًا، وأمّا إذا أضيف، كثلاثة عشرك، مثلاً، ففى إعرابه خلاف، كما يجيىء فى باب العدد.

---

(١) «على متعدد» سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين ورد فى المخطوطات على النحو التالى: فيقال: ثالث ثلاثة: وأضيف فى نحو ثالث ثلاثة مع أن معنى ثالث واحد من ثلاثة، وإنما أضيف إلى ثلاثة عشر» لاحتمال.. إلخ.

فإن قلت: فلِمَ لمْ يجز الإعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية، كما ذكرت في باب الأصوات، نحو: كلّ الأين؟.

قلت: لأن الجزء الذى باشره اللام من المركب، أى صدره يتعسَّر إعرابه، للزوم دوران الإعراب فى وسط الكلمة، والجزء الأخير لم تباشره اللام فكيف يعرب؟ بخلاف نحو: كل الأين، فإن اللام باشرت فيه ما كان مبنيًا، وبخلاف الإضافة فإنها تباشر الثانى فى نحو: ثلاثة عشر زيد؛ فمِن ثمَّ جوَّز الأخفش إعرابه، كما يجيئ فى باب العدد.

قوله: «إلا اثنى عشر»، جمهور النحاة على أن «اثنى عشر» معرب الصدر، لظهور الاختلاف فيه كما فى: الزيدان والمسلمان، وتمحَّلوا لإعرابه علة، كما يجيىء.

وقال ابن درستويه: هو مبنى كسائر أخواته من الصدور، لكونه محتاجًا إلى الجزء الثانى مثلها، وقال: كل واحد من لفظى: اثنا عشر واثنى عشر، صيغة مستأنفة، كما مرَّ فى: هذان، وهذين، واللذان واللَّذين.

وإنما أعرب، عند الجمهور، الصدرُ منه، لأنه: عرض بعد دخول علة / البناء ٢/ ٨٩
فيه، أى تركيبه مع الثانى وكون الإعراب، لو أعرب كالحاصل فى وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعدوم، وذلك أنهم لما أرادوا مزج الاسمين حذفوا الواو[١]، المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون أيضًا لأنها دليل تمام الكلمة، كما ذكرنا فى صدر الكتاب.

ولم يحذف النون لأجل البناء، ألا ترى إلى بناء نحو: يا زيدان، ويازيدون، ولا مسلمَيْنِ ولا مسلمِينَ، مع ثبوت النون؛ فقام «عشر» بعد حذف النون مقامها، وسدَّ مسدَّها.

(١) فى ب ٣/ ١٣٨: «بعد حذف الواو» تصرف ليس فى المخطوطات ولا فى ط.

والنون بعد الألف والواو فى: مسلمان ومسلمون لايجعلهما[١] كالكائن فى وسط الكلمة، لأنها دليل تمام الكلمة قبله، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلف الإعراب قبل النون فى المثنى والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار «اثنا عشر» كاثنان.

والدليل على قيام «عشر» مقام النون أنه لا يضاف اثنان عشر كما يضاف أخواته، تقول: ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك، لأنه، كاثنانك، ويجوز أن يقال: صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلى عشر، لأن نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها إلا للإضافة، فصار كأنه مضاف، والتركيب الإضافى لايوجب البناء.

وليس قول مَن قال: إنه أعرب [لأنه امتنع حذف علامة التثنية أى الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب: بشىء، لأن نحو: يازيدان، وبازيدون، مبنى اتفاقًا مع قيام هذه العلة][٢] [بل إذا قصد بناء المثنى جرِّدتْ علامة التثنية عن كونها إعرابًا، وكذا علامة الجمع][٣].

قوله «وإلا أعرب»[٤] كبعلبك وبنى الأول فى «الأفصح»، قد تقدم شرحه، وإن بعضهم يضيف صدر هذا المركب إلى عجزه، مع صرف المضاف إليه، وتركه.

ومن المركبات: قولهم: بادِى بدِى، وفيه لغات:

إحداها: هذه، وهى سكون ياءى الأول والثانى، تقول: أعطه بادى بدَى، والأصل: بادئَ بدِىءٍ. فالأول: فاعل من بدأت الشىء، أى فعلته ابتداءً، والثانى،

(١) فى ب ٣/٣٨: «لايجعلها» تحريف.

(٢) فى المخطوطات مكان ما بين المعقوفين وردت العبارة التالية: «لم يجز أن يحذف لأجل التركيب علامة التثنية أى الألف التى جعلت إعرابًا، فلم يسقط الإعراب لكونه علامة المثنى بعينها بشىء بدليل بناء بازيدان، ويازيدون مع أن هذه العلة قائمة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى ط و ظ: «والإعراب الثانى».

فعيل بمعنى مفعول، منه، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وانتصابه على الحال، أي أعطه فاعلاً ابتداءً لما يجب أن يُفعل ابتداءً.

والمراد بالبدى: مصدر الفعل المتقدم، وهو الإعطاء فى مثالنا، فعلى هذا، هو فى الأصل مضاف ومضاف إليه [فينبغى أن يكون كل منهما معربًا لكنه][١] كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة، إذ معنى بادى بدى: مبتدئًا[٢]، [ذلك كما قلنا فى: فاها لفيك، وبعته يدًا بيد، فى باب الحال؛ فشُبِّه المضاف والمضاف إليه، لانمحاء معناهما الأصلى وافادتهما معنى المفرد بالمركب فى نحو: خمسة عشر، فإنه مركب مفيد معنى المفرد، إذ إفادته لمعناه أى العدد المعيَّن، كإفادة «عشرة» لمعناها؛ فبنى الأول لكونه جزء الثانى، واحتياجه إليه؛ وبنى الثانى وإن لم يتضمَّن الحرف، تشبيهًا له بما تضمنه نحو خمسة عشر، وبيت بيت، كما ذكرنا فى معد يكرب.

ولم يُبن الجزآن ولا أحدهما فى نحو: يدًا بيد، ونحو: شاةً ودرهمًا وإن أفاد إفادة[٣] المفرد، ولذلك أعرب أولهما إعراب المفرَد الذى يفيدان معناه كما تبين فى باب الحال، لظهور انفكاك الجزأين: أحدهما من صاحبه، بالحرف المتخلِّل؛ وكان بناء ثانى جزأى بادى بدى تشبيهًا بخمسة عشر أكثر من بناء ثانى جزأى معد يكرب، لقصدهم التخفيف ههنا أكثر، ألا ترى إلى تخفيف همزتى بادىء بدىء، على غير القياس، كما يجيىء، فكثر بناؤه أيضاً على غير القياس، لأن الكلمةَ تخف بالبناء، لتجردها عن التنوين/ والإعراب. ٢/ ٩٠

وإنما لم يُبن الجزآن، ولا أحدهما فى الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه، وإن انمحى عن الجزأين أيضًا معنياهما الإفراديان، كما انمحى فى بادى بدى، لأن العلَم ينقل بالكلية عن معنى إلى معنى آخر، من غير لمح للأصل إلا لمحًا خفيًا

---

(١) فى المخطوطات مكان العبارة التى بين معقوفين: «وكلا الجزئين يعرب» فكثر... إلخ.

(٢) بعد قوله مبتدأ سقط من ظ و ك ما يقرب من صفحة إلى قوله: «وجعل جار الله».... إلخ.

(٣) فى ب ٣/ ١٤٠ «فائدة» بدل «إفادة».

فى بعض المواضع، كما فى نحو: الحسن، والعباس.

فلما غُيِّر المضاف من حيث المعنى تغييرًا تامّا، لم يُغيَّر من حيث اللفظ، ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه، من أحد الطرفين: أى اللفظ والمعنى، بخلاف نحو: بادى بدى، فإن معناه الأصلى مقصود مما نُقل إليه، إلا أن المنقول منه إضافى، والمنقول إليه إفرادى](١).

وجعل جار الله: [بادى بدى، وأيدى سبأ، من باب معد يكرب](٢)، وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر، وهو الأولى، [وإن كان على جهة التشبيه](٣) ولو كان الأمر كما قال جار الله، لوجب إدخال التنوين فى «بدى»، و«بدا»، لأن فيهما تركيبًا بلا علمية ولم يُسمعا منونين، [وكذا: أيدى سبأ، فإنه لا ينون «سبأ» لأنه](٤) اسم رجل، لأنّ معنى أيدى سبأ، أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة، كما أُول فى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾(٥)، و: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَأٍ﴾(٦)، لأن المضطر إلى هذا التأويل ترك التنوين.

وأمَّا «قالى قلا»، فعدَّها سيبويه من أخوات أيدى سبأ وجار الله من أخوات: معد يكرب، ولا دليل فيها على مذهب سيبويه، لأن مجموع الكلمتين: عَلَمَ بلدة، فيجوز الاّ ينصرف للتركيب والعلمية، ولا يكون مبنيّا.

[وأمّا تخفيف همزتى بادى بدى، فنقول: إنه سكن الهمزة من بادىء وقلب ياءً؛ وحذف الهمزة من بدئ، وكلا التخفيفين خلاف القياس](٧).

---

(١) نهاية النص الساقط من ظ وك.

(٢) فى المخطوطات مكان ما بين معقوفين العبارة التالية:

«بادى بدي أو بادى بدا وأيْدى سبأ من باب معد يكرب لامن باب خمسة عشر».

(٣) مكان ما بين معقوفين فى المخطوطات: «لايتضمن الثانى حرفًا مثله».

(٤) مكان ما بين المعقوفين فى المخطوطات: «وكذا أيدى سبأ، لا لتضمن الثانى حرفًا مثله».

(٥) سبأ/ ١٥. (٦) النمل/ ٢٢.

(٧) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وثانيتها: بادى بدَا، أُولى كلمتى هذه، كأولى كلمتى اللغة الأولى، والثانية على وزن «دَعَا»، وأصلـه: بَدَاء، كنَبَـات، لأن «بَدأَ» على وزن طَـلَب لم يأت مـن هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفًا، وبداء، مصدر بمعنى المفعول[1] فهو كبدىء من حيث المعنى.

والثالثة والرابعة: والخامسة: بـادى بدء أو بدئ أو بداء، الكلمة الأولى من هذه اللغات كأولى المذكورتين، ساكنة الياء والثانية إمَّا على وزن: سَمْح، أو كريم، أو جبان. والبدى[2] والبداء مصدران بمـعنى المفعول، وليس الجزآن فـى هذه اللغات مبنيَّين، بل هما المضاف والمـضاف إليه، لكن ألـزم ياء بادى السكون بعـد القلب للتخفيف، والثانية فيها كلها غُير مخففّة.

وقد يقال: بـدأة ذى بدء، [وبدأة ذى بدأة][3]، وبدأة ذى بداءة، علـى فَعْلة ذى فَعْل وفعلة وفعالة، والمضافً إليه فى الثلاث بمعنى المفعول، لأنه يقال للمضروب: ذو ضرب، كما يقال للضارب.

والمضاف مصدر، إمَّا بمعنى الفاعل، فيكـون انتصابه على الحال، فيكون المعنى، كما فـى بادى بدى، أو منصـوب على الظرف بـتقدير حذف المـضاف أى: وقت ابتدائك بما تبتدى، به فهو مصدر مضاف إلى المفعول.

ومنها: أيدى سَبَا، فى قولهم: تفرقـوا أيدى سبأ[4]، وأيادى سبـا، أى: مثل

---

(١) بعد قوله بمعنى المفعول زيادة فى المخطوطات نصّها كما يلى:
«ومعناه معنى بـدى، بنيت الكملة الأولى من اللغـتين، وإن كانت مضافة لصيرورتهـما كلمة على مامرّ، وبنيت الثانية منهما لتشبيهها بثانيه نحو: خمسة عشر. ولم يكن بناؤها ضعيفًا كما كان فى نحو: معدى كرب على ما ذكرناه لقصدهم التخـفيف هاهنا، الأترى إلى تخفيف همزتى بادى بدى على غير الـقياس فجاز بناؤها على غـير القياس أيضًا، لأن الكلـمة تكون أخف لفظًا بالبـناء منها بالإعراب لدخول التنوين فى المعرب والإعراب، وإن كان مقدرًا.

(٢) «والبدئ» فى المخطوطات مكان: «والبدء».

(٣) «وبدأة ذى بدأة» ليست فى ظ.

(٤) هذا مثل، ويـروى: أيادى سبأ، قال ابن هشام: وإنمـا سكنت الياء مع أنهـما منصوبان لثقـلهما بالتركيب والإعلال كما فى معدى كرب انظر المغنى مبحث: «إذا» وهمع الهوامع ٤/ ١٩ بتحقيقى.

تفرق أولاد سبأ بن يشجُب، حين أُرسل عليهم سيل العرم، والأيدى كناية عن الأبناء والأسرة لأنهم فى التقوِّى والبطش بهم بمنزلة الأيدى.

ويجوز أن يكون فى الأصل انتصابه على الحال، على حذف المضاف، وهو «مَثَل».

ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى مثل تفرق أيدى سبأ، وأمره فى بناء الأول والثانى، كما مرَّ فى: بادى بدِى، فلذا ألزم ياء «أيدى» السكون، وسكنت همزة «سبأ» ثم قلبت ألفًا.

٢/ ٩١ وقد يقال: أيدى سبًا بالتنوين. فيكون: أيدى، وأيادى، مضافين / إلى «سبًا» لكنه يلزم سكون ياءيهما، وقلب همزة «سبا».

وقد استعمل جوازًا كخمسة عشر مبنية الجزأين: ظروف، كيومَ يومَ وصباحَ مساءَ، وحينَ حينَ؛ وأحوال نحو: لقيته كفةَ كفةَ، وهو جارى بيتَ بيتَ؛ وأخبرته أو لقيته صحرةَ بحرةَ[١].

ويجوز أيضًا، إضافة الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العجز[٢]، وإنما لم يتعيَّن بناء الجزأين فيهما، كما تعيَّن فى «خمسة عشر»، لظهور تضمن الحرف فى خمسة عشر، دون هذه المركبات، إذ يحتمل أن تكون كلها بتقدير حرف العطف، وألاَّ تكون.

فإذا قدرناها[٣] قلنا: إن معنى لقيته يومَ يومَ، وصباحَ مساء، وحين حين، أى: يومًا فيومًا، وصباحًا فمساءً، وحينًا فحينًا، أى: كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين، والفاء تؤدِّى معنى هذا العموم، كما فى قولك: انتظرته ساعة فساعة أى فى كل ساعة، إذا فائدة الفاء: التعقيب، فيكون المعنى: يومًا فيومًا عقيبه، بلا فصل،

(١) فى أساس البلاغة: «صحر» وأخبرنى بالأمر صُحْرةَ بُحْرةَ، وصَحْرةَ بَحْرةَ. ولقيته صُحْرة بُحْرةَ، وصَحْرةَ بَحْرةَ: بغير سترة.

(٢) فى ط: «العجزة» بدل: «العجز».

(٣) فى ب: قدرناه» بدل «قدرناها» ٣/ ١٤٢.

إلى ما لا يتناهى، فاقتصر على أول المكرَّر، أي التثنية، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾(١) ، ولبَّيك، ونحوه، وكذا في: صباح مساء، وحين حين.

وقلنا: إن أصل لقيته كفّة كفّة، معناه: متواجهين ذَوَى كَفَّة منى، وكفَّة منه، كأنَّ كلاً، منَّا كان يكف صاحبه عن التولىِّ والإعراض.

وأصل جاري بيت بيت، والمعنى ملاصقًا بيتى وبيته أى مجتمعان ملتزقان، كما تقول: كل رجل وضيعته، كما ذكرنا، في باب الحال في قولهم: بعت الشاءَ: شاةً ودرهما.

وأصل لقيته صحرة بحرة: [صحرةً وبحرة](٢)، ومعناه: ظاهرين ذَوَى صحرة أى انكشاف، وبَحرة أى اتساع، أى في غير مضيق(٣)، وأخبرته صحرة بحرة، معناه: كاشفًا للخبر/ ذا صحرة...، ٩١/٢

ويجوز أن يكون مصدراً لا حالاً، أى لقاءً واخباراً ذا صحرة.

وإن لم نقدر حرف العطف قلنا: إن المعنى: يومًا بعد يوم وصباحًا بعد مساء، وحينًا بعد حين، كقوله:

ولا تَبْلَى بسالَتَهُم وإن هُمْ ... صَلُوا بالحرب حِينًا بعد حِين(٤) =٥٧٥

ولقيته ذا كَفّة مع كَفَّة أو بعد كفة، كما يُروى عن رؤبة: كفة عن كفة، كقولهم: كابراً عن كابر: وهو جارى بيت بيت، أى ذا بيت مع بيت، أو عند بيت، وأخبرته ذا صحرة مع بحرة، وإذا ضموا «نحرة» إليهما، أعربوا الثلاثة، نحو: صحرةً بحرةً

(١) الملك/ ٤. (٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) في ب فقط ٣/ ١٤٣: «ضيق» بدل: «مضيق» تحريف.

(٤) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الأربعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن أصل حين حين بالتركيب: حينًا بعد حين.

والشاهد من أبيات لأبى الغُول الطُّهوىّ، وأولها:

فدتْ نفسى وما ملكت يمينى ... فوارس صدَّقوا فيهم ظنونى.

من شواهد: أمالى القالى ١/ ٢٦٠، والحماسة ١/ ٤١ بشرح المرزوقى.

نَحْرةً، على الإتباع، كما فى: خبيث نبيث، إذ يتعذَّر تركيب ثلاث كلمات.

والنحر أيضًا، بمعنى الإظهار، لأن نحر الإبل يتضمنه، ومنه قولهم: قتلته نحرًا، وقولهم للعالم: نحرير، لأن القتل والنحر يتضمنان إظهار ما فى داخل الحيوان.

فإذا أضيفت هذه الظروف والأحوال، فإمَّا أن تكون الإضافة بمعنى اللام، على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف، وإمَّا أن يكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف إليه كما قلنا فى معدى كرب.

وكذا فى نحو: خمسة عشر إذا جعل علمًا. جازت الإضافة تشبيهًا.

فإذا أخرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية، وجبت الإضافة. ولم يجز التركيب، قال:

٥٧٦= ولولا يومُ يومٍ ما أردنا جزاءَك والقُروضُ لها جَزاء[1]

وتقول: أتيته فى كل يوم يوم، وأتيتك فى كل[2] صباح مساء، وذلك لأن علة بناءالاسمين لم تكن فيهما[3] ظاهرة ـ كما مرَّ ـ لكنَّة حَسَّنَ تقدير ذلك: وقوعها موقع مايكثر بناؤه وهو الظرف، وموقع الحال المشبه به، فإذا لم تقع موفعهما لم يقدَّر ذلك.

واستعمل كخمسة عشر وجوبًا، أحوال لازمة للحالية، نحو: تفرقوا شَغر بَغَر، وشذَر مذَر، بفتح فاء الكلمات وكسرها، وخِذَع مِذَعَ بكسر الفائين، وأَخْولَ

(١) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا خرج الظروف والأحوال عن الظرفية، والحالية وجبت الإضافة ولم يجز التركيب.

والشاهد قائله الفرزدق، ديوانه / ٩١.

من شواهد سيبويه ٢/ ٥٣، وشرح شذ والذهب/ ١٠٠، والهمع والدرر رقم ٧٦٤. وفى الدرر قائله مجهول.

(٢) كلمة: «كل» سقطت من ط وب ٣/ ١٤٤.

(٣) فى ب ٣/ ١٤٤: «فيها» مكان: «فيهما» تحريف.

أخْوَلَ. كلها بمعنى منتشرين؛ وتركتهم حَيْثَ بَيْثَ، أى متفرقين ضائعين، وسقط بين بَيْنَ أى بين الحى والميت، وبين، الثانية زائدة، كما فى قولهم: المال بينى وبينك.

ولم يُسمع فى هذه الكلمات الإضافة، كما سُمعت فى المذكورة قبلُ، مع أنه يمكن الاَّ يقدَّر فيها، أيضًا، حرف العطف كما فى الأولى.

فشغر، من اشتغرت عليه ضيعته، أى انتشرت ولم تنضبط، وبَغَر، من بَغَر النّجم أى هاج بالمطر ونشره، وشذر، من التشذر أى التفريق، ومذر من التبذير وهو الإسراف، والميم بدل من الباء، ويقال: شذر بذر، على الأصل، أو من: مذرت البيضة أى فسدت، وخِذع من الخذع وهو القطع، ومِذع من قولهم: فلان مذَّاع، أى كذَّاب يُفشى الأخبار وينشرها.

وحيث بيث، وقد ينونان، وقد يقال: حيثَ بِيث بكسر الفاءين، وأصلهما: حوث بوث، وقد يستعملان على الأصل مع التنوين وعدمه نحو: حوثًا بوثًا، من الاستحاثة والاستباثة، وهما بمعنىً، يقال: استحثت الشىءَ إذا ضاع فى التراب فطلبته، وقد جاء: حاث باث بفتح الثّاء ين، وحاثِ باثِ بكسرهما أيضًا، تشبيهًا بالأصوات، نحو: قاشِ ماشِ وخاق باق. وجاز قلب الواو ياءً، أو ألفًا، للاستثقال الحاصل بالتركيب،ومن نوّنهما فلكون الثانى إتباعًا، كما فى: خبيث نبيث.

وكثير من ألفاظ هذه المركبات، مع كونها مشتقة، كخذع مذع، وشغر بَغَر، لاتستعمل إلا مع التركيب.

وندر مثل هذا المركب فى غير الظروف والأحوال، لما قلنا: إن تقدير الحرف فى مثله متعين وإنما حسَّنه الحالية والظرفية.

وذلك نحو قوله: وقعوا فى حَيص بَيص. أى فى فتنة عظيمة، بفتح الصادين؛

والفاء ان مكسورتـان أو مفتوحتان، والحَيص: الهَرب، والبوص الـسبق والتقدم أى وقعـوا فى هرب، وسـبق بعـضهم بـعضاً لـعظـم الفتـنة. فقـلبوا الـواو ياءً، للازدواج، وهو أَولى من العكس لأن الياء أخـف، وقد يقال: حَوْص بَوْص بقلب الياء واوًا؛ وقد يُنّون الجزءان مع كسر الفاءين وفتحهما، فيكونان معربين، والثانى إتباع كما ذكرنا.

وقد يقال: حـيص بيصٍ بكسـر الصادين. والفاءان مـفتوحتان أو مكـسورتان تشبيهًا بالأصوات. وجاء: حَاصَ باصَ، كحان بات بفتحهما.

وأما الخازباز: فإنه مركب من اسم فاعل: خزى أى قهر وغلب، ومن فاعل: بزا إذا سما وارتفع كأنه قيل: هو الخازى البازى، فركّبه وجعلا اسمًا واحدًا.

وتُصُرِّف فيه على سبعة أوجه:

خازبازِ، بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيهًا بالصوت.

وخازَبازَ، تشبيهًا بخمسة عشـر، وكأنَّ أصله: الخازى والبازى على عطف أحد النعتين على الآخر.

وخازَباز، كبعلبك، على أن يبنى أولهما على الفتح، أو الكسر، وإنما جاز كسر الأول ههنا بخلاف بعلبك، نظرًا إلى أصل الزاى.

وإنما منع الصرف فى هذيـن الوجهين، للعلمية الجنسيـة والتركيب، فإذا دخله اللام انكسر الثانى جرّا كما فى سائر غير المنصرف.

وخازباز بإعرابهما على إضافة الأول إلى الثـانى، كما يجوز فى بعلبك، فيجوز صرف الثانىً وترك صرفه.

وخازَباءَ، كقاصعاءَ، وخِزْباز، كقرطاس، وليس الأخيران مركبين من كلمتين، بل كل واحد منهماَ اسم صيغ من اسمين، كما قيل: عبقسىّ، فى عبد القيس.

وإذا دخلت اللام علـى هذه اللغات، لم تغيِّر مـا كان مبنّيًا عن بنـائه، كما فى:

الخمسة عَشَر، قال:

* وجُنَّ الخازبازِ به جُنونا[١] * =٥٧٧

ولها خمسة معان: ضرب من العشب، وذباب يكون فى العشب، وصوت الذباب، وداءٌ/ فى اللهازم، والسِّنَّور. ٢/٩٣

وأمَّا خاقِ باقِ، للنكاح، وقاشِ ماشِ، للقماش، فكل واحد منهما سمِّى بصوته، فبقيا على بنائهما[٢].

★★★

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن لام التعريف إذا دخلت على اللغات المذكورة لخاز باز لم تغير ما كان مبنيًا على بنائه.

والشاهد لابن أحمر. انظر شعر عمرو بن أحمر/١٥٩.

وصدره.

* تفقَّأُ فوقه القَلَع السّوارى *

من شواهد سيبويه ٢/٥٢، والإنصاف/٣١٣، وابن يعيش ٤/١٢١ والأشباه والنظائر رقم/٤٦١.

وفى الخزانة: «تفقأ أى تتفقأ فهو مضارع. أى تنشق السحائب فوق هذه الروضة. والقلع: جمع قلعة، وهى القطعة العظيمة. من السحاب. والسوارى جمع سارية وهى: السحابة التى تأتى ليلاً والخارباز هنا: صوت الذّباب، وجنونه طوله وسرعة نباته.

(٢) علق الشريف على ذلك بقوله:

«وإنما لم يجز تركيب الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه وتشبيهها بخمسة عشر كما فعل ذلك بأيدى سبأ، وبادى بدا، وإن انمحى من جزئيها أيضًا معنا هما الإفراديان كما انمحى ذلك من جزئى أيدى سبأ، لأن الأعلام المنقولة يراعى أصلها فى كلامهم، لأن العلم ينقل من معنى آخر من غير لمح للأصل إلا لمحاخفيًا. وذلك أيضًا فى بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييرًا تامًا لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه من أحد الطريقين: اللفظ والمعنى، بخلاف هذه المركبات فإن معناها الأصلى المنقول عنه مقصود من ذلك المعنى المنقول إليه، إذ معنى: «أبدى سبأ مثلهم فى التفرق».

[الكنايات معناها لغة واصطلاحًا]

(ص): الكنايات: كم، وكذا، للعدد، وكيت وذيت، للحديث».

(ش): الكناية فى اللغة والاصطلاح: أن يعبَّر عن شىء معيَّن، لفظًا كان أو معنىً، بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه، إمَّا للإبهام على بعض السامعين، كقولك: جاءنى فلان، وأنت ترِيد: زيدًا، وقال فلان: كيت وكيت، إبهامًا على بعض مَن يسمع، أو لشناعة المعبَّر عنه، كـ «هن» فى الفرج؛ أو للفعل[1] القبيح، وكوطئت وفعلت، عن جامعت، والغائط للحدث، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدم، أو لنوع من الفصاحة، كقولك: كثير الرماد، للكثير القِرى أو لغير ذلك من الأغراض.

والمكنى عنه إن كان لفظًا، فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ، كقوله:

=٥٧٨ كأنَّ فَعْلَةَ لم تملأ مواكبُها ... ديارَ بكر ولم تَخْلعْ ولم تَهَبِ[2]

أى خولة: وكقولك: مررت برجل أفعل، أى أحمق.

وقد يكون المراد مجردّ ذلك اللفظ. كالألغاز والمعمّيات نحو:

=٥٧٩ * اكفُف اكفُفْ[3] *

(١) فى ط وب: «أو الفعل القبيح».

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن فَعْلة» كناية عن مَوزونه مع اعتبار معناه وهو خولة.
والشاهد للمتنبى من قصيدة رثى بها خولة أخت سيف الدولة الحمدانى ولم يصرح بلفظها استعظاماً لكونها ملكة، بل كنى عن اسمها بفعلة فلفظ فَعْلة حكمها حكم موزونها ممتنع من الصرف للعلميّة والتأنيث فكذا فعلة - ممتنْع.
انظر ديوان المتنبىّ بشرح العكبرى ١/ ٥٦.

(٣) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنّ المراد بهذين اللفظين المكرّرين بطريق الإلغار والتعمية: مهمه، وهو القفر، فإن اكفف يرادفه: مه، فمجموع: اكفف اكفف كناية عن مَهْ مَهْ، وهذا تعمية، وإلغازه وهو قطعة من بيت ثان من أحجية الحريرى فى مقاماته وهما:

يامنَ تُقصرُ عن مدا ... هُ خطا مُجاريه وتضعفْ
ما مثل قولك للذى ... أضحى يحاجيك اكفف اكفُفْ

انظر مقامات الحريرى/ ٣٩٦ - المقامة السادسة والثلاثون (الملطية).

فى مَهْمَه وكذا الأوزان التى يعبر بها عن موزوناتها فى اصطلاح النحاة.

كقولهم: أفعلُ صفة لا ينصرف، وهو عبارة عن كلمة أولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة، بعدها لام؛ وكذا غيره من الأوزان، كما يجيىء فى باب الأعلام.

فيكون، على هذا «كم» الاستفهامية كناية، لأنها سؤال عن عدد معيَّن، وكذا: مَن، وما، وكيف، وغيرها من أسماء الاستفهام، لأنها كلها سؤال عن معيَّنٍ غير مصرَّح باسمه؛ فَمن: سؤال عن ذى العلم المعيَّن غير المصرَّح باسمه، ولو صرَّحت لقلت أزيدٌ أم عمروٍ، و: أذلك الفاضَل أم ذلك الجاهل. وكذا «أين» سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه.

وكذا أسماء الشرط، كلها كنايات وذلك لأن كلمات الشرط والاستفهام بمعنى «أيّ» الموضوع للمعيَّن شرطًا كان أو استفهامًا؛ تكنى بهذه الأسماء شرطًا أو استفهامًا عن المعيَّنات غير المحصورة اختصارًا، إذ كان يطول عليك لو قلت مكان: أين زيد، أفى الدار، أم فى السوق، أم فى الخان، إلى غير ذلك من جميع المعيَّنات؟ فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدَّران قبل هذه الأسماء كما هو مذهب سيبويه؛ وهى كنايات عن المعيَّنات التى لاتتناهى كما مرَّ.

وقول المصنف: ليس نحو مَن، وما، وكيف، كناية؛ ممنوع، إذ كثيرًا ما يجرى فى كلامهم: أن «مَن» كناية عن العقلاء، و«ما» عن غيرهم. وقولك: أنا، وأنت، ليس بكناية لأنه تصريح بالمراد، وضمير الغائب كناية، إذ هو دالّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه.

ويقال: كنيت عن كذا بكذا، وكنوت، قال:

وإنى لأكنُو عن قَذُورَ بغيرها ... وأُعْرِب أحيانًا بها فأصارح[1] ٥٨٠ =

(١) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة واستشهد به على أنه يقال: كنوت كما يقال: كنيت. وذكر البغدادى أن أبا زيد صاحب النوادر المشهورة أنشد ذلك البيت فى نوادره ولم يعزه لأحد. =

فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحًا.

واعلم أن جميع الكنايات ليست بمبنية، فإن فلانًا وفلانة، منها بالاتفاق وهما معربان، والمبنى منها: كم، وكذا، وكأيِّن، وكيت، وذيت.

وأمَّا أسماء الاستفهام والشرط فلم تعدَّ هنا، لأن لها باباً آخر، هى أخصُّ به، فالكنايات، كالظروف فى كون كل واحد منهما قسمين: معربًا ومبنيًا.

٢/ ٩٤ قال المصنف: المراد بالكنايات ألفاظ مبهمة يعبَّر بها عمَّا وقع فى كلام متكلم / مفسَّراً، إمَّا لإبهامه على المخاطب، أو لنسيانه فكَمْ، لاتكون من هذا القبيل، على ما أَقَّر به، استفهامية كانت أو خبرية.

ولا لفظ «كذا» فى قولك: عندى كذا رجلاً، لأنه ليس حكاية لما وقع فى كلام متكلم مفسَّرًا.

ولا كيت وكيت، وذيت وذيت، بَلَى، مثل قولك: قال فلان كذا، وقال فلان كيت وكيت، داخل فى حدِّه، وكأيِّن، خارج عنه، نحو قولك: كأيِّن رجل عندى.

[بناء كم الخبرية]

واعلم أن بناء «كمْ» الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية(١).

قال المصنف: والأندلسى، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذى هو بالحروف غالبًا، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، فأشبهت ما تضمَّن الحرف.

فإن قيل: الكلام الخبرى هو الذى يقصد المتكلم أن له خارجًا موجودًا فى أحد الأزمنة مطابقًا لما تكلّم به، فإن طابقه سمِّى كلامه صدقًا وإلا فكذبًا، والإنشائى مالا يقصد المتكلم به ذلك، بل إنما يحصِّل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام

= ومعنى البيت: «قذور»: أمرأة، يقول: أذكرها فى بعض الأوقات باسم غيرها، وأصرّح باسمها فى وقت آخر، وأعرب وأبيّن.

من شواهد: إصلاح المنطق/ ١٤٠، واللسان: «قذر».

(١) العبارة فى المخطوطات: واعلم أن بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل أو لشبهها بأختها الاستفهامية».

والكلام المصدَّر بـكم، أو بُربَّ، لا بدَّ فيه من أن يقصـد المتكلم مطابقـته للخارج، نحو: كم رجلٍ لقيتهُ و:

* رُبَّ مَن أنضجتُ غيظًا قلبه[1] * =٥٨١

فيـصح أن يقال: مـا لقيـت رجلاً، ولم تنـضج صدر أحـد، وجواز التصـديق والتكذيب دليل كونهما خبرَين.

فالجواب: أن معنى الإنشاء فى «كم فى الاستكثار، وفى «ربَّ» فى الاستقلال، ولا يقصد المتكلم أن للمعنيين خارجًا، بل هو الموجد لهما بكلامه، بَلَى، يقصد أن فى الخارج قلـة أو كثرة، لا استكثارًا ولا اسـتقلالاً فلا يصح أن يقـال له: كذبت، فإنك ما استكثرت اللقاء، وما اسْتَقْـلَلْت الإنضاج، كما لو قال: ما أكثرهم، صحَّ أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يصح أن يقال: ما تعجبت من كثرتهم.

وليس كذلك نحو: ما قـام زيد، فإنه لا يفيد، أنك تعدّ قيامه منـفيًا بهذا الكلام كما أفاد: كم رجل لقيته، أنك تعدّ لقاءه كـثيرًا بهذا الكلام، بل المعنى أنك تَحْكُم بانتفائه فى الخارج.

ويأتى تمام القول فيه، فى أفعال المدح والذم ـ إن شاء الله تعالى.

[بناء كذا]

وأما بـناء كـذا، فلأنه فـى الأصل« ذا» المقـصود بـه الإشارة دخل عـليـه كاف التشبيه، وكان «ذا» مشارًا به إلى عدد معيَّن فـى ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجمـوع بمعنى «كـم»، وانمحى عن الجزأيـن معنى التـشبيه، والإشـارة، كما ذكرنا فى: فاهًا لفيك، وأيدى سبا، فصار الكلمتان ككلمة واحدة.

ولذا نقول: إن كذا مالُك، برفع «مالُك» على أنه خبر «إنَّ»، ولا نقول: إن اسم «إن»: الكـاف الاسمية، لأنـها عند سـيبويه لا تـكون اسميـة إلا للضرورة ـ كـما

(١) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة وسبق ذكرة رقم ٥١٧.

يجيىء فى حروف الجر ـ فيقى ذا، على أصل بنائه.

قوله: «كذا للعدد»، وقد يكون لغير العدد، أيضًا، نحو: قال فلان كذا.

[كأيِّنْ]

وأمَّا «كأيِّن» فهو كاف التشبيه دخلت على «أىّ» التى هى فى غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة، فكأيِّن، مثل «كذا» فى كون المجرورين مبهمين عند السامع إلا أنَّ فى «ذا» إشارة فى الأصل إلى ما فى ذهن المتكلم بخلاف «أىّ» فإنه للعدد المبهم.

والتمييز بعد كذا وكأيِّن، فى الأصل، عن الكاف، لا عن «ذا» و«أىّ»، كما فى: مثلك رجلاً، لأنك تبيِّن فى: كذا رجلاً، وكأيِّن رجلاً، أن مثل العدد المبهم من أى جنس هو؟ ولم تبيِّن العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا، وأىّ.

فأىّ فى الأصل كان معربًا لكنه ـ كما قلنا فى «كذا» : انمحى عن الجزأين، معناهما الإفرادى، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كم» الخبرية، فصار كأنه اسم مبنى على السكون، آخره نون ساكنة، كما فى «مِنْ» لا تنوين تمكن، فلذا يكتب بعد الياء نون/ مع أن التنوين لاصورة له خطّا. ٢/ ٩٤

ولأجل التركيب، تُصُرِّف فيه فقيل: كائِن بالألف بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة.

قال يونس: هو: اسم فاعل من كان.

وذهب المبرد، وهو الأَولى، إلى أنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما: اسمًا على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التى كانت فاء «أىّ»، صارت عينًا، وحذفت إحدى الياءين، وبقيت الأخرى لامًا.

وقال الخليل: الياء الساكنة من «أى» قدِّمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفًا

لتحركها وانتفاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان، الألف والهمزة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص.

وقال بعضهم: الياء المتحركة قدِّمت على الهمزة وقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الأولى كما فى: قاضٍ.

ومنهم مَن قال: قدمت العين، أى الياء الساكنة على الهمزة وقلبت ألفًا مع سكونها كما فى: طائىّ، وحارىّ، ثم نقلت كسرة الياء إلى الهمزة اتمامًا للتغيير، وحذفت للتنوين بدليل أن من لغاته: كَيْءٍ نحو: كَيْع.

وقد يقال: كيأً بفتح الهمزة على أنها بقيت مفتوحة، ثم قلبت الياء التى هى لام ألفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها.

وقد يقال: كأىٍّ نحو كعىٍّ بحذف حركة الهمزة مع الياء الأولى.

وجاء: كأ، نحو: كعٍ، إمَّا على حذف العين واللام معًا، ونقل كسرة اللام إلى الهمزة؛ وإمَّا على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين، كما فى عَمٍ وشجٍ.

[كمْ]

وعند الكوفيين: «كم» أيضًا مركبة مثل كأيِّن وكذا، من كاف التشبيه و«ما» وذلك لأن «ما»، كما ذكرنا فى الموصولات للمجهول ماهيته، فهى فى إبهام «أى»، و«ذا»، ثم حذفت ألفها، وسكنت الميم للتركيب، وحَذفُ ألفها إذا كانت فى الاستفهام قياس، نحو: لِمَ، وفيمَ، فتكون: «كم» الاستفهامية كقوله:

يا أبا الأسود لِمْ خليَّتني لهموم طارقات وذكرْ(١) ٥٨٢=

وأمَّا عند البصريين فلا تركيب فى «كم».

---

(٣) سقط هذا الشاهد من الخزانة فلم يعلق عليه.

والشاهد قائله مجهول. =

[كيت وذيت]

وأمَّا كيت وذيت، فإنما بُنيا لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هى هى، لاتستحق إعرابًا ولا بناءً، كما مرَّ فى المركبات.

فإن قيل: فكان يجب ألاَّ تكون مبنية أيضًا كالجمل.

قلت: يجوز خلوّ الجمل من الإعراب والبناء، لأنهما من صفات المفردات من الأسماء ولم يجز[1] خلّو المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له فى الأصل ولا بناء، ولم يجز أن يخلو منهما مثله بقى على الأصل الذى ينبغى أن تكون الكلمات عليه، وهو البناء، إذْ بعض المبنيات [وهو الخالى عن التركيب يكفيه عريُّه عن سبب الإعراب، فعريُّه عن سبب الإعراب: سبب للبناء، كما قيل: عدم العلة: علة العدم][2].

فإن قلت: انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو: قال فلان كيت وكيت، أى زيد قائم مثلاً، وهو فى موضع النصب.

قلت: إن الإعراب المحلِّي فى الجملة عارض، فلم يعتدَّ به.

وبناؤهما على الفتح أكثر، لثقل الياء، كما فى: أينَ، وكيفَ، أو لكونهما فى الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحلّ.

ويجزو بناؤهما على الضم، والكسر أيضًا؛ تشبيهًا بحيث، وجير.

= واستشهد به على أن ـ «كم» أصلها: «كما» مركبة من كاف التشبيه و«ما» ثم حذفت ألفها وسكن الميم للتركيب.

من شواهد: الإنصاف ٢/ ٢١١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى رقم ٤٦٧ وابن يعيش ٩/ ٨٨، والشافية ٤/ ٢٢٤، والهمع والدرر رقم ١٨٠٧ وفى ط سقط العجز من الشاهد، وثبت فى المخطوطات.

(١) فى ب فقط ٣/ ١٥٢: «ولايجوز» بلا النافية.

(٢) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات، ومكانه فى المخطوطات العبارة التالية «إذ بعض المبنيات «لايحتاج إلى سبب البناء وهوالخالى من التركيب». فإن قلت إلخ..

ولا تستعملان إلا مكررتين، بواو العطف نحو قال فلان: كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذْيت، وهما مخففتان من: كيَّة، وذيَّة، بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منها، كما في بنت، والوقف عليهما بالتاء، كما على بنت / ومن العرب مَن ٢/ ٩٦
يستعملهما على الأصل فلا يكونان إلا مفتوحتين، لثقل التشديد، والوقف عليهما بالهاء.

ولا مهما ياء لا واو، إذ ليس في الكلام مثل: حَيْوت.

وواو حيوان بدل من الياء، إلا عند المازني، وعنده واو حيوان: أصل، فيجوز أن يكون، أيضًا لام كيَّة وذيَّة واواً[1]؛ ولم نقل إن أصلها كوية وذوية، [لأن التاء في كيت وذيت بدل من اللام][2]، فلو كانت العين واوًا، لقت: كوْتَ وذَوْتَ؛ والتاء فيهما لكونهما عبارتين عن القصة.

وحكى ابو عبيدة: كَيْه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة.



(١) في ب ٣/ ١٥٣ : واو بالرفع، تحريف.

(٢) مكان المعقوفين في المخطوطات: «لأن اللام» أولى بالحذف من العين» فلو كانت .. إلخ.

[تميز كم الاستفهامية والخبرية]

(ص): فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد، ومميِّز الخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل مِن فيهما ولهما صدر الكلام».

(ش): كم الاستفهامية، وكم الخبرية تدلاَّن على عدد ومعدود.

فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم، معلوم فى ظنه عند المخاطب.

والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربَّما يعرفه المتكلم.

وأمَّا المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبيِّن للمعدود.

ولا يحذف إلا لدليل كما تقول مثلاً: كم عندك؟ إذا جرى ذكر الدنانير، أى كم ديناراً؟ أو: كم عندى، أى كم دينارٍ.

قالوا: وحذف مميز الاستفهامية أكثر، لأنه فى صورة الفضلات.

ومميز الاستفهامية منصوب مفرد، حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد وستجىء العلة فى باب العدد.

وإنما حملت على وسطى المراتب، لأن السائل لايعرف فى الأغلب: الكثرة والقلة، فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أَولى.

وكم منونة تقديراً، لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية. جائز فى الاختيار، نحو: كم لَك غلامًا، ولايجوز ذلك فى العدد، إلا اضطراراً كما قال:

٥٨٣ = علي أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا[1]

وذلك لأن العدد مع المعدود ككلمة واحدة، ألا ترى أن «عشرون» مع مميزه

(١) هو الشاهد السادس عشر بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٢٣٤.

بمنزلة: رجل ورجلان، ولو وجدوا لفظًا دالاً على المعدود مع العدد كما فى المفرد والمثنى، لم يحتاجوا إلى العدد.

وكذا كل مقدار مع مميزه، لا يفصل بينهما نحو: رطل زيتًا، لأنه هو، بدليل إطلاق أحدهما على الآخر، بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها.

ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلاّ إذا انجرت هى بحرف الجر، نحو: على كم جذعٍ بُنى بيتك، وبكم رجلا مررت، فيجوز فى مثله: الجر مع النصب، وذلك لأن المميِّز والمميَّز فى المعنى: شيء واحد، فكأن الجار الداخل على «كم»، داخل على مميِّزه فالجر عند الزجاج بسبب إضافة «كم» إلى مميزه كما فى الخبرية والمجوز[1] قصد تطابق «كم» ومميزه جرًا.

وعند النحاة: هو مجرور بمن مقدرة، ومجوِّز إضمارها: قصد التطابق.

ولا يجوز أن يكون المجرور بدلاً من «كم» [لأن بدل متضمِّن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام][2] كما مرّ فى باب البدل.

ولايكون مميز الاستفهامية مجموعًا كمميز المرتبة الوسطى، خلافًا للكوفيين.

وعلى ما أجاز السيرافى فى العدد: أعشرون غلمانًا لك؟ إذا أردت طوائف من الغلمان، ينبغى جواز: كم غلمانًا لك بهذا المعنى.

وقال البصريون: لو جاء نحو: كم غلماناً لك، فالمنصوب حال لا تمييز، والتمييز محذوف، أى كم نَفْساً لك فى حال كونهم غلمانًا.

والعامل فى الحال: الجار والمجرور، فلا يجوز عندهم: كم غلمانًا لك إلاَّ على مذهب الأخفش، كما تقدم فى باب الحال.

---

(١) كلمة: «المجوز» سقطت من ب ٣/ ١٥٤.

(٢) ما بين المعقوفين مكانه فى المخطوطات: «لأن ما أبدل عن متضمن الاستفهام يجب مقارنتة» بهمزة الاستفهام.

والجرُّ فى مميز الخبرية بإضافتها إليه خلافًا للفراء فإنه عنده بمن مقدرة، وهذا كما قال الخليل فى: لاهِ أبوك: إنه مجرور بلام مقدرة.

٢/ ٩٧ وإنما جوَّز الفراء(١) عمل الجارّ/ المقدر هـهنا، وإن كان فـى غير هذا المـرضع نادرًا، لكثرة دخول «من» علـى مميز الخبرية، نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾(٢)، و﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾(٣)، والشىء إذا عُرِف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه.

فإن فصـل بين الخبرية ومميزها جاز جرُّه عنـد الفراء، لأنه يجره بمـن المقدرة، لا بالإضافة.

وغيره يوجب نصبه حملاً على الاستفهامية، إذ لا يمكـن الإضافة مع الفصل، إلا على مذهب يونس، فإنه يجيز الفصل بينـهما فى السعة بالظرف وشبهه، فيجيز فى الاختيار نحو قوله:

٥٨٤ = كم بجودٍ مُقْرفٍ نال العُلا   وكـريمٍ بُخلُه قـد وضـعـه(٤)

وقال الأندلـسى: إن يونس يجـيز الفصل هـهنا بالـظرف وشبهه، إذا لـم يكن

---

(١) فى المخطوطات بعد: وإنما جوز الفراء «ونسب إلى الخليل أيضًا».

(٢) النجم/ ٢٦.

(٣) الأعراف/ ٤.

(٤) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهـد به على أن يونس يـجيز فى الاختبـار الفصل بين كـم الخبرية وبين مميّزها المتضايـفين بالطرف كما فى البيت.

والمقرف فى الشاهد: النّذل اللئيم الأب.

ومعنى البيت: قد يرتفع اللئيم بحوده، ويتضع الرفيع الكريم الأب ببخله

والشاهد لأنس بن زنيم من أبيات قالها لعبد الله بن زياد بن سمية وفى ط: «فضوضعه» مكان «قد وضعه» تحريف.

من شـواهد: سيـبويه ١/ ٢٩٦، وابـن يعيش ٤/ ١٣٢، والـهمع والـدرر رقم ٩٨٩، والأشمـونى ٤/ ٨٢، وتفسير القرطبى ٣/ ٢٧.

وانظر الإنصاف/ ٣٠٣ والمقتضب ٣/ ٦١، والمقرب ١/ ٣١٣، والجمل للزجاجى / ١٣٦.

مستقرًا؛ ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا، كما نقلوه كلهم فى باب «لا» التبرئة، نحو: لا أبا اليوم لك.

والدليل على جواز الفصل بالمستقر، أيضًا، قوله:

٥٨٥= كم في بني سعدِ بن بكرٍ سيّدٍ ضَخْمِ الدّسيعة ماجدٍ نفّاعِ[(١)]

[وسيبويه لايجيز الجرّ مع الفصل، وإن كان بالظرف إلا للضرورة نحو قوله:

* كم في بني سعد بن بكر* البيت][(٢)]

وأما الجر مع الفصل بالجملة، فلا يجيزه إلا الفراء، بناء على مذهبه المتقدم، وذلك:

٥٨٦= كم نالنى منهم فَضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أَحْتَمِلُ[(٣)]

وإذا كان الفصل بين «كم» الخبرية ومميزها بفعل متعدٍّ وجب الإتيان بـ«من»،

(١) هو الشاهد التسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن فيه دليلاً على جواز الفصل بالظرف المستقر عند يونس كما جاز الفصل بالظرف اللغو فى البيت السابق.
و«الدسيعة» فى الشاهد معناه: العطية، وهى من دسع البعير بجرّته: إذا دفع بها، ويقال: هى الجفنة، والمعنى: أنه واسع المعروف.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٩٦، والمقتضب ٣/ ٦٢، والإنصاف / ٣٠٤ وابن يعيش ٤/ ١٣٠، ١٣٢، والعينى ٤/ ٤٩٢، والأشمونى ٤/ ٨٢.
هذا والشاهد مجهول القائل، وقد نسبه العينى للفرزدق.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ١٥٦.

(٣) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن جرّ التمييز مع الفصل بالجملة لايجيزه الفرأء فيجوز عنده خفض «فضلاً»، وأما غيره فيوجب نصبه كما فى البيت
والشاهد للقطامى من قصيدة عدتها واحد وأربعون بيتًا مدح بها أبا عثمان عبد الواحد، ومطلع قصيدته:

إنا محيّوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطّيَل

ويروى: «أجتمل» بالجيم أى اجمع العظام لأخرج ودكها وأتعلل به، والجميل: الودك.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٩٥، وان يعيش ٤/ ١٢٩، ١٣١ والعينى ٤/ ٢٩٤، والأشمونى ٤/ ٨٢.

لئلا يلتبس المميز بمفعُول ذلك المتعدى، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ﴾(١)، و: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾(٢).

وحال «كم» الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال «كم» الخبرية فى جميع ما ذكرنا.

وبعض العرب ينصب مميز «كم» الخبرية، مفرداً كان أو جمعًا بلا فصل، أيضًا اعتماداً فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال، فيجوز على هذا أن تكون فى: كم عَمةً(٣) بالنصب خبرية.

وإنما انجر مميز «كم» الخبرية المفرد، وهو أكثر من الجمع، لأن «كم» للتكثير، فصار مميزّه كمميز العدد الكثير، وهو المائة والألف.

وإنما جاز الجمع فيه ولم يجز فى العدد الصريح لأن فى لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة(٤)، فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز.

وأمَّا «كم» فهو كناية عن العدد الكثير، وليس بصريح فيه، فجوَّزوا جمع مميزه، تصريحًا بالكثرة.

قوله: «وتدخل مِن فيهما» أى فى مميزيهما.

أمَّا فى الخبرية فكثير نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾(٥)، و: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾(٦)، وذلك لموافقته جرّاً للمميز المضاف إليه «كم».

(١) الدخان/ ٢٥. (٢) القصص/ ٥٨.

(٣) إشارة إلى الشاهد المشهور:

كم عمّة لك ياجرير وخالة فدعاء قد حلبتْ علَّي عِشارِى

وهو منسوب إلى الفرزدق.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٩٥،٢٩٣،٢٥٣، وابن يعيش ٤/ ١٣٣ والمغنى ١/ ١٥٨، والعيني ١/ ٥٥٠، والهمعُ الدرر رقم ٩٨٥ والتصريح ٢/ ٢٨٠، والأشموني ١/ ٢٠٧.

(٤) بعده فى المخطوطات: «كالمائة والألف، وما يتضاعف منهما» فاستغنى إلخ.

(٥) النجم/ ٢٦. (٦) الأعراف/ ٤.

وأمَّا مميز «كم» الاستفهامية، فلم أعـثر عليه مجروراً بمن، فى نظم ولا نثر، ولا دلَّ على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدرى ما صحته(١).

وإذا انجر المميز بـ«من» وجب تقدير «كم» منونة.

قوله: «ولهـما صدر الكلام» أما الاستـفهامية فللاسـتفهام، وأمَّا الخبريـة فلما تضمـنته من المـعنى الإنشـائى فى التكـثير، كمـا أن «ربَّ» لـمَّا تـضمنت المـعَنى الإنشائى فِى التقليل، وَجَب لها صدر الكلام» [ولى، فى تضمنهما معنى الإنشاء، أعنى: ربَّ، وكم نظر، كما يجيئ فى باب التعجب](٢).

وإنما وجب تَصدّر(٣) متضمِّن معنى الإنشاء، لأنـه مؤثرفى الكلام مخرج له عن الخبرية، وكـل ما أثر فى معنى الجـملة من الاستفهام والـعرض والتمنى والتـشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة خوفًا مـن أن يحمل السامع تلك الجملة على معناهـا قبل التغييـر، فإذا جاء المغيِّر فـى آخرها تشوش خاطره، لأنـه يجوِّز رجوع معناه إلى ما قـبله من الجملة مؤثراً فيهـا، ويجوِّز بقاء الجملة على حالـها فيترقب جملة أخرى، يؤثر ذلك المؤثر فيها(٤).

[إعراب كم]

(ص): «وكلاهمـا يقع مرفوعاً ومـنصوبًا ومجروراً؛ فـكلّ ما بعده / فعـل غير مشتغل عنه كان منصوبًا، معمولاً له على حسبه». ٢/ ٩٨

«وكل ما قبله حرف جر، أو مضاف، فمـجرور، وإلا فمرفوع مبتدأ ان لـم يكن ظرفًا، وخبراً ان كان ظرفًا؛ وكذلك أسماء الشرط» والاستفهام».

(١) علق السيـد الشريف على ذلك بقـوله: «جوّز الزمخشرى فى قـوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [/ البقرة/ ٢١١] استفهامية وخبرية وقال سعد الـدين: إن كم فيه استفهامية لوقوعها بعد قوله: «سل».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ب فقط ٣/ ١٥٧: «تصدير» بدل «تصدر».

(٤) فى ب فقط: «المغير فيها» بدل «المؤثر فيها».

(**ش**): قوله: «كلاهما» أى: كم الاستفهامىّ، وكم، الخبرىّ، وإنما وقع كل منهما مرفوعًا ومنصوبًا ومجروراً، لأنهما اسمان، ولابد لكل اسم مركب من اعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر [فيرتفعان وينتصبان وينجران][1].

قوله: «فكل ما بعده فعل...»، أخذ يفصل مواقعهما فى الاعراب، يعنى إذا كان بعد «كم» فعل لم يشتغل عن نصب «كم» بنصب الضمير الراجع اليه، كما فى نحو: كم رجلاً ضربته؟، أو بنصب متعلّق ذلك الضمير، كما فى نحو: كم رجلاً ضربت غلامه؟: كان «كم» منصوبًا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل، أى على حسب اقتضائه، فآن اقتضى المفعول به، فكم منصوب المحل بأنه مفعول به، نحو: كم رجلاً ضربت؟، وكم غلامٍ ملكت؛ والأولى أن يقول: معمولاً على حسبه وحسب المميّز معًا.

وذلك أنك تقول: كم يومًا ضربت، فكم، منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه، وغير ذلك من المنصوبات، فتعيُّنه لأحد المنصوبات: إنما هو بحسب الفعل وحسب المميز، فبقولك: يومًا[2]، تعيَّن للظرفية.

ولو قلت: كم رجلاً.. لكان انتصابه بكونه مفعولاً به.

ولو قلت: كم ضربةً، لانتصب بكونه مفعولاً مطلقًا.

ويجوز أن يجعل «كم» فى هذه المواضع مبتدأ، والجملة خبره، والضمير فى الجملة مقدر على ضعف كما مر.

قوله: «ما بعده فعل»، أى فعل أو شبهه، ليشمل نحو: كم يومًا أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب، وليس بمعروف انتصابها إلا مفعولاً بها أو ظرفًا، أو مصدرًا،

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣/ ١٨٥.

(٢) فى ب فقط ٣/ ١٥٩: «معًا» مكان: «يومًا»، تحريف.

أو خبر كان، نحو: كم كان مالُك، أو مفعولاً ثانيًا لباب ظنَّ، نحو: كم ظننت مالك.

قوله: «كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه»، منتقض بقولك: كم جاءَك، فان «جاءَك» فعل غير مشتغل عن «كم» بضميره [لأن معنى الاشتغال عنه بضميره: أنه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره، كما ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير][(١)].

قوله: «وكل ما قبله حرف جر، أو مضاف، فمجرور»، إنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما، مع أن لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجارّ عن مجروره ممتنع، لضعف عمله، فجُوِّز تقديم الجار عليهما، على أن يُجعل الجار، سواء كان اسمًا أو حرفًا، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدّر، حتى لايسقط المجرور عن مرتبته؛ ولهذا حُذف ألف «ما» الاستفهامية المجرورة، كما مرّ فى الموصولات؛ تقول: بكم رجل مررت؟، وغلام كم رجل ضربت، ويكون إعراب المضاف كإعراب «كم» لو لم يكن مضافًا إليه.

قوله: «وإلا فهو مرفوع» أى إن لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره، ولا قبله جارّ فهو مرفوع، وذلك أنه إذا لم يكن لا قبله عامل، ولا بعده، كان اسماً مجرداً عن العوامل، على مذهب البصريين، فيكون مبتدأ أو خبراً.

فأمَّا ألاَّ يكون بعده فعل، نحو: كم مالُك، أو إن كان، كان[(٢)] عاملاً فى ضميره، أو متعلقه، إما على وجه الفاعلية، نحو: كم رجلاً جاءك، أو: كم رجلاً جاءك غلامه، أو على وجه المفعولية نحو: كم رجلاً ضربته أو ضربت غلامه.

ولو قيل فى المشتغل بضمير المفعول أو بمتعلقه: إنه مفسر لناصب: كم

---

(١) ما بين معقوفين مكانه فى المخطوطات: «لأنه لا يعمل فى كم لولم يعمل فى ضميره: مع ان كم مرفوع المحل مبتدأ».

(٢) «كان» الثانية سقطت من ط، صوابه من المخطوطات.

والتقدير: كم رجلاً ضربت ضربته لجاز، إلاَّ أن الرفع فيه أولى، للسلامة من الحذف والتقدير(١) على ما تبيَّن فيما أضمر عامله على شريطة التفسير.

٢/ ٩٩ والأولى أن يقدر الناصب بعد «كم» ومميزه، لحفظ / التصدر على «كم»، ولا منَع(٢) من تقدير الناصب قبل: «كم»، لأن المقدَّر معدوم لفظًا، والتصدُّر اللفظى هو المقصود.

قوله: «إن لم يكن ظرفًا»، يعنى «كم ظرفا»(٣)، وكونه ظرفًا باعتبار مميزه، نحو: كم يومًا سفرك، فكم ههنا منصوب المحل، أولاً داخل فى قوله: ما بعده فعل أو شهبه غير مشتغل عنه، لأن التقدير: كم يومًا كائنٌ سفرك، ومرفوع المحل ثانيًا، لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ.

ومثال كونه مبتدأ، كم رجل جاءنى.

وأمَّا: كم مالُك؟ فالأولى فيه أن يكون خبرًا، لا مبتدأ، لكونه نكرة وما(٤) بعده معرفة ـ كما مرَّ فى باب المبتدأ.

قوله: «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط»، أى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، على ما ذكر من واقع «كم»، إلا أن ما هو ظرف من هذه الأسماء، كمتى، وأين، وإذا؛ إذا لم ينجر بحرف جر، نحو: من أين، فلا بدّ من كونها(٥) منصوبة على الظرفية، وقد يخرج «إذا» عن الظرفية ـ كما يجيئ فى الظروف.

ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية إذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو: متى عهدك بفلان؟

(١) فى ب فقط: للسلامة من التقدير ٣/ ١٦٠.

(٢) فى ط: «ومنع» دون: «ولا» تحريف.

(٣) كلمة: «ظرفًا» سقطت من ب ٣/ ١٦٠.

(٤) فى ب ٣/ ١٦٠: «ما بعده» دون الواو، تحريف.

(٥) فى ب ٣/ ٦٠: كونه منصوبًا.

وأمَّا أسماء الشرط الظرفية، فلا تكون إلا منصوبة على الظرفية أبدًا.

وما ليس بظرف نحو: مَن، وما، يقع مواقع «كم»، مرفوعاً ومنصوبًا ومجرورًا».

فالمرفوع، إمَّا مبتدأ، نحو: مَن ضربَ ومَن قام قمت، وإمَّا خبر، ولا يكون إلا استفهامًا، نحو: مَن أنت؟ وما دينك؟

والمنصوب إمَّا مفعول به، نحو: مَن لقيتَ؟ وما فعلت؟، ومن ضربت أضربْه، وما فعلت أفعلْه، ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراءً.

[والمجرور نحو: غلام مَن أنت؟ وبمن مررتَ؟، وغلام مَن تضربْ أضرب، وبمَن تمرر أُمررْ][(١)].

والنظر في كلمات الشرط نحو مَن، وما إلى الشرط لا إلى الجزاء، فإن كان الشرط مسندًا إلى ضميرها أو متعلقه متعديًا كان أو لازمًا فهي مبتدأة، نحو: مَن جاءك فأكرمه، ومَن ضربك غلامه فاضربه.

وإن كان متعديًا ناصبًا لضميرها أو لمتعلق ضميرها نحو: مَن ضربتَه يضربك، أو مَن ضربت غلامه يضربك، فالأولى كونها مبتدأة، ويجوز انتصابها بمضمر يفسِّره الظاهر.

وإن كان متعديًا غير مشتغل عنها بضميرها، ولا بمتعلَّق ضميرها، فهي منصوبة، نحو: مَن ضربتَ ضربتُ، ويجوز كونها مبتدأة على ضعف.

ولو جوَّزنا عمل الجزاء في أداة الشرط، كما هو مذهب بعضهم في: متى جئتني جئتك ـ على ما يجيئ في الظروف المبنيّة ـ لجاز أن تكون في نحو: مَن جاءَ فأكرم، ومَن ضرب زيدًا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء، وأن تكون في نحو: مَن جاءك فاضربه منصوبة المحلّ بفعل مضمر يفسِّره الجزاء، لكن

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

الحقّ أن الجزاء لا يعمل فى أداة الشرط، فلا يفسِّر عاملها أيضًا، لأن ما لا يعمل بنفسه[١]، لا يفسر العامل، كما مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير.

والسّر فى جواز عمل الشرط فى أداته دون الجزاء: أن الأداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ألاَّ يعمل فيها لفظ أصلاً، وإن كان متأخرًا[٢] لأن مرتبة العامل: التقدم من حيث كونه عاملاً، فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية، مع تقدمها لفظًا، لكنهم جوَّزوا أن يعمل فيها[٣] ما حقه أن يليها بلا فصل كالشرط.

وأمَّا الجزاء، فلفرط تأخره عنها، لم يجوِّزوا عمله فيها، سواء كانت الأداة ظرفًا، كمتى، وأين، أو غيره، كمَن، وما.

والدليل على أنه لا يعمل الجزاء فيها: أنه لم يُسمع مع الاستقراء نحو: أيَّهم جاءَك فاضرب، بنصب «أيَّهم».

وإن / قلنا ان حرف الشرط مقدَّر قبل كلماته ـ كما هو مذهب سيبويه ـ ٢/ ١٠٠
فكلماته، إذًا معمولة لفعل مقدَّر يفسِّره ما بعده أبدًا، سواء كانت مرفوعة، أو منصوبة، إذ حرف الشرط لايدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ـ كما يجيىء فى قسم الأفعال ـ وذلك عند البصريين.

ولا يلزم مثل ذلك فى كلمات الاستفهام، لأن همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم.



(١) كلمة: «بنفسه» سقطت من ب ٣/ ١٦١.

(٢) بعد قوله: «وإن كان متأخرًا» زيادة فى المخطوطات وهى: «فى اللفظ» أيضًا متأخرًا، بل لايعمل فيها إلا معنى الابتداء» لأن مرتبة: الخ.

(٣) بعد قوله: «جوزوا أن يعمل فيها» زيادة فى المخطوطات وهى: «مالا يجوز تقدمه عليها لفظًا بوجه وهو الشرط.

وأما الجزاء فإنه يجوز أن يتقدم عليها إما باقيًا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين أو ساقطًا عنها دالاً على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء فى قسم الأفعال فلم يجز» عمله فيها.

[أوجُه تمييز «كم»]

(ص): «وفى تمييز:

* كم عمة لك ياجرير وخالة [١]* =٥٨٧

«ثلاثة أوجه، وقد يحذف فى مثل: كم مالك؟ وكم ملكت».

(ش) البيت للفرزدق وتمامه:

* فدعاءَ قد حَلَبَتْ علىَّ عِشارى *

الفدعاء: المعوجَّة الرُّسغ من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكفِّ، أو القدم إلى إنسيِّهما[٢]، يعنى أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك، أو: هذا خلقة لها[٣]، نسبها إلى شوه الخلقة.

وإنما عدَّى «حَلَبت» بعَلَى، لتضمين «حلبت» معنى: ثقُلت، أو تسلَّطت، أى كنت كارهاً لخدمتها، مستنكفًا عنها، فخدمتنى على كره منى.

ووجه النصب فى «عَمة»، كون «كم» خبرية، على ما تقدّم من جواز نصب

---

(١) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد روى: عمة وخالة بالحركات الثلاث.

وجوز فى التصب أن تكون «كم» استفهامية وخبرية: و«العشار» بالكسر: جمع عُشراء بضمٍّ ففتح وبالمد: هى الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حَمْلها، ثم يبقى عليها الاسم إلى أنْ تنتج لحول، وبعد ذلك بأيام.

والشاهد للفرزدق وقد استشهد ابن الحاجب بصدره واتمه الرضى فى الشرح. وانظر ديوان الفرزدق/ ١/ ٣٥٨ ط بيروت. من قصيدة مطلعها.

يا بن المراغة إنما جاريتنى   بمسبّقين لدى الفَعَال قصارِ

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، وابن يعيش ٤/ ١٣٣، والمعنى ١/ ١٥٨، والعينى ١/ ٥٥٠، والأشباه والنظائر رقم ٨٢١ وهمع الهوامع، والدرر رقم ٩٨٥، والتصريح ٢/ ٢٨٠، والأشمونى ١/ ٢٠٧.

(٢) فى القاموس: «أنس»: الإنسّى: «الأيسر من كل شىء، ومن القوس: ما أقبل عليك».

(٣) فى ب فقط ٣/ ١٦٣: «بها» بدل: «لها».

تمييزها[١] عند بعضهم، أو استفهامية، وإن لم يرد معنى الاستفهام، لكنه على سبيل التهكم، كأنه يقول: نفس الحلب ثابت، إلا أنه ذهب عنى عدد الحالبات[٢].

والجر، على أن «كم» خبرية.

والرفع، على حذف التمييز، إمَّا مَصْدرًا بتقدير: كم حلبة، نصبًا وجرًا.

فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم، والجر على الإخبار.

وإما ظرفًا بتقدير: كم مرة نصبًا على التهكم وجرًا على الإخبار؛ فترتفع «عَمة» بالابتداء؛ و: «لَك»، صفتها، والخبر: قد حَلَبت و«كم» فى الوجهين منصوبة المحل، إمَّا مفعول مطلق لخبر المبتدأ، أو ظرف له، كما تقول: أضَرْبتيْنِ زيد ضرب؟ و: أَمرَّتين زيد ضرب؟

[تنكير مميّز كَمْ]

واعلم أن مميز «كم» لايكون إلا نكرة، استفهاماً كان أو، لا.

أمَّا الاستفهامية، فلوجوب تنكير المميز المنصوب، وأمَّا الخبرية، فلأنها كناية عن عدد مبهم[٣]، ومعدود كذلك.

والغرض من الإتيان بالمميز: بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط، وذلك يحصل بالنكرة، فلو عرِّف وقع التعريف ضائعًا.

و«كم» فى حالتيها، مفرد اللفظ، مذكر، قال الأندلسى، فيجوز الحمل على اللفظ، نحو: كم رجلاً جاءك، مع أن المسئول عنه مثنى أو مجموع.

ويجوز الحمل على المعنى، نحو: كم رجلاً جاءك أو جاؤوك، وكذا الخبرية.

(١) فى ب فقط ٣/ ١٦٣: «مميزها».

(٢) فى ب فقط ٣/ ١٦٣: «الحلبات».

(٣) بعد قوله: عدد مبهم» وردت العبارة فى المخطوطات على النحو التالى: «عند المخاطب فأيُهْم المعدودون أيضًا، ليكون أدلّ على إبهام عددهم إذْ ربما يعرف العدد بمعرفة المعدود» وكم فى حالتيها إلخ.

وقال بعضهم: «كم» مفرد اللفظ مجموع المعنى، ككلّ؛ فينبغى على هذا ألاَّ يعود إليه ضمير المثنى، وهو الحق، لأنه لو جاز أن يستفهم بكَم عن عدد الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصَّلين رجلين رجلين، لَو جَب أن يقال: كم رجلين جاءاك، لأنك إذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى أو مجموع، وجب التصريح بالتثنية والجمع، كما فى: أفضل رجلين، وأىّ رجلين، وأفضل رجال، وأىّ رجال، على ما مرَّ فى باب الإضافة، ولم يُسمع: كم رجلين، لا استفهامًا ولا خبرًا.

ويجوز: كم امرأة جاءتك، وجئنَك وجاءَك، حملاً على اللفظ والمعنى.

ولايجوز أن يكون الضمير عائداً إلى التمييز، لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة.

ولا تقول: كم رجلاً ونساءً جاؤوك، بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين.

وأمَّا قولك: كم شاة وسخلَتها، وكم ناقة وفصيلها، فلكون المعطوف أيضًا نكرة، على ما نُبيِّن فى بابٍ المعارف.

وقد جوَّز بعض النحاة، نحو: كم رجلاً ونساءً، لأنه يجوز فى التابع مالا يجوز فى المتبوع، كما فى قوله:

٥٨٨= * الواهبُ المائة الهجان وعبْدها [١] *

(١) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٤٠١.
واستشهد به على أنه يجوز فى التابع مالا يجوز فى المتبوع كما هنا، وهو جعل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام، فإن قول: «عبدها» بالجرّ معطوف على المائة، وهو مضاف إلى ماليس فيه «أل» واغتفر هذا لكونه تابعاً.
وعجز الشاهد:

* عوذًا تزجّى خلفها أطفالها *

والهجان: كرام الإبل، والعوذ: جمع عائد، وهى الحديثة النتاج قبل أن توفى خمس عشرة ليلة، ثم هى مطفل بعده، وتُزجّى: الشوق وفاعله ضمير العُوذ، «واطفالها» مقعوله.
وفى ب أضاف العجز إلى الصدر، وليس فى الأصل.

٢/ ١٠١ وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله: والمعطوف في حكم / المعطوف عليه؛ وتقول: لقيت امرأة، وكم رجلاً وهي جاءاني، عطفًا على «كم»، ولا يجوز: كم رجلاً وإيَّاها، بالعطف على التمييز، لأن المرأة الملقيَّة ذاتٌ واحدةٌ، فلان يدخل فيها التقليل والتكثير.

[كأيّن]

وأمَّا «كأيِّن»، فنقل أبو سعيد السيرافي عن سيبويه أنه بمعنى «ربَّ»، لا بمعنى «كم»، قال: لأنه يستقيم: كم لَك، ولا يستقيم: كأيِّن لك، كما لايستقيم: ربَّ لك.

وليس بدليل واضح، لأن «كم» لكثرة استعمالها، دون «كَأَيِّن»، جاز حذف مميزها، وأمَّا «ربَّ» فحرف جر، لا يحذف مجروره.

ولم أعثر على منصوب بعد «كأين».

وقال بعضهم: يلزم ذكر «مِن» بعدها، ولعلَّ ذلك، لأنه لو لم يؤت بـ«من»، وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنوّن، فكان مميزها كمميز «كم» الاستفهامية مع أنها بمعنى «كم» الخبرية.

وقد جاء «كأيِّن» في الاستفهام قليلاً[(١)]، دون «كذا»، ومنه قول أبيّ بن كعب، لزرّ بن حُبيش: «كأيِّن تعدُّ سورة الاحزاب»[(٢)]، أي: كم تعدُّ؟ فاستعملها استفهامية، وحَذَف مميزها، وهما قليلان.

ويلزمها التصدر، دون «كذا» [لتضمنّها معنى الإنشاء] [(٣)]، لما قلنا في «كم» الخبرية.

(١) مثله ابن عصفور بقوله: «بكأيّن تبيع هذا الثوب؟» انظر همع الهوامع ٤/ ٣٨٩.

(٢) في همع الهوامع ٤/ ٣٨٩ نقل ابن مالك أن هذا القول قول أبي لابن مسعود. حين سأله: «كائين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: «ثلاثا وسبعين».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣/ ١٦٥.

ووُرُود «كذا» مكرراً مع واو، نحو: كذا وكذا: أكثر من إفراده، ومن تكريره بلا واو.

ويكنـى به عن العدد نـحو: عندى كذا درهمًـا، وعن الحديث، نحـو: قال فلان كذا، ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقًا.

وكنى بعضهم بكذا، المميز بجمـع، نحو: كذا دراهم، عن ثلاثة وبابها؛ وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مـع العطف عن احد وعشرين وبابه، وبه قال أبو حنيفة - رحمه الله.

فطابقوا به العدد، حتى أجازوا: كذا درهـم بالجر حملاً على: مائة درهم؛ وهذا خروج عن لغة العرب، لأنه لم يرد مميز «كذا» فى كلامهم مجروراً.

والشافعي رحمه الله، لا ينظر فى تفسير الألفاظ المبهمة إلى ما يناسبها من ألفاظ العدد المفصَّـلة، لأن المفصلة تدل على كمـيَّة العدد نصًا، والمبهمة لاتـدل عليه، بل يلزم بالإقـرار المبهم ما هو يـقين، وهو الأقل، فيـلزم فى نحو: كذا درهـمًا: درهم واحد؛ وهو الحقّ.

وإعراب «كذا» و«كـأين»: كما قلـنا فى «كم»، ولا نـقول: إن الكاف فيـهما، وحده، فى محل الإعراب، لأن الجزأين صارا بالتركيب ككلمة واحدة، كما تقدم، ولا منع من تقدير الإعراب على الكافين اعتباراً للأصل.



[الظروف المقطوعة عن الإضافة]

(ص): «الظروف، منها ما قطع عن الإضافة، كقبل، وبعد، وأجرى مجراه: لاغير، وليس غير، وحسب».

(ش): اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قبل، وبعد، وتحت، وفوق، وأَمام، وقدَّام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، وأوَّل، ومن علُ، ومن علْو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين، وشمال، وآخِر، وغير ذلك.

وينبغى أن تعرف أنه يحذف المضاف إليه، ويُورَد المحذوف مضافًا إليه اسم تابع للمضاف الأول، نحو [قوله:

٥٨٩= * ياتيم تيم عَدِيٍّ(١) *

وقوله:

٥٩٠= إلا علالة أو بُدا هة سابح(٢)

وإن لم يُورَد، فلا يحذف إلا مما هو دال على أمر نسبيّ لا يتم إلا بغيره، كقبل وبعد، وأخواتهما المذكورة، وكل، وبعض، وإذ، ومع هذا لايحذف إلا إذا قامت قرينة على تعيين ذلك المحذوف.

وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف.

---

(١) وقوله: «ياتيم يتم عدى» سقط من ط وب ٣/ ١٦٧.
و الشاهد جزء من بيت وهوبتمامه:

ياتيم يتم عدى لا أبالكم   لايلقيئكم فى سوءةٍ عمر

وهو لجرير، ديوانه / ٢٨٥.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٦، ٣١٤، والخصائص ١/ ٢٤٥، وابن الشجرى ٢/ ٨٣، وابن يعيش٢/ ١٠، ١٠٥، والمغنى رقم ٨٢٩، والعينى ٤/ ٢٤٠ والأشمونى ٣/ ١٥٣، والهمع والدرر رقم ١٥٥٢.

(٢) هو الشاهد الثالث والعشرون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢٤.
واستشهد به على أنه حذف المضاف إليه من الأول بدلالة المضاف إليه من الثانى التابع، فإن الأصل: إلا علالة سابح أوبداهة سابح فحذف» سابح من الأول لدلالة الثاني عليه.
و«العلالة»: بقية جرى الفرس، وهو منصوب لأنه استثناء منقطع. و«البداهة» بالضم: أول جرى الفرس، والنهد: المرتفع.
والجزارة بضم الجيم: الرأس واليدان والرجلان. يريد أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعًا.
والبيت بتمامه:

إلاّ علالَةَ أو بُدا   هه سابحٍ نَهْدِ الجُزارهْ

والشاهد للأعشى، ديوانه / ١٥٥.

فإن قلت: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فهلاَّ بنيت معه، كالأسماء الموصولة: تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟

قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها، لاختصاصها بالأسماء.

أمَّا «حيث»، و«إذا»[1] وإذ، فإنها، وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها، إلا أن / إضافتها ليست بظاهرة، إذ الإضافة فى الحقيقة إلى مصادر تلك ٢/ ١٠٢
الجمل، فكأن المضاف إليه محذوف.

ولـمَّا أبدل فى كل، وبعض، التنوين من المضاف إليه، لم يُبنيا، إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله.

وإنما اختاروا البناء فى هذه الظروف دون التعويض، لأنها ظروف[2] قليلة التصرف، أو عادمته، على ما مرَّ فى المفعول فيه؛ وعدم التصرف يناسب البناء، إذ معناه أيضًا عدم التصرف الإعرابى.

ويجوز، أيضًا، فى هذه الظروف لكن على قلة: أن يعوَّض التنوين من المضاف إليه فتعرب، قال:

ونحن قتلنا الأزد أزْدَ شَنُوءةٍ فما شربوا بَعْداً على لذّة خمرا[3] =٥٩١

وقال:

فساغ لى الشراب وكنت قَبْلاً أكاد أغصّ بالماء الحميم[4] =٥٩٢

(١) كلمة: «إذْ» سقطت من ب ٣/ ١٦٨.
(٢) كلمة: «ظروف» سقطت من ب ٣/ ١٦٨.
(٣) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه يجوز بقلة فى هذه الظروف أن يعوض التنوين من المضاف إليه فيعرب، كما أعرب «بعدًا» فى البيت على الظرفيه والكثير البناء على الضم.
والشاهد قائلة مجهول.
من شواهد: «أوضح المسالك رقم ٣٤٦، وشرح شذورا الذهب/ ١٠٥ والعينى ٣/ ٤٣٦، والهمع والدرر رقم ٨٠٩، والتصريح ٢/ ٥٠.
(١) هو الشاهد التاسع والستون فى الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٧٢.
واستشهد به على أن الأصل: «قبل هذا» فحذف المضاف إليه وعوّض عنه التنوين.

ومنه القراءة الشاذة، ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾[١].

ويقال: ابدأ به أوَّلاً، فعلى هذا، لافرق فى المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة، وما بنى منها، وهو الحق.

وقال بعضهم: بلَ أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى: كنت قبلاً: أى قديمًا، وابدأ به أوَّلاً: أى متقدمًا؛ ومعنى من قبلٍ ومن بعدِ: أى متقدمًا؛ ومتأخرًا، لأن «مِن» زائدة.

قيل: ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر، مرفوعة ومنصوبة، نحو: جئتك قبلٌ وقبلاً، كما قيل فى المنادى المضموم: يامطرٌ ويامطرًا، فيجوز أن يكون قوله: فما شربوا بعدًا، وقوله: وكنت قبلاً: من هذا.

وسمِّيت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة: غايات، لأنه كان حقها فى الأصل ألا تكون غاية، لتضمنها المعنى النسبى[٢]، بل تكون الغاية هى المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه، وضمنت معناه، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها، فسمِّيت بذلك الاسم لاستغرابه.

ولم يسمَّ: كل، وبعض، مقطوعىَ الإضافة غايتين، لحصول العِوض عن المضاف إليه.

وتقول: جئته من عَلٍ معربًا أيضًا، كعَمٍ، ومن عالٍ، كقاض، ومن معال كمَرام، ومن عَلاَ، كعصا، ومنً علو، مفتوح الفاء مثلث اللام، فإذا بنيت «علُ» على الضم وجب حذف اللام أى الياء، نسيًا منسيًا، إذ لو قلت: عَلْىُ، لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتها وقلت: من عَلِى، لم يتبيَّن كونها مبنية على الضم كأخواتها[٣].

---

(١) الروم/ ٤، وهى قراءة أبى السمال والجحدرى

انظر الإملاء للعكبرى ٢/ ٩٩، ومعجم القراءات قراءة رقم ٦٦٩٣.

(٢) فى ط: «السبنى» تحريف.

(٣) فى المخطوطات «مكان» لم يتبين كونها مبنية على الضم: لاشتبه بالمعرب موقوفًا عليه.

وأمَّا نحـو: يا قاضـى، فاطـراد الضم فـى المنـادى المفـرد المعـرفة يرشـد إلـيه.

وإذا قصدت بـناء «علو» سـاكنة العـين، وجب فتـح الفاء وكان مـع الإعراب يجوز ضمه وكسره، تقول: عُلْو الدار، كما تقول: سُفلها.

أما جواز بناء «عَلو» على الفتح، نحو: مـن عَلَو، من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة، وأمَّا الكسر فيه نحو: من عَـلْوِ، فإمَّا لتقدير المضاف إليه، كما فى قوله:

* خالط من سَلمى خياشيمَ وَفَا[1] * =٩٣ه

وقولهم: ليس غيرَ بالفتح على ما مرَّ فى الاستثناء

فعـلى هذا، لا يـكون هذا الـكسر إلا مـع جارّ قـبله، أو مـع الإضافة إلـى ياء الضمير؛ وإمَّا لبنائه على الكسر، إستثقالاً للضمة.

وأمَّا الضم نحو: من عَلْوُ فعلى قياس سائر الغايات، ويروى بيت أعشى باهلة:

إنى أتتنى لسانٌ لا أُسَرُّ بها علوُ، لا عجبٌ منها ولا سَخَرُ[2] =٩٤ه

بضم واوها، وكسرها، وفتحها.

وبناء الغايات على الحركة ليُعلـم أن لها عِرقًا فى الإعراب، وعلى الضم، جبرًا بأقوى الحركـات لما لحقها من الوَهَن بـحذفَ المحتاج إليه، أعنى المـضاف إليه؛ أو ليـكمل لـها جمـيع الحركـات، لأنهـا فى حال الإعـراب كانت فـى الأغلب غير

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائتين من باب الاستثناء، وتقدم ذكره رقم ٣٦٠.
واستشهد به على أن الأصل: «وفاها» فحذف المضاف إليه.

(٢) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه روى: «علو» مثلث الواو.
والشاهد مطلع قصيدة لأعشى باهلة رثى بها أخاه المنتشر بن وهل الباهلى.
من شواهد: النوادر/ ٢٨٨، وابن يعيش ٤/ ٩٠، وجمهرة القرشى ٢٥٤ .

متصرفة، فكانت إمَّا مجرورة بمِـن، أو منصوبة على الظرفية، أو لتُخالف حركةُ بنائها حركةَ إعرابها.

٢/١٠٣ قوله: «وأُجرى / مجراه: لاغير، وليس غير، وحسب»، شبّه «غير» بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذى فيها، كما فى الغايات لكونها جهات غير محصورة.

ولإبهام «غير»، لاتتعرف بالإضافة، وهى أشد إبهامًا من «مثل»، فلذا لم يُبن «مثل» على الضم.

ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع «لا» التبرئة و«ليس»، نحو: افعل هذا لاغير، وجاءنى زيد ليس غير، لكثرة استعمال «غير»، بعد لا، وليس.

و«غير» التى بعد «ليس» بمعنى «إلاَّ»، وقد تقدم أنه يحذف المستثنى بعد «إلا» التى بعد «ليس».

والمضاف إليه المحذوف فى: ليس غير، هو المستثنى المحذوف فى نحو: جاءنى زيد ليس إلا، فلما حذف منها المضاف إليه، بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالإبهام.

وأمَّا حسب، فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبنى على الضم، تشبيهًا بغير، إذ لا يتعرَّف بالإضافة مثله ـ كما مرَّ فى باب الإضافة.

[الظروف المضافة إلى الجمل]

(**ص**): «ومنها: حيث، ولا يضاف إلا إلى جملة فى الأكثر».

(**ش**): اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين:

إمَّا واجبة الإضافة إليها بالوضع، وهى ثلاثة لا غير، حيث فى المكان، وإذ، وإذا فى الزمان، [على خلاف فى «إذا»، هل هى مضافة إلى الجملة التى تليها، أو،

لا، كما يجيئ][(١)].

وحيث، وإذ، يضاف إلى الفعلية والاسمية.

وأمَّا إذا، ففى جواز إضافته إلى الاسمية خلاف ـ كما مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير.

وإمَّا جائزة الإضافة إلى الجملة، ولا تكون إلا زمانًا مضافًا إلى جملة مستفاد منها أحد الأزمنة الثلاثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف إليه فى الدلالة على مطلق الزمان، وإن كان الزمانان مختلفين[(٢)].

وإنما احتيج إلى هذا التناسب[(٣)]، لأن الإضافة إلى الجملة على غير الأصل، إذ المضاف إليه فى الحقيقة هو المصدر الذى تضمنته لا نفس[(٤)] الجملة، فعلى هذا لا يجوز إضافة مكان إلى جملة، لأن الجملة لايستفاد منها أحد الأمكنة معيَّنًا كما يستفاد منها أحد الأزمنة.

فإذا تقرر هذا قلنا: الأصل أن يضاف الزمان إلى الفعلية، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعًا، فلذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثر منها إلى الاسمية.

[والاسمية المضاف إليها إمَّا أن يستفاد الزمان منها بكون][(٥)] ثانى جزأيها فعلاً كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[(٦)]، أو بكون مضمونها مشهورَ الوقوع فى أحد الأزمنة الثلاثة وإن كان جزآها اسمْين، إمَّا فى الماضى نحو: أتيتك حينَ

(١) ما بين معقوفين مكانه فى المخطوطات «أما إذا ففيه الخلاف الذى يجىء، هل الجملة التى تليه عاملة فيه أولا، فإن كانت عاملة فيه فليس بمضاف إليها، وإن لم يكن فهو مضاف إليها» وحيث الخ.

(٢) فى المخطوطات: «محذوفين» بدل: «مختلفين».

(٣) فى المخطوطات: «الشرط» مكان: «التناسب».

(٤) فى ب فقط: «نفس» بدل: لانفس، وفى المخطوطات: «الجملة».

(٥) ما بين معقوفين مكانه فى المخطوطات: «ثم قد يضاف إلى الاسمية المستفاد منها الزمان، وذلك إما بكون» إلخ.

(٦) الذاريات / ١٣.

الحجَّاج أميرٌ، أو فى المستقبل نحو: لآخذنّك حينَ لا شىءَ لك، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾(١).

وقال المبرد فى الكامل: لا يضاف الزمان الجائز الإضافة إلى الاسمية إلا بشرط كونها ماضية المعنى، حملاً على «إذ» الواجبة الإضافة إلى الجمل.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾، وقوله: ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾ يكذبه.

هذا الذى ذكرنا كله، إذا أضيف الزمان إلى جملة هو فى المعنى ظرف مصدرها كما رأيت، فإن لم يكن الزمان ظرفًا للمصدر، بل كان إمَّا قبله، أو بعده، فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص، ما يكون لظرف مصدرها، فلا يستعمل إلا مع حرف مصدرى، كأنْ وأنَّ وما قبل الجملة، قال الله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾(٢)، و: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾(٣)، و: ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾(٤)، ونحو ذلك.

وأمَّا إضافة «ريث» إلى الجملة الفعلية نحو: توقَّفْ ريثَ أخرج إليك، فلكونه
٢/ ١٠٤ مصدرًا بمعنى البطء مُقامًا مقام الزمان المضاف، والأصل/ : ريث خروجى، أى مدة أن يبطىء خروجى حتى يدخل فى الوجود، والمعنى: إلى أن أخرج، فهو نحو: آتيك خفوقَ النجم؛ فلما قام مقام الزمان جاز إضافته إلى الفعلية.

وكذا «آية» بمعنى علامة يجوز إضافتها إلى الفعلية لمشابهتها الوقت، لأن الأوقات علامات، يوقّت بها الحوادث، ويعيَّن بها الأفعال، لكن لـمَّا كان «ريث» و«آية» دخيلين فى معنى الزمان أضيفا إلى الفعلية فى الأغلب مصدَّرة بحرف مصدرى، قال:

---

(١) غافر/ ١٦.
(٢) النساء/ ٤٧.
(٣) التوبة/ ١١٧.
(٤) آل عمران/ ١٤٣.

بآيةِ يُقْدِمون الخيلَ شُعْثًا كأنّ علي سنابكها مُداما[1] =٥٩٥

وقال:

ألا مَن مُبْلِغٌ عني تميماً بآيةِ ما يُحِبُّون الطّعاما[2] =٥٩٦

وتقول: أقم ريثما أخرج؛ فإذا جاز أن يضاف الزمان إلى الفعلية مع حرف مصدرى، على ما نقله الكوفيون ـ كما يجىء ـ فكيف بما يشابهه؟

ويضاف «ذو» أيضًا معربًا كإعرابه فى نحو: ذو مال، بالألف والواو والياء إلى الفعلية فى قولهم: اذهب بذى تسلم، واذهبا بذى تسلمان، واذهبوا بذى تسلمون، فقال بعضهم هو شاذ، وذى صفة للأمر، أى اذهب مع الأمر ذى السلامة، أى مع الأمر الذى تسلم فيه والباء بمعنى «مع».

وقال السيرافى: الموصوف بذى: الوقت، أى اذهب فى الوقت ذى السلامة، أى فى وقت تسلم فيه، والباء بمعنى «فى»، فلا تكون الإضافة شاذة، لأنه كالزمان المضاف إلى الفعل.

وقال بعضهم: هو: ذو، الطائيَّة، أعربت؛ وهو بعيد، لما مرَّ فى الموصولات من أنها بالواو فى الأحوال على الأشهر.

---

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «آية تضاف فى الأغلب إلى الفعلية مصدرة بحرف المصدر ومن غير الأغلب أن تضاف إليها بدونه.
وقائل البيت مجهول، وفى الخزانة ٣/ ١٣٥ نسبه سيبويه إلى الأعشى مع أن نسخة سيبويه المطبوعة ١/ ٤٦٠ ورد فيها الشاهد غير منسوب.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٠، وابن يعيش ٣/١٨، والمغنى ٢/٦٧، ١٧١.

(٢) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «آيه» تضاف فى الأغلب إلى الفعلية مصدرة بحرف المصدر كما فى البيت، فإن «ما» مصدرية تؤول مع الفعل بعدها بمصدر مجرور باضافة «آية» إليها.
والشاهد نسبه فى الخزانة ليزيد بن عمرو الصَّعِق، وفى الدرر اللوامع قائله مجهول.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٠، والكامل للمبرد ١/ ١٧١، والمغنى ٢٠/٦٧، ١٧١.

وربما استعملت «ذو» فى الإضافة إلى الفعل أجمع، استعمالَها مضاف إلى الاسم، نحو: جاءنى ذو فَعَل، وذَوَا فعلاً، وذَوُوا فعلوا، وذات فعلت، وذواتا فَعَلتا، وذوات فَعَلْن.

ويحتمل أن تكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مرَّ فى الموصولات، وأن تكون بمعنى صاحب، أضيفت إلى الفعل شاذًا.

وقال سيبويه: إذا كان أحد جزأى الجملة التى تلى «حيث» و«إذا»، فعلاً فتصدير ذلك الفعل أَولى لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل أولى، فحيث يجلس زيد، أولى من: حيث زيد يجلس.

وفيما ذكر من ذلك فى «إذا»، نظرٌ، لكثرة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت﴾[١]، و: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَت﴾[٢].

وأمَّا الكلام فى بناء «حيث» فسيأتى بعد.

وقد يشبَّه «غير» و«مثل» بالظروف المضافة إلى الجمل لزومًا، أعنى: حيث، وإذ، وإذا، [وذلك لأنهما نسبيَّان مثلها، ولأنه لاحصر فيهما، كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة، انحصار اليوم، والدار، فيضافان إلى الجملة لكن لمَّا كانا][٣] مشبَّهين بها تشبيهًا بعيدًا، لم يضافا إلى صريح الفعل[٤] إضافتها إليه، بل إلى جملة مصدرة بحرف مصدرى، كقوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٥]، وقوله:

٥٩٧= لم يمنع الشرب منها غيْرَ أن نطقتْ   حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أو قالِ[٦]

(١) الأنشقاق / ١.   (٢) الانفطار / ١، ٢.

(٣) فى المخطوطات بدل ما بين المعوقفين العبارة التالية:

«لأنهما مبهمان لتلك الظروف، لكن لما كان «غير» و«مثل» مشبهتين» إلخ.

(٤) فى المخطوطات: «الجملة» بدل «الفعل».

(٥) الذاريات / ٢٣.

(٦) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢٥٥.   =

وقوله:

أنى قد أستعين علي الهمّ إذا خــفَّ بالثَّوىّ النــجّاء[1] =٥٩٨

وإنما صدِّر ما أضـيفا إليه بحرف مـصدرى، دون ما أضيف إليه الـزمان الجائز إضافته إلـى الجملة، وإن كانت الإضـافة إليها فى كـلا القسمين غـير لازمة، لأن التناسب بين الزمان المضاف إلى الجملة، والجمـلة المضاف إليها فى دلالتهما على الزمان، وكون الزمان ظرفًا لمصدر الجملة المضاف إليها[2]، وليسا بموجودين فى: مثل، وغير، فاحتيج معهما إلى الحرف المصدرى، مع أنه نقل الكوفيون عن العرب أنها تضيف الظروف، أيضًا، إلى، أن، المشدَّدة والمخففة، نحو / : أعجبنى يوم أنك ٢/ ١٠٥ محســن، ويوم أن يقوم زيد، فـإن صح النقـل، جاز فى تلك الـظروف: الإعراب والبناء، كما فى: «مثل ما أنكم تنطقون»، وغير أن نطقت، على ما يأتى:

واختلـف فى كون الظـروف مضافة إلـى ظاهر الجمـلة، أو إلى المصـدر الذى تضمنته.

والنزاع فى الحقيقة منتف، لأن الإضافة فى اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن حيـث المعنى إلى مـصدرها، لأن معنى يـوم قدم زيد، يوم قدومـه، ولو كان مضافًا فى الحقيقة إلى ظاهر الجملة، وهـى خبر لكان المعنى: يوم هذا الخبر المعين، وايضًا الإضافة فى المعنى لتخصيص الزمن.

= والأوقال: جمع وقْل بفتح فسكون وهو ثمر الدّوم اليابس فإن كان ثمره رطباً فاسمه البهش.
يريد: لم يمنعها أن تشرب الماء غيرُ ما سمعت مـن صوت حمامه فنفرت، يريد أنها جديدة النفس يخامرها فزع وذعر وهذا محمود فيها.

(١) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم/ ٢٥٦. «خف»: بمعنى ذهب وأسرع. و«الثوى» مبالغة: «ثاو» بمعنى مقيم، و«النجاء» المضىّ والسرعة.
يعنى إذا اضطرّ المقيم السفر، وأقلقه السير والمضىّ.

(٢) بعده فى المخطوطات: «أغنيا عن الحرف المصدرى والزمان» وليسا إلخ.

ولا بدَّ فى الإضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص، واللام يتعذر دخولها على الجملة.

قال صاحب المغنى: يتعرَّف(١) المضاف إلى الجملة فيصح أن يقال: جئتك يومَ قدم زيد الحارّ أو البارد على أن يكون صفة ليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغى ألاَّ يتعرف المضاف إذا كان الفاعل فى الفعلية، أو المبتدأ فى الاسمية نكرة، نحو: يوم قدم أمير، ويومَ أميرٌ كبير قدم، إذ المعنى: يوم قدوم أمير.

ثم اعلم أنه يضاف الزمان أو «حيث» إلى الجملة، وإن لم يكن ظرفًا، أى منصوبًا بتقدير «فى»، قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٢)، و: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ﴾(٣)، بالرفع، و: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(٤)، وهو مفعول ليعلم مقدرًا؛ وقال:

٥٩٩= ***بأذلِّ حيث يكون من يتذلل*(٥)**

(١) فى ب: ٣/ ١٧٦: «يتصرف» بالصاد، تحريف.
(٢) المائدة/ ١١٩.   (٣) المرسلات / ٣٥.
(٤) الأنعام / ١٢٤.
(٥) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن ابا على قال: إن جملة «يكون» صفة لحيث لأ أنها مضاف رليه، لأن حيث هنا اسم بمعنى موضع، لا أنها باقية على الظرفيه.
والمصراع من قصيدة طويلة عدتها تسعة وتسعون بيتًا للفرزدق هجابها جريرًا.
ولابد من نقل بيتين منها ليتضح معناه: وهما:

إنا لنضرب رأس كل قبيلة   وأبوك خلف أتانه يتقمّل
يَهزُ الهَرانع عقدهُ عند الخُصى   بأذل حيث يكون من يتذلّل

وذكر البغدادى: أنَّ يهز الهرانع» تفسير لقوله: «يتقمل» ويهز مضارع: وهزيهز هزة ووهزًا: إذا نزع القملة وقصعها. و«الهرانع» مفعول يهز مقدم، جمع: هِرنع بكسر الهاء وسكون الراء، وكسر النون، وهو القمل، الواحدة: هرنعة. ومما يجدر ذكره أن الشاهد بمصراعيه ليس فى هذه القصيدة التى مطلعها:

إن الذى سمك السماء بنى لنا   بيتًا دعائمه أعز وأ طول =

وقال أبو على فى كتاب «الشعر»: ما بعد حيث فى الموضعين صفة، لا مضاف إليه، قال: لأن «حيث» يضاف ظرفًا لا اسمًا، فالمعنى: حيث يجعله، وحيث يكونه، أي: يجعل فيه، ويكون فيه.

والأولى أن نقول: إنه مضاف، ولا مانع من إضافته وهو اسم لاظرف، إلى الجملة، كما فى ظروف الزمان.

وأمَّا نحو: يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ، فقالوا: إن الظروف مضافة إلى «إذا»[١] المضافة فى المعنى إلى جملة محذوفة مبدل منها التنوين.

وفى ذلك تعسّف من حيث المعنى، إذ قولك: حين وقت كذا، ويوم الوقت، وساعة الوقت، ونحو ذلك: غريب الاستعمال، مستهجن المعنى، بخلاف نحو قوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[٢]، إذ معناه: بعد ذلك الوقت.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾[٣]، فقال أبو على فى الحجة: إن الوقت بمعنى الوعد، كما أن معنى قوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ ﴾[٤]: تمَّ ميعاد ربه، فهو بمعنى قوله: ﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾[٥]، قال: ولا يجوز أن يراد بالوقت: الأوان، لأن اليوم إما: وَضَح النهار، وإمَّا: بُرهة من الزمان، ولو قلت: إلى برهة الزمان أو يوم الزمان، لم يكن ذلك بالسهل، هذا كلامه.

والذى يبدو لى: أن هذه الظروف التى كلها فى الظاهر مضافة إلى «إذ»: ليست بمضافة إليه، بل إلى الجمل المحذوفة، إلا أنهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها: لم يحسن أن يبدل منها تنوين لاحق بهذه الظروف، كما أبدل

= والبيت الثانى الذى يلى البيت: إنا لنضْرب رأس كل قبيلة... إلخ هو

وشُغلت عن حسب الكرام وما بنوا إن اللئيم عن المكارم يُشغلُ

انظر ديوان الفرزدق ٢/١٥٨ نشر دارصادر - بيروت.

(١) فى ط: «إلى ان» بدل «إلى إذًا» تحريف.

(٢) آل عمران / ٨٠. (٣) الحجر/ ٣٨.

(٤) الأعراف / ١٤٢. (٥) البروج / ٢.

فى: كل، وبعض، وإذ؛ لأن «كلاًّ» وأخويها: لازمة للإضافة معنىً، فيستدلُّ بالمعنى على حذف المضاف إليه.

ويتعيَّن ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد، كقوله تعالى: ﴿وَكُلاًّ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾(١) و: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾(٢)، وقوله:

٦٠٠ = نهيتُك عن طِلابك أمَّ عمرٍو   بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ(٣)

لأن «إذ» لازم الإضافة، ولا وجه لتنوينه إلا أن يكون عوضًا، لِبُعْد معنى التنكير والتمكن منه. وأمَّا هذه الظروف فليست بلازمة للإضافة معنىً / فلو ٢/١٠٦
قلت: جاءنى زيد، وكنت حينًا كذا.. وقصدت حذف المضاف إليه وإبدال تنوين «حينًا» منه، أى حين ذلك، لم يكن ظاهرًا فى ذلك المعنى؛ بل ظاهره أن التنوين فيه للتنكير.

فلما خافوا التباس تنوين العوض فى: يومًا، وحينًا، وساعة، بغيره من تنوين

---

(١) الأنبياء / ٧٩.

(٢) الزخرف/ ٣٢. وفى ب٣ / ١٧٨ بزيادة «درجات».

(٣) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن التنوين اللاحق لـ «إذ» عوض عن الجملة، والأصل: أنت إذًا الأمر ذاك، وفى ذلك الوقت.

والشاهد لأبى ذؤيب. انظر ديوان الهذليين ١/ ٦٨.

وهذا الشاهد من مقطوعة هى تسعة أبيات أولها:

جمالَكَ أيها القلب القريح   ستلقى من تحب فتستريحُ

قال الامام المرزوقى فى شرحه: يجوز أن يكون المراد. الزم جمالك الذى عرف منك أى صبرك المألوف المشهور.

ويجوز أن يكون المعنى: نهيئك عن طلبها بذكر ما يفضى أمرك اليه، وتدور عاقبتك عليه وأنت بعد سليم تملك أمرك وشانك فى حبها.

ويجوز أن يكون المعنى: تصبّر وافعل ما يكون حسناً بك والمصادر يؤمر بها توسّعاً مضافة ومفردة.

من شواهد: الخصائص ٢/ ٣٧٦، وابن يعيش ٣/ ٢٩، ٩/ ٣١ والمغنى ١/ ٩١، والأشباه والنظائر رقم ٤٠٤ وحاشية يس ٢/ ٣٩.

التمكن والتنكير، توصَّلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هى، فى الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظروف، بدَل الكل ظرفًا لازمًا للإضافة إلى الجمل، خفيفًا فى اللفظ، صالحًا لجميع أنواع الأزمنة، من الساعة، والحين، والليلة، وغير ذلك، متعوداً أن تحذف الجمل المضافة إليها هو، مع إبدال التنوين منها، كما فى قوله: «وأنت إذٍ صحيح».

فجيىء به[١]، بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض، ليكون التنوين كأنه ثابت فى الظروف المبدل منها، لأن بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه فى المعنى: مطلق على ما أطلق عليه فكأنه هو.

وألزِم «إذ» الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف إليه الظرف الأول حتى لا يستنكر حذف المضاف إليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض، لأنه لا بدَّ فيما حذف منه المضاف إليه، من أحدهما، إلاَّ أنْ يُعطف عليه مضافًا[٢] إلى مثل ذلك المحذوف كقوله:

إلاَّ علالة أو بدا هة سابح نهد الجُزاره[٣] =٦٠١

ولمَّا تُوُصِّل بإذ، إلى الغَرَض المذكور، وكانت الظروف المذكورة، قد تكون مستقبلة، وماضية جُرِّد «إذ» عن معنى الماضى، وصار لمطلق الظرفية، فيجوز استعماله فى المستقبل أيضًا، كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ يومَئذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[٤]، ونحوه.

والحق أن «إذ» إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التنوين فى غير نحو: يومئذ، جاز فتحه أيضًا، ومنه قوله[٥] تعالى حاكيًا: ﴿فَعَلْتُهَا إذًا وَأَنَا منَ

---

(١) فى ط: فجيء بعد هذه الظروف. وفى المخطوطات: «فجيىء به».

(٢) فى ب فقط: «مضاف» بالرفع ٣/ ١٧٩.

(٣) سبق ذكره رقم ٥٩٠ ولم يعلق عليه البغدادى فى الخزانة كعادته. لأنه تقدّم قبل ذلك

(٤) الطور/ ١١.

(٥) فى ط: «وقوله» بالواو تحريف.

الضَّالِّين﴾(١)، أى فعلتها إذ ربيتنى، إذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل فى «إذًا»: إنها للجواب والجزاء.

وكسر الذال فى نحو: حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجرِّ خلافًا للأخفش فإنه زعم أنه مجرور بالإضافة، وبناء «إذ» يمنع جرَّه، وأيضًا، نحن نعلم أنه فى قوله: «وأنت إذٍ صحيح»، ليس بمجرور، وهو مثله فى حينئذ لكنهم إنما ألزموها الكسر لتكون فى صورة المضاف إليه الظرف الأول، ويجوز فى غيره الفتح أيضًا كقوله تعالى حاكيًا: «فعلتها إذًا وأنا من الضالين»، كما بيَّنا.

واعلم أن الظرف المضاف إلى الجملة، لـمَّا كان ظرفًا للمصدر الذى تضمنته الجملة، على ما قررنا قبل، لم يجز أن يعود من الجملة إليه ضمير، فلا يقال آتيك يوم قدم زيد فيه، لأن الربط الذى يُطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة الظرف إلى الجملة وجَعْله ظرفًا لمضمونها، فيكون كأنك قلت: يوم قدوم زيد فيه أى فى اليوم، وذلك غير مستعمل، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾(٢)، وقد يقول العوامّ: يومَ تسودّ فيه الوجوه، ونحو ذلك [وهو شاذ](٣).

ولنذكر شرح قوله فى آخر الباب: «والظروف المضافة إلى الجمل، وإذ، يجوز بناؤها على الفتح، وكذلك: مثل، وغير، مع: ما، وأنَّ»؛ ههنا، فإنه محتاج إليه لبيان بناء «حيث» فنقول:

إن ظرف الزمان المضاف إلى الجمل إنما يبنى منه المفرد والجمع المكسر، إذا بُنى، ولايُبنى منه المثنى، لما ذكرنا فى نحو: هذان، واللذان.

والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، كما ذكرنا:

إمَّا واجبة الإضافة إليها، وهى: حيث، فى الأغلب، وإذ. وأمَّا «إذا» ففيها

(١) الشعراء / ٢٠. (٢) آل عمران: ١٠٦.
(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣/ ١٨٠.

خلاف على / ما يجيىء، هل هى مضافة إلى شرطها أو، لا؟ وإمَّا جائزة الإضافة، ٢/ ١٠٧
وهى غير هذه الثلاثة.

فالواجبة الإضافة إليها، واجبة البناء، لأنها مضاف فى المعنى إلى المصدر الذى تضمنته الجملة كما ذكرنا، وإن كانت فى الظاهر مضافة[١] إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فلهذا بنيت «حيث» على الضم كالغايات، على الأعرف.

وأمَّا جائزة الإضافة إليها فعلى ضربين: لأنها إمَّا أن تضاف إلى جملة ما ضية الصدر، نحو قوله:

علي حينَ عاتبْتُ المشيبَ علي الصبا وقلت ألمَّا تَصْحُ والشيب وازع[٢] =٦٠٢

فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها.

أمَا الإعراب[٣] فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، فعلة البناء، إذن، عارضة.

وأمَّا البناء فلتقوِّى العلة العارضة بوقوع المبنى الذى لا إعراب له لفظًا ولا محلاً موقع المضاف إليه الذى يكتسى منه المضاف أحكامه، من التعريف والتنكسير وغير ذلك، كما مضى[٤] فى باب الإضافة.

(١) كلمة «مضافة» سقطت من ب ٣/ ١٨٠

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد الأربعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه يجوز إعراب «حين» بالجرّ للزومها للإضافة إلى الجملة.
ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبنى وهو جملةعاتبت.
والشاهد من قصيدة للنابغة الذّبيانى، ديوانه / ٧٩، وقبله:

فكففت منّى عبرة فرددتها على النحر منها مستهلٌ ودامع

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٦٩، والمنصف ١/ ٥٨، وابن الشجرى ١/ ٤٦، ٢/ ١٣٢ وابن يعيش ٣/ ٨١، ٨/ ١٣٦، وشرح شذور الذهب/ ٦٨، والمغنى ٢/ ١١٥، والعينى ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧، وتفسير القرطبى ١٣/ ١٦٨ والتصريح ٢/ ٤٢، والأشمونى ٢/ ٢٥٦، ٣/ ٢٦٦ واللسان: «وزع».

(٣) فى ط ««الاعراف» بالفاء، تحريف.

(٤) كلمة «مضى» سقطت من ب ٣/ ١٨١

وإمَّا ألا تضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التى صدرها مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[١]، أو إلى الاسمية، سواء كان صدرها معربًا أو مبنيًا فى اللفظ، نحو: جئتك يوم أنت أمير، إذ لا بدَّ له من الإعراب محلاً؛ فعند بعض[٢] البصريين لا يجوز فى مثله إلا الإعراب فى الظرف المضاف، لضعف علة البناء.

وعند الكوفيين، وبعض البصريين؛ يجوز بناؤه، اعتبارًا بالعلة الضعيفة، ولا حجة لهم فيما ثبت فى السبعة من فتح قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٣]، لاحتمال كونه ظرفًا، والمعنى: هذا المذكور فى يوم ينفع؛ ولا فى قوله تعالى: ﴿يَومَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾[٤] على قراءة الفتح، لاحتمال كونه بدلاً من قوله قبل: «يوم الدين».

وأمَّا «غير»، المضاف إلى ما صدره: أنَّ، أو: أنْ، و«مثل» المضاف إلى ما صدره: ما، فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبناؤها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٥]، ففتح «مثل» مع كونه صفة لحقّ، أو خبرًا بعد خبر لإنَّ، ويجوز أن يكون منصوبًا، لكونه مصدرًا بمعنى: أنه لحقّ تحققًا مثلَ حقيَّة نطقكم، وقال:

٦٠٣ = لم يمنع الشُّربَ منها غيْرَ أن نطقت حمامةُ في غُصون ذات أو قال[٦]

(١) المائدة / ١١٩ (٢) كلمة «بعض» سقطت من ب ٣/ ١٨١.
(٣) قراءة الفتح قرأ بها نافع وابن مُحَيْصن. انظر معجم القراءات القرآنية قراءة رقم ٢٠٦٨.
(٤) الانفطار / ١٩. (٥) الذاريات/ ٢٣.
(٦) استشهد به على أن «غير» بنيت على الفتح لإضافتها إلى مبنى وهو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائتين، وتقدم ذكره برقم ٢٥٥.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٦٩ ونسبه لرجل من كناية.
ونسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى /٤٥٨ لقيس بن رفاعة. وانظر ابن الشجرى ١/ ٢٦، ٢/ ٦٤ وروايته: «غير أن هَتَفَتْ»، والتصريح ١/ ١٥، والهمع والدرر رقم / ٨٧٠، والأشباه والنظائررقم ٣٦٣ واللسان: «وقل».
والضمير فى «منها» راجع للوجناء» وهى الناقة الشديدة، وأراد بنطقت: صوّتَتْ مجازًا و«الأوقال» جمع وقل، وهو ثمر الدوم اليابس

ففتح غير، مع كونه فاعلاً ليمنع.

ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى «لا» كما مرَّ فى باب الاستثناء.

وعلة بنائهما :مشابهتهما لإذ، وإذا، وحيث، لأنهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليهما، ولأن فيهما الإبهام مثلها لفقد الحصر ، كما مرَّ.

والمبنى، وهو : ما، وأنَّ، وأنْ، واقع موقع ما أضيفا إليه.

ولو ثبت ما نقل الكوفيون من إضافة الظروف إلى ما صدره «أن» المشددة أو المخففة. لجاز إعرابها وبناؤها نحو مثل، وغير.

وكذا يجوز اتفاقًا بناء الظروف المتقدمة على «إذ»، نحو : حينئذ، وإعرابها، قرئ قوله تعالى:﴿وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾[1] ، بفتح يوم، وجره[2]، أما الإعراب فلعروض علة البناء أعني الإضافة إلى الجمل ، وأمَّا البناء فلوقوع إذ، المبنى موقع المضاف إليه لفظًا، كما بيَّنا.

فصار نحو [3] قوله:

* على حينَ عاتبت المشيب[4] *

= ٦٠٤ فثبت بما بيَّنا أن قوله: «والظروف المضافة إلى الجمل يجوز بناؤها»، ليس ينبغى أن يكون على إطلاقه.

وقوله: ... مثل وغير، مع ما، وأن: أى: مثل» مع ما، و «غير» مع أن مشدّدة، ومخففة، وهذا تمام الكلام على الظروف المضافة إلى الجمل.

وقال المصنف: بُنى «حيث» لأنه موضوع [لمكان حدث تتضمنه الجملة][5] فشابه/ الموصولات فى احتياجه إلى الجمل، وكذا قال فى: إذ، وإذا. ١٠٨/٢

(١) هود/ ٦٦

(٢) قراءة الجر قراءة حفص عن عاصم، وقراءة الفتح قراءة نافع- الكسائى ـ عاصم ـ الشنبوذى - شعبة. انظر التيسير للدّانى، ومعجم القراءات قراءة رقم ١٣٦١٢.

(٣) نحو بمعنى «مثل».

(٤) سبق ذكره رقم ٦٠٢

(٥) ما بين معقوفين مكانه فى المخطوطات: «لمكان مصدر كائن فى الجملة»

ويجوز، أن يقال في «إذْ»: إنه بني، لأن وضعه وضعُ الحروف، كما يقول بعضهم.

وبني «حيث» على الضم في الأشهر، تشبيهًا بالغايات، لأن إضافته كالإضافة على ما ذكرنا.

وقد تفتح الثاء وتكسر.

وقد يخلف ياءها واوٌ، مثلثة الثاء أيضًا، وإعرابها لغة فقعسية، وندرت إضافتها إلى مفرد(١)، قال:

٦٠٥= ونَطْعَنُهُمْ حيثُ الحُبى بعد ضربهمْ ببيض المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ(٢)

وقال:

٦٠٦= * أما ترى حيث سُهَيلٍ طالعًا* (٣)

(١) في ب فقط ٣/ ١٨٢ : «المفرد» بالتعريف.

(٢)هو الشاهد الموفى الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن إضافة حيث إلى مفرد نادر، فتكون حيث بمعنى مكان و«لي» مجرور بإضافة حيث إليه.

والشاهد قائله مجهول.

والحُبَا جمع حُبوة بضم الحاء، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته وقد يحتبى بيديه.

من شواهد : ابن الشجرى ١/ ١٣٦، وابن يعيش ٤/ ٩٢، وأوضح المسالك رقم ٣٣٢، والعينى ٣/ ٣٨٧، والتصريح ٢/ ٣٩، والهمع والدرر رقم ٨٣١، والأشمونى ٢/ ٢٥٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٣٨٩. وانظر تفسير الكشاف ٣/ ٣٤، وشواهد الكشاف رقم ١٩٤.

(٣) هو الشاهد الحادى بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن حيث مضافة إلى مفرد بندرة وعجزه:

* نجمًا يضيء كالشهاب ساطعًا*

والشاهد قائله مجهول

من شواهد : شرح المغنى للسيوطى / ٣٩٠ والهمع والدرر رقم ٨٣٢ وشرح شذور الذهب / ١١٧، والعينى ٣/ ٣٨٤، والأشمونى ٢/ ٢٥٤، وحاشية يس ٢/ ٣٩.

وبعضهم يرفع «سهيل» على أنه مبتدأ، محذوف الخبر، أى حيث سهيل موجود، وحذف خبر المبتدأ الذى بعد«حيث» غير قليل.

ومع الإضافة إلى المفرد، يعربه بعضهم لزوال علة البناء، أى الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على بنائه(١)، لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

وترك إضافة «حيث» مطلقًا، لا إلى جملة ولا إلى مفرد: أندر، وظرفيتها غالبة لا لازمة، قال:

٦٠٧= *لدي حيث ألقت رحلها أم قشعم*(٢)

وكذا فى قوله: أما ترى حيث سهيل، وهو مفعول ترى، وكذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(٣)، وحكى :«هى أحسن الناس حيث نظر ناظر» أى وجهًا، فهو تمييز.

وقال الأخفش: قد يرادبه الحين، كما فى قوله:

٦٠٨= لِلفتي عقلٌ يعيش به حيث تَهْدي ساقَه قدمُه(٤)

---

(١) فى ب فقط ٣/١٨٣ : «البناء».

(٢) هو الشاهد الثانى بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «حيث» المضافة إلى الجملة والمفرد قد تفارق الظرفية، فتجر كما فى البيت فإنها فى موضع جر بإضافة «لدى» إليها.

وصدره:

* فشدّ ولم تَفزع بيوتٌ كثيرة*

والشاهد من معلقة زهير المشهورة

من شواهد: المغنى ١/١١٦، وحاشية يس ٢/٣٩

(٣) الأنعام/ ١٢٤

(٤) هو الشاهد الثالث بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد على أن الأخفش قال: إن حيث قد تأتى بمعنى الحين، أى ظرف زمان كما فى هذا البيت.

والشاهد لطرفة، انظر ديوانه / ٢١١.

من شواهد الهمع والدرر رقم ٨٣٤، وتفسير القرطبى ٨/ ٣٤١.

[معنى إذ وإذا]

(ص): «ومنها إذا، وهى للمستقبل، وفيها معنى الشرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها ، وإذْ لما مضى، ويقع بعدها الجملتان».

(ش): قد تقدم ههنا علة بنائها، وذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير، الكلام فى وقوع الجمل بعدها، فنقول:

قد تكون «إذا» للماضى، كإذ، كما فى قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾(١) و: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾(٢) و﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾(٣) ، كما أن «إذ» تكون للمستقبل كإذا، كما فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾(٤) .

على أنه يمكن أن تؤوَّل بالتعليلية، وكما فى قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾(٥) ويمكن أن تكون من باب: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾(٦).

وقد تكون «إذا» مع جملتها، لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾(٧) أى هذه عادتهم المستمرة، ومثله كثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا﴾(٨)، و﴿ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾(٩) والأصل فى استعمال «إذا»، أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه [مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم كما أن « إذ» لزمان

---

(١) الكهف/ ٩٣.
(٢) الكهف/ ٩٦.
(٣) الكهف/ ٩٦.
(٤) الأحقاف/ ١١.
(٥) غافر/ ٧٠ - ٧١
(٦) الأعراف / ٤٤.
(٧) البقرة/ ١١.
(٨) البقرة/ ١٤.
(٩) التوبة/ ٩٢.

من أزمنة الماضى مختص من بينها بوقوع حدث فيه][1] مقطوع به، والدليل عليه: استعمال «إذا»، فى الأغلب الأكثر فى هذا المعنى نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[2] ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله، لقطع علاَّم الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة.

وكلمة الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضًا حصول مضمون الثانية، فالمضمون الأول مفروض ملزوم، والثانى لازمه.

فهذا المفروض وجوده قد يكون فى الماضى، فإن كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه، فالكلمة الموضوعة له «لو».

وإن لم يكن مع قطع المتكلم، بعدمه، استعمل فيه «إنْ»، لا على أنها موضوعة له كما يجيئ فلهذا كان «لو» لانتفاء الأول لانتفاء الثانى كما يجيئ فى حروف الشرط، لأن مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه، وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم.

٢/ ١٠٩ وقد يكون فى المستقبل، وقد وُضعت له/ «إن» ، ولا يكون معنى الشرط فى اسم إلا يتضمن معناها.

فلو، موضوعة لشرط مفروض وجوده فى الماضى مقطوع بعدمه فيه، لعدم جزائه.

وإنْ موضوعة لشرط مفروض وجوده فى المستقبل، مع عدم قطع المتكلم، لا بوقوعه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك لعدم القطع فى الجزاء ، لا بالوجود ولا بالعدم ، سواء شُكَّ فى وقوعه كما فى حقنا أو لم يشك[3] كـ «إنْ» الواقعة فى كلامه تعالى.

وقد تستعمل «إن» الشرطية فى الماضى على أحد ثلاثة أوجه:

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ١٨٥ .
(٢) التكوير/ ١ .
(٣) فى ب ٣/ ١٨٥ «كالواقعة» بدل: كـ«إن» الواقعة .

إمَّا على أن يُجوِّز المتكلم وقوعَ الجزاء، ولا وقوعه فيه، كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾(١) وإمَّا على القطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له «لو» كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾(٢) وإما على القطـع بوجوده نحو: زيد وإن كان غنيًا لكنه بخيل، وأنت، وإنْ أُعطيت جاهًا: لئيم.

واستعمالها فـي الماضى على خلاف وضعها ولا تستعـمل فيه فى الأغلب، إلا وشرطها «كان» لِمَا يأتى فى الجوازم.

وقد تستعمل «لـو» فى المستقبل(٣) بمعنى «إن» ، وقد تكون، أيـضًا للاستمرار كمـا ذكرنا فـى «إذا»، قال علـيه الصـلاة والسلام : «لـو أن لابن آدم وَادِيَيْـنِ من ذهب، لابتغى إليهما ثالثًا»(٤) فنقول:

لما كان «إذا» موضوعًا للأمر المقطوع بوجوده، فى اعتقاد المتكلم ، فى المستقبل ، لم يكن لـلمفروض وجوده، لتنـافى القطع والفـرض فى الظاهر، فلم يـكن فيه معنى «إن» الـشرطية ، لأن الشرط ـ كما بـيَّنا ـ هو المفروض وجوده، لكـنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيراً فى الأمور التى نتـوقعها قاطعين بوقوعها، على خلاف، ما نتوقعه جوَّزوا تضمين «إذا» معنى «إن»، كما فى «مَتى» وسائر الأسماء الجوازم.

فيقول القـائل: إذا جئتنى فأنت مـكرم، شاكًا فى مجىء المخاطـب غير مرجح وجوده على عدمه، بمعنى : متى جئتنى: سواء.

لكـن إضمار «إن» قبـل «متى» وسائـر الأسماء الجوازم، عـلى ما هو مـذهب

---

(١) يوسف/ ٢٦.

(٢) المائدة / ١١٦.

(٣) علق عـلى ذلك السيـد الشريف بقـوله : كقوله تـعالى ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧] ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥، ٦] وقوله عليه الـصلاة والسلام : « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً.. ولبكيتم كثيرًا» ونحو ذلك

(٤) فى مسلم برواية: «لو كان لابن آدم واديان من مال . . .» فى باب : الزكاة. انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم حديث رقم ٢٤٥٧٢ .

سيبويه فى أسماء الشرط والاستفهام[١] صار بعد العروض، عريقًا ثابتًا إذ لم توضع فى الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت «إذا» فجاز أن يرسخ الفرض الذى هو معنى الشرط الواقع فيها.

وأمَّا «إذا»، فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعًا به فى أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى «إن» الدال[٢] على الفرض، بل صار عارضًا على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا فى الشعر، مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى «متى»، قال:

ترفع لي خِندفُ واللّه يرفعُ لى ... ناراً، إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تقدِ[٣] =٦٠٩

وقال:

إذا قَصُرت أسيافُنا كان وصلُها ... خُطانا إلى أعدائنا فنُضاربِ[٤] =٦١٠

ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم، عند الأخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير.

ولما كثر دخول معنى الشرط فى «إذا» وخروجه عن أصله من الوقت المعين،

(١) كلمة: «والاستفهام» سقطت من ط، وب ٣/ ١٨٦.

(٢) فى ب فقط ٣/ ١٨٧ «الدالة»

(٣) هو الشاهد الرابع بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن: «إذا» قد تجزم فى الشعر فعلين كما هنا، إن جملة «خمدت» فى محل جزم شرط إذا، و«تقد» جوابها، وهو مجزوم وكسرة الدّال للروىّ
والشاهد للفرزدق، وليس فى ديوانه نشر دار صادر.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٤، والمقتضب ٢/ ٥٢، وابن الشجرى ١/ ٣٣٣، وابن يعيش ٧/ ٤٧.

(٤) هو الشاهد الخامس بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد على أن «إذا» جازمة للشرط والجزاء فى ضرورة الشعر بدليل جزم نضارب بالعطف على موضع جملة «كان وصلها» الواقعة جوابًا لـ «إذا»، ولولا أن جملة الجواب فى موضع جزم لما عطف عليه نضارب مجزومًا، وأما كسرة الباء فهى للروى.
والشاهد لقيس بن الخطيم ديوانه / ٨٨، من قصيدة قيلت فى «حرب حاطب» مطلعها:
أتعرف رسمًا كالطراد المذاهب ... لعمرةَ وحشًا غيرَ موقف راكبِ
وذكر البغدادى فى الخزانة أن ابن السيد رواه: «إلى أعدائنا للتقارب» فلا شاهد فيه.
وروى أيضًا: *وإن قصرت أسيافنا فنضاربُ* بالرفع على الإقواء.
من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٣٣٣، وابن يعيش ٤/ ٩٧، وسيبويه ١/ ٤٣٤، وتفسير القرطبى ١/ ٢٠١.

جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى «إن» الشرطية وذلك فى الأمور القطعية، استعمال «إذا» المتضمنة لمعنى «إن» وذلك بمجيئ جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطًا وجزاء ، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[١]، إلى قوله ﴿فَسَبِّحْ﴾.

كما أنه لما كثر وقوع الموصول متضمنًا معنى الشرط ، فجاز دخول الفاء فى خبره: جاز دخول الفاء في الخبر وإن لم يكن فى الأول معنى الشرط ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[٢]إلى قوله: ﴿فَلَهُمْ عَذَابُ

٢/ ١١٠ جَهَنَّمَ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾/ [٣] لأن الفتن، والإفاءة، متحققا الوجود فى الماضى، فلا يكون فيهما معنى الشرط الذى هو الفرض.

ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[٤]، والفاء فى مثل هذه المواضع فى الحقيقة زائدة.

وإنما رُتب «إذا» والموصول، فى الآيات المذكورة والجملتان بعدهما[٥]، ترتيب كلمة الشرط وجملتى الشرط والجزاء ، وإن لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزومَ الجزاء للشرط.

ولتحصيل هذا الغرض، عمل فى «إذا» جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل مابعده فيما قبله، كالفاء فى : فسبح، وإنَّ، فى قولك: إذا جئتنى فإنك مكرم، ولام الابتداء فى نحو قوله تعالى : ﴿أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[٦] كما عمل ما بعد الفاء وإنَّ فى الذى قبلهما فى نحو: أمَّا يوم الجمعة فإن

(١) النصر/ ١ (٢) البروج/ ١٠ .
(٣) الحشر / ٦ وفى ط : «وأما أفاء» تحريف واضح.
(٤) النحل/ ٥٣
(٥) فى ب ٣/ ١٨٨ : «بعده» بدل «بعدهما» تحريف (٦) مريم/ ٦٦ .

زيـداً قـائم، وأمَّا زيداً فإنـى ضارب، للغـرض الداعى إلى هـذا الترتيـب، كما يجيئ فى حروف الشرط.

فإذا تقرَّر هذا قلنا، العامل فى «متى» وكل ظرف فيه معنى الشرط: شرطه، على ما قال الأكثرون، ولا يجـوز أن يكون جزاءه، على ما قال بعضـهم، كما لا يجوز فى غير الظرف، عـلى ما مرَّ، ألا ترى أنك لا تقول : أيَّهم جـاءَك فاضرب بنصب أيَّهم، على ما مضى فى الكنايات.

ولو جاز، أيضًا، عمل الجزاء فى أداة الشرط، لقلنا: الشرط أولى، لأنهما فعلان توجـها إلـى معمـول واحد، والأقـرب أولى بالـعمـل فيـه على مـا هو مـذهب البصـريين، ولو كـان العامل هـهنا هو الأبـعد، كما هـو اختيار الـكوفييـن لكان الاختيار شغل الأقرب بضمير المفعـول عند أهل المصرين، كما فى : زارنى، وزرته زيد، فكان الأولى، إذًا، أن يقال: متى جئتنى فيه أو متى جئتنيه، ولـم يسمع.

وأما الاستدلال على كون الشرط فى مثلـه هو العامل بمجيئ الجواب فى بعض المواضع بـعد «إنَّ» أو اللام، أو الفاء، نـحو : متى جئتـنى فإنك مكـرم، و: فأنت مكرم : فلأنت مـكرم، فممَّا لا يتم، لأن تقـديم الاسم لغرض وهو تَضَمّـنه معنى الشرط الذى له الصدر، يجوِّز مثل هذا الترتيب كما مرَّ آنفًا.

وأمَّا العامل فى «إذا» فالأكثرون على أنه جزاؤه[1]، وقال بعضهم: هو الشرط، كما فى «متى» وأخواته.

والأولى أن نـفصِّل، ونقـول : إذا تضمَّـن «إذاَ» معنـى الشرط فحـكمه حـكم أخواته من «متى» ونحوه.

وإن لم يتضمّن، نحو : إذا غربت الشمـس جئتك، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس ، فالـعامل فيه هو الفعـل الذى فى محل الجزاء استعـمالاً، وإن لم يكن جزاءً فـى الحقيقـة، [دون الذى فى محـل الشرط إذ هو مـخصص للـظرف][2]

(١) فى ط : «جزاءه» بالنصب، تحريف .

(٢) ما بين معقوفين ورد فى المخطوطات بالتعبير التالى: =

وتخصيصه له إمَّا لكونه صفة له، أو لكونه مضافًا إليه، ولا ثالث استقراء.

ولا يجوز أن يكون وصفًا، إذْ لو كان وصفاً لكان الأولى : الإتيان فيه بالضمير كما تقدم فى الموصولات، ولم يأت فى كلام ، فتخصيصه له، إذن، لكونه[1] مضافًا إليه كما فى سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التى بعدها، لا على سبيل الوصفية، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾[2] وغير ذلك.

ولو سلمنا، أيضًا أنه صفة قلنا: لا يجوز عمل الوصف فى الموصوف ، كما لا يعمل المضاف إليه فى المضاف ، وذلك أن كل كلمتين أو أكثر كانتا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة، بمعنى وقوعهما معًا جزءَ كلام، يجوز أن تعمل أولاهما فى الثانية، كالمضاف، فى المضاف إليه، ولا يجوز العكس، إذ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدَّم من وجه. مؤخر من آخر، فكذلك: ما هو بمنزلتها فى المعنى، فمِن ثمَّ لم تعمل صلة فى موصول، ولا تابع فى متبوع، ولا مضاف إليه فى
مضاف، أما كلمة الشرط إذا عمِل / فيها الشرط، فليست مع الشرط ككلمة ٢/ ١١١
واحدة إذ لا يقعان إذًا موقع المفرد، كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها، فيجوز عمل كل واحد منهما فى الآخر، نحو: متى تذهب أذهب، و: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[3].

بَلَى، إن لم يعمل الشرط فى كلمته، نحو: من قام قمت، جاز وقوعهما موقع المبتدأ، على ماهو مذهب بعضهم.

فإذا تقرَّر هذا، قلنا: إن الفاء فى قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلى

= جزاء فى الحقيقة «دون الأول إذ الأول مخصص» إلخ.

(١) فى ب فقط ٣/ ١٨٩ : «بكونه » بالباء.

(٢) المائدة/ ١٠٩.

(٣) الإسراء / ١١٠.

قوله: ﴿فَسَبِّح﴾(١) زائدة، زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء ، للغرض المذكور.

وإنما حكمنا بزيادتها، لأن فائدتها التعقيب، كما ذكرنا، من أن السببية لا تخلوا من معنى التعقيب، و:﴿إِذَا جَاءَ﴾ ظرف التسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجىء، بل فى وقت المجيئ.

وقال المصنف فى شرح المفصل: إن تعيين الوقت فى «إذا» يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافًا إليه، كما يحصل فى قولنا: زمانًا طلعت فيه الشمس.

وفيه نظر، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة «إذا» يكفى(٢) لتخصيصها(٣)، لتخصص «متى» فى : متى قام زيد، وهو غير مخصَّص، اتفاقًا منهم.

وأمَّا استدلاله على عمل الشرط فى «إذا» بقوله تعالى : ﴿ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾(٤) وأن الجواب لو كان عاملاً ، لكان المعنى: لسوف أخرج وقت الموت فكان ينبغى أن يكون الإخراج والموت فى وقت.

فالجواب: أن المعطوف مع واو العطف محذوف فى الآية، لقيام القرينة، والمعنى : أئذا ما مت وصرت رميمًا : أبعث، أى مع اجتماع الأمرين، كما قال تعالى: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبعُوثُون﴾(٥) وكثير فى القرآن مثله.

واستدل،أيضًا، بنحو قولهم: إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدًا.

والجواب: أن «إذا» هذه بمعنى «متى» فالعامل شرطها، أو نقول: المعنى: إذا

(١) النصر ١-٣:

(٢) ط : «يكف» بدون ياء، تحريف.

(٣) علق السيد الشريف على ذلك بقوله : «لتخصيصها» جواب لو. والمعنى مجرد الذكر بعد إذ لايفيد تخصيصها، كما أن الفعل بعد متى لا يقتضى تخصيص متى إذ هى ليست مضافة».

(٤) مريم/ ٦٦، وفى ط: «خبًا» بالخاء، تحريف.

(٥) الواقعة /٤٧.

جئتنى اليوم، كان سببًا لإكرامى لك غدًا، كـما قيل فى نحو : إن جئتنى اليوم فقد جئتك أمس، أن المعنى : إن جئتنى اليوم يكن جزاءً لمجيئى إليك أمس.

ولعدم عراقة «إذا» فى الشرطية ورسوخها فيها جاز مع كونها للشرط، أن يكون جزاؤها اسميـة بغير فاء، كما فى قـوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾(١) وقوله تـعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾(٢) ولا منع مـن كون «هم» فى الآيتين: تأكيدًا للواو، والضمير المنصوب فى أصابهم.

ولعدم عراقـتها أيضًا جاز، وإن كـان شاذًا، مجيئ الاسمـية الخالية عن الـفعل بعدها فى قوله:

٦١١= *إذَا الخَصْمُ أبزي مائلُ الرأس أنكبُ*(٣)

قيل: ليس فى «إذا» فى نحو قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾(٤) معنى الشرط إذ جواب الـشرط : إمَّا بـعده، أو مدلـول عليـه بما قـبله، ولـيس بعـده ما يصـلح للجواب لا ظاهرًا ، ولا مقدَّرًا، لعدم توقف معنى الكلام عليه، وليس ههنا ما يدل على جواب الشرط قبل «إذا» إلاَّ القسم، فـلو كان «إذا» للشرط، كان التقدير: إذا يغشى: أقسم، فلا يكون القسم منجزًا بل معلقًا بغشيان الليل، وهو ضد المقصود

(١) الشورى/ ٣٧.

(٢) الشورى/ ٣٩.

(٣) هو الشاهد الـتاسع والخمسون بعد المائة فـى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ١٦٩ واستشـهد به على أن وقوع الجملة الاسمية بعد إذ شاذٌ.

والشاهد عجز، صدره:

* فهلا أعدونى لمثلى تفاقدوا *

قال البغدادى: «إذا» ظرف لأعدونى، وجـملة «تفاقدوا» اعتراض بينهما. يقـول: هلا جعلونى عدة لرجل مثلى فَقَدَ بعضهم بعضًا، وهلا ادخرونى ليوم الحاجة ، إذا كان الخصم هكذا متأخر العجز، مائل الرأس منحرفًا وهذا تصوير لحال المقـاتل، إذا انتصب فى وجه مقصوده. ورجل أبزى: يخرج صدره ويدخل ظهره.

وأبزى هذا مثل ومعناه: الراصد المخاتل.

(٤) الليل / ١

إذا القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام، وإن كان نهاراً، غير متوقف على دخول الليل.

فإن قيل: فإذا كان ظرفًا مجرَّدًا، فأيش[١] ناصبه؟

قلت: قال المصنف: ناصبه حال من الليل ، أى: والليل حاصلاً وقت غشيانه.

ولى فيه نظر، إذ لا شىء هنا يقدَّر عاملاً فى «حاصلاً» إلا معنى القسم، فهو حال من مفعول «أقسم» فيكون الأقسام فى حال حصول الليل، كما أن المرور فى قولك مررت بزيد صارخًا: فى حال صراخه/ وحصول الليل فى وقت ـ غشيانه ٢/ ١١٢ لأن وقت الغشيان ظرفٌ له كما أن الخروج فى قولك خرجت وقت دخولك فى وقت دخول المخاطب. فيكون الأقسام حال غشيان الليل، وهو فاسد، كما مرَّ.

وأيضًا فى قوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾[٢]، يلزم أن يكون الزمان حالاً من الجثة، ولا يجوز، كما لا يجوز أن يكون خبراً عنها.

وقيل: «إذا» بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية، أى: وقت غشيان الليل، وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: من حيث أن إخراج «إذا» عن الظرفية قليل. والثانى أن المعنى: بحقِّ القمر متسقًا، لا: بحق وقت اتساق القمر.

وليس يبعد أن يقال. هو ظرف لما دلَّ عليه القسم من معنى العظمة والجلال، لأنه لا يُقسَم بشىء إلاَّ لحاله العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر، على ما ذكرنا فى المفعول معه، من جواز عمله مقدراً عند قوة الدلالة عليه، وخاصة فى الظرف، فإنه يكتفى برائحة الفعل وتوهمه، كما هو مشهور فالتقدير: وعظمته إذا اتسق، فهو كقولك: عجبًا من زيد إذا ركب، أى من عظمته، والظرف ههنا لا يصلح أن يكون معمولاً لإنشاء التعجب، كما لم يصلح هناك لكونه معمولاً، لإنشاء القسم، فأضمر العظمة، إذ لا يتعجب إلا من عظيم، كما لا يقسم إلا بعظيم فى معنى من المعانى.

---

(١) معناها : أى شىء

(٢) الانشقاق: ١٨ .

وإذا جاء «إذا» بعد «حتى» كقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُم..﴾[١] فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين، منتصب بأخراهما[٢]، كما مرَّ، «وحتى»، تكون معها حرف ابتداء ، إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء : أنه يقع المبتدأ بعدها، فقط، بل معناه أنه يستأنف بعدها الكلام، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، كقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ بالرفع ، وتقول : سرت حتى يكلُّ الناس.

وقال بعضهم : يجوز أن يتجرد، بعد حتى ، عن الشرطية، وينجرّ بحتى ولعلَّه حمله عليه قوله:

٦١٢ = حتى إذا أسْلكوهم فى قُتائدةٍ شلا كما تَطرد الجمَّالةُ الشُّردا[٣]

وهذا البيت آخر القصيدة، ويجوز أن يقال: إن جوابه مقدر محافظة فى أغلب أحوالها.

وقال الميدانى: «إذا» فيه زائدة، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إذ حذف الجزاء لتفخيم الأمر: غير عزيز الوجود، كما فى قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت﴾[٤] أى تكون أمور لا يقدر على وصفها.

وعن بعضهم أن «إذا» الزمانية تقع اسمًا صريحًا فى نحو: إذا يقوم زيد، إذا يقعد عمرو، أى وقت قيام زيد وقت وقوع عمرو وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب.

(١) غافر / ٣٤

(٢) فى ط فقط : «بأخريهما» بالياء.

(٣) هو الشاهد السادس بعدالخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن جواب «إذا» عند الشارح المحقق محذوف لتفخيم الأمر، والتقدير : بلغوا أملهم، أو أدركوا ما أحبّوا، ونحو ذلك و«الشّردا» جمع شرود، وهى من الإبل التى تفرّ من الشيء إذا رأته، فإذا طردت كان أشدَّ لفرارها، فلذلك خصّها بالذكر .
و«قتائدة» هى ثنية ضيقة، وقيل: هى عقبة، وقيل: هو جبل و«الشلّ» الطرد.
والشاهد آخر قصيدة عدتها اثنا عشر بيتًا لعبد مناف بن رِبْع الجُرَبّى
من شواهد : مجاز القرآن ١/ ٣٦، ٣٧، والإنصاف ٢/ ٤٦١ والهمع والدرر رقم ٨٠١، وتفسير القرطبى/ ١٢/ ١١٩ .

(٤) الانشقاق/ ١

وأمَّا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُون﴾[١] فإذا الأولى زمانية، والثانية للمفاجأة، فى مكان الفاء، كما يجيئ فى باب الشرط[٢].

قوله: «وقد تقع للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها»، وقد ذكرنا الخلاف فى «إذا» المفاجأة فى باب المبتدأ، وأن الأقرب كونها حرفًا، فلا محلَّ لها، والتى تقع جوابًا للشرط: للمفاجأة، كما يجيئ فى حروف الجزم[٣].

والكوفيون يجِّوزون نحو: خرجت فإذا زيد القائمَ بنصب القائم، على أن زيدًا مرفوع بالظرف كما فى نحو : فى الدار زيد، لأن «إذا» المفاجأة عندهم ظرف مكان، أمَّا نصب القائم، فقالوا: لأن «إذا» المفاجأة، تدل على معنى «وجدت» فتعمل عمله، لأن معنى مفاجأتك الشيء: وجدانك له فجأة، فالتقدير: خرجت فوجدت زيدًا القائم، والقائم ثانى مفعوليه.

ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه فى مثل قولهم : «كنت أظن أن العقرب أشدَّ لسعة من الزنبور فإذا هو إياها»: لا يجوز إلا إياها/ ١١٣/٢
وقال سيبويه : لا يجوز إلا: فإذا هو هى، لأن «إذا» المفاجأة يجب الابتداء بعدها.

قال الزجاجى مشنعًا على الكوفيين : فإذا عندهم كالنعامة قيل لها: احملى فقالت أنا طائر، وقيل لها طيرى قالت أنا جَمَل، إن كانت «إذا» عندهم كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسمًا واحدًا ، وأن أعملوها عملَ : «وجدت»، طالبناهم بفاعل ومفعولين، قال: بَلَى، يجوز: فإذا عمرو قائمًا، على أن «إذا» خبر، وقائمًا: حال ، أى: فبالمكان عمرو قائمًا، وأمَّا مع المعرفة ، فلا يجوز ، عند البصريين إلا الرفع على أنه خبر.

وقال ثعلب اعتذاراً للكوفيين فى نحو : فإذا هو إياها: إن« هو» عماد، وإذا

(١) الروم : ٢٥.
(٢) فى المخطوطات: «كما يجيئ فى باب الفعل المجزوم».
(٣) فى المخطوطات : «كما يجيئ فى هذا الباب».

كوجدت مع أحد مفعوليه ، كأنه قال: فوجدته هو إياها، كقوله:

٦١٣ = فأضْحى ولو كانت خراسانُ دونَهُ رآها مكان السُّوق أو هى أقربا[١]

أي: رآها هى أقرب، فقال الزجاجى ليس هذا قول الكوفيين، ولا البصريين، قال: وأظن الحكاية فى هذا عن ثعلب، غلط، لأن العماد عند أهل المصرين لا يكون إلا فضلة يجوز إسقاطها، ولا يجوز إسقاط «هو» فى مسألتنا، أَصلاً، هذا آخر كلام الزجاجى. ويمكن أن يقال: إن الفصل لم يوجد فى كلام العرب إلا إذا كان خبر المبتدأ معرفًا باللام ، أو أفعل التفضيل، وفى الإتيان به مع غيرهما نظر، كما مرَّ فى باب الضمائر.

وقوله: «أو هى أقربا»، بمعنى : أو هى فى مكان أقرب فهو نصب على الظرف.

وقد تقع «إذ» و«إذا» فى جواب : بينا، وبينما، وكلتاهما، إذن، للمفاجأة، والأغلب مجيئ «إذ» فى جواب بينما، وإذا، فى جواب بينا، قال:

٦١٤ = فبينا نسوس النّاسَ والأمر أمرُنا إذا نحن فيهم سُوقةٌ نتنصَّفُ[٢]

ولا يجيىء بعد «إذْ» المفاجأة إلا الفعل الماضى، وبعد «إذا» المفاجأة إلا الاسمية.

---

(١) هو الشاهد السابع بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «هى» وقعت فصلاً.
والشاهد أخر آبيات خمسة لعبد الله بن الزّبير الأسدى.
من شواهد: الكامل / ٤٩٦، وأولّها:

أقــول لعبد الله يــوم لقيــته أرى الأمفر منصباً مُتَشعِّبا
تَجهزْ فإما أن تزور ابن ضابيءٍ عُميرًا وإمّا أن تزور المُهَلّبا

(٢) هو الشاهد الثامن بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الأغلب مجيء إذا الفجائية فى جواب بينا كما فى البيت.
ومعنى: نتنصّف فى الشاهد، أى نَخْدم، والناصفِ: الخادم.
وبعد الشاهد:

فأف لدنْيا لايدوم نعيمها تقلّب تارات بنا وتَصَرَّفُ

والشاهد نسب لحُرَقة بنت النعمان
من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٧٥، والمغنى ٢/ ١٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى / ٧٢٣، واللسان: بين، وهمع الهوامع والدرر رقم ٨٢٦.

وكان الأصمعى، لا يستفصح إلا تركهما فى جواب بينا وبينما، لكثرة مجىء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح، ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين على، رضى الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو: «بينا هو يستقيلُها فى حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته».

ولما قُصد إلى إضافة «بين» اللازم إضافته إلى مفرد إلى جملة، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة، على ما تقدم زادوا عليه «ما» الكافة، لأنها التى تكف المقتضى عن الاقتضاء، أو أشبعوا الفتحة فتولدت ألف، ليكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، لأنه كأَنه وُقف عليه، والألف قد يؤتى به للوقف، كما فى: أنا، والظنونا[١].

وأصل «بين» أن يكون مصدراً بمعنى الفراق، فتقدير: جلست بينكما[٢]، أى مكان فراقكما، وتقدير: فعلت، بينَ خروجك ودخولك: أى زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فـ«بينَ»، كما تبيَّن مستعمل فى الزمان، والمكان، وأمَّا إذا كُفَّ بما، أو الألف وأضيف إلى الجمل، فلا يكون إلا للزمان، لما تقدم من أنه لا يضاف من المكان إلى الجمل إلا «حيث».

و«بينَ» فى الحقيقة، مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة، فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيدٌ قائم، أى بين أوقات قيام زيد، فحذف الوقت لقيام القرينة عليه، وهى غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل، دون الأمكنة وغيرها، فيتبادر الفهم فى كل مضاف إليها، إلى الزمان، فصار «بين» المضاف إلى الزمان زمانًا، لأن «بين» إن أضيف إلى الأمكنة أو جثث غيرها فهو للمكان نحو: من الدار وبين زيد وعمرو.

وإن أضيف إلى الأزمنة فهو للزمان، نحو: بين يوم[٣] الجمعة والأحد، وكذا إن

وأنظر ديوان الحماسة شرح المرزوقى ٢/ ١٣٠٢.

(١) كلمة من قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ الأحزاب/ ١٠.

(٢) فى ط: «بينمكما» تحريف ظاهر.

٢/ ١١٤ أضيف إلى / الأحداث، نحو: بين قيام زيد وقعوده، ألاَّ أن يراد به مجازًا: المكان، نحو قولك: زيد بين الخوف والرجاء، استعيرت لِما بين الحَدَثين مكانًا، فلهذا وقع «بين» خبرًا عن الجثة. فبينما، المضاف تقديرًا إلى زمان محذوف، وظاهرًا إلى جملة مقدرة بحدث، لابدَّ أن يكون بمعنى الزمان، فلهذا جاز إضافته إلى الجمل.

وكل ما قلناه فى «بينما» يطرد فى «كلَّما»، من مجيئ «ما» الكافة، لتكفه عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل.

فكلَّما إذًا زمان مضاف إلى الجملة، لأن كلاّ، وبعضًا، من جنس ما يضافان إليه، زمانًا كان أو مكانًا أو غيرهما.

ولـ«مَا» فى «كلما» من معنى العموم والاستغراق الذى يكون فى كلمات الشرط، نحو: مَن، ومَا، ومتى؛ شابهَهَا أكثر من مشابهة «بينما» فلم يدخل إلا على الفعلية بخلاف بينا وبينما.

ولهذا جاز، أيضًا، وقوع الماضى بعد «كلما» بمعنى المستقبل، لكنه ليس ذلك بحَتْمٍ فى كل ماضٍ، كما كان فى كلمات الشرط المتضمنة لمعنى «إنْ».

وكذلك كل ماضٍ وقع بعد «حيث»، احتمل الماضى والمستقبل للعموم الذى فيه، ككلمات الشرط، ففيه وفى «كلما» رائحة الشرط.

وأمَّا «حيثما»، فهى كلمة شرط تجزم وتقلب الماضى مستقبلاً، كمَن، وما، ومتى، فالعامل فى: كلما، وحيث، ماهو فى محل الجزاء، لا الذى فى محل الشرط، كما فى «إذا»، لأنهما فى الأغلب، يستعملان فى الفعل المقطوع بوقوعه نحو: كلما طلعت الشمس أتيتك، وكلما أصبحت فسبح الله، وجلست حيث جلس زيد.

وقد يستعملان في غير المقطوع به(١) نحو: كلما جئتني أعطيتك وحيث لقيت زيداً فأكرمه، كما تستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى «إنْ» في المقطوع بوجوده، نحو: متى طلعت الشمس أتيتك، وكل ذلك على خلاف الأصل.

ويدخل بينا، وبينما، وكلما، في الماضي والمستقبل.

ولنا أن نرتكب بناءَ بيناو بينما وكلما على الفتح لكون إضافتهما كلا إضافة، كما ذكرنا في «حيث» إلا أنها بنيت على الفتح الذى كانت تستحقه حالة الإعراب، بخلاف «حيث» فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تراعي حركتها الإعرابية.

وإنما رُتّب بينا، وبينما، وكلمَّا، مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأول، لزوم الجزاء للشرط، ولهذا أُدخل «إذا» و«إذ» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، ليدلاً على اقتران مضمون الأَول بالثاني مفاجأةً بلا تراخٍ فيكون آكد في معنى اللزوم.

وقيل في «كلما»: إنه معرب، وما مصدرية، والزمان المضاف إلى «ما» مقدر، فيجوز ادعاء مثله في «بينما»، فإن دخل «إذ» و«إذا» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، فإن قلنا، كما هو مذهب المبرد: إن «إذا» المفاجأة ظرف مكان، وكذا ينبغي أن نقول في «إذ» المفاجأة، فإذ، وإذا، منصوبان على أنهما ظرفا مكان لما بعدهما، وبينا وبينما، ظرفا زمان له.

فمعنى بينا زيد قائم إذ رأى هنداً: رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه، في ذلك المكان، أي في مكان قيامه.

وإن قلنا: إنهما ظرفا زمان، كما هو مذهب الزجاج، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما، مخرجَان عن الظرفية، مبتدآن، خبرهما بينا، وبينما، والمعنى: وقتُ رؤية زيد هنداً حاصلٍ(٢) بين أوقات قيامه.

(٣) في ب فقط ٣/ ١٩٧ : «بين يومي الجمعة والأحد».

(١) في المخطوطات: «يستعملان في الأمر المشكوك فيه».

والأولى: القول بحرفيَّة كلمتى المفاجـأة، كما هو مذهب ابن برِّى، فالعامل فى بينا، وبينما، ما بـعد كلمتى المفاجأة، أو نقول: إنهما زائدان، وليـستا للمفاجأة فى جواب بينا وبينما، كما قال الجوهرى، وابن قتيبة، وأبو عبيدة، بزيادة «إذ» فى نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا ﴾(١) وبزيادة «إذا» فى قوله:

٦١٥ = ١١٥/٢ حتى / إذا أسكلوهم فى قتائدة(٢)..... البيت

والكلام على مثـل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾(٣)، كالكلام على: بينما زيد قائم إذ رأى عمراً سواء.

ويجوز أن يكون «إذا» فى جواب بينما، وإذا، ولـمَّا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾(٤) ظرف زمان، بدلاً من الـظروف المذكورة. ولا نجعلها مضافة إلى الجملة التى تليـها، بل نجعل تلك الجملة عاملة فى الظروف المذكـورة، أى: وقت الإصابـة فى تلـك الحال يسـتبشـرون، وكذا فى البـاقيـن، فالجملة المضاف إليها «إذا» محذوفة مدلول عليها بالجملة التى فى موضع الشرط، أى: إذا أصاب... هم يستبشرون، و: «إذا فريق منهم بربهم يشركون»(٥).

وكـذا نقـول: إذا وقعـت جوابًـا لإن، فى نـحو قـوله تـعالـى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾(٦)، أى: إذا أصابتهم يقنطون، أى فى تلك الحالة يقنطون.

وإن قلنـا: إنها ظرف مـكان فلا نقـدر لها جمـلة مضافًـا إليها، لأن المـكان لا يضاف إلى الجـملة، إلا «حيث»، بل المعنـى: فى ذلك الموضع يقنـطون، وكذا فى جواب إذا، وبينما، ولـمَّا.

وإن قلنا بحرفية «إذا» فى جواب الأشـياء الأربعة، فلا إشكال، لأنها، إذًا حرف كالفاء سواء.

---

(٢) فى المخطوطات: «كائن» بدل: «حاصل».

(١) البقرة/ ٥١.
(٢) سبق ذكره رقم٦١٢
(٣) الروم/ ٤٨.
(٤) النساء / ٧٧.

وقد تجيئ «إذ» للمفاجأة فى غير جواب بينا وبينما، نحو قولك: كنت واقفًا إذ جاءنى عمرو.

ويجوز إضافة بينا دون بينما إلى المصدر، قال:

=٦١٦ بينا تعنُّقه الكماةَ وروْغِهِ يوماً أُتيحَ له جريءٌ سلْفع[1]

بتقدير: بين أوقات تعانقه.

والأعرف: الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أى: تعانقه حاصل.

قوله: «ومنها [2] إذْ لما مضى، ويقع بعدها الجملتان»؛ وذلك بلا فصل، لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما فى «إذا»، لأن جميع أسماء الشرط متضمنة لمعنى «إن»، وإن للشرط فى المستقبل، و«إذ» موضوعة للماضى فتنافيا.

و«إذا» إذا دخل على المضارع[3] قلبه إلى الماضى كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4]، و: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾[5]، ويلزمها الظرفية، إلا أن يضاف إليها

(٥) الروم / ٣٣. (٦) الروم/ ٣٦.

(١) هو الشاهد التاسع بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز إضافة «بينا» دون «بينما» إلى المصدر كما فى البيت. وعلق البغدادى على قوله: «بينا تعنقه»، كذا فى جميع الروايات. ووقع فى الشرح وفى جمل الزجاجى وغيرهما: «تعانقه» بالألف، قال ابن السيد واللخمىّ هو خطأ والصواب: «تعنقه»، لأن تعانق لايتعدّى إلى المفعول، إنما يقال: تعانق الرجلان.

والتعنق هى المتعدّية، ومعنى الجميع: الأخذ بالعنق. و«السلفع» كجعفر: الجرئ الواسع الصدر.

ومعنى الشاهد: أن هذا المستشعر الدرع حزمًا وقت معانقته للأبطال ومراوغته للشجعان قدر له رجل هكذا وقيض له فارس شجاع مثله فاقتتلا حتى قتل كل واحد منهما صاحبه، ومراده أن الشجاع لاتعصمه جراءته من الهلاك.

والشاهد لأبى ذؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ١/ ١٨.

من شواهد: «الخصائص ٣/ ١٢٢، وابن يعيش ٤/ ٣٤، ٩٩ والمغنى رقم ٦٩٢، ٩٢٢، والهمع والدرر رقم ٨٢٧، والأشباه والنظائر رقم ١١٩.

وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى / ٨٧٩.

(٢) فى ب فقط: «وإذ» ٣/ ٢٠٠ دون: «ومنها».

(٣) فى المخطوطات: «المستقبل» مكان: «المضارع».

(٤) الأنفال / ٣٠.

زمان، كقوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾(٢).

ولم يُعهد مجروراً باسم إلا ببَعد.

ويقع مفعولاً به، كقولك: أتذكر إذ مَن يأتنا نكرمه، وقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ ﴾(٣)، على أن «إذ» بدل من قوله: أخا عاد.

وقيل فى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا ﴾(٤): إنها زائدة كما مضى.

وقيل: هى مفعولة لـ «اذكر»، ويلزمها الإضافة إلى الجملة.

وإن حذفت لقيام القرينة عوضتَ منها التنوين، كما فى قوله.

=٦١٧ * وأنت إذٍ صحيح(٥) *

فيكسر ذالها، أو يفتح، كما مرَّ، ويلزمها الكسر فى نحو يومئذٍ لما مرَّ.

وتجيئ «إذ» للتعليل، نحو: جئتك إذ أنت كريم، أى لأنك، والأولى حرفيتها، إذاً، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل فى حدِّ الاسم.

واعلم أنه يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض، نحو: إذ زيد قام، بل الفصيح: إذ قام زيد، لأن «إذ» موضوع للماضى، فايلاؤه الماضى أولى، للمشاكلة والمناسبة؛ ولا يَرد عليه نحو: إذ زيد يقوم، لأن «إذا» على مذهب سيبويه، داخلة على «يقوم» المقدر المفسَّر بهذا الظاهر.

---

(٥) التوبة/ ٤٠.

(١) الأعراف/ ٨٩.

(٢) فى ط والمخطوطات: بعد إذا أنتم مهتدون» والصواب: بعد إذا أنتم مسلمون» آل عمران/ ٨٠.

(٣) الأحقاف / ٢١.

(٤) البقرة/ ٥١.

وأمَّا على مذهب مَن أجاز دخولها على اسمية خبرها فعل، فهذا وارد عليه، ولا مخلص له منه، إلا استقباح استعمال مثل هذا، أيضًا، أعنى: إذا زيد يقوم[1] فقل له كذا، والحق أنه قبيح قليل الاستعمال.

وقال المصنف معتذرًا عن صاحب هذا المذهب: إن «يقوم ليس للاستقبال، بل للحال على وجه الحكاية.

٢/١١٦ وفيه نظر، لأن مثل: إذا زيد يقوم[2] فقل له كذا، مقصود به القيام/ الاستقبالى، وحكاية الحال المستقبلة مما لم يثبت فى كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية.

وإذا جاءت «ما» بعد «إذا» فهى باقية على ما كانت عليه، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط، بخلاف «إذ» فانها تصير جازمة بما، كما يجيىء فى الجوازم، ومنهم مَن قال: يجازى بإذاما فيجزم الشرط والجزاء.

وأنشد للفرزدق

=٦١٨ * وكان إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يضربِ[3] *

والرواية: متى ما.

[أين،وأنّى،وأيان،ومتى،وكيف]

(ص): «ومنها أين وأنَّى للمكان، استفهامًا وشرطًا، ومتى للزمان فيهما وأيَّان للزمان استفهامًا، وكيف للحال استفهامًا».

(١) فى ب فقط ٣/٢٠١: «إذا يقوم زيد» تحريف.
(٢) فى ب فقط ٣/٢٠٢: «إذا يقوم زيد» تحريف صوابه من ط والمخطوطات.
(٣) هو الشاهد العاشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن بعضهم قال: ويجازى بإذاما، فيجزم الشرط والجزاء كما جزم «يسْلل»، وكسرت اللام لدفع التقاء الساكنين.
والشاهد للفرزدق، ديوانه ١/٢١.
وصدر الشاهد:
* فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم *
من شواهد: تفسير القرطبى ١/٢٠١.

(ش): أين، الاستفهامية نحو: أين كنت؟ والشرطية نحو. أين تكن أكن، وبناؤهما على الحركة للساكنين، وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء.

وأنّى لها ثلاثة معانٍ استفهاميّةً كانت أو شرطية.

أحدهما[١]: أين، إلاَّ أن «أنَّى» مع «مِن» [في الاستعمال][٢] إذًا ظاهرة، كقوله:

٦١٩= * مِنْ أين عِشْرون لها من أَنَّى[٣] *

أي: من أين، أو مقدرة، كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[٤]، أى مِن أنَّى، أى من أين، ولايقال: أنَّى زيدٌ؟ بمعنى: أين زيد؟

وإنما جاز إضمار «مِن» لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف أو يقلّ تصرفها نحو: مِن عند، ومِن بعد، ومن أين، ومن قبله ومن أمامه ومن لدنه، فصارت مثل «في» فجاز أن تضمر في الظروف إضمار «في»، ومنه قوله:

٦٢٠= صريعُ غوانٍ رَاقَهُنّ ورُقْنَهُ لدن شبَّ حتي شابَ سُودُ الذّوائبِ[٥]

(١) في ط والمخطوطات: «أحدهما» والأسلوب يقتضي أن يكون: «أحدها».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/٢٠٣.

(٣)هو الشاهد الحادى عشر بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أنّى» تجرّ بـ «من» ظاهرة كما في البيت، ومقدْرة كما قدره الشارح المحقق. وذكر البغدادى أن هذا البيت من أرجوزة رواه أبو الحسن الأخفش. في شرح نوادر أبي زيد عن ثعلب. وقبل البيت.

* لأجعلن لابنة عثم قنّا *

وعثم «المراد به عثمان». و«قنا» قال ثعلب: يريد بقوله: «قنّا» ضربًا من الخصومة.

وقال ابن السيرافى: قوله: «قنّا» أى أمرًا عجبًا. وقوله: من أين عشرون لها» أى من الإبل.

من شواهد: نوادر أبي زيد / ٢٤٣.

(٤) آل عمران/ ٣٧.

(٥) هو الشاهد الثانى عشر بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «لدن» مجرورة بـ «من» مضمرة أى من لدن شبّ وأورده أيضًا على أن «لدن» إذا أضيفت إلى الجملة تمخصت للزمان. =

أى: من لدن شبَّ

ويجيئ «أنَّ» بمعنى «كيف» نحو: ﴿أُنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾(١). ويجوز أن يكون بمعنى: من أين يؤفكون، ويجيء بمعنـى «متى»، وقد أُوِّل قوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾(٢) على الأوجه الثلاثة.

ولا يجيئ بمعنى متى، وكيف، إلا وبعده فعل.

وأمَّا «أَنَّى» الشرطية، فكقوله.

فأصبحْتَ أَنَّى تأتها تبتئس بها　　　كِلاَ مَرْكَبَيْها تحت رِجليْك شاجرُ(٣) = ٦٢١

أى من أين تأتها.

قوله: «ومتى للزمان فيهما»، أى فى الاستفهام والشرط.

وربَّما جرَّت هذيل بـ«مَتَى»، على أنها بمعنى: «من» كقوله:

شَرِبْنَ بما البحر ثم تَرَفَّعَت　　　متي لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنّ نئيجُ(٤) = ٦٢٢

= والشاهد من قصيدة للقطامى ديوانه/ ٤٤، وأولها

نأتْك بليلى نيّةٌ لم تقارِب　　　وما حبّ ليلى من فؤادى بذاهب.

من شواهد: المغنى ١/ ١٦٩، والعينى ٣/ ٤٢٧، والتصريح ٢/ ٤٦.

والهمع والدرر رقم ٨٥٠، والأشباه والنظائر / ٣٦٢، وحاشية الأمير على المغنى ١/ ٣٦.

والتصريح ٢/ ٤٦، والأشمونى ٢/ ٢٦٣.

(١) التوبة / ٣٠.　　　(٢) البقرة/ ٢٢٣.

(٣) هو الشاهد الثالث عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أنّى» فيه شرطية مجرورة بـ «من» مضمرة، أى من أنّى تاتها».

وفى الخزانة: «يروى «تشْتَجِرْ» بـدل: «تبتئس»، ومعناه: تشتبك، ويروى «تلتبـس» ومعناه كمعنى تشتجر، و«شاجر» مضطرب. و«مركبيها»: ناحيتها اللتين ترام فيهما .

يقول: من ركبها فرّقت بين «رجليه فهوت به.

والشاهد للبيد من قصيدة يعتب فيها على عمّه. انظر ديوانه/ ٦٥ .

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٢، والمقتضب ٢/ ٤٧، والجمل للزجاجى / ٢١٦. وابن يعيش ٤/ ١١٠، ٧/ ٤٥.

(٤) هو الشاهد الرابع عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «متى» عند هذيل حرف جر بمعنى من، أوفى، أو اسم بمعنى وسْط. =

أو بمعنى «فى»، فيكون على الوجهين حرفًا، أو بمعنى «وسط» كما حكى أبو زيد: «وضعته متى كمِّى» أى وسط كمِّى، أو فى كمِّى.

ولايجوز: متى زيدٌ، لأن الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، وأما قولهم: متى أنت وبلادُك؟ فمتى ليس بخبر، بل ظرف لخبر المبتدأ الذى بعده [غير ساد مسدَّه، كما سدَّ فى نحو: أمامَك زيد][1] وأنت وبلادك نحو: كل رجل وضيعته، أى: متى أنت وبلادك مجتمعان.

و: «أيان» للزمان، استفهامًا كمتى الاستفهامية، الاَّ أنَّ «متى» أكثر استعمالاً.

وأيضًا، أيان مختص بالأمور العظام نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[2]، و: ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾[3] ولايقال: أيان نمتِ. وكسر همزته لغة سليم.

وقال الأندلسى: كسر نونها لغة، والأَولى الفتح لمجاورة الألف؛ وكُتُبُ الجمهور ساكتة عن كونها للشرط، وأجاز بعض المتأخرين ذلك، وهو غير مسموع[4].

ويختص «أيان» فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف «متى» فإنه يستعمل فى الماضى والمستقبل.

قال ابن جنى: ينبغى أن يكون «أيان» من لفظ «أىّ» لا من لفظ «أين» [لأن

= والشاهد لأبى ذؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ١/ ٥١، وروايته: تروّت «مكان: «شربن».
قال فى الدرر. والضمير فى شرين للحناتم فى بيت قبل الشاهد وهو:

سقى أم عمرو كل آخر ليلة   حناتمُ سودٌ ماؤهن نئيج

و«الحنائم»: السحاب فى سواده، ونئيج: سائل.
من شواهد: الخصائص ٢/ ٨٥، والمحتسب ٢/ ١١٤، وابن الشجرى ٢/ ٢٧٠.
ومعانى الفراء ٣/ ٢١٥، والمغنى ١/ ٩٨، ٢/ ٢١، والهمع والدرر رقم ١١٢٧ والعينى ٣/ ٢٤٩، والطبرى ٢٩/ ١٠٨، ٤ر٤٢ عرضًا، وتفسير القرطبى ١٩/ ١٢٤، والتصريح ٢/ ٢، والأشمونى، ٢/ ٢٠٥، ٢٢١.
وفى حاشية الصبان على الأشمونى: «لهن نئيج» أى صوت حال من النون فى شرين، وانظر البحر ٨/ ٣٩٥.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.
(٢) النازعات/ ٤٢.   (٣) الذاريات/ ١٢.
(٤) فى ظ: «ممنوع» بدل: «مسموع».

أينِ][1] للمكان، وللقلّة فعَّال، وكثرة فَعْلان فى الأسماء، فلو سميت بها لم تصرفها.

قال الأندلسى: ينبغى أن يكون أصلها: أىّ أوان، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقى: أيْوان، فأدغم بعد القلب.

وقيل: أصله: أىُّ آن[2]، أىْ: أىُّ حين، فخفف بحذف الهمزة[3]، فاتصلت الألف والنون بأىّ؛ وفيه نظرٌ؛ لأن «آن» غير مستعمل بغير لام التعريف، وأىّ: لايضاف إلى مفرد معرفة.

٢/١١٧ قوله: «وكيف للحال استفهامًا»، إنما عدَّ «كيف» فى الظروف/ لأنه بمعنى: على أىّ حال، والجارّ[4][والظرف متقاربان، وكون «كيف ظرفًا، مذهب الأخفش؛ وعند سيبويه: هو اسم، بدليل إبدال الاسم منه، نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم، ولو كان ظرفًا لأُبدل منه الظرف نحو: متى جئت أيومَ الجمعة أم يوم السبت؟ وللأخفش أن يقول: يجوز إبدال الجار والمجرور منها، نحو: كيف زيد، أعلى حال الصحة أم على حال السقم؟

فكيف، عند سيبويه، مقدر بقولنا: على أىّ حال حاصل، وعند الأخفش بقولنا: على أى حال، وحاصل عنده مقدّر][5].

فإن جاء بعد «كيف قول يستغنى به عنه، نحو: كيف يقوم زيد؟ فكيف منصوب المحل على الحال، فجوابها والبدل منها منصوبان.

تقول فى الجواب: متكئًا على آخر، أو معتمدًا.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٢٠٥.

(٢) فى ظ: «أى الآن». (٣) فى ظ: يحذف اللام.

(٤) فى ظ: والجار والمجرور عندهم كالظّرف، فهو متعلق باسم فاعل مقدّر، أى كائن كيف، فإن جاء بعد كيف قوله.. إلخ.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ قرابة سبعة سطور.

وفى البدل: كيف يقوم زيد؟ أمعتمداً أم لا؛ فكأنك قلت: بأى صفة موصوفًا، يقوم زيد، أمعتمداً أم لا[١]؟ فمعتمداً، بدل من «موصوفًا»، مع الجارّ المتعلق به.

ويجوز أن يكون «كيف» فى مثل هذا الموضع، وهو أن يليه قول مستغنى به، منصوبَ المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول، فكأن معنى كيف يقوم زيد: قيامًا حاصلاً على أى صفة يقوم زيد، ولا يجوز مثل هذا الاستعمال، لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر؛ لكن لما كان الموصوف بكيف، أى المصدر، مقدراً، جاز ذلك؛ فجوابه نحو: قيامًا سريعًا، والبدل منه: أقيامًا سريعًا أم قيامًا بطيئًا؟

وإن جاء بعد «كيف» ما لا يُستغنى به، نحو: كيف زيدٌ فهو فى محل الرفع، على أنه خبر المبتدأ، فتقول فى جوابه[٢]: صحيح، أو، سقيم، وفى البدل منه: أصحيح أم سقيم[٣]؟ وإن دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقل الذى بعد «كيف»، نحو: كيف أصبحت؟ وكيف تَعْلَمُ زيداً[٤]؟ فكيف منصوب المحل، خبراً، أو مفعولاً به، حسب مطلوب ذلك الناسخ.

والاستفهام بكيف عن النكرة، فلا يكون جوابه إلا نكرة، فلا يجوز أن يقال: الصحيح، فى جواب: كيف زيد؟

---

(١) بعد قوله: «أم لا» سقط النص الآتى من ط وب:
«وهذا البدل فى الحقيقة من اسم الفاعل الذى هو سادّ مسدّه.
ويجوز أن يقدر كيف «فى مثل هذا صفة مصدر الفعل الذى بعده فكان معنى كيف يقوم زيد: يقوم مقامًا كائنًا على أى حال. ولا يضرّ الاستفهام الذى فى كيف تقدير شيء قبله، لأن المعتبر التصدر اللفظى وهو حاصل، فتقول فى البدل: أقيامًا سريعًا أم بطيئاً، وفى الجواب قيامًا سريعًا» إلى قوله: وإن جاء بعد،كيف مالا يستغنى عنه، والنص فى ط متقارب مع النص فى المخطوطات، وإن تغير الأسلوب والكلمات.

(٢) فى المخطوطات: «فى كيف زيد» بدل: «فى جوابه».

(٣) بعده فى المخطوطات «والجواب والبدل لاسم الفاعل المتعلق به كيف فى الحقيقة» إلى قوله: وإن دخلت.. إلخ.

(٤) فى المخطوطات بعد قوله: وكيف تعلم زيداً»: فهو منصوب الموضع خبراً أومفعولا به إلى قوله: والاستفهام بكيف....

وشذ دخـول «على» علـيه، كمـا رُوى: «على كـيف تبيـع الأحمريـن»؟ وأما قولهم: «انظر إلى كيـف تصنع»، فكيف فيه مخرج عن معنى الاسـتفهام لسقوطه عن الصدر.

والكوفيون يجِّـوزون جزم الشرط والجزاء بكيف، وكيفمـا، قياسًا، ولا يجوِّزه البصريون إلا شذوذًا.

قال سيبويه: إنها فى الجزاء مستكرهة.

وقال الخليل: مخرجها مخرج المجازاة، يعنى فى قولهم: كيف تكون أكون، لأن فيها معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط، أنه لم يسمع الجزم بها فى السَّعة.

وجاء فى كيف: كىْ، قال:

٦٢٣= أو راعيانِ لبُعْرانٍ شردْن لنا ... كى لا يُحسَّان من بعُراننا أثَرَا[1]

قال الأنـدلسىّ، إمَّـا أن يقال: هـى لغة فى كـيف، أو يقـال: حذف فاء كـيف ضرورة.

[استعمالات مذ ومنذ]

(ص): «ومذ ومنـذ، بمعنى أول المـدة، فيليـهما المفـرد المعرفة، وبمـعنى الجمـيع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن فيقدر زمان مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافًا للزجاج.

(ش): عند النحاة، أن أصـل «مذ»: منذ، فخفف بحذف النـون، استدلالاً بأنك لو سميَّـت بـ «مُذْ»، صغرته علـى «مُنيذ» وجمعـته على أمناذ، وبَنـوا على هذا أن

(١) هو الشاهد الخامس عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن كى فيه بمعنى: كيف، أو أن أصلها كيف، وحذفت الفاء ضرورة.
والشاهد قائله مجهول.
من شـواهد: ابن يـعيش ٤/ ١١٠، ومعـانى الفـراء ٣/ ٢٧٤، وفى ب: ٣/ ٢٠٧: «لنـا شردت» وليست فى الأصل ورواية معانى الفراء:

من طالبين لبعران لنا رفضت ... كيلاً يحسون من بعراننا أثرا

الاسمية على «مذ» أغلب، للحذف وهو تصرّف، فيبعد عن الحرف، فإن الحرف لا يحذف منه حرف، إلاَّ المضعَّف منه، نحو: رَبَّ ورُبَ فهذا كما قال بعضهم فى «إذ» إنه مقصور من «إذا».

ومَنع منه صاحب المغنى فى الموضعين، وقال: منيذ، وأمناذ، غير منقول عن العرب.

وامَّا تحريك ذال «مذ» فى نحو: مذُ اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر، فلا يدل أيضًا على أنَّ أصله «منذ»، لجواز أن يكون للاتباع.

وضم ذال: «مذ» سواء كان بعده ساكن/ أو، لا: لغة غُنَوِيَّة[١]، فعلى هذا يجوز ٢/ ١١٨
أن يكون أصله الضم فخفف، فلما احتيج إلى التحريك للساكنين ردّ إلى أصله.

نحو لَهُمُ اليوم.

وكسر ميم مذ ومنذ لغة سُليمية[٢].

قال الأخفش: منذ لغة أهل الحجاز، وأمَّا مذ، فلغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز؛ وحَكى أيضًا أنّ الحجازيين يَجرُّون بهما مطلقًا، والتميميين يرفعون بهما مطلقًا.

وجمهور العرب إذا استعملوا «منذ» الذى هو لغة أهل الحجاز على ما حكى أوَّلاً: يجرُّون بهما معًا فى الحاضر اتفاقًا، وإنما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى، ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقًا.

قال الفراء. منذ، مركبة من «من» و«ذو»؛ ولعلّ اللغة السُّليمية غرَّته، فالمرفوع عنده فى نحو: منذ يومُ الجمعة: خَبر مبتدأ محذوف، أى مِن الذى هو يوم الجمعة، أى من الوقت الذى هو يوم الجمعة؛ على حذف الموصوف و«ذو» طائية.

---

(١) غَنِيّ: حيّ من غَطَفان، وسموا غُنيّة وغُنّي: كسُميّة وسُمىّ.

(١) فى القاموس: «وسُليم»: أبو قبيلة من قيس عيلان، وأبو قبيلة من جزام.

وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيته منذ يومان: من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى.

وقال بعض الكوفيين: أصل منذ: من إذ، فركّبا، وضمَّ الذال للساكنين، فالمرفوع فاعل فعل مقدر، فتقدير منذ يومُ الجمعة: من إذ مضى يومُ الجمعة، أي من وقت مضي يوم الجمعة؛ وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيته منذ يومان: مِن إذ ابتدأ يومان، أي: إذا ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود، أي من وقت ابتداء يومين.

وأثر التكلف على المذهبين: ظاهر لايخفى.

وينبغي ألاَّ تكون «منذ» الجارة، على المذهبين، مركبة، إذ يتعذَّر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفًا موافق اللفظ، للفظ هذا الاسم المركب.

وقال بعض البصريين: هما اسمان على كل حال، فإن خفض بهما فعلى الإضافة.

وعلة البناء عند هؤلاء، أمَّا في حال رفع ما بعدهما، فلما يجيئ من [كون المضاف إليه جملة، كما في «حيث»][1].

وأمَّا في حال جرِّه، فلتضمنهما معنى الحرف، لأن معنى منذ يوم الجمعة: من حدِّ يوم الجمعة ومن تاريخه، فهما بمعنى الحدِّ المضاف إلى الزمان متضمنًا معنى «مِن».

ومعنى مذ شهرنا: من أول شهرنا، وكذا معنى مذ شهر: أي من أوَّل شهر قبل وقتنا[2]، على ما سيجيىء من أنه لا بدَّ لمذ ومنذ من معنىً ابتداء الزمان في جميع متصرَّفاتهما.

فإذا تقرَّر هذا قلنا: إذا انجرَّ ما بعدهما ففيهما مذهبان: الجمهور على أنهما حرفا

(١) مكان المعقوفين في المخطوطات: «فلما يجئ من حذف المضاف إليه».
(٢) في المخطوطات: قبل شهرنا.

جرّ، [وبعض البصريين](١) على أنهما اسمان.

وإذا لم ينجرَّ ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين(٢)، لكن فى ارتفاع ما بعدهما أقوال:

الأول: لجمهور البصريين: أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما، على ما يجيىء تقريره.

والثانى: لأبى القاسم الزجَّاجى: أنهما خبرا مبتدأين مقدَّمان.

فإن فسَّر الزجاجى مذ ومنذ، بأوَّلُ المدة وجميعُ المدة مرفوعين، كما يجيىء من تفسير البصريين فهو غلط، لأنك إذا قلت: أول المدة: يومان فأنت مخبر عن الأول، باليومين، وأيضًا، كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدَّمة [والزمان المقدر لايصحح تنكير المبتدأ المؤخر](٣) إلا إذا انتصب على الظرفية، نحو: يومَ الجمعة قتالٌ.

وإن فسَّرهما بظرف كما تقول مثلاً فى، ما رأيته منذ يوم الجمعة، أى: مع انتهائها. أى: انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفى: ما رأيته مذ يومان: أى عقيبها وبعدها، أى: بعد الرؤية يومان، فله وُجَيه، مع تعسف عظيم من حيث المعنى.

والثالث والرابع: قولا الفراء، وبعض الكوفيين، كما تقدم.

ولا بأس أن نركب مذهبًا خامسًا، من هذه المذاهب، ومِمَّا قال المالكى فيهما، فنقول:

٢/ ١١٩ إنهم أرادوا ابتداء غاية / للزمان خاصة، فأخذوا لفظ «مِن» الذى هو مشهور فى ابتداء الغاية، وركبوه مع «إذ»، الذى هو للزمان الماضى.

---

(١) فى المخطوطات: وبعض البصريين على ما ذكرنا عنهم.

(٢) فى ظ: «فى كونهما اسمان» برفع «اسمان» تحريف.

(٣) ما بين معقوفين مكانه فى المخطوطات: «كما مر فى باب المبتدأ من نحو: يوم الجمعة قتال إذ الزمان إنما يصحح إذا انتصب على الظرفية».

وإنما حملنا على تركيبه من الكلمتين[١]: وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ، كما يجيئ، وهما معنى: مِن، وإذ، فَغَلَب على الظن تركبه منهما، مع مناسبة لفظه لفظهما؛ وأمور النحو أكثرها ظنّى فنقول:

حُذف لأجل التركيب همزة «إذ» فبقى: منذ، بنون وذال ساكنين، وحقٌّ «إذ» أن يضَاف إلى الجمل، والإضافة إليها كلا إضَافة، كما مرَّ، فضموا الذال لـمَّا أُحوجوا إلى تحريكها للساكنين تشبيهًا له بالغايات المتمكنة فى الأصل كقبلُ وبعدُ، لما صار على ثلاثة أحرف، بخلاف «إذ» قبل التركيب، فإنه وإن كان واجب الإضافة إلى الجمل، إلا أن وضعَه وضعُ الحروف، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما شابهها «حيث» فكأنه حرف، لا اسم مضاف[٢]، وذلك أن أكثر ما يضاف: اسم على ثلاثة أحرف أو أكثر؛ فبقى: مِنذُ، كما هو اللغة السليميّة، ثم استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم لازم مع أن بينهما حاجزًا[٣] غير حصين، فضموا الميم اتباعًا للذال، ثم أنهم جوَّزوا تخفيفه بحذف النون، أيضًا، فإذا كان كذا، رجع الذال إلى السكون الأصلى [إذ التحريك إنما كان للساكنين.

والغَرَض من هذا التركيب: تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود، كتحديد زمان عدم الرؤية فى نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعة[٤]] وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل: إمَّا بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله إلى آخره، المتصل بزمان التكلم، نحو: منذ يومان، ومذ اليومان ومذ سنتان، ومذ زيد قائم، إذا امتدَّ قيامه إلى وقت التكلم.

---

(١) فى المخطوطات على ارتكاب التركيب» إلخ.

(٢) فى ط: «لاسم مضاف» مكان: يلا اسم مضاف» تحريف.

(٣) فى ط: «مع بينهما حاجزًا» بسقوط «أن» تحريف.

(٤) ما بين معقوفين وردت عبارته فى المخطوطات على النحو التالى:

«إلى السكون الأصلى، إذ الضمة إنما كانت لصيرورتها على ثلاثة أحرف كما مرّ، ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذى هو قبل منذ نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، فالمقصود تحديد زمان عدم الرؤية» إلى قوله: «وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل» إلخ.

وإما بأن يذكر أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلمّ غير متعرض لذكر الآخر، للعلم باتصاله بوقت التكلم، مخصصًا لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده، نحو: مذ يومُ الجمعة، ومذ يومٌ قدمت فيه، ومذ قام زيد؛ تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم؛ إذ لا يشاركه فى هذا الاسم، ما بعده من الأيام.

ففى الأول يجب أن يكون أصل «منذ»: مِن أول اذ، فحذف «أول» المضاف إلى «إذ» ثم ركب «منذ» من «مِن»، و«إذ» كما ذكرنا، وذلك لأن معنى منذ زيدٌ نائم: من أول وقت نوم زيد.

وأمَّا الثانى فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضاف وحذفه، إذ معنى منذ قام زيد، منذ قيام زيد؛ فيقول:

يضاف منذ إلى جملتين: أمَّا الاسمية الجزأين فنحو: منذ زيد قائم، والمعنى فيها: جميع المدة؛ ولا أعلمها بهذا القيد مستعملة لأول المدة.

وأما التى أحد جزأيها فعل، فان كان الفعل ماضيًا، نحو: منذ قام زيد، ومنذ زيد قام، فهو لأول المدة.

وان كان مضارعًا، نحو: مذ يكتب زيد، ومنذ زيد يكتب، فإن كان المضارع حالاً فهو لجميع المدة، وإن كان حكاية حال ماضية، فهو لأول المدة ولا يكون مستقبلاً، لأن منذ لتوقيت الزمان الماضى فقط، [لتركبه من «إذ» الموضوع للماضى][(١)].

وقال الأخفش: لايجوز: مذ يقوم زيد، للزوم مجازين: كون «يقوم» قائمًا مقام «قام»، وحذف زمان مضاف على ما يجيىء فى تقرير مذهب جمهور البصريين.

والأصل جوازه، لأن «يقوم»، كما قلنا، حال، أو حكاية حال، وليس المضاف محذوفًا، كما اخترنا.

(١) مكان ما بين المعقوفين فى المخطوطات: لأن إذ مختص به وهو مركب منه».

وجاز، أيضًا، أن يضاف «منذ» إلى الجملة المصدَّرة بحرف مصدرى، لتغيُّر «إذ» بالتركيب عن صورته التى كان معها واجب الإضافة إلى الجملة، فيكون كريث، وآية على ما ذكرنا من أنه يجوز تصدير الجملة التى بعدهما بحرف مصدرى / لكونهما غير صريحين فى الظرفية، فتقول: منذ أنَّ الله خلقنى، ويجوز ٢/ ١١٩
أن يُدَّعى أن «منذ» فى مثله مضاف إلى جملة محذوف أحد جزأيها، كما يجيئ بعدُ فى المصدر الصريح، نحو: منذ سفره.

ثم نقول: يجوز[١] حذف أحد جزأى الجملة المضاف إليها وجوبًا، إذا كان الباقى مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، معرفة كان أو نكرة، نحو: منذ يومان، ومنذ رجب، إذا كنت فى شهر رجب، ومنذ شهر نحن فيه، ومنذ شهرنا، أو كان الباقى أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان أو نكرة نحو: أقرؤه منذ يوم الجمعة. ومنذ يومٌ قدم فيه زيد، ومثل هذا الحدّ يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها فى جميع أجزائه، وذلك لجواز دخول الحدّ فى المحدود وخروجه منه، وما بعد الحدّ، يجب ثبوت القراءة فيه، بلا ريب.

ويجوز كون الزمان المراد به «الأول»، معدودًا، أيضًا بشرط ألاَّ يكون العدد مقصودًا، بل يكون المراد مجرَّد الزمان المخصوص، نحو: ما رأيته منذ سنةُ المجاعة، ومذ شهرُ رجب، ومذ يوما لقائك، ومذ عشرُ ذى الحجة.

وأمَّا ان قصدت العدد، كقولك: ما لقيته منذ عشرُ ذى الحجة، وأنت تريد أنَّ الرؤية انقطعت فى اليوم الأول إلى الآن، وكذا اليوم الثانى إلى الآن، وكذا اليوم الثالث، وهكذا إلى آخر العشر، فهو محال؛ لأنه إذا انقطعت فى اليوم الأول إلى الآن، فكيف تبقى حتى تنقطع فى الثانى والثالث، بل المقصود أنها انقطعت قبل العشرة، إن قلنا بدخول الحد فى المحدود فى نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعة، وإن

(١) كلمة: «يجوز» سقطت من ب ٣/ ٢١٣.

لم نقل به فـالمعنى أنها انقطعت فـى يوم غير معيَّن من أيام العـشر لأن أيامها، إذًا، كساعات يوم الجمعة فى: منذ يوم الجمعة أو عند انقضائها.

ويجوز، أيضًا، حذف أحد جزأى الجملة، إذا كان الباقى مصدرًا دالاً على أحد الزمانين المذكوريـن بقرينة الحال، نحو: منذ نومُ زيد، إذا كـان وقتَ الكلام نائمًا، ومنذ خروجُ زيد، إذا مضى خروجه.

وإنما وجب حذف أحد الجزأيـن فى الموضع المقيَّد بما ذكرنا، وإن لـم يسدَّ مسدَّ المحذوف شـىء، لقيـام القرينـة مع كثـرة الاستعـمال، وتقديـر الأول: منذ ابـتدأ يومان، على حذف الفعل أى: من وقت ابتداء يومين، أى اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم؛ أو يومان مبتدئان على حذف خبر المبتدأ.

وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص «يومان» من حيـث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم.

وإنما استغنى عن الـتعريف، لأنه من المعلوم أن «منذ» موضـوع لتوقيت الزمان الذى آخره وقـت التكلـم، فى جميع اسـتعمالاته؛ سـواء كان ما بعـده مفردًا، أو جملة، نكرة كان المفرد أو معرفة.

وتقديرالثانى: مذ كان يوم الجمعة، أو: مذ يومُ الجمعة كائن، أى من وقت كون يوم الجمـعة، [وجاز أن تجعل لـكون يوم الجمعة وقـتًا على سبـيل المجاز](١) كما يقال: إذا كان يوم الجمعة نادى منادٍ.

وأمَّا المصدر الـدال على أحدهما، فتـقول فى المعنى الأول: منـذ نومُه، إذا كان وقت التكلم(٢) نائمًا، أى منذ ابتدأ نومه، أو: نومُه مبتدئ(٣).

وفـى المعـنـى الثـانى: مذ خـروجه، أى: مـذ كان خـروجه أو: خروجه كائن.

---

(١) ما بين المعقوفين مكانه فى المخطوطات: «وإنما جعلت لكون يوم الجمعة وقتًا مجاز».

(٢) فى المخطوطات: «الكلام».

(٣) فى المخطوطات: «كائن».

ويجوز أن يكون: مذ أنك قائم في المعنى الأول، ومنذ أنَّ الله خلقني، في الثاني: من هذا.

ثم نقول: إنهم جوَّزوا إضافة «منذ» إلى الظروف المذكورة والمصادر، نحو: منذ يومين ومنذ يومِ الجمعة ومذ سفرِه، ومنه قولهم: مذكَم سرت؟ و«كم» سؤال عن الزمان. أي من وقت[1] يومينِ أي من وقت ابتدائهما[2]، / ومن وقت يوم ٢/ ١٢١
الجمعة ومن وقت سفره، ومن وقت كم من الأيام، أيْ وقت ابتداء كَمْ منها؟

وإنما جاز ذلك لخروج «إذ» بالتركيب عن كونه واجب الإضافة إلى الجمل.

ويجب، مع هذا، مراعاة أصل «منذ» من الضمة، إذْ إضافته إلى المفرد عارضة[3] قليلة، كما أبقيت ضمة «حيث» عند إضافته إلى المفرد.

ولا فرق، من حيث المعنى، بين جرِّ هذه الظروف ورفعها، أصلاً، ولا تُصغِ إلى ما ترى في بعض الكتب: أن بين الجر والرفع في المعرفة فرقًا معنويًا نحو: ما رأيته منذ يومِ الجمعة، وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجرّ، وعدمها مع الرفع، فإن ذلك وهَم.

هذا الذي مرَّ: أصل «منذ»، ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان، نحو: منذ حين، ومنذ سنين، وذلك خلاف وضعه، لأن «إذْ» لتعيين الزمان؛ وهذا كما وُضع «حتى» لتعيين النهاية، ثم قبل: حتى حينٍ، وحتى مدةً.

فعلى ما مرَّ، لابدَّ لمنذ، في كل موضع دخله، من معنى ابتداء الغاية، ولا يكون بمعنى «في» وحده ـ كما يجيئ.

وهذا الذي ذكرنا، وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسُّف، فان ذلك يجوز أن

(١) في المخطوطات: أي من أول وقت» بزيادة: «أول».
(٢) أي من وقت ابتدائهما» مكررة في ط، تحريف.
(٣) في المخطوطات: طارئة» بدل: «عارضة».

يغتفر، مع قصد جعله فى جميع استعمالاته راجعًا إلى أصل واحد وعلى وتيرة واحدة.

[أحكام مذو منذ عند جمهور البصريين]

ولنرجع إلى شرح ما فى الكتاب من أحكام مذ، ومنذ، وهو مذهب جمهور البصريين.

قال: «مذ ومنذ بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة»، مذهبهم أنه إذا ارتفع الاسم بعدهما، فهما اسمان فى محل الرفع بالابتداء.

ولهما معنيان: إمَّا أول مدة الفعل الذى قبلهما، مثبتًا كان أو منفيًا، نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعة، أى أول مدة انتفاء الرؤية: يومُ الجمعة، فإذا كانا بهذا المعنى وجب أن يليهما من الزمان مفرد معرفة.

ويجوز كما ذكرنا، أن يكون هذا الحدّ، غير مفرد نحو: ما رأيته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما[١]، إذا لم يكن العدد مقصودًا.

وكذا يجوز أن يكون نكرة، نحو: ما رأيته منذ يومٌ لقيتنى فيه؛ إذ المقصود بيان زمن مختص.

وإمَّا جميع مدة الفعل الذى قبلهما، مثبتًا كان الفعل أو منفيًا، نحو: صحبنى منذ يومان، أى: مدة صحبته يومان [فيليهما الزمان الذى فيه معنى العدد سواء كان مفردًا أوْلا، معرفة أولاً نحو مذ يوم ومنذ يومان][٢] ومذ اليومُ ومذ اليومان، وقد تقدم أنه يجب أن يليه مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودًا فيه العدد، وذلك لأنك تقول: مالقيناه مذ عُمرِنا، ومذ زماننا، مع أنك لاتقصد زمانا واحدًا أو غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد.

(١) فى المخطوطات: «كنت معنا فيهما» بدل: «عاشرتنا فيهما».
(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٢١٥.

[المقصود بالعدد]

قوله: «المقصود بـالعدد»، أى المقصود مع العدد، والبـاء بمعنى «مع» وإلا كان الواجب أن يقول: المقصود به العدد، لأنك قـصدت بقولك: يومان عدد اثنين، لا أنك قصدت بالعدد: يومين.

قال الأخفش: لاتقول: ما رأيته مذ يومان، وقد رأيتُه أمس.

قال: ويجوز أن يقال: ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أوَّل من أمس.

أمَّا إذا كان وقت التكلـم آخرَ اليوم، فلاشك فيه، لأنه يكون قد تـكمَّل لانتفاء الرؤية يومان.

وأمَّا إذا كان فـى أوله، أعنى وقت الـفجر، فإنما يـجوز ذلك إذا جعلـت بعض اليوم - أى يوم انقطاع الرؤية - يومًا مجازًا.

وكذا إن كان فى وسطه، تجعل بعض يوم الانقطاع، أو بعض يوم الإخبار، يومًا، ولا تحسب بعض اليوم الآخر.

وإن اعتددت بهما معًا جاز لك أن تقول: منذ ثلاثة أيام.

٢/ ١٢٢ قال: ويـجوز / أن تقـول: ما رأيـته مذ يـومان: يومَ الاثـنيـن، وقد رأيتـه يومَ الجمعة، ولاتعتدّ بيوم الإخبار، ولا يوم الانـقطاع. قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته مذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى.

أقول: وعـلى ما بيَّـنا، وهو أنَّ «منـذ» لا بدَّ فيه مـن معنى الابـتداء فى جمـيع مواقعه لايجوز ذلك.

وقال: إنهم يقولون مذ اليوم، ولا يقولون: مذ الشهر، ولا مذ السنة، ويقولون: مذ الـعام، قال: وهـو علـى غير الـقياس، قـال: ولا يقـال: مذ[1] يوم، استـغناءً بقولهم: مذ أمس، ولا يقولون: مذ الساعة، لقصرها.

(١ - ٢) فى ب فقط ٣/ ٢١٦: «منذ» بدل «مذ».

فإن كان جميع ما قاله، مستنداً إلى سماع، فبها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقصر ليس بمانع، لأنه جوَّز: منذ أقل من ساعة.

قوله: «وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن فيقدَّر زمان مضاف»، إلى هذه الثلاثة، لأن معنى ما رأيته مذ سفره، أو مذ أنه سافر أو مذ سافر: مذ زمان سفره ومذ زمان أنه سافر ومذ زمان سافر.

ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية، نحو: مذ زيد مسافر، أى مذ زمان زيد مسافر، على مذهبهم.

ومذ ومنذ، الاسميتان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما، إذ معنى ما رأيته مذ يومُ الجمعة: أوَّل مدة انتفاء الرؤية يومُ الجمعة.

ومعنى ما رأيته مذ يومان، أول[1] مدة انتفاء الرؤية: يومان، فكأنه كان فى الأصل فى الموضعين: مذ ما رأيته، حتى تكون الجملة مضافًا إليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها.

وبنى مذ ومنذ، بناءَ قبل وبعد، ولذلك قيل: منذ بالضم، وقيل بُنِى مذ، لكونه على وضع الحروف، ثم حمل عليه منذ، لكونه بمعناه.

وقيل حِملاً على مذ ومنذ الحرفيتين[2] عندهم.

وقيل للزومهما صدر الجملة، إذ لا يتقدم الخبر عليهما، فصار كحرف الاستفهام ونحوه.

والكلام مع مذ الاسمية عندهم: جملتان، فما رأيته: جملة، ومذ يوم الجمعة، جملة أخرى.

قالوا: ولا يجوز عطف الثانية على الأولى، وإن جاز ذلك [إذا صرَّحت بتفسيرهما][3] كما تقول: ما رأيته، وأمد ذلك يومان؛ وذلك أن الثانية صارت

(١) فى ط «أومدة» بدل: أول «مدة» تحريف.

(٢) فى ط: «الحرفين».

(٣) فى المخطوطات: ما بين معقوفين مكانه: «مع تفسير الثانية».

مرتبطة بالأولى ممتزجة بها[١] فصارتا كالجملة الواحدة.

ولا محل للثانية عند جمهورهم، لأنها كالمفسِّرة.

وقال السيرافى: هى منتصبة المحل على الحال، أى ما رأيته متقدِّمًا.

قالوا: وإذا انجرَّ ما بعدهما، فهما حرفا جرٍّ، فإن كان الفعل العامل فيهما ماضيًا، فهما بمعنى «من» نحو: ما رأيته مذيوم الجمعة، أى منه.

ولا يتمُّ لهم ذلك فى نحو قولك: ما رأيته مذ يومين، إذا أردت جميع المدة، إذ لا معنى لقولك: ما رأيته من يومين، إلاَّ أن يفسِّروه بِمن أول يومين، بتقدير المضاف وهو «أوَّل».

وإن كان الفعل حالاً، نحو: ما أراه مذ[٢] شهرِنا ومذ[٣] اليومِ، فهما بمعنى «فى»، قال الأندلسىّ: وهذا تقريب، وإلا، فمذ يقتضى ابتداء الغاية ولا تقتضيه «فى».

هذا تمام الكلام فى تقرير المذاهب، وإليك الخيار فى الاختيار.

وإذا عطفت على المجرور بمذ ومنذ، أو المرفوع، جاز لك أن توافق بالمعطوف مابعد «مذ» جرًا ورفعًا، وأن تنصبه بالعطف على نفس «مذ» على ما اخترناه، لأنه ظرف منصوب، ارتفع ما بعده أو انجرَّ؛ إلا أن المعطوف إن وافق ما بعد «مذ» فى كونه لأول المدة أو لمجموع المدة، فالعطف عليه أولى، وإن لم يوافق، فالعطف على «مذ» أولى.

فمثال الموافقة فى المجموع: ما رأيته مذ سنة ويوم.

وفى أول المدة: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، أو مذ يوم الجمعة ويوم السبت، إذا لم يكن العدد مقصودًا، بل المقصود مجرد الزمان المعيّن كما ذكرنا قبل.

(٤) فى المخطوطات: «ممتزجة معها لتبينها».
(٢) فى ب فقط ٣/٢١٨: «منذ» بدل: «مذ».
(٣) فى ب فقط ٣/٢١٨: «منذ» بدل «مذ».

٢/ ١٢٣ ومثال المخالف: ما رأيته مذ يوم الجمعة / وخمسة أيام، أو: مذ خمسة أيام ويوم الجمعة، لأن أحد الزمانين لأول المدة والآخر لمجموعها.

قال البصريون بناءً على مذهبهم، وهو أن الزمان مقدر قبل الجملة التى بعد «مذ» يجوز الرفع والنصب والجر فى المعطوف فى نحو: مذ قام زيد ويوم الجمعة، أمَّا الرفع والجر فعلى الزمان المقدر، والنصب على معنى: مذ قام زيد، لأن معناه: من زمان قيام زيد، أو على تقدير فعل آخر أى: وما رأيته يومَ الجمعة، وعلى ماذكرنا، لا يجوز إلا العطف على «مذ» إذ لا زمان مقدر بعده.

قيل: وربَّما دخلت كاف الجر على «مذ»، يُروى عن بعض العرب أنه قيل له: «مذكَمْ قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذتَ فى حديثك».

قيل: والكاف فى «كم» للتشبيه، دخلت على ما الاستفهامية فحذفت ألفها وسكنت الميم؛ وذلك، كما قال:

٦٢٤= يا أبا الأسود لِمْ خلَّيتنى لهموم طارقاتٍ وذِكَرْ[(١)]

وهذا آخر الكلام فى: مذ، ومنذ.

[استعمالات لدى، ولدن]

(ص): «ومنها: لدا، ولدُنْ، وقد جاء: لَدَن ولَدِن ولُدْن ولَدْ، ولَدَ ولَدِ».

(ش): لَدُن مثل عضد، ساكنة النون، هى المشهورة؛ ومعناها أول غاية زمان أو

(١) هو الشاهد السادس عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «لِمْ» مركبة من اللام وما الاستفهامية، فلما جرّت باللام حذفت الألف، وسكنت الميم، كما أن كَم مركبة من الكاف وما الاستفهامية:
وفى الخزانة ويروى: أسلمتنى، وأسلمتنى وخلتينى بمعنى تركتنى، ويروى خلفتنى، معناه: أخّرتنى.
وفى ب فقط ٣/ ٢١٩: «وفكر» مكان: «وذكر».
والبيت قائلة مجهول.
وسبق ذكره رقم ٥٨٢، وأغفله البغدادى فى هذا الموضع.
من شواهد: الإنصاف ٢/ ٢١١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى رقم/ ٤٦٧.
وابن يعيش ٩/ ٨٨، والشافية ٤/ ٢٢٤، والهمع والدرر رقم ١٨٠٧.

مكان، نحو: لدن صباح، و: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾(١)، وقلَّما تفارقها «مِـن».

فإذا أضيفت إلى الجملة تمحّضت للزمان، لما تقدّم، أن ظروف المكان لا تُضاف إلى الجملة إلا «حيث»، وذلك كَقوله:

=٦٢٥ صريع غوانٍ راقَهُن ورُقْنه لدن شبَّ حتي شاب سوُد الذوائب(٢)

ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدرى، لـمَّا لم يتمحض «لدن» فى الأصل للزمان، قال عمرو بن حسَّان:

=٦٢٦ فإنّ الكُثْر أعيانى قديماً ولم أُقْتِر لَدُن أنِّى غلامُ(٣)

(١) النمل/ ٦.

(٢) سبق ذكره رقم ٦٢٠ وهو الشاهد الثانى عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «لدن» إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان.
وهذا الشاهد سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد السابع عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنّ الجملة التى بعدلدن يجوز تصديرها بحرف مصدرى. قال السيرافى: فإن الكثر أعيانى إلخ أى طلب الغنى، فى أول أمرى وحين شبابى فلم أبلغ مافى نفسى منه، ومع ذلك فلم أكن فقيراً، فلا تأمرنى بطلب المال وجمعه وترك تفريقه، فإنى لا أبلغ نهاية الغنى بالمنع، ولا أفتقر بالبذل. وهذا البيت يدل للشارح المحقق على أن لدن إذا أضيفت إلى الجملة تكون ظرف زمان.
وهذا ظاهر منه.
والشاهد لعمرو بن حسان كما ذكر الرضى.
ومما يجدر ذكره أن هذا الشاهد سقط من المخطوطات وبديله قول الشاعر:
* أرانى لدن أن غاب رهطى *
وفى الدرر رقم ٨٥١:
* أرانى لدن أن غاب رهطى وإخوتى *
قال صاحب الدرر: ولم أعثر على قائله ولا تتمّته.
وفى ظ:
* أرانى لدن أن غاب *
ولقد عثرت على البيت بتمامه، وعثرت على قائله بحمد الله أما البيت بتمامه فى نسخه ك.
أرانى لدن أن غاب رهطى كأنما يرانى فيكم طالب الضيم أرنبا
وهو بتمامه فى ابن الشجرى ١/ ٢٢٣. =

وفيها ثمانى لغات[١]: لَدَن بفتح الدال، ولدن بكسرها، فكأن «لَـدُن» خففت بحذف الضمّة، كمـا فى عَضُد، فالتقى ساكنان؛ فإمَّا أن تحذف النون فيبقى «لَدْ» وإمَّا أن نحرك الدال فتحًا أو كسرًا للساكنين، وإمَّا أن تحرك النون للساكنين كسرًا، [لأن زوال الساكنين يحصل بكل ذلك][٢]. فهذه خمس لغات، مع «لَدُن» التى هى أصلها.

وقد جاء: لُـدْن ولُدْ، فكأن لَـدُن خفف بنقـل ضمة الدال إلـى اللام، وإن كان نحو: عُضْد فى عَضُد قـليلاً ـ كما يجيئ فى التصريف ـ فالـتقى ساكنان، فإمَّا أن تحذف النون، وإمَّا أن تكسر للساكنين؛ وقد جاء: لَدُ، بحذف نون لَدُن التى هى أم الجميع وأشهر اللغات.

ولَدى، بمعـنى لدن، الاَّ أن لدن ولغاتـها المذكورة، يلزمـها معنى الابتـداء، فلذا يلزمها «من» إمَّا ظاهرة، وهو الأغلب، أو مقدرة، فهى بمعنى: من عند.

وأمَّا لَدى، فهو بمعنى «عند»، ولا يلزمه معنى الابتداء.

وعند، أعمّ تصرفًا من لَدَى، لأن «عند» يستعمل فى الحاضر القريب، وفيما هو فى حرزك، وإن كان بعيدًا، بخلاف لدى، فإنه لايستعمل فى البعيد.

[وإعراب لدن المشهور][٣]: لغة قيسيَّة.

قال المصـنف: الوجه فـى بناء لَدُن وأخواتـه: أن من لغاتهـا ما وضْـعُـه وضْـعُ الحروف، فحمل البقية عـليها تشبيهًا بها، ولو لـم يكن ذلك لـم يكن لبنائها وجه، لأنها مثل عند، وهو معرب بالاتفاق.

= وأما قائله فهو الأعشى: ديوانه / ٤١ من قصيدة مطلعها:

كفى بالذى تُولينَه لو تجَنّبا   شفآءً لِسُقْمٍ بعد ما عاد أشيبا

وشاهد الرضى: فى إصلاح المنطق ٣٣، ١٦٧، ٣٦٤، وابن الشجرى ١/ ٢٢٣.

(١) فى المخطوطات: «وفيها لغات» دون كلمة «ثمانى».

(٢) فى المخطوطات: «لان التقاء السّاكين قد يزال بتحريك الأول كما فى: «لم يكن الذين» [البنية / ١] وبتحريك الثانى كما فى: «لم يلده» مكان ما بين المعقوفين.

(٣) فى المخطوطـات مكان ما بين المعـقوفين: «وإعراب اللغة الأولـى أعنى التى على وزن عـضد» لغة قيسية.

والذى أرى: أن جواز وضع بعض الأسماء وضعَ الحروف، أى على أقلّ من ثلاثة أحرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنىّ على ما ذكرنا فى صدر الكتاب فى حد الإعراب(١).

فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنيًا على وضعها وضع الحروف؛ فالوجه، إذًا فى بناء لدن أن يقال: إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه، مع عدم تصرفه، لازمًا لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحروف دونها.

وأمَّا: «لدى» وهو بمعنى «عند» فلا دليل على بنائه؛ ومعنى «عند»: القرب حسًا أو معنىً / نحو: عندى أنَّك غنىّ، وربَّما فتحت عينه أو ضمت، ويلزمها النصب إلا إذا انجرَّت بمِن. ٢/ ١٢٤

ومَن حَذَف نون «لدن» لم يجوِّز حذفها مع الإضافة إلى مضمر(٢) فلا يقول: من لَده، بل: من لدنه، ولدنك.

وتجرُّ «لدن» ما بعدها بالاضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة.

وإن كان ذلك لفظ «غدوة»، جاز نصبها أيضًا مع الجر وقد ترفع.

أمَّا النصب، فإنه وإن كان شاذًا، فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة، دون سائر الظروف، كبكرة، وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة، تُفْتح وتضم وتكسر كما سبق فى لغاتها، ثم قد تحذف نونه، فشابَهَ حركاتُ الدال حركاتِ الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النونُ التنوينَ من جهة جواز حذفها، فصار لدن غدوة، فى اللفظ، كراقودٌ خلا، فنصبها تشبيهًا بالتمييز [فى راقود خلاً](٣) أو تشبيهًا بالمفعول الذى هو الأصل نحو: ضاربٌ زيدًا.

---

(١) فى المخطوطات: مكان «فى حد الإعراب»: «فى شرح قوله: الإعراب: ما اختلف آخرهُ به.

(٢) «إلى مضمر» سقط من ب ٣/ ٢٢٢.

(٣) «فى راقود خلاً» سقط من ط وب ٣/ ٢٢٢.

وغدوة، بـعد لدن، لا تـكون إلا مـنونة، وإن كـانت معـرفة أيضًـا إمَّا تـشبيـهًا بالتمييز، فإنه لا يكون إلا نكرة.

وإمَّا لأننا لو حذفنا التنوين، لم يُدرَ أمنصوبة هى أم مجرورة؟

وأمَّا الرفع فعلى حذف أحد جزأى الجمـلة، أى: لدن كان غدوةٌ، كما قلنا فى: مذ يومُ الجمعة.

وألف لدى، تعامل معاملة[١] ألف «على» و«إلى» فتسلم مع الظاهر، وتقلب ياءً، غالبًا مع المضمر.

وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب: لداك، وإلاك، وعَلاك، قال:

٦٢٧= طاروا عَلاَهُـنَّ فطِر عَلاَها وأشْدُدْ بمثْنَي حَقَبٍ حَقْواها[٢]

(١) كلمة «معاملة» سقطت من ظ.

(٢) هو الشاهد الثامن عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهـد به على أنه قد حُكـى عن قوم من العرب لَـداك والإك وعلاك فلم يقلبـوا الألف ياء مع المضمر فى علاهن وعلاها، وفى المثنى أعنى حقواها. وكان القياس: عليهنّ، وعليها، وحقويها.

قال أبو زيد فى نوادره: أنشدنى أبو الغول لبعض أهل اليمن.

أىّ قَلوص راكـب تراهـــا طاروا عليهن فشُلْ علاهـا

واشدد بمثْنَى حَقَبٍ حقواها ناجِـــية وناجـيًا أباهـا

قال البغدادى: القلوص: مؤنثة.

ومعى: «شالوا علاهن» يقال: شال الشىء شوْلاً: إذا ارتفع، والأمر: شُلّ ويتعدى بالهمزة وبالباء، فيقال: أشلته وشلت به.

و«الحَقَب» هـو حبل يشـدّ به الرحل إلـى بطن البعـير كما يـلى ـ ثيلـه أى ذكره كى لايجـتذ به التصدير، تقول منه: أحقبت البعير. و«حقواها» «مثنى حقوْ، وهو الخَصْر، ومشدّ الازار مثلاً.

وقول ابى زيد: «إن أباها» مثنى أب، حذفت النون للإضافة، أراد: أباها وأمها فثنىّ على التغليب.

من شواهد: الـنوادر لأبى زيد/ ٢٥٩/ ٤٥٧، والخصائص ٢/ ٢٦٩، وابـن يعيش ٣/ ٣٤، ١٢٩، وشرح شواهد الشافية / ٣٥٥، واللسان: «طير علا».

ولـم تنسب المصادر السابقة هذا الشعر لأحد.

وفى هامش ابن يـعيش: نسب بعض الناس هـذه الأبيات لرجل من بنى الحرث، ولـم يذكر اسمه منهم ابن السيد، وقال قوم: هى لأبى النجم ومنهم السيوطى، وقال أبو الحسن الأخفش فى شرح =

وإنما قلب ألف هـذه الكلم الثلاث مع المضـمر تشبيهًا بألـف «رمى» إذا اتصل بالمضر المرفوع نحو: رميت.

وإنما شبِّـه الضمير المجـرور بالمرفوع دون المـنصوب نحو: رَمـاك، لأن الجارَّ مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالـرافع مع الضمير المرفوع، بخلاف الناصب مع المنصوب.

ولـم يشبَّه بألف «غزا» لأن الواو ثقيل، والياء أقرب إلى الألف من الواو.

وإنما لـم يقلب [الألف ياء][1] نحو: عصاك، وفتـاك، لأن لهذه الألفات أصلاً، فكره قلبها تشبيهًا بشىء آخر، بخلاف ألف إلى، وعلى ولدى.

وقلبت ألف: «على» الاسـمية، وإن كان لها أصل فى الواو، تشبيـهًا لها بعَلَى الحرفية؛ ولا يتصل من المقصور الذى لا أصل لألفه بالمضمر إلا هذه الثلاثة.

وأمَّا حتَّاه، على ما جوّز المبرد فليس بمسموع وإنما هو قياس منه.

[استعمالات قط وعوض ومعناهما]

(ص): «وقط للماضى المنفى، وعَوض للمستقبل المنفى».

= نوادر أبى زيد: قال أبو حاتم: سألت أبا عبيدة عن هذه الأبيات، فقال لى: انقُطْ عليها، هذا من صنعة المفضل».

وفى هامش النوادر تحقيق د/ محمد عبد القادر ذكـر أن الشاهد روي ضمن أبيات منسوبة لرؤبة فى مجموع أشعار العرب، وروايتها فى الديوان.

أى قـلـوصـى راكـب تـراهـا ... شـالـوا عـلـيـهـن فشُـل عـلاهـا
واشـدد بمـثـنـى حـقـب حـقـواهـا ... نـاجـيـة ونـاجـيـا أبـاهـا
يـالـيـت عَـيْـنَـيْـهـا وفـاهـا ... بـثـمـنٍ نـرضـى بـه أبـاهـا
إن أبـاهـا وأبـا أبـاهـا ... قـد بـلـغـا فـى المجـد غـايـتـاهـا

إوفتشت فى ديوان رؤية (مجموع أشعار العرب» فلم أعثر على هذه الأبيات. هذا وفى ب ٣/ ٢٢٣: «وأشدوا» مكان «واشدُدْ» تحريف واضح.

(١) ما بين معقوقين سقط من ب ٣/ ٢٢٣

(ش): معنى «قط»: الوقت الماضى عمومًا، ومعنى «عوض»: المستقبل عمومًا؛ ويختصان بالنفى.

وعوض فى الأصل، اسم للزمان والدهر، فقطُّ وعوض: المبنيان، بمعنى: أبدًا، لكن عَوْضُ، قد يستعمل لمجرد الزمان، لا بمعنى أبدًا، فيعرب، قال:

٦٢٨= **ولولا نَبْلُ عَوْضٍ   فى حُظُبَّاىَ وأوصالى[١]**

ويقال: افعل ذلك من ذى عوض، كما يقال: من ذى أُنُف[٢]، أى فيما يستقبل[٢].

وقط، لايستعمل إلاّ بمعنى أبدًا، لأنه مشتق من القطّ، وهو القطع، كما تقول لا أفعله البتة، إلا أن «قط» يُبنى لما سنذكره بخلاف: البتةَ.

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «عوضًا» قد يستعمل لمجرّد الزمان فيعرب.

والشاهد من أبيات ثمانية للفند الزّمّانّى، وبعده.

لطاعنت صدور الخيل   طعنًا ليس بالآلى

وعوض فى الشاهد: اسم الدهر. وقد شذ بعضهم فقال: عوض: رجل كان يعمل النّبال جيدة، فشبه ما ناله من نوائب الزمان بإصابة تلك النبال.

و«حُظُبّاى» بالإضافة إلى ياء المتكلم. الحُظُبىَّ: هو الظهر ووزنه: فُعُلّى. وقيل: عِرق فى الظهر، وقيل: صلب الرجل ويقال: إنه عرق فى الظهر.

وروى: حُظُنْباىَ. ورواه المرزوقى: خُضُمّاتى بضمتى الخاء والضاد على أنه جمع خُضُمّة».

والخضمّة ماغلظ من الساق والذراع.

والمعنى: لولا رميات الدهر فى مفاصلى، ومجامع أعضائى، ومستغلظ عضدى وذراعى لكان تأثيرى وبلائى فى الحرب أكثر مما كان، ولشفعت تلك الطعنة. ولم أدعها وترًا.

و«الأوصال»: جمع وصل بكسر الواو وسكون الصاد وهو المَفْصِل وقوله: لطاعنت صدور الخيل.. هذا جواب لولا. وأراد بالخِيل الفرسان أى لولا ما قدمت من العذر لدافعت بالطعن أوائل الخيل طعنا لاتقصير فيه ولاقصور.

وقوله: «ليس بالآلى»: أى ليس بالمقصر.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقى /٥٣٨، وهمع الهوامع راقم ٨٤٥، واللسان: «حظب».

(٢) علق الشريف بقوله: «قوله من ذى أنف، يقال: أتيك من ذى أنف كما يقول من ذى قبل، أى فيما يستقبل من الزمان.

وربما استعمل قط، بدون النفى لفظًا ومعنى نحو: كنت أراه قط، أى دائمًا وقد استعمل بدونه لفظًا لامعنى، نحو:

... هل رأيت الذئب قط(١) =٦٢٩

وقد يستعمل عوض المبنىّ للمضى، ومع الإثبات أيضًا، قال:

ولولا دفاعى عن عِفاقٍ ومَشْهَدى هَوَتْ بعفاق عَوْضُ عنقاءُ مُغْرِبُ(٢) =٦٣٠

(١) هو الشاهد السادس والتسعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم٢٠١.

واستشهد به على أن قط قد استعملت بدون النفى لفظًا لامعنىً.

(٢) هو الشاهد الموفى العشرين بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «عوضًا» المبنى قد يستعمل للمضّى ومع الإثبات لفظاً فإن هوت ماضٍ مثبت، وهو عامل فى عوض، لكنه منفى معنىً لكونه جواب لولا.

وذكر البغدادى أن هذا البيت لم يره إلاّ فى هذ الشرح، ولم أقف على قائله ولا على شعره وعفاق هو عِفاق بين مُزَىّ، بضم الميم وفتح الزاء، وتشد يد الياء كان جاور باهلة فى سنة قحط، فأخذه الأحدب بن عمرو.. فشواه وأكله، وله يقول الشاعر:

إن عفاقًا أكلته باهله تمششوا عظامه وكاهله

وتركوا ام عِفاق ثاكلَهْ

و«هوت» العقاب تهوى هويًا بفتح الهاء وضمها: انقضت على صيد أو غيره مالم ترغه، فإذا أراغته قيل: أهوت له بالألف و«عنقاء» مؤنث أعنق، وهى الطويلة العنق. وهى الدّاهية، يقال حلّقت به عنقاءُ مُغرِب.

وأصل العنفاء: طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم.

و«مغرب»: اسم فاعل من أغرب الرجل فى البلاد: إذا بعد فيها بإمعان وفى المثل: «كالعنقاء تسمع بها ولاترُى» كالغول.

وقد يستعمل بدون الوصف «مغرب» ومنه قوله الشاعر:

لما رأيت بنى الزمان ومابهم خلٌ وفىّ للشدائد أصطفى

فعلمت أن المستحيل ثلاثة الغول والعنقاء والخِل الوفى

ومن ذلك قول القاضى الفاضل:

وإذا السعادة أحرستك عيونها نَمْ فالمخاوف كلهن أمان

واصطد بها العنقاء «فهى حِبالة واقْتَدْ بها الجوزاء فهى عِنان

وقال غيره:

الخل والغول والعنقاء ثالثة أسماء أشياء لم توجد ولم تكُنِ

وهو منفى معنى، لكونه فى جواب لولا.

وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعًا عن الإضافة، [كقبل، وبعد][(١)]، بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: عوضَ العائضين، أى: دهرَ الداهرين، ومعنى الداهر، ٢/ ١٢٥ والعائض: الذى يبقى على وجه الدهر / فكأن المعنى: ما بقى فى الدهر داهر.

وبنى قط، قيل لأن بعض لغاته، على وضع الحروف ـ كما يجيئ.

والأَولى أن يقال: بنى لتضمنه لام الاستغراق لزومًا، لاستغراقه جميع الماضى، وأمَّا أبدًا، فليس الاستغراق لازمًا لمعناه، ألا ترى إلى قولهم: طال الأَبد على لِبد[(٢)].

وبنى قط على الضم حملاً على أخيه عَوض.

وهذه أشهر لغاته، أعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشدَّدة، وقد تخفف الطاء فى هذه، وقد تضم القاف إتباعًا لضمة الطاء: المشددة أو المخففة، كمنذ، وقد جاء: قط ساكنة الطاء، مثل قط، الذى هو اسم فعل؛ وجاء فى عوض فتح الضاد وكسرها أيضًا وأكثر ما يستعمل «عوض» مع القسم كقوله:

٦٣١ = رَضِيعَيْ لِبان ثَدْىَ أُمٍّ تقاسما بأسْحمَ داجٍ عَوْضُ لا نتفرَّقُ[(٣)]

(١) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٢) لبد آخر لنسور التى كانت للقمان بن عاد.

(٣) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أكثر ماتُستعمل «عوض» مع القسم أى تكون من متعلقات جواب القسم، فعوض متعلق بتفرّق أى لا نفترق أبدًا. والشاهد للأعشى ديوانه / ١٢٢، من قصيدة يمدح بها المحلق وقصته معه مشهوره، وقيل الشاهد بيتان يتوقف معناه عليهما وهما:

لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار فى يفاع تحرَّق

تُشبّ لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلَّقُ

واللبان بكسر اللام: لبن المرأة خاصة، ويقال فى غيرها لبن.

من شواهد: الخصائص ١/ ٢٦٥، والمغنى ١/ ١٣٢، ٢/ ١٥٠. وهمع الهوامع والدرر رقم ٨٤٦.

[ظروف تركها المصنف]

[أمس]

ومن الظروف المبنية: «أمس» عند الحجازيين، وعلة بنائه: تضمنه للام التعريف(١)، وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه، فكان في الأصل نكرة، ثم لما أريد: أمس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدى، كما هو عادة كل اسم قُصِد به إلى واحد من بين الجماعة المسمَّاة به ـ كما ذكرنا في باب غير المنصرف ـ ثم حذفت اللام وقدّرت، لتبادر فهم كل من يسمع أمس مطلقًا من الإضافة، إلى أمس يوم التكلم فصار معرفة، نحو: لقيته أمس الأحْدث.

ولم يُبن صباحًا ومساءً وأخواتهما المعيَّنة، مع كونها، أيضًا، معدولة عن اللام، لأن التعريف الذى هو معنى اللام(٢)، غير ظاهر فيها من دون قرينة، ظهورَه فى أمس، لأنك إذا قلت: كلمته صباحًا ومساءً، وقصدت صباح يومك، ومساءَ ليلتك، لم يتبيّن تعريفهما، كما يتبيَّن فى قولك: لقيته أمس.

وأما سحَر فأمره مشكل سواء قلنا ببنائه أوبترك صرفه، لأنه مخالف لأخواته، من: صباحًا، ومساءً، وضحىً، معيَّنة، إذ هى معربة منصرفة.

فهو شاذ من بين أخواته، مبنيًا كان أو غير منصرف.

وإنما لم يبنوا «غدًا» مع قصد غد يوم التكلّم، كما بنى أمس تفضيلاً لتعريف الداخل فى الوجود على تعريف المقدَّر وجودُه، وذلك لأن التعريف فرع الوجود، ووجوده ذهنى، فكذا تعريفه بخلاف «أمس» فإنه قد حصل له وجود، وإن كان منتفيًا فى حال التكلم، فتعريفه يكون أقوى، مع أنه قد رُوى عن بعض العرب إعرابه مع صرفه، كـ«غدٍ»، وليست بمشهورة.

وأمَّا بنو تميم، فالذى نقل عنهم سيبويه: إعرابه غير مصروف فى حال الرفع،

(١) كلمة: «التعريف» سقطت من ظ.

(٢) فى المخطوطات: «اللام المقدر ليس بظاهر فيها» من دون قرينة إلخ.

وبناؤه على الكسر، كالحجازين، فى حالتى النصب والجر. قال سيبويه: وبعض بنى تميم يفتحون أمس بعد «مذ».

قال السيرافى: وإنما فعلوا ذلك، لأنهم تركوا صرفه.

وما بعد «مذ» يرفع ويخفض، فلما ترك صرفَه مَن يرفع منهم، نحو: مذ أمس، تركه أيضًا بعدها مَن يجرّ، فكان مشبَّهًا بنفسه؛ قال:

٦٣٢= لقد رأيتُ عجبًا مذ أمسا عجائزًا مِثْل السعّالِي خمسا(١)

قال: وهذا قليل، لأن الخفض بعد «مذ» قليل.

قال سيبويه: إذا سمَّيت بأمس رجلاً، على لغة أهل الحجاز، صرفته، كما تصرف «غاق» إذا سميت به؛ وذلك أن كل مفرد مبنىّ تسمِّى به شخصًا، فالواجب فيه الإعراب مع الصرف ـ كما يجيئ فى باب الأعلام.

وإن سميت(٢) به على لغة بنى تميم، صرفته أيضًا فى الأحوال، لأنه لا بدَّ من صرفه فى النصب والجر، لأنه مبنى على الكسر عندهم فيهما.

وإذا صرفته فى الحالتين وجب الصرف فى الرفع، أيضًا، إذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب، غير منصرف فى الرفع.

٢/ ٦ ووجه منع الصرف فى أمس / : اعتبار علَميَّته المقدرة، كما قلنا فى باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعًا، وبناءَه نصبًا وجرّا، كما اختاروا بناء نحو: حضارِ، وترك صرف نحو حذام وقطام، مع أن الجميع من باب واحد.

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «أمس» غير منصرف مجرور بالفتحة، والألف للإطلاق. قال البغدادى: والبيتان من الرجز فى نوادر أبى زيد سمعه من العرب، وأنشد بعدهما:
يأكلن ما فى رحلهن همسا لاترك الله لهنَّ ضرسا
والهمس: أن تأكل الشىء وأنت تخفيه.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٤٤، وأوضح المسالك رقم / ٤٨٣، والأشمونى ٣/ ١٦٧.
(٢) فى ب ٣/ ٢٢٨: «وإن سميته به».

والوجه فى هذا: مثل الوجه فى ذاك، وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء، كما هو مذهب الحجازيين، وعلة منع الصرف، كما بيَّنا فابتدأوا باعتبار الإعراب أولاً إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء.

واختير أسبق الإعراب وأشرفه، وهو الرفع، فصار فى حال الرفع معربًا غير منصرف. والحالتان الباقيتان أعنى الجر والنصب مستويتان حركة فى غير المنصرف، فأرادوا أن تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء.

فلو جعلا مستويين فى الضم لم يَبِن إعرابهما[1] رفعًا، إذا كانت تصير مثل حيث، فى الأحوال.

ولو سوِّى بينهما فى الفتح لم يَبِن بناؤهما، إذ كانت تصير كغير المنصرف، فلم يبق إلا الكسر.

وأيضًا، أول ما تبنى عليه الكلمة بعد السكون: الكسر، وأيضًا تكون هذه الكلمة فى حالة البناء على الحركة التى بنيت عليها عند أهل الحجاز.

وقال الزمخشرى وجماعة من النحاة: إن أمس معرب عند بنى تميم مطلقًا؛ أى فى جميع الأحوال.

ولعلَّة غرَّهم قول بعض بنى تميم:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا[2]

وقد قال سيبويه: إن بعضهم يفتحون أمس بعد «مذ»، فقيَّد هذا القول بقوله: بعضهم، وبقوله: بعد «مذ»، فكيف يطلق بأن كلَّهم يفتحون فى موضع الجر، بعد أىّ جارٍّ كان؟

فان نكِّر «أمس» كقولك: كل غدٍ يصير أمسًا، وكل أمسٍ يصير أوَّلَ من أمس؛

(١) فى ب ٣/٢٢٨: إعرابها مكان: إعرابهما.

(٢) سبق ذكره رقم ٥٨٦.

أو أضيف، نحو: مضى أَمْسُنا، أو دخله اللام نحو: ذهب الأمس بما فيه: أعرب اتفاقًا لزوال علة البناء وهى تقدير اللام.

وربَّما بُنى المقترن باللام، ولعلَّ ذلك لتقدير زيادة اللام الأصلية(١).

وقال سيبويه: ولا يصغَّر أمس، كما لايصغر غدًا.

وإن ثِّنى أو جُمع فالإعراب، لأن اللام إنما قدِّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه، فإذا ثنى أو جمع، لم يبق ذلك الواحد المعيَّن، فتظهر اللام، لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرةَ الواحد.

وليس بناء أمس على الفتح لغة، كما قال الزجاجىّ، مغتراً بقوله:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا(٣)

★★★

(١) كلمة الأصلية سقطت من ط و ب ٣/ ٢٢٩.

(٢) سبق ذكره رقم / ٥٨٧.

[الآن]

ومنها «الآن»، قال الزجاج: بنى لتضمنه معنى الإشارة، إذ معناه: هذا الوقت، وهذا مذهبه فى بناء[1] «أمس»؛ وفيه نظر، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة، مع إعرابها.

وقال السيرافى: لشبه الحرف بلزومها فى أصل الوضع موضعًا واحدًا، وبقائها فى الاستعمال عليه، وهو التعريف باللام؛ وسائر الأسماء تكون فى أوَّل الوضع نكرة، ثم تتعرَّف، ثم تنكر، ولا تبقى على حال؛ فلما لَم يُتصرَّف فيه بنزع اللام، شابه الحرف، لأن الحروف لا يتصرَّف فيها.

وقال أبو على: بنى لتضمنه اللام كأمس، وأمَّا اللام الظاهرة فزائدة[2]، إذ شرط اللام المعرِّفة أن تدخل على النكرات فتعرِّفها، والآن، لم يسمع مجردًا عنها.

وقال الفراء: أصله الفعل، من: آن يئين، أدخل عليه اللام بمعنى الذى: أى الوقت الذى حان[3] ودخل، قال: هذا كما نقل عن النبى ﷺ أنه «نهى عن: قيلَ وقالَ» فإنهما فعلان استعملا استعمال الأسماء، وتركا على البناء الذى كانا عليه.

والجواب: ان: قيل وقال: محكيان، والمعنى: نهى عن قوله: قيل كذا، وقال فلان كذا، يعنى كثرة المقالات؛ والآن ليس بمحكيّ. وكذا مذهب الفراء / فى ٢/ ١٢٣
«أمس» أنه أمر من: أمسَى يُمسِى.

وقد يقال فى الآن: لان، وهو من باب تخفيف الهمزة.



(١) كلمة: «بناء» سقطت من ب ٣/ ٢٢٩.

(٢) فى المخطوطات: «ليست للتعريف» بدل «زائدة».

(٣) فى المخطوطات: «كان» بدل: «حان».

[لمّا]

ومنها «لـــمَّا» وهو ظرف بمعنى «إذ»، اسم عنـد أبى على، ويستعمـل استعمال الشرط، كمـا يستعمل: كلَّمـا، وكلام سيبويه محـتمل، فإنه قال: لـمَّـا لوقوع أمر لغيره، وإنما يكون مثل «لو»، فشبـهها بلو، ولو: حرف؛ فقال ابن خروف: ان «لما» حرف، وحمـل كلام سيبـويه على أنـه شرط فى الماضـى كلو، إلا أن لو، لانـتفاء الأول لانتفاء الثانى، ولـمَّا لثبوت الثانى لثبوت الأول[١]؛ وقال: لو كان ظرفًا، لم يجز: لـمَّا أسلم دخل الجنة.

والجواب: أنه على التأكيد والتشبيه، فكأنه دخلها فى ذلك الوقت.

ومَن قال هو ظرف، قال: وضع موضع كلمة الشرط مع جملتيها للغَرَض الذى ذكرنا فى «إذا»[٢].

ويليه فعل ماضٍ لفظًا ومعنى وجوابه أيضًا كذلك أو جملة اسمية، مقرونة بإذا المفاجأة، قـال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾[٣]، أو مع الفاء.

وربمَّا كان ماضيًا مقرونًا بالفاء، وقد يكون مضارعًا.



(١) فى المخطوطات: لانتفاء الثانى لانتفاء الأول.

(٢) فى ظ: «الذى ذكرنا مع إذا».

(٣) النساء/ ٧٧.

[قولهم لَهْيَ أبوك]

وقريب من الظروف المبنية قولهم: لَهْيَ أبوك، أى لله أبوك، لأن أصله الجار والمجرور، وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدِّر لام التعريف، ففى: لاه أبوكَ، كما قال:

لاهِ ابنُ عمِّك، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنـــيٍّ ولا أنت ديَّانى فَتَخْزُونِى[1] ٦٣٣

فبِني لتضمّنه الحرف، ثم قلب اللام إلى موضع العين، وسكن الهاء لوقوعه موقع الألف الساكن، ورجعت الألف إلى أصلها من الياء لسكون العين[2]، كما هو أحد مذهبى سيبويه فى «الله»[3]، وهو أنه من: لاهَ يليه أى استتر[4] ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسر والضمة.

وقد تحذف اللام[5] فيقال: له أبوك؛ وإنما قلب، لأن الكسر لم يَبِن فى: لاهِ، لالتباسه بالجر الذى هو أصله، فأريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالإعرابية، ولو قالوا «لاهِ» بلا قلب، لا لتبست بالإعرابية فى نحو: أَللهِ

---

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الخمسمائة.

واستشهد به على أن أصل لاه ابنُ عمك: لله ابن عمك، فحذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدّر لام التعريف، فبقى: لاه ابنُ عمّك، فبنى لتضمن الحرف.

والشاهد نسبه البغدادى إلى ذى الإصْبع العدوانى.

من شواهد: الخصائص ٢/٢٨٨، وابن الشجرى ٢/١٣، ٢٦٩، وابن يعيش ٨/٥٣، ٩/١٠٤، والمقرب ١/١٩٧. والمغنى رقم / ٢٦٠، والعينى ٣/٢٨٦، والتصريح ٢/١٥، والأشمونى، ٢/٢٢٣، والأشباه والنظائر رقم / ٦٥.

وفى العينى: «لاه ابن عمك» اى لله درّ ابن عمك.

وقوله: «ولا أنت ديانى» الخ قال ابن السّكيت: أى ولا أنت مالك أمرى فتسوسنى. يقال: خزاه يخزوه خزواً: ساسه وقهره وأمّا الخزى فهو من خَزِى يخزى خزيا: إذا ذلّ وهان.

(٢) «لسكون العين» سقطت من ظ.

(٣) «فى الله» سقط من ظ.

(٤) فى ط وب ٢/٢٣١: تستر.

(٥) فى ط وب: «الياء» بدل اللام.

لأَفعلنَّ. بالنصب(١).

[مــع]

وأمَّا «مَع» فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب لازِم النصب.

وظاهر كلام سيبويه أنه مبنىّ قال: سألته، يعنى الخليل، عن «مَعَكم» لأى شىء نصبتها، يعنى: لِمَ لَمْ تُبْنَ على السكون؟ هذا لفظه.

فمَن قال: إنها مبنية(٢) فلمشابهتها للحرف بـقلة التصرف فيها، إذ لا تكون إلا منصوبة، والأَولى الحكم بإعـرابه، لدخـول التـنوين فـى نحـو: كنّا معًا، وانجـراره بـ «منْ» (٣)، وإن كان شاذًا، نحو: جئت مِن مَعه، أى من عنده، وتسكين عينها لغة ربَعيَّة، يقولون: معْ زيد،فإذا لاقى ساكنًا بعَده، كَسروا عينه نحو:كنت معِ القوم.

قال بعضهم: وهو الحق، هى فى هذه اللغة حرف جرّ، إذ لا موجب للبنا فيه(٤).

ثم نقول: يـلزم إضافة «مع» إن ذكر قـبله(٥) أحد المصطحبيـن، نحو كنت مع زيد، وإن ذكـر قبله المـصطحبـان، لم يبق مـا يضاف إليـه، فينصـب منونًا عـلى الظرفية، نحو: جئنا معًا أى فى زمان، وكنـا معًا أى فى مكان، وقيل انتصابه على الحالية ، أى مجتمعين.

---

(١) «بالنصب» سقط من ب ٣/ ٢٣٢.

(٢) بعد قوله: «مبـنية» زيادة فى المخطوطات وهى: مبـنية «لكون وضعها وضع الحروف أو لـمشابهتها للحرف» بقلة التصرف إلخ.

(٣) بعد قوله: «وانجراره بـ «من»: زيادة فى المخطوطـات وهى: «نحو خرجت من معه أى من عنده، وإن كان دخول من عليـه شاذًا وليس موضوعا وضع الحروف، لأن الحق أنـه محذوف اللام - كما يجىء - مع أنه قد تقدم أن وضع الاسم وضع الحرف مسبوق بـالنظر من الواضع إلى مشابهته فى الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكن عينها» لغة ربعية إلخ.

(٤) بعد قوله: «للبناء فيه» زيادة فى المخطوطات، وهى:
«على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف، وقد ذكرنا ما عليه ولو كان أيضًا كذا، وكان وضعه كذلك موجبا للبناء لبنى من دون الإسكان أيضًا» ثم نقول.. إلخ.

(٥) فى ب فط ٢/ ٢٣٢: «إن ذكر معه».

والفرق بين: فعلنا معًا، وفعلنا جميعًا: أن «معًا» يفيد الاجتماع فى حال الفعل، وجميعًا بمعنى كلنا، سواء اجتمعوا أو لا.

والألف فى «معًا» عند الخليل، بدل من التنوين، إذ لا لامَ له فى الأصل، عنده، وهى عند يونس، والأخفش، وهو الحق، مثل ألف فتىً، بدل من اللام، استنكارًا لإعراب الموضوع على حرفين، فمعَ، عندهما عكس «أخوك»، ترد لامها فى غير الإضافة، وتحذف فى الإضافة، لقيام المضاف إليه مقام لامها.

[الظروف المضافة إلى الجمل]

(ص): [«والظروف المضافة إلى الجمل، وإذ / يجوز بناؤها على الفتح» ٢ / ١٢٨
«وكذلك مثل، وغير، مع ما، وأن»][(١)].

(ش): قد مضى شرحه فيما تقدم[(٢)].



(١) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٢) علق الشريف على ذلك بقوله: فى آخر بحث: «حيث».

[المعرفة والنكرة]

(ص): «المعرفة والنكرة: المعرفة: ما وضع لشىء بعينه، وهى المضمرات والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف بالألف واللام، أو بالنداء – والمضاف إلى أحدها معنىً».

(ش): قوله: «بعينه»، احتراز عن النكرات، ولا يريد به أن الواضع قصد فى حال وضعه واحدًا معيَّنًا إذ لو أردا ذلك لم يدخل فى حدِّه إلا الأعلام، إذ المضمرات والمبهمات، وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما تصلح لكل معيَّن قصده المستعمل، فالمعنى: ما وُضع ليستعمل فى واحد بعينه، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما فى الأعلام، أو، لا، كما فى غيرها.

ولو قال: ما وضع لاستعماله فى شىء بعينه لكان أصرح.

وإنما جَعَل ذا اللام موضوعًا كالرجل والفرس ـ وإن كان مركبًا ـ لما مرَّ فى حدّ الاسم أنَّ المركبات أيضًا موضوعة بالتأويل الذى ذكرنا هناك، أو جَعَل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كأنه موضوع مع ما دخل عليه وضعَ الأفراد.

ويدخل فى هذا الحدّ: العَلَم المنكَّر، نحو: ربَّ سعاد وزينب لقيتهما لأنهما وضعا لشىء مُعيَّن، ويدخل المضمر فى نحو: ربَّه رجلاً، ونِعم رجلاً، وبئس رجلاً، والحق أنه منكَّر.

ولايُعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبلُ بحكم من الأحكام نحو: جاءنى رجل فضربته، لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائى، دون غيره من الرجال. وكذا ذو اللام فى نحو: جاءنى رجلٌ فضربت الرجل، وأمَّا الضمير فى نحو: ربَّ شاة وسخلتها، فنكرة، كما فى: ربَّه رجلاً، لأنه لم يختص المنكر المعود إليه بحكم أوَّلاً.

والأصرح فى اسم المعرفة أن يقال: ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات، والمعرف باللام العهدية، وإن كان المعهود نكرة، إذا كان المنكر المعود إليه، أو المعهود مخصوصًا قبلُ بحكم، لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان منكَّرًا.

وأمَّا إن لم يختص المعود إليه بشىء قبلُ، نحو: أرجل قائم أبوه؟ و:

=٦٣٤ * أظبىٌ كان أمَّك أم حمارُ ؟[1] *

كما يجيء البحث فيه فى باب كان، ونحو: ربَّه رجلاً، وبئس رجلاً ونعم رجلاً، ويالها قصَّةً، وربَّ رجل وأخيه؛ فالضمائر كلها نكرات، إذ لم يَسبق اختصاص المرجوع[2] إليه بحكم.

ولو قلت: ربَّ رجل كريم وأخيه لم يجز، وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم، لأن الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مختصة بصفة.

---

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الضمير المستتر فى «كان» نكرة، لأنه عاد على نكرة غير مختصة بشىء وهو ظبى.

والشاهد نسب لثروان بن فَزارة بن عبد يغوث العامرى.

وصدره:

* فإنك لايضرُّكُ بعد عام *

من أبيات أولها:

وكائن قد رأيت من أهل دار ... دعاهمْ رائد لهُمُ فساروا

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٣، ونسبه سيبويه إلى خداش بن زهير ـ ونسبه البغدادى إلى ثروان بن فزاره، ونسبه العسكرى فى كتاب «التضحيف» لزرارة بن فزوان.

والبيت من شواهد: المقتضب ٤/ ٩٤، وابن يعيش ٧/ ٩١، ٩٤ والمغنى ٢/ ٦٥٣، والقرطبى ١٣/ ٩٩.

(٢) فى ط وب ٣/ ٢٣٥: «المعهود» بدل: «المرجوع».

وفى ب ٣/ ٢٣٥، أضاف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل.

ويدخل فيه الأعلام حال اشتراكها، نحو: محمد، وعلى، إذ يشار بكل واحد منهما[١] إلى مخصوص عند[٢] الوضع.

ويخرج منه النكرات المعيَّنة للمخاطب نحو قولك: جاءنى رجل تعرفه، أو: رجل هو أخوك، لأن «رجلاً» لم يوضع للإشارة إلى مختص، [بل اختص فى هذا االاستعمال بصفته][٣] وكذا يخرج نحو: لقيت رجلاً، إذا علِم المتكلم[٤] ذلك الملقىّ؛ إذ ليس فيه إشارة لا استعمالاً ولا وضعًا.

فقولنا: ما أشير به، يشترك فيه جميع المعارف، ويختص اسم الإشارة بكون الإشارة فيه حسيَّة، [٥] كما مرَّ فى بابه.

وإنما قلنا إلى خارج، لأن كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق عِلم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه، ومن ثمة لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلاَّ مَن سبقت معرفته لذلك اللسان.

فعلى هذا، كل كلمة:[٦] إشارة إلى ما ثبت فى ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ
موضوع له، فلو لم نقل إلى خارج، لدخل فيه / جميع الأسماء: معارفها ٢/ ١٢٩
ونكراتها.

فتبيَّن بما ذكرنا أن قول المصنف فى نحو قولك: اشرب الماءَ، واشتر اللحم وقوله تعالى: ﴿أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[٧]: أن اللام، إشارة إلى ما فى ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم والذئب ليس بشىء، لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام، فالحق أن تعريف اللام فى مثله لفظى، كما أن العلمية فى نحو أسامة لفظية، كما يجيئ فى الأعلام.

(١) فى ب ٣/ ٢٣٦: «منها» بدل منهما.
(٢) فى المخطوطات: «بحسب» بدل «عند».
(٣) ما بين المعقوفين سقط من ظ.
(٤) فى ب فقط: «المخاطب» مكان: «المتكلم».
(٥) فى المخطوطات: «حسية بالوضع».
(٦) فى المخطوطات: «كل لفظ» بدل كل كلمة.
(٧) يوسف / ١٣.

فنقول أولاً: إن التنوين فى كل اسم متمكن غير عَلَم، يفيد التمكن والتنكير معًا. ومعنَى تنكير الشيء شياعه فى أمّته، وكونه بعضًا مجهولاً من جملة إلاّ فى غير الموجب نحو: ما جاءنى رجل فإنه لاستغراق الجنس، فكل اسم دخله اللام، لا يكون فيه علامة هى[1] كونه بعضًا من كل، إذ تلك العلامة هى التنوين، [وهو لا يجامع اللام، كما مرَّ فى أول الكتاب][2].

فينظر فى ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة، لا حالية ولا مقالية دالَّة على أنه بعضٌ مجهول من كل كقرينة الشراء الدالة على أن المشتَرى بعض فى قولك: اشتر اللحم، ولا دالة على أنه بعضٌ معيَّن، كما فى قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[3]، فهى اللام التى جيئ بها للتعريف اللفظى، والاسم المحلَّى بها لاسغراق الجنس، سواء كان مع علامة الوحدة، كالضربة، أو مع علامة التثنية أو الجمع، كالضربتين، والعلماء، أو تجرد عن جميع تلك العلامات، كالضرب، والماء.

وإنما وجب حمله على الاستغراق لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجية[4] فإمَّا أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها، ولا واسطة بينهما فى الوجود الخارجى، وإن كان يمكن تصورها فى الذهن خالية عن الكلية والبعضية، لكن كلامنا فى المشخصات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا فى الذهنية، فإذا لم يكن للبعضية، لعدم دليلها أى التنوين، وجب كونه للكلّ؛ فعلى هذا، قوله ﷺ: «الماء طاهر»، أى كل الماء، و: النوم حدث، أى كل النوم، إذ ليست فى الكلام قرينة، البعضية، لا مطلقة، ولا معيَّنة، فلهذا جاز، وإن كان قليلاً، وصف

---

(١) كلمة: «هى» سقطت من ب ٣/ ٢٣٧.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) طه / ١٠.

(٤) فى ط وب: «خارجة».

المفرد بالجمع، نحو قولهم: «أهلكَ النـاسَ الدينارُ الصُّفر والدرهم البيض» على ما حكى الأخفش.

و: «لاتحرِّم الإملاجة والإملاجتان»[١]، مفيد[٢] للاستغراق الذى يفيده الاسم لو كان منكرًا، نحو: لا تحرم إملاجة ولا إملاجتان، فالمفرد فى مثله يعمُّ جميع المفرد، والمثنى جميع المثنى، فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد، فقولك ان الرجل خير من المرأة إلا الزيدين: أى إلا كل واحد منهما، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[٣]؛ أى إلاّ كل واحد منهم. ولا يجوز أن تقول: الرجل يرفع هذا الحجَر إلا الزيدين معًا، ولا: إلا ثلاثتكم[٤] معًا، بَلَى، يجوز ذلك إذا كان الاستثناء منقطعًا.

وكذا لايستثنى من المثنى إلا المثنى، فمعنى: أن الرجلين يرفعان هذا الحجر إلا أخوتك: أى إلا الاثنين منهم.

ولا يجوز: الرجلان يرفعان هذا الحجر إلا اخوتك معًا، بَلَى، يجوز على الانقطاع.

وأمَّا الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو: لقيت العلماء إلا الزيدين وإلا زيدًا، وذلك لأن الجمع المحلَّى باللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكرّ[٥] مضاف إليه كل [مفرد وغيره][٦]، فمعنى لقيت العلماء [إلا زيدًا][٧]: أى: كل عالم [وكل عالمين وكل علماء][٨]، وهكذا حال المفرد والمثنى

(١) فى القاموس: «ملج»: ملج الصبى أمه كنصر وسمع: تناول ثديها بأدنى فمه، وامتلج اللبن امتصه: أوملجه: أرضعه.

(٢) خبر لما قبله

(٣) العصر/ ٢، ٣.

(٤) فى ب ٣/ ٢٣٨: «ثلاثكم» بثاءين تحريف واضح.

(٥) فى المخطوطات بمعنى مفرد «منكر» بزيادة كلمة: مفرد.

(٦ - ٧ - ٨): ما بين معقوفين سقط من ظ.

والمجموع فى غيـر الواجب، [قال ﷺ][(١)] «لاتحرم الإ مـلاجة» أى كل واحـد من هذا الجنس، وكذا: الإملاجتان / أى كل اثنين اثنين من هذا الجنس. ٢/ ١٣٠

فلا يستثنـى من الواحد إلا الواحد، ولا من المثنى إلا المثنـى، وأما الجمع نحو: مالقيت العلماء، فهو بخـلافهما، بل هو بمنزلة منكّر[(٢)] فى سياق[(٣)] غير الموجب [مفرد، وغيره][(٤)] فى استعمـالهم، أى: مـا لقيـت أحدًا[(٥)] من الـعلـماء [ولا الزيدين[(٦)]، ولا اثنين، ولا جـماعة[(٧)]]، فيصح اسـتثناء المفرد والمثـنى والمجموع منه، نحو: ما لقيت العلماء إلا زيدًا، وإلا الزيدَين وإلا الزيدِين؛ فقول تعالى: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾[(٨)]، أى شىء من الأبصار، لا جمع الأبصار، كما توهَّمه بعضهم، فحال الجمع فى الموجب وغيره، خلاف[(٩)] حال المثنى والمفـرد هذا هو المعلوم[(١٠)] من استقراء كلامهم.

وأمَّا النكرة المستـغرقة، نحو: ما لقيت رجلاً، أو رجلين أو رجـالاً؛ فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها إلا أمثـالها، فقولك: ما لقيت رجلاً إلا الزيدَين، أى إلاّ كل واحد منهم[(١١)]، ولا يجوز أن تقول[(١٢)]: لا يرفع هذا الحجَر رجلٌ إلا الزيدين معًا.

(١) ما بين معـقوفين مكانه فى المخطـوطات: «تقول» وهذا تحريف لأن هذا القـول حديث شريف رواه مسلم فى بـاب الرضاع وانظر الجامع المفهـرس لألفاظ صحيح مسلـم رقم ٢١٥٠١ ونصه: «لاتحرم الإملاجة والإملاجتان».

(٢) فى المخطوطات: بمنزلة مفرد منكر».

(٣) كلمة: «سياق» سقطت من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) فى ط: «أحد» بالرفع، تحريف.

(٦) فى ط: «إلا الزيدين بدل: «ولا الزيدين».

(٧) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٨) الأنعام / ١٠٣.

(٩) كلمة: «خلاف» سقطت من ط وب٣/ ٢٣٨.

(١٠) فى المخطوطات: «مكان» «هذا هو المعلوم»: «وكل ما ذكرناه مأخوذ».

(١١) فى ب ٣/ ٢٣٩: «منهما».

(١٢) «أن نقول» سقطت من ظ.

وتقول: ما لـقيت أخوين متصافـيين إلا الزيدَين، وإلا بَنى فـلان أى إلا اثنين منهم، ولا يجوز إلا زيدًا.

وتقول: ما لقيت رجالاً إلا الزيدِين، ولا يجوز: إلا أخويك، ولا: إلا زيدًا؛ إلا على الانقطاع، لأن المعنى: ما لقيت جماعة من الرجال.

وإن كان هناك قرينة دالَّة عى أنه ليس المـراد به الاستغراق؛ فإن كان هناك عهد، فاللام عهدية للتعريف ـ على ما يجيئ فى بابه ـ.

وإن لم يكن، فإن كان فيـه علامة الوحدة أو التثنية نحو: مـا أُعطيك إلا التمرة أو التمرتين، فلا فرق، إذًا، بين المعرَّف والمنكر معنىً، فكأنك قلت: ما أُعطيك إلا التمرة أو التمرتين فلا فرق إذاً بين المعرّف والمنـكر معنىً فكأنك قلت: ما أعطيك إلاّ تمرة أو تمرتـين؛ وإن لم يكـن فيه علامـتاهما، نـحو: اشتريـت التمر، ولـقيت الرجال.

فالفرق بين ذى اللام والمجرد: أن المجرَّد، لأجل التنوين الذى فيه للتنكير، يفيد أن ذلك الاسم بعـض من جملة، فمـعنى اشتريت تمـرًا، ولقيت رجالاً: شيـئًا من التمر، وجماعة من الرجال، بخلاف المعـرَّف باللام، فإن المراد به الماهية مجرَّدة عن البعضيـة، لكن البعضية مـستفادة من القرينـة. كالشراء، واللقاء، فكـأنك قلت: لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس، فهو كعامٍّ مخصوص بالقرينة.

فالمجـرد: وذو اللام، إذًا بالـنظر إلـى القريـنة بمعنـىً، وبالنـظر إلى أنـفسهـما مختلفان، فمن ثمة جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع، بالمنكر نحو قوله:

٦٣٥= * ولقد أمرّ على اللئيمَ يسُـبُّنى[1]*

وكذا: مررت بالرجـل مثلك، وما يحسن بـالرجل خير منك، كمـا مر فى باب الوصف.

فعلى هذا، كل لام تعريف، لا معنى للتعريف فيها إلا التى للمعهود الخارجىّ.

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٥٨.
واستشهد به على أنه يجوز وصف المعرّف باللام الجنسيـة بالنكرة كما هنا، فإن جملة «يسبنى» نكرة وقعت وصفًا للئيم.

قوله: «وهى المضمرات»، قد تقدم ذكرها.

ويعنى بالمبهمات: أسماء الإشارة والموصولات ـ وقد تقدم ذكرهما ـ وإنما سمِّيت مبهمات، وإن كانت معارف لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسِّية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب، لأنَّ بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها.

وكذا الموصولات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب.

ولم يقولوا للمضمر الغائب: مبهم لأن ما يعود إليه متقدم، فلا يكون مبهمًا عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية.

[المعرّف بـ «أل»]

قوله: «وما عرِّف باللام»، هذا مذهب سيبويه، أعنى أن حرف التعريف هو اللام وحدها، والهمزة للوصل، فتحت مع أنّ أصل همزات الوصل الكسر، لكثرة استعمال لام التعريف.

والدليل على أن اللام هى المعرِّفة فقط: تخطِّى العامل الضعيف أيَّاها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها؛ ولو كانت على
٢/ ١٣١ حرفين لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها العامل الضعيف / وأمَّا نحو: أَنْ لاَ تفعلَ، وإنْ لا تفعلْ، وبلا مال فلجعلهم «لا»، خاصة، من جميع ما هو على حرفين، كجزء الكلمة، فلذا يقولون اللافرس، واللا إنسان.

وأمَّا نحو: بهذا، و: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[1]، فإن الفاصل بين العامل والمعمول، ما لم يغيِّر معنى ما قبله ولا معنى ما بعده، عُدَّ الفصل به كلا فصل.

وللامتزاح التام بين اللام وما دخلته، كان نحو: الرجل، مغايراً لرجل حتى جاز

(١) آل عمران/ ١٥٩.

تواليهمـا فى قافيتين، ولم يـكن إيطاءً[١]؛ وإنما وضعت الـلام ساكنة ليسـتحكم الامتـزاج، وأيضًا دليـل التنكـير، أى التنـوين: على حـرف، فالأَولى كون دلـيل التعريف مثله.

وقال الخلـيل: «أل» بكمـالها : آلة التـعريف، نحو: هـل، وقد، استدلالاً بـفتح الهمزة، وقـد سبق العذر عنـه، وبأن يوقف عليهـا فى التذكر نحـو قولك: ألى إذ اتذكرت ما فيه اللام كالكتاب[٢] وغيره.

وبفصلهـا من الكلمة والوقف علـيها عند الاضطرار، كالوقـف على «قد» فى نحو قوله:

٦٣٦= أزِف التَّرحّل غير أن ركابنا لمـــا تَزُلْ برحالنا وكأن قدِ[٣]

وذلك قوله:

٦٣٧= يا خليليَّ اربعا واسْتخبرا الـ منزِلَ الدارس مِنْ أهل الحِلال[٤]

(١) فى اللسان: «وطأ»: وواطأ فى الـشعر، وأوطأفيه، وأوطأه: إذا اتفقت له قافيتـان على كلمة واحدة معناهما واحد، فإن اتفق اللفظ أو اختلف المعنى فليس بإيطاء.
وقال الأخفش: الإيطـاء: ردّ كلمة قد قضَّيْتَ بها مـرة نحو قافية على رَجُلٍ وأخـرى على رَجُلٍ فى قصيدة، فهذا عيب عند العرب لايختلفون فيه.

(٢) فى ظ: «كالكنايات» بدل: «الكتاب» تحريف ظاهر.

(٣) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «قد» كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.
والشاهد للنابغة الذبيانى، ديوانه / ١٤٣.
من شـواهد الخصائـص ٢/ ٣٦١، وابن يعـيش ٨/ ٥، ١١٠، ١٤٨، ٩/ ١٨، ٥٢، وقطر الـندى / ٢٢٢، والهمع والدرر رقم ٥٤١، ٢٢٨، والأشباه والنـظائر رقم ١٢٣، والمغنى رقم ٣١٥، ٦٤٣، والعينى ١/ ٨٠، ٢. ٣١٤.

(٤) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الخمسمائة.
واستشهد به علـى أن الخليل استدل على ان حرف التعريف «أل» لا اللام وحـدها حرف تعريف لما جاز فضلها عن المعرف، لاسيما واللام ساكنة.
والشاهد لعبيد بن الأبرص، ديوانه/ ١٠٩ وهو مطلع قصيدة وبعده:
مثل سَحْق البُرْد عفّى بعدك الـ قطرُ مغناه، وتأويبُ الشَّمال =

وإنما حذف عنده، همزة القطع فى الدرج لكثرة الاستعمال.

وذكر المبرد فى كتابه «الشافى»، أن حرف التعريف: الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضمَّ إليها اللاّم لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام.

وفى لغة حمير، ونفر من طيّئ: إبدال الميم من لام التعريف، كما رَوَى النمر بن تولَب عنه ﷺ: «ليس من امبرّ امصيام فى امسفر»[1].

ولام العهد اللام[2] التى عهد المخاطب مدلول مصحو بها قبل ذكره، أى لقيه وأدركه، يقال: عهدت فلانًا أى أدركته.

وعهدُه إمَّا بجرْى ذكره مقدَّمًا، كما فى قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[3]، أو بعلم المخاطب به قبل الذكر، بلا جَرْى ذكره نحو قولك: خرج الأمير، أو القاضى، إذا لم يكن فى البلد إلا قاضٍ واحد مشهور، أو أمير واحد.

وقد تزاد اللام فى العَلَم كقوله:

* وبالنّسر عنْدَما*[4] ٦٣٨=

= من شواهد: الخصائص ٢/ ٢٥٥، والمنصف ١/ ٦٦، وابن يعيش ٩/ ١٧.

و«اربعا»: من ربع زيد المكان يربع بفتح الباء فيهما: «إذا اطمأن» وأقام به - و«الحلال»: جمع حال بمعنى نازل. وفى القاموس: جمع حلة بكسر المهملة فيها: وهم القوم النزول.

و«سحق» البرد: السّحق بالفتح: الثوب البالى و«البرد» بالضم: ثوب مخطط فهو من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف. و«عفى» تعفية: غطاه تغطية، ومحاه، و«القطر» المطر وهو فاعله، ومغناه: مفعوله. و«التأويب»: «الرجوع» والمراد تردد هبوبها. و«الشمّال» الريح المعروفة وفى الديوان: «الخلال» بالخاء، تحريف.

(١) رواه الإمام أحمد. انظر همع الهوامع بتحقيقى ١/ ٢٧٣.

(٢) كلمة: «اللام» سقطت من ط وب ٣/ ٢٤٢.

(٣) المزمل / ١٥و ١٦.

(٤) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن لام التعريف قد تزاد فى العلم وهو النسر بعد وضع العلمية.

والبيت بتمامه هو:

أما والدّماءِ المائراتِ تخالُها   على قُنّة العُزّى وبالنسر عَنْدَما   =

على ما يجيئ.

وفى الحال نحو: الجماء الغفير، وفى التمييز، نحو: الأحد عشر الدرهم، على قبح، كما يأتى فى باب العدد؛ وقد تكون الزائدة لازمة، كما فى «الذى» ومتصرّفاته.

ويكون اللام، عند الكوفيين، عوضًا من الضمير، نحو: برجل حسن الوجهُ، أى وجهُه.

وعند البصريين، لا يعوَّض اللام من الضمير فى كل موضع شُرِط فيه الضمير، كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر الوصف (١) المشتق.

ويجوز فى غيره كقوله:

= قال البغدادى: وبيت الشاهد أول أبيات ثلاثة لعمرو بن عبد الجن.

وبعده:

وما سبّح الرهبانُ فى كل ليلة ... أبيلَ الأبيلينَ المسيحَ بن مريما

لقد هزمنى عامر يوم لعلـــعٍ ... حسامًا إذا ماُهزَّ بالكفّ صمّما

و«الدماء» مُقسم به، والبيت الثالث جواب القسم. و«الماثرات»: المترددات، من مار الدم على وجه الأرض يمور: اذا تردّد. ويروى: أمــا ودماءٍ ماثرات» بدون لام و«قنة العزى: أعــلاها. و«العندم»: البقّم، والعندم: دماء الأخوين.

و«الأبيلين، والبيعة، بكسر الباء: متعبد النصارى، وأبيل الأبيلين: «راهب الرهيان، وكانوا يسمون عيسى عليــه السلام: أبيل الأبيلين، ومعنــاه: راهب الراهبين. و«الأبيل» كأميــر: الراهب، والفعل منه. أبل يأبل إبالة ككتب كتابة: إذا تنسك وترهبّ.

و«لعلع» كجعفر: موضع.

وفى المخـطوطات وط ، وب ٣/ ٢٤٢" : أمــا ودماءٍ مائــرات، «دون» وفى ط: «فــايرات» بالــفاء والياء، تحريف.

من شــواهد: المنــصف ٣/ ١٣٤، وابن الشــجرى ١/ ١٥٤، ٢/ ٣٤١، والإنصــاف ٣١٨، والعيــنى ١/ ٥٠٠، واللسان: أبل. وفى الأمالى لابن الشجـرى أدخل الشاعر الألف واللام زيادة للضرورة وأراد بالنسر: الصنم الذى كان قوم نوح يعبدونه، وقد ذكره الله تعالى فى قوله: ﴿وَلا تَـذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ نوح/ ٢٣.

(١) كلمة: «الوصف» سقطت من ط وب ٣/ ٢٤٢.

٦٣٩= * لحافى لحاف الضيف والبُرد برده[١] *

وقال الكوفيون: قد يكون اللام للتعظيم، كما فى «الله»، وفى الأعلام، ولا يعرفها البصريون.

واللام فى وصف اسم الإشارة، ووصف المنادى، نحو: هذا الرجل، ويا أيها الرجل: لتعريف الحاضر بالإشارة إليه؛ وهى فى غير هذين الموضعين لتعريف الغائب، نحو: ضرب الرجل.

ويعرض للام العهدية الغلبة كالصّعق[٢] والبيت على ما نذكر فى الأعلام.

قوله: «والنداء»، نحو: يا رجل؛ ومَن لم يعدَّه من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات، لأن تعرُّفه، لوقوعه موقع كاف الخطاب، كما مرَّ فى باب النداء.

قوله: «والمضاف إلى أحدها معنىً»[٣]، احتراز عن الإضافة اللفظية؛ وإنما يتعرَّف بالاضافة المعنوية: ما ليس من الأسماء المتوغلة فى الإبهام، كغير، ومثل، وشِبه، على ما مرَّ فى باب الإضافة.

[العَلَم تعريفه وأقسامه]

٢/ ١٣٢ (ص): «العَلَم ما وضع لشىء بعينه غير متناول غيره / بوضع واحد».

(ش): قوله: «غير متناول غيره» يخرج سائر المعارف[٤]، لتناولها بالوضع أىَّ معيَّن كان، بخلاف العَلَم على ما تقدم.

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم٣٢٣.
واستشهد به على أن «آل» فى البُرْد عوض عن الضمير المضاف إليه والتقدير: بردى برده، وتمامه:
* ولم يلهنى عنه غزال مقنّع*

(٢) فى القاموس: الصَّعِق محرّكة: شدّة الصوت، وككَتِف: الشديد الصوت ولقب خويلد بن نفيل، وفارس لبنى كلاب ويقال فيه الصَّعِق كابل.

(٣) علق السيد الشريف على هذا بقوله: «سوى المعرّف بالنداء، فإنه لايقع مضافًا إليه، وأن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم ممَّا بالذات أو بالواسطة، فيدخل المضاف إلى المضاف إلى المعرفة.

(٤) فى المخطوطات بعد قوله: سائر المعارف، وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على أى مُعيِّن يُراد بخلاف العلم، فإن واضعه لم يضعه إلا لمسمّى معين، ولانظر له إلى تناوله معينًا آخر كما كان فى سائر المعارف» قوله: «بوضع واحد» إلخ.

قوله: «بوضع واحد»، متعلق بمتناول، أى لا يتناول غير ذلك المعيَّن بالوضع الواحد، بل إنْ تناول، كما فى الأعلام المشتركة، فإنما يتناوله بوضع آخر، أى بتسمية أخرى، لا بالتسمية الأُولى، كما إذا سمِّى شخص بزيد ثم يسمَّى به شخص آخر، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعيَّنين، لكن تناوله المعيَّن الثانى بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارف، كما تبيَّن، فإنما ذكر قوله: «بوضع واحد»، تخرج الأعلام المشتركة عن حدِّ العَلَم.

ولا يخرج عَلَم الجنس نحو: أسامة عن هذا الحدّ، على ما ذكر المصنف، وذلك أنه قال: أعلام الأجناس وُضِعت أعلامًا للحقائق الذهنية المتعلّقه كما أشير باللام فى نحو: اشتر اللحم إلى الحَقيقة الذهنية، فكل واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة فى الذهن متحدة، فهو إذًا غير متناول غيرها وضعًا.

وإذا أُطلق على فرد من الأفراد الخارجية، نحو: هذا أسامة مقبلاً، فليس ذلك بالوضع، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجىّ مطابقةَ كل كلّي عقليّ لجزئياته الخارجة، نحو قولهم: الإنسان حيوان ناطق؛ فلفظ أسد، مثلاً، موضوع حقيقةً لكل فرد من أفراد الجنس فى الخارج، على وجه التشريك، وأسامة، موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة.

ولم يصرِّح بكونه مجازًا، ولا بدَّ من كونه مجازًا فى الفرد الخارجى، على مذهبه[1] إذ ليس موضوعًا له على ما اختار؛ وقال: إن الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمتواطئين.

قال الأندلسى، فلا تقول فى أسد معيَّن فى الخارج: أسامة، كما تقول: الأسد، لأن المطابق للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس إلاَّ شيئًا من هذا الجنس مطلقًا، لا واحدًا معيَّنًا محصور الأوصاف المعرِّفة.

---

(١) «على مذهبه» سقط من ب ٣/ ٢٤١.

وكذا ينبغي، عنده، ألاَّ يقع أسامة على الجنس المستغرق خارجاً فلا يقال: إنّ أسامة كذا إلا الأسد الفلانى، لأن الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما أنه ليس فيها التعْيين.

والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعَلَم الجنس: أنهم رأوا نحو أسامة، وثعالة[١]، وأبى الحُصَين، وأمَّ عامر، وأُويس[٢]: لها حكم الأعلام لفظًا من منع صرف أسامة، وترك إدخال اللام على نحو أويس، وإضافة أب وأم، وابن وبنت إلى غيرها، كما فى الكُنى فى أعلام الأناسيّ، وتجيئ عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف، ومع هذا كله، تطلق على المنكّر، بخلاف نحو: أسد، وذئب، وضبع، فإن ذلك لا يجرى مجرى الأعلام فى الأحكام المذكورة.

وأقول: إذا كان لنا تأنيث لفظىّ، كغرفة، وبشرى، وصحراء؛ ونسبة لفظية، نحو: كرسىّ، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظىّ، إمَّا باللام، كما ذكرنا قبل، وإمَّا بالعلمية، كما فى أسامة، وثعالة.

ثم نقول: هذه الأعلام اللفظية، وضعوها لغير الأناسىّ، من الطير والوحوش، وأحناش الأرض، والمعانى، فوضعوا لبعضها اسمًا وكنية، نحو: أسامة، وأبى الحارث، فى الأسد؛ ولبعضها اسمًا بلا كنية، كـ«قُثَم» للضِّبْعان[٣]؛ ولبعضها كنية بلا اسم نحو: أبى براقش[٤]، ثم، بعضها مما لا اسمَ جنس له، نحو: ابن مقرض[٥]، وحمار قبَّان[٦].

(١) فى ط وأبا الحصين».

(٢) فى ط بـ وأويساً» تحريف.

وأبى الحصين: كنية الثعلب، وأم عامر كنية الضبع، وأويس علم جنس للذئب.

(٣) الضبِّعان: ذكر الضباع.

(٤) فى القاموس: «أبو براقش»: طائر صغير برّى كالقنفذ، أعلى ريشه أغبر وأوسطه أحمر، وأسفله أسود، فإذا هيج انتفش وتغير لونه.

(٥) ابن قفرض: كما فى أساس البلاغة»: «قرض»: قتّال للحمام، آخذ بحلوقها، وهو نوع من الفئران.

(٦) فى القاموس: «قبب»: وحمارُ قبان: دويبّة على وزن فعلان من قب القوم يَقِبّون قبوباً: صخبوا فى الخصومة قبًا وقبيبًا. وفى اساس البلاغة. أذل من حمار قبّان».

وفى أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوا معنى يناسب المسمَّى بها، كحضاجر[١]، لعظم بطنها، وابن دأية[٢]، لوقوعه على دأية البعير، ونحو ذلك.

وقالوا فى المعانى للمنية: شَعوب، وأم قشعم، وللمبرَّة: برَّة، وللكلِّية: زوبر[٣]، وللغدر، كَيْسان.

وقالوا فى الأوقات: غدوة، وبكرة.

قالوا: ومنه: سبحان، علَم التسبيح؛ ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل: مُضافًا فلا يكون علمًا، وإذا قطع فقد جاء منوّنا فى الشعر كقوله:

٦٤٠ = سبحانهُ ثم سُبْحانًا نعوذُ به وقبلنا سبَّح الجوديّ والجُمُدُ[٤]

وقد جاء باللام كقوله:

٦٤١ = * سبحُانَك اللّهمَّ ذا السُّبحان[٥] *

قالوا: ودليل علميته قوله:

٦٤٢ = * سبحانَ مِن عقلمة الفاخرِ[٦] *

(١) فى القاموس: «حضر» الحِضجر بكسر الحاء وفتح الضاد: العظيم البطن الواسعة وجمعه حضاجر، وبالهاء: الإبل المتفرقة.

(٢) فى اساس البلاغة: نعب ابن دأية أى الغراب، نسب إلى دأية البعير وهى قفارته لوقوعه عليها إذا وبرتْ.

(٣) فى القاموس: «زبر»: أخذه بزوبره وزأبَرْه وزبْره وزوبره: أى أجمع.

(٤) هو الشاهد رقم ٢٣٤ فى الخزانة: وقد سبق ذكره رقم٢٥٢.

فى هامش نسخة هارون المحقّقة أ ن مصحح طبعة بولاق علق على هذا الشاهد بأن البغدادىّ لم يضع له رقماً، وقال: فلعله سهو منه وفى الحق أنّ البغدادى لم يضع له رقماً لأنه سبق ترقيمه فيما سبق رقم ٢٣٤، وقد سبق ذكره رقم٢٥٢.

واستشهد به على أن «سبحان» أكثر ما يستعمل مضافًا، وإذا قُطِع فقد جاء منونًا فى الشعر كما فى البيت، فلا يكون سبحانه علما معرفًا بالعلميّة بل تعريفه بالإضافَة لفظًا كسبحان الله.

(٥) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «سبحان» جاء معرفًا باللام، فلا يكون علمًا فلا يأتى فيه مازعمه بعضهم من أنه علم ولو أضيف، وذا بمعنى صاحب منصوب لأنه تابع لِلّهُمّ على المحل».

والشاهد من الرجز قائله مجهول.

من شواهد: ابن الشجرى ١/٣٤٨، وحاشية يس ١/ ١٢٥ والهمع والدرر رقم ٧٤٤.

(٦) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائتين، وتقدم ذكره رقم ٢٥٣. =

ولا منع من أن يقال: حـذف المضاف إليه، وهو مراد للعلم بـه، فأَبقى المضاف على حاله، مراعاة لأغلب أحواله، أعنى التجرد عن التنوين، كقوله:

* خالط من سلمى خياشيم وفا[(١)] * =٦٤٣

وأمَّا: أَوَلى لك، فهو عَلَـم للوعيد، فأولى: مبتدأ، ولك: خبـره؛ والدليل على أنه ليس بأفعل تفضيل، ولا أفعل فَعـلاء، وأنه عَلَم: ما حكى أبو زيد، من قولهم: «أَولاةُ الآن»، «وهاهِ الآن»[(٢)]، إذا أوعدوا؛ فدخول تاء التأنـيث دالّ على أنه ليس أفعل التفضيل ولا أفعل فعلاء، بـل هو مثل: أرمل وأرملة وأضحاة. وأَولاة أيضًا علم، فمن ثمة لم يتصرف، وهو من وليَه الشر، أى: قَرُبَه، وليس أَوَلى، اسمَ فعل أيضًا، بدليل أولاة فى تأنيثه بالرفع، والآن: خبر أولاة، أى: الشر القريب الآن.

وأمَّا هاه الآن، فالزمان متعلق باسم الفعل، كذا قال أبو على.

فتجرّد أولى من التنوين للعلـميَّة والوزن وقبوله التاء لا يضر الوزن، لأن ذلك فى عَلَم آخر، فهو كما لو سميت بـأرمل وأرملة فكلاهما ممتنعان[(٣)] من الصرف، إذ كل علم موضوع وضعًا مستأنفاً.

واعلم أن العلمية وإن كانت لفظية إلا أنهـا لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ أسامـة وثعالة ونحوهمـا، كالأسد والثعلب، إذا كـان اللام فيهما للـتعريف اللفـظىّ، فكما أن مـثل ذلك من المعـرّف باللام، يحـمل على الاسـتغراق إلا مع

= واستشهد به على أنهم اسـتدلوا به على علمية «سبحان» بمنعه من الصـرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان.

وردّه الشارح المحقق بأنه من قبيل المضاف، أى سبحان الله، حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله من التجرد عن التنوين.

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائتين، وفقدم ذكره رقم٣٦٠.

واستشهد به على أن أصله: «وفاها» حذف المضاف إليه وبقى المضاف على حاله.

(٢) هذه الحكاية ذكرها ابن جنىّ فى الخـصائص ٣/ ٤٤ حيث قال: «وحكى أبو زيد: هاهِ الآن، وأَوْلاةُ الآن، فأنث أولى، وهذا يدل على أنه اسم لافعل كما يظن».

(٣) أى أولاة الآن، وهاء الآن.

القرينة المخصصة، فكذا مثل هذا العَـلَم، يقال: أسامة خير من ثعالة أى كل واحد من أفراد هذا الجنس، خـيرٌ من كل واحد من أفراد هذا الجنس من حـيث الجنسية المحضة؛ قال:

٦٤٤ = ولأنت أَشْجعُ من أسامــة إذ دُعِيتْ نزالِ ولُجَّ فى الذّعرِ[١]

فيصح الاستثناء من مثلـه، كما صحَّ فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الإنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[٢]، تقـول: أسامة يـفرس الإنسان إلا الـداجن منـه؛ والقريـنة المخصـصة، نـحو: لقـيت أسـامة، فحـال هذه الأعـلام كحال ذى الـلام المفـيدة للتعريف اللـفظى إذا كان ذو اللام مفرداً مجرَّداً عن علامة الوحدة والـتثنية نحو: الضرب، واللحم، والسوق، وقد عرفت حكمه.



(١) هو الشاهد السابع والسّتون بعد الأربعمائة، وتقدم ذكره رقم ٥٥٤.
(٢) العصر/ ٢، ٣.

[الأمثلة التى يوزن بها فى مجال الأعلام]

وقد أَجرى النحاة فى اصطلاحهم، من غير أن يقع ذلك فى كلام العرب: الأمثلة التى يُوزن بها، إذا عبِّر بها عن موزوناتها: مجرى الاعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، ككلّ، وربَّ، على ما يجيئ؛ فقالوا: فعلانُ الذى مؤنثه فعلانة منصرف، فوصفوها بالمعرفة؛ ونصبوا عنها الحال كقولهم: لاينصرف أفعلُ صفةً. ومنعوا الصرف منها: ما جامع العلميَّةَ فيه سببٌ آخر، كتاء التأنيث، نحو: فاعلة، أو وزنِ الفعل المعتبر، كـأفعل، أو الألفِ والنون المزيدتين، كفعلان، أو الألف الزائدة المقصورة، لا للتأنيث.

وإذا نكرت هذه كلها بدخول كل، أو، ربَّ، أو، من الاستغراقية أو غيرها من علامات التنكير: انصرفت، نحو: كل فعلان حاله كذا. وإن كان على وزن أقصى الجموع أو مع ألف التأنيث، لم ينصرف معرفة، ونكرة، فإن صلحت الألف للتأنيث ولغيره، نحو: كل فَعلى، تنقلب / ألفه فى التثنية ياء[1] فإنه يجوز فيه ٢/ ١٣٤
الاعتباران: إن جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه، وإن جعلتها لغيره، صرفته، لتنكيره بدخول «كل»، وذلك لأن نحو: أرطى وسلمى، داخلان فى «فَعلى».

فهذه الأوزان: يقصد بها استغراق الجنس، لأن معنى قولك: فعلان الذى مؤنته فَعلى: غير منصرف: كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقه، كما أن معنى قولك: تمرة خيرٌ من جرادة، ورجل خير من امرأة، ذلك.

وإنما عدَّ الأول من الأعلام دون الثانى بدليل صرف: تمرة، وجرادة، لأنهم رأوا بعضَه منقولاً كالأعلام، من مدلول إلى آخر، فإن «أفعل» مثلاً، وُضع لغة، للزائد فى الفعل على آخر، فهو، من الفعل، كأكبر من الكبر، ثم عبَّر به عن كل لفظ أوله همزة مزيدة مفتوحة، وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتَوحة، بعدها لام، وبعضَه

(١) فى المخطوطات، بعد قوله: فى التثنية: «فيعم نحو: أرطى وسلمى.

مرتجلاً كارتجال الأعلام، نحو قولك: فعللة التى هى مصدر الرباعى حكمها كذا؛ فإن «فَعْلَلة» لامعنى لها لغة.

وقوَّى هذا الوجه المجوِّز لإلحاقها بالأعلام: أنهم رأوها إذا عبَّرت بها عن موزوناتها: لم تقع على فرد مشاع منها، كما تقع النكرات، فبعدت من النكرات لفظًا ومعنىً.

فإن قلت: فلِم جعلوا هذه الكنايات من قسم الأعلام، دون الأوزان التى يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات، كما تقول: مررت برجل فاعل، أى عاقل، أو جاهل، على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد؟

قلت: لأنها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معيَّن، والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط إشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسىّ، فكأن لفظ الكناية منقول من جنس إلى جنس آخر، أو مرتجل لجنس، فلم يصلح أن يجعل علَمًا، بخلاف الأوَّل، فإن المراد منه: موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسىّ.

ومن ثمةَ قال الخليل: لما سأله سيبويه عن قولهم: كل أفعل، إذا كان صفة لاينصرف: كيف تصرف «أفعل» وقد قلت لا ينصرف؟ فقال: أفعل ههنا ليس بوصف، وإنما زعمتُ أنَّ ما كان على هذا المثال وكان وصفًا: لاينصرف.

وكما أن «أفعل» فى هذا الكلام، ليس بوصف: ليس بعلَم أيضًا، لدخول لفظ «كل» المختص بالنكرات عليه، ففى «أفعل» ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علميَّة.

وإن كان موزون هذه الأوزان معها، كما تقول: وزن إصبع: إفعَل، فالأولى والأكثر أنه لايجرى مجرى الأعلام، فيصرف «إفعل» إذ كان الأول أعنى الذى عبِّر به عن لفظ موزونه إنما أجرى مجرى الأعلام لكونه كالعَلَم منقولاً إلى مدلول آخر، أعنى الموزون أو مرتجلاً له، و«أفعل» فى قولك: وزن إصبع: إفعل، ليس

عبارة عـن الموزون، بل عن الـوزن، أي: وزن أصبع: هذا الـوزن، لا هذا الموزون، فعلى هذا كان القياس أن تقول : وزن طلحـة : فعلةٌ بالتنوين فى الوزن، إذ ليس فيه العلمية، إلا أنـه حذف منه التنوين ليقابل موزونه فى التـجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف.

والزمخشرى جعـل هذا القسم، أيضًا، علَماً، وهو الحـق، فيقول: وزن إصبع: إفعلُ بـحذف التنـوين؛ قال المصنـف: إنما ذهب إليـه إجراءً له مجـرى أسامة إذا أطلقـتها علـى واحد من الآساد، فإنـك تجريه مجـرى الأعلام، كما كـان فى هذا الجنس علَمًـا نحو قولك: أسامةُ خير مـن ثعالة، فكذا يجرى الوزن هـهنا مجرى الجنس، أعنى الذى ليس معه الموزون، نحو: أفعلُ حكمه كذا.

وهذا الـقياس الـذى ذكره فـيه / نظـر، لأن مثل هـذا الوزن إذا لـم يكن مـعه ٢/ ١٣٥ الموزون فـمعناه المـوزون، وإذا كان معه المـوزون فبمعـنى الوزن، إذ معـنى: وزن اصبع افعل، وزن اصـبع هذا الوزن المعيَّن، فلـيس فى الحالين كأسامـة فى حاليه، أى كونه جنسًا وكونه فردًا من أفراده، فإنه فى الحالين بمعنى.

وأيضًا، ليس تعريف أسامة لكونه علَمًـا لماهية معيَّنة، كما ادَّعى، وليس أسامة المراد به واحد مـن الجنس مجازًا عنـها محمولاً علـيها فى العلـمية، كما بيَّـنا، بل تعريفه فى الحالين لفظىّ، سواء كان جنـسًا، أو فردًا مشاعًا، وليس قياسيًا فيقاس عليه.

والأولى أن يقال: إنمـا ذهب إليه، لكونه منـقولاً من معنىً إلى معـنى آخر، هو الوزن، أو مرتجلاً [له كما كان الأول منقولاً مـن معنى إلى معنى آخر هو الموزون أومر تجلاً له][1] ومع إجرائه لمثل هـذا مجرى الأعلام ينوّن نحو مفاعـلة فى نحو قولك.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٢٥٢.

ضارَب يضارب مضاربة: على وزن فاعَل يفُاعِـل مفاعلةً؛ وهو تنوين المقابلة، عنده، لاتنوين الصرف.

والقسم الذى هو كناية من موزونه فقط مع اعتبار معناه: حكمه عند سيبويه فى الصرف وتركه: حكم الموزون، قال المتنبى:

٦٤٥ = كأنَّ فَعلةَ لم تملأ مواكبُها ديارَ بكر ولم تخلَع ولم تَهبِ[1]

فمنعه الصرف، لأن موزونه: خولة وتقول: مررت برجل أفعل، أى أحمق.

وقال المازنى: ليس فى فَعْلة علميَّة ولا فى أفعل معنى الوصف.

فهو: إذًا، ينظر إلى لـفظ الكناية، لا إلى الموزون المكنّى عنـه، فلا يصرف نحو: فَعلَى وَمفَاعِل، لاشـتمالها على سبب منع الصرف، ويـصرف نحو: مررت برجل أفعل أى أحمق، وفعلة، أى حمزة.

ومذهب سيبويـه هو الحق، إذ معناه الموزون، والكنايـة عن العَلَم[2] جارية فى اللفظ مجراه، بدليل ترك إدخالهم الـلام على فلان، وفلانة، ومنعهم صرف فلانة، كما يجيئ.

وأمَّا إن أردت بالأوزان أوزان الفعل، فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكوناً، وتجردًا عن التـنوين كان الموزون معها أو لا، نـحو قولك: افْعَلْ: أمر، واسـتفعلَ: حكمـه كذا، وضارب يضـارب، على وزن فاعَـل يُفاعل، إشـعارًا بكونـه مرادًا به الفعل الذى لا حظَّ له، لا فى الصرف، ولا فى تـركه، أَو مرادًا به وزن الفعل؛ لكنه مع ذلـك علّـم لوصفـه بالمـعرفـة، كقولـك: افعْـل الذى همـزته مـكسـورة: امر للمخاطب.

فجملـة الكلام: أن الأوزان: إمَّا أن يراد بهـا الموزونات أو، لا؛ والأول إن كان وزن فِعْل فحكمه فى جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علمًا.

---

(١) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الاربعمائة، وقد تقدم ذكره رقم ٥٧٨.

(٢) فى المخطوطات: والكناية عن العلم علم بدليل إدخالهم... إلخ.

وإن كان وزن الاسم، فإن كان كناية عن موزونه؛ ومعناه معناه فليس بعلَم، إلا إذا كان كناية عن العلم نحو قوله:

كأن فعلة لم تملأ مواكبها(١) ... البيت

وفى جَريه مجرى موزونه فى الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازنى، وإن لم يكن معناه معنى الموزون، بل المراد(٢) لفظ الموزون فقط، فالكل أعلام؛ لا ينصرف، إذا انضمْ إلى العلمية سبب آخر، وإن نكرته فحكمه حكم النكرات فى الصرف وتركه، وإن لم يُرَد بها الموزونات بل أريد الأوزان فهى أعلام وفاقًا لجار الله العلاَّمة.

[الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد كانت أعلاماً]

وقال ابن جنى، فى «سرِّ الصناعة»، وكذا فى بعض نسخ المفصل ما معناه: إن الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت أعلامًا فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سبب آخر، كقولك: ستةُ ضعف ثلاثة غيرَ منصرفين، ومائةُ ضعف خمسين.

قال المصنف: الظاهر: أن جار الله كان أثبته، ثم أسقطه لضعفه، قال: ووجه إثباته أن «ستة» مبتدأ فلولا أنه علَم لكنت مبتدئاً بالنكرة من / غير تخصيص. ٢/ ١٣٦

وأيضًا، المراد به: كل ستة، فلولا أنه علم لكنت مستعملاً مفرداً نكرة فى الإيجاب، للعموم.

قال(٣) ونعم ما قال: ووجه ضعفه: أنه يؤدى إلى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلامًا، إذ ما من نكرة إلا ويصح استعمالها كذلك، نحو: رجل خير من امرأة، أى كل رجل، وذلك جائز فى كل نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير

---

(١) الشطر الأول من الشاهد السابق.

(٢) فى المخطوطات: «بل المراد مجرد لفظ الموزون» بزيادة كلمة: «مجرد».

(٣) القائل هنا هو المصنف أى ابن الحاجب.

مختص ببعض من جنسها [فمجوِّز الابتداء بالنكرة ههنا، كونها للعموم][١].

وقد جاءت النكرة غير المبتدأ، أيضًا [في الإيجاب للاستغراق، لكن قليلاً][٢]، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَت﴾[٣]، [وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾][٤].

[الكلمات المقصودة]

واعلمْ أنه إذا قُصد بكلمة: ذلك اللفظ، دون معناها، كقولك: أين: كلمة استفهام، و: ضرب: فعل ماض، فهي علَم، وذلك لأن مثل هذا: موضوع لشيء بعينه غير متناول غيرَه، وهو منقول، لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول آخر هو اللفظ.

[العلم بالغلبة]

وقد يكون بعض الأعلام اتفاقيًا، أي يصير علمًا، لابوضع واضع معيَّن بل لأجل الغلبة، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه.

ثم اعلم أن اسم الجنس إنما يطلق على بعض أفراده المعيَّن: بأداتي التعريف، وهما: اللام والإضافة، فالعلم الغالب: اما مضاف، أو ذو اللام[٥]، فالمضاف نحو: ابن عباس غَلَب بالإضافة، على عبد الله، من بين أخوته، وكذلك: ابن عمر، وغير ذلك، وذو اللام، كالصَّعق والنجم، واللام في الأصل لتعريف العهد، وقد تقدم أن العهد قد يكون بِجَرْيِ ذكر المعهود قبلُ، وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر، لشهرته، فاللام التي في الأعلام الغالبة من القسم الثاني، فإن معنى النجم، قبل العلمية: الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم، لكون هذا الاسم

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ و في ب/ ٢٥٥ : «المستغرق» مكان «الاستغراق».

(٣) الانفطار/ ٥، وفي ظ: «علمت نفس ما أحضرت/ التكوير/ ١٤.

(٤) الشمس / ٧.

(٥) في ب فقط ٣/ ٢٥٤ : «ذولام».

أليق به من بين أمثاله، وكذا: البيت فى بيت الله لأن غيره كأنه بالنسبة إليه، ليس بيتًا، وكذا: المضاف نحو: ابن عباس، لأن التعريف الحاصل بالإضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد(١)، سواء؛ فلا يقال غلام زيد، إلا لألْيق غلمانه بهذا الاسم، لكونه أعظمهم أو أخصَّهم به، وبالجملة: لأشهرهم بغلاميته حتى كأن غيره، ليس غلامًا له بالنسبة إليه.

فالحاصل أن المضاف وذ اللام الغالبين فى العلمية يجب كونهما أشهر فيما غَلَبا فيه، منهما ى سائر الأفراد التى شاعا فيها قبل العلمية، فإذا صارا عَلَمين، اتفاقيًا لزمت الإضافة فيما كان مضافًا، فلا يجوز تجريده عنها.

وأمَّا ذو اللام فالأكثر فيه، أيضًا، لزوم اللام.

وقد يجوز تجريده عنها، كما قيل فى النابغة: نابغة، وذلك قليل.

قال سيبويه: يكون «اثنان» علَمًا لليوم المعيَّن بلا لام، تقول: هذا يوم اثنين، مباركًا فيه، ورد المبرد، وقال: هو حال من النكرة، قال: ولا يكون علمًا إلا مع اللام لكونه من الغالبة. وقد ذكرنا الغوالب مَقاسيمها فى باب النداء فليرجع إليه.



(١) فى المخطوطات: يلام العهد المشاربه إلى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره» سواء.

[تنكير العلم]

وقد ينكر العَلَم قليلاً(١). [فإمَّا أن يستعمل بعدُ على التنكير](٢) نحو: ربَّ زيد لقيته، وقولك، لكل فرعون موسىً؛ لأنُ ربَّ، وكُلّ من خواص النكرات(٣)، أو يعرَّف، وذلك بأن يؤوَّل بواحدٍ من الجماعة المسمَّاة به، فيدخل عليه اللام، كقوله:

٦٤٦= رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا شديداً بأعباء الخلافة كاهله(٤)

أو الاضافة، نحو قوله:

٦٤٧= علا زيدُنا يوم النقا رأسَ زَيْدِكم بأبيضَ ماضى الشَّفْرتين يمانى(٥)

وهى أكثر من اللام

وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه ـ كما مرَّ فى باب الإضافة ـ نحو: زيد الخيل وأنمار الشاء(٦)، ومضر الحمراء(٧)، وإن لم يكن اشتراك فى العَلَم.

٢/ ١٣٧ وإذا ثنى العَلَم أو جُمع، فلا بدَّ من زوال / التعريف العَلَمى، لأن هذا التعريف إنما كان بسبب وضع اللفظ على معيَّن، والعلم المثنى أو المجموع ليس موضوعًا إلا فى أسماء معدودة، نحو: أبانين، وعمايتين، وعرفات ـ كما يجيئ ـ فإذا زال التعريف العلميّ، وقد قلنا إن تنكير الأعلام قليل، قال المصنف: وجَبْ جبر ذلك التعريف الفائت بأخصر أداتى التعريف، وهى السلام، فلا يكون مثنى العلم

(١) فى المخطوطات: «قليلاً تحقيقًا».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى المخطوطات بعد قوله: «النكرات»: إذا كانت مفردة أو تقديرًا، وذلك إذا تؤول» - بواحد الخ.

(٤) هو الشاهد التاسع عشر بعد المائة، وتقدم ذكره رقم ١٢٥.

(٥) هو الشاهد الثامن عشر بعد المائة، وتقدم ذكره رقم ١٢٤.

(٦) شاة نمراء: فيها سواد وبياض. انظر القاموس.

(٧) فى القاموس: مضر الحمراء: لأنه أعطى الذهب من ميراث أبيه، وربيعة أعطى الخيل، أو لأن شعارهم كان فى الحرب الرّايات الحمر.

ومجموعه إلا معرفين باللام العهدية كما قلنا، فى نحو قولك: خرج القاضى إذا لم يكن فى البلد غيره، أو كان أشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ؛ إليه[١].

وابن يعيش: لا يوجب جَبْر التعريف الفائت من المثنى والمجموع، بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالتنكير[٢]، والاستقراء يقوِّى ما ذهب إليه المصنف، مع القياس.

وأُجرىَ مجرى العَلَم الحقيقى: العلمُ اللفظى فقيل فى تثنية أسامة، وجمعه، الأسامتان والأسامات.

فإن قيل: فعلى ما قررت: تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه، وتنكيره قليل، مخالف للقياس، فوجَب قلتهما أيضًا، وليس كذلك.

قيل: العَلَم واقع فى كلامهم كثيرًا، فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لأدَّى إلى مثل ما كرهوه من مثل: جاءنى رجل ورجل ورجل.

ولما علموا أنهم إذا ثنوه وجمعوه أدَّى إلى تنكيره الذى هو قليل مخالف للقياس؛ قصدوا إلى تثنيته وجمعه على وجه يُراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بإلزامه اللام لزومَ التعريف العلمىّ له، فكان فيه توفية[٣] الأمرين جميعًا: الخلاص من التكرير الشنيع، وحفظ العلَم من التنكير بتعريف آخر، وإن كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود.

وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام، وذلك فى أشياء مشتركة فى الأسماء لازمٍ تصاحبها، كأبانين لجبلين متقابلين، يقال لأحدهما: أبان الريَّان، لكثرة الماء فيه وللآخر: أبان العطشان لقلة الماء فيه، وكذا: عمايتان، جبلان لهذيل متقاربان اسم كل منهما عماية، وكذا: جُمادَيَان.

---

(١) فى ب فقط ٣/٢٥٨: «عليه» بدل «إليه».

(٢) فى ظ، وب ٣/٢٥٨: النكرة.

(٣) فى ب فقط ٣/٢٥٨: «توفير» بدل: «توفية».

وإنما جاز تجريد هذه الأسماء من اللام، لأن أحد الجبلين مثلاً، لمَّا لم ينفرد من الآخر جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمَّى بالمثنى - كما تسمى - مثلاً شخصًا يزيدان، بخلاف شخصين مسمّى كل منهما بزيد، فإن الأغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص واحد مسمّى بالمثنى، حتى يقال لهما: زيدان.

وعَرَفات، كأبانين وعمايتين، كأن كلّ موضع منها، كان يسمَّى عرفة، فقيل عرفات للمجموع.

وأمَّا أذرعات، لبلد بالشام، فليس من هذا، إذ لا يقال لبعض منه: أذرعة، لى هو كمساجد موضوعًا لشخص معيَّن.

[الكناية عن الأعلام بفلان وفلانة]

واعلم أنه يكنى بفلان وفلانة عن أعلام الأناسيّ خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه، أى بكونان كالعلَم، فلا يدخلهما اللام.

ويمتنع صرف فلانة، كما يجرى «أفعل» بمعنى أحمق مجرى المكنى عنه فى الامتناع من الصرف - على ما مرَّ -.

ولا يجوز تنكير فلان كسائر الأعلام فلا يقال: جاءنى فلان وفلان آخر، إذ هو موضوع للكناية عن العلم.

وإذا كُنِى عن الكنى، قيل: أبو فلان وأم فلان.

وإذا كنى بفلان وفلانة عن أعلام البهائم، أسماءً كانت أو كُنًى، أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: الفلان وأم الفلان، لقصد الفرق.

وكانت كناية أعلام البهائم أولى باللام من كناية أعلام الإنسان، لأن أُنس الإنسان بجنسه أكثر، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تنكير.

---

(١) كلمة: «أعلام» سقطت من ب ٣/ ٢٥٩.

٢/ ١٣٧ قال ابن السرَّاج، وتبعه المصنف: إن لفظ فلان لم يأت إلا محكيًا كقوله / تعالى «ليتنى لم أتخذ فلانًا خليلاً»(١)؛ وهو منتقض بما رَوى الأصمعى عن مرَّار العبسى:

٦٤٨= سكنوا شُبَيْثًا والأحصّ وأصْبَحوا نَزَلَتْ مَنَازِلَهُم بنو ذبيان(٢)
وإذا فلانٌ مات عن أكرومةٍ سدُّوا معاوِز فقدِه بفُلانِ

وبقول مَعن بن أَوس المزنىّ:

٦٤٩= أخَذْتُ بعين المالِ حتى نهكْتُهُ وبالدَّين حتي ما أكاد أُدان(٣)
وحتى سألت القَرْض عند ذوى الغنى وردَّ فلان حاجَتِى وفلانُ

[الكناية عن اسم الجنس غير العلم]

ويكنى بهَنٍ، وهَنَة مفتوحة العين، وهَنْت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم،

---

(١) الفرقان/ ٢٨ وفى ط: «يالتنى» بزيادة «يا» تحريف.

(٢) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «فلانا» يجوز أن يأتى فى غير الحكاية خلافًا للمصنف وابن السّراج كما فى البيت الثانى، فإن «فلانا» الأول وقع فاعلاً لفعل يفسرّه ما بعده، وفلانًا الثانى جرّ بالباء، وهما وقعا فى غير الحكاية.
والبيتان للمرار الفقعسى، وقد سقط من بينهما بيت وهو:
وإذا يقال أُتيتم لم يبرحوا حتى تقيم الحربُ سوق طِعان
ولهذه الابيات قصة ذكرها البغدادى فى الخزانة.
و«شبيثًا» بضم الشين وفتح الباء: اسم ماء لبنى تغلب: و«الأحص» على وزن أفعل: واد لبنى تغلب كان فيه بعض وقائعهم مع إخوتهم بكر.
و«المعاوز»: هى الثِّياب الخُلْقان مفردة مِعْوَزة ومِعْوز.
من شواهد: أمالى القالى ١/ ٦٦.

(٣) هو الشاهد الثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على ما تقدم قبله، فإن «فلانا» فاعل ردّ وهو فى غير حكاية.
والبيتان لمعن بن أوس قالهما لعبيد الله بن العباس بن عبد المطلب فى قصة ذكرها البغدادى فى الخزانة والأصبهانى فى الأغانى ١٠/ ١٥٧.

فلذا انصرف هنة(١)، ويدخل جميعها اللام. وإذا سكنت النون، فتاء التأنيث مبدلة من اللام كما فى: أخت وبنت، وسكنت العين ليؤذن بأن التاء ليست لمجرَّد التأنيث، لأن تاء التأنيث يفتح ماقبلها.

قبل: وقد يكنى عن العلَم بهَنٍ، كما فى قول ابن هَرمة يخاطب حسن بن زيد:

٦٥٠ = الله أعطاك فضلاً من عطيته علي هنٍ وهنٍ فيما مضي وهنِ(٢)

يعنى عبد الله وحسنًا وإبراهيم وبنى حسن بن حسن، وكانوا وعدوه شيئًا فأخلفوه، هذا والظاهر أنه كنى عن الجنس، أى: على لئيم: ولئيم ولئيم، حُوشوا عن ذلك.

ومنه: ياهناه للمنادى غير المصرَّح باسمه، تقول فى التذكير: يا هَنُ ويا هنانِ، وياهنون، وفى التأنيث: يا هنتُ وياهنتان وياهنَات.

وقد يَلى أواخرهنَّ: ما يلى المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: يا هناهُ بضم الهاء فى الأكثر، وقد تكسر كما ذكرنا فى المندوب.

وهذه الهاء تزاد فى السَّعة وصلاً ووقفًا، مع أنها فى الأصل هاء السكت، قال:

٦٥١ = يا مرحباه بحمار ناجيهْ(٣)

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٦٠: «فلا تصرف هنة وفى ط والمخطوطات: فلهذا انصرف هنه»، وما فى ب تحريف.

(٢) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه قد يكنى، بهن عن العلم كما هنا.
ولهذا البيت قصة مع حسن بن زيد ذكرها البغدادى فى الخزانة وهى ايضًا فى مجالس ثعلب.
من شواهد: مجالس ثعلب ١/ ٢، ٢١ والهمع والدرر رقم ١٩٦ وانظر: شعر إبراهيم بن هرمة/ ٢٢٣.

(٣) هو الشاهد السابع والأربعون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن هاء السكت فى الوصل قد تحرْك بالضم والكسر وقد سبق ذكره رقم ١٥٦.
وفى ب ٣/ ٢٦١: «ناجية» بالتاء تحريف.

وقال:

* يارِبِّ يا ربَّاهُ إيَّاكَ أَسَلْ[1]* =٦٥٢

فى حال الضرورة.

هذا قول الكوفيين وبعض البصريين.

ولـمَّا رأى أكـثر البصريين ثبوت الهاء وصلاً فـى السعة، أعنى فـى: هناه[2]، مضمومة، ظنوا أنها لام الكلمة التى هى واو فى: هنوات، كما أبدلت هاء[3] فى هُنَيهْة وقال بعضهم: هى بدل من الهمزة المبدلة من الواو إبدالها فى كساء، وإن لم يستعمل: هنا، كما أبدلوا فى: إياك فقالوا: هِيَّاك.

ومجيئ الكسر فى هناهِ يقوِّى مذهب الكوفيين.

وأيضًا، اختصاص الألف والهاء بالنداء، وأيضًا، لحاق الألف والهاء فى جميع تصاريفه وصلاً ووقفًا، على ما حكى الأخفش، نحو: يا هناه ويا هناناه أو: ياهنانيه، كما مرَّ فى المندوب.

ويكنى، بهَنَيْت، عن: جامعت ونحوه من الأفعال المستهجنة، والقياس هَنَوت، لأن لامه واو، بدليل هنوات.

---

(١) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الهاء فى «رباه» للسكت وتضم وتكسر. وبعده:

عفراء ياربّاه من قبل الأجل

فإن عفراء من الدنيا الأمل

وقد نسب ابن يعيش هذ الرجز لعروة بن حزام العذرى.

قال البغدادى: وقد راجعت ديوان عروة فلم أجد هذا الرجز.

وقد أورد هذا الرجز أبو محمد الأسود الأعرابى فى «ضالة الأديب».

ولم ينسبه إلى أحد.

وفى ب: أضاف إلى الشاهد البيت الثانى، وليس فى الأصل.

من شواهد: معانى الفراء ٢/ ٤٢٢، وابن يعيش ٩/ ٤٧، وشرح شواهد الشافية / ٢٢٨.

(٢) فى ط: «هذه» مكان: «هناه» تحريف.

(٣) «هاء»: سقطت من ط وب ٣/ ٢٦٢.

[العلم المنقول والمرتجل]

واعلم أن العَلَم إمَّا منقول أو مرتجل.

والمنقول أغلب، وهو إمَّا عن اسم عَين، كثور وأسد، أو معنًى، كفضل، والاسم إما صفة كحاتم أو غيرها كما مرَّ، وقد يكون الاسم صوتًا، كببَّة[١]، وإمَّا عن فعل: إمَّا ماض، كشمَّر، وكعسب، وإمَّا مضارع كتغلب ويشكر، وإمَّا أمر، كإصمت، لبرِّية معيَّنة، وقيل: هو علم الجنس لكل مكان قفر كأسامة، وتقول لقيته بوحش إصمت، وببلد إصمت، والوحش: المكان الخالى، وكُسر ميم اصمت، والمسموع فى الأمر الضم؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغَّير لفظها عند النقل تبعًا لَنقل معانيها، كما قيل فى شمس بن مالك: شُمس بضم الشين.

والمرتجل: مالا معنى له فى الأجناس، من قولهم: ارتجل الخطبة، أى اخترعها من غير رويَّة، وهو من ارتجل الأمر أى[٢] فعله قائمًا على رجليه[٣] من غير أن يقعد متأنيًا فيه؛ والمرتجل نحو: حنتف، وفقعس، وقال بعضهم: هما منقولان من
٢/ ١٣٩ الحنتف أى[٤] الجراد/ والفقعس أى البَلادة.

وما كان مشتقًا من تركيب مستعمل، لكن غيِّر للعملية بزيادة حرف[٥] كغطفان، من غطف العيش، أى سَعته؛ أو بنقصانه كعُمَر[٦]؛ مع تغيير الحركة

(١) ببة: اسم صوت وقد ورد فى رجز لهند بنت أبى سفيان وهو:

لأنكحن ببّه   جارية خدّبه

أنظر الهمع والدرر رقم / ١٩١.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٣٦٣: «كأنه» مكان: «أى».

(٣) بعد قوله: «رجليه» زيادة فى المخطوطات، وهى:

«كأنه تذكر أنه ينبغى أن يعمل وهو قائم على رجله، فلم يتأنّ فيه ولم يقعد متديراً فيه، بل فعله على حاله تلك قائما» فالمرتجل... إلخ.

(٤) فى ب فقط ٣/ ٢٦٣، و«هو» بدل «أى».

(٥) كلمة: «حرف» سقطت من ب ٣/ ٢٦٣.

(٦) علق السيد الشريف على ذلك بقوله: كعمر من عامر بنقصان حرف مع تغيير البنية. ويجوز أن يكون جمع عمرة، فيكون منقولاً عن الجمع وترك صرفه على غير قياس.

كان، أو، لا، فهو أيضًا، مرتجل، إذ ليس منقولاً من مسمًّى إلى آخر وإن كان مشتقًا.

وأمَّا إن غيِّر ما هو ثابت فى الجنس إمَّا بفكّ الإدغام كما فى محَبب اسم رجل، والقياس محَبّ، وليس من تركيب «مَحَب» كقردد ومهدد، لأن هذا التركيب غير مستعمل.

وإمَّا بفتح المكسور، كموظَب، لأرض، وموهَب لرجل، والقياس كسر العين كموعِد وموضِع، وليسا على فوعل من: مظب ومَهَب، لأنهما لم يستعملا فى كلامهم.

وإمَّا بكسر المفتوح، كمعد يكرب، عند مَن قال: أصله معدَى كمغزى، لا معدِى.

وامَّا بتصحيح ما يعلُّ، كمكوزة لرجل، ومريم، وليسا بفَعْولة وفَعْيَل من: مكز، ومرم، لعدم استعمالهما.

وأمَّا مدين، فيجوز أن يكون من مَدَن أى أقام.

وإمَّا بإعلال ما يُصَحَّح، كحَيْوة، لرجل، والقياس: حيّة، لأن عند سيبويه عينها ولا مها ياء، والحاوى والحّواء ليس من تركيبها، بل من حوى أى جمع لجمعه لها فى سفطه(١).

وعند غيره: أصل حيه حوية، لقولهم: الحاوى والحوَّاء، قلبت العين إلى موضع اللام فى حَيْوة، عندهم.

فالكلم بهذه التغييرات، عند النحاة تصير مرتجلة، لأنها لم تستعمل فى الأجناس مع هذه التغييرات.

ولو قيل بنقلها والتغيير إمَّا مع النقل، أو بعده فى حال العلمية، كما فى «شُمس» لجاز.

---

(١) السّفط: محركة. كالجوُالق أو كالقفة، جمعه: أسفاط (القاموس). وفي ط: «سقطه» بالقاف تحريف.

[الاسم واللقب والكنية]

والأعلام على ثلاثة أضرب: إمَّا اسم، وهو الذى لايقصد به مدح ولا ذم، كزيد، وعمرو، أو لَقب، وهو ما يقصد به أحدهما، كبطَّة، وقفَّة، وعائذ الكلب، فى الذم، وكالمصطفى والمرتضى، ومظفر الدين وفخر الدين فى المدح.

ولفظ اللقب فى القديم، كان فى الذم أشهر منه فى المدح، والنبز فى الذم خاصة.

وإمَّا كنية، وهى: الأب أو الأم أو الابن أو البنت مضافات نحو: أبو عمرو، وأم كلثوم، وابن آوى، وبنت وَردان(١).

والكنية من: كَنَيت، أى سترت وعرَّضت كالكناية سواء لأنه يعرض بها عن الاسم، والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم.

والفرق بينها وبين اللقب معنًى: أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها.

وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبى الحسن لأمير المؤمنين: على رضى الله عنه، وقد يكنى فى الصِّغر تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك.

وإذا قصد الجمع بين الاسم واللقب: أُتى بالاسم أوَّلاً ثم باللقب، لكون اللقب أشهر، لأن فيه العلمية مع شىء آخر من معنى النعت، فلو أُتِى به أوَّلاً، لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا.

ثم إمَّا أن يتبع اللقب الاسمَ عطف بيان له، لكونه أشهر، أو يقطع عنه رفعًا أو نصبًا، على المدح أو الذم؛ لكونه متضمنًا لأحدهما.

---

(١) فى القاموس: «ورد»: بنات وردان: دوابّ.

ويجوز الإتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين فى ذلك[١]، وإن كانا مفردين أو، أولهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب، كما تقدم فى باب الإضافة.

وظاهر كلام البصريين: وجوب الإضافة عند إفرادهما، وقد أجاز الزجاج والفراء الإتباعَ أيضًا، وهو الأولى، لِما روَى الفراء: قيسٌ قفةٌ، ويحيى عَينانُ لرجل ضخم العينين، وابن قيس الرقيَّات بتنوين قيس، وإجراء الرقيَّات عليه.

والأشهر إضافة قيس إلى الرقيات: إمَّا على أن الرقيات لقب لقيس / ٢/١٣٨
والإضافة كسعيد كرز، أو على أن الإضافة لأدنى ملابسة، لنكاحه نسوة اسم كل منهن رقية، وقيل: هنَّ جدَّاته، وقيل: شبَّب بثلاث نسوة كذلك، قال:

قل لابن قيسٍ أخى الرُّقيَّاتِ ما أحسن العِرْفَ في المصيبات[٢] =٦٥٣

وقال الشاعر فى الإجراء :

---

(١) فى المخطوطات مكان: «أو مختلفين فى ذلك»: «أواحَدهما مفرد دون الآخر».

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن هذا البيت يدل على أن الرقبات فى قولهم: قيس الرّقبات بالإضافة ليس من باب إضافة الاسم إلى اللقب.

بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابسة. لنكاحه لنسوة اسم كلٍّ منها رقيّة

و«العِرْف» بكسر العين وسكون الراء المهملتين هو الصّبر.

والشاهد نسب إلى أبى دهبل.

من شواهد: اللسان «عرف»، ونسبه إلى أبى دَهْبل الجمحى وفيه: العُرْف بالضم والعِرْف بالكسر: الصّبر. وعرف للأمر واعترف صبر، والعارف والعروف والعروفة: الصابر، ونفس عروف: حاملة صبور، إذا حملت على أمر احتملته.

٦٥٤= ومِنْ طَلَبِ الأوتارِ ما حزَّ أنفَهُ قصيرٌ، ورام الموتَ بالسيف بَيْهَسُ[٣]
نعامةُ لـمَّا صرَّع القومُ رهطَه تبيَّن فى أثـوابـه كيـف يلْبـسُ

وقد ينقل العَلَم عن المركب، كما سبق فى باب المركب شرحه.

★★★

---

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الشاعر قد أتبع اللقب الاسم، فإن بيهسًا اسم رجل، ونعامة لقبه، وهو عطف بيان لبيهس.

والشاهد للمتلمس، ديوانه / ١١٣، من قصيدة مطلعها.

أعـاذلُ إنّ المـــرْء رهـــنُ مصـــيبـةٍ صريعٌ لعافى الطير أو سوف يُرْمسُ
فـــلا تقـبلَنْ ضيمًا مخـــافـة مِيـــتةٍ ومُـــوتنْ بهاحـــرّا وجلـدك أمـلس

و«العافى» فى البيت الأول: هو كل طالب رزق، وعافى الطير: مايعترى منه و«يرمس»: يدفن.

ومعنى جـلدك أملس» فى البيـت الثانى: أى لم يصبك عـار، ويقال للرجل لايلـصق به ذم: هو أملس الجلد.

والأوتار: جمع وَتر بفتح الواو، وهو الثأر.

وفى البيت الشـاهد إشارة إلى قصتين: قصة قـصير صاحب جذيمة الأبرش مع الـزباء، وهى قصة معروفة فى التاريخ.

والقصة الثانـية قصة «بيهس» الذى يلقب بنـعامة. فهو رجل من بنى فزارة وكان يحـمّق، فقُتِل له سبعة إخوة، فجعل يلبس القميص مكان الـسراويل، والسراويل مكان القميص، فإذا سئل عن ذلك قال:

البس لكل حالة لبوسها إما نعيمها وإما بوُسَها

وانظر قصته كاملة فى الخزانة.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقى ٢/ ٦٥٨.

[التسمية بالمثنى والمجموع]

ثم نقول: إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ، فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعًا على حدِّه، كضاربان، أوضاربون، أو جاريًا مجراهما كاثنان، وعشرون، أعرب فى الأكثر إعرابَه قبل التسمية.

ويجوز أن تجعل النون فى كليهما معتقَب الإعراب، بشرط ألاَّ تتجاوز حروف الكلمة سبعة، لأن حروف «قَرَعْبَلانة»[1] غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون فى: مستعتبان ومستعتبون، معتقب الإعراب.

فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء، لأنها أخف منها ولأنه ليس فى المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان، وقبل الياء فتحة قال:

* ألَا يا ديار الحيّ بالسَّبُعان[2] * =٦٥٥

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخفَ منها.

---

(١) فى هامش ط: «دويبة عريضة محبنطية».

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «السّبعان» أعرب بالحركة على النون مع لزوم الألف وإذا نسب إليه قيل: السَّبُعانِى.

والسَّبُعان: جبل قبل الفلج. والفلْج: موضع فى بلاد بنى مازن.

قال البغدادى: وهذا المصراع، وقع صدر بيت هو مطلع قصيدتين لشاعرين إحداهما لتميم بن مقبل، والثانية لشاعر جاهلى من بنى عُقيل أما الأولى وهى المشهورة التى ذكرها شراح الشواهد.

والشاهد من هذه القصيدة، وعجزه.

* أملّ عليها بالبلى الملوان *

والملوان: الليل والنهار، ولايفرد واحد منهما. يريد أن الليل والنهار أبلياها ودرساها فزاد الباء.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٣٢٢، وإصلاح المنطق / ٣٩٤.

وابن يعيش ٥/ ١٤٤، والعينى ٤/ ٥٤٢، والتصريح ١/ ٦٩٨، ٢/ ٣٢٩، والأشمونى ٤/ ٣٠٩.

وانظر ديوان تميم بن مقبل / ٣٣٤ وبعده:

نهارٌ وليــل دائم ملواهما   على كل حال الدهر يختلفان

وفى ب ٣/ ٢٦٧ أضاف العجز إلى الصدر وليس فى الأصل.

وقد جاء «البحرين» فى المثنى على خلاف القياس، يقال: هذه البحرينُ بضم النون، ودخلت البحرينَ.

قال الأزهرى: ومنهم من يقول: البحران على القياس؛ لكن النسبة إلى البحران، الذى هو القياس أكثر، فبحرانىّ أكثر من بحرينىّ، وإن كان استعمال البحرين، مجعولاً نونه معتقب الإعراب أكثر من استعمال البحران كذلك.

وجاء فى الجمع: الواو قليلاً مع الياء، قالوا قنَّسرين[١]، وقنَّسرون، ونصيبين[٢] ونصيبون، ويَبرين[٣]، ويبرون؛ لأن مثل زيتون فى كلامهم موجود.

وقال الزجاج نقلاً عن المبرد: يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الإعراب قياسًا، قال: ولا أعلم أحدًا سبقنا إلى هذا؛ قال أبو على: لا شاهد له وهو بعيد من القياس، وقال فى قوله:

٦٥٦= ولها بالماطرونِ إذا أَكَلَ النّمْلُ الّذي جمعا[٣]

بكسر النون: إنه اسم أعجمى، وهو فى شرح كتاب سيبويه: بالميم والطاء المفتوحة.

---

(١) فى القاموس: «قنَّسْرِين وقنّسرون» بالكسر فيهما: كورة بالشام وتكسر نونهما.

(٢) فى القاموس: «نَصيبون» ونَصِيبِين: قاعدة ديار ربيعة، والنسبة اليه نصيبينىّ ونُصيبىّ.

(٣) فى القاموس: «يَبْرين، ويَبْرون: رمل لاتدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس، وبلدة: قرب حلب.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أبا على قال: الماطروق مجرور بكسرة على النّون و«الماطرون بالميم وطاء مفتوحة والمشهور كسر الطاء: بستان بظاهر دمشق.

والشاهد من أبيات ليزيد بن معاوية تغزّل بها فى نصرانيّة قد ترهّبت فى دير حزاب عند الماطرون، ويسمى اليوم «الميطور»، وأول الأبيات.

آب هذا الليل فاكتنعا وأُمِرّ النومُ فامتنعا

من شواهد: الحيوان للجاحظ ٤/ ١٠ ونسبه إلى أبى دهبل.

ومن شواهد الكامل للمبرد ٢/ ٤٩٨ ونسبه إلى الأحوص، وقيل ليزيد من معاوية، والعينى ١/ ١٤٨.

وفى الصحاح: والناطرون بالنون والطاء المكسورة، وقد رُوِىَ فى الشعر المذكور بالنون المفتوحة.

فإن قلنا إنه أعجمىّ وجب ألاَّ يكون اللام للتعريف إذًا، بل من تمام الاسم الأعجمىّ، وإلا انكسر فى موضع الجر.

وإن قلنا انه عربىّ، فليس النون معتقب الإعراب لانفتاحه، فكان القياس: الماطرين بالياء، ففى جعل الواو مكان الياء إشكال، وطُورون، وجيرون[1]، أعجميان.

وإذا سمَّيت بالمجموع بالألف والتاء، كعرفات وأذرعات ففيه المذاهب الثلاثة المذكورة فى أول الكتاب، عند ذكر التنوين.

★★★

(١) جَيرْون: «فى القاموس» هى دِمشقْ أوبابها الذى بقرب الجامع.

[نقلُ الكلمة المبنيّة، وجعلها علماً]

وإذا نقلت الكلمة المبنّية وجعلتها عَلَمًا لغير ذلك اللفظ، فالواجب الإعراب وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ، سواء كانت فى الأصل اسمًا أو فعلاً، أو حرفًا، فالأكثر الحكاية، كقولك: مَن الاستفهامية حالها كذا، وضربَ فعل ماض، وليتَ حرف تمنٍّ؛ وقد يجيئ معربًا نحو قولك: ليتٌ ينصب ويرفع قال:

٦٥٧ = ليت شعرى وأين منّىَ ليتٌ إن لـوّا وإن ليتاً عناءُ[1]

فإن أوّلته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقًا.

٢/ ١٤١ وإن / أوّلته بالكلمة، أو اللفظة، فإن كان ساكن الأوسط كليت، فهو كهند فى الصرف وتركه، وإن كان على أكثر من ثلاثة أو ثلاثيًا محرك الأوسط فهو غير منصرف قطعًا.

وإن كانت الكلمة ثنائية، وجعلتها عَلَمًا للَّفظ وقصدت الإعراب ضعَّفت الثانى إذ كان حرفًا صحيحًا نحو: مَن وكم.

بخلاف «ما» إذا جعلت الثنائية علَمًا لغير اللفظ، فإنك لا تضعف الثانى الصحيح، بل تقول: جاء كمٌ ورأيت منًا مخففين، فيُجعل من باب ما حذف لامه نسيًا وهو حرف علة، كيد، فلذا تصغره على كميّ، كيديَّة.

---

(١) «هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الخمسمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن الكلمة المبنية إذا أريد بها لفظها فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه. وقد تجيء معربة كما فى البيت.

والشاهد نسب إلى أبى زبيد الطائى من قصيدة أورد منها الأعلم فى باب النسيب من حماسته ستة أبيات بدأها بقوله.

ولقد متُّ غير أنّىَ حيٌّ يومَ بانت بودّها خنساءُ
من بنى عامر لهاشقٌ قلبى قسمةٌ مثل مايُشّق الرداءُ

من شواهد: سيبويه ٢/ ٣٢، والمقتضب ٤/ ٣٢، ٤٣.

والجمهرة ٢/ ٢٩، وابن يعيش ٦/ ٣٠، ١٠/ ٥٧.

وإنما جعلتهـا من باب يد المحذوف اللام، لأن المعرب لم يوضـع على أقل من ثلاثة.

وإنما جَعلتَ المحذوف حرف علة، لأنه أكثر حذفًا من غيره.

وإنما جعلتها من باب «يد» أى مما حذف لامه نسيًّا، لا من باب «عصًا»، لأنه لم يكن لها لام فى الوضع فكان جعلهـا من باب «يدٍ» أى مما جُعل لامه بالحذف كأنه لم يوضع أَولى.

وتقول فـى الأوَّل: أكثرت من الـكمّ والهلّ، مـشددتين، وذلـك لأنه لم ينـقل بالكلية، وإنما نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات.

وأمَّا المنـقول بالكلـية، أى المجعول علَـمًا لغيـر اللفظ، فلـو غيِّر لفظـه، أيضًا، بالتضعيف، لكان تغييراً ظاهراً فى اللفظ والمعنى.

وإذا كان ثانى الثنائى حرف علة، وجب تضعـيفه إذا أعربته، سواء جعلته علَمًا للَّفظ أو لغيره، نحو: لو، وفى، ولا، وهوَ، وهىَ.

تقول: هذا لوٌّ، وفِيٌّ، ولاءٌ، زدت على ألف «لا» ألفًا آخر وجعلته همزة تشبيهًا برداء وكساء.

وإنما وجب التضعيف لأنك لو أعربته بلا زيادة حرف آخر أسقطت حرف العلة للتنوين، فيبقى المعرب على حرف واحد، ولايجوز.

وكذلك لو أوَّلناه بالكلـمة أو سمينا به المراد[1] ومنعناه من الصرف[2]: وجب التضعيف لأنا لا نأمَن مِن التنكير، فيجيئ التنوين، إذًا.

[وحكى عن بـعض العرب أنه يجـعل الزيادة المجتلبـة بعد حرف العلـة الثانى،

(١) كلمة: «المراد» سقطت من ب ٣/ ٢٧٠.

(٢) «ومنعناه من الصرف» سقط من ط.

همزة فى كل حـال، نحو: لوءٌ، وفِىء، ولاءٌ. والأوَّل أى التضعـيف، أَولى، لكون المزيد غير أجنبى](١).

[حروف المعجم]

ولأجل خـوف بقـاء المعـرب على حـرف: إذا أردت إعراب حـروف المعـجم الكائنة على حرفين، نحو: با، تا، ثا، را؛ وإن لـم يكن المعرب منها علَمًا، ضعَّفت الألف وقلبـتها همزة للساكـنين، فتقول: هذه بـاءٌ، وتاءٌ، ودليل تنكيرهـا وصفها بالنكرات، نحو: هذه باءٌ حسنة، ودخول اللام عليها، كالباء، والتاء، وأمَّا «زاى»، فهو على ثلاثة أحرف، آخرها الياء، كالـواو، أعربته أو لم تعربه، وفيه لغة أخرى: زىّ، نحو كىّ، فإذا ركبتها، وأعربتها(٢) قلت: كتبت زيّا، نحو: كيّا.

ولاتجوز الحكاية فى أسمـاء حرف المعجم مع التركيب مع عامـلها، فلا تقول: كتبت «با» حسنة(٣). [كمـا جاز فى نحـو: مَن، ومَا، وليـت، إذا جُعلت أعـلامًا للَّفظ، لأنـها موضوعة لتسـتعمل فى الكلام المركـب مع البناء، فجاز لـك حكاية تلـك الحال فى التـركيب، بخـلاف أسماء حـروف المعجم، فـإنها لم تـوضع إلا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومَن يجرى مجراهم، موقوفًا عليها](٤).

[فإذا استعمـلت مركبة مع عاملها فـقد خرجت عن حالها الموضـوعة لها، فلا تحكى.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى ط: «أعرابته» بزيادة ألف «تحريف».

(٣) بعد قوله: «حسنة» زيادة فـى المخطوطات، وهى: «كما جاز بحكاية الكلمات المـبنية إذا سمّى بها، لأن لها حالة استعمال فى الكلام المركب مع البـناء فجاز حكاية تلك الحالة» بخلاف أسماء حروف المعجم الخ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وإنما وجب إعراب الكلمة المبنية إذا سمِّى بهـا غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت إذا سميت بـها اللفظ، لأنك لم تراعِ، إذًا أصـل معناها الذى كانت بـسببه مبنية أصلاً / بل أخرجتـها عنه بالكلية؛ وأمَّا إذا جعلتها اسمًـا للَّفظ، فإنك تراعى ٢/ ١٤٢
معناها من وجه، وذلك أن معنى: أنَّ تنصب وترفع، أى: أن التى معناها التحقيق تنصب وترفع، فلك، إذن، نظر إلى أصل معناها][1].

والدليل على أن المدّ فى نحو قولك هـذه باءٌ: مزيد، ولم يكن فى أصل الوضع قولك فى الأفراد: با، تا، ثا، بلا مدّ.

وما وضع عـلى ثلاثة، يكـون فى حالة الأفراد، أيـضًا، كذلك، كزيـد، عمرو، بكر.

وسيبـويه، جعل: أبـا جاد، وهوَّازًا، وحُطِّـيّا، بياء مـشددة: عربيـات فهى، إذًا، منصرفة وجعل: سعـفص، وكلمون ، وقريشيات أعجميات فلا تـصرف للعلمية والعجمة.

وإنما جَعَـل الأُوَل عربية لأن: أبـا جاد، مثل أبـى بكر، وجاد، مـن الجواد، وهو العطش، وهوَّاز، من هوَّز الرجل أى مات، وحطىّ من حط يحّط.

وقال المبرد: يجوز أن تكون كلها أعجميات.

قال السـيرافى: لاشك أن أصلهـا أعجمية، لأنـها كان يقع عـليها تعلـيم الخط بالسريانية.

وقريشيات يدخلها التنوين كما فى: عرفات، وتعريفها من حيث كونها أعلامًا للَّفظ، إذا ركبتها مع العامل نحو: اكتب كلمون، أى هذا اللفظ أو هذه الكلمة.

وإذا سمِّى، بــ«فو»، قال الخليـل: تقول فمٌ، لأن العرب قـد كفتنا أمـر هذا، لما

(١) ما بين معقوفيـن سقط من ظ وك فى هذا الموضع، وأعيد النّصّ الساقـط قبل قوله: «وإذا اسمى بـ «فو».

أفردوه فقالوا فمٌ، فابدلوا الميم مكان الـواو؛ ولولا ذلك لقـلنا فوه بردّ المحذوف؛ كما هو مذهب سيبويه فى «ذو» إذا سمِّى به، فإنه يقول: هذا ذَوىً، كفتًى، ورأيت ذوىً ومررت بذوىً، بناءً على أن عينه متحركة.

وقال الخليل: بل تقول: هذا ذىّ، فَعْل، بقلـب الواو ياء لسكون العين، على ما مرَّ من مذهبيهما فى باب الإضافة.

وأجاز الزجاج فى «فـو» إذا سمِّى به أن يقال: «فوه» ردًا إلى أصـله، ولا يجوز تشـديد حـرف العـلة، كـما شـدِّد فى «هـو»، لأن ردَّ الأصل أولـى من اجـتلاب الأجنبى.

وإن سميت مؤنثًا بهُو، كان كما لو سميتها بزيد، على الخلاف الذى مرَّ فى باب مالا ينصرف، وإن سميناها بهِيَ، فهو كما لو سميتها بهند، جاز الصرف وتركه.

[التسمية بحرف واحد]

وإن سمَّيت بحرف واحـد، فإمَّا أن يكـون جزء كلـمة أو، لا، والثانـى أمَّا أن يكون متحركـًا فى الأصل كواو العطف ولام الجـر، وياء الإضـافة على قول، أو، لا.

فإن كان متحركًا كمل ثلاثة أحرف، بتضعيف مجانس حركته فإنه أَولى، لكون الحرفين مجانسين لحركته.

وإنما جعلوه ثلاثة، لما يلحقه من التصـغير والجمع، فتقول فى المسمَّى بباء الجر: بَيّ.

وأيضًا، لو زدت حرفًا واحدًا من جنس حركته لـسقط بالتنوين، فصار المعرب على حرف واحد، وتقول فى المسمى بلام الابتداء: لاءٌ.

وإ كان الحرف ساكنًا، كـلام التعريف عند سيبويه، وياء الإضـافة على مذهب بعضهم، فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة، كما يجيىء.

وعند غيرهما، يُحرَّك اللام بالكسر، ثم يضعّف مجانس الكسر، أى الياء، فتقول: لِيٌّ، وذلك لأنه لا بدَّ [من تحريك هذا الساكن المبتدأ به][1]، إذ أردنا زيادة حرفين عليه، والساكن إذا حرِّك، حرِّك بالكسر.

وأمَّا الياء[2]، فيفتح لثقل الكسر عليه، لأنه يفتح عند الاضطرار فى نحو: غلامايَ، ثم يضعَّف مجانس الفتح، فيقال: ياءٌ.

وإن كان الحرف الواحد جزءَ كلمة؛ فإمَّا أن يكون متحركًا أو ساكنًا، فالمتحرك عند سيبويه، يكمَّل أيضًا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضًا.

والأولى أن يُكمَّل بشيء من تلك الكلمة، فالمبرد يكمله بإعادة جميع ما حذف فيقول: رجل، فى المسمىَّ بأحد حروفه.

وقال غيره: بل لا يتجاوز قدر الضرورة فإن كان ذلك المتحرك فاءً كُمِلِّ بالعين نحو: رِج، فى المسمَّى / براء رجل، وإن كان عينًا كمل بالفاء فيقال: رج، أيضًا فى ٢/ ١٤٣
المسمَّى بجيم رجل.

ولا يكملان باللام، لأن الكلمة المحذوفة اللام أكثر من المحذوفة الفاء أو العين.

وإن كان ذلك الحرف المتحرك المسمَّى به لامًا؛ فالمازنى يكمله بالعين، لكونه أقرب، نحو: جل، فى المسمَّى بلام رجل، فيكون مما حذف فاؤه كعدة.

والأخفش يكمله بالفاء، نحو: رَل، فيكون محذوف العين، كسَه، وهو الأولي، لأن المحذوف الفاء، لابدَّ له من بَدَل كما فى عدة.

وإن كان الحرف ساكنًا، كعين جعفر، وسين عَدَسْ، فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك، أعنى برد الكلمة إلى أصله؛ وسيبويه يكمله بهمزة وصل مكسورة، فيقول: اِعْ، واِسْ[3].

(١) ما بين معقوفين ساقط من ظ.

(٢) فى ظ: «الآخر» مكان: «الياء».

(٣) بعده فى المخطوطات: «إذا جاء فى الإبتداء أو إذا وصفته بكلام أسقطت الهمزة نحو هذا اس، وقام اس.

وإذا وصلته بما قبله أسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول: هذا اسْ، وقام اسْ، وقال: قد أتى بعض الأسماء على حرف إذا اتصل بكلام نحو: مَنَ ابٌ، بتخفيف الهمزة.

وردَّ عليه المبرد بأن تخفيف الهمزة غير لازم، فكأن الكلمة على حرفين، بخلاف حذف همزة الوصل فإنه لازم، فيبقى الاسم المعرب على حرف[1].

وردَّ أيضًا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك. والزجاج يزيد الهمزة[2] كما زاد سيبويه، ويقطعها هربًا مما ألزم به سيبويه؛ ولأن همزة الوصل في الأسماء الصرفة قليل، وإنما تكون في الفعل والاسم الجارى مجراه أعنى المصدر وفى الحرف فلهذا إذا سمِّيت بفعل فيه همزة وصل قطعتها لقولك:

٦٥٨= * بوحشٍ إصْمِتَ [3]*

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٧٤: «حرف واحد» بزيادة: «واحد».

(٢) فى ب فقط ٣/ ٢٧٤: همزة الوصل.

(٣) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الخمسمائة.

واستشهد به على أنه إذا سُمّى بفعل فيه همزة وصل قطعت كإصْمتَ بكسر الهمزة والميم.

والشاهد قطعة من بيت للراعى النميرى وهو.

أشْلى سَلوْقيّةً باتت وبات بها بوحشٍ إصْمِتَ فى أصلابها أودُ

من قصيدة مدح بها عبد الله بن معاوية بن سفيان أولها:

طاف الخيال بأصحابى وقد هجدوا من أم عَلوْانَ لانَحْوٌ ولاصددُ

وقوله: أشلى سلوقية، فاعل: «أشلى» ضمير أطلس فى بيت سابق، والمراد به: القانص، يقال: أشليت الكلب: إذا دعوته.

و«سلوقية» أى كلابًا سلوقية، و«سلوق» موضع تنسب إليه الكلاب السلوقية.

وقوله: «باتت وبات بها» بات لها معنيان، اشهرهما اختصاص الفعل بالليل وقوله: «فى أصلابها أود» أى فى أصلاب الكلاب السلوقية.

من شواهد: ابن يعيش ١/ ٢٩، والأشمونى ١/ ١٣٣، واللسان: صمت. وانظر ديوان الراعى / ٦٩ من قصيدة طويلة مطلعها:

طاف الخيال بأصحابى وقد هجدوا من أم عَلْوان لانحوٌ ولاصددُ

وأمَّا إن سمَّيت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم أبقيتها على حالها لعدم نَقل الكلمة من قبيل إلى قبيل.

ومذهب غير هؤلاء المذكورين: التكميل ببعض تلك الكلمة، كما ذكرنا في الحرف المتحرك، فالعين تكمّل بالفاء، وأمَّا اللام فيكمل إمَّا بالعين عند المازني، وإمَّا بالفاء عند الأخفش.

وإن كان ذلك الساكن مما قبله همزة وصل، فإن كان ذلك في الفعل كضاد اضرب؛ جئت بالهمزة مقطوعة، لما ذكرنا، وإن كان في الاسم كنون انطلاق، كمل بالحرف الذي بعده، فتقول: انط.

[التسمية بفعل مفكوك الإدغام]

وإن سميت بفعل مفكوك الإدغام جزمًا أو وقفًا كاردد ويردد أدغمت فقلت: أردّ ويرُدّ غير منصرفين، لأن المفكوك قليل في الأسماء، كقردَد[1]، ومهدَد، وكثير في الأفعال، ولأن فكّ الإدغام في الفعل إنما كان لعارض زال في الاسم، وهو: الجزم أو الوقف الجاري مجراه، ولهذا يبقى الفك إذا سمِّي بألبب من قولك:

* بنـــــات ألْبُبي[2] * =٦٥٩

ولهذا يردّ اللام[3] أو العين، إذا سمِّي بفعل محذوف اللام أو العين جزمًا أو

(١) في ط: كفردد» بالفاء، تحريف.

(٢) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا سمّي بألْبب يبقى الفك ولايدغم، وهو بفتح الهمزة وسكون اللام وضم الباء.

وهو قطعة من بيت. وهو:

تَأبي له ذاك بناتُ ألْبُبِي

قال صاحب الصحاح: وبنات ألبب: عروق في القلب تكون فيها الرّقة.

وقيل لأعرابية تعاتب ابنالها: مالك لاتدعين عليه؟ قالت

تأبى له ذلكَ بنات ألببى

من شواهد سيبويه ٢/ ٦١، ٣ ٠٤٠ والمنصف ١/ ٢٠٠، ٣/ ٣٤.

(٣) علق السيد الشريف على ذلك بقول: «لأنه حذف للجزم ولا جزم في الأسماء، ولا مايجرى - =

وقفًا كيغزُ، ويرمِ، ويخشَ، واغزُ، وارم، واخشَ؛ ويخفْ، ويقلْ، ويبعْ، وخفْ، وقلْ، وبعْ، فتقول: جاءنى يغزٍ، ويرمٍ، والتنوين للعوض كما فى «قاض» اسم امرأة؛ ويخشى، كيحيى؛ واغزٍ، وارمٍ واخشى[1]، ويخاف ويقول ويبيع، وقول وبيع وخاف، كما مرَّ فى غير المتصرف.

وأمَّا «سَلْ»، إذ سمَّيت به، فإنك لا ترد الهمزة لأنها لا تحذف لموجب الجزم، ولا الوقف.

وتردُّ اللام مع العين فى «يَكُ» لأن اللام حذفت تشبيهًا بحرف العلة فى: لم يغزُ.

وتحذف هاء السكت من كل ما هى فيه إذا سمِّى به، نحو: رَهْ، وفِهْ، ويرضه، لأنها للوقف؛ وتردّ مع اللام المحذوفة للوقف فى: رَهْ، الهمزة التى هى عين، إذ لولمْ تردها لاحتجت إلى زيادة ألف أجنبىّ، كما فى: لا، فردّ الأصل أَولى، فتقول: جاءنى رأى.

والأخفش يردّ همزة الوصل أيضًا مقطوعة فيقول: أرأى، غيرَ منصرف، لأن الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها إلى الهمزة المردودة، لأنها كانت لها.

٢/ ١٤٤ وكذا تردّ مع اللام / المحذوفة: الفاء فى «قه»، فتقول: جاءنى وَقى، إذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء، كما فى: «فِىّ»، وإنما فتحت الواو لخفة الفتح، ولكونها مفتوحة فى الماضى.

ولو سمَّيت بنحو: ضربَتْ، ابدلت التاء هاء فى الوقف، وصار مثل مسلمة، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء. ولو سميت بنحو ضربَا وضربوا، على أن الألف والوا، زيدتا علامتين للتثنية والجمع، كالتاء فى: ضربتْ، نحو: أكلونى البراغيث،

= مجراه ولذا لايرد فى نحو: يعد، ويهب، لأن حذف الفاء فيهما لا للجزم ولا للوقف بل لعلة أخرى».

(١) كلمة: «واخشى» سقطت من ب ٣/ ٢٧٥.

وجب إلحاق النـون عوضًا من تنويـن كان يستحقـه ضرب، لو سمِّى به، فـتقول: ضربان، وضـربون ثم، بعـد ذلك يجوز أن يُـعربَا بإعـراب المثنى والمجـموع، وأن يجعل النون معتقب الإعراب.

وكذا إذا سميت بيضربان ويضربون، على لغة: يتعاقبون عليهم الملائكة[١]. أمَّا لو جعلت الألف والواو فى الجميع ضميرًا، فيـكون من باب التسمية بالجملة، وقد مرَّ ذلك فى المركبات.

ولو سميـت بذَوِى، وأولِى، فلا بدَّ من ردّ النـون التى أسقطت لـلإضافة، ولو سمِّيت يضربْنَ، علىَ لغة:

= ٦٦٠ * يعصرن السليط أقاربه[٢] *

جعلت النون معتقب الإعراب، ولم تصرفه للتعريف والوزن.

ولو سمَّيت مذكرًا ببنت أو أخت صرفت لأنهما كهند إذا سمِّى به مذكر[٣]، إذا التاء ليست للتأنيث، بل بدل من اللام، كما مرَّ فى غير المنصرف.

وقال بعـضهم: لاينـصرف، لأن فى التـاء رائحة التـأنيث فهـى مثل ثبـة، علَم مذكر، وأمَّـا: هنت، إذ سمَّيت بـه، فإنك تردُّه إلى هـنَة لأن له مرادفًا جاريًـا على القياس؛ بخلاف بنت وأخت، فتتخلص من الخلاف الذى كان فيهما.

وتنـزع اللام من الاسـم الذى كانـت تلـزمه إذا سمِّـى به، كالآن، والأفـضل، والذى، والتى وفروعهما، لأن أصل العلم أن يستغنى عن اللام.

---

(١) رواه مسلم برواية: يتعاقبون فيكم ملائكة» فى باب المساجد.
انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ١٥١٨٩ .

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٤٣٧ .
واستشهد بـه على أنه لو سمّى يضـربن على لغة: أكلونى الـبراغيث يجعل النـون حرفا دالاً على الجمع المـؤنث كمافى: يـعصرن السلـيط أقاربه فإن النـون فيه على قـولٍ حرفٌ علامةً علـى جمع المؤنث.
والشاهد للفرزدق، وأقاربه فاعل والسليط مفعوله وهو الزيت.

(٣) فى المخطوطات زيادة ليست فى ط وب وهى:
«وأمّا التاء فبدل من اللام، وليست لمحض التأنيث، ولهذا لم ينفتح ما قبلها».

وإذا سمِّيت السُّور بأسماء حروف المعجم التى فى أوائلها[١]، أو سمِّيت بها غير السُّور، من إنسان وغيره، فإن أمكن إعرابها، وجب ذلك، إذا كانت مفردة نحو: قرأت قافَ ونونَ، غير منصرفين للتأنيث والعلمية، ويجوز الصرف، كما فى هند؛ وكذا إذا سميت بها امرأة، وإن سميت بها رجلاً، فالصرف.

وكذا: وجب الإعراب مع منع الصرف إن كانت مركبة من اسمين، كـ: «يٓس»، و:«حمٓ»، أو من ثلاثة، اثنان منها بوزن المفرد كـ: «طسٓم» لأن طس بوزن قابيل فكأنه مركب من اسمين، وإن لم تكن كذلك، كـ: ألمٓ و«كهيعٓصٓ»، فالحكاية لاغير[٢].

وحكى عن يونس أنه كان يجيز فى: كهيعص، فتح جميعها، وإعراب «صاد» على أن يكون «كاف» مركبًا مع «صاد» والباقى حشو لا يعتدّ به[٣].



[أعرف المعارف]

(ص): «وأعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب».

(ش): أى أعرف المعارف؛ وكان المتكلم أعرف، لأنه ربَّما دخل الالتباس فى
٢/ ١٤٥ المخاطب/ بخلاف المتكلم.



(١) بعد قوله: «فى أوائلها» زيادة ليست فى ط وب وهى:
«جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنيّة إذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت أو مركبة نحو: قرأت قاف ونون ويٓس وألمٓ.
ويجوز أن لاتحكيها، فيمنعها إذًا الصرف إن كانت مفردة أو مركبة «من اسمين» إلخ.

(٢) بعد قوله: «لاغير» زيادة في المخطوطات ليست فى ط وب وهى: «لعدم إمكان الإعراب إذ لا مركب فى كلامهم إلا من كلمتين.
وجوّز جار الله حكاية نحو: قٓ، نٓ، ونحو يٓس، وحٓم، ونحو طسٓم أيضًا. مع جعلها أسماء لغير السورّ، وفيه نظر؛ وذلك أنا بيّنا أن المبنى إذا اسمى به غيّر ذلك اللفظ فالواجب الإعراب.
وعلى مذهب جار الله، وهو أن هذه الأسماء المعدودة معربة، لكنها لم تعرب. لعدم المقتضي للإعراب، فكيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضى للإعراب إذا سميت بها غير السور» ؟
وحكى يونس إلخ.

(٣) بعد: لايعتدّ به: زيادة فى المخطوطات وهى: وإن سميت بها غير تلك السُّور إما إنسانًا أو غيره فالإعراب واجب، ثم يمنع الصرف إن انضم مع العلمية بسبب آخر كالتأنيث فى ألف إذا كان اسم امرأة.

[تعريف النكرة]

(ص): «والنكرة ما وضع لشيء، لا بعينه».

(ش): حدُّها، على ما ذكرنا من حدّ المعرفة: ما لَم يُشر به إلى خارج إشارة وضعيَّة، والاحترازات تفهم من حدّ المعرفة.

واعم أن النكرة إذا وقعت فى سياق النفى والنهى والاستفهام استغرقت الجنس ظاهراً، مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة على ما ذكرنا فى حدّ المعرفة.

ويحتمل ألاَّ تكون للاستغراق، [احتمالاً مرجوحًا][(١)] فلذا أتى بالقرينة نحو: ما جاءنى رجل واحد، بل رجلان، أو: بل رجال، وما جاءنى رجلان هما أخواك، وهل جاءك رجال هم أخوتك.

ومع الأطلاق أيضًا يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحًا، فلهذا كان: لا رجلٌ، ظاهراً فى الاستغراق، محتملاً لسواه، وإذا دخلها «مِن» ظاهراً، نحو ما جاءنى من رجل [أو مقدّرًا][(٢)] نحو: لا رجلَ، أى لا مِن رجل، فهو نص فى الاستغراق.

و«مِن» هذه وإن كانت زائدة، كما ذكر النحاة، لكنها مفيدة لنص الاستغراق كأن أصلها «مِن» الابتدائية، لـمَّا أريد استغراق الجنس ابتدِئ منه بالجانب المتناهى، وهو الأَحد، وترِك الجانب الأعلى الذى لايتناهى، لكونه غير محدود، كأنه قيل: ما جاءنى من هذا الجنس واحد إلى ما لايتناهى، فمن ثمَّة تقول إذا قصدت الاستغراق: ما جاءنى أحد ومن أحد.

وإن وقعت النكرة لا فى سياق الأشياء الثلاثة، فظاهرها عدم الاستغراق، وقد تكون للاستغراق مجازًا، كثيراً إن كانت مبتدأة، كتمرة خير من زنبور، ورجل خير

(١ - ٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

من امرأة، وقليلاً فى غيره كقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾[(١)]؛ والدليل على كونها فى الموجَب مجازًا فى العموم، بخلاف المعرفة باللام تعريفًا لفظيًا، كما فى: الدينار خير من الدرهم: أن الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام، وعدم الاستغراق[(٢)] بلا لام، والسبق إلى الفهم [بلا قرينة][(٣)]: من أقوى دلائل الحقيقة.



(١) الانفطار/ ٥.

(٢) فى المخطوطات: «وعدم الاستغراق يسبق إلى الفهم مع النكرة بلا قرينة».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٢٨٠.

[ألفاظ العدد]

(ص): «أسماء العدد: ما وضع لكميَّة آحاد الأشياء».

(ش): مقصوده: تحديد ألفاظ العدد [لاماهية العدد[١]]، وكمية الشيء: عدد المعيَّن، لأن الكمية: ما يجاب به عن السؤال بكم، وهو العدد المعيَّن، كما أن ماهيَّة الشيء: حقيقته المعيَّنة التى يستفهم عنها بـ «ما»، الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء[٢].

وكيفية الشيء: وصفه المعيَّن الذى يستفهم عنه بكيف، فكأنه قال: اسم العدد: ما وضع للعدد المعيَّن احترازاً عن الجمع فإنه وضع لعدد غير معيَّن، ويخرج منه: المئات والألوف؛

وقوله: آحاد، جمع أحد[٣]، فينبغى ألاَّ يكون: واحد، واثنان، من ألفاظ العدد، لأن «واحداً» لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، لأنه يقال: كم درهماً عندك؟ فتقول: واحد، فليس هناك آحاد الأشياء، وكذا إذا قلت: اثنان، فى جواب: كم درهماً؟؛

ولو دخل «واحد، واثنان» لدخل نحو رجل ورجلان لأنهما وضعا لكمية الشيء أيضاً، وإن كانا وضعا مع ذلك لما هية الشيء أيضاً.

ولو قال: العدد ما وضع لكميَّة الشيء، فحسب، لم يدخل نحو: رجل ورجلان، ولم يخرج: واحد، واثنان، لأن لفظ الشيء، يقع على كل ذى عدد، من المفرد، والمثنى وما فوق ذلك.

ويجوز أن يقال: ما وضع للكميَّة فحسب؛ ولا خلاف عند النحاة أن لفظ

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٢٨١.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٢٨١: «عن الحقيقة».

(٣) فى ط وب ٣/ ٢٨١: جمع «واحد» صوابه من المخطوطات.

واحد واثنان، من ألفاظ العدد؛ وعند الحساب[١]:ليس الواحد من العدد، لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد.

ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد ؛ قالوا: لأن الفرد الأول [أى الواحد][٢]
٢/ ١٤٦ ليس بعدد، فكذا ينبغى أن يكون الزوج الأوَّل؛ والنزاع / فيه راجع إلى المراد بالعدد، فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائداً على الواحد لايدخل الواحد ويدخل الاثنان، لأنه زائد عليه، وعلى تفسير النحاة، أى الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان.

[أصول الأعداد]

(ص): «أصولها: اثنتا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة، ومائة وألف».

(ش): «ويعنى أن الألفاظ التى يرجع إليها جميع أسماء العدد: اثنتا عشرة كلمة، وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية؛ وما عدا تلك متفرع منها بتثنية كمائتان وألفان أو يجمع، كعشرين وأخواته الجارية مجرى الجمع؛ أو بعطف، كثلاثة وعشرين، وأحد ومائة، ومائة وألف، وكذا أحد عشر وأخواته، لأن أصلها العطف كما تقدم، وإمَّا بإضافة نحو: ثلاثمائة، وثلاثة آلاف؛ وقد يدخل العطف على جميع هذه الأقسام سوى العطف، ثلاثمائة وثلاث آلاف ونحو ذلك.

ثم شرع فى كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث، فقال:

[واحد واثنان فى التذكير والتأنيث]

(ص): «واحد واثنان، واحدة واثنتان، وثنتان».

---

(١) فى ط والنسخ المخطوطة: «وعند الحساب» وفى ب اعتقد أن المراد ابن الخشاب وذكر أنّ كلمة «الحساب» تحريف مطبعى، وفى رأيى أن الرضى دقيق، فلو أراده لذكره بكنيته وهو ابن الخشاب هذا من ناحية، والأسلوب يقتضى أن يكون: وعند الحساب.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٢١٠٢ .

(ش): يعنى: أن «واحد»، و«اثنان»، للمذكر، وواحدة واثنتان، وثنتان للمؤنث، جَرى واحد واثنان فى التذكير والتأنيث على القياس: ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر.

والواحد: اسم فاعل من: وَحَدَ يَحِد وحداً، وحدَةً، أى انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد، أى العدد المنفرد، ويستعمل فى المعدود، كسائر ألفاظ العدد، فيقال: رجل واحد وقوم واحدون. والتكسير: وُحدان وأحْدَان كشابّ وشبان، والهمزة بدل من الواو.

ويقال فى الصفة المشبهة منه: وَحِد، بفتح الحاء وكسره، ووَحيد.

وتبدل الواو فى هذا التركيب همزة، أمَّا فى أحدان، فقياس، إذ الواو المضمومة، يجوز إبدالها همزة، فى الأول[١]، كأجوه، أو فى الوسط كفؤوس، وأمَّا فى: أحد، فشاذ، عند الجميع ، وأمَّا إحدى، فهو قياس عند المازنى، أى إبدال الواو المكسورة فى الأول همزة، كإلدة[٢] وإشاح شاذ عند غيره.

وإذا استعمل فى الأعداد المنيّفة اختاروا لفظ أحد وإحدى على : واحد وواحدة، تخفيفاً.

وقد يقع فى التنييف: واحد وواحدة، أيضاً لكن قليلاً، فيقال: واحدَ عشر، وواحدة عشرة، وواحد وعشرون، وواحدة وعشرون، وربمَّا قيل: وَحَد عشر.

ويستعمل أحد، وإحدى، فى غير التنييف أيضاً مضافين مطردًا نحو أحدهم، وإحداهن، ولايستعمل إحدى، إلا فى التنييف أو مع الإضافة؛ وأمَّا أحد، فيستعمل مطردًا لعموم العلماء[٣] بعدَ نفى أو نهى أو استفهام؛ أو شرط، نحو: ما جاءنى أحد، ويلزمه الإفراد والتذكير؛ قال الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء﴾[٤]، وتعريفه حينئذ نادر.

(١) فى المخطوطات: كـ «وجوه» وأجوه، ووفتت وأفتت».
(٢) فى القاموس: الولد يجمع على أولاد، وولْدة، وإلْدهَ بكسرهما
(٣) يقصد بالعلماء العقلاء، وقد صرّح بذلك فيما بعد.
(٤) الأحزاب/ ٣٢.

وقد يستغنى عن نفى ما قبله بنفى ما بعده إن تضمَّن ضميره، نحو: إنَّ أحداً لايقول كذا، كما مرَّ فى باب الاستثناء.

ولايقع أحد، فى إيجاب يراد به العموم، فلايقال: لقيت أحدًا إلا زيدًا؛ خلافاً للمبرد، ويستعمل «واحد»، أيضاً، فى عموم العقلاء فى غير الموجَب لكن يونث، نحو: ما لقيت واحدًا منهم، ولا واحدةً منهنَّ.

وقال أبو على: همزة «أحد» المستعمل فى غير الموجب أصلية، لابدل من الواو.

وأمَّا فى الموجب نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، فهى بدل اتفاقاً، كأنه لَّما لم يرد فى نحو: ما جاءنى أحد: معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة أصلاً، والأَولى أن نقول: همزته فى كل موضع بدل من الواو، ومعنى ما جاءنى أحد: ما جاءنى واحد، فكيف ما فوقه؟

وقد يستعمل، قليلاً، «أحد» فى الموجب بلا تنييف ولا إضافة استعمالَ واحد، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

٢/ ١٤٧ وقد يقال فى/ المدح ونفى المثل: هو أحد الأَحدِين، وهو إحدى الإحَد، جمعوا «إحدى» على «إحد» تشبيهاً بسِدْره وسِدَر[2]، فمعنى هو إحدى الأحد: داهية هى إحدى الإحَد، قال:

٦٦١ = * حتى استثاروا بيَ إحدَى الإحَدِ[3] *

(١) الإخلاص / ١

(٢) فى المخطوطات: بدرة وبدر: والبدرة فى المعاجم: عشرة آلاف درهم.

(٣) هو الشاهد الأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ إحدى يستعمل فى المدح ونفى المثل.

والشاهد رجز للمرّار بن سعيد الفقعسي» وقبله:

عدُونِىَ الثعلَبَ عند العَدَدِ

حتى استثاروا. . . .

ليثاً هِزَبْراً ذا سلاحٍ مُعْتَدِ

=

ويستعمل استعمالَ «أحد» فى الاستغراق فى غير الموجب ألفاظ، وهى: عَريب، وديَّار، وداريّ، ودُوريّ، وطُوريّ، وطُؤَوى، وطاوِيّ، وأرِم وأريم، وكتيع، وكرَّاب، ودُعويّ، وشفْر، وقد تضم شينه، وقد لايصحب نفياً؛ ودُبِّيّ، ودِبِّيج، ووَابِر؛ وآبز، بالزاى، وتامور، وتُؤمور، وتومريّ ونُمِّيّ(١).

= يرمى بطرف كالحريق الموقِد

يقول: حسبونى من عِداد الثّعالب عند لقاء الأبطال.

(١) قال البغدادى فى الخزانة: قد ذكر الشارح المحقق بعد هذا البيت إحدى وعشرين كلمة من الكلمات التى تختص بالنفى، وهى فى أكثر النّسخ محرّفة غير منتفع بها فرأينا من الإحسان ضبطها وشرحها ابتغاء لوجه الله عزوجل وهى:

أ= عريب: أى ما بها مُعرب يبين كلامه ويعربه.

ب= ديار: أصله ديوار من دار يدور فأدغم.

جـ = دارى: منسوب إلى الدار.

د= دوريّ: قال ابن السيد هو منسوب، فكان قياسه داريّ.

هـ= طورى: منسوب إلى الطور وهو الجبل، أى ما بها إنسيّ ولا وحشيّ.

و: طاويّ بألف وواو، نقله القالى عن اللحيانى وقال: ما بها طاويّ غير مهموز.

ز= أرِم: أوردها ثعلب فى الفصيح.

ح= أريم = بزيادة الياء على ما قبلها، وكلاهما وصف.

طـ: كتيع: هو من قولك: أجمع أكتع.

ى= كرّاب: هو فعّال من الكِراب.

ك= دُعْوِىَ: هو من دُعُوى.

ل= شَفْر: بفتح الشين وضمها مع سكون الفاء فيهما.

وفى ب ٢٥٨/٣ أشقر بالقاف تحريف.

م= دُبَىّ: هو من دبيب أى ليس يها من يدبّ.

ن= دِبِّيج: هو من الدَّبج، وهو النقش والتزين.

س= وابر: يجوز أن يكون معناه: ذا وبر أى مالك إبل. ويجوز أن يكون معناه مُخيّم بخباء من وبر.

ع= آبز: اسم فاعل من أبز الظبى يأبز أبزًا وأُبوزًا: وثب وانطلق.

ف= تامور: التامور: الماء، يقال: ما فى الركية تامور. =

وأمَّا «اثنان» فهو لفظ موضـوع لواحِدَين من الثَّنى[١] واثنتان محذوف اللام، والتاء لـلتأنيث، وثنـتان: مثل: بنت، تـاء التأنيث فيـه بدل من الياء، وهو قـليل: وإبدال التاء من الواو كثير، كأخت وبنت، وتراث، وتكأة[٢].



= ص= تؤمور: نقل التالى عن اللَحيانى: ما بها تامور ولا تؤمور: أى أحد.

ق= تومُرى: بضم التاء والميم: منسوب إلى التامور وهو دم القلب نسبة غير قياسية.

ر= نُمّىً: قال صاحب القاموس: ما بها نُمّىٌ كقُمِّىٍ: أحد.

(١) فى ط فقط: «المثنى» بدل «الثنى».

(٢) علق السيد الـشريف بقوله: «رجل تكأة على عيـال كهُمزة: كثير الاتكاء، والتكأة أيـضا: ما يتكأ عليه.

[تأنيث ألفاظ العدد باعتبار المعدود]

(ص): «ثلاثة إلى عشرة، ثلاث إلى عشر».

(ش): يعني أن: ثلاثة إلى عشرة للمذكر نحو: ثلاثة رجال وأربعة رجال؛ و: ثلاث إلى عشر، للمؤنث نحو: ثلاث نسوة وتسع نسوة.

خولف بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، فأنث للمذكر وذكّر للمؤنث. وعَلَّل ذلك بوجوه .

والأقرب عندى أن يقال: إن ما فوق الاثنين من العدد، موضوع على التأنيث فى أصل وضعه، وأعنى بأصل وضعه أن يعبَّر به عن مطلق العدد، نحو: ستة ضعف ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود، كما فى: جاءنى ثلاثة رجال؛ فلا يقال فى مطلق العدد: ست ضعف ثلاث، وإنما وضع على التأنيث فى الأصل، لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً فى كلامهم بسبب كونه على[1] عدد فوق الاثنين، فإذا صار المذكر فى نحو رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العَرَض، فتأنيث العَرَض فى نفسه أَولى؛ وأمَّا كون العدد عرضاً، فلأنه من باب الكمّ، وهو عرض، على ما يذكر فى موضعه.

ثم إنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها إذاً معنى الوصف الذى هو معنى الأسماء المشتقة، إذ صار معنى: رجال ثلاثة، رجال معدودة بهذا العدد، لكنه مع غَلَبَة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب، فاستعمال نحو: ثلاثة رجال أغلب من استعمال رجال ثلاثة، وإن كان الثانى، أيضاً، كثير الاستعمال، وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ فى الجمود، ولقصد التخفيف أيضاً، إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين.

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٨٦: «بسبب كونه دالاً على عدد» بزيادة: «دالاً».

فصار، على هذه القاعدة: أصل جميع ألفاظ العدد أن تضاف إلى معدوداتها.

فإن لم تضف، كما بين: أحد عشر، إلى مائة[١] كما يجيء فإضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كإضافة: جَرْد قطيفة وأخلاقُ ثياب، على الخلاف المذكور بين أهل المصرَين، هل[٢] أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها؟ وهل المضاف إليه الآن باق على موصوفيته؟ كما هو مذهب الكوفيَّة؛ أو موصوف المضاف محذوفٌ عام والمضاف إليه مبيَّن له، كما هو مذهب البصرية.

فيه الخلاف المذكور فى باب الإضافة.

فلا منع أن يقال: تجويز الكوفية نحو: الثلاثة الأثواب، بتعريف المضاف، لأن الإضافة عندهم فى مثله لفظية فلم يُنكَر دخول اللام فى الأوَّل أيضاً، وإن كان تعرّف الثانى هو تعرفه، كما مرَّ فى باب الإضافة، وليس ذلك بمطرد، لأنه لم يسمع: الجرد القطيفة، لكن لما وَرَد السماع به فى العدد، فالوجه هذا.

فلمَّا ثبت معنى الوصف فى ألفاظ العدد، وجَرَت تابعة لألفاظ المعدودات كثيراً، نحو: رجال ثلاثة والناس كإبل مائة[٣].

وإذا لم تُجْر على الموصوف أُتى بما كان موصوفاً/ بعدها إمَّا مضافاً إليه نحو
١٤٨/٢ ثلاثة رجال ومائة رجل، وإمَّا بمن نحو: ثلاثة من الرجال، وإمَّا منصوباً نحو: عشرون درهماً: جاز إجراؤها مجرى الصفات المشتقة فى الفرق بين المذكر والمؤنث، بالتاء مطردًا، فإن هذا الفرق مطردٌ فى الصفات المشتقة، كضارب وضاربة، وأمَّا فى الجوامد فقليل، نحو: رجُل ورجُلة، وغلام وغلامة.

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٨٧ : «افالعلة».

(٢) كلمة «هل» سقطت من ظ.

(٣) حديث شريف نصه فى مسلم فى باب «فضائل الصحابة» «تجدون الناس كإبلٍ مائةٍ، لايجد الرجل فيها راحلة». انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٢٨.

وغير العدد من المقادير يوصف به أيضاً، نحو: ثواب ذراع، وبُـرّ قفيز، لكن لا كالأعداد فى الكثرة.

فنقول: بقـيت الأعداد إذا كانت صفة لجمع المـذكر على تأنيثهـا الموضوعة هى عليه، بأن تجعل التـاء الدالة على تأنيث لحقته: دالة على تـأنيث موصوفه، وذلك، من الثلاثة إلى العشرة، لكونها صفـة الجمع، والجمع مؤنث، بخلاف لفظ الواحد، والاثنين، فإنهمـا لايقعان صفة للجمع، فقيل: رجـال ثلاثة، كرجال ضاربة، وإذا جيىء بما كـان موصـوفاً لهـا، مضـافاً إلـيه نحـو: ثلاثـة رجال صـارت الأعداد للمضاف إليه فـى التأنيث، وذلك، لأن لفظ المميز هو لفظ المـوصوف بعينه، أُخرِّ للغرضين المذكورين[١].

أمَّا إذا كان المميز مفرداً، وذلك: ما فوق العشرة: فلم يؤنث العدد، لأنه لم يبق عَينَ الموصوف المؤنث، كما يجيىء، فأصل عشرون درهماً: دراهم عشرون، وكذا أصل مـائة رجـل وألف درهـم؛ رجال مـائة ودراهـم ألف؛ ولـم توافـق الأعداد موصوفاتها المجموعة فى التأنيث إذا جرت عليها، كما ذكرنا، لأن أواخر: عشرون وأخواتها، لزمها الواو والنون، ولزم آخر: مائة التاء، لما يجيىء، فتبعها الأَلْف، فى ترك الموافقة، لَمَّا استقرَّ بالأولين الفطام عن العادة[٢] فلما لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليها لم تـوافقها أيضاً إذا أضيفت إليها، فـقيل: ألف رجل، وألف امرأة، ومائة رجل ومائة امرأة.

وإنما بَقِى الثلاثة إلى التسعة مع التنييـف أيضاً على حالها قبل التنييف وإن لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجـموع؛ لأن مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الأخير عنه، إذ عادة ألفاظ العدد، إذا تـرادفت، أنه يُجتزأ بمميَّز العدد الأخير من جملتهـا، تقول: مائة وثلاثة وثلاثون رجلاً، كان الأصـل: مائة رجل ، وثلاثة

(١) علق السيد الشريف بقوله: أى رعاية أصلها فى الجمود، وقصد التخفيف.

(٢) بعد قوله : الفطام عن عاداتها زيادة فى المخطوطات وهى:

«وأيضاً لـمّا لم توافق هذه الأعداد تمييزها وهو أكثر استعمالاً من الموصوف لم توافق موصوفها أيضاً مع أصل التمييز، فلم يقل: «رجال ألفة». وإنما بقى الثلاثة إلخ.

رجال، وثلاثون رجلاً وكذا: ثلاثة عشر رجلاً أصله: ثلاثة رجال وعشر رجلاً.

ومميز العشر إذا لم يكن مع النيف يخالف مميِّزه مع النيِّف، إذ هو مع الأول مجموع مجرور، ومع الثانى مفرد منصوب؛ بخلاف سائر العقود، فإن مميزها فى الحالين واحد، نحو: ثلاثون رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً؛ وكذا قولك: ثلاثة ومائة رجل، فى الأصل: ثلاثة رجال ومائة رجل؛ فلما كان مميزها المقدر مجموعاً، عوملت معاملتها مع المميز الظاهر.

فلما قصدوا إجراءها مجرى الصفات المشتقة بإثبات التاء فيها إذا كانت موصوفاتها مؤنثة، وحذفها منها مع تذكير الموصوفات؛ ولا موصوف لها مذكراً، إذ لاتصلح إلا صفة للجمع، والجمع مؤنث، جمعَ مذكر كان، أو جمع مؤ نث، فلم أ ثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبيَّن ما قصدوه من إجرائها مجرى الصفات المشتقة، ولظُنَّ أن التاء هى التى كانت لتأنيث مطلق العدد فى الأصل غيرَ مجعولة لتأنيث الموصوف، لأن الجوامد ذوات التاء، إذا لم تكن للوحدة، لزمها التاء فى الأغلب، كالصفَّة، والغرفة، والعَنْصُوَة[1] والحجارة؛ فمن ثمَّ لم يقلبوا لامَ شقاوة، وعباية: همزة؛ وإن لم يلزمهما التاء، إذ يقال: عباء وشقاء/ وذلك لأن ٢/١٤٩
مبنى التاء التى ليست للوحدة فى الجوامد على اللزوم، فحملوها على نحو: طفاوة[2]، وخزاية[3]، ونحوهما مما يلزمه التاء.

وأمَّا فى الصفات وفى المقصود به الوحدة فهى غير لازمة، فذا تقول: غَزَّاءة[4]، واستقاءة[5].

---

(١) علق السيد الشريف بقوله: العنصوة: الخصلة من الشعر.

(٢) علق السيد الشريف بقوله: «الطَّفاوة بالضمّ: دارة الشمس، ويقال: أصبنا طفاوة من الربيع، أى شيئاً منه.

(٣) علق السيد الشريف بقوله: خزى يخزى خزاية: أى استحى فهو خزيان وقوم خزايا، وامرأة خزايا.

(٤) فى ط: غزاءة بالغين، وهى صيغة مبالغة من الغزوة.

(٥) استقاءة: اسم مرّة عن استقى الماء يستقيه.

فلو ثبتت التاء فيها فى الجمعين لـشابهت تاء نحو الصّفة والغرفة من الجوامد، فأسقطوها مع جمع المؤنث، لأنَّ تأنيثه خفىّ، فـكأنه مذكَّر بالنسبة إلى تأنيث جمع المذكر.

وإنما قلت ذلك، لأن تـأنيث جمع المؤنث المعـتبر، هو العارض بسبـب الجمعية كتأنيث جمع المذكر لا الذى كان قبلها، بـدليل أنه لو كان الأصلىّ معتبراً، لم يجز فى السعة: قال نسوة[1] كما لايجوز فيها، قال امرأة، فـكما أزال التأنيث العارض التذكير الأصلى، فى رجال وأيام أزا ل التأنـيثَ الأصلى أيضاً فى نسوة، لكن هذا الطارىء، ظاهر مـشهور فى رجال خفىّ فى نـسوة، لأن الشىء لاينفعل عـن مثله انفعاله عـن ضدّه فصار نسْوة كأنه مذكر لخـفاء تأنيثه، فقيل: رجـال ثلاثة، ونسوة ثلاث، فصارت التاء التـى كانت فى الأصل لتأنيث مجرَّد العـدد، على ما قرَّرنا، لتأنيث المعدود[2].

(١) فى النسخ المخطوطة: قال نـسْوة لأنها مثال وليست من الآية القرآنية يوسـف/ ٣٠ بدليل مقابلها: قال امرأة، وفى ب فقط وقال نسوة باعتباره آية.

(٢) بعد قوله لتأنيث المعدود اختلفت صيغة النـص فى ط عن صيغته فى المخطوطات اختلافا كبيراً من حيث التقديـم والتأخير، والزيادة والنقص، وإن كـان الاتفاق قليلاً، ففى المخطوطـات بعد تأنيث المعدود النص التالى:

«وتمهيد هذه القاعدة أعنى تأنيث لفظ العدد لأجل تأنيث جمع المذكر مبنى على جمع المذكر المكسر، لأنه مؤنث بخلاف جمع المـذكر السالم، وإنما بنيت على الكسر، لأن جـمع المذكر السالم إن كان وصفاً لايقع مميزاً لـلعدد عند سيبويه نحو: ثلاثة مـسلمين، وكذا أربعة ظرفاء إذ المطلـوب بالتمييز تعيين الجنس، والصفات قاصرة فى هذه الإفادة، إذ أكثرها للعموم.

وإن كان علـماً فقليلاً مـا يقع مميزاً له أيـضاً، لأن الغرض الأ هم من تمـييز العدد بيـان الجنس لا التعيين، فمميزّه، وإن كان مجروراً منكّر فى الأغلب. وجمـع العلم لابد له من اللام كما مرّ، فلما تمهّدت القاعدة المذكورة على المكسر تركوا إضافة العدد إلى جمع المذكر السّالم بالكلية، فلم يقولوا: ثلاثة الزيدين لئلا تنـخرم القاعدة المعلومة، ولـم يضيفوها إلى جمع المـؤنث السالم أيضاً مع وجود المكسر، وإن لـم تتخرم الـقاعدة، لأن تأنيثه المعتبر هو الطارئ لا الأول ـ كمـا يجىء فى التأنيث ـ فلا يقال: ثلاث كـسرات، بل ثلاث كسر، لأن تصحـيحه موهم لبقاء تـأنيثه القديم كمـا بقى فى الزيدين التذكير القديم، ولهذا وهم بعض النـحاة أنه لايجوز جاء الزينبات كما يجوز: جاء نسوة، ونحن قلنا: إنما حذف التاء فى لفظ العدد لخفاء تأنيث جمع المؤنث، فلو قيل: ثلاث كسرات لكان إلغاء لتأنـيث المميز مع كونه فى الـظاهر مضاعفا بانـضمام الطارىء إلى القديم، بـلى يجوز ثلاث عورات لفقد المكسّر وإنّما جاز نظراً إلى زوال تأنيث مفرده كما فى التكسير».

هذا كله، فى الجمع المكسر؛ وأمَّا الجمع السالم فلايقع مميزاً للعدد عند سيبويه، إن كان وصفاً، إلا نادراً، فلايقال: ثلاثة مسلمين، ولا ثلاثُ مسلمات، إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس، والصفات قاصرةٌ فى هذه الفائدة، إذ أكثرها للعموم، فلذا لانقول فى الجمع المكسَّر وصفاً: ثلاثة ظرفاء.

وأمَّا غير الوصف فإن كان عَلَماً قلَّ وقوعه مميزاً لأن جمع العَلَم لابدَّ فيه من اللاَّم.

والغَرَض الأهمّ من تمييز العدد: بيان الجنس، لا التعيين، فمميزه منكر فى الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قلَّ: ثلاثة الزيدين، وثلاث الزينبات.

وإن لم يكن عَلَماً، فإن جاء فيه مكسَّر، لم يميز[1] السالم فى الأغلب، فلايقال: ثلاث كسرات، بل تقول: ثلاث كسَر لقلة تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع؛ وقد جاء قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ﴾[2] مع وجود سنابل؛ وإن لم يأت له مكسَّر، ميِّز بالسالم، كقوله تعالى: ﴿ثَلاثُ عَوْرَاتٍ﴾[3]، فثبت أن الأغلب فى تمييز الثلاثة إلى العشرة، الجمع المكسر، فبنى أمر تأنيثها وتذكيرها عليه، دون جمع السلامة.

فإذا تقرَّر هذا قلنا: ينظر فى تأنيث الثلاثة وأخواتها إلى واحد المعدود، إن كان المعدود جمعاً، لا إلى لفظ المعدود، فإن كان المعدود مؤنثاً حقيقة، كثلاث نسوة، وطوالق، أو مجازاً، كثلاث غرف وعيون، حذفت التاء فيهما كما رأيت .

وإن كان الواحد منه مذكراً، أثبتَّ التاء فيها، سواء كان فى لفظ الجمع علامة التأنيث، كأربعة حمّامات، وثلاثة بنات عُرس وبنات آوى، والواحد: حمَّام، وابن عرس، وابن آوى؛ أو لم تكن فيه علامة التأنيث كثلاثة رجال.

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٩١: «لم يجز» بدل: «لم يميز».
(٢) يوسف. ٤٣ ـ بنصب «سبْعَ» ،«وسَبْعِ» بجرَ وسَبْعِ/ ٤٦
(٣) النور/ ٥٨ .

وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه، كساق ولسان جاز تذكير العدد وتأنيثه، نحو: خمسة ألسنة، وخمس ألسُنة[١]، وخمسة سوق وخمس سوق.

وإن كان المعدود صفة نائبة عن/ الموصوف، اعتُبر حال الموصوف لا حال الصفة. ٢/ ١٥٠

قال الله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٢]، وإن كان المثل مذكراً إذ المراد بالأمثال: الحسنات، أي عشر حسنات أمثالها.

وإن لم يكن المعدود جمعاً بل هو امَّا اسم جمع، كخيل، أو جنس، كتمر، وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نَظر:

فإن كان مختصاً بجمع المذكر، كالرهط، والنفر والقوم، فإنها بمعنى الرجال: فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[٣]، وقالوا: ثلاثة رَجلة، وهو اسم جمع قائم مقام رجال.

وإن كان مختصاً بجمع الإناث فحذف التاء واجب، نحو: ثلاث من المخاض لأنها بمعنى حوامل النوق، وإن احتملهما، كالبط، والخيل، والغنم والإبل، لأنها تقع على الذكور والإنا ث، فإن نصَصْت على أحد المحتملين، فالاعتبار بذلك النص، فإن كان ذكوراً، أثبتَّ التاء، وإن كانا إناثاً حذفتها، كيف وقع النص. والمعدود، نحو: عندي ذكورٌ ثلاثة من الخيل، أو: عندي من الخيل ذكورٌ ثلاثةٌ، أو عندي ثلاثةُ ذكور من الخيل؛ إلا أن يقع النص بعد المميز، والمميز بعد العدد، نحو: عندي ثلاث منَ الخيل ذكور، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز، لا النص، فإن كان مؤنثاً لا غير، كالخيل والإبل والغنم حذفت التاء، وإن كان مذكراً لا غير، وما يحضرني له مثال، أثبتَّها، إلحاقاً للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث، وللمذكر معه بجمع المذكر.

---

(١) في ط فقط ٣/ ٢٩١: «ألسن» مكان: «ألسنة».

(٢) الأنعام/ ١٦٠ وفي ب زيادة: «من جَاء بالحسنة» وهي ليست في الأصل.

(٣) النمل/ ٤٨ وفي ب زيادة: «وكان في المدينة» وليست في الأصل.

وإن جاء تذكيره وتأنيثه، كالبط والدجاج، جاز إلحاق التاء نظراً إلى تذكيره، وحذفها نظراً إلى تأنيثه.

ومالايدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه إلى اللفظ فيؤنث نحو: خمسة من الضرب، ويذكر نحو. خمس من البشارة.

ويجوز الأمران في نحو: ثلاثة من النخل، وثلاث من النخل، لأنه يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾(١)، و: ﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾(٢).

وإنما قلت: ثلاثة أشياء، ولم تنظر إلى لفظ أشياء وإن كان اسم جمع كطرفاء(٣)،لأنه قائم مقام جمع شيء فكأنه جمع، لا اسم جمع.

فإذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة، أعني من واحد إلى عشرة من جملة ألفاظ العدد الاثنى عشر، قلنا: جكم هذه الألفاظ العشرة: ما ذكرنا، أعني جَرْى الواحد والاثنين على القياس، وجَرْى الثمانية الباقية على غير القياس، في الظاهر، أين وقعت: تحت العشرة أو فوقها؟ فلهذا تقول: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وثلاثة ومائة رجل، إلا لفظ عشرة، عند التركيب فإنه يرجع إلى القياس، أي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، وإنما رجع إلى القياس، لأن مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر إليه، وإنما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتأنيث في التنييف، لأنه كان بلا نيّف أيضاً موافقاً لمميزه تذكيراً وتأنيثاً كعشرة رجال، وعشر نسوة، على ما تقدم من التقرير.

وقد تبيَّن بما ذكرنا تعليل قوله(٤).

(١) القمر/ ٢٠.

(٢) الحاقة/ ٧.

(٣) الطرفاء: شجر، وهى أربعة أصناف، منها الأثل (القاموس).

(٤) أى بما ذكر هو تعليل لقول المصنف (ابن الحاجب) الآتى ذكره.

[الأعداد من أحد عشر وإحدى عشرة إلى تسع عشرة]

(ص): «أحد عشر، اثـنا عشر؛ إحدى عشرة، اثنـتا عشرة؛ ثلاثة عشر إلـى تسعة عشر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة».

(ش): أي: أحد عشر، اثـنا عشر للمذكر؛ إحـدى عشرة، اثنتا عشرة لـلمؤنث، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة للمؤنث.

[كسر شين عشرة عند تميم]

(ص): «وتميم تكسر الشين».

(ش): يعنى شين عشرة، المركب فى المؤنث؛ لما كرهوا توالى أربع فتحات فيما هو كالكلـمة الواحدة، مع امتزاجها بالـنيّف الذى فى آخره فتحة، عـدلوا عن فتح وسطها إلى كسره.

وأمَّا/ الحجازيـون فيعدلون عن حركة الـوسط إلى السكون، لئـلا يكون إزالة ٢/ ١٥١
ثقل بثقل آخر، وهى الفصحى.

وقد تفـتح الشيـن على قلـة التركيـب عارض، وربمَّا سكـن عير عشـر المركب بمتحرّك الآخر لاجتمـاع أربع فتحات: إحداها فتحة آخر النـيف، نحو: أحد عشر وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر.

[عشرون وأخواته فى التذكير والتأنيث]

(ص): «عشرون وأخواته فيهما».

(ش): يعنى فى المذكر والمؤنث، وكان قياس هذه العقود أن يقال: عشَران رجلاً مثنًى، وثلاث عشرات رجلاً، إلى تسع عشرات رجلاً، فقصدوا التخفيف فحذفوا

المضاف إليـه، أعنى لفظ عشرات، وكان المـضاف مع المضاف إليه ككـلمة واحدة لأنهما معاً عبارة عن عدد واحد، كعشرة، ومائة، وألف فكان المضاف مع المضاف مع المضاف إليه ككلمة [1] مؤنثة بالتـاء، فلما حذفوا المضاف إليه صـارت ككلمة حذف لامها، نحو: عِزة[2]، وثبة[3]؛ إلا أنه لـم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات، كما استعمـل نحو: عِز ة وثبة محذوفة اللام، لأ ن المـراد من وضع ألفاظ الأعداد، بيان الكمية المعينة.

ولو استـعمل ثـلاثة بمعنـى ثلاث عشرات لاشـتبهت بـالثلاثة الـتى فى مرتـبة الآحاد، فلم يحصل التعيين المقصود [بوضع العدد][4].

ومن ثمة لاترى فى ألفاظ العدد لفظاً مشـتركاً أصلاً كما يجيىء فى غيرها من الألفاظ؛ وسيـجيىء فى باب الجمع أن جـمع المؤنث بالتاء، المحـذوف لامه شائع بالواو والنون نحو: قُلون[5]، وثبون ومِئون، فقيل عشرون، وثـلاثون تشبيهاً لها بهذه المحذوفة اللام.

وابتدىء بتغـيير «عَشَران» المثنى إلـى لفظ: عشرون، المصوغ صيـغة المجموع، ليكون كالتوطئة لـلجمع غير القياسىّ فى أخواتها التى بعـدها، إذ جمع المثنى غير قياسىّ، لـم يجىء إلا مضافاً لفـظاً أو معنى، إلى مثـنّى آخر كما فى قولـه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[6]، على ما يجيىء فى باب المثنى.

وإنما غيِّر لفظ الواحـد فى: عشرون، بكسر العين فيه، بـخلاف أخواته، فإنه لـم

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٢٩٥: «ككلمة واحد» بزيادة: واحدة.

(٢) فسّرها السيد الشـريف بقوله: «العزة»: الفرقة من الناس، والهـاء عوض عن اللام، والجمع: عزى وعِزون، يقال فى الدار عزون: أى أصناف من الناس ولم يقولوا: «عزات».

(٣) وفسر الثبة بقوله: الثبة: الجماعة، وأصلها: ثبى، والجمع: ثبات وثبون.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٢٩٥.

(٥) فى أساس البلاغة: «قلو»: قلا الصبىّ بالقُلّة والصبيان بالقلين: رموا بها.

(٦) التحريم / ٤.

يجز[١] فيها تغـيير، لإمكان الجمع فى ثـلاثون مثلاً، فإنه جمع ثـلاثة أيضاً إذ هو ثلاثة، عشر مرَّات، وكذا أربعون وغيره.

ولايمكن دعوى جمعيَّة العشرة فى عشرون، بـوجه، فقصدوا بتغييره إلى جعله كبناء مـستأنف، فالواو والـنون فى عشرون وأخواتـه، كالجر مما حُذف، كمـا قيل فى: عزون[٢]، وكرون[٣]؛ وليس من باب تـغليب العقلاء المذكرين عـلى غيرهم كما قـال بعضهـم، لأن التغليـب يكون عنـد الاجتماع، كالمـسلمون فـى الرجال والنساء، والطويـلون فى الرجال والجِمال، وأنت تقول: عـشرون امرأة وعشرون جَمَلاً[٤]، بَلَى، يمكن دعـوى التغليب فى نحو: عشـرون رجلاً وامرأة، وعشرون رجلاً وجَمَلاً.

[حكم الأعداد فى التذكير والتأنيث فوق العشرين]

(ص): «أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بـالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين؛ مائة، وألف، مائتان، وألفان. «فيهما، ثم على ما تقدم».

(ش): قوله: «بلفظ مـا تقدم»، أى يكون المعطوف الذى هو الـعقد، والمعطوف عليه أى النيِّف، بلفظ ما تقدم فى التذكير والتأنيث، فالعشرون، لهما، ولفظ أحد واثنان على القياس، وثلاثة، إلى تسعة، على خلاف القياس فى الظاهر .

---

(١) فى ب فقط: ٢/٢٩٦: «يجىء» بدل: «يجز».

(٢) فى ط: «غزون» بالغين، تحريف.

(٣) فسرْ الـسيد الشريـف بقوله: «كرون»: التـى تضرب الصولجـان، وأصلها كرو، والـهاء عوض، ويجمع على كرين وكرات.

وفى القاموس: والكرة كثبة: ما أدرْت من شىء جمع كُرين وكرِين وكُرىً وكراتٌ بضمها.

(٤) فى ظ: «رجلا» مكان: «جملاً».

قوله: فيهما» أي في المذكر والمؤنث، قولـه: «ثم على ما تقدم» يعنى ترجع من ابتداء كل مائـة إلى انتهائها: إلى أول العـدد على الترتيب المذكور، وتـعطف المائة على ذلك العدد، نحو: أحد ومائة، اثنان ومائـة، ثلاثة ومائة، أو تعطفه على المائة، نحـو: مائة وأحـد، مائتـان وأحد، ألف واثـنان، في غـير المعـلوم معـدوده، وفي
٢/ ١٥٢ المعلوم: مائة ورجل، ألف ورجلان، مائة/ وثلاثة رجال.

والأوَّل، أي عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالاً، ألا ترى أن العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقديـر، فثلاثة عشر، في تقدير: ثلاثة وعشرة،، وكذا ثلاثة وعـشرون، أكثر مـن: عشرون وثلاثـة؛ فإذا وصلت إلـى الألْف، استأنـفت العَمـلَ، فيكون بيـن كل ألف إلى تمام ألف آخـر، كما من أول العـدد إلى الألْف، تعطـف الألف على ذلـك العدد المنيـف عليه، نـحو: أَحد وألف، عـشرة وألف، عشرون وألف، مائة وألف، مائتان وألف، ثلاثمائة وألف.

وإن شئت جعلت الألف معطوفاً عليه، كما ذكرنا في المائة مع ما أناف عليها.

وكان القياس أن يكون للعاشر من الألوف اسمـاً مستأنفاً، ثم للعاشر من ذلك العاشر، اسمـاً مستأنفاً، وهكذا لا إلى نهـاية، كما كان للعاشر مـن العشرات اسم المائة، ولـلعاشر من المـئات اسم الألف، إلا أنهـم لَمَّا رأوا أن الأعداد لا نهايـة لها؛ وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدِّي إلى وضع ما لا نهاية له من الألفاظ، وهو محال، اقتصروا على الألف، فقالـوا عشرة آلاف وأحد عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً، إلـى مائة ألف، مائتـى ألف، ثلاثمائـة ألف، إلى ألف ألف، ثم مـائة وألف ألف، مائـتان وألف ألف، ثلـثمائة وألـف ألف، إلى: ألف وألف ألـف، وألفان وألف ألف، وثـلاثة آلاف وألف ألف، إلى: ألـف ألف ألف؛ وهكـذا، إلى ما لا نهاية.

ولـم يقولوا عشر مائة، بل قالوا: ألف، ولا أحد عشرة مائة، بل مائة وألف، ولا ثلاثة عشرة مائة، بل ثلاثمائة وألف.

وثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى المائة وجب حذف تائها، سواء كان مميز المائة مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ثلاثمائة رجل أو امرأة، وإذا أضيفت إلى آلاف وجب إثبات تائها، سواء كان مميز الآلاف مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ثلاثة آلاف رجل أو امرأة، لأن مميزها: المائة والألف لا ما أضيف إليه المائة والآلاف.

وأصل مائة: مئية، كسدْرة، حذفت لامها، فلزمها التاء عوضاً منها كما في عزة وثبة، ولامها ياء، لما حكَى الأخفش: رأيت مئيًا بمعنى مائة، وإنما يكتب «مائة» بالألف بعد الميم، حتى لايشتبه بصورة: منْه، فإذَا جُمع أو ثنى، حذفت الألف.

[اللغات في ثماني عشر]

(ص): وفي ثماني عشرة فتح الياء، وجاء إسكانها وشذّ حذفها بفتح النون.

(ش): أمَّا الفتح، فلأن الياء تحتمل الفتح لخفته كما في: رأيت القاضيَ.

وجاء إسكانها كثيراً لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت في: معد يكرب، وقالي قلا[1] وبادي بدا[2]، وجوباً.

وجاز حذف الياء، مع قلّته للاستثقال أيضاً.

وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرها، ليوافق أخواته لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة.

ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة.

وقد تحذف الياء في ثماني في غير التركيب ويجعل الإعراب على النون، قال:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرُها ثمانُ[3] ٦٦٢=

---

(١) قالي قلا: موضع (القاموس).

(٢) في القاموس: فعله بادي بديّ، وبادي بدٍ، وبادىء بدا، أصلها الهمزة، وذكرت بلغاتها.

(٣) هو الشاهد الحادي والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه تحذف الياء من ثماني، ويجعل الإعراب على النون. =

وفى الحديث: صلَّى ثمانَ ركعات[١]، بفتح النون، وقد يُفعل ذلك بَرباعٍ[٢] وجوارٍ، ونحوهما.

[بَضْع]

والبضع بكسر الباء، وبعضهم يفتحها: ما بين الثلاثة إلى التسعة، تقول: بضعة رجال وبضع نسوة، وبضعة عشر رجلاً وبضع عشرة امرأة إذا لم يقصد التعيين.

قال الجوهرى: إذا جاوزت لفظ العشرة، ذهب البضع، فلاتقول بضع وعشرون، والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود.

[تمييز الأعداد]

(ص): «ومميز الثلاثة إلى العشرة، مخفوض مجموع لفظاً أو معنى إلا فى ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها، مئات ميئِن ومميز أحد عشر إلى تسعة
٢/ ١٥٣ وتسعين/ منصوب مفرد ومميز مائة وألف، وتثنيتهما وجمعه: مخفوض مفرد».

(ش): قوله: «إلى العشرة»، الحدّ ههنا داخل فى المحدود، أعنى أن مميز الثلاثة والعشرة أيضاً، مخفوض مجموع؛ أما خفضه بالإضافة، فلأن الكلمة تصير بها أخف على ما مرَّ قبل، وقد تترك الإضافة، فيقال: ثلاثةٌ أكلبٌ على البدل.

وربمَّا جاء فى الشعر نحو: ثلاثةٌ أثواباً، وإنما شذ النصب لأن المعدود فى الأصل كان موصوفاً كما تقدم، وهو المقصود، فلو نصبوه لكان المقصود فى صورة الفضلات.

= وقائل هذا الرجز مجهول.

من شواهد: التصريح ٢/ ٢٧٤، والأشمونى ٤/ ٧٢، واللسان: ثمن.

(١) الحديث فى باب الكسوف فى صحيح مسلم عن ابن عباس أنه صلىّ: «ﷺ حين كسفت الشمس ثمانَ ركعات فى أربعَ سجدات» قال شارح النووى: أى ركع ثمان مرات، كل أربع فى ركعة، وسجد سجدتين فى كل ركعة. انظر الحديث فى الخزانة ٧/ ٢٦١ (هارون).

(٢) علق السيد الشريف بقوله: «الرّباعية مثال الثمانية: السن التى بين التثنية والناب، والجمع رباعيات، ويقال للذى رباعيته رباع مثل ثمان فإذا نصبت أتممت، فقلت: ركبت برذونا رباعيًا.

وأمَّا النصب فى أحد عشر رجلاً فسيجىء القـول فيه.

وأمَّا الإضافة إلى الجمع؛ فلأن ذلك المضـاف إليه، كان فى الأصل، كما تقدم، موصوفاً، ثم أضيف العدد إليه للتخفيف، وأ صل موصوف الثلاثة فما فوقها: أن يكون جمعاً.

وأمَّا إفراد مميز ما فوق العشرة، فلما يجىء.

قوله: «لفـظاً أو معنى»، الجمـع المعنوى: إمَّا اسم الجـنس كالتمر والـعسل، أو اسم الجمع كالرّهط والقوم.

والأكثر أنـه إذا كان المفسِّـر أحدهما: فُـصل بـ «مِن»، نـحو: ثلاثة مـن الخيل، وخمس[١] من التمر، وذلك لأنهما، وإن كانا فى معنى الجمع، لكنهما بلفظ المفرد فكُرِه إضافة العدد إليهما، بعد ما تمهَّد من إضافته إلى الجمع.

وقال الأخفـش: لايجوز إضافـة العدد إليـهما؛ وهو بـاطل[٢]، لقوله تـعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[٣]، وقالوا: ثلاثة نفر، وقال:

٦٦٣= ثلاثةُ أَنْفُس وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جـار الزّمانُ على عيالى[٤]

(١) فى ظ: وخمسة من التمر.

(٢) فى المخطوطات: «منتقض» وهو أوضح.

(٣) النمل/ ٤٨.

(٤) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع، وهو هنا: الذود.

قال البغدادى: والذود من الإبل، ما بين الثلاث إلى العشر ذود.

والشاهد للحطيئة، ديوانه/ ٢٧٠.

وفى الدرر: وهذا البيت: ثالث أبيات للحطيئة قالـها وكانت معه امرأته أمامة، وابنته مُليكة، وكان فى سفر فنزل وسرح ذودًا ثلاثًا فلما قام للرواح فقد إحداها. وقيل: صاحب القصة غيره، وله قصة مثل ما تقدم.

من شـواهد: سـيبـويه ٢/ ١٧٥، والخـصائص ٢/ ٤١٢، والـعيـنى ٤/ ٤٨٥، والـتصـريح ٢/ ٢٧٠، والأشمونى ٤/ ٦٣ والهمع والدرر رقم ٩٧٩.

ثم نقول: إن لم يكن للمعدود إلا جمع قلة، أضيف العدد إليه، وإن لم يكن له إلا جمع كثرة، أضيف العدد إليه[١]؛ كثمانية أقلام وأربعة رجال، وإن كان له الجمعان معاً، أضيف العدد فى الغالب إلى جمع القلة، لمطابقة العدد للمعدود قلَّةً، نحو ثلاثة أجبال، وقد جاء: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٢]، مع وجود أقراء، وليس بقياس.

وقال المبرد: يجوز قياساً: ثلاثة كلاب، بتأويل: ثلاثة من كلاب، وليس بمشهور.

قوله: «إلا فى: ثلثمائة إلى تسعمائة»، استثناء من قوله: مجموع، لأن المائة المضاف إليها ثلاثة إلى تسعة: مفردة غير مجموعة، وكان القياس ثلاث مئات، لأن للمائة جمعين: أحدهما فى صورة جمع المذكر السالم، وهو: مئون، وقد تقدم أن العدد لايضاف إليه، فلم يبق إلا مئات يضاف إليها لعوز جمع التكسير كما فى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾[٣] لكنهم كرهوا أن يلى التمييز المجموع بالألف والتاء بعد ما تعوَّد المجيء بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون، أعنى: عشرين إلى تسعين، فاقتصر على المفرد مع كونه أخصر، وارتفاع اللبس.

وقد جاء فى ضرورة الشعر[٤]: ثلاث مئين، وخمس مئين؛ قال:

٦٦٤ = ثلاثُ مِئينٍ للملوك وَفَى بها ردائى وَجلّتْ عن وجوه الأهاتم[٥]

(١) فى المخطوطات: «أضيف إليه، فالأول نحو ثلاثة أقلام، والثانى نحو: ثمانية دراهم». وأربعة رجال إلخ.

(٢) البقرة ٢٢٨.

(٣) النور/ ٥٨.

(٤) فى ط: «العشر» مكان: «الشعر» تحريف واضح.

(٥) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه جاء ثلاث مئين فى ضرورة الشعر.

قال البغدادى: قال شارح اللباب، قالوا: قُتل فى معركة ثلاثة من ملوك العرب وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير، فرهن رداءه بالديات الثلاث، وهو دليل شرفه.

والأهاتم بنقطتين من فوق: بنو الأهتم بن سنان بن سُمىّ.

وإنما سمى بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب، والهتم: كسر الثنايا من أصلها. =

وبعضهم يقول فى مِئون: مُؤُون بضم الميم، وبعضهم يُشِمّ كسر ميم مائة فى الواحد أيضاً شيئاً من الضم، ولايُبيِّن الضم، وذلك هو الإخفاء.

قال الأخفش: لو ضممت ميم مئات فقلت: مُؤات كما فى مؤون جاز، وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الإعراب كسنين كما يجيىء فى الجمع.

وقال الأخفش: هو فِعلين فى الأصل كغِسلين فحذفت اللام؛ فهو عنده مفرد، وليس بشىء، إذ لو كان مفرداً، لقيل لمائة واحدة: مئين، ولعله عنده اسم جمع، وقال بعضهم: هوفِعيل، كعِصِىّ فأبدلت الياء الأخيرة نوناً؛ وقولهُ:

=٦٦٥ * وحاتم الطّائىُّ وهابُ المِئى(١) *

عند الأخفش فى الأصل: المِئن حذفت النّون ضرورة.

وحكى عن يونس أنه مطروح الهاء كتمرة وتمر؛ وليس بمستقيم إذ القياس، إذن، مِئى، كمِعَى، كما تقول فى لِثة: لِثَى، وفى ظُبَة/ ظُبىً. ٢/ ١٥٤

= من شواهد" المقتضب ٢/ ١٧٠، وابن الشجرى ٢/ ٢٤، وابن يعيش ٦/ ٢١، والعينى ٤/ ٤٨٠، والتصريح ٢/ ٢٧٢، والأشمونى ٤/ ٦٥.

والشاهد للفرزدق ديوانه / ٣١٠ من قصيدج مطلعها:

تحِن بزوراء المدينة ناقتى حنين عجول تبتغى البوّرائم

و«العجول: الثكلى، و«البو» ولد الناقة.

ورواية الشاهد فى الديوان.

فدى لسيوف من تميم وفى بها ردائى وجلّت عن وجوه الأهاتم

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الخمسائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أصله عند الأخفش: المئين، وحذفت النون لضرورة الشعر.

قال البغدادى: هذا رجز أورده أبوزيد فى نوادره فى موضعين:

الموضع الأول: هو لامرأة من بنى عامر.

الموضع الثانى قال فيه: هو لامرأة من بنى عقيل تفخر بأخوالها من اليمن، وقبله.

حيْدة خالى ولقيطٌ وعلى

من شواهد: نوادر أبى زيد / ٣٢١، والإنصاف / ٦٦٣ وشرح شواهد الشافية / ١٦٣، واللسان: «مأى».

وقد قيل: أصله مَئِيّ، ككَلِيب[١]، كسرت الفاء كما قيل فى شَعير: شِعير، وفى رَغيف، رِغيف لكون العين حرف حَلق، كما يجىء فى التصريف، ثم خفف لأجل القافية؛ ومَئِيّ، ككليب غير مسموع، ففى هذا القول نظر.

قوله: «ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين: منصوب مفرد»، أما نصبه، فلتعذر الإضافة إليه؛ أمَّا مِن أحد عشر إلى تسعة عشر، فلكراهتهم أن تُجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد.

فإن قلت: فقد قالوا: ثلاثة عشر زيدٍ، وخمسة عشرِك، فجازت الإضافة إلا فى اثنى عشر، كما مرَّ فى باب المركب.

قيل: ليس هذا مثله، لأن المضاف إليه إذا كان مميزاً فهو المقصود بالأول فى المعنى، وإنما جيىء به لبيانه، فكأَنَّ الجميع كالشىء الواحد، والمضاف إليه فى نحو: ثلاثة عشرك شىء آخر[٢].

وأمَّا عشرون وأخواته، فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف، بل هى مشبهة بها.

فإن قيل: فقد يقال: أَرْضُو زيد، وكُرُو عمرو، وهذه النون مثلها.

قلت: بل نون «عشرون» وأخواتها أبعد منها من نون الجمع، لأن «أرضون»، جمع أرض، حقيقة، وإن لم كن قياساً، بخلاف «عشرين» وأخواتها، فإنها ليست جمع عشر، وثلاث وأربع، لما مرَّ فى أول الكتاب[٣].

ولم تكن الإضافة مع إثبات النون أيضاً، لمشابهتها لنون الجمع؛ وربَّما جاء: عشرو درهمٍ، وأربعو ثوبٍ، وهو قليل.

(١) قال السيد الشريف: قوله: كليب: جمع كَلْب كعْبد وعبيد.

(٢) فى المخطوطات: «خمسة عشر زيد مغاير للأول، فلم يكن كجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحدًا من حيث المعنى.

(٣) فى ب فقط ٣/ ٣٠٤ «الباب» بدل: «الكتاب».

وأمَّا إفراده، فلأن جمعيته الأصلية التى كانت له حين كان موصوفاً إنما حوفظ عليها حال الإضافة إليه، لأن المضاف إليه غير فضلة بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت الجمعية له مضافاً كما كانت له موصوفاً فلما تعذرت الإضافة، ونصب على التمييز، وهو فى صورة الفضلات، لم يبق كالموصوف الذى هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله، والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد أخصر فاقتصر عليه.

ومع صيرورة المعدود فى صورة الفضلات، يراعى أصله حين كان موصوفاً، فلا يوصف، فى الأغلب، إلا هو دون العدد، لأنه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود، وإن كان مقدماً عليه[1] كالوصف له.

تقول: عندى عشرون رجلاً شجاعاً، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾[2]، ويجوز وصف العدد أيضاً لكن على قلة.

قوله: «وتثنيتهما، وجمعه» أى تثنية المائة والألف، وجمع الألف، إذ المائة لا تجمع مضافاً إليها ثلاث وأخواته، كما مرَّ.

[وإن لم يضف إليها ثلاث وأخواته، جُمِعت وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد، نحو مئات رجل[3].]

قوله: «مخفوض مفرد»، أمَّا خفضه فعلى الأصل كما ذكرنا فى نحو: ثلاثة رجال.

وأمَّا إفراده، فلِما جرَّأهم عليه إفراد المميز المنصوب الذى قبله، مع أنه أخف

(١) «عليه» سقطت من ب ٣/ ٣٠٤.

(٢) يوسف/ ٤٣.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

من الجمع، ولفظ العدد كاف فى الدلالة على الجمع[١]؛ ومرتبة الآحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الإفراد فى كثير من الأشياء، كتصغيرهم له على لفظه، وجمعهم[٢] له مرة بعد أخرى جمعَ التكسير، وأمَّا هذه المرتبة فمشهور كثرتها، لا كمرتبة الآحاد، فأغنت عن جمع تمييزها[٣].

وقد يجمع مميز المائة، نحو مائة رجال وقد يفرد منصوباً قال:

٦٦٦ = إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللّذاذةُ والفَتاءُ[٤]

قال المصنف ـ ونعم ما قال ـ فيمنَ قرأ قوله تعالى: ﴿ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[٥] بالتنوين، وهى عن[٦] غير حمزة، والكسائى: إنه على البدل، لا التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين:

٢/ ١٥٥ جمع مميز المائة ونصبه؛ فكأنه قال: ولبثوا سنين، قال: وكذا قوله تعالى:/ ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[٧]، وإلا لزم الشذوذ بجمع المميز.

---

(١) فى المخطوطات: «على الجمعية، مع أن الكثرة والجمعية فى هذه المرتبة أكثر وأشهر من جمعية مرتبة الآحاد، لأن مرتبة الآحاد إلخ.

(٢) فى ط: «وجمعه له» مكان «وجمعهم له» تحريف.

(٣) فى المخطوطة: «فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته.

(٤) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه قد يفرد مميز المائة وينصب كما فى البيت.
والشاهد للربيع بن ضَبُع الفَزارىّ أحد المعمرين.
وصف فى البيت هرمه، وذهاب مروءته ولذّته، وكان قد عمر نيفاً على المائتين.
من شواهد: سيبويه ١/ ١٠٦، ٢٩٣، ومجالس تعلب ١/ ٢٧٥، وابن يعيش ٦/ ٢١، والمقرب ١/ ٢٠٦، والعينى ٤/ ٤٨١، والهمع والدرر رقم / ٩٨٠، والتصريح ٢/ ٢٧٣، والأشمونى ٤/ ٦٧. وانظر المعمرين / ٧، واللسان فتأ.

(٥) الكهف/ ٢٥.

(٦) فى ب ٣/ ٣٠٥: «من» مكان: «عن».

(٧) الأعراف/ ١٦٠.

قال الزجاج: لو انتصب سنين، على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة.

ووجهه: أنه فهم أن مميز المائة، واحد من مائة، كقولك: مائة رجل، فرجل: واحد من المائة، فلو كان «سنين» تمييزاً، لكان واحداً من ثلثمائة، وأقل السنين: ثلاثة، فكأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين، فتكون تسعمائة.

قال المصنف، وهذا يطرد في قوله تعالى: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾، فلو كان تمييزاً، لكانوا ستةً وثلاثين، على رأيه، قال: وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي، لأنهما قرآ: ثلاثمائة سنينِ بالإضافة[1]، فسنين عندهما تمييز، لا غير، [وإن لم يكن منصوباً][2].

ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس من قراءتهما عند النحاة.

وما ذكره الزجاج غير لازم، وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً، أما إذا كان جمعاً، فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب مع أن الأصل في الجميع: الجمع، وإنما عُدل إلى المفرد لعلة، كما تقدم، فإذا استعمل المميز جمعاً، استعمل على الأصل.

وما قاله الزجاج، إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعاً: استعمل كما استعمل المفرد أمَّا إذا استعمل الجمع على أصله، فيما وضع العدد له فلا.

هذا آخر كلام المصنف.

---

(١) هذه القراءة قرأ بها غير حمزة والكسائي تسعة قراء مهم خلف ـ الحسن ـ الأعمش ـ إلخ انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٧٢٦، الكهف: ٢٥.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وإذا وصفت المميِّز المفرد[١] جاز لك فى الوصف، اعتبار اللفظ والمعنى، نحو: ثلاثون رجلاً ظريفاً؛ وظُرفاء، ومائة رجل طويل وطوال، قال:

٦٦٧ = فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سُوداً كخافية الغراب الأَسْحم[٢]

واعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يَسْتَقْبحون كون مميز العدد، فى أى درجة كان صفة، نحو: ذلك سبع طوال، وأحد عشر طويلاً، ومائة أبيض، لأن المقصود من التمييز: التنصيص، وهو معدوم فى أكثر الأوصاف، بلَى، إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يستقبح نحو ثلاثة علماء، ومائة فاضل، كما قلنا فى: هذا الأبيض، وهذا العالم.

وإذا أضفت العدد المركب نحو: أحد عشرك، وخمسة عشر زيد، فعند سيبويه: الاسمان باقيان على بنائهما [لبقاء موجبه، أى التركيب][٣] ... والإضافة عنده، لاتخلّ بالبناء، كما لايخلّ به الألف واللام اتفاقاً، نحو: الأحدَ عشرَ، وإن كانت الإضافة، واللام من خواصّ الأسماء.

وأمَّا الأخفش والفراء، فإنهما فرقا بين اللام والإضافة، وذلك لأن ذا اللام، كثيراً ما يوجد فى غير هذا الموضع مبنيّا، كالآن، والّذى وأخواته، والأمس، عند بعضهم؛ وأمَّا المضاف فلايكون إلا معرباً إلا لَدُن وأخواته، ألا ترى إلى إعراب

---

(١) كلمة «المفرد» سقطت من ط و ب ٣/ ٣٠٦.

(٢) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز وصف المميز المفرد بالجمع باعتبار المعنى كما فى البيت فإن «حلوبة» مميز مفرد للعدد، وقد وصف بالجمع وهو: سودٌ: جمع سوداء.

والبيت من معلقة عنترة المشهورة. انظر ديوانه / ١٥٥.

من شواهد: ابن يعيش ٣/ ٥٥، ٦/ ٢٤، والأشمونى ٤/ ٧٠. والعينى ٤/ ٤٨٧، والقرطبى ٤/ ٧٨.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

«أيّ» للـزوم إضافـته، مـع ثبوت عـلة الـبنـاء فيه، وإلـى إعراب قـبل، وبـعد، وأخواتهما مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها.

وأمّا بناء «غلامى»، على مذهب النحاة، وبناء «حيث»، وإذا، ونحو قوله:

=٦٦٨ * على حين عاتبت المشيب على الصِّبا[١] *

فقد مضى الكلام عليه فى مواضعه.

فالأخفش يعـرب ثانى الاسمين قياسـاً مع الإضافة، نحو: جاءنى خـمسة عشر زيد، إجـراء له مجـرى «بعلـبك»؛ والفـراء يجعـل جزأى المركـب عند الإضـافة معـربين إعراب المـضاف والمضـاف إليه، لشـبهه لفـظاً بالمـضاف والمضاف إلـيه، فيكون؛ خمسة عشر زيد، كابن عرس زيد.

★★★

(١) هو الشاهد ٤٩٩ فى الخزانة، وقد تقدم ذكره رقم ٢٠٦.
ولم يشر إليه البغدادى فى هذا الموضع.
وفى ب ضم العجز إلى الصدر وليس فى الأصل انظر ٣٠٧/٣.

[المعدود إذا كان مؤنثاً واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان]

(ص): «وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً، أو بالعكس فوجهان.

(ش): يعنى مثل قولك: شخص، إذا أطلقته على امرأة، وقولك: نفس، إذا أطلقتها على رجل، ففى الأول: المعدود وهو المرأة مؤنث، ولفظ الشخص مذكر،
٢/ ١٥٦ وفى/ الثانى المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث، فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر فى كلامهم، لما ذكرنا فى الموصولات، فتقول: ثلاثة أشخص[1] أى نساء: وثلاث أنفس أى رجال، ويجوز اعتبار المعنى، كثلاثة أنفس، للرجال، وثلاث أشخص، للنساء، قال:

٦٦٩= فكان مِجنىً دون مَن كنت أتَّقِى ثلاثَ شُخوصٍ كاعبان ومُعصِر[2]



(١) فى المخطوطات، بعد «أشخص»: «وأنت تعنى النساء، وثلاث أنفس وأنت تعنى «الذكور» ويجوز أن تعتبر المعنى إلخ.

(٢) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز اعتبار المعنى، فتجرد علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوى، كما هنا، فإنه جرد ثلاثا من التاء لكون شخوص بمعنى نساء بدليل الإبدال عنه بما بعده.

و«المِجن» بكسر الميم: التُرس. و«الكاعب»: هى الجارية حين يبدو ثديها للنهود، وقد كعبت تكعُبُ بالضم كعوباً.

و«معصر»: هى الجارية أول ما أدركت وحاضت، يقال: قد أعصرت كأنه دخلت عصر شبابها أو بلغته.

والشاعد لعمر بن أبى ربيعة، ديوانه / ١٢٦، من قصيدة مطلعها :

أمن آل نُعم أنت غادٍ فمبكر غداة غدٍ أم رائحُ فمهجَّرُ

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٧٥، والمقتضب ٢/ ١٤٨، والخصائص ٢/ ٤١٧ والمقرب ١/ ٣٠٧، والأشباه والنظائر / ١٤٣، والتصريح ٢/ ٢٧١، ٢٧٥، وانظر القرطبى ١٩/ ١٧٠.

[عدم تمييز الواحد والاثنان]

(ص): ولايميـزَّ: واحد، ولا اثنان، استغناء بـلفظ التـمييز عـنهما نـحو: رجل ورجلان لإفادة النص المقصود بالعدد».

(ش): إنما لـم يمـيَّز واحد واثـنان، لأن ألـفاظ العـدد قصـد بها الـدلالة عـلى نصوصيَّة العدد، لَمَّا لم يكن الجمع يفيد ذلـك، فلو قالوا: رجال، لم يُعلم عددهم، ولو قالـوا ثلاثة واقتصـروا لم يُعلم مـا هى؟ فلما كـان نحو رجل ورجلان يـفيد المعنـيين معاً استـغنى عن ذكر لـفظ العدد معـه فلم يقولوا واحـد رجلٍ ولا واحد رجلين(١)، ولا واحد رجال، لأن لفظة رجل وحدها، تـفيد الوحدة والمعدود، ولم يقولوا: اثنا رجل ولا: اثنا رجال، لأن لفظة رجلين تفيد الاثنينيّة، وقوله:

٦٧٠= كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدلْدل ظرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حنْظلِ(٢)

(١) فى ط: «ولاواحد رجل» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه ضرورة، والقياس: «حنظلتان» بدون العدد.

وذكر البغـدادى أن الأعلم قال فيه: الشاهـد إضافة ثنتا إلى الحـنظل، وهو اسم يقع علـى جميع الجنس، وحق العدد القليـل أن يضاف إلى الجمع القليل وإنما جاز على تقديـر: ثنتان من الحنظل، هذا كما قال: ثلاثة فلوس أى ثلاثة من هذا الجنس.

والشاهد نسـب لحظام المجاشعى، وقيل لجـندل بن المثنى، وقيل: لـسلمى الهذلية. وقـيل: لشماء الهذلية.

وفى الدرر: التدلدل: التعلق والاضطراب.

وإنما خص العجوز، لأنها لاتستعمل طيباً ولاغيره كما يـتصنع به النساء للرجال يأسَامنهم، ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية. وظرف العجوز: هو مزودها الذى تخزن فيه متاعها. وفى البيت شاهد آخر وهو خصيان فى تثنية خصية من ضروررة الشعر.

وقال القالى فـى المقصور والممدود، قال أبو حاتم: ربـما حذف العرب هاء التأنيث فـى الاثنين من الخصية، فقالوا: خصيـتان، وخُصيان». والصحيح أن معنى هذين البيتيـن أن الشاعر يصف شيخا استرخت أعصابه فشبه خصيتيه فى استرخاء صفنهما [وهو وعاء الخصية] حين شاخ بظرْف عجوز:

من شواهد: سيبويه ٢/١٧٧، ٢٠٢، والمقتـضب ٢/١٥٦، وابن الشجرى ١/ ٢٠، والمنصف٢ / ١٣١، ٢، وابن يعيش ٤/ ١٤٤ والعينى ٤/٤٨٥، والتصريح ٢/ ٢٧٠، والهمع والدرر رقم ٩٧٨.

ضرورة.

قوله: «استغناء بلفظ التمييز عنهما» يعنى لم يقولوا: واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن التمييز الأول يفيد الوحدة، والثانى يفيد الاثنينية.

وهذا الاستدلال لايستمر فى نحو: واحد رجال، واثنا رجال، وثنتا حنظل.

[تعريف العدد]

وإذا قصد تعريف العدد، فإن كان مفردا، أى غير مضاف ولامركب، أُدخل اللام عليه، واحداً كان أو أكثر، كالعشرون رجلاً، والثلاثة والأربعون جملاً، والعشرة والمائة بعيراً.

وإن كان مضافاً، فعلى المضاف إليه، وإن كان مضافاً إلى المضاف، فعلى المضاف إليه الأخير، فالأول، كثلاثة الدراهم، ومائة الدرهم، وثلاث المائة وأربعة الآلاف؛ والثانى، نحو ثلاثمائة الألف، وثلاثمائة ألف الدرهم، وثلاثمائة ألف ألف الدرهم.

وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً، نحو: الثلاثة الأثواب، وعند الكوفيين هو قياس، كما مر فى باب الإضافة.

وإن كان مركباً، دخل على الأول نحو: الأحد عشر درهماً.

ولايجوز دخوله على التمييز لوجوب تنكيره وَلاَ على ثانى جزأى المركب، لأنه يكون كأنه داخل فى وسط الكلمة.

وقد يدخل على الجزأين بضعف نحو: الأحد العشر درهماً، وهو عند الأخفش والكوفيين قياس.

وقد يدخل على الجزأين والتمييز بقبح، نحو: الأحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين.

[ظاهرة التغليب فى تمييز العدد]

واعلم أن العدد المميزّ بمذكر ومؤنث معاً، إمّا أن يكون مفصولاً بينه وبينهما

بلفظ «من» أو «بينَ»؛ أو، لا، فإن كان، فالغلبة للتذكير، نحو: اشتريت عشرة بين عبد وأمَة، ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال؛ الا أن يكون المـيِّزان «يوماً» و«ليلة» فالغلبة، إذاً للتأنيث قال:

=٦٧١ فطافت ثلاثاً بين يوم وليلةٍ وكان النكيرُ أن تُضيف وتجأرا (١)

التاريخ مبنى على الليالى، كما يجيىء، فلهذا إذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليالى جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك: أقام فلان خمساً؛ قال الله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(٢).

وإنما غلب التأنيث لذلك، ولـلفصل، إذ كأنه مع الفصل لم يذكر المـميِّز قال سيبويه: يجوز فى القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة، لكنه ليس بحدِّ كلام العرب.

---

(١) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن العدد المميز بمذكر ومؤنث معاً المفصُول بينه وبينهما بلفظ بين أو من أو بالمجموع، إن كان المميزان يوماً وليلة فالغلبة للتأنيث، فإنه اعتبر جانب المؤنث فذكّر عدده، وإن كان المميزان غير يوم وليلة فالغلبة للتذكير.

والشاعد للنابغة الجعدى الصحابى من قصيدة طويلة للنابغة الجعدى الصحابى أنشد جميعها للنّبىّ ﷺ، ومطلعها:

خليليّ عُوجا ساعةً وتهّجرا ولوما على ما أحدث الدّهرُ أوذرا

ورواية الديوان / ٤١.

فجالت على وحْشِيِّها مستتبّةً وكان النكير أن تُضيفَ وتجأرا

وشرح البغدادى الشاهد بقوله:

«وصف النابغة الجعدى بقرة وحشيّة، أكل السبْع ولدها، فطافت ثلاثة أيام وثلاث ليال تطلبه، ولا إنكار عندها ولا غناء إلا الإضافة، وهى الجزع والإشفاق، والجؤار وهو الصياح.

و«النكير»: الإنكار، وهو من المصادر التى أتتْ على فعيل كالنذير والعذير. و«تضيف» مضارع أضاف إضافة.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٧٤، والمقرب ١/ ٣١١.

(٢) البقرة / ٢٣٤.

وإن لم يفصل بينهما[١]، فإن كان العدد مضافاً إلى المعـدود، فالغلبة للأسبق،
نحـو: خمسة أعـبد وآمٍ[٢]، وخمـس آمٍ وأعبـد، إذ الإضافـة/ إليـه تفـيد فـضل ٢/ ١٥٧
اختصاص، وكذا فى عـدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحـو: ثلاثة ومائة رجل
وامرأة، وثلاث وألف ناقة وجمل.

وإن كان المعدود منصوباً على التمييز، فإن كان المذكر من المميزين عاقلاً، سواء كان المؤنـث عاقلاً، أو، لا، فالاعـتبار بالمـذكر نحو: خـمسة عشـرة امرأة ورجلاً، وخمسة وعشرين[٣] ناقة ورجلاً، لاحترام التذكير المقارن للعقل.

وإن لم يكن المذكر منهما عاقلاً فالاعتبار بأسبقهما نحو: ثلاثة عشر جملاً وناقة وأربعة عشر بيتاً وصُفَّة، وأربعة وعشرين[٤] يوماً وليلة[٥].

هذا، وإذا كان المميِّزان: يوماً، وليلة نحو: سـرت أربعة عشر يوماً وليلة فالمراد: أربع عشرة لـيلة وأربعة عشـر يوماً، لأن مع الليالـى أياماً بعدَّتهـا؛ ولا كذا، نحو: اشتريت عشـرةً بين عبد وأمة، أو خمسة عـشر جملاً وناقة، بل المعـنى أن مجموع عدد الإماء والعبيد عشرة، فبعض العشرة عـبيد، وبعضها إماء ويجوز أن يتساويا، فيكون: خمسة عبيد وخمس إماء، ويجوز أن يختلفا.

والنكـرة المضاف إليهـا «بين» فى مثـل هذا أى فى موضع الـقَسم، يقصـد بها الجنس.

ولفظة «بيـن» مستعارة من الظرف المـكانى؛ فقولك: القوم: بـين رجل وامرأة، أى ليسوا بخارجيـن من هذين القسمين، ومن هذين الجنسـين، كما أن ما يكون بين الشيئين لايكون خارجاً من المكان المتوسط بينهما.



(١) فى المخطوطات وط: «بهما»، والصواب «بينهما».

(٢) آم جمع: «أمة» جمع قلة. (٣) فى ط وب ٣/ ٣١١ "«وعشرون» صوابه من المخطوطات.

(٤) فى المخطوطات وط وب ٣/ ٣١١: وعشرون.

(٥) فى المخطوطات: «وأربع وعشرون عمامة وثوباً».

[التأريخ عند العرب]

وأعلم أن الليـل فى تاريخ العرب مقدم علـى اليوم، لأن السنين عندهـم مبنيّة على الـشهور القمريـة، وذلك لكون أكثرهـم أهل البرارى الَّذيـن يتعسّر علـيهم معرفة دخول الشهر إلاّ بالاستهلال، فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر، فأول الشهر عندهم: الليل، لأن الاستهلال يكون فى أول الليل.

فيـقال فى أول لـيلة مـن الشهـر: كُتب [لأول لـيلة مـنه أو لغُـرّته أو لُمهـلّه أو لمستهلّه، وفى اليوم الأول][١] للَيلة خَلَت والـلام هى المفيدة.. للاختصاص، الذّى هو أصلها؛ والاختصاص ههنا على ثلاثة أضرب:

أمَّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبته لُغُرَّة كذا.

أو يختص به لوقوعه بعده، نحو: للَيلة خلت.

أو يختـص به لوقوعه قبـله، نحو: للَيـلة بقيت، وذلك بـحسب القرينـة، فمع الاطلاق، يكون الاختصاص بـوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خَلَـت، يكون بوقوعه بعده، ومع قرينة نحو: بَقِيت، يكون بوقوعه قبله.

وتقول فى الليلة الثانية: كتبت للَّيلة الثانية من كذا، وعلى هذا القياس إلى آخر الشهر.

وأن وقع الفعل فى الليل، ولم يُقصد إلى ذكر وقوعه فيه، جاز أن يكتب فيه ما يكـتب فـى الأيام، وذلك أنـك تقول، فـى ثانـى الأيام[٢]: لليـلتين خَلَـتا، وفى ثالثها[٣]: لثلاث ليال خَلَون، وكذا إلى عشر ليالٍ خَلَون.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٣١٢ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) فى المخطوطات: «فى اليوم الثانى» مكان: «فى ثانى الأيام».

(٣) فى المخطوطات: «وفى الثالث» مكان «وفى ثالثها».

ويجوز: لثلاث ليال خَلَت، إلى: عشر ليال خَلَت، والأول أوْلى ليرجع النون الذى هو ضمير الجمع إلى الجمع.

وفى الحادى عشر: لإحدى عشرة ليلةً خلَت، إلى أن تكتب فى الرابع عشر؛ لأربع عشرةَ ليلة خَلَت.

ويجوز: خَلَون، حملاً على المعنى، والأول أَولى، مراعاة للَّفظ.

وقريب من ذلك: ما حكى المازنى: «الأجذاع انكسرن، والجذوع انكسرت» جَعَل ضمير الأجذاع، وهو جمع قلة، ضميرَ الجمع وهو النون، لأنك لو صرحت بعَددَ القلة أى من ثلاثة إلى عشرة لكان مميِّزه جمعاً نحو: ثلاثة أجذاع، وجَعَل ضمير الجذوع، وهو جمع الكثرة، ضمير الواحدة، أى المستكن فى انكسرت، لأنك لو صرَّحت بعدد الكثرة، أى ما فوق العشرة لكان مميِّزه مفرداً، نحو: ثلاثة عشر جذعاً.

وتكتب فى الخامس عشر: للنصف من كذا، وهو أَولى[1] من قولك؛ لخمس
٢/١٥٨ عشرة ليلة خلت، ومن/ قولك لخمس عشرة ليلة بقيت أو بقين، مع جوازهما أيضاً، وذلك لأن الأوَّل أخصر منهما.

وفى السادس عشر: لأربع عشرة ليلة بقيت أو بقين، كما قلنا.

وبعضهم يقول من الخامس عشر إلى الأخير: «إن بقيت [لتجويز نقصان الشهر][2]؛ إلى أن تكتب فى العشرين لعشر ليال بقين، وهو أولى من: بقيت، كما ذكرنا مع جوازه، أيضاً، إلى أن تكتب فى الثامن والعشرين: لليلتين بقيَتَا، وفى التاسع والعشرين: للَيلة بقيت، وفى الليلة الأخيرة: لآخر ليلة منه أو سَلْخه أو انسلاخه، وفى اليوم الأخير: لآخر يوم من كذا، أو سَلْخه أو انسلاخه..

---

(١) فى المخطوطات: «وهو أولى لأنه أخصر من قولك» إلخ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[اشتقاق الواحد من المعدود باعتبار تصييره]

(ص): «وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثانى والثانية إلى العاشر والعاشرة لا غير، وباعتبار حاله: الأول والثانى، والأولى والثانية إلى العاشر والعاشرة، والحادى عشر والحادية عشرة، والثانى عشر والثانية عشرة؛ إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم، قيل فى الأول ثالث اثنين أى: مصيِّرهما من ثلاثتهما، وفى الثانى: ثالث ثلاثة أى أحدها. وتقول: حادى عشر أحد عشر علَى الثانى خاصة وإن شئت: حادى، أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر فتعرب[1].

(ش): يعنى بالمفرد: الواحد، وبالمتعدد: المعدود، وقد تقدم أن جميع ألفاظ العدد، كانت فى الأصل لمجرَّد العدد، كما فى قولك: ثلاثة نصف ستّة، ثم استعملت فى المعدودات، كما فى: رجال ثلاثة، وستة رجال.

فإذا كان هناك معدود معيَّن كعشرة رجال مثلاً، وقصدت ذكر واحد منهم، فإن أردت ذكره بلا ترتيب، جئت بواحد، أو أحد، الذى هو أوَّل تلك الألفاظ الاثنى عشر، فقلت: هذا واحد العشرة، أو: أحدهم.

وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددى، فذلك على وجهين:

أحدهما: أن تقصد إلى ذلك الواحد المعيَّن درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله، أى درجته التى هو فيها من العدد، لا باعتبار عدد آخر، كالثالث أى الواحد من الثلاثة، والثانى: أى الواحد من الاثنين، وهو معنى قوله: «باعتبار حاله».

والثانى: أن تقصد إلى ذلك الواحد[2] المراعَى درجته العددية مع النظر إلى الدرجة التى تحت درجته، أيضاً، فيكون واحداً من درجته بسبب تصييره الدرجة التى تحت درجته ممحَّوة ذاهبة الاسم، وجَعْلِه للمجموع اسم درجة نفسه بسبب

(١) علق السيد الشريف بقوله: أى الجزء الأول لعدم موجب البناء، وبنى الجزآن المبنيان.

(٢) فى المخطوطات: «ذلك الواحد بالنظر إلى درجته، وإلى الدرجة التى تحت درجته».

انضمامه إلى ما تحته، نحو: ثالث اثنين، أى واحد من ثلاثة بسبب انضمانه إلى اثنين وجعَلِه للمجموع اسم ثلاثة، حتى صار واحدها، ومَحوِه عن المجموع اسم الاثنين، فمعنى ثالث اثنين: مصيِّر اثنين ثلاثة بنفسه، إ ذ صار «اثنان» معه، ثلاثة، وهذا معنى قوله: باعتبار تصييره.

فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير، لم يجز أن يُبنى من واحد، إذ ليس تحت الأحد عدد، يصير أحداً، بانضمامه إلى الأحد؛ ويجوز أن يبنى من الاثنين نحو: ثانى واحد، أى: مصيِّر واحد: اثنين بنفسه.

فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصيِّر، إمَّا مجروراً أو منصوباً، وَجَب أن يكون أنقص من العدد المشتق منه هذا المصيِّر بدرجة، كرابع ثلاثة وخامس أربعة، ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة، ولا أزيد بشىء، إذ المعنى: أنه صُيِّر مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه، وهذا المعنى لايتم إلا فى الناقص[1] بدرجة فقط؛ من أصل المشتق منه.

وإذا نصبت به فإنما تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضى، كما يجىء فى اسم الفاعل، والإضافة فى هذا، أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين، فإنهما متساويان فيهما، أو النصب أكثر.

وإنما قلَّ النصب ههنا لأن الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر إلا
٢/ ١٥٩ بتأويل، وذلك لأن نفس الاثنين لاتصير ثلاثة أصلاً، وأن انضم إليها واحد/ بل يكون[2] المنضم والمنضم إليه معاً، ثلاثة.

والتأويل: أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد: اسمُ الاثنين،

(١) فى المخطوطات: «إلا فى الناقص من أصله المشتق بدرجة فقط.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله «بل يكون»: «الثلاثة هى المجموع والاثنان، وإن انضم إليه ذلك الواحد أيضا اثنان، بلى يصير جزء ذلك المجموع بعد أن لم يكن جزءاً إلا أنه لما سقط من المجموع الأول مع ذلك الواحد اسم الاثنينيّة، وصار يطلق على هذا المجموع الثانى اسم الثلاثة، فكأنه صار ذلك المجموع هذا المجموع» فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل إلخ.

وصار يطلق على المجموع الثانى اسم الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثّانى؛

فعلى هذا، جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة، إذ لكل منها فعل، ومصدر، نحو: ثنيت الأحد ثنياً، وثلثت الاثنين ثَلْثًا، وكذا ربَعت الثلاثة، إلى: عَشرت التسعة.

والمضارع من جميعها بكسر العَين إلا ما لامه حرف حلق، كأربَعُ وأَسبَعُ وأتسع؛ وقد يكسر هذا أيضاً على الأصل.

وقد جاءت هذه الأفعال بهذه المصادر بشرط ضم العين فى المضارع إلاّ ما لامه حرف حلق بمعنى آخر، وهو قولهم: ثَلثت الرجل أى أخذت ثلث ماله، وكذا ربَعته وخمسته إلى عشرته، وليس هذا المعنى مما نحن فيه.

ولايجىء بهذا المعنى: ثنيت الرجل، إذ لا معنى له.

ولايتجاوز بهذين المعنيين: العشرة. وأجاز سيبويه أن يتجاوَز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافاً للأخفش، والمازنى، والمبرد.

قال أبو عبيدة: تقول: كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أى جعلتهم ثلاثين، وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم، أى جعلتهم أربعين، وهكذا إلى المائة.

قال السيرافى: إن كثيراً من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة، وهذا هو القياس.

قال: ومنهم من يجيزه، ويشتقه من لفظ النيِّف، فيقول: هذا ثانى أحد عشر، وثالث اثنى عشر، وينونه.

قال المبرد: هذا لايجوز، لأن هذا الباب يجرى مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل، ونحن لانقول: ربَعت ثلاثة عشر، ولا أعلم أحداً حكاه.

واعلم أنه إنما لم يجز الاشتقاق، فوق العشرة، بمعنى المصيِّر، وجاز بمعنى أحد،

نحو ثالث ثلاثة عشر، لأنَّ ما هو بمعنى الأحد، فى صورة اسم الفاعل، وليس به معنىً كحائط وكاهل فلابأس أن يبنى من أول جزئى المركب إذ لايحتاج فيه إلى مصدر ولافعل.

وأمَّا المصيِّر فهو اسم فاعل حقيقة، واسم الفاعل لابدَّ له من فِعل ومصدر، ولم يثبت فِعل ولا مصدر مبنيان من العدد الذى فوق العشرة.

والذى حكى أبوعبيدة، إنما هو فى العقود من عشرة إلى مائة، كعشرين وثلاثين إلى تسعين، فقط، وليس من المركب والمعطوف.

والظاهر أن سيبويه قاس ما هو بمعنى المصيِّر، على ما هو بمعنى الأحد، ولم يقل ذلك عن سماع، فعلى ما قال، يجوز فيه وجهان: نحو: رابعَ عشرَ ثلاثة عشر، على بناء اسم الفاعل من أول جزأى المركب، والإتيان بثانيهما كما هو، ورابعُ ثلاث عشر بحذف ثانيهما، وإعراب أولهما، لزوال التركيب.

ولايجوز ههنا حذف أول جزأى المركب، المضاف إليه، لا على أن تركب «رابع» مع «عشر» الأخير، فتبنيهما؛ ولا على أن تضيف «رابع» إلى «عشر»، فتعربه، أى تعرب «رابع»، للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد، كما يجىء.

وأمَّا إن قصدت إلى ذلك الواحد باعتبار حاله، فإن لم تضف، قلت: الأول، والثانى، والثالث، إلى العاشر، وإنما أبدلت الواحد بالأول؛ لأن الواحد، كما ذكرنا، يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول، لتبيِّن قصد الترتيب.

وهذا المبنى على وزن الفاعل، وإن لم يكن اسم فاعل حقيقة، كما مرَّ، لكن فيه معنى الوصف، بخلاف نحو الحائط، وهذا، يجوز أن تجاوِز به العشرة اتفاقاً؛ فتقول: الحادى عشر، فتقلب الواحد إلى الحادى، بجعل الفاء مكان اللام والعين مكاء الفاء؛ وتقول: الثانى/ عشر، فتسكن ياءى الحادى والثانى مع أنهما مركبان، ٢/ ١٦٠
كما مرَّ فى: معد يكرب.

وأمَّا العشرون، والثلاثون إلى التسعين، والمائة والألف، فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظ العدد فيهما واحد كما مرّ فى باب المركب، وكان القياس العاشرون والثالثون.

وتقول فى المعطوف: الثالث والعشرون والثالث والمائة، والرابع والألف.

وإن أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه، ولايجوز ذلك إلا فيما دون العشرين، فلك أن تضيفه إلى أصله، وهو الأغلب، أو إلى ما فوقه، فلفظ الأول، لايضاف إلا إلى ما فوقه، نحو: أول العشرة، وأوَّل الخمسة، ولايضاف إلى الأحد، فلايقال أول الأحد، ولا أول الواحد، لأنَّ معنى الاسم المضاف بهذا المعنى: بعض المضاف إليه، وذلك البعض هو الواحد، فمعنى ثالث ثلاثة: أحد ثلاثة؛ وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه.

وأمَّا غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجهان، نحو: ثانى اثنين، وقولك: عطارد ثانى السبعة السيارة.

ولايجوز عند الجمهور أن ينصب أصله، إذ ليس باسم فاعل حقيقة.

ونقل الأخفش عن ثعلب جوازَ ذلك، قال الأخفش، قلت له، فإذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة، قال: نعم، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسى إلى اثنين.

فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة قلت، على ما أجاز سيبويه، وحكاه عن العرب: حادى عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون «حادى عشر» بمنزلة «ثالث» و «أحد عشر» بمنزلة ثلاثة، فالمركب الأول بجزأيه، مضاف إلى المركب الثانى بجزأيه، وكلا جزأى المركب: مبنيان[1].

وقد أنكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين، وقال: أنهم لايجووِّزون إلا

---

(١) فى المخطوطات: «وكلا جزئى كلا المركبين مبنيان».

ثالث ثلاثة عشر. وحجتهم أنه لايمكن بناء الفاعل من جزئى المركب فتبنيه من الجزء الأول وهو النّيف.

وقول سيبويه أولى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لاتنكر مع ثقته وعدالته، ولاريب أن حذف ثانى جزأى المركب المضاف[١]، أكثر استعمالاً، لخفته، ولاستثقال تكرار لفظ عشر[٢] فى المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفته أعربت أول الجزأين بوجوه الإعراب، لزوال التركيب الموجب لبنائه، وامتناع تركيبه مع جزأى المركب الأخير.

ويجوز حذف أول جزأى المضاف إليه أيضاً، فتقول فى ثالث ثلاثة عشر: ثالث عشر، فالذى ذكره سيبويه بعد الحذف: فتحهما جميعاً، أمَّا الثانى، فلتضمن الواو، وأمَّا الأول، فلقيام ثانى جزأى[٣] المضاف إليه، مقام ثانى جزأى المضاف.

وذكر الكوفيون[٤] جواز إعراب الأول، وأمَّا الثانى فلا كلام فى بنائه، لتضمنه الحرف؛ ووجه اعراب الأول: عدم قيام ثانى جزأى المضاف إليه مقام ثانى جزأى المضاف.

قال السيرافى: هذا قول قريب، لم ينكره أصحابنا.

ورَوَى الكسائى الوجهين عن العرب.

قال المصنف فى الوجه الأول؛ أعنى بناء الجزأين: الظاهر أن هذا اللفظ: لفظ الاسمين الأوَّلين بلا إضافة إلى المركب الثانى، لعدم الالتباس.

واعلم أن لقولك: ثالث ثلاثة عشر، بإعراب «ثالث»: معنيين: أحدهما: الجزء

(١) فى المخطوطات: «حذف الثانى من أول المركبين نحو ثالث ثلاثة عشر» أكثر استعمالا إلخ.

(٢) فى المخطوطات: «لفظ عشر، فتعرب ثالث بوجوه الإعراب».

(٣) فى المخطوطات: «فلقيام ثانى جرأى المركب الثانى مقام جزئى المركب الأول.

(٤) فى المخطوطات «وذكر الكوفيون إجراء ثالث بوجوه الإعراب مع بناء عشر لما ذكر، ووجهه أنه لم يقم عشر الثانى مقام عشر الأول» قال السيرافى إلخ.

الثالث من المعدود الذى هو ثلاث عشر، وعلى هذا المعنى، يجوز أن يقال: ثالث اثنى عشر، وثالث أربعة عشر، لأن «ثالث» من ثلاثة، لا من ثلاثةعشر.

وثانيهما: أنه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا، لا يجوز: ثالث اثنى عشر/ ويجوز: ثالث أربعة عشر، لأن أصله [ثالث عشر ثلاثة عشر][1]، وثالث ٢/ ١٦١ عشر أربعة عشر.

واعلم أن حكم فاعل، المذكور، سواء كان بمعنى المصيِّر أو الواحد، أو غيرهما، حكم سائر أسماء الفاعلين فى التذكير والتأنيث، فتقول فى المؤنث: الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف، نحو: الثالثة عشرة[2].

والثالثة والعشرون تؤنث الاسمين فى المركب، للمؤنث، كما تذكرهما للمذكر، نحو: الثالث عشر، وإنما ذكروا الاسمين لأنه اسم لواحد مذكر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر رجلاً، فإنه للجماعة؛ [وتقول فى المعطوف: الثالث والعشرون والثالثة والعشرون][3].

قوله: «ومن ثمَّ، قيل فى الأوَّل: ثالث اثنين وفى الثانى: ثالث ثلاثة». أى: ومن أجل اختلاف الاعتبارين: اعتبار تصييره، واعتبار حاله، اختلفت إضافتاهما.

فإضافة المصيِّر إلى ما دونه؛ وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط، إلى مثله، أو إلى ما فوقه.



(١) ما بين معقوفين من ظ.

(٢) فى ط: الثالثة عشر.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

المذكر والمؤنث

(ص): «المذكر والمؤنث: المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديراً، والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة وممدودة».

(ش): كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة، سواء كان التأنيث حقيقياً، أو، لا: يسمَّى مؤنثاً.

فالحقيقى الظاهر العلامة نحو: ضاربة، ونُفَساء(١)، وحبلى، وغير الحقيقى، غرفة، وصحراء، وبشرى وكذا كل ما فيه علامة التأنيث تقديرًا ولايقدر.

[والحقيقى المقدر العلامة: زينب وسعاد، وغير الحقيقى نار، ودار](٢)، ولايقدر من جملة العلامات(٣) إلا التاء، لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدَّر بخلاف الألف.

ودليل كون التاء مقدرة دون الألف: رجوعها فى التصغير فى نحو: هُنَيدة، وقُدَيرة [فى قدر](٤).

وأمَّا الزائد على الثلاثى، فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء، قياساً على الثلاثى، إذ هو الأصل. وقد يرجع التاء فيه أيضا وتقديره(٥) شاذٌّ نحو: قديدمة(٦) ووريئة، ووريّة.

---

(١) إذا وضعت المرأة فهى نُفُساء، والنفاس أيضا: جمع المرأة النفساء.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ظ: «الكلمات» بدل: «العلامات» تحريف.

(٤) فى «قدر» سقط من ط وب ٣/ ٣٢٢.

(٥) فى ب / ٣٢١ : وقد يرجع التاء فيه أيضاً شاذاً

(٦) قد يدمة ووريئة، وقديديمة أيضاً وهما شاذان لآن الهاء لايلحق الرباعى فى التصغير [من تعليقات السيد الشريف]، وكلاهما تصغير قدام ووراء.

قوله: «وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة وممدودة» ؛ تاء التأنيث فى الاسم أصل، وما فى الفعل فرعه، لأنها تلحق الفعل لتأنيث الاسم، أى فاعله.

وأصل العلامة أن تلحق كلمة هى علامة لها، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفاً بتحملها للحركات وبانقلابها فى الوقف هاء.

وقال الكوفيون: الهاء أصل التاء، لَمَّا رأوا مشابهة الهاء للألف، وليس بشىء؛ لأن التاء فى الوصل، والهاء فى الوقف، والأصل هو الوصل، لا الوقف؛ وقال جارالله: الياء أيضاً، علامة التأنيث فى نحو: ذى.

والأولى أن يقال: هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتأنيث[١]، كـ«تا» وليس فى اسم الإشارة ما هو على حرف واحد.

وأمَّا الياء فى: تفعلين، فالأولى أن يقال: إنه اسم لا حرف تأنيث، كما مرَّ فى باب الضمائر.

وتاء التأنيث، قد تدخل على الحرف، كرُبَّت، إذا كان المجرور بها مؤنثاً، كقوله:

فَقُلتُ لها أَصبتِ حصاةَ قَلْبى وربَّتَ رَميةٍ من غيرِ رام[٢] ٦٧٢=

وقد جاء:

* يا صاحبا رُبَّتَ إنسانٍ حَسَنْ *[٣] ٦٧٣=

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٣٢٢: «بكمالها للمؤنث».

(٢) هو الشاهد الخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن تاء التأنيث قد تلحق الحرف كرُب إذا كان مجرورها مؤنثا.
والشاهد قائله مجهول وقبله
رمتْنى يومَ ذات الغَمْر سلمى بسهمٍ مُطْعِم للصيد لامِ
و«ذات الغمر»: موضع و«لامْ» صفة لـ «سهم» أى عليه ريش لُؤام بضم اللام مهموز العين على وزن فُعال.
من شواهد المستقصى للزمخشرى ٢/ ١٠٥.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة. =

ويجوز أن يراد بالإنسان: المؤنث.

وتلحق «ثُمَّ» أيضاً، إذا عطفت بها قصة على قصة، لا مفرداً على مفرد.

ويقال: لات، لمشابهته ليس كما مرَّ فى بابه ويقال: لعلَّت، فى: لعلَّ.

وأمَّا تاء بنت، وأخت، وهنت، وكلتا، وثنتان، ومنتان[1]، فليست لمحض التأنيث، بل هى بدل من اللام فى حال التأنيث، ولذا سكن ما قبلها،وفى: منتان، كأنه بدل من اللام، لكون واحده وهو: مَنَة، كشفة.

والألف الممدودة، [عند سيبويه][2]: فى الأصل مقصورة، زيدت قبلها ألف
٢/ ١٦٢ لزيادة المدّ، وذلك لأن الألف/ للزومه، صار كلام الفعل، فجاز زيادة ألف المد[3] قبله، كما فى كتاب، وحمار، فاجتمع ألفان، فلو حذفت أحداهما لصار الاسم مقصوراً، كما كان، [وضاع العمل][4]، فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة، دون الأُولى، لتبقى على مدها، وإنما قلبت همزة، لا واواً، ولا ياء، مع أن مناسبة حروف العلة، بعضها لبعض، أكثر، إذ لو قلبت إلى إحداهما، لاحتيج إلى قلبها همزة[5]، كما فى كساء ورداء، لكون ما قبلها ألفاً، كما فيهما.

= واستشهد به على أنه قد جاء مجرور ربّت مذكراً على خلاف الأول. ويجوز أن يريد بالإنسان المؤنث، فيوافق ما قبله، والإنسان: اسم جنس يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع.

والبيت من رجز بعده:

يسأل عنك اليوم أو يسأل عن

وفى ب ٣/ ٣٢٢، ذكر البيت الثانى مضموماً إلى الأول، وليس فى الأصل.

قال البغدادى: قوله: يا صاحبا: أصله: يا صاحبى، فالألف أصلها ياء والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: النوادر / ٣٤٣، وابن يعيش ٨/ ٣٢.

(١) فى هامش ب ٣/ ٣٢٣: تثنية «منت» الذى يحكى به المؤنث.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ

(٣) كلمة «المد» سقطت من ب ٣/ ٣٢٣.

(٤) ما بين معقوفين ليس فى المخطوطات.

(٥) فى ظ «ألفاً» بدل «همزة».

فإن زالت الألف وانقلبت ياء، قلبت ألف التأنيث ياء أيضاً كما فى قوله:

لقد أغدوا على أشقَـــــــــ ـرَ، يغتال الصحاريًّا[١] =٤ ٦٧

ويُعلم تأنيث مالم تظهر علامته بالضمير الراجع، كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[٢]، وبالإشارة إليه باسمها، نحو: ﴿تِلْكَ الدَّار﴾[٣].

ولحاق علامة التأنيث بالفعل أو شبهه المسند إليه أو إلى ضميره، نحو: طلعت الشمس[٤]، و: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾[٥]، و: ﴿بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ﴾[٦] و: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً﴾[٧] و: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عاصفة﴾[٨].

وبمصغره إن كان المكبر ثلاثياً، نحو: قُديرة، وبتجرد عدده من الثلاثة إلى العشرة من التاء، نحو: ثلاث أذرع، وعشر أرْجل، وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث، كفواعل فى الصفات، كطوالق وحوائض، أو على مثال غالب فيه، وذلك إنما يكون فيما هو على وزن عَناق وذِراع وكُراع ويمين، فجمعُها على أفعل فى المؤنث.

---

(١) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء فى الجمع ياء قلبت الهمزة التى أصلها ألف التأنيث أيضا.

قال البغدادى والشاهد للوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان، ولم أقف على تتّمة هذا الشعر.

والأشقر من الخيل: الذى حمرته صافية، ومن الإنسان حمرة يعلوها بياض. ويغتال: يُهلك.

من شواهد: سر الصناعة ١/٨٦، والإنصاف / ٨١٦، وابن يعيش ٥/٥٨، والمقرب ٢/١٦١.

(٢) الشمس/ ١

(٣) القصص/ ٨٣.

(٤) فى المخطوطات: الشمس طلعت.

(٥) القيامة/ ٢٩.

(٦) الصافات/ ٤٥, ٤٦.

(٧) المعارج/ ١٥.

(٨) سبأ/ ١٢.

وقد جاء المذكرُ قليلاً على أفعُل نحو: مكان وأمكن، وجنين وأجنن وطِحال وأطحل.

[التاء لها أربعة عشر معنىً]

وتجىء التاء لأربعة عشر معنىً.

أحدها: الفرق بين المذكر والمؤنث[١]: إمَّا فى الصفات، كضاربة، ومنصورة، وحَسَنة وبصرية، وهو القياس فى هذه الأنواع الأربعة، أى: فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غيرأ فعل التفضيل، وأفعل الصفة، وفى المنسوب بالياء.

وأمَّا نحو: ربَعة[٢] ويفعة[٣] فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الأصل صفة النفس: أى نفس ربْعة، ويفَعة؛ وإمَّا فى الاسم الجامد وهى أسماء مسموعة قليلة، نحو امرأة، ورجُلة، وإنسانة، وغُلامة.

الثانى: لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر، من أجناسها، كنخل، ونخلة، وتمر وتمرة، وبَط وبطة، ونمل ونملة، ففى قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾[٤] يجوز أن يكون: «النملة» مذكراً، والتاء للوحدة، فتكون تاء «قالت» لِتاء الوحدة فى «نملة»، لا لكونها مؤنثاً حقيقياً؛ كما يجىء.

والمصادر نحو: ضَرْب وضربة، وإخراج وإخراجة، واستخراج واستخراجة؛ وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين، أعنى المخلوقة والمصادر.

والمراد بالجنس ههنا: ما يقع على القليل[٥] والكثير بلفظ الواحد.

---

(١) كلمة: «والمؤنث» سقطت من ب ٣/ ٣٢٤.

(٢) يقال: وجل ربْعة بالتّسكين، أى مربوع الخَلْق لاطويل ولاقصير، وامرأة ربعة، وجمعها: رَبعَات بالتحريك وهو شاذ من [تعليقات الشريف].

(٣) يقال: أيفع الغلام: ارتفع، فهو يافع، ولايقال: موفع وهو من النوادر وغلام يقع ويفَعة، وغلمان يفعة، وجارية يفعة [تعليقات الشريف].

(٤) النمّل: ١٨.

(٥) فى ب ٣/ ٣٢٥: «التعليل» بالعين، تحريف.

وقد جاءت قليلاً للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها، وهى أسماء محفوظة، كسفين وسفينة، ولبن ولبنة.

وربَّما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو: كمأة، وفقعة(١)، للجنس، وكمء وفقع، للواحد، وقال بعضهم: إنَّ ذا التاء فيهما للوحدة والمجرد منها للجنس(٢)، والأكثرون على الأول، والجنس المميز واحده بالتاء: يذكره الحجازيون، ويؤنثه غيرهم، وقد جاء فى القرآن كلاهما، قال الله تعالى: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾(٣)، و ﴿ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾(٤).

وقد تجيء ياء النسب للوحدة أيضاً، كالتاء، نحو: أَعرابىّ وأعراب، وفارسىّ، وفارس، وعربىّ وعرب، ورومىّ وروم؛ وأكثر ما تجيء التاء للمعنيين المذكورين، وهى فيهما عارضة غير لازمة/ ولذا قلبت اللام همزة فى نحو: غزَّاءة، وسقَّاءة(٥)، ٢/ ١٦٣
وارتماءة، واستقاءة؛ وياءً فى نحو: مَغازية؛ بخلاف نحو: شقاوة وخزاية، وسقاية، وعلاوَة(٦) وهراوة، وقمحدُوة(٧)، فإن التاء فى هذه الأسماء، للتأنيث اللفَظى، وهى باعتباره لازمة، نحو غرفة، وظلمة، وطلحة، كما يجيء، وإن جاءت فى بعضها غير لازمة، كشقاوة، وشقاء، إلا أن وضعها فى المؤنث اللفظى على اللزوم.

وأمَّا جواز قلب اللام وتركه فى عباية وعباءَة، وعظاية(٨)، وعظاءة، وصلاية وصلاءة(٩)، فلما يجيء فى التصريف، إن شاء الله تعالى.

---

(١) الفقع: ضرب من الكمأة، قال أبوعبيدة: هى البيضاء الرخوة.
وكذلك الفقع بكسر الفاء [تعليقات الشريف].

(٢) يؤيد أن الفاء فيهما أى فى كمأة وفقعة للجنس قوله عليه الصلاة والسلام: «الكمأة من المَن» فأراد بها الجنس.

(٣) الحاقة: ٧.
(٤) القمر/ ٢٠.

(٥) فى القاموس: «سقى» سقاه يسقيه، وسقاه وأسقاه: دلّه على الماء، وهو ساق من سقائين، وهى سقاّءة، وسقَاية.

(٦) فى القاموس: «علو»: علو الشيء مثلثة ـ وعُلاوته بالضم وعاليه: أرفعه.

(٧) فى القاموس: «قمح»: القمحدوة: نقرة القفا.

(٨) فى القاموس: «العظاية»: «دويبّة كسام أبرص جمعها عَظاء.

(٩) فى القاموس: الصلاية ويهمز: الجبهة واسم، ومدق الطيب، جمعها: صُلِىّ وصِلِى.

الثالث: أن تجيء التاء للدلالة على الجمع، وذ لك في الصفات التي لاتستعمل موصوفاتها، وهي على فاعل أو فَعول، أوصفة منسوبة بالياء، أو كائنة على: فعَّال، كقولهم: خرجت خارجة على الأمير، وسابلة، وواردة، وشاربة[١]، وقولهم: ركوب وركوبة، وحلوب وحلوبة، وقتوب وقتوبة[٢]، وقولهم: البصريَّة والكوفيَّة، والمروانيَّة، والزبيريَّة، والجمَّالة والبغَّالة والحمَّارة؛ والتاء في هذه كلها، في الحقيقة، للتأنيث، كما في ضاربة، وليس كما في : كمء وكمأة، وذلك لأن ذا التاء في مثله صفة للجماعة تقديراً، كأنه قيل: جماعة جمَّالة، فحذف الموصوف لزوماً للعلم به، وقد جاء حلوبة، للواحد، وحلوب للجنس، كتمرة، وتمر ، فالتاء، إذن، للوحدة، [لا للتأنيث، وقد قيل: إن الركوب والركوبة بمعنى واحد][٣]، وكذا الحلوب والحلوبة، فالتاء، إذن، للنقل إلى الاسمية، كما في: الذبيحة، والأكولة[٤]، على ما يجيء.

الرابع: أن تدخل لتوكيد الصفة التي على فعَّال، أو فاعل، أو مفعال، أو فَعول، كراوية، ونسَّابة، ومطرابة[٥]، وفروقة[٦]؛ فهذه تفيد مبالغة في الوصف، كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو: أحمريّ، ودوَّاريّ[٧]، وكأنه التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف: جماعة، اجراءً للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه، كما تقول: أنت الرجل كل الرجل، والتاء في مثل هذا المثل على الانفصال.

---

(١) في ظ: «وسارية» وفي ظ و«شاردة».
وفي ب ٣/ ٢٢٦: وشاردة.

(٢) في أساس البلاغة: «قتب»: «القَتب»: واحد الأقتاب، وهي الأكُفُ التي توضع على نقالة الأحمال. والقِتْب بالكسر: واحد الأقتاب وهي أكُفٌ صغار توضع على السواني.

(٣) ما بين معقوفتين سقط من ظ.

(٤) الأكولة: هي الشاة التي تعزل للأكل وتسمّن، والأكيلة فهي المأكولة (تعليقات الشريف).

(٥) في أساس البلاغة: «طرب» فهو طِرب، وطروب، ومطراب، وقد طَرب طرباً وهو: خفة من السرور.

(٦) الفروقة: يقال: امرأة فروقة: أي شديدة الخوف.

(٧) في أساس البلاغة: الدهر بالناس دوّارى أي يدور بأحواله المختلفة.

وقد تدخل كثيراً على ، فعَل مفتوح العيـن، بمعنى الفاعل، وعلى فعل، ساكنها بمعنى المفعول، نحو: سُبَبَة وسُبَّة[١]، ولعُنة ولُعْنة[٢]، وهى فى الوزنين لازمة.

الخامس: أن تدخل على الجمع الأقصى، كجواربة[٣]، وموازجة[٤]، وكيالجة[٥]، دلالة على أن واحدها، معرب، ويقال: الهاء: أمارة العجمة، وذلك أن العجمى[٦] نقل إلى العربية، كما أن التأنيث نَقْلٌ إلى التذكير، وليست التاء فى هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب، والموازج.

السادس: أن تدخل، أيضاً، على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب، كالأشاعثة، والمَسَاهِدة، فى جمع أشعثىّ، ومشهدىّ،؛ وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمعَ التكسير وجب حذف ياءَى النسب، لأن ياء النسب والجمع لايجتمعان، فلايقال فى النسبة إلى رجال: رجالىّ، بل: رجُلىّ، كما يأتى فى باب النسبة إن شاء الله تعالى، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء، فصارت التاء كالبدل من الياء، كما أبدلت من الياء فى: فرازنة[٧]، وجحاجحة[٨]، كما يجىء؛ وإنما أبدلت منها لتشابُه الياء والتاء فى كونهما للوحدة [كتمرة، ورومىّ، وللمبالغة فى: علاَّمة ودَّاورىّ، ولكونهما زائدتين، لا لمعنى، فى بعض المواضع، كظلمة وكرسىّ][٩].

---

(١) فى القاموس: «سبب» يقال: سُبَبَةٌ على قومك، ولاتكن سُبَباً ولاسُبَّة .

(٢) فى زساس البلاغة: «لعن» يقال: رُجل لُعَنَةٌ ولُعْنَةَ بفتح العين وإسكانها. كضُحكَة وضُحكَة.

(٣) مفرده جوْرب وهو ما يلبس فى الرجل.

(٤) الموزج: الخف، وجمعه موازجة، وهو فارسّ معرّب. وفى الحديث: «إن امرأة نزعت خُفهَا أو موزجها فسقت به كلبها. . . (اللسان).

(٥) كيالج: جمع كيلجة» وهو مكيال يكال به.

(٦) فى ب فقط: «الأعجمى» بدل: «العجمة» وفى ظ: «التعريب» بدل العجمة.

(٧) فى القاموس: فرزان الشطرنج معرّب فرْزين، وجمعه: فرازين.

(٨) علق السيد الريف بقوله: الجَحْجاح: السيد والجمع الجحاجح، وجمع الجحاجح، الجحاجحة. وإن شئت الجحاجيح.

(٩) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وقد تحذف ياء النسب إذا جُمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون، لكن لاوجوباً كما فى جمع التكسير ؛ وإنما يكون هذا فى اسم تكسيره لو جمع؛ الجمعُ
٢/ ١٦٤ الأقصى، كالأشعرون والأعجمون، فى جمع/ أشعرىّ وأعجمىّ، وكذا المَقْتَوون(١) فى جمع مَقْتَوِىّ، قال:

٦٧٥= * متَى كنَّا لأمِّك مقتوينا *(٢)

والتاء فى مثل هذا المكسَّر لازمة، لكونها بدلاً من الياء.

ولو كان جمع المعرَّب أو جمع المنسوب غير الجمع الأقصى لم تأت فيه بالتاء، فلاتقول فى جمع فارسىّ: فَرِسْة، بل فُرْس، ولا فى جمع لجام: لُجْمة، بل لُجُم، وكان اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف(٣)؛ وقد يجىء له مزيد شرح فى المنسوب إن شاء الله تعالى.

السابع: أن تدخل على الجمع الأقصى، أيضاً، عوضاً عن ياء المدة قبل الآخر، كجحاجحة فى جَحجاح.

---

(١) فى ظ: المفتوى والمقاتوة.

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «مقتوينا»: جمع مَقْتَوىّ بياء النسبة المشدّدة فلما جمع جمع تصحيح حذفت ياء النسبة.

ومَقْتَوى بفتح الميم نسبة إلى المقْتى بفتحها، فقلبت الألف واواً فى النسبة كما تقول مَعْلَوىّ فى النسبة إلى مَعْلىً.

والمقْتى: مصدر ميمىّ، وهو من القَتْو أى الخدمة، وقد قتوت قتواً ومقْتىً أى خدمت مثل: غزوت أغزوا غزواً ومغزىً. والبيت من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبى.

وقبله:

* تَهَدَّدْنا وأوعدنا رويداً *

وفى ب أضاف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل.

من شواهد: المحتسب ٢/ ٢٥، والخصائص ٢/ ١٠٤، ٣٠٣ والأشباه والنظائر رقم/ ٧٩، والتصريح ٢/ ٣٧٧، وحاشية يس ٢/ ٣٧٧.

(٣) بعده فى المخطوطات: «وقد يجتمع فى المفرد أن يكون معرباً ومنسوباً، فتأتى التاء فى الجميع أمارة عليهما نحو: برابرة فى جمع بربرىّ، وسيابجة فى جمع سيبجى، وهو غلام الملاح.

وأمَّا فى فرازِنة، وزنادقة، فيجوز أن تكون عوضاً من اليـاء، وأن تكون علامة لتعريب الواحد، والتاء والياء فى نحو جحـاجحة، لاتسقطان معاً، ولاتثبتان معاً، فالتاء لازمة [مع حذف الياء][١].

الثامـن: أن تدخل لتأكـيد تأنيث الجمـع، وذلك إمَّا واجب الدخـول، وهو فى بناءَين: أفعلة، كأغربة، وفِعلة «كغِلْمة»[٢]، أو جائزُة، وهو فى ثلاثة أبـنية: فعالة، كجِمالة[٣]، وقد تـلزم فـى هذا الـبناء كـما فـى حجـارة؛ وذِكارة[٤]؛ ـ وفُعـولة كصـقورة، وبُعـولة، وخيـوطة، وقد تلـزم كعمـومة وخؤولـة، والجمع الأقـصى، كصياقلة، وملائكة[٥] ولا تلزم.

التاسـع: دخولها لا لتـأكيد معنى الـتأنيث، كمـا فى: ناقة ونعـجة، وأُرْوِّية[٦]، وهذه التاء لازمة؛ قيل وقـد جاءت لتأكيد التأنيث فى الصـفة، كعجوز وعجوزة، فإن «عجوزاً» موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة.

العاشر: دخولها لمعـنىً من المعانى، بل هى تأنيث لفظىّ، كـما فى غرفة وظلمة، وعمامة وملحفة، وهى لازمة.

الحادى عشر: دخولهـا عوضاً من فاء الفعل، كما فـى: عدة وزنة، أو عن لامه. كما فى: كرة، وظبة، وهى لازمة.

الثانى عشر: دخولها عوضاً عن ياء الإضافة، وهو فى: يا أبت، ويا أُمّت، فقط.

الثالث عـشر: دخولها أمارة لـلنقل من الوصفـية إلى الاسمية، وعـلامة لكون

---

(١) ما بين معقوفين سط من ب ٣/ ٣٢٨.

(٢) في ب ٣/ ٣٢٨: «كفلحة» بالفاء والحاء، تحريف.

(٣) من تعليقات الشريف: «يقال للإبل إذا كانت ذكورا لم يكن فيها أنثى: هذه جمالة بنى فلان».

(٤) الحجارة والذكارة، جمع حجر وذكر.

(٥) وملائكة سقطت من ظ.

(٦) الأروية: الأنثى من الوعول

الوصف غالباً غير محتاج إلى موصوف، كالـنطيحة والذبيحة، وهذه التاء أكثرها غير لاز م، والأولى أن التاء فى حَلُوبة ورَكوبة ورَحولة، وكل فَعولة بمعنى مفعول، هكذا، لأنهـا لا يذكر معها الموصـوف البتة، كما قد يـذكر مع فعول بمعنـى فاعلة، نحو امرأة شكور وصبور.

وكل ما لحقته التاء فى هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث.

الرابع عشر(١):

قال أبو عمرو: قد تكون التاء عوضاً من ألف الـتأنيث، كما فى: حُبَيرة، تصغير حبارَى، وعند غيره: لاتبدل منها التاء، بل يقال حبيرٌ، كما يجىء فى التصغير.

قال الزمخشرى: يجمع هذه الوجوه: أنها للتأنيث، وشبه التأنيث.

والأصل فى الصفات كما ذكرنا: أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء؛ ويغلب فى الصفات المختصة بالأناث الكائنة عـلى وزن فاعل ومُفعل، أن لا تلحقها التاء إن لـم يقصـد فيها معنى الحـدوث، كحائض، وطالق، ومرضـع، ومطفل(٢)، فإن قصد فيها معنى الحدوث، فالتاء لازمة، نـحو: حاضت فهى حائضة، وطلقت فهى طالقة، وقد تلحقها التاء، وإن لم يقصد الحدوث كمرضعة، وحاملة.

وربمَّا جاءت مجرَّدة عن التاء: صفة مشتـركة بين المذكر والمؤنث، إذا لم يُقصد الحدوث، نحو: جمل ضامر وناقة ضـامر، ورجل أو امرأة عانس، وفى تجريد هذه
٢/ ١٦٥ الصفات [عـن الفاء](٣) مع عـدم قصـد/ الحدوث ثـلاثة أقـوال: أحدهـا: قول الكوفية، وهـو أن التاء إنما يؤتى بها للـفرق بين المذكر والمؤنث، وإنمـا يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك.

---

(١) «الرابع عشر» سقط من ط وك وب ٣/ ٣٢٩ صوابه من المخطوطات، لأن الشارح ذكر أن التاء تأتى لأربعة عشر معنى.

(٢) المطفل: الظبية معها طفلها، وهى قريبة عهد بالنتاج، وكذلك الناقة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وهذه العلة غير مطردة فى نحو ضامر وعانس، وتقتضى تجرد الصفات المختصة، بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً، بل تقتضى تجرد الفعل أيضاً إذا لم يشترك، كما فى نحو: حاضت وطلقت، لأن أصل العلة: الاطراد، وتقتضى أن لايقال إلا امرأة مرضع، وقد ثبت أنه يقال: مرضعة، أيضاً بلا قصد الحدوث.

وقال سيبويه: هو مؤوَّل بنحو: إنسان حائض أو شىء حائض، كما أن ربعة، مؤول بنفس رَبعة[1].

واتفاقهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على أن العلة شىء آخر غير هذا التأويل.

وقال الخليل: إنما جرِّدت عن التاء لتأديتها معنى النسب؛ قال المصنف فى شرح كلامه ما معناه: إن أصل التاء فى الأسماء أن تكون فى الصفات فرقاً بين مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت، فى أفعالها، فالصفات فى لحاق التاء بها فرع الأفعال، تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو: قامت فهى قائمة، وضربَت فهى ضاربة، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا: حاضت فهى حائضة، لأن الصفة حينئذ كالفعل فى معنى الحدوث.

وإذا قصدوا الاطلاق لا الحدوث، فليست بمعنى الفعل، بل هى بمعنى النسب، وإن كامت على صورة اسم الفاعل، كلابن وتامر، فكما أن معناهما: ذو لَبَن، وذو تمر، مطلقاً، لا بمعنى الحدوث، أى لبنىٌّ وتمرىٌّ، كذلك، معنى طالق وحائض: ذات طلاق وذات حيض، كأنه قيل: طلاقيَّة، وحيضيَّة.

قلت: غاية مرمى كلامهم: أن اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث، لم يكن فى المعنى كالفعل الذى مبناه على الحدوث فى أحد الأزمنة، فلم يونثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنىً وإن شابهه لفظاً.

---

(١) فى القاموس: «ربع»: الربع الرجل بين الطول والقصر، والرَّبْعة، ويحرك.

وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة، فإنها للإطلاق، لا الحدوث، ولاتشابه الفعل لفظاً أيضاً، فكانت أجدر بالتجريد عن التاء، ولا تجرَّد.

وأيضاً، فإن الاسم المنسوب بالياء الذى مَثَّلَ «حائض، وطالق» به، محمول عندهم عليه؛ يؤنث مع أنه للإطلاق دون الحدوث؛ وليس له فعل إلا من حيث المعنى والتأويل، فإن معنى بصرىّ: منسوب إلى البصرة.

ومن أين لهم أن المنسوب الذى على وزن فاعل، وليس باسم فاعل كلابن وتامر، ونبَّال وقوَّاس: إذا قُصد به المؤنث لايدخله التاء؟ بل يقال: امرأة ناشبة[١] ونبَّالة[٢]؛ وكيف صار حُكم نابل الذى هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة، فى الامتناع من تاء التأنيث؟

وقوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٣]، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلُها للمبالغة كما فى علاَّمة: خلاف الظاهرة.

وأيضاً، هَب أن نحو حائض وطامث، من أبنية النسب، كما أن نحو نابل وناشب منها اتفاقاً، لأن معناهما: نبْلىّ ونشّابىّ ولا فعل لهما، حتى يقال: إنهما اسما فاعلٍ منه؛ كيف يجوز أن يقال: نحو منفطر ومرضع فى قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾[٤]، وقولك: فلانة مرضع: من باب النسب؟ ولم يثبت كون مُفعل ومنفعل من أبنية النسب المتفق عليها حتى نحملهما عليهما، كما حملنا حائضاً على نحو نابل.

والأقرب فى مثله أن يقال:

---

(١) النشاب: السهم، الواحدة، نشابة، والناشب: صاحب النشاب.

(٢) النبل: السهام، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنبال بالتشديد: صاحب النبل، وكان قياسه أن يقال: نابل والنابل: الذى يعمل النبل.

(٣) القارعة/ ٧.

(٤) المزمل/ ١٨.

إن الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث/ بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم ٢/ ١٦٦
حمل اسما الفاعل والمفعول عليه، لمشابهتهما له لفظاً ومعنى، كما يجيء في بابيهما، فألحقا التاء للتأنيث كما تلحق الفعل؛ ثم جاء مما هو على وزن الفاعل: ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل، ومرَّة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنين، فأنثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذى هو معنى الفعل لمشابهته له معنىً، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فرقاً بين المعنيين.

وأمَّا الصفة المشبهة، والاسم المنسوب بالياء، فلم يقصدوا فى شيء منهما، مرة الحدوث، ومرة الإطلاق حتى يُفرق بين المعنيين بإلحاق التاء فى أحدهما دون الآخر، بل كانا أبداً للإطلاق.

فإن قلت: فالقياس إذن، تجردهما عن التاء كتجريد الفاعل، المراد به الإطلاق.

قلتُ: كان يجب ذلك، لو كان إلحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل، لكن إلحاق التاء بهما لمشابهتما لاسم الفاعل واسم المفعول، لا للفعل، وذلك لأنهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول، [ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما فى اسمى الفاعل والمفعول][1].

[أوزان يستوى فيها المذكر والمؤنث]

ومما لاتلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث، مفعال، ومفعَل، ومفعيل، وفَعال، وفعال؛ كمعطار ومحَرب، ومنطيق، وحصَان، وقد حكى سيويه: امرأة جبان، وجبانة، وناقة دلاث[2].

وكذا فَعول بمعنى فَاعل، وقد قالوا: عدوَّة الله، ومسكينة؛ وأمَّا فَعول بمعنى مفعول فيستوى فيه، أيضاً، المذكر والمؤنث، كالركوب، والقتوب والجزور، لكن

(١) ما بين معقوفين سقط من ب فقط ٣/ ٣٣٢.

(٢) فى القاموس: دلاث ككتاب: السريعة والسريع من النوق وغيرها.

كثيراً ما تلـحقهما التاء، علامة على الـنقل إلى الاسمية، لا للتأنيـث، فتكون بعد لحاق التاء، أيضاً، صالحة للمذكر والمؤنث.

وممَّا يسـتوى فيه المذكر والمـؤنث ولاتلحقه التـاء: فَعِيل بمعنـى مفعول إلا أن يحذف موصوفه، نحو: هذه قتيلة فلان وجريحته.

ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل، قد يُحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو: امرأة قتيلة، كما يحمل فعيل بمـعنى فاعل عليه فتحذف منه التاء نحو: ملحفة جديد، من: جدَّ يجدُّ جدَّةً، عند البصرية، وقال الكوفية: هو بمعنى مجدود، من: جدَّه بمعنى قطعه.

وقيل إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾(١) منه.

وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس.

وقد يجىء بمعنى مُفـعَل، قليلاً، كالذكر الحكيم، أى الـمُحْـكم، على تأويل، وبمعنَى مُفاعِل، كالجليـس والحليف؛ وربَّما لـم تلحق(٢) التاء فى فيْعِـل، نحو: ناقة ريِّض(٣).



(١) الأعراف/ ٥٦.

(٢) فى ط: «وربما تلحق» تحريف.

(٣) فى أساس البلاغة: مُهر ريِّض: لم يقبل الرّياضة ولم يمهر فى المشى وناقة ريض: عسير.

[ألف التأنيث المقصورة وأوزانها]

وأمَّا ألف التأنيث المقصورة، فإنما تعرف بأن لايلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء، والألف المقصورة الزائدة فى آخر الاسم على ثلاثة أضرب: إمَّا للالحاق كَارْطىً[١]، أو لتكثير حروف الكلمة، كالقبعثرى[٢]، أو للتأنيث.

والتى للتكثير، لا تكون إلا[٣] سادسة، ويلحقها التنوين، نحو قبعثرىً، وكمثرىً، وتتميَّز ألف الالحاق خاصة عن ألف التأنيث بأن تزن ما فيه الألف، وتجعل فى الوزن مكان الألف لاماً، فإن لم يجىء على ذلك الوزن اسم، علمت أن الألف للتأنيث، نحو: أجلى[٤] وبردى، فإنه لم يأت اسم على فعلل حتى يكون الاسمان ملحقين بهِ ويجىء معنى الإلحاق فى التصريف إن شاء الله تعالى[٥].

[فُعْلى]

فمِن الأوزان التى لاتكون ألفها إلا للتأنيث: فُعلى، فى الغالب، وإنما قلنا فى الغالبِ، لما حُكى عن سيبويه فى «بُهمى»[٦]: بهماة، وروَى بعضهم فى: رؤيا: رؤياه، وهما شاذَّان.

---

(١) الأرطى= شجر ينبت فى الرمل، يدبغ به الجلد.

(٢) قبعثرى= الجمل الضخم.

(٣) فى ط: ما تكون زائدة سادسة.

(٤) أجلى: اسم موضع وهو مرعى معروف.

(٥) فى النسخ الأخرى بينت معنى الإلحاق فى هذا الموضع فذكرت أن معنى الإلحاق: أن تزيد فى كلمة حرفان فى مقابلة حرف أصلى فى كلمة أخرى حتى تصير مساوية لها فى الحركات والسكنات بشرط أن يكون المزيد فيها فى جميع تصاريفها مثل الملحق بها، ومقصودهم الأهم فى ذلك إقامة الوزن أو السجع أو غير ذلك من الأغراض اللفظية، وليس المقصود اختلاف المعنى، بل يجوز أن يختلف وألا يختلف ويجوز أن لايكون للكلمة قبل الزيادة فيها للإلحاق معنىً. كـ «جبأل وهو [اسم للضبع على فيعل، وهو معرفة بلا ألف ولام] فنحو قطع يقطع، وأقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها لمصدره.

(٦) بُهمى: نبت: قال سيبويه، يكون واحدة وجمعاً، وألفها للتأنيث فلاينونن. وقال قوم ألفها للإلحاق، والواحدة بهماة وقال المبرد: هذا لايعرف، ولايكون ألف فعلى بالضم إلا للتأنيث [من تعليقات السيد الشريف].

ففُعلى، إمَّـا صفة أو غير صفة، والصفـة، إمَّا مؤنث أفعل التفضـيل كالأفضل والفـضلى، وهـو قياس، أو، لا؛ مثـل: أنثى وخـنثى وحـبلى؛ وغيـر الصفـة إمَّا
٢/ ١٦٧ مصدر/ كالبُشرى والرجعى، أو اسم، كبُهمى، وحُزوى[١].

وبُهماة ورؤياة، إن صـحّتا، فألفهما عنـد سيبويه[٢]. للإلحـاق أيضاً كـما مرّ عـند الأخفش مع أنـه لم يثبت فُعْلـل كُبْر قَعُ وذلك لما يـجيء فى التصريـف، فى باب ذى الزيادة.

ومنـها: فعلـى، ولم يأت فى كـلامهم إلا اسـماً، قيل ولـم يأت منه إلا ثـلاثة أسماء: شُعَبـى، وأَدَمى، فى موضعين، وأُرَبى لـلداهية، وقال بعضهـم: جُنفى فى اسم موضع، ورواه سيبويه بالفتح والمد.

[فَعَلى]

ومنها: فَعَلـى بفتح الفاء والعين، وهو إمَّا مصـدر، كالبَشَكى[٣] والجمزى[٤]، وإمَّا وصف كفرس وثبى، وناقة زلحى[٥] أى سريعة.

وإمَّا اسم كدَفَرَى ونَمَلى وأجَلى، أسماء مواضع.

[أَفُعَلى]

ومنها أفْعَلى كأجفلى للكثرة.

[فُعالَى]

ومنها فُعالى كحبارَى لطائر.

---

(١) حزوى: اسم موضع من رمال الدهناء.

(٢) فى النسخ المخطوطة: «فألفـهما عند سيبويه للتأنيث أيضاً إذ لم يجـىء عنده مثل برقع ولحاق التاء لألف التأنيث شاذ، وعـند الأخفش للإلحاق، إذ هو يثبت نحو جؤذر وبُـرْقع [والجؤذر: ولد البقرة الوحشية].

(٣) البشكى: يقال: ناقة بشكى: أى سريعة.

(٤) الجمزى: يقال: حمار جمزى أى سريع.

(٥) فرس وثبى، وناقة زلحى: أى سريعة.

[فَوْعالى]

وفَوعالى كحولايا لموضع.

[فُعَّالَى]

وفُعَّالى كشقَّارى، نبت.

[فَعْلَلَى]

وفعللى، كجحجبى قبيلة من الأنصار.

[فُعّيْلى]

وفعَّيلى كـ «بُقّيْرىَ»(١)، لعبة.

[فِعّيلَى]

وفِعِّيلى كخلِّيفى.

[فَعَلُوتى]

وفَعَلُوتى كرحموتى.

[فَعَوْلَلى]

وفَعَوْلَلَى كحَبَوْكَرى للداهية.

[فَوْعَلى وفَيْعلى]

وفَوعَلى وفَيْعلى، كخَوْزلى وخَيْزلى، لمشية فيها تفكك.

[يَفعلّى]

ويَفْعلَّى، كيَهْيِّرَّى للباطل.

(١) فى ب فقط ٣/ ٣٣٥: «بغيرى» بالغين، تحريف صوابه من ط والمخطوطات والمعاجم ففى القاموس: «البُقّيْرىَ» كـ «سُمَّيْهى»: لعبة، وأنظر تعليق الشريف فى هامش ط ٢/ ١٦٧.

[مَفْعَلّى]

ومَفْعَلّى، كمكْوَّرَى للئيم(١).

[مِفْعَلّى]

ومِفْعلّى كمرعِزّى(٢).

[فِعْلِلّى]

وفعْلِلّى كهربذّى لمشية فى شق.

[فَعْلَلايا]

وفعللايا كَبَرْدَرايا: موضع.

[فِعْلِيّا]

وفعليا كذِرْبِيّا للداهية.

[فَعَلَيا]

وفَعَلَيّا كزكريا، والظاهر أنه أعجميٌّ.

[فَعَلْنَى]

وفعَلْنىَ كـ «عَرَضْنى» لنوع من السيرَ.

[فِعِلّى]

وفِعِلّى كدِفقىّ(٣)، نوع من السير.

(١) فى القاموس: المكورى: اللئيم والقصيد العريض، والروثة العظيمة، ويكسر فى الكلّ.

(٢) المِرْعزى: الزغب الذى تحت شعر العنز. وهو مِفعلى، لأن فعللى لم يجىء وإنما كسروا الميم اتباعاً لكسر العين كما قالوا: مِنخِر.

(٣) فى ط: «كدففى» بفاءين، تحريف صوابه من المخطوطات

والدِّفق على مثال الـهجفّ. السريع من الإبل، ويقال أيضاً: مشى فـلان الدفقى: إذا أسرع، وعلى هذا فهو مثل سِبْطرى، فيتكرر المثال. [من تعليقات السيد الشريف].

[فَعَنْلى]

وفَعَنْلى كجلندى، اسم رجل، وجاء بضم اللام.

[فُعّلَى]

وفعّلَى، كسمَّهى للباطل.

[فَعالَى]

وفَعَالى كصحارى.

[فِعْلِلى]

وفِعْللى، كِهندِبى[١].

[فِعَلّى]

وفِعَلَّى، كِسبَطرى: مشية فيها تبختر.

[إفْعِيلَى]

وإفْعِيلَى كإهجيرى للعادة.

فهذه أحد وثلاثون مثالاً، ولعلها تحيط بأكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بالتأنيث.

وأمَّا فَعْلى وفُعالى، فهما مشتركان فى التأنيث والإلحاق، وفَعْلى إذا كان مؤنث فعلان، أو مصدراً كالدَّعوى، أو جمعاً، كمرضى وجرحى، فألفها للتأنيث، وإذا كان اسماً غير ذلك، فقد تكون الألف للإلحاق، كعَلقى[٢]، فيمَن نوَّن، وقال

(١) فى القاموس: الهِنْدب والهِنْدبا بكسر الهاء، وفتح الدال وقد كسر مقصورة ومدَ: بقلة معتدلة نافعة

(٢) فى القاموس: العَلْقى كسكرى: نَبْتٌ يكون واحداً وجمعاً قضبانه دقاق عَسِر رضّها يتخذ منه المكانس.

علقاة، وكذا تترًى[١] فيمن نوَّن.

وقد تكون للتأنيث كالشروى[٢].

وأمَّا فعْلى، فإن كان مصدراً كالذِّكرى، أو جمعاً كحجْلى[٣] وظرْبى[٤]، ولاثالثَ لهما، فلاتكون ألفه إلا للتأنيث، وإذا كان صفة. قال سيبويه «ولايكون إلا مع التاء، فألفه للإلحاق نحو: رجل عِزهاة[٥] وامرأة سعلاة[٦] وقال فى ضيزى[٧] وحيكى[٨] أصلهما ضم الفاء.

وحكى ثعلب: عزهًى[٩] منوَّناً بلا تاء، وهو مخالف/ لما ذهب إليك سيبويه. ٢/١٦٨

وإذا كان غير الأوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع، فقد يكون للالحاق نحو: مِعزًى[١٠]، وقد يكون للتأنيث كالدِّفلى[١١] والشّعرى[١٢]، وقد يكون ذا وجهين: الإلحاق والتأنيث، كتترًى. وكذا ذِفرى[١٣]، منوناً وغير منون.



(١) «تترى» أصله: وترى من الوتر بمعنى الفرد.

(٢) شروى الشيء: مثله.

(٣) الحجل: الذكر من القبج، الواحدة: حَجَلة وحِجلْى كدفْلى اسم للجمع (القاموس).

(٤) الظربان: دروبية كالهرّة منتنة الريح تزعم العرب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب، وكذلك الظربى على فِعْلى وهو جمع من (تعليقات الشريف).

(٥) رجل عزهاة: وعزهاءة، وعزهى: لايطرب للهو، ويبعد عنه.

(٦) السعلاة: أخبث الغيلان.

(٧)ضيزى: جائرة.

(٨) حيكى كجمزى: مصدر حاك يحيك: إذا تبختر واختال، وحيكى كضيزى كأنه لغة فيه.

(٩) فى ط: «عن هى» بدل: عزهى، تحريف واضح.

(١٠) المِعزْى ويُمَد: خلاف الضأن من الغنم، والماعز: واحد المُعْز للذكر والأنثى والجمع: مواعز (القاموس).

(١١) الدِّفْلى: نبت مرّيكون واحداً وجمعاً

(١٢) الشِّعرى: الكوكب الذى يطلع بعد الجوزاء.

(١٣) الذّفرى: هو الموضع الذى يعرق من البعير خلف الأذن.

أوزان الألف الممدودة

[فَعْلاء]

ومن الأوزان التى لاتكون ألـفها الممدودة إلا للتأنيث: فَعْـلاء، وهو قياسىّ فى مؤنث أفعل الـصفة؛ نحو: أحمر وحمـراء، وقد يجىء صفة وليس مـذكر أفعل، كامرأة حسناء، وديمة هطلاء، وحُلَّة شوكاء[١]، وداهية دهياء، والعرب العرباء.

ويجىء مـصدراً، كالسَّرَّاء والـضرَّاء واللأواء[٢]، واسماً مـفرداً غير مـصدر، كالصحراء والهيجاء، واسم جمع كالطرفاء[٣] والقصباء[٤].

وقد يقصر بـعض هذه الأسماء الممدودة للضرورة، فـالمحذوف من الألفين إذاً الأولى، لا الأخيرة، لأنهـا لمعنى، ولأنها لو كانت المحذوفـة لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث كما ينصرف حبارى إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث نحو: حُبيِّرة.

فإذا حذفـت الأولى رجعت الأخيـرة إلى أصلها مـن الألف، لأن سبب قلـبها همزة، هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل.

[فَعَلاء]

ومنها فَعَلاء بفتح الفاء والعيـن، ولـم يأت عليها سوى أربعة أحرف: فلان ابن ثأدَاء أى ابن الأمَة، والسحناء[٥] بمعنى السَّحنْة، وجَنْفاء[٦]: وقرماء: بالقاف عند سيبويه، وبالفاء عند الجوهرى، موضعان.

---

(١) حلة شوكاء: بردة شوكاء، أى خشنة المسّ لكونها جديدة.

(٢) اللأواء: الشدة.

(٣) فى القَاموس: الطرفاء: شجر، وهى أربعة أصناف منها الأثْل.
وفى ب: الطِرقاء بالقاف: تحريف ٣/ ٣٣٦.

(٤) فى القـاموس: القصب محـركة: كل نبات ذى أنابـيب، الواحدة: قصـبة، وقصْباة، والقـصباء: جماعتها.

(٥) السحنة والسَّحناء، ويحركان: لين البشرة والنعمة، والهيئة واللون (القاموس).

(٦) جنفاء كحمراء: ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهرى (القاموس).

[فعَلاء]

ومنها فـعَلاء، ولم يأت عليهـا إلا السِّيراء[١]، وقال الفـراء: أصله ضم الـفاء كسرت، للَياء.

[فُعَلاء]

وفُعَلاء: إمَّا مفرداً كالعُشَراء[٢] والرُّحَضاء[٣]، أو جمعاً، كالفقهاء والعلماء.

وأمَّا فعْلاء وفُعْلاء، كحرباء، وخُشَّاء[٤]، فملحقان بقرطاس وقُرناس[٥].

[فاعِلاء]

ومنها: فاعلاء كقاصعاء.

[فِعْلياء]

وفِعْلياء ككبرياء.

[فَعَالاء]

وهو إمَّا مصدر كالـبَراكاء بمعنى الثبات فى الحرب، وإمَّا اسـم كالثلاثاء، واما صفة كـ «طابقاء»[٦].

[فَعُولاء]

وفَعُولاء كبروكاء بمعنى البراكاء.

[فعْللاء]

وفِعْلِلاء كهِندِباء، بكسر الدال وفتحَها.

[فَعْلُلاء]

وفَعْلُلاء كعَقْرُباء.

(١) السِّيراء: بُرد فيع خطوط صُفْر.

(٢) العُشراء: الناقة التى أتت عليها عشرة أشهر من وقت إرسال الفحل فيها.

(٣) الرُّحضاء: العَرَق فى أثر الحمّى.

(٤) الخَشاء: العظم النائى خلف الأذن.

(٥) القرناس: بالضم والكسرة شبه الأنف يتقدم من الجبل (القاموس).

(٦) فى القاموس: جمل طابقاء: لايضرب، ومن الرجال: الحييّ.

[فُعُللاء]

وفُعْللاء كخُنْفساء.

[فَعيلاء]

وفَعِيلاء كقريثاء، ضرب من التمر.

[فعلاّء]

وفِعِلاَّء كزمكَّاء[1]، وقد يقصر، وليَسَ الألف للالحاق بسنمَّار، لأنه لاينوَّن.

[أفْعلاء]

وأفعِلاء، أمَّا مفرداً كأربعاء، واماَّ جمَعاً كأنبياء وهو كثيراً.

[أَفْعُلاء]

[وأفْعُلاء بضمْ العين كأربعُاء وقد تفتح الباء، ففيها ثلاث لغات].

[فَعليَّاء]

وفَعلِيَّاء كزَكَرِيّاء.

[فاعولاء]

وفاعولاء كعاشوراء.

[مفعولاء]

ومفعولاء كمعيوراء[2].

[فعَاللاء]

وفعالِلاء، كجخادباء: نوع من الجراد.

[فَعْلاَلاء]

وفَعْلاَلاء كبرناساء بمعنى الناس.

[فُعْلُلاء]

وفُعْلُلاء كقُرْفصاء.

---

(١) زِمكاء: نبت ذنب الطائر.

(٢) المعيوراء: العير: الحمار الوحشى، والأهلى أيضاً والأثنى.

[المؤنث الحقيقى واللفظى]

٢/ ١٦٩ (ص): «وهو حقيقى/ ولفظىّ، فالحقيقى: ما بازائه[١] ذكر فى الحيوان كامرأة وناقة، واللفظى بخلافه كظُلمة وعين».

(ش): إنما قال فى الحيوان لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل فإن بازائه ذكراً وتأنيثه غير حقيقى، إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى.

وقد يكون الحقيقى مع العلامة كامرأة، ونفساء، وحُبلى، وبلا علامة، كأتان وعناق.

ولو قال: الحقيقى: ذات الفرج من الحيوان، كان أولى، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلى.

قوله: «واللّفظي بخلافه»: أى الذى ليس بازائه ذكر فى الحيوان، كظلمة وعين، وقد يكون اللفظى حيواناً، كدجاجة ذكر، وحمامة ذكر، إذ ليس بازائه ذكر[٢] فيجوز أن تقول: غرَّدت حمامة ذكر؛ وعندى ثلاث من البط ذكور، فيجوز أن تكون النملة فى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[٣] ذكراً، واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه.

ولايجوز مثل[٤] ذلك فى عَلَم المذكر الحقيقى الذى فيه علامة التأنيث كطلحة، لايقال: قامت طلحة، إلا عند بعض الكوفيين، وعدم السماع مع الاستقراء، قاضٍ عليهم.

ولعل السرَّ فى اعتبار التأنيث فى منع صرفه، لا فى الإسناد إليه: أن التذكير

---

(١) فى ط: «فالحقيقى بإزائه» بإسقاط «ما» تحريف.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٣٣٨ «مذكر» بالميم.

(٣) النمل/ ١٨.

(٤) كلمة «مثل» سقطت من ب ٣/ ٣٣٩.

الحقيقى، لما طرأ عليه مَنع أن يُعتبر حال تأنيثه فى غيره، ويتعدى إليه ذلك، وأمَّا منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره.

وإذا كان المؤنث اللفظى حقيقىَّ التذكير، وليس بعلَم، كشاة ذكر، جاز فى ضميره، وما أشير به إليه: التذكير والتأنيث، نحو: عندى من الذكور حمامة حَسَنة وحَسَن؛ قال طرفة:

* كسامعتىْ شاة بحَوْملَ مفردِ (١)* =٦٧٦

ولايجوز فى غير الحقيقىّ التذكير؛ نحو غرفة حسنٌ(٢).

[ولايجوز أن يقال: صاح دجاجة أنثى على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيث، لأنك وإن ألغيتها، يبقى التأنيث الحقيقى فيكون كقام هند، وهو فى غاية الندرة، كما يجىء](٣).

★★★

(٤) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا كان المؤنث اللفظىّ حقيقى التذكير جاز فى ضميره التذكير والتأنيث، و«شاة» هنا مؤنثة لفظاً، ومعناها: الثور الوحشى، وقد رجع إليه ضميره فى وصفه، وهو مفرد مذكر، رعاية لجهة المعنى.

وصدر الشاهد:

* مؤلّلتان تعرق العتقَ فيهما *

والشاهد من معلقه طرفة المشهورة.

انظر شرح المعلقات، واللسان: شوه.

قال البغدادى: مؤللتان: أى محدّدتان لتحديد الألّة وهى الحربة. يريد أن أذنيها كالحربة فى الانتصاب. و«العتْق»: الكرم والنجابة وشبّه أذنى ناقته بأذنى ثور وحشى لتحديدهما، وصدق سمعهما، وإذن الوحشّ أصدق من عينه، وجعله معزولاً، لأنه أشد توجّساً وحذرًا، إذ ليس معه وحشىّ يلهيه ويشغله، فانفراده أشد لسمعه وارتياعه.

(٢) فى ب فقط ٣/٣٣٩: «غرفة حسنة».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[إلحاق التاء بالفعل المسند إلى المؤنث وجوباً أو جوازًا]

(ص): «وإذا أسند إليه فعل فبالتاء، وأنت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار، وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى، وضمير العاقلين غير السالم: فَعَلَتْ وفعلوا والنساء والأيام: فَعَلَتْ وفَعَلْنَ».

(ش): قوله: «إذا أسند الفعل»: أى الفعل وشبهه، إلى المؤنث مطلقاً، سواء كان مظهراً أو مضمراً، حقيقياً أو، لا، ظاهر العلامة أو، لا، فذلك الفعل وشبهه مع التاء ، للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

قوله: «وأنت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار»، إنما قال ظاهر، احترازاً عن المضمر، وغير الحقيقى، احترازاً عن الحقيقى، لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه، كما يجىء.

ثم اعلم أن الفاعل المؤنث، إمَّا جمع السلامة بالألف والتاء، أو جمع التكسير أو اسم الجمع، أو غيرها، أعنى المفرد والمثنى، أمَّا الجمعان واسم الجمع فسيجىء حكمهما، وغيرهما[1]، إمَّا ظاهر، أو مضمر، والظاهر إمَّا حقيقى أو غيره، والحقيقى إما متصل برافعه أو، لا.

فالأغلب فى الظاهر الحقيقى المتصل برافعه: إلحاق علامة التأنيث برافعه، نحو: ضربت هند، وضربت الهندان وضربت الهندات.

وحكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، استغناءً بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرد؛ ولا وَجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته.

وإن كان الرافع نعم وبئس، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيح، نحو: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف.

(١) فى ط، وب: «وغيرها» صوابه من المخطوطات.

ولا تلحق فى(١) نحو أَكْرِمْ بهند فى التعجّب، عند مَن أسند أكرم إلى هند، كما لاتلحقه الضمائر/ فى(٢) نحو قولّه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(٣) لكون الفعلين ٢/ ١٧٠ غير متصرفين، وأيضاً للزوم كون الفاعل فى صورة المفعول، والفعل فى صورة ما يطلبه بالمفعولية.

أمَّا نحو قولك: ما جاءتنى من امرأة، وكفت بهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل فى صورة ما يطلب المجرورَين بالمفعولية.

وإن كان منفصلاً عن رافعه، فإن كان بـإلاَّ، نحو ما قام إلا هند، فالأجود: ترك التاء فى الرافع، لأن المستثنى منه المقدر هو الذى كان فى الأصل مرفوعاً بالفاعلية، على ما مرَّ فى باب الاستثناء، فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفصل بإلاَّ. أو نقول: المسند إليه هو: إلاّ مع المستثنى، من حيث المعنى، وإن كان فى اللفظ هو المستثنى، كما ذكرنا فى باب الاستثناء.

وإن كان بغير إلا، نحو: قامت اليوم امرأة، فالإلحاق أجود، لأن المسند إليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر، وأمَّا الحذف فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة، إذاً وعداً بالشىء مع تأخير الموعود.

وإن كان الظاهر غير حقيقى التأنيث، فإن كان متصلاً، نحو: طلعت الشمس، فإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكل فصيح.

وإن كان منفصلاً، فترك العلامة أحسن، إظهاراً لفضل الحقيقى على غيره، سواء كان بإلاَّ أو بغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾(٤).

هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى.

---

(١) «فى» سقطت من ب ٣/ ٣٤١.

(٢) فى سقطت من ب ٣/ ٣٤١.

(٣) مريم/ ٣٨.

(٤) البقرة/ ٢٧٥.

وأما ضميرهما فإن كـان متصلاً فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التـأنيث حقيقياً كهند خرجت، أو غيره كالشمس طلعت، إلا لضرورة الشعر نحو قوله:

٦٧٧= فلا مُزْنَةٌ ودَقَت وَدْقَها ولا أَرْضَ أبقلَ إبقالهَا[١]

على تأويل الأرض بالمكان؛ وإنما لزمت العلامـة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل.

وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه.

وأمَّا الجـمعان المذكـوران، فإن أسنـد إلى ظاهـرهما سواء كـان واحد المكسر حقيقى التذكير أو التأنيث، كرجال ونـسوة، أو مجازى التذكير أو التأنيث كأيام، ودُور. وكذا واحـد المجموع بـالألف والتـاء ينقسـم هذه الأقسـام الأربعة، نـحو: الطلحات والزينـبات، والجُبيلات والغرفات؛ فحكم المسند إلـى ظاهرهما حكم المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقى إلا فى[٢] شيء واحد وهو أن حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو: قال الـرجال أو النساء أو الزينبات أحسن منه مع المفرد والمثنى، لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة.

وإنما لم يـعتبروا التـأنيث الحقيـقى الذى كان فى المـفرد نحو قال الـنسوة لأن المجازى الطارىء أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال، وإنما لم تُبطل التثنية التذكير الحقيقـى فى رجلان، ولا التأنيث الحقيقى فى «الهندان»، ولم يُبـطل الجمع بـالواو والنون الـتذكير الحـقيقى فـى «الزيدون»، لبـقاء المفرد فـيه فاحترموه.

وكان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقى فى المجموع بالألف والتاء أيضاً نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً إلا أنه لما كان يتغيَّر ذلك المفرد ذو العلامة إمَّا

(١) هو الشاهد الثانى فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٢.
وفى ب ٣/ ٣٤٢: «أبقالها» بفتح الهمزة تحريف.

(٢) فى ب ٣/ ٣٤٢ «مِن» بدل «فى».

بحذفها إن كان تاء نحو: الغرفات، أو بقلبها إن كان ألفاً كما فى الحبليات والصحراوات؛ كان ذلك التعبير كنوع من التكسير، وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته، ثم حُمِل عليه ما التاء فيه مقدَّرة فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات، لأن المقدر عندهم فى حكم الظاهر.

والدليل على أن تأنيث نحو: الزينبات مجازى، قول الحماسىّ / ٢ / ١٧١

حلفتُ بهَديٍ مُشْعَرٍ بَكَرَاتُهُ يَخُبُّ بصحراء الغبيط درادقُهْ[١] =٦٧٨

وحكم البنين حكم الأبناء، وإن كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده، وهو: ابن؛ قال:

لو كنت من مازنٍ لم تستبح إبلى بنو اللَّقيطة من ذُهْلِ بن شيبانا[٢] =٦٧٩

وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنّث واحده، كالسنون والأرضون: حكم المجموع بالألف والتاء، لأن حقه الجمع بالألف والتاء ـ كما يجيء ـ فالواو والنون فيه، عوض من الألف والتاء.

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن تأنيث نحو: الزينيات مجازى لايجب له تأنيث المسند بدليل البيت فإن البكرات كالزينيات، ولم يؤنث له المسند، وهو مُشْعَر.
والشاهد من قصيدة لعارق الطائى.
والبكرات: جمع بكرة، وهى الشابة من الإبل. وخبّ يَخُب خبباً كطلب يطلب طلباً. و«الخبب» ضرب من العدو، وهو خطو فسيح، و«الغبيط» موضع فى طريق البصرة إلى مكة والدرادق: جمع دردق كجعفر وهو صغار الإبل. والضمير فى بكراته ودرادق للهدْى.
انظر الشاهد فى شرح الحماسة للمرزوقى /١٧٤٢ من قصيدة مطلعها:
ألاحىّ قبل البين مَن أنت عاشقه ومن أنت مشتاق إليه وشائقهُ
(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «بنون» لتغير مفرده فى الجمع أشبه جمع التكسير فجاز تأنيث الفعل المسند إليه لما يجوز فى الأبناء الذى هو جمع مكسر كما أسند فى البيت «لم تستبح» بتاء التأنيث فى أوله إلى «بنو».
والشاهد أول أبيات ثمانية لقريط بن أنيف العنبرى.
من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقى /٢٣، والمغنى رقم /٢٠، ٤٦١.

ويُساوى التاءَ فى اللزوم وعدمه: تاءُ مضارع الـغائبة، ونون التأنيث الحرفية فى نحو:

٦٨٠= * يعصرن السليط أقاربه *(١)

فظهر بهذا كله مـعنى قوله: وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غيـر المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى.

وأمَّا إن أسنـد إلى ضميـر الجمع، وهو قولـه: «وضميرا الـعاقليـن» إلى آخر الباب فنقول:

ضمـير الجمـع إمَّا أن يكون ضـمير الـعاقلـين، أو، لا، والعاقـلون إمَّا بـالواو والنون، أو، لا، فضمير العاقلين بـالواو والنون، هو الواو، لاغير، نحو: الزيدون قالوا، ولايجوز: قالت، لبقاء لفظ المذكر الحقيقى.

وإنما خصوا العاقلين بالـواو، دون الـنـون، لأن أصـل ما يزاد: حروف اللين، والألف أخـذه المثنى؛ والجـمع بالواو أولـى مـنـه بالياء، لأن ثـقل الواو منـاسب للكثـرة التى فى الجمع، وكان الـواو، لأصالتـه فـى الجـمع بالعاقلـين أولـى(٢) لأصالتهم لـغير العاقلين، وصارت اليـاء للواحد المـؤنث فى : تفعـلين، وافعَلِى، فلم يبق لجمـع غيـر العاقلـين من حـروف المـد شىء، فجئ بالنـون لمنـاسبة بيـن الـواو وبينهما فى الغنة(٣).

وضمير الـعاقلين لا بالواو والنـون إمَّا واو، نحو: الرجال والطلـحات ضربوا نظراً إلـى العقل؛ وإمَّا ضـمير المؤنث الغـائب نحو: الرجـال والطلحات فـعلت، وتفعل، وفاعلة، نظراً إلى طرءَان معنى الجماعة على اللفظ.

وأمَّا غير العاقلين وهو ثلاثة أقسام: مذكر لايعقل كالأيام والجُبيلات؛ ومؤنث

(١) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الـثلاثمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٣٧. وفى ب ٣/ ٣٤٤ أضاف الصدر إلى العجز.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٣٤٤: «لأصالته فى الجمع أولى بالعاقلين.

(٣) فى ب فقط ٣/ ٣٤٤ «المناسبة» بينها وبين الواو».

يعقل، كالنسوة والزينبات، ومؤنث لايعقل كالدور والظلمات؛ فيجوز أن يكون ضمير جميعها: الواحد المؤ نث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون، لكونها جمع غير العاقلين. وقد تقدم أن النون موضوع له، فنقول: الأيام والجبيلات.والنساء والزينبات والدور والغرفات، فعلت، وفعلن(١).

وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية فى جميع الضمائر على اختلافها، تقول فى المرفوع المنفصل: أنتم وأنتن وهم وهنّ، وفى المنصوب المتصل: ضربكم وضربكنّ، وضربهم وضربهنّ، وفى المنصوب المنفصل: إياكم(٢) إياكنّ، إياهنّ، وفى المجرور: لكم لكنّ، لهم لهنّ، [والأصل: انتموا، وضربكموا، واياكموا، ولكموا](٣).

وأما اسم الجنس فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر، والمؤنث، وضميرهما، ولايمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير، نحو: انقعر النخل، وانقعرت النخل، والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن.

وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والغنم والخيل، فحاله: كحال جمع التكسير، فى الظاهر والضمير، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب، قال:

* مع الصبْح ركْبٌ من أُحَاظَةَ مُجْفِلُ(٤) * =٦٨١

فهو كاسم الجنس، نحو: مضى الركب، ومضت الركب، والركب مضى، ومضتْ ومضوا، والله أعلم.

★★★

(١) فى ب فقط ٣/ ٣٤٥: ويفعلن.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٣٤٥: «إياهم إياكن» تحريف.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ وعلق الشريف بقوله: «هكذا فى النسخ بإثبات الألف فى الخط».

(٤) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن اسم الجمع بعضه كالرّكب يجوز تذكيره وتأنيثه وفى الشعر جاء مذكرا، فإنه عاد الضمير عليه من مجفل بالتذكير ولو أنث لقيل مجفلة، و«مجفل» صفة ثانية لراكب.

والشاهد من القصيدة المشهورة بلامية العرب للشنفرى

وصدر الشاهد:

* فَعَبّتْ غشاشاً ثم مرّت كأنّها *

والعب : الشرب بلا مص. و«الغشاش» : على عجلة، و«أحاظة» قبيلة من الأرد.

[المثنى]

(ص): «المثنى: ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، و نون مكسورة ليدل على أنَّ معه مثله من جنسه».

(ش): يريد بالجنس ههنا، على ما يظهر من كلامه فى شرح هذا الكتاب: ما وضع صالحاً لأكثر من فرد واحد، بمعنى جامع بينهما[1] فى نظر الواضع، سواء
٢/ ١٧٢ كانت ماهيّاتها/ مختلفة، كالأبيضين، لإنسان وفرس، فإنّ الجامع بينهما فى نظره: البياض، وليس نظره إلى الماهيتين، بل إلى صفتهما التى اشتركا فيها؛ أو متّفقة كما تقول: الأبيضان لإنسانين، والبيض لأفراس، وسواء كان الوضع[2] واحداً كالرجل[3] أو أكثر، كالزيدَين، والزيدين، فإن نظر كل واحد من الواضعين، فى وضع لفظة زيد ليس إلا ماهية ذلك المسمَّى، بل إلى كون ذلك المسمَّى، أى ماهية كان متميزاً بهذا الاسم عن غيره، حتى لو سمِّى بزيد إنسان، وسمِّى به فرس، فالنظر فى الوضعين إلى شىء، واحد، كمافى الأبيضين ونحوه، وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الأسم.

وهذا الذى ذهب إليه المصنف، خلاف المشهور من اصطلاح النحاة، فإنهم يشترطون فى الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد، فلايسمون زيداً وإن اشترك فيه كثيرون جنساً.

وعند المصنف ترددٌ فى جواز تثنية الاسم المشترك، وجمعه، باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: القُرءان: للطهر والحيض. والعيون، لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب، وغير ذلكَ؛ منَع من ذلك فى شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله فى كلامهم مع الاستقراء، وجوَّزه على الشذوذ فى شرح المفصل.

(١) فى ب فقط ٣/ ٣٤٧: «بينها» صوابه من ط والمخطوطات.
(٢) فى ب فقط ٣/ ٣٤٧: «الواضع» بدل: «الوضع».
(٣) فى المخطوطات: كالرجل والفرس.

وذهب الجُزولى، والأندلسى، وابن مالك[١]، إلى جواز مثله؛ قال الأندلسى: يقال: العينان فى عين الشمس، وعَين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية، والجمع: الاتفاق فى اللفظ دون المعنى.

وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعى رحمه الله، وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم. نحو قولك: الأقراء، حكمها كذا، أو فى موضع العموم كالنكرة فى غير الموجب نحو: ما لقيت عيناً، فإنها تعمّ فى جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء.

ولايصح أن يستدل بتثنية العَلَم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال: نسبة العَلَم إلى مسمّياته كنسبة المشترك إلى مسمّياته، لكون كل واحد منهما واقعاً على معانيه لابوضع واحد.

أمَّا عند المصنف فلأنه يشترط فى التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد، سواء كان بوضع واحد أو أكثر، ومعانى المشترك ليست واحدة بخلاف الأعلام كما مرّ.

وأما عند غيره فقال المصنف ولو سُلِّم أن نسبة العَلَم إلى مسميَّاته كنسبة المشترك إلى مسميَّاته فبينهما فرق، وذلك أن المشترك له أجناس، تؤخذ آحادها فتثنى أو تجمع، كالقُرأين للطهرين، والقروء للأطهار، فلو ثنى أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لأدَّى إلى اللبس.

وليس للعَلَم جنس تؤخذ آحاده فتثنى أو تجمع حتى إذا ثنى أو جمع باعتبار معانيه المختلفة أورث اللبس.

وقد يثنى ويجمع غير المتفقين فى اللفظ، كالعُمَرين، وذلك بعد أن يجعلا متفقى اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابهما حتى كأنهما شخص واحد فى

---

(١) فى ظ: «والمالكى» مكان: «ابن مالك».

شى، كتماثل أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، فقالوا: العُمَران، وكذا: القَمران، والحسنان؛ وينبغي أن يغلَّب الأخف لفظاً، كما فى: العُمرين والحسنين، لأن المراد بالتغليب: التخفيف، فيختار ما هو أبلغ فى الخفة(١).

وإن كان أحدهما مذكرًا، والآخر مؤنثاً، لم يُنظرا إلى الخفة، بل يُغَلب المذكر، كالقمرين فى: الشمس والقمر.

ولزوم الألف فى المثنى، فى الأحوال: لغة لبنى الحارث بن كعب، قال:

٦٨٢ = * أُحِبّ منها الأنف والعينانا(٢) *

وقال

٦٨٣ = إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها(٣)

(١) بعده فى المخطوطات: «إلاّ أن يكون أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً، فإنه يغلّب المذكر كالقمرين، وقد ذكرنا الاختلاف فى الألف والياء والنون، وفى واو الجمع وبابه فى أول الكتاب ولزوم الألف إلخ.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على لزوم الألف المثنى فى الأحوال الثلاثة لغة بنى الحارث بن كعب، فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً والبيت من رجز مسطور قال فى النوادر: وأنشدنى المفضل لرجل من ضبة هلك مذ أكثر من مائة سنة

إن لسعدى عندنا ديوانا يُخْزِى فلاناً وابنه فلانا
كانت عجوزاً عمِرت زمانا وهى ترى سيِّئها إحسانا
أعرف منها الألف والعينانا ومَنخرين أشبها ظَبيانا

وظبيان: اسم رجل

من شواهد: ابن يعيش ٤/٦٧، ١٤٣، والأشمونى ١/ ٩٠. والعينى هامش الأشمونى ١/ ٩٠، وانظر همع الهوامع والدرر رقم ٨٢ ونوادر أبى زيد / ١٥.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الخمسامائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

والبيتان نسبا لرجل من بنى الحارث، وقيل: لأبى النجم.

وقبلهما:

واها لريّا ثم واهاواها هى المنى لو أننا نلنا ها

=

وقيل: إن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1]، على هذه اللغة.

وفتح نون التثنية لغة، كما فى قوله: العينانا، وقوله:

٢/ ١٧٣
=٦٨٤ يا رُبَّ خالٍ لك من عُرينَهْ فَسْوتُه لا تنقضي شَهْرَيْنَهْ[2]

شهري ربيـــــع وجمـــــادَيْنَهْ

وقرىء فى الـفعل أيضاً فـى الشواذ: ﴿أَتعدَانَنى﴾[3]، وقد تـضمْ أيضـاً، نون المثنى، وقرىء فى الفعل، فى الشواذ أيضاً: ﴿تُرْزَقَانُه﴾[4].

قيل أصل المثنى والمجموع : العطف بالواو، فلذلك يَرجع إليه المضطر، قال:

=٦٨٥ ليثٌ وليثٌ فى مجال ضنك كلاهما ذو أَشر ومَحْك[5]

ياليت عينيْها لنا وفَاها بثمن نرضى به أياها

وفى الدررّ اللوامع رقم / ٤٦ نسب الرجز لرؤية. انظر ملحق ديوان رؤية / ١٦٨.

من شواهد: الإنصاف /١٨، وابن يعيش ١/ ٥١، ٣/ ١٢٩، والمغنى ١/ ٣٧، ١١١ وشذور الذهب / ٣٩، والتصريح ١/ ٦٥ والعينى ١/ ١٣٣، ٣/ ٣٤٦، والهمع والدرر رقم / ٤٦ والأشمونى ١/ ٧٠. وانظر ملحق ديوان رؤية / ١٦٨.

(١) ط/ ٦٣. وهى القراءة نافع وابن عامر، وحمزة وعاصم والكسائى وآخرين. انظر قراءة ٥١٩٧ فى معجم القراءات.

(٢) هو الشاهد الستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن نون التثنية قد تفتح كما فى شَهْرَيْنَه، وجماد يُنَهَ كما فى البيت.

قال البغدادي: «وعرينة» قبيلة باليمن.

و«الفسوة» : ريح يخرج بغير صوت يسمع، وهو على حذف مضاف أن نتن فسوته لاينقضى فى هذه المدّة.

و«شهرين» منصوب على الظرفية، وعامله: «تنقضى».

والرجز نسبة لامرأة من فقعس.

من شواهد: ابن يعيش ٤/ ١٤٢، والمقرب ٢/ ٤٦، والإنصاف / ٧٥٥. والمخصص ١٥/ ١١٤.

(٣) الأحقاف / ١٧ ، وهى قراءة وهى قراءة أبـى عمرو وشبية وأبى جعفر انظر مـعجم القراءات قراءة رقم ٨٣٣٤.

(٤) يوسف/ ٣٧، وهى قراءة لا مرجع لها إلا شرح الرضى انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٨٠٦.

(٥) هو الشاهد الحادى والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة =

وقال:

٦٨٦= كأن بيـن فكِّهـــا والفَكّ فارةَ مِسْكٍ ذُبِحت في سُكٍّ(١)

وقد يجىء العطف نثراً فى الشذوذ.

وأمَّا إذا قُصد التكثير: كما فى قوله:

٦٨٧= لَوْعُـدَّ قَبرٌ وقَبْرٌ كنت أكرمهَـــم مَيْتًا وأبعدَهم عن منْزِل الذَّامِ(٢)

أو فُصل بينهما بفضل ظاهر، نحو: جاءنى رجل طويل ورجل قصير، أو بفصل مقدر نحو: جاءنى رجل فأكرمت الرجل، والرجل الذى ضربته، أى الرجلَ

= واستشهد به على أن أصل المثنى العطف بالواو، فلذلك يرجع إليه الشأن فى الضرورة كما هنا. فإن القياس أن يقول: ليثان والشاهد نسب إلى جحدر بن مالك.

من شواهد: ابن الشَجرى ١/ ١١، والهمع والدرر رقم ٦٩، والمقرب ٢/ ٤١.

(١) هو الشاهد الثانى والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما استشهد به قبل ذلك. وكان القياس أن يقول: بين فكّيها، لكنه أتى بالمتعاطفين للضرورة والفَكّ بالفتح: اللّحْى، وهو عظم الحنك.

والفارة جمعها فار، وفار المسك" نوافجه التى يكون المسك فيها والسُّك بضم السين: نوع من الطيب، والذبح: الشقّ.

من شواهد: إصلاح المنطق ٧، والمخصص ١١/ ٢٠٠، ١٣/ ٣٩، وابن الشجرى ١/ ٩٠ وابن يعيش ٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١.

والشاهد لمنظورين مرثد الأسدى كما فى الخزانة.

(٢) هو الشاهد الثالث والسّتون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن تعاطف المفردين فيه ليس من قبيل ما تقدم من كونه للضرورة، بل لقصد التكثير، إذ المراد لوعدت القبور قبراً قبراً، ولم يرد قبرين فقط، وإنما أراد الجنس متنايعاً واحدا بعد واحد والمعنى: إذا حُصِّلت أنساب الموتى وجدتنى أكرمهم نسباً وأبعدهم من الذمِ.

وفى ط وب: «بيتاً» مكان: «ميتا» تحريف صوابه من المخطوطات والخزانة.

من شواهد: المقرب ٢/ ٤١، والحماسة بشرح المرزوقى / ١١٢٢. والبيان والتبيين ٢/ ٣١٦، / ٣٠٢ / ٤/ ٨٥.

ونسب الشاهد لعصام بن عُبيد الزِّمّانى.

ونسبه الجاحظ إلى همام الرَّقاشى.

الجائى والرجل الذى ضربته؛ فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ ولا ضرورة.

وقد يكرَّر للتكثير بغير عطف كقوله تعالى: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾(١)، و:﴿دَكًّا دَكًّا﴾(٢)، وقد يثنى، أيضاً للتكثير: كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾(٣) وقولهم: لبَّيك وسعديك.

ومذهب الزجاج أن المثنى والمجموع، مبنيان لتضمنهما(٤) واو العطف، كخمسة عشر، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده، بل كل واحد صيغة مستأنفة، كما قيل فى: اللذان، وهذان، عند غيره.

وليس بشىء، لأنه لم يحذف المعطوف فى نحو(٥) خمسةعشر، بل حذف حرف العطف، فتضمنه المعطوف فبنى، أمَّا فى المثنى والمجموع، فقد حذف المعطوف مع حرف العطف، لو سُلِّم أنه كان مكرراً بحرف العطف، فلم يبق المتضمِّن لمعنى حرف العطف.

فإن قال: بل المفرد الذى لحقته علامتا التثنية والجمع، تضمَّن معنى حرف العطف، لوقوعه على الشيئين أو الأشياء، وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واواً(٦) واحدة، وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو، فهو مثل تضمُّن «مَن» لهمزة الاستفهام، أو «إن» الشرطية.

قلنا : بل أهدر معنى العطف لو سلمنا أن أصله كان ذلك، وجعل المفرد فى

---

(١) الفجر/ ٢٢.

(٢) الفجر/ ٢١.

(٣) الملك/ ٤.

(٤) ط: «لتضمنها» بدل: «لتضمنهما»، تحريف.

(٥) كلمة: «نحو» سقطت من ب ٣/ ٣٥١.

(٦) فى ط: «واو» بالرفع، تحريف.

المثنى واقعاً على شيئين بلفـظ واحد لا على وجه العطف، كلفظ «كلاَ» سواء؛ إلاَّ أن «كلا» لم يقع على المفرد فيحتاج إلى علامة المثنى بخلاف زيد فإنه احتاج عند التثنـيَة إلى علامتها، لـئلا يلتبس بالواحـد، وكذا نقول: جُعل المفـرد فى المجموع جمعَ السلا مة واقعاً عـلى أشياء كلفظ «كلّ»(١) فاحتاج إلى علامـة الجمع رفعاً للَّبس.

فإذا ثبت هذا، قلنا: ليس كل مفرد يقـع على ذى أجزاء متضمناً لواو العطف، وإلا وَجَبّ بنـاء «عشرة» و« خمسـة»، وغير ذلك مـن ألفاظ العدد، ونـحو: كلّ، وجميع، ورجال؛ بل نقـول: وقوع اللفظ على الجزأين المتساويَيـن فى نسبة الحكم إليهما، أو على الأجزاء المتساوية فيها، على وجهين.

إمَّا بواو العطف ظاهراً نحو جاءنى زيد وعمرو، أو مقدراً كجاءنى خمسة عشر، وذلك إذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع.

وإمّا بكلمة صالحة للمجموع وضعًـا، وهذا على ضربين إمّا أن توضع الكلمة للمجـموع بعد وضعها لـلمفرد، كلفظ المثـنى والمجموع، [أو توضع للـمجموع أوَّلاً، نحو: كلاَ، وكل(٢) وجميع، وما فوق الواحد إلى العشرة من ألفاظ العدد.

ويُبطل مذهبَ الزجاج اعرابُ نحو: مسلمات ورجال اتفاقاً مع اطراد، ما ذكره فيهما، أيضاً](٣).



(١) بعد قوله «كل» زيادة فـى المخطوطات، وهى: «إلاُ أن كلا لم يحتج إلى علامـة الجمع إذ لايلتبس بالمفرد، لأنـه لم يوضع له، واحتياج المجـموع إلى العلامة لوقـوع ما لحقته على المفـرد أيضا» إلى قوله: «وليس كل مفرد يقع على ذى أجزا».

(٢) كلمة «وكل» سقطت من ب ٣/ ٣٥٢.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[تثنية المقصور والممدود]

(ص): «والمقصور أن كان ألفه عن واو، وهو ثلاثى، قلبت واواً».

«والاَّ فالياء. والممدود إن كانت همزته أصلية ثبتت».

«وإن كانت للتأنيث قلبت واواً، والاَّ فالوجهان»/ . ٢/ ١٧٤

(ش): يعنى بالمقصور: ما آخره ألف لازمة، احترازاً من نحو: زيدا فى الوقف.

وسمِّى مقصوراً، لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس عن الحركات، والقصر: الحبس.

فإن كانت ألفه عن واو، أى عوضاً من الواو، وهو ثلاثى، أى المقصور ثلاثى، قلبت واواً.

اعلم أن الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية، فتعرَّض المصنف لذكر ذ لك، وهو فى ثلاثة أنواع: المقصور، والممدود، والمحذوف آخره اعتباطاً.

فالمقصور إن كان ثلاثياً وألفه بدل من الواو ردَّ إلى أصله، ولم يحذف للساكنين، لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون للإضافة.

وإذا ردَّ إلى الأصل سلمت الواو، والياء؛ ولم يقلب ألفاً[١]، لئلا يُعادَ إلى ما فُرَّ منه.

وإنما جاز ردّ الواوى من الثلاثى إلى أصله دون الواوى مِمَّا فوقه[٢]، لخفة الثلاثى، فلم تستثقل معه الواو.

وإن كانت الألف الثالثة أصلاً غير منقلبة عن شىء، كمتى، وعلى وإلى، وإذا،

(١) بعده فى المخطوطات: «إذا كان بعدهما ألف: كغزوا، ورميا وغليان، ونزوان».

(٢) فى المخطوطات: «دون واو الرباعى وما فوقه.

أعلاماً، فإن الألف فى الأسماء العريقة[١] فى البناء أصل، أو كانت مجهولة الأصل، وذلك بأن تقع فى متمكن الأصل ولم يُعرف أصلها، فإن سمع فيها الإمالة ولم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء، وجب قلبها ياء.

وإن لم تسمع فالواو أولى، لأنه أكثر. وقال بعضهم: بل الياء فى النوعين أولى، سمعت الإمالة، أو، لا، لكونها أخفَّ من الواو.

وقال الكسائى: إن كانت الألف الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الأول، كالضحى، أو مكسورته، كالربا، وجب قلبها ياء، لئلا تتثاقل الكلمة بالواو فى العجز، مع الضمة أو الكسرة فى الصدر، فيميل مثل هذه الألف، ويكتبها ياء؛ وعموم قلب كل ثالثة أصلها واو: أشهر[٢].

قوله: «والا فالياء» أى وإن لم يجمع الشرطين، وهما كونه ثالثاً، وعن واو، وذلك إمَّا بأن يكون ثالثاً عنى ياء، كالفتى والرحى، أو زائداً على الثلاثة[٣] عن واو، كالأعلى[٤]، والمصطفى والمستصفى، أو ياء، كالمرمى، والمرتَمَى، والمُستقَى[٥]، أو زائداً عى الثلاثة زائداً للتأنيث كالحبلى، والقُصَيرى[٦] والخلِّيفى؛ أو للإلحاق كالأرطى[٧]، والحبنطى[٨] أو للتكثير كالقَبْعثرى، والكُمُثْرى.

---

(١) فى المخطوطات: «فإن الألف فى الأسماء غير المتمكنة أصل».

(٢) فى ط: «أصلها واو وأشهر»، تحريف.

(٣) فى المخطوطات: «أو رابعاً فصاعدا، إما عن واو كالمغزى، والمصطفى.

(٤) فى المخطوطات: «المغزى» مكان: «الأعلى».

(٥) فى ط: «والمستقسى».

(٦) القصيرى: القصريان بضمهما ضِلعان يليان الترقوتين، والقُصيرى مقصورة: اسفل الأضلاع، انظر القاموس: «قصر».

(٧) الأرطى: شجر نَورّه كنور الخِلاف، وثمرة كالعُنّاب مرة، تأكلها الإبل غضة، والواحدة: أرطاة (القاموس).

(٨) الحبنطى = الممتلىء غيظاً أو بطنة.

وقد تحذف الألف الزائدة، خامسة فصاعداً، فى التثنية والجمع بالألف والتاء، كما فى: زبعَرى[١] وقبعثرى، ولايقاس عليه خلافاً للكوفيين.

وإنما قيل: مذروان[٢]، لا مذريان، لأنهم إنما يقلبون الألف الثابتة فى المفرد ياء عند التثنية، وههنا لم تثبت ألف قط، حتى تقلب ياءً إذ هو مثنى لم يستعمل واحده.

قوله: «وإن كان ممدوداً.. إلى آخره»، الممدود على أربعة أضرب: لأن الهمزة، إمَّا مبدلة من ألف التأنيث كحمراء، أو للإلحاق كعلباء[٣]، أو منقلبة عن واو، أو ياء أصلية، ككساء ورداء، أو أصلية، كَقّراء[٤] لجيِّد القراءة؛ فالتى للتأنيث تقلب فى الأشهر واواً، أمَّا القلب فلكونها زيادة محضة، فهى بالابدال الذى هو أخف، أولى من غيرها، مع قصد الفرق.

وأمَّا قلبها واواً دون الياء، فلوقوعها بين ألفين، فبَالُغوا فى الهرب من اجتماع الأمثال، لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو، ولكون الواو والهمزة متقاربين فى الثقل.

وربمَّا صححت فقيل: حمراءان؛ وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان/ . ٢/ ١٧٥

والأعرف فى الأصلية بقاؤها فى التثنية همزة؛ وحكى أبو على، عن بعض العرب قلبها واواً نحو: قَرَّاوان.

---

(١) علق السيد الشريف بقوله: قال الفراء: الزبعرى: السّيء الخلق، ومنه سمي الرجل. وقال أبو عبيدة: هو الرجل كثير شعر الوجه والحاجبين واللحيين.

(٢) المذراوان من القوس: الموضعان اللذان يقع عليهما الوترمن أعلى وأسفل ولا واحد لهما.

(٣) العلباء: عصب العنق.

(٤) فى ب ٣/ ٣٥٤: كقُرَّاءً بضم القاف، والصواب فتح القاف.

ففى أساس البلاغة: قرأ: فلان قارىء وقرّاء؛ ناسك عابد وهو من القُراء بضم القاف.

وأمَّا التى لـلإلحاق، والمنقلبـة عن الواو والياء الأصليـتين فيجوز قـلبها واواً، وياؤها همزة، لأن عين همـزتها ليست بأصلية، فشابهت هـمزة حمراء، وإحداهما منقلية عن أصلية، والأخرى عن واو، أو ياء ملحقة بالأصل، فشابهتا همزة قرَّاء؛ إلا أن إبدال الملحقة واواً، أولى من تصحيحـها، لأنها ليست أصلاً ولا عوضاً من أصل، بل هى عوض من زائد ملحق بالأصل فنسبتها إلى الأصلية بعيدة.

وأمَّا المبدلة من أصل فتصحيحها أولى من إبدالها لقرب نسبتها من الأصلية، لأنهـا بدل من أصـل . وقد تقـلب المبدلـة من أصل يـاء، ولايقاس عـليه خـلافاً للكسائى.

وإنما صححوا: ثنايين[1]، لأنهم إنما يقـلبون الواو أو الياء المتطـرفة بعد الألف الزائدة هـمزة، كماَ فى كـساء ورداء، ثم فى التـثنية إمَّـا أن يصححوا الـهمزة، أو يقلـبوها واواً؛ وههنا لـم تتطرف الياء حـتى تقلب هـمزة، إذ لم يستعـمل واحد ثنايين، فالألف والنون ههنا لازمان، كما فى مذروان، فثنايان، كسقاية وعماية.

وجاء حذف زائدتى التأنيث إذا كانتا فـوق الأربعة، نحو: قاصعان وخنفسان، للطول[2] وليس بقياس، خلافاً للكوفيين.

وأمَّا ما حذف آخره اعـتباطاً، فإن كان المحذوف رُدَّ فى الإضـافة وجب رده فى التثنية، أيضاً، وهو: أب، وأخ وحم، وهـن، لاغير، تقول: أبوان وأخوان وحموان وهنوان، وربمَّا قيل: أبانِ وأخانِ.

وأمَّا «فوك» فلم ترد اللام فـى التثنية، لما لم ترد فى الإضافة، وإنمـا يثنى بقلب واوه ميماً، كما فى الإفراد، نحو: فمان، وإنما لم يُقل فُوَان، كما قيل ذوا مال، لأن «ذو » لازم الإضافة بخلاف «فم»فواوه متحَصِّن من الحذ ف لأمنه من التنوين[3]،

(١) فى أساس الـبلاغة: «ثنى» يقـال: أخذوا فى ثِنْى الجـبل والوادى: أى فى منـعطفه وقبض بـثنى الحبل، وهو ما فـضل فى كفه إذا قبض عليـه، وعقل البعير بثـنايين، وهو أن يعقل يديـه جميعا بطرفى حبل.

(٢) فى هامش ب ٣/ ٣٥٥: «أى لطول الكلمة التى تتكون من خمسة أحرف إذا زيد عليها علامة التثنية وهى حرفان».

(٣) فى المخطوطات: لأمنه من الـتنوين، وأمّا واو «فوان» فإنه وإن كان مأموناً عليـه من التنوين، لكن يرد عليه فيها شَبه التنوين، وبدله أعنى النون، وهى إن لم توجب حذف واوه لكن المـهول يـفزعه=

فأجرى مثنى كل منهما، مجرى مفرده لعروض التثنية؛ وقد جاء فى الشعر: فموان قال:

=٦٨٨ هما نفثا فى فِىَّ من فموْيهما على النابح العاوى أشدَّ رجام[1]

فقيل: هو جمع بين العوض والمعوض منه، فيكون ضرورة، وقيل: هو مما اعتقب على لامه: الواو والهاء، كسنيهة وسُنيَّة، فلايكون اذًا ضرورة، وقد جاء: فَمَيَان، وهو أبعد.

ورُدَّ لام «ذات» فى التثنية لا، لام «ذو» ، فقالوا: ذواتا مال، وقد جاء أيضاً، ذاتا مال، وهو قليل.

وأما نحو غد، ويد، ودم، ممَّا لم ترد لامه فى الإضافة، فلا ترد أيضاً فى التثنية، يقال: دمان ويدان، وأما يديان، قال:

=٦٨٩ * يَديان بيضاوانِ عند مُحلِّمٍ[2] *

= شبه هائلة، أما فى حال الإضافة فهو فى غاية الأمن من التنوين ومن عوضه فلذلك يبقى الواو فيها، ولم يبق فى حال التثنية» وقد جاء فى الشعر إلخ.

(١) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، تقدم برقم ٣٦٤.
والشاهد آخر قصيدة للفرزدق قالها فى آخر عمره تائباً إلى الله تعالى مما فرط منه فى مهاجاته للناس، وذم فيها إبليس لإغوائه إياه فى شبابه.

(٢) هو الشاهد الرابع والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه مثنى «يدا» بالقصر، فلما ثنى قلبت ألفه ياء كفتيان فى مثنى فتى، لأن أصلها الياء.
وعجزه

* قد يمنعانك أن تُضام وتُضهدا *

والشاهد قائله مجهول
وفى ب ٣/٣٥٦ أضاف العجز إلى الصدر وليس فى الأصل.
و«المحلمّ» ملك من ملوك اليمن، وصفُ اليد وهى النعمة بالبياض عبارة عن كرم صاحبها، وضهده: قهره.
من شواهد: المنصف ١/٦٤، ٢/١٤٨، وابن يعيش ٤/١٥١، ٥/٨٣، ٦/٥، ١٠/٥٦.

فعلى لغة مَن قال فى المفرد: يَدَى، كرَحى، وقد جاء دميان ودموان، قال:

٦٩٠= * جَرى الدَّميان بالخبر اليقين(١) *

قال الجوهرى: لامه واو، وإنما قالوا: دمىَ يـدْمىَ كرضِى يرضى من الرضوان، ولعل ذلك، لأن ذوات الواو أكثر، فدميان، شاذ عنده.

قال سيبـويه: هو ساكن العين، لجـمعه على دماء، ودُمىّ، كظـباء وظُبىّ ودلاء ودُلىّ، ولـو كان كقفـا، لم يجمـع على ذلـك، فدميان، أو دمَـوان، عنده، مثـنى «دَمَى» لأنه لغة فى «دم»، ومثنى «دم»: دمَان فقط.

وقال المـبرد: أصله فَـعَل محـرك العيـن، ولامه ياء، فدمـوان شاذ عنـده، قال: ودليل تحرك عينه تثنيته على دَمَيان، قال: ألا ترى أن الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله فى قوله:

٦٩١= فلسنا علي الأعقاب تَدْمَي كُلُومُنا ولكن علي أعقابنا يَقْطُر الدَّمَا(٢)

(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه «جاء» «دميَان» فى تثنية دم.

والشاهد للمثقب العبدى، وقبله:

فإمـا أن تكـون أخى بصدق فأعرفَ منك غثِّى من سمينى
وإلاّ فاطرَّ حنـــى واتـــخذنى عـــــدوّا اتقيـــك وتَتَّقِينى

وصدره:

* فَلَوْ أنَّا على جُحْر ذُبِحْنا *

والجحر بضم الجيم وسكون الحاء: الشق فى الأرض.

من شواهد: أمالـى بن الشجرى ٢/ ٤٣، والإنصاف ١/ ٣٥٧، والممتـع / ٦٢٤. والمقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣١٥، وابن يعيش ٩/ ٢٤.

وانظر الدر المصون ١/ ٢٥٥، وتفسير القرطبى ١/ ٢٧٥، واللسان، دمى.

(٢) هو الشاهد السادس والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المبرد استدل به بأن الدم أصله فَـعل بتحريك العين، ولامه ياء محذوفة بدليل أن الشاعرز لمّا اضطر أخرجـه على أصله، وجاء به على الوضع الأول، فقوله: الـدّما فاعل يقطر، وأصله دَمَىٌ، تحركت الياء وانفـتح ما قبلها فقلبت ألفا، والشاهد للحـصين بن الحُمام، وهو شاعر جاهلى.

وقبله: =

قال: فإن قيل: قد جاء يدَيان كدميان، مع أن «يد» ساكنة العين اتفاقاً، فالجواب: أنه مثنى «يَدَى» هى لغة فى يد، لامثنى يد.

قلت: ولسيبويه، أيضاً، أن يقول: دَمَا، لغة فى دم، كيدَى لغة[1] فى يد،
والمشهور أن يَدًا فى الأصل ساكن/ العين، لأن الأصل السكون ولايحكم بالحركة ٢/ ١٧٦
إلا بِثَبت[2]؛ ولم يستبعد السيرافى أن يكون أصل يد، فَعَل متحرك العين كقوله:

يارُبّ سارٍ باتَ ما توسَّدا ... إلا ذراع العَنْسِ أو كفَّ اليدا[3] =٦٩٢

فأمَّا ما حذف لامه لعلة موجبة، فهو إمَّا مقصور منون، وقد ذكرناه، وإما منقوص، كذلك؛ ولا تحذف الياء فى تثنية المنقوص مع أن بعدها ساكناً، كما حذفت مع التنوين، لأن ياءه واجبة مع ذلك الساكن فلا يلتقى ساكنان، كما لم يلتقيا مع التنوين فى حال النصب، نحو رأيت قاضياً، تقول: قاضيان، وقاضيِين.



= تأخرت استبقى الحياة فلم أجد ... لنفسى حياةً مثل أن أتقدّما

وبعده:

نفلق هاماً من رجال أعزّة ... علينا وهم كانوا أعقّ وأظلما

من شواهد: المنصف ٢/١٤٨، ومجالس العلماء للزجاجى / ٣٢٥، وابن الشجرى ٢/ ٣٤، ١٨٧، وابن يعيش ٤/١٥٣، ٥/ ٨٤، وشواهد الشافية ١١٤، والحماسة بشرح المرزوقى ١٩٨.

(١) كلمة: «لغة» سقطت من ط.

(٢) الثبت: العالم الحجّة.

(٣) هو الشاهد السابع والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

استشهد به على أن «يدا» أصله فعل بتحريك العين عند السّيرافىّ.

والرجز قائله مجهول.

«العنْس بفتح العين وسكون النون: الناقة الشديدة، ويروى العِيس بكسر العين والياء، وهى الإبل البيض، وفى ط: «العبس» بالباء تحريف.

يقول: أكثر من يسير بالليل، لم يتوسد للاستراحة إلا ذراع ناقته المعقولة. أوكفّ يده، وجواب رب محذوف، تقديره: لقيته. ولايصح أن يكون جوابها ما توسّد.

من شواهد: رسالة الملائكة / ١٦٧، وابن يعيش ٤/ ١٥٢. وهمع الهوامع والدرر رقم / ٥٠.

[حذف النون وتاء التأنيث]

(ص): «وتحذف نونُه للإضافة، وحذفت تاء التأنيث فى: خصيان»[١].

«وأليان»[٢].

(ش): إنما تحذف النون فى الاضافة لما مرَّ فى أوَّل الكتاب، من أنها دليل تمام الكلمة، وقد تسط للضرورة، كقوله:

٦٩٣= * هما خُطّتا: إمَّا إسارٌ ومنّةٌ[٣] *

برفع «إسار» أمَّا إذا جرَّ فبالإضافة، و«إمَّا» فصل، وقد تسقط لتقصير الصلة، كالضاربا زيداً بالنصب على ما يجىء فى اسم الفاعل.

---

(١) فى القاموس: الخُصْىُ والخُصية بضمها وكسرها من أعضاء التناسل وهاتان خُصْيتان وخُصْيان جمعه خُصىً.

(٢) الأَلْية: العجيزة أو ماركب العجزُ من شحم ولحم وجمعه: أليات وألايا، ولا تقل: إلية ولا لِيّة وكبشٌ أليان، ويحرّك ونعجة أليانة وأليا، وكذا الرجل والمرأة من رجال أُلْى، ونساءٍ أَلْى وأليانات وألايا.

(٣) هو الشاهد الثامن والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن نون التثنية قد تحذف للضرورة كما هنا، فإن الأصل، هما خطتان، وهذا على رفع «إسار» وأمّا على جرّه، فخطّتا مضاف إليه، وحذفت النون للإضافة.

والشاهد لتأبّط شرّا من أحد عشر بيتًا منها:

إذا المرء لم يحتَل وقد جَدّ جِدّه أضاع وقاسى أمرهَ وهو مُدبِرُ
ولكن أخو الحزم الذى ليس نازلا به الخطب إلاّ وهو للقصد مُبْصِرُ

وعجزه:

* وإمّا دمٌ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ*

من شواهد: شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/ ٩٧٥، والخصائص ٢/ ٤٠٥ والعينى ٣/ ٤٨٦، والهمع والدرر رقم / ٨٧، والتصريح، ٢/ ٥٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى / ٨٩.

وانظر ديوان تأبط شراً ١/ ٨٧، ورواية صدر البيت فى الديوان:

* لكم خصلة إمّا فداء ومِنة *

قوله: «وحذفت تاء التأنيث فى خصيان، وأليان».

اعلم أنه يجوز خُصيتان وأليتان اتفاقاً، قال:

=٦٩٤ **متى ما تَلْقَنى فَرْدَين ترجُفْ روانفُ أليتيك وتُستْطارا[1]**

وقال

=٦٩٥ **بَلَى، أَيْرُ الحِمار وخُصيتاهُ أحبُّ إلىَ فَزارة من فَزارِ[2]**

فأما خصيان، وأليان، فقال أبو على: الوجه فى ذلك: أنه لما كان الخصيتان لاتنفرد إحداهما عن صاحبتها، صار اللفظ الدال عليهما معاً، أى لفظ التثنية موضوعاً وضعاً أوَّلَ على التثنية، كما فى: مذروين، وكذا أليان.

وليس خصية، وألية، بمفردين لخصيان وأليان، بل مفرداهما: خصىٌ وألىٌ، فى التقدير، ومثنيا خصية وألية: خصيتان وأليتان.

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت.

(١) هو الشاهد التاسع والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنِ يجوز اتفاقاً أن يقال: أليتان بتاء التأنيث.

وقوله: متى ما تلقنى فردين أى منفردين أنا وأنت خاصة وما زائدة والرّانفة: طرف الآلية الذى يلى الأرض إذا كان الإنسان قائماً، وفى الدرر: أصلها تستطارنْ، فقلبت النون ألفاً للوقف وفردين حالان: أحدهما من ضمير الفاعل فى تلقنى، والآخر من النون والياء.

والشاهد لعنترة، ديوانه/ ١٧٨.

من شواهد: ابن يعيش ٢/ ٥٥، ٤/ ١١٦، والعينى ٣/ ١٧٤، والهمع والدرر رقم ١٣١٣، والتصريح ٢/ ٢٩٤.

(٢) هو الشاهد السبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

والشاهد من أبيات ثلاثة للكميت بن عقبة وهى:

نشدتك يا فزار وأنت شيخٌ إذا خُيِّرتَ تخطىءْ فى الخيار

أصيحـانيةٌ أُدِمتْ بِسَمْن أحب إليـك أم أيرُ الحمار

بلى أير الحمار إلخ.

وقوله: أصيحانية أدِمَتْ صفة لمحذوف أى أتمرة صيحانية، والصيحانى: تمر معروف بالمدينة.

وقيل: بل أليان وخصيان من ضرورات الشعر، فإنهما لم يأتيا إلا فيه، قال:

٦٩٦= * يرتجّ أَلْيَاهُ ارْتِجاج الوَطْبِ[(١)]

وقال:

٦٩٧= كأن خُصْيَيْهِ من التّدَلْدلِ ظرفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظلِ[(٢)]

وفى غير الضرورة لاتحذف التاء منهما.

وقيل: خُصْىٌ «وألىٌ»، مستعملان، وهما لغتان فى خصية وألية، وإن كانتا أقل منهما استعمالا.

★★★

(١) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن أليان فى تثنية آلية من ضرورة الشعر والقياس أليتان.
وقبله:

كأنما عطيّةُ بن كَعب ظعينةٌ واقفةٌ فى ركْب

والظعينة: المرأة. والركب: أصحاب الإبل، والارتجاج الاضطراب والوْطب: سِقاء اللبن.
وهذا الرجز قائله مجهول.
من شواهد: النوادر لأبى زيد / ٣٩٣، والمقتضب ٣/ ٤١. والمنصف ٢/ ١٣١، وابن الشجرى ١/ ٢٠، والمقرب ٢/ ٤٥، وابن يعيش ٤/ ١٤٣، ١٤٥.

(٢) هو الشاهد رقم ٥٤٨ فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٦٧٠.

[حكم المثنى إذا أضيف لفظاً]

[أو معنى]

واعلم أنه إذا أضيف لفظاً أو معنىً الجزءان إلى متضمنيهما، فإن كان المتضمنان بلفظ واحد، فلفظ الإفراد فى المضاف أولى من لفظ التثنية، قال:

=٦٩٨ * كأنهّ وجه تركيّين قد غَضِبا[١] *

والاضافة معنى، كقولك: حيّاك الله وجهاً للزيدين.

ثم لفظ الجمع فيه أولى من الإفراد، كقوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[٢]، وذلك لكراهتهم[٣] فى الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال[٤] اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظاً ومعنى، أما لفظاً فبالإضافة، وأمَّا معنى فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه، مع عدم اللبس بترك التثنية، ثم حملت المعنوية على اللفظية،

---

(١) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا أضيف الجزءان لفظاً ومعنىً إلى متضمنيهما المتحدين بلفظ واحد، فلفظ الإفراد فى المضاف أولى من لفظ التثنية كما فى البيت، فإن تركيبين متضمنان، ولفظهما متحد لجزأيهما وهما الوجهان، فإن وجه كل واحد جزء منه فلما أضيف إليهما أضيف بلفظ المفرد وهو الوجه وعجزه:

* مستهدفٌ لطعانٍ غيرُ منحجرِ *

والشاهد للفرزدق من قصيدة هجا بها جريراً، تهكّم به، وجعله امرأة.

وقوله: كأنه وجه تركيّين، أى كأن ذلك الجهم، المراد به الفرج شبه كل فِلقه منه بوجه تركيّ، والأتراك غلاظ الوجوه عراضها حمر و«المنحجر»: اسم فاعل من انحجر أى دخل جُحْر».

من شواهد: ابن يعيش ٤/١٥٧ ـ وأمالى ابن الشجرى ١/١٢.

برواية: غير تذبيب، وكذلك فى معانى الفراء ١/٣٨.

وفى ابن الشجرى: ذبب فى الطعن والدفع: إذا لم يبالغ فيهما.

(٢) التحريم/ ٤.

(٣) فى ب فقط ٣/ ٣٦٠: «لاستكراههم».

(٤) فى النسخ المخطوطة: وذلك لكراهتهم فى مثل هذه اللفظية التى هى أكثر استعمالا من مثل هذه المعنوية اجتماع تثنيين فيما تأكد اتصالهما» لفظاً ومعنى إلخ.

فإن أدَّى إلى اللبس لم يجزْ إلا التثنية عند الكوفيين، وهو الحق ـ كما يجىء ـ تقول: قلعت عينيهما إذا قلعت من كل واحد عيناً[١].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[٢] فإنه أراد أيمانهما، بالخبر والاجماع، وفى قراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيمانهما»[٣]؛ وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبته للتثنية فى أنه ضم مفرد إلى شىء آخر، ولذلك قال بعض الأصوليين: إن المثنى جمع؛ ولم يفرّق سيبويه بين أن يكون الأول[٤] متحداً فى كل واحد منهما، نحو: قلوبكما، أو لا يكون نحو: أيديكما، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

والحق، كما هو مذهب الكوفيين، أن الجمع فى مثله لايجوز إلا مع قرينة ظاهرة كما فى الآيةِ/ وقد جمع بين اللغتين مَن قال: ٢/ ١٧٧

٦٩٩ = * ظَهراهُما مثْلُ ظُهور التّرسَيْنْ[٥]

(١) فى ب فقط: «عينيه» تحريف ٣/ ٣٦١.

(٢) المائدة/ ٣٨.

(٣) وهى قراءة انفرد بها ابن مسعود، ولم يقرأ بها أحد غيره.

انظر تفسير الطبرى ١٠/ ٢٩٤، ٢٩٥، ومعانى الفراء ١/ ٣٠٦.

(٤) كلمة «الأول» سقطت من ب ١/ ٣٦١.

(٥) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد جمع بين اللغتين، فإنه أتى بتثنية المضاف فى ظهراها، وبجمعهما فى ظهور الترسين.

والرجز منسوب لخطام المجُاشعى، وهو شاعر إسلامى، والرواية الصحيحة هى:

ومهمهين قذفين مَرْتَيَنْ ... ظهراها مثل ظهور التِّرسينْ

جُبْتَهُما بالنّعت لا بالنّعتين ... على مُطار القلب سامى العينينْ

والمهمة: القفر المخوف. و«القذف» البعيد من الأرض.

و«المَرْت» بفتح الميم وسكون الراء: الأرض التى لا ماء فيها ولانبات. و«الظهر»: ما ارتفع من الأرض. شبهه بظهر تُرس فى ارتفاعه، وتعريه من النّبت وقال العينى: مثل ظهرى الترسين فى الاستواء والإملاس. =

فإن فرِّق المتضمنان بالعطف اختير الإفـراد على التثنية والجمع، نحو: نفس زيد وعمرو، ليكون ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف إليه.

وإن لم يكـن المضاف جزأى المـضاف إليه، بل كـانا منفصـلين، فإن لـم يؤمَن اللبس نـحو: لقيت غلامَى الـزيدين فتثنـية المضاف واجبة، وإن أُمن جـاز جمعه قياساً وفاقـاً للفراء ويونس خلافاً لغيـرهما، فإنهم يجوِّزونه سمـاعاً، نحو: ضَعْ رحالهما، وإنما أُمن اللبس لأنه لايكون للبعيرين إلا رَحْلان.

والضمـير الراجع إلى كل مـا ذكرنا مما لفـظه يخالف مـعناه يجوز فيـه مراعاة اللفظ والمـعنى، نحو نفوسـكما أعجبتـانى وأعجبتنى، وكـذا الوصف والإشارة، ونحو ذلك.

[وقوع المفرد موقع المثنى والجمع]

وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولايفترقان[١] كالرِجْلين والعينين تقول: عينى لاتنام، أى عيناى، وقريب منه قوله:

* وعيناىَ فى رَوْض من الحُسْن ترتعُ[٢] * ٧٠٠=

= من شواهد: سـيبويه، وقد ذكره مـرتين فى كتابه، فـى ١/ ٢٤٠ نسبه لخطام المجـاشعى، وفى٢/ ٢٠٢ نسبه لهميان بن قحافة.

وينفى البغدادى نسبته إلى هميان، ويثبت أنه لخطام المجاشعى.

وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٨٢، والهمع والدرر رقم ٥٧ وتفسير القرطبى ٦/ ١٧٤.

(١) فى المخطوطات: «فيما يصطحب من الاثنين ولايفارق أحدهما الآخر كالرجلين» والعينين إلخ.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قريب من وقوع المفرد موقع المثنى، فيما يصطحبان ولايتفرقان.

وإنما قال: قريب منه، لأن المثال وقع فيه المفرد فى موقع المـثنى، والبيت وقع فيه المثنى وهو عيناى موقع المفرد، لأن خبره ترتع وليس فيه ضمير اثنين.

والشاهد للمتنبى من قصيدة مطلعها:

حُشاشَةُ نفسٍ ودّعتْ يوم ودّعوا فلم أدْر أىَّ الظاعنين أُشيّعُ

وعجزه:

* حشاى على جسْرٍ ذكىّ من الغضا *

من شواهدِ: ابن الشجرى ١/ ١٢٠، ١٢١.

وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾(١) وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾(٢)، وذلك لجعلهم كذات واحدة فى الاجتماع والترافد كقوله ﷺ: «المؤمنون كنفس واحدة»، ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله:

٧٠١ = كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكم تعفُّوا فإن زمانكم زَمَنٌ خَميصُ(٣)

وقد يقوم «افْعَلا» مقام: «افعَلْ»، كقوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾(٤)، إمَّا على تأويل: ألق ألق، اقامة لتثنية الفعل مقام تكرير الفاعل(٥) للملابسة التى بينهما، وبمثله فُسِّر قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾(٦) [أى: ارجعنى ارجعنى ارجعنى](٧).

وأمَّا لأن أكثر الرفقاء ثلاثة فكل وا حد منهم يخاطب صاحبَيه فى الأغلب، فيخاطَب الواحد أيضاً مخاطبة الاثنين، لتمرّن ألسنتهم عليه.

وقد يقدَّر تسمية جزء باسم كل، فيقع الجمع مقام واحده أو مثناه نحو قولهم:

---

(١) مريم/ ٨٢.

(٢) الكهف / ٥٠.

(٣) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن فيه قيام المفرد مقام الجمع، وهو بطونكم، لأنه يريد بطن كل واحد منهم.
وظاهره أنه غير ضرورة، ونصّ سيبويه على أنه ضرورة قال الأعلم: وصف أنهم قتلوا من شدّة الزمان وكلبه، فيقول: كلوا فى بعض بطونكم ولاتملئوها حتى تعتادوا ذلك تعفّوا عن كثرة الأكل وتقنعوا باليسير، فإن الزمان ذو مخمصة وجذب.
والشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التى لايعرف قائلها.
من شواهد: سيبويه ١/١٠٨، والمقتضب ٢/ ١٧٢، والمحتسب ٢/٨٧، وابن الشجرى ١/٣١١/ ٢ /٢٥ ٢، ٣٨، وابن يعيش ٥/٨، ٦/ ٢١، ٢٢، والهمع والدرر رقم / ٩٩.

(٤) ق/ ٢٤.

(٥) فى ط فقط: «إقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل».
هكذا فى ط، والمخطوطات، والأسلوب يقتضى أن تكون العبارة: إقامة تثنية الفاعل مقام تكرير الفعل.

(٦) المؤمنون/ ٩٩.

(٧) ما بين معقوفين سقط من ظ.

جُبَّ مذاكيره(١)، وبَعير ٍ صهب العثانين(٢)، وقطع الله خصاه(٣).

ويجوز تثنية اسم الجمع، والمكسَّر، غير الجمع الأقصى على تأويل فرقتين، قال:

* لنا إبلان، فيهما ما علمتُمُ(٤) * =٧٠٢

وقال:

لأَصْبحَ الحيّ أوباداً ولم يَجِدُوا عند التَّفُرق فى الهَيْجا جِمالَيْنِ(٥) =٧٠٣

ولايجوز: لنا مساجدان.



(١) فى أساس البلاغة: «جبب»: جُبّ الرجل فهو مجبوب، من الجِباب بالكسر: إذا استؤصلت مذاكيره.

والمذاكير: جمع ذكر، وحيث إن الخُصْيين لايفارقان الذكر، جاء الجمع لذلك.

(٢) علق الشريف بقوله: الصهب: الشقرة، والعثنون: شعيرات طوال تحت حنك البعير، وجمعه ثعانين، كما قالوا لمفرق الرأس: مفارق»

(٣) خصاه: أى خصيته.

(٤) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الخمسمائة ـ فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز تثنية اسم الجمع على تأويل فرقتين وجماعتين وتمام الشاهد.

* فمن أَيّةٍ ماشئتُمُ فتنكبوا *

وهو بيت مفرد لم يذكر غيره ولا قائله.

ونسبه الصاغانى لشعبة بن قمير.

و«الإبل» لا واحد لها من لفظها، وهى مؤنثة، لأن أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، فالتأنيث لها لازم، والجمع آبال، وإذا صغرتها أدخلتها الهاء، فقلت: أُبيلة وإذا قالوا: إبلان، فإنما يريدون قطعتين من الإبل.

(٥) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز تثنية الجمع المكسر، فإن جمالين مثنى جمال، أى قطيعين من الجمال.

والشاهد لعمرو بن العداء، وقبله

سعى عقالاً فلم يتركْ لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمروٌ عقالين

وقصة البيتين أن معاوية بن أبى سفيان استعمل ابن أخيه عمرو بن عتبة بن أبى سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم. فقال عمرو بن العدّاء الكلبى هذا الشعر. والعِقال: صدقة عام، وعقالاً وعقالين منصوبان على الظرفية أراد مدة عقال، ومدّة عقالين.

وإذا قيل: ماله سبدٌ ولالبد فمعناه: ماله ذوسبد وهى الإبل والمعز. ولا ذو لبد، وهى الغنم، ثم كثر ذلك حتى صار مثلاً مضروباً للفقر. و«الأوباد»: جمع وَبد: شدّة العيش وسوء الحال، مصدر يوصف به يستوى فيه الواحد والجمع، ثم يجمع فيقال: أوباد كـ «عدْل» وعدول.

من شواهد: ابن يعيش ٤/١٥٣، والهمع رقم / ٦٣ والأشباه والنظائر رقم / ٣٨٠، واللسان: «وبد».

[المجموع المصحح والمكسر]

(ص): «المجموع : ما دلَّ على آحـاد مقصودة بحروف مفرده بتغيـير مَّا [فنحو: تمر وركب، ليس بجمع على الأصح ونحو : فُلك جمعٌ]».

(ش): قوله: «ما دل على آحاد»، يشمل المجموع وغيره، من اسم الجنس، كتمر، ونخل، واسم الجمع، كرهط، ونفر، والعدد، كثلاثة وعشرة.

ومعنى قوله:«مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما» أى تُقصد تلك الآحاد، ويُدَلُ عليها بأن يُؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عـليهاً، مع تغيير مَّا، فى تلك الحروف، إمَّا تغيير ظاهـر، أو مقدر، فالظاهر، إمَّا بالحرف، كمسلـمون، أو بالحركة، كأُسْد، فى أسَد، أو بهما، كرجال، وغُرَف، والتغيير المقدر، كهِجان وفُلك.

فقوله: بتغيير ما، أى: مغ تغيـير، وهو حال من قوله: حروف مفرده، أى كائنة مغ تغيير مًا؛ ودًخل فى قوله: تغيـيـر ما؛ جمعا السلامة، لأن الواو والنون، فى آخر الاسم، مًن تمامه، وكذا الألف والـتاء، فتغيَّرت الكلمة بهذه الـزيادات، إلى صيغة أخرى.

وخرج بـقوله: «مقـصودة بحروف مـفرده بتغـيير ما»: اسـم الجمع نحـو: إبل وغنم، لأنـها وإن دلت على آحـاد، لكن لـم يقـصد إلى تلك الآحـاد، بأن أخذت حروف مفردها، وغيرت تغييراً ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها كبعير وشاة.

فإن قيل: فـنحو ركب فى راكب، وطَلَـب فى طالب، وجامل وباقـر فى جمل
٢/ ١٧٨ وبقر[١]/ داخل فيه، إذْ آحادها من لفظهـا كما رأيت، أُخِذ «راكب» مثلا، وغيِّرت حروفه، فصار: ركْب.

قلت: ليس «راكب» بمفرد «رَكْب» وإنْ اتفق اشتراكهما فى الحروف الأصلية .

(١) الجمل: زوج الناقـة، والجامل: القطيع من الإبل مع رعـاته وأربابه. البقر: اسم جنـس يقع على الذكر والأنثى، والهاء للواحد من الجنس. والباقر: جماعة من البقر مع رعاتها.

وإنما قلنـا ذلك، لأنها لو كانت جمـوعاً لهذه الآحاد، لم تكن جـموع قلة، لأن أوزانهـا محصورة، كـما يجىء فـى باب التـصغير؛ وهـذه لاتردّ، نحو: رُكَـيْب، وجوُيمل.

وأيضـاً، لو كانت جـموعاً لـردَّت فى النسـب إلى آحادهـا ولم يُقَل: ركـبىّ وجاملىّ.

وأيضاً، لو كانت جموعاً لم يجز عود الضمير الواحد إليها، قال:

=٧٠٤ * لهم جامل ما يهدأ الليلَ سامرُه[١] *

وقال:

=٧٠٥ * مع الصبح ركب من أحاظة مجفل[٢] *

ويخرج أيـضاً اسم الجنس، أى الذى يـكون الفرق بينـه وبين مفرده إمَّا بـالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو: رومية وروم؛ وذلك لأنها لاتدل على آحاد إذ اللفظ لم يوضـع للآحاد بل وضع لما فـيه الماهية المعَّـينة، سواء كان واحداً، أو مـثّنى، أو جمعاً؛ ولو سلَّمنا الدلالة عليها، فإنه لايدل عليها بتغيير حروف مفرده.

فإن قيل: أليس آحاده أخذت وغيرِّت[٣] حروفها بحذف التاء أو الياء،؟ قلت:

(١) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «جاملاً» ليس بجمع بدليل عود الضمير عليه من «سامره» مفرداً، وصدره:

* فإن تك ذا شاءٍ كثير فإنهم *

والشاهد للحطيئة، ديوانه/ ٢٥ من قصيدة: يذكر منها الزبرقان ويمدح شماساً، مطلعها:

عفا مُسْحلانُ من سليمى فحامره تمشّى به ظلمانه وجآذرُه

و«مُسحلان» اسم واد، وحامر: اسم أرض، والظلمان: النعام والجآذر: أولاد البقر.

ورواية الديوان:

* ذوو جامل لايهدأ الليل سامره *

وفى طـ والنسخ المخطوطة: «ساهره» بالهاء.

وفى ب/ ٣/ ٣٦٦ أضاف الصدر إلى العجز وليس فى الأصل.

(٢) هو الشاهد والسابع والخمسون بعد الخمسمائة وتقدم ذكره رقم ٦٨١.

(٣) فى المخطوطات: «فإن قيل: كيف يخرج ودلالته على الآحاد، بأن أخذت أحاده»؟ وغيرت إلخ.

ليس ذو التاء ولا ذو اليـاء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثـلاثة المذكورة فى اسم الجمع.

وتزيد عليه أن اسـم الجنس يقع على القليـل والكثير، فيقع التمـر على التمرة والتمـرتين والتمـرات، وكذا: الروم، فإن أكلت تمـرة أو تمرة أو تمرتين، وعـاملت رومياً أو روميّيـن جاز لك أن تقـول: أكلت الـتمر، وعامـلت الروم. ولو كـانا جمعين، لم يجـز ذلك، كما لا يقع رجال، على رجل، أو رجليـن، بلَى، قد يكون بعض الأجناس ممّـا اشتهر[1] فى معـنى الجمع، فلايطـلق على الواحد والاثـنين، وذلك بحسب الاستعمال لابالوضع، كلفظ الكَلِم.

وعند الأخفش: جميع أسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها، كجامل وباقر، وركب: جمع خلافاً لسيبويه.

وعند الفرّاء: كل ماله واحد من تركيـبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، أو اسم جنس كتمر، وروم فهو جمع، وإلا فلا.

وأمّا اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحـد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً، نحو إبل، وتراب، وإنما لـم يجىء لمثل تراب، وخلٌ، مفرد بالتاء، إذ لـ له فرد مميَّز عن غيره، كالتفاح، والتمر، والجوز.

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتـراكهما فى أنهما ليسا على أوزان جموع التكسيـر، لا الخاصة بالجمع[2] كأ فعلـة وأفعال، ولا المشهورة فيه كـفعلة نحو: نسـوة: أنَّ اسم الجمع لا يقع علـى الواحد والاثنين، بخـلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحـد اسم الجنس وبينه فيمـا له واحد متميز، إمَّا بـالياء، أو التاء بخلاف اسم الجمع.

فإن قيل: فقد خرج بقولك: مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع أيضاً، أعنى

(١) فى ط وبعض المخطوطات: «ممّا اشتد» بدل «مما اشتهر» تحريف.

(٢) فى ب فقط ٣/٣٦٧: بجمع القلة» بدل: بالجمع.

نجمع الواحد المقـدَّر نحو عباديد[١] وعبابيـد بمعنى الفِرَق، ونسوة فـى جمع امرأة، فينبغى أيضاً، أن يكون من أسماء الجموع، كإبل وغنم.

قلـت: إن أسماء الجمـوع، كما مرّ، هـى المفيـدة لمعنى الجـمع مخالـفة لأوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه، ونـحو: عباديد وعبابيد وزن خاصّ بالجمع ونحو نسـوة مشهور فيه، فـوزنها أوجَب أن تكون مـن الجموع، فيقدر لـها واحد، وإن لم يستعـمل، كعباد وعبدود ونساء كغـلام وغلمة [فكأن له مفرداً غـير تغيراً ما][٢].

وقد ألحق بجمع الواحد المقدر، نحو مذاكير فى جمع ذكر، ومحاسن فى جمع حسن، ومشابه فى جـمع شَبَه/ وإن كان لها واحد من لفظها، لَّما لـم يكن قياساً، ٢/ ١٧٩ فكأنّ واحدها مذكور، أو مذكار، ومَحسـن ومَشبه، وكذا: أحاديث النبى ﷺ، فى جمع الحديـث، وليس جمع الأحدوثـة المستعملـة، لأنها: الشىء الطـفيف الرذل، حُوشى ﷺ عن مثله .

وما يقع على الجـمع وعلى الواحد أيضاً [مما ليـس فى الأصل مصدراً وُصف به، يُـعرف كونـه لفظاً مشتـركاً بيـن الواحد والجـمع أو كونـه اسم جنـس، بأن يُنظر][٣] فإن لم يُثنَّ إلاَّ، لاختلاف النوعين، فهـو اسم وجنس، كالتمر والعسل، وإن ثنى، لا، لاختلاف النـوعين، فـهو جمع مـقدر تغـييره، كهـجان[٤]، بمعنى الأبيض، وكالفلك، والدلاص[٥]، تقول فى التثنيـة: هجانان وفلكانِ، ودلاصان،

(١) علق الشـريف عليها بـقوله: العباديد = الـفرق من الناس الذاهبـون فى كل وجه وكذا العـبابيد، وتقول: صار القـوم عباديد وعبابيد، والنسـبة إليه: عباديدى قال سيبـويه: لا واحد له، وواحده: فعليل أو فعلول أو فعلال فى القياس.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) الهجان: الإبل.

(٥) علق الشريف بقوله: الدليص والدّلاص: الليّن البرّاق، يقال: درع دلاص وأدرع دلاص.

فهجان ودلاص، فى الواحد، كحمار وكتاب، وفُلْك، كُقْفل، وفى الجمع: كرجال وخُضر الحركات والحرف المزيد؛ غير حركات المفرد وحرفه تقديراً.

[وأمَّا الوصف الذى كان فى الأصل مصدراً، نحو صَوم وغَور (١)، فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يثنى ولايجمع ولايؤنث، قال الله تعالى: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾(٢)، وقال: ﴿نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾(٣).

ويجوز اعتبار حاله المنتقل إليها، فيثنى ويجمع، فيقال: رجلان عدلان، ورجال عدول.

وأمَّا تاء التأنيث فلا تلحقه، لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما وضع وصفاً(٤)].

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾(٥).

وقوله: «ويكونون عليهم ضداً»(٦) فليس باسم(٧) الجنس [إذ يقال: عدوَّان، وضدَّان، لا، لاختلاف النوعين، ولامشتركا بين الواحد والجمع، كهجان، لأنهما ليسا على وزن الجمع؛ ولا اسمى جمع كإبل، لوقوعهما على الواحد أيضاً، ولا ممَّا هو فى الأصل مصدر، إذ لم يستعملا مصدرين، بل هما مفردان أطلقا على الجمع، كما ذكرنا قَبلُ](٨).



(١) الغوْر الذّاهب فى الأرض، ويقال: فلان بعيد الغوْر أى متعمق النظر.

(٢) الذاريات/ ٢٤.

(٣) ص/ ٢١.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) الكهف/ ٥٠.

(٦) مريم: ٨٢.

(٧) فى المخطوطات: فليس باسم الجمع، بل واحد أطلق على الجمع لترافد الجماعة فى العداوة، والضّدّيّة حتى كأنهم يد واحدة، وشخص واحد».

(٨) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[الجمع الصحيح والمكسّر]

(ص): «وهو صحيح ومكسر الصحيح لمذكر ومؤنث المذكر: مالحق آخره واو مضمومه ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة ليدلّ على أنَّ مَعَه أكثر منه. فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت، مثل: قاضون، وإن كان مقصوراً حذفت الألف وبقى ما قبلها مفتوحاً مثل مُصْطَفَوْن».

(ش): قيل: قد تكسر نون الجمع ضرورة، قال:

عرفنا جعفراً وبنى رياحٍ وأنكرنا زعانف آخرينِ[1] =٧٠٦

ويمكن أن يكون، جَعَل النون معتقب الإعراب؛ أ ى زعانف قوم آخرين.

ولايخلو المفرد فى جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً، أو، لا، وقد مضى حكم الصحيح.

والمعتل إمَّا أن يكون منقوصاً أو مقصوراً أو غير ذلك، فما هو غير ذلك، فى حكم الصحيح، كظبيون، ودلوون فى العاقل المسمَّى بظبى ودلو.

والمنقوص تحذف ياؤه،، وذلك لأنها تنضم قبل الواو، وتنكسر قبل الياء والضم والكسر: مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طَرَفا، كما فى: جاءنى

---

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن نون الجمع قد تكسر فى ضرورة الشعر كما فى آخرين وقد يمكن أن تكون كسرة النون كسرة إعراب كما تقدم النقل عن أبى على فى باب التثنية.

والشاهد لجرير من أبيات خاطب بها فضالة.

انظر ديوانه ٢/ ٧٧٧، وروايته: وبنى عبيد مكان: وبنى رياح. والزعنفة بالكسر والفتح: القصير والقصيرة، وجمعه: زعانف وهى أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً.

من شواهد: العينى ١/ ١٨٧، والتصريح ١/ ٧٩، والأشباه والنظائر رقم/ ٧٣٥، والتصريح ١/ ٧٩، والهمع والدرر رقم ٨٣، والأشمونى ١/ ٨٩.

هذا ورواية الرضى: «وبنى رياح» مكان : وبنى أبيه، وهى الرواية المشهورة.

القاضى ومررت بالقاضى. وهذه الياء مع واو الجمع ويائه فى حكم الطرف لعدم لزومهما، فحذفا فالتقى ساكنان، فحذف أولهما كما هو القياس فى الساكنين اللّذين أولهما حرف مد، فضمّ ما قبل الواو، لمناسبتها للضمة كما فى الصحيح، ولو أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها، لتعسَّر النطق بها، ولو قلبت الواو ياءً، لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر.

[فإن قيل: فكذا فى نحو: مسلمىَّ.

قلت: ذلك لياء الإضافة التى هى على شرف الزوال](١) وأمَّا فى حال النصب، والجر، فحذفت الياء، وبقيت الكسرة على حالها، لكون ياء الجمع بعدها.

٢/ ١٨٠ ولم تحذف ياء المنقوص(٢)/ [لأنها تنفتح، كما ذكرنا، قبل ألف المثنى ويائه، والفتحة لاتستثقل على الياء، كما فى رأيت القاضى](٣).

وإن كان الاسم مقصوراً حذفت الألف فى الأحوال، للساكنين، نحو: مصطفون، ومصطفين، والعيسَوْن والعيسَيْن؛ وإنما حذفت فى الجمع وقلبت فى المثنى [مع التقاء الساكنين فيه أيضاً، وكون أولهما حرف مد](٤)، إمَّا لأنه لو حذفت فى المثنى، أيضاً لا التبس فى الرفع إذا أضيف، بالمفرد نحو: جاءنى: أعلا إخوتك، بخلاف الجمع، فإنك تقول فيه أعلَوْ أ خوتك، وأعلَيْهم، فلايلتبس به(٥)؛ وإمَّا لأن فتحة الواو والياء قبل الألف أو الياء فى نحو: عَصَوان وعَصَوين،

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى المخطوطات: «ولم تحذف ياء المنقوص فى المثنى لوجوب فتحها فى نحو: رأيت القاضيين».

(٣) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٤) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٥) بعد قوله: «فلا يلتبس به» إلى قوله: «والكوفين إلخ ورد النص فى المخطوطات مختلفاً عن النص فى ط فى بعض التعبيرات والنص فى المخطوطات كما يلى.

«فلا يلتبس به» وأما لأنا لما قلبنا الألف فى المثنى إلى الواو والياء بقى الواو والياء مفتوحتين بعد فتحة، وبعدهما ألف ومثل هذا الثقل عندهم محتمل، فلايقلب الواو والياء ألفاً فى نحو: عزوان، والنزوان والغليان لخفة الكلمة ـ بالألف بعد الواو، والياء المفتوحة.

وأمّا الياء الساكنة ـ فى نحو: عصوين وفتيين، فأصله الألف لما ذكرنا فى أول الكتاب. =

ورَحَيان ورحَيَين أخف من ضمتهما أو كسرتهما قبل الواو والياء؛ ومن ثمة، لا ترى فى الطرف نحو: غزَوُوت ورَمِيت، كما ترى نحو: غزَوَان وغلَيَان؛ فإذا لم يأت ذلك فى الطرف، مع كون الواو المضمومة فى نحو: غزَوَان وغلَيَان؛ فإذا لم يأت ذلك فى الطرف، مع كون الواو المضمومة فى نحو غَزَوُوت، والياء المكسورة فى رَمِيت فى حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما، كما فى: سُبْروت[1]، وعفريت، فما ظنك بنحو: أعلوُون، وأعلَيِين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه، بل يجىء مثله فى الوسط نحو: قَوُول وطويل، وغيُور، وبَيِيع.

والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازاً فيقولون: العيسُون بضم السين، والعيسِين بكسرها.



= وأما الجمع فلأنه لو قلب ألفه واواً أو ياء كما فى المثنى لوقع الواو والياء المضمومتان أو المكسورتان بعد فتحه، ومثل هذا الثقل لايحتمل وكان يجب قلب الواو والياء مرة أخرى إلى الألف، فحذفت الألف بلا قلب للساكنين، وبقى ما قبل الألف على فتحه، إذ لاضرورة ملجئة إلى ضمه أو كسره لأن الواو والياء لايستثقلان بعد الفتح، وأيضاً لو ضم أو كسر لالتبس المقصور فى الجمع بالمنقوص والكوفيون.. إلخ.

(١) فى هامش ط: السُّبروت: القفر لإنبات فيه، والشىء والقليل التافه.

وفى هامش ب ٣/ ٣٧١؛ من السبر، ومعناه: الخبير بمالك الأرض والصواب ما ذكرت.

[شرط جمع المذكر]

(ص): «وشرطه: إن كان اسماً فمذكر علَم يعقل، وإن كان صفة فمذكر يعقل وأن لايكون أفعل فعلاء، مثل أحمر.. ولا فعلان فعلى مثل سكران، ولامستوياً فيه مع المؤنث مثل جريحٍ وصبور ولابتاءٍ مثل علاَّمة».

(ش): قوله: شرطه، أى شرط الجمع المذكر السالم إذا كان اسماً، أى غير صفة.

قال فى الشرح(١): كان مستغنياً عن قوله: مذكر، لأن الكلام فى جمع المذكر، وإنما ذكره ليرفع وهم من يظن أن قوله: جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على الشىء وإن لم يكن تحته معنىً، كما يسمَّى الأبيض بالأسود، فيقال: جمع المذكر لغير جمع المذكر، أو ليرفع وهم مَن يذهل عن تقدم التذكير.

ولاشكَّ فى برودة هذين العُذرين(٢)؛ ثم قال: أو يظنُّ أن طلحة داخل، فيجمعه على طلحون، وهذا، أيضاً، ليس بشىء، لأن نحو طلحة إن خرج بقوله فمذكر، يخرج، أيضاً، بقوله: جمع المذكر، وإن لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ، لم يخرج بالثانى أيضاً .

وكان عليه أن يقول: شرطه التجرد عن التاء، ليدخل فيه نحو: ورقاء، وسلمى اسمَى رجلين، فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً، ويخرج نحو طلحة وحده.

واعلم أن شروط جمع المذكر بالواو والنون، على ضربين: عام للأسماء والصفات(٣)، وخاص بأحدهما فالعامّ لهما شيئان:

أحدهما: التجرد عن تاء التأنيث، فلايجمع نحو طلحة فى الأسماء، وعلاَّمة فى الصفات، بالواو والنون، خلافاً للكوفيين وابن كَيسان فى الاسم ذى التاء

---

(١) أى شرح ابن الحاجب على كافيته، لأن ابن الحاجب شرح كافيته.

(٢) فى المخطوطات: «ولاشك أن هذين العذرين من أبرد الأعذار».

(٣) فى ب ٣/ ٣٧٢: «عام للصفات والأسماء».

فبإنهم أجازوا: طَلْحون بسكون عين الكلمة، وابن كيسان يفتحها، نحو: طَلَحون، قياساً على الجمع بالألف والتاء، كالطلحات والحَمَزات، وذلك لأن حقه الألف والتاء، كما قالوا أرَضون، بفتح الراء، لما كان حقه الألف والتاء.

والذى قالوه مخالف للقياس والاستعمال.

أمَّا الاستعمال فنحو قوله:

نَضَّر الله أعْظُماً دفنوها بسجستانَ طلحةَ الطلَحَاتِ(١) =٧٠٧

وأمَّا القياس فلأن التَّاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث، وإن حذفت، كما عملوه، حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظنّ أنه جمع المجرّد/ عنها، لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون؛ ولو جاز ٢/ ١٨١ فى الاسم لجاز فى الصفة، نحو: ربْعون وعلاَّمون، ولايجوز اتفاقاً.

وإن قاسوا ذا التاء على ذى الألف، فليس لهم ذلك، لأن الألف الممدودة تقلب واواً فتنمحى صورة علامة التأنيث.

وإنما قلبوها واواً دون الياء، لتشابههما فى الثقل، كما قيل فى صحراوات، والألف المقصورة تحذف، وتبقى الفتحة قبلها دالَّة عليها.

(١) هو الشاهد الثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن السماع والاستعمال فى نحو: طلحة، وهو: كل علم مذكر مختوم بالهاء جمعه بالألف والتاء، ولم يسمع جمعه بالواو والنون وقوله: طلحة الطلحات، روى بالجر والنصب، فمن رواه بالجر رواه بناء على تكرير الأعظم، أى أعظم طلحة الطلحات.

ومن رواه بالنصب فإنه رده على الأعظم، والحمل على إعرابها.

وطلحة الطلحات هو أحد الأجواد المشهورين فى الإسلام، واسمه طلحة الطلحات وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق فى الجود خمسة أجواد، كل واحد منهم طلحة، وطلحة الطلحات: هو طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعى.

والشاهد لعبدالله بن قيس الرقيات بمدح طلحة الطلحات وهو مطلع القصيدة، ديوانه/ ٢٠، وبعده

كان لايحرمُ الخليل ولايَعْـــ ـــتلّ بالبخل طيب العِذرات

والعذرة: فناء الدار.

من شواهد: الإنصاف/ ٤١، وابن يعيش ١/ ٤٧، والمقتضب ٢/ ١٨٨، والهمع والدرر رقم ١٥٧٨.

وإنما لـم تحذف الممدودة، والمقصورة نَسْيًا حذف التاء، للزومهما الكلمة، فكأنهما لامها.

وذُكر أن المازنى، كان يجيز فى: ورقاؤون، الهمز فى الواو لأجل الضمة.

قال السيرافى هذا سهو، لأن انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كانضمام واو[(١)]: دلوُك، وانضمام واو: أَعَلوُ القوم، ولايجوز الهمز فيهما اتفاقاً؛ وإنما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة، كما يجىء فى التصريف.

وإذا سمِّى بسعاد وزينب وهند، مذكرٌ عالم جُمعت أيضاً بالواو والنون، كما يجمع نحو زيد، بالألف والتاء إذا سمِّى به مؤنث، وكذا إذا سمىِّ بأحمر مذكر عالم قلت أحمرون، وأحامِر، وإن سمِّى به مؤنث قلت: أحمرات وأحامِره.

والثانى من الشرطين العامَّين أن يكون من أولى العِلم؛ فلا يجمع نحو: أعوج[(٢)]، وفرس طويل، بالواو والنون.

وقد يشبه غير ذوى العلم بهم فى الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء، كقوله تعالَى: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[(٣)] وقوله: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[(٤)]. و: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[(٥)]، ومثله فى العقل: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[(٦)].

وقول المصنف: علَم يعقل ومذكر يعقل؛ الأَوْلى فيه أن يقول «يعلَم»، ليشمل نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[(٧)]، إذ لايطلق عليه تعالى أنه عاقل، لإيهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها علواً كبيراً.

---

(١) فى المخطوطات: فهو كضمة الواو للإعراب فى نحو: دلوك أو للساكنين نحو: مصطفَو البلد، ولايجوز فيهما الهمز اتفاقاً، وإنما الهمز فى الواو إذا كان ضمه لازماً».
(٢) فى هامش ط: أعوج: اسم فرس كان لبنى هلال.
(٣) فصلت/ ١١.
(٤) الشعراء/ ٤.
(٥) يوسف/ ٤.
(٦) يس/ ٤٠.
(٧) الذاريات/ ٤٨.

وإنما خص أولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون، لأنهم أشرف من غيرهم والصحة فى الجمع أشرف من التكسير، وأما اختصاصهم بالواو، فلما مرّ فى تعليل تخصيص ضمير العقلاء فى نحو الرجال ضربوا، بالواو.

وخُصّ بهذا الجمع من بين العلماء: الوصف والعَلَم دون غيرهما، نحو رجل وإنسان، أما العَلَم فتحصيناً له بالتصحيح[1] عن جمع التكسير الذى يكثر التصرف فى الاسم باعتباره، وعادة العَلَم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن.

وأيضاً، فإن العَلَم يلحقه الوَهَن بالجمع بسبب زوال التعريف العَلَمى كما مضى، فيجبر بالتصحيح، كما جُبر فى نحو: قلون وكرون[2].

وأمّا الوصف فلأنه لما وضع مشابهاً للفعل، مؤدِّياً معناه، معلاً بإعلاله، مصحَحاً بتصحيحه، كما نبِّين فى التصريف؛ أُريد أَن تكون العلامة الدالة على صاحبه الذى يجرى الوصف عليه فى الجمع، كعلامة الفعل وهى فى الفعل واو، نحو: الرجال فعلوا، ويفعلون، فجعلت فى الوصف أيضاً واواً، وإن كان واو الفعل اسماً، وواو الاسم حرفاً.

ولتناسب الواوين، قبح قام رجل قاعدون غلمانه، كما قَبُحَ: يقعدون غلمانه، ولمّا لم يكن فى غير الوصف، والعَلَم ما اختصّا به مِن المقتضِيَين للتصحيح لم يجوِّزوا تصحيحه.

والوصف الذى يجمع بالواو والنون: اسم الفاعل، واسم المفعول وأبنية

(١) عبارة المخطوطات أوضح من عبارة ط، ففى المخطوطات: «بالتصحيح عن جمع التكسير الذى التصرف فيه بسبب أكثره».

(٢) بعد قوله: «كرون» زيادة فى المخطوطات ليست فى ط، وهى: «ولهذا تشارك باب العلم المجموع هذا الجمع، وباب كرون فى جواز جعل النون معتقب الإعراب».

فى القاموس" القلَةُ، والقِلا مكسروتان: عودان يلعب بها الصبيان والجمع قلات: وقُلون وقِلون.

والكرة: كثبة: ما أَدرْتَ من شيء، والجمع كُرين وكِرين وكُرات.

المبالغة، إلاَّ ما يُستثنى، والصفة المشبهة، والمنسوب، والمصغر، نحو رجيلون، إلاَّ أن المصغَّر مخالف لسائر الصفات من حيث لايجرى على الموصوف جريها.

وإنما لم يَجرِ، لأن جرىَ الصفات عليها إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعَّين، كالضارِب والمَضروب والطويل والبصرىّ، فإنها لاتدل على موصوف
٢/ ١٨٢ معَّين/.

وأمَّا المصغَّر فإنه دالٌ على الصفة والموصوف المعَّين معاً، إذ معنى رجيل: رجل صغير، فَوزانهُ وزان: رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معاً فلم يحتاجا إلِى ذكر عدد قبلهما، كما تقدَّم، وكلّ صفة تدل على الموصوف المعَّين لايذكر قبلها، كالصفات الغالبة.

ويفارقها، أيضاً، من حيث إنه لايعمل فى الفاعل عملَها، لأن الصفات ترفع بالفاعلية، ما هو موصوفها معنىً، والموصوف فى المصغر مفهوم من لفظه فلايذكر بعده، كما لا يذكر قبله، فلما لم يعمل فى الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل فى غيره من الظرف، والحال، وغير ذلك.

وأمَّا الخاص من شروط الجمع بالواو والنون، فشيئان: العلمية، وقبول تاء التأنيث، فالعلميَّة مختصة بالأسماء، لما ذكرنا، وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع: أفعل فعلاء وفعلان فَعلى، وما يستوى مذكره ومؤنثه، كما ذكرنا فى بابا التذكير والتأنيث.

وإنما اعتبر فى الصفات قبول التاء، لأن الغالب فى الصفات أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، لتأديتها معنى الفعل، والفعل يُفرق بينهما فيه بالتاء نحو: الرجل قامٍ، والمرأ ة قامت وكذا فى المضارع التاء، وإن كان فى الأول، نحو: تقوم.

والغالب فى الأسماء الجوامد أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما، كعَير، وأتان؛ وجمل وناقة، وحصان وحَجْراء[1]، أو يستوى مذكرها ومؤنثها، كَبَشَر وفرس، هذا هو الغالب فى الموضعين.

(١) الحجراء: الأنثى من الخيل، والحِصان بالكسر: الذكر منها (من تعليقات الشريف].

وقد جاء العكس أيضاً في كليهما نحو: أحمر وحمراء، والأفضل والفضلى وسكران وسكرى، في الصفات، وكامرىء وامرأة، ورجل ورجلة في الأسماء؛ فكل صفة لاتلحقها التاء، فكأنها من قبيل الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع؛ أفعل فعلاء، وفَعلان فَعلى.

وأجاز ابن كيسان: أحمرون وسكرانون، واستدل بقوله:

فما وجَدْت بناتُ بني نزار حلائلَ أسودينا وأحْمَرينا[1] =٧٠٨

وهو عند غيره شاذ؛ وأجاز أيضاً، حَمْراوات، وسَكْريَات، بناء على تصحيح جمع المذكر؛ والأصل ممنوع فكذا الفرع.

وقد شذّ من هذا الأصل: أفعل التفضيل، فإنه يجمع بالواو والنون مع أنه لاتلحقه التاء، ولعل ذلك، جبراً لما فاته من عمل الفعل في الفاعل المظهر والمفعول مطلقاً، مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتمّ من اسم الفاعل الذي إنما يعمل فيهما لأجل معنى الصفة، كما جبروا بالواو والنون: النقص في نحو: قلون وكرون، وأرضون، على ما يجيء.

وأجاز سيبويه قياساً، لاسماعاً: ندمانون، في قولهم ندمان، لقبوله التاء، كندمانة، وكذا سيفانون، لقولهم سيفانة[2] قال سيبويه: لايقولون ذلك، وذلك لأن الأغالب في فعلان الصفة، الا تلحقه التاء، فندمانة وسيفانة، كأنهما من قبيل الشذوذ، فالأوْلى أَلاَّ يجمعا هذا الجمع حملاً على الأعم الأغلب.

وأمَّا نحو عريانون، وخُمصانون[3]، فيجوز اتفاقاً، لأن فُعلان الصفة بضم الفاء، ليس أصله عدم لحوق التاء[4].

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون في الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٢٥.
واستدل به على أن ابن كيسان استدل بهذا البيت على جواز جمع أحمر وأسود بالواو والنون، وهو عند غيره شاذّ.

(٢) يقال: رجل سيفان: أي طويل ممشوق، ضامر البطن، وامرأة سفيانة (من تعليقات الشريف).

(٣) يقال: رجل خُمصان: أي ضامر البطن، وامرأة خمصانة.

(٤) بعد قوله: «لحوق التاء» زيادة في المخطوطات، وهي: =

ولَمَّا ندرت من بين الصـفات التى يستوى مذكرها ومؤنثـها: عدّوة، حملا على صديقـة، ومسكينة، حـملاً على فقيـرة قال بعضهم: فـيجوز فى مسكـين وعدو: مسكينون وعدوّون، ثم يجوز فى المؤنـث على المذكر: مسكينات وعدوَّات، وهذا قياس لاسماع؛ كما قال سيبويه فى : ندمانون.

وشذَّت من هذا الأصل صفـة على خمسة أحرف أصلية، كـصَهْصَلَق[1]، فإنه يستـوى مذكره ومؤنـثه، مع أنه يـقال:صهصلـقون، وصهصـلقَات، لأَن تكـسير
٢/ ١٨٣ الخماسى/ مستكره، كما يجىء فى بابه، فلم يبق إلا التصحيح.

قوله: «وشرطه إن كان اسماً فمذكر عَلَم»، عبارة ركيكة، وذلك لأنه لايجوز أن يكون قوله: إن كان اسـماً فمذكر، شرطاً وجزاءً خبراً لقولـه: وشرطه، لأن المبتدأ المقدر، إذًا، بعد الـفاء ضمير راجع إلى «اسمـاً» أى: فهو عَلَم، فتخلـو الجملة من ضمير راجع إلى المبتدأ، الذى هو: «شرطه»؛ مع أنه لا معنى إذًا لهذا الكلام.

ومعنى الكلام: إن كان اسماً فشرطه أن يـكون علَماً فيكون، على هذا، جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله: شرطه.. فمذكر.

وفيه محذورات: الأول دخول الفاء فى خبر المبـتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله:

=٧٠٩ * وقائلةٍ خولانُ فانكِح فتاَتهُمْ[2] *

عند الأخفش.

والثانى: أن الشرط كونه مذكراً[3]، وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر.

= «ولم يجمـع هذا الجمع الصفـات التى يستوى مذكـرها ومؤنثها، وهـى ما ذكرنا فى باب الـتذكير والتأنيث لعدم قبولـها التاء، ومشابهتها بـذلك الجوامد، نحو: بشر وفرس كمـا ذكرنا» ولما ندرت إلخ.

(١) صَهْصَـلِق: يقال: صوت صهـصلق: أى شديد. والصـهصلق: العـجوز الصخابة، والـصخب، الصّوت. [من تعليقات السيد الشريف].

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٨٠.

(٣) فى المخطوطات: «إن الشرط ليس المذكر بل التذكير» وكونه مذكّرًا إلخ.

والثالث: أنَّ إلغَاءَ الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة، كقوله:

* إنك إن يُصرعْ أخوك تصرعُ(١) * ٧١٠ =

كما يجيء فى بابه، فلايقال: زيد إن لقيته مكرمك.

ويمكن أن يُعْتذَر بأن الشرط والجزاء خبر المبتدأ، والتقدير: فهو حصول مذكر، على أن الضمير المقدر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، [والمضاف إلى الخبر محذوف](٢)، مع تعسف فى هذا العذر؛ وكذا قوله بعد: وإن كان صفة فمذكر.

قوله: «ولامستوياً فيه مع المؤنث»، عبارة أسخف من الأُولى، لأن «مستوياً» عطف على: أفعل فعلاء، فيكون المعنى: وألاَّ يكون الوصف المذكر مستوياً فى ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوى الشىء فى نفسه مع غيره؟ ولو قال: ولامستوياً فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئاً.



(١) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة فإن جملة: «تصرع» خبر إن، والجملة دليل جزاء الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ أو الخبر.
والشاهد من رجز لعمرو بن خُثارم البَجَلىّ، وقبله:

يا أقرع بن جابس يا أقرع ... إنى أخوك فانْظُرن ما تصنعُ

وبعده:

* إنى أنا الداعى نزارا فاسمعوا *

وفى الدرر رقم ١٩٢ ذكر أن البيت من رجز لعمرو بن خُثارم البجلى خاطب به الأقرع بن حابس المُجاشعى فى شأن منافرة جرير بن عبدالله البجلَى، وخالد بن أرطأة الكلبى، وكانا حكما الأقرع المذكور.
وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/ ١٩٧ نسبه لعمرو بن جثارم بالجيم، وفى معجم الشعراء/ ٦٠: عمرو بن الخثارم بالخاء وفى هامش التحقيق ذكرأن البلاذرى قال: ويقال: عامر بن الخثارم.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٦، وشواهد المغنى للسيوطى ٢/ ١٩٧.
وتفسير القرطبى ٤/ ١٨٤، والهمع والدرر رقم / ١٩٢، والمقتضب ٢/ ٧٢، والإنصاف / ٦٢٣، وابن يعيش ٨/ ١٥٨، والمقرب ١/ ٢٧٥، والمغنى رقم / ٩٥٨، والتصريح ٢/ ٢٤٩، والأشمونى ٤/ ١٨.
(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[الصّيغ الشاذة، من جمع المذكر]

(ص): «وتحذف نونه للإضافة؛ وقد شذ نحو سنين وأرضين».

(ش): وقد تحذف النون للضرورة كما في المثنى، أو لتقصير الصلة، كما في قوله[(١)]:

=٧١١ الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهُمُ من ورائنا وكف[(٢)]

وربَّما سقطت قبل لام ساكنة اختياراً كما جاء في الشواذ ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾[(٣)] بنصب «العذاب» تشبيهاً لها بالتنوين في نحو قوله:

=٧١٢ * وحاتم الطائيّ وهَّاب المِئى[(٤)] *

قوله: «وقد شذَّ نحو سنين»؛ الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير.

منها: أُبينون، قال:

=٧١٣ زعمتْ تُماضِرُ أنني إمَّا أَمُتْ يَسدُدْ أبينوها الأصاغرُ خلَّتي[(٥)]

---

(١) قيل قوله: «وقد تحذف النون» إلخ ورد في المخطوطات: «أما حذف النون فقد مضى في المثنى» وقد تحذف إلخ.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين في الخزانة وسبق ذكره رقم ٣٢٨.
واستشهد به على أن قد تحذف نون الجمع للضرورة كما هنا، والأصل: الحافظون عوره العشيرة.
وفي ط: «نطف» بدل: وكف، والنطف: التلطخ بالعيب، ومثله: وكفُ.

(٣) الصافات/ ٣٨، وهي قراءة: عاصم ـ أبان ـ ثعلبة، وأبي السمال انظر معجم القراءات قراءة رقم ٧٣٩٦.

(٤) هو الشاهد الرابع الأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة، سبق ذكره رقم ٦٦٥.
واستشهد به على أنه حذف تنوين حاتم للالتقاء الساكنين والمئى: أصله: المئين، حذفت النون لضرورة الشعر كحذف التنوين.

(٥) هو الشاهد الثاني والثمانون بعد الخمسمائة في الخزانة.
واستشهد به على أن جمع: «أبينوها» شاذ». =

وهو عند البصريين، جمع «أُبَيْن» وهو تصغير «أبنى» على وزن أفعل، كأضحى[١]، فشذوذه عندهم لأنه جمعٌ لمصغَّر لم يثبت مكَّبره.

وقال الكوفيون: هو جمع «أُبَيْن» وهو تصغير «أبْن» مقدراً، وهو جمع «ابن»، كأدْل فى جمع دَلو، فهو عندهم، شاذ من وجهين: أحدهما[٢] كونه جمعاً لمصغر لم يثبِّت مكبره، ومجىء أفعُل فى فَعَل، وهو شاذ؛ كَأجْبُل وأزمُن.

وقال الجوهرى: شذوذه لكونه جمع «أُبَين» تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعاً؛ وقال أبو عُبيد: هو تصغير «بنين» على غير قياس.

ومنها: دُهَيْدهون وأبيكرون فى قوله:

= ولخص البغدادى ما قاله الشارح، فقال:

وملخصه: أنه إمَّا جمع« أبُين» مصغر «أبْنى كأعمى.

وإما جمع «أُبين» مصغّر «أبن» بفتح الهمزة، وهو جمع ابن بكسرها.

وإما جمع «أُبَيْن» مصغر: «ابن» بجعل همزة الوصل قطعًا.

وإمامصغر «بنين» على غير قياس فهذه أربعة أقوال.

والبيت من قصيدة عدّتها أحد عشر بيتاً لسُلمىَ بن ربيعة بن ضبة:

وأولها:

حلّت تُماضِرُ غَرِبةَ فاحتلّت   فلجًا وأهلُك باللّوى فالحِلّة

وفلج= على طريق البصرة، والحلة: موضع ببلاد ضبّة.

و«اللوى»: رمل متصل به رقيق.

وفى الدرر: فإن قيل: كيف ساغ أن يقول: خَلّتى، وإذا مات لم تكن له خَلّة؟ قلت: أضافها إلى نفسه لما كان يسدّها أيام حياته فكأنه قال: الخلّة التى كنت أسدها، وهذا من إضافة الشىء إلى الشىء على حد قولهم: شهاب القذف، أضيف الشهاب إلى القذف لما كان من رمى الرامى، ووجوه الإضافات واسعة.

والمعنى: زعمت تماضر أن أبناءها الأصاغر يقومون مقامى بعد موتى.

من شواهد: ابن يعيش ٢/ ٥٥، ٤/ ١١٦، والشافية ٤/ ٥٠٥ والعينى ٣/ ١٧٤، والتصريح ٢/ ٢٩٤.

(١) فى المخطوطات: «كأضحى، وواحده: أبناة، كما أن واحد أضحى: أضحاه.

(٢) كلمة: «أحدهما» سقطت من ب ٣/ ٣٧٩.

٧١٤= قد شَرِبَتْ الا الدُّهَيدهينا قُلَيِّصاتٍ وأُبيكـــرينـــا(١)

فهما جمع: دُهَيْده مصغر: دَهداه وهو صغار الإبل، وجمع أُبيكر تصغير أَبكر

٢/ ١٨٤ مقدراً، كأضحى عند البصريين، فهو شاذ من وجهين: أحدهما: كونه/ بالواو والنون، من غير العقلاء. والثاني: كونه جمعَ مصغَّر، لمكبَّر مقدَّر؛ وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكرُ جمع بَكر، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط، كالدُّهَيدهين.

ومنها: أولو، فإنه جمع «ذو» على غير لفظه.

ومنها عِلِّيُّون، وهو اسم لديوان الخير، على ظاهر ما فسَّره الله تعالى فى قوله: ﴿كِتَابٌ مَّرْقُومٌ * يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾(٢)، فعلى هذا، ليس فيه شذوذ، لأنه يكون علَماً منقولاً عن جمع المنسوب إلى: علِّيَّة(٣)، وهى الغرفة، والقياس أن يقال فى المنسوب إليها: علِّيّ ككرسيّ المنسوب إلى كرسى.

وإن قلنا: إن «علِّيون» غير علم، بل هو جمع «علِّيَّة» وليس بمنسوب إليها وهو بمعنى الأماكن المرتفعة، فهو شاذ، لعدم التذكير والعقل، فيكون التقدير فى قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ مَّرْقُومٌ﴾: مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف.

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

وقد استشهد به على أن جمع مصغر «دهداه»، وجمع مصغر «بكر» على ما فى البيت شاذٌّ.

وأنشد سيبويه هذا الرجز، وقال: «الدهداه»: حاشية الإبل، فكأنه حقّر دهاده، فَردّه إلى الواحد وهو دهداه، وأدخل الياء والنون كما تدخل فى أرضين وسنين، وذلك حيث اضطر فى الكلام إلى أن يدخل ياء التصغير.

وأمّا «أُبيكرينا» فإنه جمع الأَبكر، ولكنه أدخل الياء والنون كما أدخلها على الدّهيدهين.

وهذا الرجز لم يعرف قائله.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٤٢، والمخصص ٧/ ٦١، ١٣٧. واللسان: بكر، دهده.

وفى هامش ط: «قليصات»: القلوص من النوق: الشابة بمنزلة الجارية من النساء.

(٢) المطففين/ ٢٠، ٢١.

(٣) العليّة: الغرفة، والجمع العلالى، وهو فعيلة، وأصله: عليوة.

وقال بعضهم: هى العِليّة بالكسر على فِعليّة بجعلها من المضاعف [من تعليقات الشريف].

ومنهـا: العالَمون، لأنه لا وصـف ولا عَلم، وأَمَّا العـقل فيجوز أن يكـون فيه على جهة التغليب لكون بعضهـم عقلاء، ويجوز أن يدّعى فيه الوصف لأن العالَم هو الذى يُعلَم منه ذات مُوجده تعالى ويكون دليلاً عليه، فهو بمعنى الدالّ.

ومنها: أهلون، وشـذوذه، لأنه ليس بصفة، ويجوز أن يتمـحَّل له ذلك لأنه فى الأصل بمعنى الإنس، وأمَّا قوله:

=٧١٥ ولى دُونكم أَهْلُونَ: سِيدٌ عَمَلَّسٌ وأرقَطُ زُهلولٌ وعرفاءُ جَيْألُ[1]

فإنما جـمعه بالواو والنـون مع عدم العقل لأنـه جعل الذئب والأرقط والـعرفاء بدل أهليه.

ومنها: عشرون إلى تسعين، وقد مضت.

ومنهـا: أَرَضون، وإنما فتـحت الراء لأن الواو والنـون فى مقام الألـف والتاء، فكأنه قـيل: أرَضات، أو للتنـبيه على أنهـا ليست بجمـع سلامة حقيقـة ويجوز إسكان راء أرضون.

ومنها؛ أبون، وأخون وهَنون، وشذوذها لكونها غير وصف ولا علَم.

وأمَّا ذو مال فوصف.

---

(١) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهـد به على أن «أهلاً» وإن كان غيـر علم لمذكر عاقل ولاصفـة له، لكنه جمعـه هذا الجمع لتنزيله هذه الوحوش الثلاثة منزلة الأهل الحقيقى، وكذلك ما بعده،وهو:

هم الأهل لامستودع السر ذائع لديهُمْ ولا الجانى بما جرّ يُخذلُ

والشاهـد من القصيدة الـلامية للشـنفرى والمشهورة بـلاميّة العرب و«الـسّيد»: مشترك بـين الأسد والذئب، ومراده الثانى.

و«العـملس»: القـوىّ على الـسيّر الـسـريع. والأرقط: مـا فيه نقـط بياض وسـواد، مشترك بـين الحيوانات. والزهلول: الأملس وقيل: الخفيف، وهو من أوصاف النمر. و«العرفاء»: مؤنث الأعرف ويقال للضبع: عرفاء لكثرة شعر رقبتها، والجيأل: اسم للضبع، وهو معرفة بلا ألف ولام.

من شواهد: المنصف ٣/٦، والمحتسب ١/٢١٨، وابن يعيش ٥/٣١.

وفى ب ٣/ ٣٨٠: «ذهلول» بالذال، تحريف.

ومنها: بنون فى ابن، لأن قياسه إبنون، وإنما جمع على أصل ابن، وهو بَنَو على حذف اللام نسياً منسياً فى الجمع كما حذف فى الواحد.

ومنها: قولهم: بلغت منى البُلْغين والدُّرخمين، بضم الفاء فيهما، ولقيت منك البرحين بضم الفاء وكسرها، وكذا: الفتكرين، كلها بمعنى الدواهى، والشدائد، وقولهم: ليث عفرِّين[1]، يجوز أن يكون شاذاً، من هذا الباب؛ جعل النون معتقب الإعراب.

واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنون، مع أنه خلاف القياس، فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذى عوِّض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، مُغيَّراً أوائل بعض تلك الجموع تنبيهاً على أنها ليست فى الحقيقة بجمع سلامة؛ فقالوا فى المفتوح الفاء نحو: سنة، سنون بكسر الفاء، وجاء سُنون بضمها، وهو قليل: ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين.

وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء: الكسر مع الضم، كالقلون والثبون، وليس بمطرد، إذ: الظبون والكرون، لم يُسْمع فيهما الكسر، وأمَّا المكسور الفاء، فلم يسمع فيه التغيير؛ كالعضين[2]، والمئين والفئين والرئين[3]، ولعل لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة، وجاء قليلاً، مثل هذا الجمع، لمَا ثبت تكسيره، أيضاً، كالثبين والأثابىّ فى الثبة[4].

وربّما جاء أيضاً فى المحذوف الفاء، كرِقة[5]، ورِقين، ولِدَة، ولِدين[6]؛ وفيما

(١) «عِفرّين»: مأسده، وقيل لكل قوى: ليث عِفرِّين بكسر العين والراء مشدّدة وقال الأصمعى: «عفَرين»: اسم بلد [من تعليقات الشريف].

(٢) «العضين» من عضوته أى فرقته، وقيل: نقصانه الهاء، وأصله: عضهته، لأن العضه والعضين فى لغة قريش: السحر، وهم يقولون للساحر: عاضه.

(٣) الرّئين» جمع الرئة.

(٤) ثبات وثبين»: جماعات متفرقة، وعنده أثبة من الخيل وأثابى (أساس البلاغة).

(٥) الرّقة: كالورق بمعنى الدراهم المضروبة، ويجمع على رقين.

(٦) لدة الرجل: تربه، ويجمع على لدات ولدون.

قلبت لامه ألفاً، كالإضاة[1] والقناة، لكن تحذف لامه نسياً/ منسياً حتى يصير ٢/ ١٨٥
كالسنة، فيقال: أضون، وقنون، ولو اعتبرت لاماتها لقيل: القنوْن والأضوْن، لكونهما بعد حذف التاء مقصورين، كالأعلَون، وعلى هذا قال:

* ولكنــــى أريد به الذَّوِينا[2] * =٧١٦

ولو اعتبر اللام، لقال: الذويْن كالأعَلْيْن، فإن «ذو» مفتوح العين عند سيبويه، كما مرَّ فى باب الإضافة؛ لكنه لما حذفت لامه فى المفرد نسياً منسياً لم يعتبرها فى الجمع.

وربمَّا جاء هذا الجمع فى المضعَّف أيضاً، كإوَزِّين[3]، وحَرِّين[4]، وحكى عن يونس: أحرّون بفتح الهمزة، وكسرها، قيل: قد جاء: أحرَّة فى الواحد؛ وقيل: لم يجىء ذلك، ولكن زيدت الهمزة فى الجمع تنبيهاً على كونه غير قياسى.

وعلَّل النحاة جَمْع ما حذفت لامه أو فاؤه، هذا الجمع، بأن هذا الجمع أفضل الجموع، كما ذكرنا، لكونه خاصاً بالعلماء، فجُبر بهذا الأفضل: ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسياً؛ قالوا: وأمَّا: حَرّون وإوزّون، فلما لحقهما من الوَهن بالإدغام، وبعضهم يقول: للنقص المتوهم؛ وذلك أن حرفَ العلة قد يبدل من أحد حرفى التضعيف، كما فى تظنَّيت.

وقد يجعل النون فى بعض هذه الجموع التى جاءت على خلاف القياس: معتقب الإعراب، تنبيهاً على مخالفته للقياس، فكأنه مكسَّر، فجرى فيه اعراب المكسَّر، فيدخله التنوين ولايسقط بالإضافة، قال:

---

(١) الإضاة: الغدير.

(٢) هو الشاهد السادس عشر فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٧.
وأراد بالذوين ملوك اليمن كذى نُواس، وذى رُعين، وذى أصبح وصدره:
* فلا أعنى بذلك أسفليكم *

(٣) الأوزة: البط وجمعه أوزون «من تعليقات الشريف».

(٤) الحرة : أرض ذات حجارة سود، والجمع: الحرار، والحّرات، وحرون. «من تعليقات الشريف».

٧١٧= ذرانىَ من نجد فإن سنينه لَعِبْنَ بنا شِيباً وشيّبننا مردا[١]

وقال:

٧١٨= وماذا يدّرى الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ[٢]

وقال:

٧١٩= * غِراثُ الوُشْح صامتةُ البُرينِ[٣] *

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن نون الجمع الذى جاء على خلاف القياس قد يجعل معتقب الإعراب أى محل تعاقبه، أى تجرى عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولاتحذف للإضافة كما فى قوله: سنينه، فالنون لّما جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة ـ إلى ضمير نجد.

والشاهد من قصيدة للصّمة بن عبدالله القشيرى.

من شواهد: ابنُ الشجرى ٢/٥٣، وابن يعيش ٥/١١، والعينى ١/١٦٩،والتصريح ١/٧٧ والأشمونى ١/٨٦، واللسان «سنه».

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة واستشهد به على ما تقدّم قبله من أنه معرب بالحركة على النون والشاهد لسُحَيم بن وثيل. وبعده.

أخو خمسين مُجْتمعٌ أَشُدِّى ونجّذنى مداورة الشئون

و«نجذنى» يقال: رجل منجذ: إذا كان قد جرب الأمور، وحنكته التجارب

من شواهد ابن يعيش ٥/١١ ـ ١٣، والعينى ١/١٩١، والتصريح ١/٧٧، ٧٩ ، والأشباه والنظائر رقم/ ٧٣٤، والهمع والدرر رقم ٨٤، والمقتضب ٣/٣٣٢، ٤/٣٧، والكامل/ ٦٣٤.

(٣) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله من أنه معرب بالحركة على النون وصدره:

* حسانُ مواضع النُّقَب الأعالى *

و«النقّب»: جمع نُقْبة، وهو اللون والوجه. وأراد بالأعالى ما يظهر للشمس من الوجه والعنق وأطرافه.

و«غراث»: جمع غَرْثان بمعنى الجوعان، وأراد لازمه وهو الهزيل اللازم من الجوع.

و«الوُشْح»: جمع وشاح بالكسر والضم، وهو شىء ينسج عريضًا من أديم، ويرصّع بالجواهر. وامرأة غرثى الوشاح: أى دقيقة الخصر لا يملأ وشاحها، فكأنه غَرْثان.

و«صامتة»: أى ساكنة.. وسكوت البرة وهى ـ كل حلقة ـ من سوار وقُرط وخلخال وما أشبهها بُرَة ـ كناية عن امتلاء ساقيها لحماً، بحيث لايتحرّك ليسمع له صوت. والبرة هنا: الخلخال.

والشاهد للطرمّاح بن حكيم.

وقال:

٧٢٠ = وأنّ لَنا أبا حَسَنٍ عليّا أبٌ برٌّ ونحن له بنينُ(١)

ويلزمها الياء، إذن، كما يلزم إذا سمِّي بجمع سلامة المذكر فى باب العَلَم، وأكثر ذلك فى الشعر.

هذا قبل العلمية، وأمّا بعدها، فكون النون معتقب الإعراب شائع فى الاختيار فى هذا النوع، كما فى الجموع القياسية مع العلمية.

وحكى عن أبى عبيدة وأبى زيد: جعل نون «مقْتَوين» معتقب الإعراب، ولعلّ ذلك لأن القياس: مَقْتَوِيّون بياء النسب، فلما حذفت ياء النسب صار: مَقْتوون، كقلون؛ وقولُه:

٧٢١ = * متى كُنّا لأمِّك مقْتوينا(٢) *

الألف فيه بدل من التنوين، إن كان النون معتقب الإعراب، وإلاّ، فالألف للإطلاق؛.

وحكيَا جميعاً: رجل مَقْتوَين ورجلان مَقْتَوين ورجال مَقْتَوين.

قال أبو زيد، وكذا للمرأة والمرأتين والنساء؛ ولعل سبب تجرُّئهم على جعل مقتوين، للمثنى والمفرد فى المذكر والمؤنث مع كونه فى الأصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع، وذلك من ثلاثة أوجه:

كون النون معتقب الإعراب، وحذف ياء النسب التى فى الواحد، وهو

(١) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على ما استشهد به قبل، فإنه رفع «بنين» بالضمة على النون مع لزوم الياء.
والشاهد من أبيات لسعيد بن قيس الهَمْدانى قالها فى أحد أيام «صِفين».
من شواهد: العينى ١/١٥٦، والتصريح ١/٧٧.

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الخمسمائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٦٧٥.
واستشهد به على أنه حُكى عن أبى عبيدة وأبى زيد جعلُ نون مقتوينا محل تعاقب الإعراب بالحركة، فالألف هنا بدل من التنوين.
والشاعد لعمرو بن كلثوم، من معلقته المشهورة، وصدره:
* تهدَّدْنا وأوْعدِنا رويداً *

مقتوى[١]، وإلحاق علامة الجمع بما بقى منه وهو مفتوح مع عدم استعماله، ولو استعمل، لقلب واوه ألفاً فقيل مَقتَى، والجمع على: مَقْتَوْن كأعلَون، لا على مَقْتوون.

وإنما قلنا: إن واحد «مقتو» المحذوف الياء، كما قال سيبويه فى: المهلبون، والمهالبة: إنه سمَّى كل واحد منهم باسم من نُسِبَ إليه، فكأن كلاً منهم: مهلَّب؛ لأن الجمع فى الظاهر للمحذوف منه ياء النسب.

ويجوز أن يقال: إن ياء النسب فى مثل: مَقتوون، والأَشْعرون، والأعْجَمون، حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكان الأصل: مقتويون، وأشعريون وأعجميّون.

١٨٦ وحكى أبوزيد/ فى: مقتوين؛ فتح الواو قبل الياء فيمن جَعَل النون معتقب الإعراب، نحو: مقتوَينُ، وذلك، أيضاً، لتغييره عن صورة الجمع بالكلية، لما خالف ما عليه جمع السلامة.

واعلم أن التذكير غالب للمؤنث، كما تقدم، فى المثنى والمجموع، فيكفى كون البعض مذكراً نحو: زيد وهند ضاربان، وزيد والهندات ضاربون، وكذا العقل فى بعضهم كاف، نحو: زيد والحمير مقبلون.

وشذَّ ضَبُعان فى الضبع التى للمؤنث والضِّبْعان الذى للمذكر، والقياس ضبْعانان، ولعل ذلك لكون ضَبُعان أخف منه، مع أن بعض العرب يقول للمذكر، أيضاً، ضبُع.

والعلَم المركّب الذى يبنى جزؤه الأوَّل للتركيب: إن لم يكن جزؤه الثانى مبنياً، كبعلبك، ومعديكرب، ثنى وجمع، نحو: البعلبكان والبعلبكون، لأن الجزأين ككلمة معربة، والتثنية والجمع للمعربات، وأمَّا اللذان واللتان واللذَين واللَّتين، وذان، وتان، وذَين، وتَيْن، فصيغ مستأنفة.

وإن كان الثانى مبنيّا إمَّا للتركيب كخمسة عشر أو لغيره كسيبويه، فالقياس أن

(١) بعد قوله: مقتوىّ فى المخطوطات: «وعدم استعمال مقتى الذى هو واحده بعد حذف الياء، ولو ثبت لقيل فى جمعه: مَقْتون كأعْلَوْن، لا مقتوون»، وإنما قلنا إلخ.

يقال: ذَوَا سيبويه، وذَوُو سيبويه، وكذا: ذَوَا خمسة عشر، وذَوُو خمسة عشر، وهذا كما يقال فى الجُمل المسمَّى بها: ذَوَا تأبط شراً، وذوُو تأبط شراً، اتفاقاً، وذواتا شاب قرناها، وذوات شاب قرناها، لأن الجمل يجب حكايتها، فلايلحقها علامتا التثنية والجمع؛ وكذا يلزم أن يقال فى المثنى والمجموع على حدِّه، المسمّى بهما، إذا لم تجعل نونيهما معتقب الإعراب نحو: جاءنى ذوا مسلمين، وذووا مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحروف. وشذ فى الاثنين: الأثانين[1].

واضافة «ذو» ومتصرفاته ههنا، من إضافة المسمَّى إلى اسمه، كما فى: ذات مرَّة.

والمبرد يجيز فى نحو سيبويه: السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثانى؛ وكذا يلزم تجويزه فى نحو خمسة عشر، علَماً.

وأمَّا مع إعراب الجزء الثانى فيهما فلا كلام فى تجويز ذلك كما فى بعلبك ومعديكرب.

والعلَم المركب تركيباً إضافيّا، يثنى ويجمع منه المضاف، نحو: عبدا مناف، وعبدو مناف.

وإذا كان كنية، جاز تثنية المضاف والمضاف إليه معاً كقولك: فى أبوزيد: أبوا الزيدَين، وآباء الزيدِين؛ والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضاً، أولى.

وأما جمع: ابن كذا، وذو كذا، علَمين كانا أو، لا، فإن كانا لعاقل قلت: بنو كذا، وذوو كذا، أو أبناء كذا وأذواء كذا.

وإن لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنثه: بنت كذا وذات كذا، نحو: ابن اللبون وبنت اللبون، وجمل ذو عثنون[2] وناقة ذات عثنون، أو لم يأت لمؤنثه ذلك،

(١) الأثانين: يوم الاثنين لايثنى ولايجمع، لأنه مثنى، فإن أحببت أن تجمعه قلت: أثانين.

(٢) العثنون: اللحية أو ما فضل منها بعد العارضين أو ما نبت على الذقن وتحته سفلاً، وشعيرات طوال تحت حنك البعير (القاموس).

نحو: ابن عِرس[١]، وذى القعدة، جُمع على: بنات كـذا نحو بنات لبـون وبنات عرس، وعلى ذوات كـذا نحو: جمال ذوات عثانـين وذوات القعدة، إلحاقـاً لغير العقلاء فى الجمع، بالمؤنث، على ما يجىء.

ورَوى الأخفش: بنو عرس، وبنو نعش، أيضاً، اعتباراً للفظ ابن، وإن كان غير عاقل، قال:

٧٢٢= * إذا ما بنو نعش دَنَوْا فتصوَّبوا[٢] *

كأنه جعله جمعاً لابن نعش وإن لم يستعمل.

---

(١) ابن عِرْس: دويّبة أصلمُ أسك جمعه: بنات عِرْس. (القاموس).

(٢) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستدل به على أن الأخفش حـكى: بنو عرس وبنو نَعْش اعتباراً للفـظ ابن، وإن كان غير عاقل، كأنه جعلها جمعا لابن نعش وإن لم يستعمل.

والشاهد للنابغة الجعدى، ديوانه/ ٤، من قصيدة مطلعها:

ومولىً جفت عنه الموالى كأنما يُرى وهو مَطْلِىٌّ به القارُ أحربُ

وصدر البيت:

* شربْتُ بها والديك يدعو صَباحه *

وقبله:

وصهباءَ لاتُخفى القذى وهو دونه تُصفّق فى رَاوُوقها ثم تقُطْبُ

وفى هامش الديوان: الصهباء: الخمر ـ دونه: قدامه ـ القذى: ما يقع فى الشراب من ذباب وغيره، والتصفيق = تحويل الشراب من إناء إلى إناء ممـزوجا ليصفو. الراووق: ناجود الشراب الذى يروق به فيصفى ـ والناجود = الباطية. تقطب= تمزج.

قال البغدادى: يقول: إن الـقذى إذا حصل فى أسفل الزجاجة رآه الرّائى فـى الموضع الذى هو فيه لصفائها، والخمر أقرب إلى الرائى من القذى، وهى فيما بين الرائى وبين القذى. يريد: أنها يرى ما وراءها لصفاتها.

وفى الشاهد: بنات نعش الكبرى سبعة كواكب، الواحد: ابن نعش لأن الكوكب مذكر فيذكر على تذكيره، وإذا قالوا: ثلاث أو أربع ذهبوا إلى البنت، ولهذا جاء فى الشعر: بنو نعش.

ويدعو صباحه: أى فى وقت صباحه، تصوبوا: دنوا من الأفق للغروب.

من شواهد: سِيـويه ١/ ٢٤٠، والمقتضب ٢/ ٢٢٤، ودلائل الإعجـاز/ ٩٨، وابن يعيش ٥/ ١٠٥، والمغنى رقم / ٦٨١.

[جمع المؤنث السالم]

(ص): «المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكره جُمع بالواو والنون، فأن لم يكن له مذكر، فأن لايكون مجرّداً كحائض، وإلاّ جُمع مطلقاً».

(ش): المؤنث[1] أى الجمع المؤنث السالم، ولا ينتقض حده بنحو: سلقاة[2]، لأن قوله قبل، وهو صحيح ومكسر، والصحيح لمذكر ومؤنث؛ بيّن أن المؤنث ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير مّاً، وعلى هذا، كان مستغنياً/ أيضاً ٢/ ١٨٧ فى حد المذكر عن قوله: ليدل على أن معه أكثر منه.

والأولى أن يقال: إنه من الحدِّ؛ وإنما جُلب له علامتان ليكونا كزيادتى جمع المذكر؛ وإنما خصَّت الزيادة بالألف والتاء، لأنه عَرَض فيه: الجمعيّة، وتأنيث غير حقيقى؛ وكل واحد من الحرفين قد يدل على واحد من المعنيين[3] كما فى: رجال، وسكرى، والجمالة والضاربة.

قوله: «شرطه أن كان صفة.. إلى آخره»؛ ينظر إلى المؤنث، إمَّا أن يكون صفة أو، لا، فإن لم يكن صفة، قال المصنف: جُمع مطلقاً، أى لايشترط شرط، وهو قوله: «وإلا جمع مطلقا» وليس بسديد، لأن الأسماء المؤنثة بتاء مقدّرة، ونار وشمس وعقرب وعين، من الأسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطّرِد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموع، كالسماوات، والكائنات، والشمالات فى الرياح، وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقى، ولا ظاهر العلامة.

فلا يجمع، إذاً هذا الجمع قياساً من الأسماء المؤنثة إلا علَم المؤنث ظاهرة

---

(١) كلمة: «المؤنث» سقطت من ب ٣/ ٣٨٧.

(٢) سلقى على وزن فعلى كسلقى الرجل: إذا ألقاه على ظهره [همع الهوامع ٦/ ٢٩].

(٣) فى المخطوطات: «وكل واحد من الحرفين يدلان على المعنيين».

كانت فيه العلامة، كعزَّة وسَلمى وخنساء، أو مقدَّرة، كهند، أو ذو تاء التأنيث الظاهرة، سواء كان مذكراً حقيقياً كحمزة، أو، لا، كغرفة، ومنه قولك: الإكرامات، والتخريجات والانطلاقات، ونحوها، لأن الواحد: إكرامة، وتخريجة بتاء الوحدة، لا: اكرام وتخريج؛ وجمع المجرد: أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع، فالاكرامات، كالضربات، والقتلات، والأكاريم، كالضروب والقُتول، فذا يقال: ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام.

أو ذو ألف التأنيث، إذا لم يسمّ به المذكر الحقيقي، كالبشرى والضَّراء، وإذا سمِّي به المذكر الحقيقي جُمع بالواو والنون، كما مرَّ ذكره.

أو ما يصح تذكيره وتأنيثه إذا لم يأت له مكسَّر، ولم يجز جمعه بالواو والنون، كالألفات والتاءات، إلى آخرها، ،وذلك لانسداد أبواب الجموع إلا هذا.

ويجمع هذا الجمع، أيضاً مُطردًا ـ وإن لم يكن مؤنثاً ـ عَلَم غير العاقل المصدر بإضافة «ابن» أو «ذو»، نحو: ابن عِرس وابن مِقْرَض[١]، وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا.

ويجمع هذا الجمع، غالبًا، غير مطرد، نوعان من الأسماء: أحدهما: اسم جنس مذكر لايعقل، إذا لم يأت له تكسير، كحمَّامات وسرادقات؛ وكذا كل خماسي أصلي الحروف، كسفرجلات، لأن تكسيره مستكره كما يجيء.

وعند الفراء: هذا القسم أيضاً مطرد.

وأمَّا إذا جاء له تكسير فإنه لايجمع هذا الجمع، فلم يقولوا: جُوالِقات[٢]، لقولهم: جواليق، وأمَّا: بوانات[٣]، مع ثبوت بُون، فشاذ.

---

(٤) ابن مِقْرَض: نوع من الفئران، قتّال للحمام، آخذ بحلوقها (أساس البلاغة).

(٢) «الجِوالِق» بكسر الجيم واللام وبضم وفتح اللام وكسرها: وعاء، وجمعه: جَواليق وجَوالقات.

(٣) البوان بالكسر: عمود من أعمدة الخيمة والبيت، والجمع: بُون بالضم [من تعليقات الشريف].

وثانيهما: الجموع التى لا تكسَّر، نحو: رجالات، وصواحبات، وبيوتات، فلا يقال: أكلُبات لقولهم أكالب.

وإن كان المؤنث صفة، فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التأنيث، أو، لا، فإن كانت فيه جمع بالألف والتاء، سواء كان صفة لمذكر حقيقى، كرجال ربْعات وعلاَّمات، أو، لا، كضاربات، وحُبْلَيَات ونُفَساوات؛ إلا أن يكون فَعْلى فَعْلان، أو فَعلاء أفعل، فإنهما لايجمعان بالألف والتاء، حملاً على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون، لما ذكرنا.

وأجاز ابن كيسان، كما ذكرنا: حمراوات وسكرانات، كما أجاز فى المذكر أحمرون وسكرانون.

فإن غلبت الاسمية على أحداهما جاز اتفاقاً كقوله ﷺ: «ليس فى الخضراوات صدقة»؛ وكذا كل فعلاءَ، أو فَعلى، سمِّيتَ به غير المذكر/ الحقيقى. ٢/ ١٨٨

وإن لم يكن فى الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة، ولم تكن خماسية أصلية الحروف، لم يجمع بالألف والتاء، سواء كان له مذكر يشاركه فى اللفظ كجريح وصبور، وسائر ما يستوى مذكره ومؤنثة، حملاً لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون؛ أو لم يكن له مذكر أصلاً، كحائض وطالق، ومرضع، ومطفل[1]؛ فرقاً بين ما جُرِّد من التاء وبين ذى التاء، فإنّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذى هو معنى الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو: يضربْن، فألحق ذو التاء أيضاً علامة جمع المؤنث أى الألف والتاء.

وأمَّا المجرد منه[2] فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه فى لحاق علامة جمعه المؤنث إياه بل جُمِعَ جمعَ التكسير نحو: حوائض وحيَّض وطوالق، ومطافل.

(١) المطفل: الظبية معها طفلها، وهى حديثة عهد بالنتاج، وكذلك الناقة والجمع مطافل ومطافيل.

(٢) «منه» سقطت من ب ٣/ ٣٩٠.

وإن كانت صفة المؤنث المجردة من العلامة، سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث، أو اختصت بالمؤنث، خماسيَّة أصلية الحروف كالرجل أو المرأة: الصَّهْصَلَق[١]، والمرأة الجحمرش[٢]، جمعت بالألف والتاء لاستكراه تكسيرها، فيقال: نسوة صهصلقات، وجحمرشات.

ويجمع أيضاً هذا الجمع مطرداً: صفة المذكر الذى لايعقل، سواء كان حقيقياً كالصافنات[٣] للذكور من الخيل، وجمال سِبَحلات، أى ضخمات، وسبَطرات أى طوال على وجه الأرض [وكذا بنات اللبون[٤]، وجمال ذوات عثانين، فى ابن اللبون، وجمل ذو عثنون][٥] أو غير حقيقى التذكير كالأيام الخاليات.

وكذا مصغر مالا يعقل كجُميلات وحميِّرات وكتيبِّات، لأن المصغر فيه معنى الوصف، وإن لم يجر على الموصوف؛ وإنما جمع المذكر فى الموضعين جمع المؤنث لأنهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره، وكان غير العاقل فرعاً عن العاقل، كما أن المؤنث فرع عن المذكر، فألحِق غير العاقل بالمؤنث وجُمع جمعَه.

وقوله: «شرطه إن كان صفة وله مذكر، فأن يكون..»، أى: فهو أن يكون، والضمير راجع إلى المبتدأ، الذى هو «شرطه» والجملة الشرطية مع الجزاء فى محل خبر المبتدأ.

ومعنى هذا الكلام: أن المؤنث إذا كان صفة، على ضربين:

إمَّا أن يكون له مذكر ، أو، لا، فإن لم يكن له مذكر فشرطه ألاَّ يكون مجرداً عن التاء، كحائض.

---

(١) الصهصلق = العجوز الصخابة.

(٢) الجحمرش: العجوز الكبيرة.

(٣) الصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم؛ وقد أقام الرابعة على طرف الحافر.

(٤) ابن اللبون: ولد الناقة: إذا كان فى العام الثانى واستكمله، وإذا دخل فى الثالث، وهى ابنة لبون ـ(القاموس).

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جُمع بالواو والنون، فخرج بهذا القيد فعلاء أفعل، وفعلَى فعلان، وجميع الأمثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح؛ وثيِّبات شاذ[(١)]، ووجهه أن فَيْعِلا قياسه لحاق التاء فى المؤنث، كسيِّدة وميّتة؛ وخرج عنه، الوصف ذو التاء الذى يشترك فيه المذكر والمؤنث كرَبَعَة ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوهما، ولايجوز، لأنه يجمع بالألف والتاء.

وتقول فى جمع بنت، وابنة: بنات، وهى جمع أصلهما[(٢)]، لأن الأصل: بَنَوة، كما أن بنون جمع أصل ابن: أى بَنَو، على حذف اللام نسياً فى الجمعين.

وكذا أخوات جمع أصل أخت، أى أَخَوَة بغير حذف اللام، وأُخُون جمع أخ على حذف اللام نسياً.

والثلاثى المحذوف اللام المعوَّض عنها التاء، على ثلاثة أضرب:

إمَّا مفتوح الفاء، وردّ اللام فى جمعه بالألف والتاء أكثر، كهنوات وسنوات وضعوات[(٣)]، فى: هَنَة وسنة وضعَة، وذلك لخفة الفتحة، وجاء بحذف اللام أيضاً، كذوات وهنات.

وجاء منه مالم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، استغناءً بجمع التكسير، وذلك كأَمَة وشاة وشفة.

وإمَّا مكسور الفاء، وترك الردّ فيه أكثر، كمئات[(٤)] ورِئات، لثقل الكسرة وقد جاء عِضوات[(٥)].

---

(١) يقال: رجل ثَيِّب وامرأة ثيِّب.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٣٩١: «لأصلها».

(٣) فى هامش ط: الضعة: شجر: والأصل: ضعو، والهاء عو ض لأنه يجمع على ضعوات.

(٤) فى ط فقط: كثبات بالثاء تحريف.

(٥) العضة: كل شجر يعظم وله شوك، ويجمع على عضاة كشفاة، فنقصانها الهاء، وقيل: نقصها الواو، لأنها تجمع على عضوات [من تعليقات الشريف].

وإمَّا مضمـوم الفاء، ولم يَرِد فيه الـردّ، كثبات وظبات وكرات، لـكون الضم أثقل الحركات.

وجاء فى بعـض اللغات فيمـا لم يُردَّ فيه المحذوف: فـتح التاء حالة الـنصب، قالوا: سمـعت لغاتَهم، وجـاء فى الشاذ: ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتًا﴾(١)، ولعلَّ ذلـك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء فى الواحد، وكالواو والنون فى: كرون، وثبون.

وقال أبو عـلى: بل هى تاء الـواحد، والألف قبلهـا هى اللام المردودة، فمـعنى سمعت لغاتهم: سمعت لغَتهم، قال: وذلك لأن سيبويه قال: إن تاء الجمع لا يفتح فى موضـع؛ وفيما قـال نظر، إذ المعنـى فى: سمعـت لغاتهـم، وقوله: ﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتًا﴾: الجمع.

وحكى الكوفيون فى غير محذوف اللام: اسـتأصل الله عِرقاتَهم بفتح التاء(٢)؛ وكسرُهـا أشهر، فإمَّا أن يـقال: إنه مفرد، والألـف للإلحاق بدرهم، أو يـقال: إنه جمع فتحت تاؤه شاذاً، [فالعرق إذاً كالبِوان، مذكر له جمعُ مُكسَّر وهو العروق، جُمع بالألف والتاء مثله](٣).

[من أحكام المجموع بالألف والتاء]

ولنذكـر شيئاً من أحكـام المجموع بالألف والـتاء وإن كان المصنف يـذكره فى قسم الصرف، فنقول:

---

(١) النساء/ ٧١، والقارىء بها مجهول، وليس لها إلا مصدر واحد وهو شرح الرضى.

وفى البحـر ٣/ ٢٩٠: ولم يقرأ «ثبات» فيـما علمناه إلا بكـسر التاء. ثم نقل عـن الفراء: أن من العرب من ينصبها بالفتحة، وروى شاهداً على ذلك.

(٢) جمع عرقه، وهى الأصل. انظر هامش الخصائص.

وهو الخبر أن أبا عمرو سـأل أبا خيرة [وهو أعرابى] عن قولهم: «استأصل الله عـرقاتهم» فنصب أبو خيرة التاء، فقال له أبو عمرو: هيهات. أبا خـيرة لان جلدك. انظر الحلقة المفقودة، فى تاريخ النحو العربى للمحقق/ ١٩١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط.

كل ما هو على وزن فَعْل وهو مؤنث بتـاء ظاهرة أو مقدرة كدعد، وجَفنة، فإن كان صفة كصَعبة أو مضاعفاً كمَدَّة أو مـعتلَّ العين كبيضة وجوزة، وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء.

وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه، كتَمَرات ودَعَدات[1].

والتزم في جمع لَجبة[2] لَجَبات بفتح العين لأن في «لجـبة» لغتين، فتح العين وإسكانها، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور.

وقيل: لما لزمت التاء في لجبة، لكونهـا صفة للمؤنث، ولا مذكر لها، يقال شاة لجبة، إذا قال لبنها، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو: جفنة وقصعة؛ وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياساً لا سماعاً.

وغلب الفتـح في جمع «ربْعة» لتجويز بـعضهم فتح عين الواحـد، وقيل: إنها كانت في الأصل اسماً ثم وصف به فلوُحِـظ فيه الأصل، كما يقال في جمع امرأة كلْبة: نسوة كَلَبَات بفتح العين[3].

ولايقاس عليه غيره نحو: ضخمات، وصعبات، خلافاً لقطرب ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فَعلات للضرورة، قال ذو الرمة:

أَبَتْ ذِكَرٌ عوَّدْنَ أحشاءَ قَلْبه   خفوقاً ورَفْضاتُ الهوى في المفاصِلِ[4] =٧٢٣

(١) في المخطوطات: كتمرات وجفنات.

(٢) في أساس البلاغة: عنزٌ لجبةٌ، ولجَبَةٌ، ولجْبَةٌ بـالحركالت الثلاث وأعنز لجابٌ، وقد لجبّتْ ولجُبتَ لُجوبةٌ، وهو تولية اللبن وذهابه.

(٣) في المخطوطات: «بفتح العين نظراً ألى عروض الصفة، وندر في جمع كهْلة: كهلات بفتح العين، ولايقاس عليه غيره. . . إلخ.

(٤) هو الشاهد التسعون بعد الخمسمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «رفْضات» كان يستحق أن يفتح فاؤه، فسكن للضرورة، لأن «رفضات»: جمع رفْضة، وفَعْلـة بفتح الفاء، وسكون الـعين إذا كان اسماً لاصفة كـصَعْبة يجب فتحـها إذا جمعت بالألف والتاء و«رفـضة» هنا اسم، لأنه مصدر محض لـيس فيه من معنى الوصفـيّة شيء ولو كان مؤولاً بالوصف كرجل عدْل لكان للتسكين وجه. =

وجاء في المعتل اللام نحو: أخْوات وجَدْيات[١]: تسكين عينهما، وقد يقاس عليهما قصداً للتخفيف، لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام.

ويجوز أيضاً في القياس أن يقال: نسوة كلْبات، اعتباراً للصفة العارضة كما تقول: صعَبات بفتح العين إذا سمِّيت بصعبة.

و«أهل»، في الأصل: اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه: أهلون وأدخلوا التاء فيه فقالوا: أهلة، قال:

٧٢٤ = وأهْلةِ وُدٍّ قد تبرَّيْتُ ودَّهم وأبليتُهم في الحمد جَهْدِي ونائلي[٢]

أي: وجماعة مستأهلة للودّ، قال:

٧٢٥ = فهم أَهَلاتٌ حولَ قيس بن عاصم إذا أدلجوا يَدْعون باللّيل كوثرا[٣]

= والشاهد لذى الرمة، ديوانه/ ٥٧٨.

من شواهد: المقتضب ٢/ ١٩٢، والمحتسب ١/ ٥٦، ٢/ ٢٧١، وابن يعيش ٥/ ٢٨ و «رفضات الهوى» كما نص البغدادى هو من قولهم: رفضت الإبل ترْفضِ كضرب يضْرب رفوضاً: إذا تبدّدت فى المرعى حيث أحبت.

وفى رواية ابن يعيش: «أتت» ذكر بالتاء، وقد رفض هذه الرواية البغدادى حيث قال: إن فى بعض نسخ الشرح أتت بالمثناة على أنه من الإتيان، ولم أره فى نسخ الديوان، وعندى منه، ولله الحمد - أربع نسخ - وانظر هامش الأشباه والنظائر رقم ٤٣ بتحقيقى.

(١) فى القاموس: «جدى» الجدْية كالرّمية: القطعة المحشوة تحت السّرج والرّحل.

(٢) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أهلا» الوصف يؤنث بالتاء كما فى البيت.

وقوله: وأهلة ود صفة لموصوف محذوف، أى جماعة مستأهلة للودّ أى مستحقة له.

والشاهد لأبى الطّمحان القَينى: وهو شاعر إسلامى ومعناه: أى رب من هو أهل للوّ، وقد تعرّضت له، وبذلت له فى ذلك طاقتى من نائل والجمع أهلات وأهْلات وأهْلون وكذلك الأهالى، زادوا فيه الياء على غير قياس كما جمعوا ليلا على ليال ومعنى تبرّيت: تَعرّضت له ولودّه.

من شواهد: المحتسب ١/ ٢١٧، واللسان: «أهل».

(٣) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه جَمْعُ أهلة، جمع باعتبار اسميته، ولهذا فتح عينه، والشاهد من قصيدة لِلمُخبّل السعدى وقبله. =

ويقال: أهْلات أيضاً بسكون الهاء اعتداداً بالوصف العارض.

وتفتح هذيل العين المعتلة كجوَزات وبيَضات، وقال:

=٧٢٦ * أخو بيَضات رائحٌ متأوّب[1] *

٢/ ١٩٠ وقرىء في الشواذ: ﴿ ثَلاثُ عَوَرَات﴾[2]/ .

وإنما سكنت عين الصفة وفتحت عين الاسم فرقاً، وكانت الصفة بالسكون أليق، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف؛ وسكن المضاعف[3] والمعتل العين استثقالا، أى فراراً من الثقل العارض بتحريك أوّل المثلين، وتحريك الواو والياء؛ فأن قيل[4]: فلتقلبا ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

= ألم تعلمى يا أم عمْرة أننّى تخاطأنى ريب الزمان لأكبرا

وأشهدَ من عوف حلولاً كثيرة يحجُّون سِبَّ الزِّبرقان المزعفَرا

فهم، أهلات . . . . . . إلخ.

وتخاطأنى = تخطّانى وفاتنى.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٩١، وابن يعيش ٥/ ٣٣، واللسان: «أهل» وفى ط والمخطوطات :

* إذا أدلجوا بالليل يدعون بالليل كوثرا *

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن هذيلا تفتح عين فعْلة الاسمى فى الجمع بالألف والتاء كبيضات بفتحات: وعجز الشاهد:

* رفيق بمسح المنكبين سَبوحُ *

والشاهد على الرغم من شهرته ليس له قائل معروف.

والرائح: الذى يسير ليلا، والمتأوب: الذى يسير نهاراً.

يصف ظليماً وهو ذكر النعام، شبّه بن ناقته، فيقول: ناقتى فى سرعة سيرها كالظليمٍ له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته.

من شواهد: المحتسب ١/ ٥٨، والخصائص ٣/ ١٨٤، والمنصف ١/ ٣٤٣، وابن يعيش ٥/ ٣٠، والشافية ٤/ ١٣٢، والعينى ٤/ ٥١٧، والهمع والدرر رقم ١٩، والتصريح ٢/ ٢٩٩، واللسان: بيض.

وانظر تفسير القرطبى ١٢/ ٣٠٥، والبحر المحيط ٦/ ٤٤٩.

(٢) النور/ ٥٨ : وهذه القراءة قرأ بها ابن عباس، وابن أبى إسحاق والأعمش: انظر البحر ٦/ ٤٤٩.

(٣) فى ط: «المضاف» بدل: «المضاعف» تحريف ظاهر.

(٤) فى ط: «فإن قليل» تحريف واضح.

قلت: إن الحركة عارضة فى الجمع، ولذلك لم تقلبهما [١]هذيل مع تحريكهما، كما لم تقلب واو خطوَات المضموم ما قبلها ياءً لعروض الضمة.

وأمَّا فُعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة، وكذا فُعل المؤنث كجمل.

فإن كانت مضاعفة، فالإسكان لازم مع الألف والتاء كغُدَّات .

وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا بالواو، كسُورة، فلا يجوز الإتباع إجماعاً.

وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فى بيضات وروضات، لأنهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة؛ لكن سيبويه، قال: لا تتحرك الواو فى: دُولات، والظاهر أنه أراد بالضم[٢].

وإن كانت صحيحة العين، فإن كانت صفة كحلوة فالإسكان لا غير.

وإن كانت اسماً فإن لم تكن اللام ياءً جاز فى العين الإسكان والفتح والإتباع، سواء كان اللام واواً، كخطوات، أو، لا، كغرفات.

والإتباع ههنا أكثر منه فى فعلة، وإن كان الكسر أخف، وذلك لأن نحو عُنُق، أكثر من نحو إبِل.

وإن كانت اللام ياءً لم يجز الإتباع اتفاقاً للثقل.

وأمَّا الفتح، فالمبرِّد نصَّ على جوازه، وليس فى كلام سيبويه ما يدل عليه.

وأمَّا «أُمّ»، فلفظ أمَّهَات فى الناس أكثر من أمَّات، وفى غيرهم: بالعكس، والهاء زائدة بدليل الأمومة وقيل أصلية بدليل تأمَّهت، لكونه على وزن تفعَّلت، قال:

٧٢٧= * أُمَّهتى خندفٌ وإلياس أبى [٣]*

(١) فى ب ٣/ ٣٩٤ : تقبلهما، تحريف واضح.

(٢) يعنى أن سيبويه أراد الا تتحرك الواو بالضم.

(٣) هذا الشاهد أغفله البغدادى فى هذا الموضع، فلم يعلق عليه وهو رجز، استشهد به على رأى من=

ووزنها: فُعَّلة فحذف اللام.

وأمَّا فِعلة بكسر الفاء وفِعلْ مؤنثاً كهند، فإن كانت مضاعفة فلا تجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين نحو: قِدَّات[١]، وإن كانت معتلة العين ولايكون إلا ياء إمَّا أصلية، كبِيعة، أو منقلبة كدِيمة، فلا يجوز فيه الإتباع إجماعاً، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل؛ وعِيرَات فى جميع عِير شاذ عند غير هذيل.

وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفة، فالإسكان، كعلجات[٢].

وإن كانت اسماً، فإن كانت اللام واواً امتنع الإتباع اتفاقاً للاستثقال، وجاز الفتح والإسكان على ما نص المبّرد كرشوات[٣]. ومنع الأندلسى الفتح، وإن كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والإسكان[٤] وأمَّا الإتباع فمنعه سيبويه، لقلة

= يرى أن أصل أمّ: أمهة بدليل مجيئها هنا كذلك.

وبعده:

* عند تناديهم بهالٍ وهَبِ *

والشاهد لقصى بن كلاب.

وخندف: اسم ليلى بنت عمران، وهى امرأة إلياس بن مضر، وإنما سميت خندف، لأن إلياس كان خرج فى نجعة له، فنفرت إبله من أرنب، فخرج إليها عمرو فأدركها فسمى مدركة، وخرج عامر فتصيّدها وطبخها فسمى طابخة، وانقمع عمير فى الخباء فسمى قمعة، وخرجت أمهم تسرع، فقال لها إلياس: أين تخندفين؟ فقالت: مازلت أخندف فى أثركم، فلقبوا: مدركة، وطابخة، وقمعة وخندف والخندفة: ضربٌ من المشى. انظر الدرر الهوامع رقم ١٦، وانظر القصة أيضاً فى اللسان: أخنف»، وهال وهب: كلا هما زجر للخيل.

من شواهد الجمهرة ٣/٢٦٧، والشافية / ٤ ٣٠، والهمع والدرر رقم ٨٦، واللسان: «خنف».

(١) قدّات: واحدها: قِدّة، وهى سير يقدّم من جلد غير مدبوغ (القاموس).

(٢) العِلج بالكسر: العير وحمار الوحش السمين القوى ـ والرغيف الغليظ الحرف، والرجل من كفار العجم، جمعه علوج وأعلاج وعِلجة.

(٣) كرشوات سقطت من ب ٣/ ٣٩٥.

(٤) فى المخطوطات بعد: «والإسكان»: وفى الكسر خلاف.

باب فَعِل فى الصحيح، فكيف بالمعتل اللام؟ وأجازه السيرافى لعروض الكسر، وقياساً على خطوات.

وإن صحت اللام نحو: كِسرة جاز الإتباع، والفتح والإسكان.

والفراء يمنع ضم العين مطلقاً فى المضمومة الفاء، وكسرها فى المكسورة الفاء، صحت العين أو، لا، إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات.

★★★

جمع التكسير

(ص): «جمع التكسير: ما تغيَّر بناء واحده، كرجال، وأفراس.

«وجمع القلة أفْعُـل، وأفْعال، وأفعلة، وفعلة، والصحيـح، وما عدا ذلك جمع كثرة».

(ش): لاشك أن جمـع السلامة بـالواو والنون يتـغير بنـاء واحده أيضاً بـسبب الزيادتين لأنك بـنيته بهما بناءً مسـتأنفاً، فالمفرد صار كلمـة أخرى بذلك، كما أن الثمانـية مثلاً إذا ضَمَمتَ إليـها الاثنين تصيـر عشرة، ويكون المجموع الثـانى غير المجموع الأول، وهذا هو الـتغيير؛ فقد تغيَّـر أيضاً فى جمع السلامـة بناء الواحد، ولهذا قال فى حدّ الجمـع: «بتغيير مَّا»، فدخل فيه جمع الـسلامة، وكذا الكلام فى الجمع بالألف والـتاء، بل التغيير فيه أظـهر، لأن علامات/ التأنيث الثـلاث تتغير ٢/ ١٩١ فيه، ولايبقى على حاله إلا ما التاء فيه مقدرة.

فالأولى فـى حدِّ جمع الـسلامة أن يقـال: هو الجمع الـذى لم يغيَّـر مفرده إلا بإلحاق آخره علامة الجمع.

وجمع التكسير: ما تغيَّر بغير ذلك.

وأمَّا التغيير فـى نحو تمرات بفتح العين، وفى نحو خطـوات وسدرات بفتحها وإتباعها، فيقدَّر حـصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتـها لغرضٍ،وإن لم يثبت نحو تمـرات ساكن العيـن . بخلاف خطوات وسـدرات كما كان حذف الـتاء فى المجموع بـالألف والتاء بعد لحـاقهما لاجتمـاع التاءين فجـميعها من بـاب جمع السلامة باعتبار الأصل][1].

قوله: «وجمع القلـة أفعل.. إلى آخره» قالوا: مطلق الجمع عـلى ضربين : قلَّة وكثرة، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدَّان داخلان، وبالكثير: ما فوق العشرة.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

قالوا: وجمع القلة من المكسَّر أربعة: أفْعُل، وأفعال، وأفعلة، وفِعْلة، وزاد الفراء: فَعَلَة، كقولهم: هم أكلة رأس، أى قليلون، يكفيهم ويشبعهم رأس واحد؛ وليس بشىء، إذ القلَّة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق فَعَلَة.

ونقل التبريزى: أن منها أفعلاء، كأصدقاء.

وجمعا السلامة عندهم منها أيضاً استدلالاً بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد؛ وليس بشىء؛ إذ مشابهة شىء لشىء لفظاً لا تقتضى مشابهته له معنىً، أيضاً؛ ولو ثبت ما نُقل أنَّ النابغة قال لحسان، لما أنشده قوله:

٧٢٨= لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يلمعْن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما[1]

قلَّلتَ جفانك وسيوفك، لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة.

وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة[2].

والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما.

واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلَّة، بغلبة استعمالها فى تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت.

(١) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه إن ثبت اعتراض النابغة على حسان لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة. وهذا طعن منه على هذه الحكاية. ثم استظهر أن جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما.
والشاهد هو لحسان بن ثابت، ديوانه/ ٢٢٢.
من شواهد: سيويه ٢/ ١٨١، والمقتضب ٢/ ١٨٦، والخصائص ٢/ ٢٠٦، والمحتسب ١/ ١٨٧، وابن يعيش ٥/ ١٠، والأشباه والنظائر رقم ٤٢، والعينى ٤/ ٥٢٧، والأشمونى ٤/ ١٢١، وانظر القرطبى ١٨/ ٣١١.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «والكثرة» «بل الظاهر أن الاسم إن كان له جمع السلامة وجمع الكثرة، فالسلامة للقلة، فالجفان فى جمع الجفنة للكثرة، والجفنات للقلة. ولو لم يجىء إلا جمع السلامة فمشترك بين الأمرين».

واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلا بناء جمع القلة كأرجل فى الرِّجْل[١]، أو إلا جمع الكثرة، كرجال فى رَجُل، وكذا كل جمع تكسير للرباعى الأصلى حروفه[٢]، ومالايجمع إلا جمعَه، كأجادل[٣] ومصانع، فهو مشترك بين القلة والكثرة، وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك للآخر، كقوله تعالى: ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[٤]، مع وجود أقراء.



[المصدر فى مجال التعريف]

(ص): «المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل».

(ش): يعنى بالحدث معنىً قائماً بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشى، أو لم يصدر، كالطول والقصر.

والجَرْى فى كلامهم يستعمل فى أشياء؛ يقال: هذا المصدر جار على هذا الفعل، أى أصل له، ومأخذٌ اشتق منه، فيقال فى: حمدت حمداً: إن المصدر جار على فعله، وفى نحو: ﴿وتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[٥]، إن تبتيلا ليس بجارٍ على ناصبه.

ويقال: اسم الفاعل جار على المضارع، أى يوازنه فى الحركات والسكنات؛ ويقال: الصفة جارية[٦] علىً شىء، أى ذلك الشىء: صاحبها، إمّا مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف أو موصول؛ والأولى: صيانة الحدّ عن الألفاظ المبهمة[٧]؛

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «فى الرّجل» وأذرع فى الذراع فهو إذاً مشترك بين القلة والكثرة. وكذا إن لم يأت للاسم إلا بناء جمع الكثرة كرجال فى رجل» وكذا كل جمع تكسير إلخ.

(٢) فى المخطوطات: نحو جعافرة، وكذا إذا مالم يجمع إلا جمعه» إلخ.

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) البقرة/ ٢٢٨.

هذا ومن الملحوظات أن الرضى فى جمع التكسر اقتصر على الخطوط العامة له، إما التفصيل فى صيغه فقد اكتفى بما صنعه فى شرح الشافية.

(٥) المزمل/ ١٨.

(٦) فى المخطوطات: الصفة جارية على من هو له أى هو صاحبها إلخ.

(٧) فى المخطوطات «عن الألفاظ المشتركة، وخاصة إذا كانت مجازية غير مشهورة فيما نقلت إليه من المعنى» ولو قال إلخ.

ولو قال: اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل لـكان حدًا تامًا على مذهب البصريَّة، فإن الفعل مشتق منه عندهم، وعكس الكوفيون.

٢/١٩٢ قال البصريون: سمىَّ/ مصدراً لكونه موضعَ صدور الفعل.

وقال الكوفيون: هو مَفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعداً حسناً أى قعوداً، والمصدر بمعنى الفاعل أى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل .

واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كعقدت قعوداً ، والعامل قبل المعمول؛ وهو مغالطة[1]، لأنه قبله بمعنى أن الأصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع فى أن وضعه غير مقدَّم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟؛ وينتقض ماقالوا بنحو: ضربت زيداً، و: بزيد، و: لم يضرب، فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول.

وقال البصريون: كل فرع يؤخذ من أصل، ويصاغ منه، ينبغى أن يكون فيه ما فى الأصل، مع زيادة هى الغَرَض من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل: فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التى هى الغَرَض من وضع الفعل، لأنه كان يحصل فى قولك: لزيد ضربٌ: مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجهٍ أخصر، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان.

وسيبويه: يسمِّى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً فإذا انتصب بفعله سمِّى مفعولاً مطلقاً، كما مرَّ فى بابه.

وقوله: «الجارى على الفعل»، احتراز من: العالميَّة والقادريَّة[2].



(١) فى المخطوطات: بعد قوله: وهو مغالطة: «إن أرادوا أن مرتبته وقت العمل أن يتلفظ به قبل المصدر فمسلم، ولاينفعهم، لأن النزاع فى كون الفعل مقدماً وضعاً على وضع المصدر مأخذاً له، لافى تقدمه عليه عند عمله فيه وينتقض إلخ.

(٢) العالمية والقادرية: مصدران صناعيان.

[المصدر القياسى والسماعى]

(ص): «وهو من الثلاثى سماع، ومن غيره قياس، تقول: أخرج إخراجاً واستخرج استخراجاً».

(ش): ترتقى أبنية مصدر الثلاثى إلى اثنين وثلاثين، فى الأغلب، كما يجيىء فى التصريف، وأمَّا فى غير الثلاثى، فيأتى قياساً، كما تقول مثلاً: كل ما ماضيه على أفعَل، فمصدره على إفعال، وكل ما ماضيه على فعَّل فمصدره على تفعيل، وكل ما ماضيه على فَعلَل فمصدره على فعْلَلة.

ويجوز، أيضاً، أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد فيه، وهو أن يقال: ننظر إلى الماضى ونزيد ألفاً قبل الآخر، فإن كان قبل الآخر فى الماضى متحركان، كسرت أولهما فقط، كما تقول فى أفعلَ: إفعال، وفى فعلَل: فعلال، وفى فَعلى: فعلاء وفى فاعل: فيعال وفى فعَّل: فعَّال، وإن كان ثلاث متحركات، كسرت الأولَين[١]، كانفعال وافتعال واستفعال، وافعلال وافعيلال، إذ أصل ماضيها: انفعَلَ، وافتعَل واستفعلَ، وافعلَلَ، وافعالَلَ؛ وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل، بل ذلك لبيان كيفية مجيىء المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل.

والأشهر فى مصدر فعَّل، وفعْلَلَ وفاعَل، وتفعَّل، خلاف القياس المذكور، وهو: تفعيل، وفعللة ومُفعالة، وتفعُّل، وأمَّا فعال فى مصدر فاعل كقتال، فهو مخفف القياسىّ، إذ أصله: قيتال؛ ولم يأتَ فى تفعلل وتفاعل، [وما ألحق بتفعْلل، من تفوعل وتفيعل، ونحوهما، إلا خلاف القياس، كالتفعْلُل والتفاعُل][٢].

وتجيىء أحكام هذه المصادر فى شرح مقدمة التصريف[٣]، إن شاء الله تعالى.

---

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «كسرت الأولين: تقول فى انفعل، واستفعل وافتعل وافعلّ إذا أصله: افعلل، وافعال، إذْ أصله: افعالل، وتفعل انفعال واستفعال وافتعال، وافعلال، وافعيلال وتفعال» وليس ما ذكرت بناء.. إلخ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظـ.

(٣) مقدمة التصريف هى الشافية لأبى الحاجب التى شرحها الرضى وحققها الأساتذة: محمد نور الحسن ـ محمد الزفزاف ـ محمد محيى الدين عبد الحميد.

المصدر يعمل عمل فعله

(ص): «ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره، إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ولايتقدم معموله عليه، ولايضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل. وتجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول وإعماله باللام قليل؛ فإن كان مطلقاً فالعمل للفعل وإن كان بدلاً منه فوجهان».

(ش): قوله: «ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره».

اعلم أن معنى المصدر عَرَض، لابدَّ له فى الوجود من محل يقوم به، وزمان،
٢/١٩٣ ومكان؛ ولبعض المصادر مما يقع عليه، وهو المتعدى، ولبعضها/ من الآلة، كالضرب؛ لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر إلى ما يحتاج إليه فى وجوده.

ولايلزم أن يكون وضع الواضع لكل لفظ، على أن يلزمه فى اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ معناه؛ ألا ترى أنه وضع الألفاظ الدالة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولايلزمها فى اللفظ: الألفاظ الدالة على محالها، فنقول:

إذا قصد تبيين زمان الحدث الذى هو أحد الأزمنة الثلاثة معيَّناً، مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محلِّه الذى يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة أو مكانه، أو ما وقع عليه: صِيغَ من هذا المصدر الذى هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إمَّا بمجرَّد تغيير حركاته وسكناته كضرب[1] فى: الضرْب، أو بتغييرهما مع الحذف، كاستخرج فى الاستخراج أو بتغييرهما مع الزيادة كينضرب واضرب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة معيَّناً، وتقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتسمَّى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للفاعل ويسمَّى ما قام به الحدث فاعلاً، أو تقتضى وجوب ذكر أحد لوازمه الأُخَر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر، والمساء ونحو ذلك، أو المكان أو ما وقع عليه أو الآلة أو غير ذلك.

(١) فى ط فقط: «ليضرب» بدل: كضرب.

وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره أهم من باقى لوازمه، فتسمَّى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للمفعول ، وذلك اللازم المذكور بعدها، مفعول مالم يسمَّ فاعله.

فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيناً، وبعض لوازمه الأُخَر الأهم عند المتكلم.

ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفى بها، ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم، فى الأغلب، فجيىء بما كان منها ذكره أهم، بعدها، وإنما قلت فى الأغلب، لأنه أمكن فى بعضها ذلك، كأضربُ، ونضربُ، ولكنه لما كان الأغلب: مالم يمكن فيه ذلك، استمر هذا المدلولَ عليه بالصيغة، أيضاً، بعدها طرداً للباب فأضمر «أنا» بعد أضرب، و«نحن» بعد نضرب، بدلالة العطف عليهما فى: أضرب أنا وزيد.

وإنما جُعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعنى المبنى الفاعل، وللمبنى لباقى اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتماماً بمحل الحدث، فإن الحدث إلى محله أحوج منه إلى غيره، من سائر اللوازم، ولهذا كان المبنى للفاعل أكثر استعمالاً من المبنى للمفعول؛ فرفعُ كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أهم من بين لوازم الحدث، سواء تقدم على سائر اللوازم فى اللفظ، نحو: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة أمامَك بالسوط، أو تأخر عنها كلها، أو توسطها؛ ولو لَم يكن الرفع دليلاً على هذا لم يكن للرفع وجه إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: ضرب عمراً زيد، وسِير يومَ الجمعة فرسخان.

فظهر أنَّ ما قيل: إن تقديم المفعول على الفاعل، وحده، أوعلى الفعل، يُفيد كونه أهمَّ، ليس بشىء، بل المرفوع أهم على كل حال، ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده: التوسع فى الكلام فقط، وفائدة تقديمه على الفعل، إمَّا تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى: ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾(١) أى من دون الأصنام.

---

(١) الزمر/ ٦٦.

أو كون تعلق الفعل به أَولى منه بسائر ما تعلق به نحو: زيداً ضربتُ وعمراً وبكراً.

فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهمّ صار كجزء الفعل؛ [اتصل به، أو انفصل](١) فثبت بهذا التطويل(٢) أن وضع الفعل على أن يكون [مصدره](٣)
٢/ ١٩٤ مسنداً إلى شيء مذكور/ بعده لفظاً، بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء فى اللفظ.

وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه كما مرَّ، والمقتضِى مرتبته التقدم على مقتضاه؛ وكان حقّ الفعل: ألاَّ يطلب غير المسند إليه ولايعملَ إلا فيه، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر، لكنه عمِل فى غير المسند إليه من المفعولات التى لم تقم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعلِ وضعاً، وعمله فيه لأنه فتح له باب الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً للعمل(٤) فى المسند إليه وغيره.

وغيرُ الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة فروعاً عليه، وإن دلّ كل واحد منها أيضاً على المصدر، الذى بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك لأن طلب الفعل للمرفوع وضعى، وطلبه للمنصوب تابع للوضعى كما بيَّنا.

وأمَّا طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعى ولا تابع للوضعى، بل هو عقلى، وقد طرأ الوضع على العقل وأزال حكمه، لأن الواضع نظر [فى المصدر](٥) إلى ما هيَّة الحدث لا إلى مقام به، فلم يطلب، إذًا فى نظره، لا فاعلاً، ولا مفعولاً.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٢) فى المخطوطات: «بهذا كله» بدل: «بهذا التطويل».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى ب فقط ٣/ ٤٠٤ «فصار الفعل أصلا فى العمل فى المسند إليه» صوابه من المخطوطات.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٤٠٤.

وكذا اسم الفاعل، فإن لفظه في نظره دال على الفاعل، فلايطلب لفظاً اخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وُضع دالاً على المفعول.

فكان حق هذه الأشياء ألاَّ تعمل لا فى الفاعل ولا فى المفعول، لكنها شابهت الفعل فعملت عملَه، ومشابهة اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر، لفظاً ومعنى ـ كما مرَّ فى باب الإضافة ـ فلزم عملهما فى جميع المواضع عملَ الفعل، وشُرِط فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل ـ كما مرَّ فى باب الإضافة ـ الحال والاستقبال، لتحصل المشابهة اللفظية أعنى الموازنة: المشابهة المعنوية أيضا، وألزما المسند إليه كالفعل.

وجُوِّز الإضمار فيهما كالفعل، والأصل فى إضمار المسند إليه: الفعل، إذ طلبه له كما ذكرنا:وضعيّ، فجاز أن يتصل به غاية الاتصال، وهو إضماره مستتراً؛ ولمَّا لم يكن المصدر مشابهاً له مشابهة اسمى الفاعل والمفعول، لا لفظاً بالموازنة، ولا معنى، لأنه لا يقع موقعه بلا ضميمة[1]، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير «أن»، لم يلازم عمل الفعل[2]، ولايلزم مجيىء المسند إليه بعده، ولا جوِّز الإضمار فيه، وأمَّا اشتراط الحال أو الاستقبال فى نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر، فلِما مرَّ فى باب الإضافة.

فإن قلت: فإذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظاً ومعنى كان حقه ألاَّ يعمل.

قلتُ: إلا أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً، فبأدنى مشابهة لطالبهما وضعاً، أعنى الفعل، يتحرَّك ذلك الوجد الكامِن، فجاز أن يطلبهما ويعمل فيهما، وإن لم يكن ذلك الطلب لازماً، كما فى اسمى الفاعل والمفعول، ولا ذاك العمل، واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنها المصدر، فطلب المصدر

(١) بعد قوله: «لا ضميمة فى المخطوطات: بل يقع موقعه مع ضميمة الحرف المصدرى أعنى أن».

(٢) «لم يلازم عمل الفعل» جواب لمّا كما فى هامش ط.

عقلاً، أقوى من طلبهما، وقد مرَّ شطـر صالح من هذا، فى باب الإضافة، فليُرجع إليه.

وأيضـاً، لو أُلزم المـصدر ذكر المـسند إلـيه بعـده، وأحد الأزمنـة الثلاثـة، صار اشتقاق الفـعل منه عبثاً، لأنا ذكرنـا أن وضع الفعل،لبيان أحـد الأزمنة، مع ذكرا المسند إليه.

واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعـولاً مطلقاً[١]، وذلك لأنه لايـصح، إذن، تقديره بأن والـفعل، إذ
ليس مـعنى ضربت ضـرباً أو ضربةً/ أو ضربـاً شديداً: ضربت أن ضـربت؛ وأمَّا ١٩٥/٢
قولك: ضـربته ضربَ الأمـير اللصَّ، فـالمصدر العامـل ليس مفـعولاً مطلـقاً فى الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف تقديره: ضرباً مثل ضربِ الأمير اللصَّ.

وتقديـرهم للمصـدر بأن والفعـل لايتم إلا إذا كان بمعـنى الحال، لأنَّ «أنْ» إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقـبال ، بخلاف ما إذا دخلت على الماضى فإنه يبقى مـعها على معنى المـضى، لكنهم قدَّروه بأن دون «مـا» و«كى»، وإن كان فى الحال أيضاً، نحو: ضربك الآن زيداً: شديدٌ، لكونها أشهر وأكثر استعمالاً فيهما.

ولتقديرهم له بأن والفعل، وَهِمَ بعضـهم وظنَّ أنه لايعمل حالاً، لتعذر تقديره، إذاً بأن.

قوله: «ولايـتقدم معمولـه»، قيل: لأنه عند الـعمل مؤوَّل بحرف مـصدرى مع الفعل، والحرف المصدرى مـوصول، ومعمول المصدر فى الحقيقة: مـعمول الفعل الذى هو صلة الحرف، ومـعمول الصلة لايتقدم على الموصـول ـ كما مرَّ فى باب الموصولات ـ.

(١) بعد قوله: «مفعولاً مطلقاً» زيادة فى المخطوطات هى: لا للتأكيد ولا للنوع، ولا للعدد، وذلك لأنه لايصح إذا كان مـفعولاً مطلقاً تـقديره بـ«أن» والفعل، إذ ضـربت ضربا ليس بمعـنى: ضربت أن ضربت إلخ.

قالوا وكذا لايجوز الفصل بينه ويبن معموله بأجنبيٌ، نحو: أعجبنى ضربك اليومَ أمس زيداً، على أن أمس ظرف لأعجبنى، لأن الفصل بين بعض الصلة وبعضها لايجوز، فقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا﴾(١)، بمعنى: صوموا أياماً.

وكذا لايجوز حذف المصدر وإبقاء معموله، لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض، إلاَّ أن يدل دليل قوى عليه فيكون كالمذكور، كما مرّ فى المفعول معه؛ هذا ما قالوا.

وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو قولك: اللهم ارزقنى من عدوِّك البراءة، وإليك الفرار، قال تعالى: ﴿وَلا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾(٢)، وقال: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾(٣)، وفى نهج البلاغة: «وقَلَّت عنكم نَبْوته».

ومثله فى كلامهم كثير، وتقدير الفعل فى مثله تكلف، وليس كل مؤوّل بشىء: حكمه حكم ما أوّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه؛ بلى لايتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله [والظرف وأخوه تكفيهما رائحة الفعل، حتى إنه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل، كحرف النفى فى قوله تعالى: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾(٤)؛ فقوله « بنعمة ربك» متعلق بمعنى النفى أى: انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون، ولامعنى لتعلقه بمجنون، وكذا تقول: لم أقم لك لما سلَّمت لأهينك بترك قيامى، فاللام متعلقة بالنفى لا بالقيام.

وكذا يعمل فيهما الضمير، كما فى قوله:

(١) البقرة/ ١٨٣، ١٨٤.

(٢) النور/ ٢.

(٣) الصافات/ ١٠٢.

(٤) القلم/ ٢.

=٧٢٩ وما الحربُ إلاّ ما علمتمْ وذقتمُ   وما هو عنها بالحديث المرجَّمِ(١)

أى ما حديثى عنها؛ وكذا يجوز أن يكون العامل فى الظرف، أعنى يومئذ، فى قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾(٢)؛ اسم الإشارة، لأن المراد به: النقر(٣)؛ ويجوز، أيضاً، الفصل بينه وبين معموله بأجنبى، على هذا، فلا يقدَّر الفعل لقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾(٤)، وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه.

قوله: «ولايضمر فيه»، يعنى كما يضمر فى الصفة، وقد ذكرناه.

وقد علَّل المصنف ترك الإضمار فى المصدر بوجه قريب، وهو أنه لو أضمر لأُضمر المثنى والمجموع أيضاً، ولو أضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنِّى، وإلاَّ التبست ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض، ولو ثُنِّى المصدر وجمع باعتبار الفاعل، وهو مستحق لذلك/ باعتبار مدلوله، لم يخل أن يؤتى فيه ٢/١٩٦
بعَلاَمتى التثنية وعلامتى الجمع وهو مستثقل، أو تحذف إحداهما، وهو مؤدٍّ إلى اللبس، ولايلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما، إذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه. وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة، فتثنية أحدهما وجمعه تثنية الآخر وجمعه.

ولقائل أن يقول: يجوز أن يتحمَّل ضمير المثنى والمجموع ولايثنى ولايجمع كاسم الفعل والظرف.

---

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى والضمير كما فى البيت، فإن قوله: «عنها» متعلق بهو، أى ما حديثى عنها.

والشاهد من معلقة زهير المشهورة.

من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٤٥٦، وحاشية يس ٢/ ٦٢، وتفسير القرطبى ١٠/ ٣٨٣.

(٢) المدثر/ ٩.

(٣) من قوله تعالى: «فإذا نقر فى الناقور» المدثر/ ٨

(٤) البقرة/ ١٨٤.

قوله: «ولايلزم ذكر الفاعل»، قد تقدم علّته[١]؛ قال المصنف: إنما ذلك، لأن التزامه كان يؤدى إلى الإضمار فيه إذا كان لغائب متقدم ذكره، قياساً على الفعل، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

ولقائل أن يمنع القياس، لأداء القياس[٢] إلى الإضمار الممتنع على زعمه، بخلاف الفعل وغيره.

قوله: «ويجوز إضافته إلى الفاعل»، وهو الأكثر، لأنه محلّه الذى يقوم به، فجعلُه معه كلفظ واحد بإضافته إليه أَولى من رفعه له؛ ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد[٣].[وأيضاً: طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لأنه محله الذى يقوم به وعملُه ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق إلاَّ الإضافة.

قالوا: والإضافة إلى الفاعل جائزة فى المصدر دون اسم الفاعل، وسيجيىء الكلام فيه، فى اسم الفاعل.

وليس أقوى أقسام المصدر فى العمل: المنون، كما قيل: بل الأقوى: ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل، إذن، كالجزء من المصدر، كما يكون فى الفعل، فيكون عند ذلك أشدَّ شبهاً بالفعل][٤].

وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إمَّا بمجيىء تابع له منصوب حملاً على المحل نحو: أعجبنى ضرب زيد الكريمَ، أو بمجيىء الفاعل بعده صريحاً، كقوله:

أمِنَ رسم دارٍ مَرْبَعٌ ومصيفُ لعينيكَ من ماء الشُّئونِ وكيفُ[٥] ٧٣٠ =

(١) فى المخطوطات: «ولايلزم ذكر الفاعل وذلك لما ذكرناه».

(٢) فى المخطوطات: لأداء الإضمار فيه إلى ما هو يمتنع على زعمه».

(٣) فى ظ بعد قوله: بلفظ واحد: «وليس أقوى أقسام المصدر المنّون كما قيل، بل المضاف إلى الفاعل لما ذكرنا، ولكونه أخف للإضافة منه منونّا»، وإنما يضاف إلى المفعول إلى آخره.

(٤) وما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة. =

أو بقرينة معنوية نحو: أعجبنى أكل الخبز.

ويجوز أن يؤوَّل بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية، نحو أعجبنى أكل خبز، أى أن أُكِل خبزٌ، فتجوز الإضافة إليه مع القرينة الدالة على كون المضاف إليه مرفوع المحل، كما تجيىء للمجرور بتابع مرفوع، نحو يعجبنى أكل الخبز النقىُّ؛ وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده، رفعاً ونصباً، نحو عجبت من ضرب اليومِ زيدٌ عمراً.

قوله: «وإعماله باللام قليل»، إنما قلَّ استعماله[1] لتعذر دخول اللام على ما يقدَّر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى، وليس كذا: اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول، لأنها موصولة داخلة على الفعل.

وأمَّا اللام التى فى الصفة المشبهة، فلم تضعف بها، لأن عملها لمشابهة اسم الفاعل، كما يجيىء، لا لمشابهة الفعل.

قيل: ولم يأت فى القرآن شىء من المصادر المعرَّفة باللام عاملاً فى فاعل أو مفعول صريح؛ بَلَى قد جاء معدًّى بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾[2].

ويجوز أن يقال: إن مَن ظلم فاعل المصدر، أى أن يَجهَر، على البناء للفاعل، والاستثناء متصل.

= واستشهد به على أن رسم دار مصدر مضاف إلى مفعوله ومربع فاعله.

ورسم: مصدر رسم المطر الدار أى ميزها رسماً بأن عفاها والشاهد للحطيئة، وهو مطلع قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتاً يمدح بها سعيد بن العاصى بن أبى أُحيحة وأتاه وهو وال بالمدينة.

وانظر ديوانه الحطيئة/ ٨١.

وفى الخزانة: منْ تعليلية متعلقة بوكيف، وهو مصدر: وكف البيت بالمطر، والعينُ بالدمع وكفاً من باب وعد ووكَوفاً ووكيفاً: سال شيئاً فشيئاً والشئون: مجارى الدمع من الرأس إلى العين واحدها شأن.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٣٥١، وابن يعيش ٦/ ٦٢.

(١) كلمة «استعماله» سقطت من ب ٣/ ٤٠٩.

(٢) فى ط والمخطوطات: حذف من الآية: «إلاّ من ظلم» والموقف يتطلبها «النساء»/ ١٤٨.

ويجوز أن يقال: إن التقدير أن يُجهَر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً.

ويجوز أن يقال هو متصل، والمضاف محذوف أى إلا جهرَ من ظلم؛

وسيبويه والخليل جوَّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو قوله:

٧٣١ = ضَعيف النّكاية أعداءهُ يخال الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ[1]

٧٣٢ = وقوله:

لقد علِمَتْ أُولَى المغُيرة أننى كَرَرْتُ فلم أَنْكُلُ عن الضَّرب/ مِسْمعَا[2] ٢/ ١٩٧

فينبغى، على هذا، أن يجوز: عجبت من الضربك زيداً على أن الكاف مفعول.

والمبرد منعه، قال: لاستفحال الاسمية فيه، وقال فى قوله: أعداءَه، أى: فى أعدائه، قال: أو يكون منصوباً بمصدر منكر مقدر، أى ضعيف النكاية نكايةِ اعداءه، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه.

---

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً كما فى البيت.

والشاهد قائله مجهول.

و«يخال»: يظن، و«يراخى»: يباعد، وفاعله ضمير الفرار، وفاعل «يخال» ضمير المهجو و«ضعيف» خبر مبتدأ محذوف، و«النكاية» مصدر نكيت فى العدو: إذا أثرت فيه.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٩، والمنصف ٣/ ٧١، والمقرب ١/ ١٣١، وشرح شذور الذهب / ٣٤٢، والتصريح ٢/ ٦٣، والهمع والدرر رقم ١٤٦٧، والأشمونى ٢/ ٢٨٤.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

والشاهد من قصيدة لمالك بن زُغبةً الباهلى.

وقوله: «لقد علمت أولى المغيرة» يعنى أولها: والمغيرة: الخيل، يريد مقدمة العسكر.

و«النكول»: الرجوع جبناً. قال ابن خلف: من ضم الكاف فى المضارع فتحها فى الماضى، ومن كسرها فى الأول، فتحها فى الثانى.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٩، وابن يعيش ٦/ ٦٤، والعينى ٣/ ١٤٠، والهمع والدرر رقم ١٤٦٨، والأشمونى ٢/ ١٠٠، ٢٨٤.

قوله: «وإن كان مطلقاً»، أى: مفعولاً مطلقاً، فالعمل للفعل(١)؛ إنما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بأن مع الفعل، سواء كان الفعل ظاهراً، أو مضمراً جائز الإظهار. وأمَّا إن كان واجب الإضمار، فيجيىء الكلام عليه، وهو قوله: «وإن كان بدلاً منه فوجهان».

[اعلم أن المفعول المطلق لايكون بدلاً من الفعل حقيقة، إذ لو كان، لم يقدَّر الفعل قبله، كما مرَّ فى باب المفعول المطلق فلم ينتصب، بَلَى، يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسم فعل كما مرَّ؛ وإنما يقال له بدل من الفعل مجازاً، إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه، فكأنه بدل منه لَمَّا لم يجز أن يُجمع بينه وبين الفعل لفظاً، كما لايجمع بين البدل والمبدل](٢) منه؛ فإذا حذفت الفعل حذفاً لازماً، فعند سيبويه: الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل، نحو: ضربك زيداً، أى اضرب زيداً ضربًا فالمصدر عمل فى المفعول. لكونه كالفعل، لا لتأويله بأن والفعل(٣)؛ ودليل كونه كالفعل: امتناع استعمال الفعل معه، وذلك بإضافته إلى الفاعل، كما ذكرنا فى المفعول المطلق.

(١) بعد قوله: «فالعمل للفعل» زيادة فى المخطوطات، وهى:
«سواء كان الفعل ظاهراً أو مقدراً جائز الإظهار، وذلك لما ذكرنا من تعذّر تقديره بـ أن والفعل، أو لأن إعمال المصدر لعدم أصله وهو الفعل، فإذا حصل فهو أولى بالعمل، كما أن التيمم لايجوز مع وجود الماء» قوله وإن كان بدلا فوجهان».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ وك.

(٣) بعد قوله: «لا تأويله بـ«أن والفعل» زيادة فى المخطوطات وهى: «قالوا: والدليل على قيامه مقامه استعمالك إياه على وجه لا يجوزذكر الفعل معه، وذلك بالإضافة إلى الفاعل نحو: ضربك زيدًا، أو إلى المفعول نحو : عمرك الله على مذهب سيبويه، وسبحان الله وضرب الرقاب إذ لا تقول: اضرب ضرب الرقاب.
والحق كما قال السيرافى: أن العامل وهوذاك المقدّر،ولولاه لم ينصب المصدر إذ المعمول لابد له من عامل ظاهرً أومقدّر، ولو لم يضمر الفعل بل كان المصدر قائمًا مقامه حقيقة لكان اسم فعل كما ذكرنا فى أسماء الأفعال، بلى لمّاقدر الفعل وجوبًا كان كالمعدوم، فجاز إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله كما مرّ فى المفعول المطلق، فكأن المصدر بدل منه.
فعلى هذا قول المصنف، وإن كان بدلاً منه فوجهان ليس بمرضىّ فى الظاهر بل الوجه أن يقال: إن كان الحذف لازمًا فوجهان. =

وقال السيرافى: بل العامل هو ذاك المقدر، فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر، لأنه إمَّا عامل لا بتقدير «أن» وهو المانع من تقديم المعمول؛ وإمَّا غير عامل.

قال المصنف: وإن لم يكن حذف الفعل حذفاً لازماً، كما فى: ضرباً زيداً، إذ يجوز: اضرب ضرباً زيداً، فالعمل للفعل لا للمصدر؛ والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان الحذف أو جائزا؛ فيه خلاف، هل هو العامل، أو الفعل هو العامل؟ والأولى أن يقال: العمل للفعل على كل حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه، كما ذكرنا.

والتصغير يمنع المصدر من العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لايدخل الأفعال، ومن ثمةَ يمنع الوصفُ ثلاثَتها من العمل.

ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ، وهو الأرجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الإعراب، وإنما يُصار إلى المحلِّ، إذا تعذَّر الحمل على اللفظ الظاهر، كما مرَّ فى باب الاستثناء، وتحمل التوابع على محل المجرور أيضاً خلافاً للجرمىّ، فى الصفة، قال: لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى، والعامل فيهما واحد.

قال ابن جعفر: هذه العلة موجودة فى التأكيد، وعطف البيان أيضاً، بخلاف البدل، فإنه جملة أخرى، والعامل فيه غير العامل فى الأول عنده، وكذا فى عطف النسق.

قال الأندلسى: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة وبالمصدر، فإن جاء ما يوهم الحمل على المحل[1] أضمر

= ومن قال ها هنا: إن العامل هوالمصدر جوز تقديم المفعول عليه كما يجوّزه من قال: العامل هو الفعل المقدر، وذلك لأن عمله إذاً ليس لكونه مقدراً بـ«أن» والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده، وجوز: «أيضًا عمله الضمير» قال المصنف وإن لم يكن حذف الفعل إلخ. . .

(١) فى ط: الحمل على الحمل » تحريف.

٢/١٩٨ له ناصب/ أو رافع(١)، إمَّا فعلاً، أو منوناً من جنس ذلك المضاف.

[ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالة. وهذا الذى ذكره سيبويه: هو الحق، لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر، إذا كان المقدر أقوى من الظاهر، من حيث كونه إعرابًا، والظاهر حركة بناء، كما فى: يا زيد الظريفَ، أو إذا تعذر الحمل على الظاهر، كما مرَّ](٢) فقوله:

٧٣٣= * طلبُ المعقِّب حقَّهُ المظلومُ(٣) *

إنما ارتفع «المظلوم»(٤) فيه لكونه فاعل «حقَّه»، أى غلبه المظلوم بالحق.

ويعمل اسم المصدر عمل المصدر، وهو شيئان:

أحدهما: ما دلَّ على معنى المصدر مزيداً فى أوله ميم، كالمقتل والمستخرج.

والثانى: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر.

كقوله:

٧٣٤= أكُفراً بعد ردِّ الموت عنِّى وبعد عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا(٥)

(١) فى ب : «اضمروا له ناصبًا أو رافعًا».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد المائة فى الخزانة؛ سبق ذكره رقم ١٢٩.
واستشهد به على أن المظلوم ارتفع بقوله: حقَّه أى غلبه المظلوم بالحق.

(٤) وبعده فى ظ: « المظلوم فى قوله:
* طلب المعقب حقه المظلوم*
عند المانع من الحمل على المحل مرتفع بـ«حقه» على أنه فعل أى غلبه بالحق المظلوم».

(٥) هو الشاهد التاسع والتسعونبعد الخمسمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن العطاء هنا بمعنى الإعطاء ولهذا عمل عمله.
والمفعول الثانى محذوف، أى بعد إعطائك المائة الرتاع إياى.
و«ردّ» مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، أى: بعد ردك الموت عنى، للقطامى، ديوانه /٤١.
من شواهد :الخصائص٢/ ٢٢١، وابن عقيل٢/ ٢٣، وأوضح المسالك، رقم ٣٦٧ وشرح شذور الذهب / ٤١٢، والأشباه والنظائر رقم ٢٧٩، والهمع والدرر رقم ٧٣٠، ١٤٧١، والأشمونى ٢/ ٢٨٨.
وانظر تفسير القرطبى ٩/ ١٣٩.

أى إعطائك، والعطاء فى الأصل: اسم لما يُعطى.

ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو : ماء غَور، أى غائر، وبمعنى اسم المفعول، كقوله:

* دارٌ لسُعدى إذْهِ من هواكا[١] * ٧٣٥ =

فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمجموع، اعتباراً للأصل، ويجوز تثنيته وجمعه أيضاً؛ ويجوز أن يكونا محذوفى المضاف[٢]، أى ماء ذو غور، ومن ذوات هواك؛ وفى التقدير الأول مبالغة، كأن ذا لحدث تجسَّم من الحدث، لكمال اتصافه به.

★★★

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون فى الخزانة، سبق ذكره رقم ٨٧ - ٤٤٢ .

واستشهد به على أن المصدر يجوز استعماله بمعنى اسم المفعول كما هو فإن «هوىً» مصدر هَوِيته من باب تَعِب: إذا أحببته وعلقت به ـ والمراد هنا اسم المفعول، أى من مَهوِّيك.

وقوله: «إذه» أصله إذ هى، فحذفت الياء ضرورة، وبقيت الهاء من هى.

(٢) فى المخطوطات: ويجوز أن يكون إما محذوفى المضاف أى من ذوات هواك، وماء ذو غوز، والأولى أن يقام مقام الصفة مبالغة كأنها تجسّمت من الحدث قالت:

* فإنما هى إقبال وإدبار *

وتعليقى على الشاهد: هو للخنساء وانظرا الشاهد رقم ١٢٦٣ فى «الشواهد الشعرية فى تفسير القرطبى» والحاشية.

[اسم الفاعل وتنوّع صيغه]

(ص): «اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. وصيغته من الثلاثى المجرَّد على فاعل، ومن غير الثلاثى على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر».

(ش): قوله: «ما اشتُق من فِعل» أى مَصدر،وذلك على ما تقدم أن سيبويه سمَّى المصدر: فعلاً، وحدثاً، وحِدثاناً.

والدليل على أنه لم يُرد بالفعل نحو ضَرَبَ ويضرب، وإن كان مذهب السيرافى أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر: أن الضمير فى قوله: لمن قام به، راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث.

قوله: «لمن قام به»، الأَولى أن يقول: لما قام به، وذلك لما ذكرناه، أن المجهول أمره يذكر بلفظة «ما»، ولعله قصد التغليب.

ويخرج بقوله: لمن قام به: اسم المفعول والآلة،والموضع، والزمان، ويدخل فيه: الصفة المشبهة؛ ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين، نحو: زيد مقابل عمرو، وأنا مقترب من فلان، ومبتعد عنه، ومجتمع معه، فإن هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول، لاتقوم بأحدهما معيَّناً دون الآخر.

قوله: «بمعنى الحدوث» يخرج الصفة المشبهة، لأن وضعها على الإطلاق، لا الحدوث ولا الاستمرار، وإن قصد بها الحدوث، ردَّت إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول فى حَسَن: حاسن الآن أو غداً، قال تعالى فى «ضيق»(١) لما قّصد به الحدوث: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾(٢)؛ وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة.

ويخرج بهذا القيد أيضاً ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث،

(١) النحل / ١٢٧ - النمل/ ٧٠.
(٢) هود/ ١٢.

نحو: فرس ضامر وشازب، ومقوِّر[1]. وعذره أن يقال: إن قصد الاستمرار فيها عارض، ووضعها على الحدوث كما فى قولك: الله عالم، وكائن أبداً، وزيد صائم النهار وقائم الليل.

قوله: «الثلاثى المجرد»، أى غير المزيد فيه نحو: أخرج واستخرج.

قال المصنف: وبه سمّى أى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل الثلاثى، لكثرة الثلاثى فجعلوا أصل الباب له، فلم يقولوا: اسم المُفعِل ولا المستفعِل.

وفيما قال نظر، لأنه ليس القصد بقولهم: اسم الفاعل: اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل، ولا المستفعل، بل المراد: اسم ما فعل الشىء.

٢/ ١٩٩ ولم يأت المُفْعل والمنفعل/ والمتفعِّل بمعنى الذى فَعَل الشىء حتى يقال: اسم المفعِل، بَلَى، لو قَال: إنهم أطلقوا اسم الفاعل على مَن لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتَدحرج، والجاهل، والضامر، لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة، أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد، والمخرج والمستخرج، لكان شيئاً.

قوله: «ومن غير الثلاثى»، يشمل الثلاثى ذا الزيادة، والرباعى المجرَّد والملحق بالرباعى ومتشعبه الرباعى، يكون الجميع بوزن مضارعه المبنى للفاعل، بميم مضمومة فى موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر، وإن لم يكن فى المضارع مكسوراً: كمتدحرج ومتضارب.

وربَّما كسِر ميم مُفعِل اتباعاً للعين، أو تضمّ عينه اتباعاً للمِيم، قالوا فى مُنْتِن: مِنتِن، ومُنْتُن.

وربَّما استغنى عن مفعل بفاعل، نحو: أَعشبَ فهو عاشب، وأورس فهو

(١) فى هامش ط: «الشازب»: الضامر اليابس الأعضاء، وقد شزب الفرس شزوباً، ومكان شازب: أى خشن.

والمقوّر من الخيل: الضامر.

وارس(١)، وأيفع فهـو يافع(٢)، ومنه قولـه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾(٣)، على بعض التأويلات.

وقد استُغنى عن مُفعِل بكسر العين بمُفـعَل بفتحها فى نحو: أسهب فهو مُسهَب وأحصَن فهو مُحْصَن، وألفج، أى أفلس، فهو ملفَج.

قالوا: وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو: ﴿مَّاءٍ دَافِقٍ﴾(٤) أى مدفوق، و ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾(٥) أى مرضية، والأولى أن يكونا علـى النسب، كنابل وناشب، إذ لايلزم أن يكون فاعل الـذى بمعنى النسب مما لافعل له، كنـابل، بل يجوز أيضًا كونه مما جاء منه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل فى اللفظ.

وكذا قيل: يـكون اسم الفاعل بـوزن المفعول، كقولـه تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾(٦) أى آتياً، والأولى أنه مـن أَتيت الأمر أى فعلت، فالمعـنى: أنه كان وعده مفعولاً، كما فى الآية الأخرى.

[شرط عمل اسم الفاعل]

(ص): ويعـمل عمل فـعله بشـرط معنى الحـال أو الاستقبـال، والاعتماد عـلى صاحبه، أو الهمزة أو ما.

---

(١) فى هامش ط: أورس المكان: اصفر، وأورث الرمث: [نـبات الحمض]. اصفر ورقه بعد الإدراك، فصار عليه مثل الملاء الصفر فهو وارس، ولا تقل: مورس، وهو من النوادر.

(٢) وفى هامش ط أيضاً: «أيفع الغلام» أى ارتفع فهو يافع، ولايقال: موفع وهو من النوادر.

(٣) الحجر/ ٢٢. وفـى هامش ط: «ألقح الفـحل النّاقة، والريـحُ السحاب ورياح لواقـح، ولا يقال: ملاقح، وهو من النوادر.

وقد قيل: الأصل فيه: ملـقحة، ولكنها لاتلقح إلا وهى فى نفسهـا لاقح كأن الرياح لقحت بخير، فإذا أنشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك إليه».

(٤) من قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق/ ٦].

(٥) الحاقة/ ٢١: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾.

(٦) مريم/ ٦١.

فإن كان للماضى وجبت الإضافة معنى خلافاً للكسائى، وإن كان معمول آخر فبفعل مقدَّر نحو: زيد معطى عمرو درهماً أمس. فإن دخلت اللام مثل مررت بالضارب أبوه زيداً أمس استوى الجميع».

(ش): إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل فى المفعول لا فى الفاعل، كما ذكرنا فى باب الإضافة أنه لايحتاج فى الرفع إلى شرط زمان، وإنما اشترط أحد الزمانين لتتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنىً، لأنه إذا كان بمعنى الماضى شابهه معنىً لا لفظاً، لأنه لايوازنه مستمراً، وقد ذكرنا فى باب الإضافة أنه لايحتاج للرفع إلى شرط زمان، وقد ذكرنا هناك كثيراً من أحكامه المحتاج إليها ههنا فليرجع إليه.

قوله: «والاعتماد على صاحبه»، اعلم أن اسمى الفاعل والمفعول، مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنىً، لايجوز أن يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل، لأن طلبهما لهما، والعمل فيهما، على خلاف وضعهما، لأنهما وضعا على ما ذكرنا للذات[1] المتصفة بالمصدر، إمَّا قائماً بها كما فى اسم الفاعل،أو

---

(١) بعد قوله: «للذّات» زيادة فى المخطوطات، وهى:
«والذات َالمتصفة، بالفعل من حيث هى هى لاتقتضى فاعلاً ولا مفعولاً فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعى فيهما أن يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل، وذكلك إما بكونه مسنداً أو بوقوعه بعدما هو بالفعل أولى.
فالأول: إذا تقدم شىء يسندان بمعمولهما إليه، لأن الإسناد إلى الشىء من لوازم الفعل، فيعلم بتقدم المسند إليه كونهما مسندين فأما إن أردت إسنادهما إلى شىء قبل أن تجعلهما مع ذلك الشىء مسندين إلى مبنى آخر نحو: ضارب الزيدان لم يظهر فيها معنى الفعلية وهو الإسناد من أول الأمر، بل ربما نوهم فيهما قبل مجىء ما أسند إليه أنهما مع تنكيرهما مسند إليهما، إذ هما اسمان، والاسم ظاهرة إذا ابتدىء به أن يكون مسنداً إليه، فيتوقع ما يصحح الابتداء بهما من الوصف أو غيره قبل مجىء المسند، فأريد بالابتداء من أول الأمر أنهما مسندان، وذلك بالاعتماد على مسند إليه قبلهما.
فإن قلت: هذا الوهم لايرتفع بتقدم مسند إليه قبلهما، إذ يجوز كونهما خبرين لما بعدهما، والجملة مسندة إلى المسند إليه المقدم.
قلت: يندفع هذا الوهم بأن الأصل فى الجملة الاسمية تأخير الخبر ولم يحتج فى الفعل إلى تقدم مسند إليه، لأنه لايتطرّق إليه مثل هذا الوهم فى نحو: يضرب الزيدان، لأنه لايصلح لكونه مسنداً إليه، فمعنى الاعتماد يسانده إلى لفظ قبله تصير نسبته واقعاً موقعا هو بالفعل أولى منه بالاسم» ويعنى بصاحبه... إلخ.

واقعاً عليها، كما فى اسم المفعول، والذات التى حالها كذا، لاتقتضى لا فاعلاً، ولامفعولاً، فاشترط للعمل: إمَّا تقويِّهما بذكر/ ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما ٢/ ٢٠٠
يخصّصُهما [وذلك لأنّهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذى اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما][١] كرجل ضارب أو مضروب، بخلاف الآلة والموضع والزمان، كالمضرَب والمضرِب فإنها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يَعينها[٢] قبلُ، وإمَّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفى الاستفهام والنفى.

ويعنى بصاحبه، المبتدأ إمَّا فى الحال، نحو: زيد ضارب أخواه، أو فى الأصل، نحو: كان زيد ضارباً أخواه، وظننتك ضارباً أخواك، وإن زيداً ذاهب غلاماه؛ والموصوف نحو: جاءنى رجل ضارب زيداً؛ وذا الحال نحو: جاءنى زيد راكباً جملاً.

قال المصنف: إنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه فى أصل الوضع وصف، فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوَّى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدر حينئذ على العَمَل.

وقال ابن مالك[٣]: وهو حالَ كونه خبراً للمبتدأ، أو حالاً أيضاً، معتمدٌ على الموصوف، لكنه مقدَّر، وفيه تكلف، ولاسيمَّا فى الحال فإن مجيىء الحال جامداً موصوفاً بالمشتق كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرآنًا عَرَبِيًّا﴾[٤] قليل، وهو الذى يسمَّى بالحال الموطئة.

قوله: «أو الهمزة أو، ما»؛ هذا هو الثانى والأولى، كما قال الجزولى، حرف

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣/ ٤١٦.

(٢) فى ب / ٣/ ٤١٦: بعينها «بالباء تحريف.

(٣) فى ظ: «المالكى» بدل «ابن مالك».

(٤) يوسف/ ٢.

الاستفهام أو حرف النفى، ليشمل نحو: هل ضارب الزيدان، ولا ضاربٌ أخواك، ولا مضروب أبواك، ولا ضارباً زيداً، وإن قائم أبواك.

وقد يكون النفى غير ظاهر، بل هو مؤوَّل به، نحو: إنما قائم الزيدان، أى: ما قائم إلا الزيدان، ويقدر الاستفهام أيضاً نحو: قائم الزيدان أم قاعدان(١).

والأخفش يجوِّز عملَه من غير اعتماد على شىء من الأشياء المذكورة(٢)، نحو: قائم الزيدان، كما مرَّ فى باب المبتدأ.

قوله: «وإن كان للماضى وجبت الإضافة معنى»، يعنى يجب أن يضاف إلى ما يجيىء بعده مما يكون فى المعنى مفعولاً، نحو: ضارب زيد أمس، وتكون إضافته معنوية، هذا إن جاء بعده ذلك(٣)، وإلا جاز ألاَّ يضاف، نحو: هذا ضاربٌ أمسِ، ويَرفع مع كونه ماضياً كما تكرَّر ذكره، ولا ينَصب إلا الظرف أو الجار والمجرور، نحو: زيد ضاربٌ أمس بالسوط، لأنه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقاً.

وأجاز الكسائى أن يعمل بمعنى الماضى مطلقاً، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسك بجواز نحو: زيد معطى عمرو أمس درهماً، وظانٌّ زيد أمس كريماً، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا﴾(٤).

---

(١) بعده فى المخطوطات زيادة، وهى:

«وإنما عمل اسم الفاعل إذا اعتمد على حرفى النفى والاستفهام، لأنهما بالفعل، أولى كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير».

(٢) بعده فى المخطوطات زيادة وهى:

«فيجوز فى نحو: قائم زيد أن يكون: «زيد فاعلاً» كما يجوز أن يكون مبتدأ، فيجوز، قائم الزيدان، وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل، وقد تقدم فى باب المبتدأ كلام فى أحكام هذا الباب.

(٣) بعده فى المخطوطات: «وليس معناه أنه يجب إضافته فإنه يجوز: هذا ضارب أمس بلا إضافة، ويجوز أن يرفع فاعلاً ظاهراً كما يجوز رفع المضمر نحو: زيد ضارب أبوه ـ كما مر فى باب الإضافة» ولايجوز أن ينصب إلا الظرف إلخ.

(٤) الأنعام/ ٩٦.

قال السيرافى: إن الأجود ههنا أن يقال: إنما نَصب اسمُ الفاعل، المفعولَ الثانى ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه، لأنه أضيف إلى المفعول الأول، فاكتفى فى الإعمال بما فى اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل، قال: ولايجوز الإعمال من دون مثل هذه الضَرورة، ولهذا لم يُوجد عاملاً فى المفعول الأول فى موضع من المواضع مع كثرة دَوْره فى الكلام.

وقال أبو على، وجماعة معه: بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنه لَمَّا قال: معطى زيد، قيل: وما أعطى؟ قال: درهماً أى أعطاه درهماً؛ كقوله فى الفاعل:

٧٣٦= * لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة[1] *

فيتخلَّص بهذا التأويل من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى[2].

قال الأندلسىّ ردًّا على الفارسىّ: لايستقيم ذلك فى مثل: هذا ظانٌّ زيدٍ أمس قائماً، للزوم حذف أحد مفعولى/ ظانّ. ٢٠١/٢

وللفارسىّ أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة، وإن كان قليلاً، كما يجيىء فى أفعال القلوب.

ويُضعف مذهبَ السيرافى قولهم: هذا ضارب زيد أمس وعمراً، إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب عمراً لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى.

(١) هو الشاهد الخامس والأربعون. فى الخزانة سبق ذكره رقم ٤٨.

واستدل به على أن قوله: «ضارع فاعل لفعل محذوف، أى يبكيه ضارع.

(٢) بعده فى المخطوطات: «وجواز قولك: هذا ضارب زيداً أمس عمراً بنصب المعطوف يقوى مذهب أبى على فى انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر إلى إعماله كما هو مذهب السيرافى، لأنه لا اضطرار إلى هنا إلى نصبه كما ادعى السيرافى فى: معطى عمرو درهماً، لأن حمل التابع على إعراب المبتوع الظاهر أولى، فإن أردت حكاية الحال الماضية جاز إعمال اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ قال الأندلسى.. إلخ.

ولا استدلال للكسائى فى قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾(١) لأنه حكاية الحال الماضية.

قال الأندلسى: معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك، كأنك موجود فى ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولايريدون به أن اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكىّ الآن على ما تُلُفظ به كما فى قوله: دعنا من تمرتان، بل المقصود بحكاية الحال: حكاية المعانى الكائنة حينئذ، لا الألفاظ.

قال جار الله ونعم ما قال: معنى حكاية الحال: أن يقدَّر أن ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم، كما فى قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾(٢)؛ وإنما يُفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب وتصوِّره له ليتعجب منه، تقول: رأيت الأسد، فآخُذُ السّيف فأقتله.

فإذا تقرَّر أنه لايَعمل بمعنى الماضى ثبت أن إضافته معنوية، يتعرَّف إذا أضيف إلى المعرفة، نحو: مررت بزيد ضاربك أمس، وأمَّا اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه فى باب الإضافة.

قوله: «فإن دخل اللام استوى الجميع»، أى عمِل الماضى والحال والاستقبال.

وقال أبو على، فى كتاب الشعر، والرمانى: إن اسم الفاعل ذا اللام لايعمل إلا إذا كان ماضياً، نحو: الضارب زيداً أمس: عمرو، ولم يوجد فى كلامهم عاملاً إلاَّ ومعناه المضىّ(٣)، ولعل ذلك لأن المجرَّد من اللام، لم يكن يعمل بمعنى الماضى، فتُوسِّل إلى إعماله بمعناه باللام، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقة، بل هو فِعل فى صورة الاسم كما قد تكرَّر ذكره.

ونقل ابن الدَّهان ذلك أيضاً عن سيبويه ولم يصرِّح سيبويه بذلك، بل قال: الضارب زيداً، بمعنى ضرب، ويحتمل تفسيره بذلك أى أنه إذا عمِل بمعنى الماضى

(١) الكهف/ ١٨.　(٢) البقرة/ ٩١.

(٣) فى ب ٣/ ٤٩١: «المعنى» مكان: «المضىّ» تحريف.

فالأَولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال، إذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما.

وجوَّز المبرد وغيره عملَه بمعنى الماضى والحال والاستقبال، واستدلوا بقوله:

٧٣٧ = فِبَتُّ والهمّ تَغْشاني طوارِقُهُ من خوفِ رحلة بينِ الظّاعنين غدا[١]

ويحتمل انتصاب «غداً» برحلة، وببَين، وبالظاعنين، والاستدلال بالمحتمل ضعايف مع أن كلامَنا فيما ينصب مفعولاً به، والظرف يكفيه رائحة الفعل[٢].

وإنما عمِل ذو اللام مطلقاً، لكونه فى الحقيقة فعلاً. وقال الأخفش، إنما نَصَب ذو اللام بمعنى الماضى[٣] تشبيهاً للمنصوب بالمفعول، لا، لأنه مفعول به، كما فى: زيد الحسن الوجهَ؛[٤] وضعفُ ما قال: ظاهر.

---

(١) هو الشاهد الموفى للستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «غداً» يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عوامل ثلاثة، وهى: رحلة ـ وبين ـ والظاعين، فلا يتم ما ادعاه المبرد من جواز عمل اسم الفاعل الماضى مع أن الكلام فى اسم الفاعل الذى ينصب مفعولاً به لاظرفاً.

قوله: «فيت والهمّ» بات هنا تامة، وكل من أدركه الليل فقد بات يبيت نام أو لم ينم، وجملة: تغشانى طوارقه خبر «الهمّ» والجملة فى محل نصب حال من التاء فى بتٍّ.

و«الظاعنين» من ظَعَن يظْعَنُ ظعنا بفتح العين وسكونها: أى سار وذهب. والشاهد لجرير، ديوانه ١٢٥ من قصيدة يهجو بها الأخطل مطلعها.

حيّ الهِدَمْلَة والأنقاء والجردا والمنزِل القفر ما تلقى به أحدا

وفى هامش الديوان: الهدملة: رملة كثيرة الأشجار.

و«الأنقاء» الواحد: نقا: قطعة من الأرض محدودبة، و«الجرد» الأرض لانبات فيها.

هذا ورواية الشاهد فى الديوان:

باتت همومى تغشاها طوارقُها من خوف روعة بين الظاعنين غدا

(٢) بعد قوله: «رائحة الفعل» زيادة فى المخطوطات، وهى:

«ثم نقول: إنما جاز عمل ذى اللام بمعنى الماضى، لأنه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال، والاستقبال بل هو فعل فى صورة الاسم كما مرّ فى الموصولات.

(٣) بعده فى المخطوطات: نحو: الضارب زيداً أمس».

(٤) بعد قوله: «الحسن الوجه» زيادة فى المخطوطات وهى:

«قال لأن الماضى لم يشبه الفعل، وليس بشىء، لأنه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حتى يطلب المشابهة بل هو فعل».

ونُقِل عن المازنى أن انتصاب المنصوب بعده، بفعل مقدَّر[١]؛ وإنما ارتكب ذلك لأن اللَام عنده ليس بموصول، كما مرَّ فى الموصولات، فليس ذو اللام فى الحقيقة عنده فعلاً.

واعلم أنه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدِّيين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعمدا باللام. نحو: أنا ضارب لزيد وأعجبنى ضربك لزيد، وذلك لضعفهما لفرعيتّهما للفعل، كما يجوز أن يُعمد الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب؛ كقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢]/ ، وقولك: لزيد ضربت. ٢/ ٢٠٢

واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول.

وعَمدُ ما كان من نحو: علم وعرف ودرى وجهل، بالباء، لا غير، نحو: أنا عالم به، لجواز زيادتها مع أفعالها، أيضاً؛ كما يجيىء.

[صيغ المبالغة]

(ص): وما وضع منه للمبالغة كضراب، وضروب، ومضراب، وعليم، وحذر مثله، والمثنى والمجموع مثله.

(ش): أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين: ثلاثة، وهذه الثلاثة مما حوِّل إليها أسماء الفاعلين التى من الثلاثى عند قصد المبالغة قال:

٧٣٨= فيا لَرِزامٍ رَشِّحوا بى مُقَــدَّماً على الحرب خوَّاضاً إليها الكرائبا[٣]

(١) بعده فى المخطوطات: «نظراً إلى أن اسم الفاعل بمعنى الماضى لايعمل النصب، وإنما قال ذلك بناء على مذاهبه، وهو أن اللام ليس باسم موصول لما مرّ فى الموصولات».

(٢) يوسف/ ٤٣.

(٣) هو الشاهد الواحد بعد الستمائة ـ فى الخزانة.

واستشهد به على أن «خوّاضاً» صيغة مبالغة، حوّل من اسم الفاعل الثلاثى وهو خائض، ألا تراه كيف نصب «الكرائب» بخواض والكرائب: جمع كريبة، وهى الشدّة من شدائد الدهر. =

وفى كلامهم: أنه لمنحارٌ بوائكها، أى سمانها، وقال:

٧٣٩= ضَرُوب بنصل السيف سُوقَ سمانها إذا عَدِموا زاداً فإنك عاقرُ[١]

وربمّا بُنِى فعَّال ومِفعال [وفَعُول][٢]، من أفعل، نحو: حسَّاس ودرَّاك، من أحسَّ وأدرك، وقال:

٧٤٠= شمٌّ مهاوينَ أبدانَ الجَزُور مخا ميصِ العشيّاتِ، لا خُورٍ ولا قَزَمِ[٣]

= ويروى بدله «الكتائبا» وهى الرواية فى ط والمخطوطات.

و«رشّحوا»: فعل أمر من الترشيح، وهو التربية، ومنه، رشّحت المرأة ولدها: إذا درّجته فى اللبن، ثم قيل: رُشح فلان لكذا توسعاً.

أى رشحوا به بترشيحكم إياى رجلاً كذا صفته، وأقام الصفة مقام الموصوف، و«رزام»: قبيلة، وهم المدعوّون، وأصل حركة اللام مع الظاهر الكسر: وفتحت مع المستغاث لكونه فى موقع الضمير.

والشاهد من أبيات تسعة لسعد بن ناشب المازنى.

انظر الحماسة بشرح المرزوقى / ٧٢.

وأول الأبيات التسعة:

سأغسل عنى العارَ بالسيف جالبا علىّ قضاءُ الله ما كان جالبا

ورواية الحماسة: الكتائبا: جمع كتيبة، وهى رواية الرضى.

(١) هو الشاهد الثانى بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ضروباً» صيغة مبالغة اسم الفاعل، محوّل عن ضارب، ولهذا عمل عمله، و«سوق» نصب به على المفعوليّة.

والشاهد لأبى طالب عم النبى ﷺ رثى بها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة بنت عبدالمطلب، انظر ديوانه/ ٨٨.

برواية: «إذا أرملوا» مكان: «إذا عدموا» وفى هامش الديوان: أرملوا زاداً: أنفذوه، وأرمل القوم: نفذ زادهم، يتعدّى ولا يتعدّى.

من شواهد: سيويه ١/٥٧، وابن الشجرى٢/١٠٦، وابن يعيش ٦/ ٧٠، وشرح شذور الذهب / ٣٤٩، والعينى ٣/٥٣٩، والهمع والدرر رقم ١٤٨٢، والتصريح ٢/٦٨، والأشمونى ٢/ ٢٩٧، وانظر تفيسر القرطبى ٤/٧٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد الثالث بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «مهاوين» جمع مِهوان من أهان، وبناء مفعال من أفعل قليل نادر، والكثير من «فعل». =

[جمع مِهوان][1]، من أهان.

قال سيبويه: فاعل، إذا حوّل إلى فعيل، أو فعِل، عمل أيضاً وأنشد:

٧٤١ = حتى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ باتت طِراباً وباتَ الليلَ لم ينَمِ[2]

= قال ابن يعيش: الأبدان: جمع بَدَنة، وهى الناقة المتخَّذة للنحر يريد أنهم يسمّون الإبل فينحرونها للأضياف، وعليه يقتضى أن يكون من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر، مع أن لم يسمع جمع بدنة على أبدان وإنما ورد جمعها على بدنات وبُدُن بضمتين، وإسكان الدال تخفيفا.

والصواب أنه جمع بَدَن، وهو من الجسد ما سوى الرأس واليدين والرجلين وإنما آثر ذكره على غيره لإفادة زيادة وصفهم بالكرم. والإضافة حينئذ من إضافة البعض إلى الكل ـ والبدنة: ناقة أو بقرة أو بعير، ولاتقع على الشاة.

و«الجزور» بفتح الجيم من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى والجمع جُزُر بضمتين، وتجمع على جُزرات، ثم على جزار، ولفظ الجزور أنثى فيقال: رعت الجزور.

و«مخاميص»: جمع مخماص، مبالغة «خميص» من خَمُص الشخص خُمصاً فهو خميص: إذا جاع.

قال الأعلم: يريد أنهم يؤخَرون العشَاء لأجل ضيف يطرق، فيطونهم خميصة فى عشياتهم لتأخر الطعام عنهم.

و«الخور» الضعفاء عند الشدّة، و«الخور»: الضعف.

و«رجلٌ خَوّار»، ورمح خوّار، وأر ض خوّاره، والجمع: خُورٌ.

و«القزم» بالتحريك: الدّناءة والقماءة، ورذال الناس سفلتهم، يقال: رجل قزم، والذكر والأنثى والواحد والجمع فيه سواء، لأنه فى الأصل مصدر.

وفى رواية سيبويه، والمصادر النحوية الأخرى: ولا قزُمُ بضم القاف والزاى والميم، ورواه البغدادى: «ولا قَزِم» بفتح القاف والزاى وكسر الميم. وفى الدرر البيت نسبه سيبويه للكميت من غير إضافة.

وقال ابن المستوفى: رواه سيبويه للكميت ولم أره فى ديوانه.

ونسبه ابن السّيرافى لتميم بن مُقبل، ونسبه العينى للكميت بن معروف الأسدى.

من شواهد: سيبويه ١/ ٥٩، وابن يعيش ٦/ ٧٤، والعينى ٣/ ٥٦٩ والهمع والدرر رقم ١٤٨٧.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) هو الشاهد الرابع بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه قال: إذا حوّل فاعل إلى فعيل أو فَعَل عمل أيضا ً وأنشد هذا البيت قال التبريزى: أنشد سيبويه هذا البيت على إعمال فعيل، فإن كليلاً بمعنى: مُكلّ، وموهنا منصوب على أنه مفعول به. =

فكليل: مبالغة «كالّ»، يعنى البرق، شآها، أى ساقها، والضمير للأُتن. ومنع ذلك غير سيبويه، وقالوا: إن موهناً ظرف لشآها، لأن «كليل» لازم ولو كان لكليل، أيضاً، فلا استدلال فيه، لأنه ظرف يكفيه رائحة الفعل؛ واعتذر له بأن كليل بمعنى مُكل، فـ«موهنًا» مفعوله على المجاز، كما يقال: أتعبت يومك، ففعيل إذاً مبالغة مُفْعِل.

قلت: لا استدلال بالمحتمل، ولاسيما إذا كان بعيداً. واستدل سيبويه على عمَل فعِل»، بقوله:

٧٤٢ = حَذِرٌ أموراً ما تُخاف، وآمِنٌ ما ليس منُجِيَهُ من الأقدار[1]

= وقيل: كليل بمعنى: كالّ من كلّ يكل فإنه لازم، وموهناً منصوب على الظرفية.

وقوله: «شآها» أى شأى الإبل، أى ساقها، يقال: شاءنى الأمر وشآنى أى ساقنى. «وكليل» أى برق ضعيف، وإنما ضعفه لأنه ظهر من بعيد، و«الموَهِن بفتح الميم وكسر الهاء، قطعة من الليل» و«العَمِل»: الدائب المجتهد فى أمره.

وقوله: «باتت طرابا» يعنى البقر الوحشية طراباً إلى السير إلى الموضع الذى فيه البرق. وبات البرق الليل أجمع لايفتر فعبر عن البرق بأنه لم ينم لاتّصاله من أول الليل إلى آخره .

من قصيدة طويلة لساعدة بن جوية يرثى فيها من أصيب يوم مَعْيط، ومطلعها:

ياليت شعرى ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم.

من شواهد: سيبويه ١/ ٥٨، والمقتضب ٢/ ١١٤، والمنصف ٣/ ٧٦ وابن يعيش ٦/ ٧٢، والمقرب ١/ ١٢٨، والمغنى رقم / ٨٠٢. وحاشية يس ٢/ ٦٨، وشرح السكرى لديوان الهذليين / ١١٢٩.

(١) هو الشاهد الخامس بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على عمل فعِل بهذا الشاهد

ونقل البغدادى عن ابن السيد أن الشاهد يحتمل أمرين:

أحدهما: أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة، وأنه يضع الأمور فى غير موضعها، فيأمَن مَنْ لاينبغى أن يؤمن، ويحذر من لاينبغى أن يحذر.

والوجه الثانى: وهو الأشبه عندى: أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بعواقب الأمور يدبرّ فيخونه القياس والتدبير.

من شواهد: سيبويه ١/ ٥٨، والجمل للزجاجى / ٩٣ وابن الشجرى ٢/ ١٠٧، والعينى ٣/ ٥٤٣، والأشمونى ٢/ ٢٩٨. وانظر البحر ٧/ ١٨، والقرطبى ١٣/ ١٠١.

ومنعه غيره، وقال إن البيت مصنوع يروى عن اللاحقى: أن سيبويه سألنى عن شاهد فى تعدّى «فعِل» فعملت له هذا البيت.

أمّا إذا لم يكن فعيل وفعِل مما حوّل إليه اسم الفاعل، كظريف وكريم، وطَبِن[1] وفطِن، فلا خلاف فى أنهما لاينصبان، إذ كلامُنا فى أبنية المبالغة، لا فى الصفات المشبهة.

وقد جاء فعيل مبالغة مُفعِل، كقوله تعالى: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[2]، على رأى، وقوله:

أمِنْ رَيْحانَةَ الداعى السمّيعُ يؤرِّقنى وأصحابي هُجوع[3] =٧٤٣

وأمّا الفعيل بمعنى المفاعل، كالجليس والحليف، فليس للمبالغة، فلا يعمل اتفاقاً.

وعند الكوفيون، لا يعمل شيء من أبنية المبالغة، لفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعلَ، وإن جاء بعدها منصوب، فهو، عندهم، بفعل مقدَّر.

---

(١) فى ط فقط: «طبن وفطن» وفى النسخ المخطوطة: طبن وتَرب. وفى أساس البلاغة: رجلٌ طَبِنٌ: أى عالم. وترب فلان بعدما أترب أى افتقرَ.

(٢) البقرة/ ١٠ وغيرها.

(٣) هو الشاهد السادس بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن فعيلاً قد جاء لمبالغة مُفْعِل على رأى.

قال البغدادى: «أمن ريحانه إلخ: الهمزة للاستفهام، و«مِنْ» للتعليل يتعلق بقوله: يؤرقنى. وريحانة: اسم أخت عمرو. والداعى مبتدأ بتقدير موصوف، والتقدير: الشوق الداعى. و«السميع» صفة الداعى، وجملة يؤرقنى خبر المبتدأ، وجملة: «وأصحابى هجوع» حال من الياء. وهجوع: جمع هاجع، أى نائم كقعود جمع قاعد.

والشاهد لعمرو بن معد يكرب انظر ديوانه/ ١٢٨ من قصيدة عدتها اثنان وثلاثون بيتاً قالها يتشوّق إلى أخته وكانت تحت الصّمة فولدت له دُريد بن الصّمة والروايات مختلفة هل هى أخت عمرو أو امرأته؟ انظر الخزانة .

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٦٤، ٢/ ١٠٦، وانظر القرطبى ١٧/ ٣٥.

وقال البصريون: إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظى، لجبر المبالغة فى المعنى ذلك[١] النقصان.

وأيضاً، فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل، ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال.

وقال ابن بابشاذ: لاتعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل؛ والأبيات المنشَدة ظاهرة فى كونها للإطلاق المفيد للاستمرار.

ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها، صحيحًا كان أو مكسَّراً قال:

=٧٤٤ ثم زادوا أنهم فى قومهم غُفُرٌ ذَنبَهُمُ غيرُ فُخُرِ[٢]

وتقديم منصوب أبنية المبالغة عليها جائز، كما فى اسم الفاعل؛ ومنعه الفراء [لضعفها، وهذا دليل على أن العمل لها عنده][٣].

قوله: «والمثنى والمجموع مثله»، أى يعملان عمل اسم الفاعل؛ أمَّا المثنى
٢/ ٢٠٣ وجمعَا السلامة فظاهر[٤]، لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه/ الفعل.

---

(١) المراد: لجبر المبالغة ذلك النقصان فى المعنى، ـ فذلك» مفعول: «جبر».

(٢) هو الشاهد السابع بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن مثنى المبالغة ومجموعها يعمل كما فى الشاهد، فإنّ ذنبَهمُ مفعول لغُفر وهو جمع غفور مبالغة غافر وفُخُر جمع فخور.

والشاهد لطرفة بن العبد، ديوانه/ ١٠١.

من شواهد: سيبويه ١/ ٥٨، وابن يعيش ٦/ ٧٥، والعينى ٣/ ٥٤٨ والتصريح ٢/ ٦٩، والهمع والدرر رقم ١٤٨٥، والأشمونى ٢/ ٢٩٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى ط وب ٣/ ٤٢٣ ـ فظاهرة، تحريف.

وأمَّا جمع المكسَّر، فلكونه فرع الواحد، قال:

٧٤٥ـ ممَّن حَمَلْنَ به وهنَّ عواقدٌ حُبُكَ النِّطاق فشبَّ غَيْرَ مُهبَّل[١]

★★★

(١) هو الشاهد الثامن بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «حُبُك» مفعول لعواقد، وهو جمع عاقدة.

والشاهد من قصيدة لأبى كبير الهذلىْ، عدتها سبعة وأربعون بيتاً.

قال البغدادى: «ممن حملنْ به»: النون ضمير النساء، ولم يجر لهن ذكر. والضمير فى «به» راجع إلى منْ، ولو ردّ على المعنى لقال: بهم.

وعواقد «بالتنوين» لأن الأصل فى الأسماء عند البصريين الصرف والمنع لأسباب عارضة، وإذا اضطر الشاعر ردّها إلى الأصل و«حبك» بضمتين هو جمع: حباك، والحباك بالكسر: ما يشد به النطاق مثل التكة. والنطاق: شقة تلبسها المرأة، وتشد وسطها، ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة والأسفل ينجرّ على الأرض ليس له حجزة، والجمع: نطق والحجزة بالضم: موضع التكة، و«المهبل»: المثقَل باللحم وقيل: المهبّل: الذى يدعى عليه بالهَبل فيقال: هبلته أمه: أى ثكلته.

من شواهد: سيبويه ١/٥٦، والإنصاف / ٤٨٩، وابن يعيش ٦/٧٤، والمغنى رقم/ ١١٦٥، والعينى ٣/٥٥٨، والأشمونى ٢/٢٩٩، وشرح الحماسة للمرزوقى/ ٨٥، والكامل ١/١٧٥.

[جواز حذف النون من اسم الفاعل المجموع]

(ص): ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً».

(ش): يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعمل: النصب كقوله:

٧٤٦ = الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهُمُ من ورائهم نَطَفُ[١]

وذلك لأن اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون، كما حذفت فى الموصول فى قوله:

٧٤٧ = أبنى كليب إنَّ عمَّىَّ اللذا قتلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا[٢]

وقال:

٧٤٨ = وإنّ الذى حانت بفَلْجٍ دماؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القوم يا أم خالد[٣]

وأمَّا حذف النون مع الجر، فللإضافة.

ويشترط فى عمل اسمى الفاعل، والمفعول: ألاَّ يكونا مصغَّرين ولا موصوفين، لأن التصغير والوصف يخرجانه[٤] عن تأويله بالفعل، ولم تخرجهما التثنية

(١) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين، وتقدم ذكره رقم ٣٢٨.
واستشهد به على أن الأصل: الحافظون عورة العشيرة، فحذفت النون تخفيفاً: وهذا على رواية نصب عورة، وأمّا على رواية جرّها فالنون حذفت للإضافة. وفى ط: نطف بدل: وكف كما فى المخطوطات والخزانة؛ يقال: ما به نطف: أى لطخ بالعيب والفساد.
والوكف: العيب، يقال: هذا الأمر وكف عليك، أى عيب.

(٢) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الأربعمائة، وسبق ذكره رقم ٤٩٥.
واستشهد به على أن أصله اللذان قتلا الملوك، فحذفت النون من الموصول تخفيفاً.

(٣) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الأربعمائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٤٩٨.
واستشهد به على أن أصله: إن الذين حانت، فحذفت النون منه تخفيفا.

(٤) بعد «يخرجانه» فى المخطوطات: «يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل.
ولايمكن تأويل المصغر والموصوف كما أمكن تأويل المثنى والمجموع. وجوز بعضهم إلخ.

والجمع. وجوَّز بعضهم عمل المصغَّر والموصوف قياساً على المثنى والمجموع، وليس بشيء، لما ذكرنا.

وأمَّا قولهم: «أنا مرتحل فسُوَيِّرٌ فرسخًا» فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً، ويكفيه رائحة الفعل.

واعلم أنه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله عنه بظرف، قال:

وكرَّارُ خَلفَ المُجحرينَ جوادِهِ إذا لم يُحامِ دون أُنثى حَلِيلُها(١) =٧٤٩

أي: كرَّار جواده.

وقد شذ، أيضاً الفصل بالمفعول نحو: معطى الدرهمَ عمرٍو، كما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾(٢).

فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي نحو: هذا ضارب زيد أمس وعمرو، فالمختار جرّ المعطوف حملاً على اللفظ.

---

(١) هو الشاهد التاسع بعد السّتمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن قد فُصل اسم الفاعل المضافُ إلى مفعوله عنه بظرف، والأصل: وكرّار جواده خلف المجحرين.

و«المجحرين»: اسم مفعول من أجحره، أي ألجأه إلى أن دخل جحره فانجحر: «ودون» بمعنى أمام وقدّام. والحليل: الزوج والحليلة: الزوجة.

يقول: إذا فر الرجال عن نسائهم، وأسلموهن للعدو قاتل عنهنّ وحماهنّ.

والشاهد للأخطل، ديوانه/ ٣٦١. من قصيدة مطلعها.

ألا طرقتْ أروى الرّحال وصحبتي بأرض يناصى الحزَنَ منها سُهولها

و«يناصى»: يواصل، والحزْن: ما غلظ من الأرض ورواية الديوان:

وكرارُ خلف المرهقين جوادَهُ حفاظاً إذا لم يحَمْ أنثى حليلها

وفي الديوان ضبطت كلمة: «جواده» بالنصب، وعلى ذلك فلا شاهد فيه.

وفي ب ٣/ ٤٢٤: ضبط كلمة: «وكرار» بالجرّ.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٠، ومعاني الفراء ٢/ ٨١.

(٢) الأنعام/ ١٣٧. وهي قراءة ابن عامر برفع«قتل» لأنه نائب فاعل: زُيِّن المبنى للمفعول ونصب في أولادهم» وجرّ شركائهم». انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٣٥٢.

والنصب جائز، لكن بإضمار فعل يفسِّره لفظ اسم الفاعل وإن لم يعمل، ولذلك ضعف.

ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضيًا، ليوافق المفسِّر، إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه، نحو: هذا ضارب زيدٍ أمس وعمراً غداً.

وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جاز النصب والجر، والحمل على اللفظ أولى، ويبقى هنا الخلاف فى أن النصب حملاً على المحل، أو بعامل مقدّر، فإن كان بعامل مقدّر كما هو مذهب سيبويه، فتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر، أنشد سيبويه:

٧٥٠ = هــل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عَوْنِ بن مخْراقِ[١]

[اسم المفعول من حيث التعريف والصيغ والعمل]

(ص): «اسم المفعول: ما اشتق من فعل، لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثى على مفعول كمضروب، ومن غيره على صيغة المضارع[٢] بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمُخرج ومستخرج.

وأمره فى العمل والاشتراط كأمر الفاعل، مثل: زيد معطى غلامُهُ درهمًا»

(ش): قوله: وقع عليه [يعنى وقع عليه][٣] أو جرى عليه أو جرى مجرى

---

(١) هو الشاعد العاشر بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه أنشده بنصب عبد رب، ونصبه بتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، ليوافق المقدّر الظاهر.

والشاهد قائله مجهول. وقال ابن خلف: هو لجابر بن رألان.

وقيل لجرير، وقيل: لتأبط شراً، وقيل: إنه مصنوع.

من شواهد: سيبويه ١/ ٨٧، والمقتضب ٤/ ١٥١، والعينى ٣/ ٥٦٣، والهمع والدرر رقم ١٦٧٣، والأشمونى ٢/ ٣٠١، والقرطبى ١٥/ ٢٥٩.

(٢) ظ: «الفاعل» بدل: «المضارع» تحريف.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

الموقوع[١] عليه، ليدخل فيه نحو: أوجدت ضربًا، فهو موجد،وعلمت عدم خروجك فهو معلوم.

وسمى اسم المفعول مع أن اسم المفعول فى الحقيقة، هو المصدر[٢]، إذ المراد: المفعول به الضرب، أى أوقعته عليه، لكنه حذف حرف الجر، فصار الضمير مرفوعًا فاستتر، لأن الجارّ والمجرور، كان مفعول ما لم يسمَّ فاعله[٣].

وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال: ضرب يضرب فهو مُضرَب، لكنهم لما أداهم حذف الهمزة فى باب أفعل، إلى مفعل، قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فغيَّروا الثلاثى[٤]، لما ثبت التغيير فى أخيه، وهو اسم الفاعل لأنه، وإن كان فى مطلق الحركات/ والسكنات كمضارعه، لكن ٢/ ٢٠٤
ليس الزيادة فى موضع الزيادة[٥] فى الفاعل، ولا الحركات فى أكثرها كحركاته[نحو ينصرُ فهو ناصِر، ويحمد فهو حامد][٦].

(١) فى ط: «المرفوع» مكان: «الموقوع»

(٢) فى المخطوطات بعد: «هو المصدر» زيادة وهى: «لأنه هو الذى يفعله الفاعل، وهذا الذى نحن فيه هو اسم المفعول به، أى الذى فعل به الفعل، أى أوقع عليه الفعل، يقال: فعلت الضرب أى أوقعته» عليه لكنه حذف إلخ.

(٣) فى المخطوطات بعدقوله «ما لم يسم فاعله زيادة، وهى:
«فهو كالمحصول بمعنى المحصول عليه».

(٤) بعد قوله: «فغيروا الثلاثى» زيادة وهى:
«بزيادة الواو لأنه أخف لقلة حروفه، فلما أرادوا الواو فتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان، بعدهما، واو وهو مستثقل فى القياس الكثير الاستعمال.
وأما نحو: عصفور ومغرود، وملمول فليس بقياسى ولا كثير، وأيضًا ثبت التغيير فيه، وهو الفاعل»لأنه وإن كان مطلق فى الحركات إلخ.

(٥) فى المخطوطات بعد قوله «فى موضع الزيادة» زيادةوهى:
«فى موضع الزيادة فى المضارع كما فى اسم الفاعل من الرباعى وذى الزيادة، فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى على فعله، لأن ضمّة الميم مقدرة والواو فى حكم الحرف الناشئ للإشباع كقوله: «أدنو فأنظور» فلا يعبأ به فاسم المفعول إذًا يشابه المضارع المبنى للمفعول لفظًا ومعنى» وصيغته من جميع الثلاثى... إلخ.
ومما يجدر ذكره أن هذه الزيادة مذكورة فى ط، ولكن الخلاف بين المخطوطات يرجع إلى التقديم والتأخير بين النسخ.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وأمَّا اسم الفاعل من أفعَل، فهو كمضارعه فى موضع الزيادة وفى عين الحركات.

فغيَّروه(١) بزيادة الواو، ففتحوا الميم، لئلا يتوالى ضمَّتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليل، كمُغرود(٢) ومُلمول(٣)، وعُصفور، فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير، كالجارى على الفعل، لأن ضمة الميم مقدَّرة، والواو فى حكم الحرف الناشئ من الأشباع(٤) كقوله:

ادنو فأنظور(٥) =٧٥١

وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول، ومن غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل منه، إلاَّ فى فتح ما قبل الآخر، لأنه كذلك فى مضارعه الذى يعمل عمله، أعنى المضارع المبنى للمفعول، وقد شذَّ: أضعفت الشيء فهو مضعوف، أى جعلته مضاعفًا.

قوله: «وأمره فى العمل والاشتراط كاسم الفاعل» يعنى أن حاله فى عمله عمل فعله، أى المضارع المبنى للمفعول، كحال اسم الفاعل فى عمله عملَ فعله الذى هو المضارع المبنى للفاعل، وحاله فى اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفى الاستفهام والنفى، كحال اسم الفاعل، فلا وجه لإعادته(٦)، فلا

(١) الحديث عن اسم المفعول من الثلاثى.

(٢) فى هامش ط : «المغرود» ضرب من الكمأة.

(٣) فى هامش ط: «الململ» الميل الذى يكتحل به.

(٤) فى ب فقط ٣/٤٢٨: «الأتباع» مكان «الإشباع» تحريف.

(٥) هو الشاهد الحادى عشر فى الخزانة، وسبق ذكره رقم (١١)
والشاهد بتمامه

وأننى حيثما يَثْنِى الهوى بصرى — من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ

(٦) فى المخطوطات: فلا وجه لإعادته نحو: زيد مُعْطى غلامُه درهماً.
وقد ذكرنا فى باب الإضافة أن عمله فى ما لم يُسَمّ فاعله الرفع غير محتاج إلى شرط أحد الزمانين»
وليس فى كلام المتقدمين إلخ.

يحتاج فى عمل الرفع إلى شرط زمان كما تبيَّن فى باب الإضافة ، وليس فى كلام المتقدمين، ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال فى اسم المفعول ، لكن المتأخرين كأبى على ومن بعده، صرَّحوا باشتراط ذلك فيه كما فى اسم الفاعل.

ويُبنى اسم المفعول من الفعل المتعدى مطلقًا، فإن كان متعديًا إلى واحد، فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد، نحو: ضربت زيدًا فهو مضروب.

وإذا تعدَّى إلى اثنين ليسا بمبتدأ وخبر، فهو يطلق على كل واحد منها، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فكل واحد من: زيد، والدرهم، معطى، وكذا نحو: أقرأت زيدًا الكتاب.

وإن كانا فى الأصل مبتدأ وخبرًا، فاسم المفعول فى الحقيقة واقع على مضمون الجملة أعنى مصدر الخبر مضافًا إلى المبتدأ، فالمعلوم فى قولك: علمت زيدًا قائمًا : قيام زيد.

وكذا فى قولك: جعلت زيدًا غنيًا، المجعول: غنى زيد. ويصح أن يقال للمفعول الأول هنا، مفعول، لكن لا مطلقًا ، بل بقيد الخبر، فيقال فى علمت زيدًا قائمًا[1] : زيدمعلوم على صفة القيام، وفى جعلت زيدًا غنيًا: زيد مجعول على صفة الغنى.

وإن كان متعديًا إلى ثلاثة، وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول، ومن مضمون الثانى والثالث، أعنى مصدر الثالث مضافًا إلى الثانى، ففى قولك أعلمتك زيدا منطلقًا: المخاطب مُعلَم، وانطلاق زيد، أيضًا مُعلَم.

فثبت بهذا التقرير أن المفعول به إمَّا أن يكون واحدًا، أواثنين أولُهما غير ثانيهما[2] فضربت زيدًا، متعد إلى واحد ، وكذا علمت زيدًا قائمًا فى الحقيقة، وأعطيت زيدًا درهمًا متعدٍّ إلى مفعولين أولهما غير الثانى.

(١) فى ط: «قائمًا قائمًا» بتكرير الكلمة، تحريف.

(٢) فى ط: «» بانيهما» مكان «ثانيهما» تحريف.

وكذا : أعلمتك زيداً منطلقًا فى الحقيقـة، لكنهم لما كان ما هو المفعول حقيقة: مضمون جملة ابتدائية، نصبوهما معًا، وسمَّوا الأول مفعولاً أولَ ، والثانى مفعولاً ثانيًا، وفى نحو: أعلمتك زيداً فاضلاً: سمَّوهما ثانيًا وثالثًا.

وإنما نصبوهما معـًا لأن ما هو المفعول فى الحقيقة مضمونـهما معا، لا مضمون أحدهما.

[وإن كان الفعل لازمًا، فإن لـم يتعدَّ بحرف جـرّ، لـم يجز بناء اسم المفعول منه كما لـم يجز بناء الفعل[1]] المبنى للمفعول منه، إذِ المسند لابدَّ له من المسند إليه، فلا يقال : المذهوب، كما لا يقال : ذُهب ، وإن تعدَّى إلى/ المجرور، جاز بناء اسم ٢/ ٢٠٥ المفعول مسنداً إلـى ذلك الجار والمجرَور، نحو: سرت إلى البلد ، فهـو مسيرٌ إليه، وعدلت عن طريق فهو معدول عنه.

وكذا فى متعدٍّ حذف منه ما هو المفـعول به وعدِّى بحرف الجر، نحو رَمَيت عن القوس، فهى مرمىّ عنها، والمرمى هو السهم[2].

ومنهـم قولهم: اسم المفـعول، أى اسم المفعول بـه، والمفعول هو المصـدر، كما ذكرنا، وإن أسند اللازم إلـى الظرف، فلا يطلق عليه إلا مـع الحرف، نحو سرت اليوم فرسخًا، فاليوم مسيرٌ فيه، وكذا الفرسخ .

وإن أسندإلى المصدر فلا يطلق اسم المفـعول عليه فلا تقول فى ضُرب ضربٌ شديد، إن الضرب الشديد مضروب.

ثم إن اسم المـفعول، إن أضيف إلـى ما هو مفعولـه ، سواء كانٍ مفعـول ما لـم يسمَّ فاعله[3]، كمؤدَّب الخدام، أو لا نـحو: زيد معطَى درهم غلامُـه، أى: معطىً درهمًا غلامُه ، فإضافته غير حقيقـية، لأنه مضاف إلى معموله، وإن لـم يضف إلى معموله فـإضافته حقيقية، سواء كـان المضاف إليه فاعلاً من حيث المـعنى، نحو: زيد مضروب عمرٍو، أو، لا، كقولنا: الحُسين رضى الله عنه قتيل الطف[4] ، أخزى الله قاتليه.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى ظ : «الشخص» بدل «السهم».

(٣) فى ظ : سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله أو لا، فإضافته لفظية، فالأول كمؤدب الخدام، والثانى : كمُعطى درهمٍ غلامه» لأنه مضاف إلى معموله إلخ.

(٤) الطف: موضع من أرض كربلاء التى استشهد بها الحسين رضى الله عنه.

[الصفة المشبهة]

(ص): «الصفة المشبهة: ما اشتُقَّ من فِعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت»

(ش): قوله: «من فِعل»، أى مصدر.

قوله: «لازم» يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعدِّيين.

قوله: «لمن قام به». يخرج اسم المفعول اللازم المعدَّى بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة .

قوله: «على معنى الثبوت» أى الاستمرار واللزوم، يخرج اسم الفاعل اللازم، كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث ، ويخرج عنه نحو:ضامر، وشازب[1]، وطالق، وإن كان بمعنى الثبوت، لأنه فى الأصل للحدوث. وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا، اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل، كحاسِن وضائق عند قصد النص على الحدوث[2].

والذى أرى أن الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدوث فى زمان، ليست أيضًا ، موضوعة للاستمرار فى جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى «حَسَن» فى الوضع إلا ذو حُسن سواء كان فى بعض الأزمنة أو فى جميع الأزمنة، ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين[3]، فهو حقيقة فى القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن،

---

(١) يقال : فرس شازب وخيل مشزّب، وقد شزبت شزوبًا وهو الضّمْر واليُبسْ. ورجل شاحب شازب: شديد النحافة انظر «اساس البلاغة» : «شزب».

(٢) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «على الحدوث» زيادة وهى:
«فإلحاق الأعمّ الأغلب بالتأويل أولى»

(٣) فى بعض المخطوطات بعدقوله: «على أحد القيدين» زيادة وهى: «كما كان فى اسم الفاعل، وهو غلبة استعماله للحدوث، ومن ثم تحوّل الصفة المشبهة عند قصد الحدوث إليه، فجعلها حقيقة،=

لكن لما أطلق ذلك، ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه فى جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلابد من وقوعه فى زمان كان[1] الظاهرثبوته فى جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حسنًا فقبحُ أو: سيصير حسنًا، أو: هو الآن حسن فقط، فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيًا[2].

[صيغها ،وعملها]

(ص):«وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل،على حسب السماع كحسن وصعْب وتعمل عملَ فعلها».

(ش): صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول، ويجيئ فى مقدمة التصريف إن شاءالله تعالى.

وقد جاءت من الألوان، والعيوب الظاهرة قياسية، كأسود وأبيض، وأدعج[3] وأعور، على وزن أفعل.

وإنما عملت الصفة المشبَّهة وإن لم توازن صيغها الفعل، ولا كانت للحال ، والاستقبالِ، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظًا ومعنىً كا مرّ، لأنها شابهت اسم الفاعل[4]، لأن الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافًا

= فى أحدهما تحكم، والأصل أن تقول: هى حقيقة فى القدر المشترك بين القيدين، وهو الاتصاف بالحسن مطلقًا، لكن لما كان، وضعها على الإطلاق» ولم يكن بعض الأزمنة». .إلخ.

(١) كان الظاهر الخ جواب لمّا السابق.

(٢) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «ليس وضعيًا» زيادة، وهى «على ما ذكرنا بدليل العقل،وظهوره فى الاستمرار عقلاً هو الذى غرّه حتى قال: «مشتق لمن قام به على معنى الثبوت» .

(٣) فى هامش ط :«الدعج»: الدعج: شدة سواد العين مع سعتها.

(٤) فى بعض المخطوطات بعد قوله: لأنها شابهت اسم الفاعل »زيادة وهى: «لأن اسم الفاعل ماقام به المصدر، فهو بمعنى ذو مضافًا إلى مصدره، فضارب بمعنى: ذو ضرب، وجالس بمعنى:ذو جلوس، كما أن الصفة المشبهة كذلك، فمعنى حسن: ذو حسن، لا فرق بينهما من جهة المعنى إلا بشىء =

إلى مصدره. فحسن بمعنى: ذو حُسن، كما أن اسم الفاعل، ومنه أعنى حاسنًا، كذلك:محل للحدث المشتق هو منه/ فضارب بمعنى ذو ضرب، لا فرق بينهما ٢/ ٢٠٦
إلا من حيث الحدوث فى أحدهما وضعًا، والإطلاق فى الآخر كما ذكرنا. وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة(١)، تثنى وتجمع وتؤنث، كما أن اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث.

ومن ثمَّ لم يعمل أفعل التفضيل، لأن أصل استعماله أن يكون معه «مِن» وما دام معه «مِن» لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، ولم يقصدوا أن تثنيتها وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء، لأنه لا يطرد ذلك فى الألوان والعيوب، لأنك لا تقول(٢): أبيضون، وأبيضة، [كما تقول ضاربون وضاربة](٣)، مع عمل أفعل فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة.

فإن قيل: المشابهة التى ذكرتها أنت، حاصلة فى أفعل التفضيل، لأنه يشابه اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة، نحو: طاولته فطُلْته فأنا طائل، أى ذو طول، أى ذو غلبة عليه، بالطول، فأطول منك، بمعنى طائل المبنى من باب المغالبة إلا فى معنى الحدوث ، كما ذكرت فى سائر الصفات المشبهة.

قلت: أوَّلُ ما يقال : إن باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثى الذى يُبنى منه أفعل التفضيل، ثم إن الذى ورد منه، ليس بمعنى أفعل التفضيل إذ لو كان لوجب جواز تعدى الأفعل، إلى المفعول بنفسه أو باللام، كاسم الفاعل من

= واحد، وهو أن وضع اسم الفاعل على أنه متصف بمصدره على وجه الحدوث، ووضع الصفة على أنها متصفة بمصدرها على الإطلاق كما ذكرنا» وقيل: إنها عملت لأجل مشابهتها اسم الفاعل إلخ .

(١) كلمة «صفة» سقطت من ب ٣/ ٤٣٣ .

(٢) فى بعض المخطوطات: لأنك لا تقول: أبيض- أبيضان - أبيضون - أبيضة - أبيضتان - أبيضات» .

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ

باب المغالبة، لأنه جميعه متعدٍّ، فكان ينبغى أن يجوز: أنا أطولُ القوم، أو أنا[١] أطول للقوم، كما تقول: أنا طائلٌ القومَ، وأنا طائلٌ للقوم، نحو: أنا ضاربٌ زيدًا، وأنا ضارب لزيد.

ولا يتعدى أفعل التفضيل إلى مفعوله [المغلوب][٢] إلا بمن الابتدائية، بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة، فعلمنا أنه ليس بمعناه، وإن لزم منه معنى الغلبة على مفعوله كما فى باب المبالغة، فليس معنى أطول من القوم: ذو طول أو ذو غلبة، بالطول، بل معناه: آخذ فى الزيادةفى الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته إياهم فيه، ومخالفة تعدّيه لتعدّى اسم الفاعل من المبالغة دليل مباينة معناه لمعناه.

وقال المصنف: لم يَعْمل، لأن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، إنما كانت تعمل، لَمَّا أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عملَ ذلك الفعل، وليس لأفعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه.

فإن قيل: فعل المغالبة يفيد فائدته، فالجواب: ما مرَّ.

قوله: «وتعمل عملَ فعلها» يعنى من غير شرط زمان من الأزمنة الثلاث، لأنها موضوعة على معنى الإطلاق[٣]، وأمَّا الاعتماد على أحد الأشياء الخمسة[٤]، فلابدَّ منه، لما قلنا فى اسم الفاعل، بل هو فيها أولى لضعفها.

[تقسيم مسائل الصفة المشبهة وأحكامها]

(ص): «وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام، ومجرَّدة، ومعمولها مضافًا أو باللام أو مجردًا عنهما [٥] فهذه ستة، والمعمول فى كل واحد منها: مرفوع

(١) كلمة «أنا» سقطت من ب ٣/ ٤٣٣.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى بعض النسخ المخطوطة: «لأنها موضوعة على معنى الإطلاق فكيف يشترط فيها الزمان»؟

(٤) مرّت بالتفصيل فى باب الإضافة.

(٥) فى ب فقط ٣/ ٤٣٤ «عنها» مكان: «عنهما».

ومنصوب، ومجرور، صارت ثمانية عشر، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه، بالمفعول فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة، والجر على الإضافة، وتفصيلها: حسن وجهه، ثلاثة، وكذلك : حسن الوجه حسن وجه، الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجه، اثنان منهما ممتنعان : الحسن وجهه، والحسن وجه، واختلف فى : حسن وجهه، والبواقى: ما كان فيه ضمير واحد أحسن، وما فيه ضميران : حسن، وما لا ضمير فيه قبيح ، ومتى رفعت بها، فلا ضمير فيها، فهى كالفعل، وإلا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع، وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدِّيين، مثل الصفة فى ذلك.

(**ش**): اعلم أن الصفة المشبهة إمَّا أن تكون باللام أو مجرَّدة عنها، وهذه قسمة حاصرة، وإنما لم يقسِّمها/ بحسب إعرابها فى نفسها، لأن ذلك من أحكام إعراب ٢ / ٢٠٧ الصفات، وقد تقدم ذلك فى باب النعت، والكلام ههنا فى عملها، لا فى إيرادها فى نفسها.

ثم معمولها المذكور بعدها، إمَّا أن يكون مضافًا، أو مع اللاّم، أو مجرَّدًا عنهما، وهذه، أيضًا، قسمة حاصرة، صارت ستة أقسام، الصفة باللام، مع الثلاثة من أقسام المعمول، والصفة مجردة، مع تلك الثلاثة ، ثم المعمول فى كل واحد من هذه الأقسام الستة إمَّا مرفوع أو منصوب أو مجرور صارت ثمانية عشرة، لأن الستة صارت مضروبة فى الثلاثة، وتفصيلها بالتمثيل: حسنٌ وجههُ برفع المعمول ونصبه وخفضه، حسنُ الوجه، كذلك، حسن وجه، كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام، وكذلك: الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجه.

اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعتان باتفاق : إحداهما: الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه[وكذا إذا كان المعمول مضافًا إلى المضاف إلى الضمير، نحو: الحسن وجه غلامه والحسن وجهِ غلام أخيه][1]، وذلك لأنها لم تُفِد الإضافةُ فيها خفةً، والمطلوب من

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

الإضافة اللفظية ذلك، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة، لأن الخفة تحصل فى إضافة الصفة المشبهة، إمَّا بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره فى الصفة، كالحسن الوجه، والحسن وجه الغلام، والحسن وجه أبى الغلام.

وإمَّا بحذف التنوين من الصفة، كحسنُ وجهِه.

وإمَّا بهما معًا، كحسن الوجه،ولم يحصل بإضافة الحسن إلى «وجهه» أحدهما إذ التنوين لم يكن فى الصفة، بسبب اللام، حتى يحذف والضمير فى «وجهه» باقٍ لم يحذف.

وأمَّا فى المثنى والمجموع، نحو: الحسنا وجهيهما والحَسَنُو وجوههم فالتخفيف حاصل فى الصفة، فيجوز، عند سيبويه، لكن على قبح كما فى حسن وجهِه، على ما يجىء من الخلاف.

والثانية من الممتنعتين: أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام، والضمير نحو: الحسن وجهٍ [أو وجهِ غلامٍ][(١)].

وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من «وجهه» لأن هذه الإضافة، وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف[(٢)]، لكنها فرع الإضافة المحضة فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معًا ههنا بخلاف المحضة ، فلا أقلَّ من ألاَّ تكون على ضدما هى عليه، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه.

ومسألة منها مختلف فيها، وهى الصفة مجرَّدة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهه، فسيبويه وجميع البصريين يجوِّزونها، على قبح فى ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوِّزونها بلا قبح فى

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٤٣٦ : «التخفيف» بدل :«التعريف».

السعة، وليس استقباحها لأجل اجتماع الضميرين، فإنَّ ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه، وليست بقبيحة كما فى : رجل ضاربٌ أباه، بل لكونهم شرعوا فى الإضافة لقصد التخفيف فتقتضى الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعنى حذف التنوين ولا يُتعرَّض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير(١) مع الاستغناء عنه بما استكنَّ فى الصفة.

والذى أجازها بلا قبح، نظر إلى حصول شىء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين.

ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو أنه إضافة الشىء/ إلى نفسه، ٢/ ٢٠٨
فإن أراد به أنه أضيف حسن(٢) إلى وجه، وهو هو فى المعنى، فذلك إنما منعه من منع فى الإضافة المحضة (٣).

وكان ينبغى على ما قال ألاَّ تضاف الصفة إلى ما هو فاعلها فى المعنى أصلاً ، وهو معلوم الاستحالة مع أنا نذكر بعد هذا، أنهم لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها، جعلوه فى صورة المفعول، الذى هو أجنبى من ناصبه، ثم أضيفت إليه حتى لا يستنكر فى الظاهر.

وإن أراد أنه أضيف «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى راجع إلى صاحب(٤) «حسن» فكأنك أضفت «حسنًا» إلى ضمير نفسه، وذلك لا يجوز، فليس بشىء، لأن ذلك لو امتنع لامتنع فى المحضة أيضًا، وقد قيل فيها: واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مِصره، ونحو ذلك .

(١) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «وهو حذف الضمير» زيادة وهى:
«فالاستقباح لأجل أنه لم يحذف الضمير فى «وجهه» مع أنه حصل من الضمير المستكن فى الصفة مايشترط فى الصفة المشتقة من عائد إلى الموصوف»والذى أجازها بلا قبح إلخ.

(٢) فى ط : «الحسن» مكان: «حسن».

(٣) فى بعض المخطوطات: «فى الإضافة المحضة، لا اللفظية».

(٤) فى بعض المخطوطات: «موصوف» بدل: «صاحب».

وأنشد سيبويه للاستدلال على مجيئها فى الشعر قول الشماخ:

٧٥٢ = أقامت على ربعيهما جارتا صفاً كُميتا الأعالي جَونتا مُصطلاهما[١]

وقال المبرد: بل الضمير فى «مصطلاهما» للأعالى، إذ هو جمع فى معنى المثنى، إذ هو للجارتين، وليس للجارتين إلا أُعْلَيا، وإنما جُمعا بما حولهما كقوله:

٧٥٣= *روانفُ أليتيكَ وتُستطارا *[٢]

فالألف فى تستطارا، راجع إلى روانف، لأنه بمعنى رانفتين، فكأنه قال: جونتا مصطلى الأعالى، فليس فيه إلا ضمير واحد وهو المستكن فى: جونتا، فهو كقولك: زيد حسن الغلام قبيح ُفعله، أى فعل الغلام.

ويعنى بمُصطلَى الأعالى ما تحت الأعالى وهو الموضوع الذى أصابه الدخان أكثر، فأصل الحجر أبيض، وأعلاه كُميت، وما بينهما جَون، أى أسود؛

وما ذهب إليه المبرد تكلف، والظاهر مع سيبويه

ومن المسائل المذكورة مسألتان أخريان قبيحتان عند النحاة، استحسنهما المصنف[٣]، وهما الحسن وجهُهُ، وحسن وجَهْهُ بنصب المعمول فيهما، ووجه استقباحهما: أن النصب فى معمول الصفة المشبهة، إذا كان معرفة إنما جاز مع كونه فى المعنى فاعلاً، ليبرز فى صورة المفعول فلا تستقبح الإضافة إليه، إذا قصد التخفيف، وذلك لأن إضافة[٤] الصفة إلى مرفوعها قبيحة فى الظاهر، لأن الصفة

(١) هو الشاهد الموفى الثلاثمائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٣١.

(٢) هو الشاهد التاسع والستون بعد الخمسمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٦٩٤ وهوعجزو وصدره:

* متى ما تلقنى فردَيْن ترجُفْ *

والروانف: جمع رانفة، وهى طرف الألية، فالأليتان لهما رانفتان، وإنما قال: روانف باعتبار ما حول كل رانفة، فتكون الألف فى تستطارا ضمير الروانف، لأنها بمعنى رانفتين».

(٣) فى بعض المخطوطات «استحسنهما المصنف، «وهما اللتان اجتمع فى كل مهما ضميران.

(٤) فى ط: «لأن الإضافة الصفة» تحريف.

الرافعة للظاهر، هى المرفوع بها فى المعنى، كما فى قولك: زيد ضارب غلامُه عمراً، فالضارب هو «غلامه»، فكان كإضافة الشىء إلى نفسه التى هى مستقبحة فى المحضة وهى أصل لغير المحضة، فجعلوا المرفوع فى صورة المفعول، لأن الصفة الناصبة غير المنصوب بها فى المعنى، ألا ترى أن الضارب، غير عمرو، فى المثال المذكور، فإذا أضيفت إليه بعد نصبه كانت كإضافة الشىء إلى الأجنبى، فنَصبُ معمول الصفة، إذن، لأجل توطئة الجر، فلما كان: الحسن وجهه بالجر ممتنعاً، كان القياس امتناع نصبه أيضاً، وكما لم يجز حسن وجهه بالجر إلا فى الشعر، كان القياس امتناع: حسنٌ وجهَه بالنصب أيضاً، إلا فى الشعر، إذ هو تمهيد للجر، وليس مقصوداً بذاته، لكنهم جوَّزوهما على قبح فى السعة، أيضاً، ليظهر النصب فيما كان فاعلاً سواء جازت الإضافة أو لا غايةَ الظهور، فيتبيَّن فى المجرور أنه كان قبله منصوباً قال:

أَنْعتُها، إنّىَ مِن نُعّاتها كُومَ الذُّرى وادقةً سُرَّاتِها[1]. ٧٥٤ =

ثم اعلم أن أصل هذه المسائل كلها مسألتان: الحسن وجهه، وحسن وجهه،

برفع المعمول فيهما، فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وإنما كانتا أصلين، لأن الوجه فاعل فى المعنى فالأصل ارتفاعه بالصفة، وإذا ارتفع بها فلابدَّ من الضمير/ ٢/ ٣٠٩ فى متعلق الصفة، إذ ليس فى الصفة[2]؛ ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان فى

(١) هو الشاهد الحادى عشر بعد الستمائة فى الخزانة، واستشهد به على أن «وادقة» صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مسترفيها، و«سراتها» منصوب بالكسرة على التشبيه بالمفعول للصفة المشبهة.
والضمير فى «أنعتها» للإبل، ونُعات: جمع ناعت.
و«كوم الذرى» منصوب على المدح، وكوم الذرى: جمع كوماء، وهى العظيمة السُنام، «والذرى» جمع ذِروة بكسرها، وهى أعلى السّنام ووادقة منصوب أيضاً من ودق إذا دنا، لأنها إذا سمنت دنت إلى الأرض من سمنها، يقال: بعير وديق السرة، أى سمينها ووادقة: صفة مشبهة، لأنه أريد به ثبات معناه ودوامه و سرُاتها: جمع سّرة، وهى موضع ماتقطعه القابلة من الولد.
وهذا الرجز نسبه ابن الأعرابى لبعض الأسديين يصف إبلا ونسبه العينى لعمير بن لحا بالحاء المهملة التميمى
من شواهد: ابن يعيش ٦/ ٨٣، ٨٨، والمقرب ١/ ١٤٠ والعينى ٣/ ٥٨٣، والأشمونى ٣/ ١١.
(٢) لأن الصفة ليس فيها ضمير، ولذلك فإن الضمير يكون فى متعلقها.

القياس كثيرا الاستعمال: الحسن وجهاً وحسنٌ وجهاً على التمييز، والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الإضافة.

أمَّا حُسْن انتصاب المعمولين فى القياس فلأنك قصدت المبالغة فى وصف الوجه بالحسن، فنصبت «وجهاً» على التمييز، ليحصل له الحُسن إجمالاً وتفصيلاً ويكون أيضاً أوقع فى النفس للإبهام أوَّلاً، ثم التفسير ثانياً كما مرَّ فى باب التمييز، فى نحو: تصبَّب زيد عرقاً، فحصل التخفيف اللفظى بحذف الضمير واستتاره فى الصفة، والمبالغة المعنوية.

وأمَّا حُسن انجرار الوجه مع اللام فيه، فلأنَّ فى: حسن الوجه، تخفيفين[1]: أحدهما فى الصفة والآخر فى معمولها.

وفى: الحسن الوجه تخفيفًا واحدًا فى المعمول[2] وفيهما معًا تعريف الوجه باللام التى هى أخف من الضمير مراعاة لأصله فى التعريف وهذه فائدة لفظية.

وأمَّا من حيث المعنى ففيهما الإبهام ثم التفسير، وإن لم يكن الوجه منصوباً على التمييز كما فى الأوَّلين، والدليل على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة، قولك: هند حسنة الوجه، والزيدان حسنَا الوجهين، والزيدون حسنو الوجوه، ولا تأتى هذه العلامات فى الصفة، إلا وفيها ضمائر مستترة، إلا فى الندرة نحو: قام رجل قاعدون غلمانه.

وإنما جاز إسناد الصفة إلى ضمير المسبَّب بعد إسنادها إلى السبب، لكونها فى

(١) فى بعض المخطوطات: بعد قوله: «تخفيفين»: حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها، واستتاره فيها».

(٢) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «فى المعمول»: «وهو حذف الضمير، ولأن» فيهما معا.

للفظ جاريـةعلى المسبَّب خبراً أو نعـتاً أو حالاً، وفى المعنى دالة علـى صفة له فى نفسه، سواء كانـت هى الصفة المذكورة، كما فى زيد حَـسَن الوجه، فإنه[1] حَسَنُ بحُسن وجهه، أو، لا، نحو: زيد غليظ الشفتين أى قبيح.

فإن لم تجر فى اللفظ على المسبَّب، نـحو: زيد وجهُه حَسَن، أو جرت لكنها لم تدل على صفة له فى ذاته، لم يجز استكنان الضمير فيها، فيقبح: زيد أسودُ فرسِ غلام الأخ، وزيد أبـيض الثور، وزيد أصـغر غلاما، لأنه لا معـنى للجمـيع إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور[2].

فيقبح أن يُجـعل صفةُ سببه كصفة نفـسه فيضمر فيها ضميـر نفسه، إذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه.

فإن قيل: ألـيس تدل الصفة فى نحـو: زيد أبيض ثورُه، على صفـة له فى ذاته، وهى كونه صاحب ثور كذا؟.

قلـت: معنى كـونه صاحـبه، مفهـوم من كون الثـور سببـاً لزيد، لا من صـفة السبب، إنما حَسُن: جَبَان الكلب، لأنه كناية عن كرمه، أى هو كريم.

قال:

٧٥٥ـ الحَزْنُ باباً والعقور كَلْبا[3]

فعليك العِبرة بما ذكرت

---

(١) فى بعض المخـطوطات: «فـإنه يتـصف بالحسن الحسن وجهـه، أو كانت غيرها نحـو: زيد أبيض اللحيـة أى شيخ: وكثيرا الإخـوان أى متقوِّبهم، فيـحسن إذًا أن يجعل صفـة سببه كصفـة نفسه، فيستجن ضميره فى صفة سببه كما يَسْتجن فى صفة نفسه، فيخرج السبب إذاً عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو إلى الجر، لأن الصفة لا ترفع فاعلين، ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلاً من الضمير لتلا يلتبس بالفـاعل، فإن لم تجرَ فى اللفظ على صاحب السبب نـحو: زيد وجهه حسن أو جرت عليه، لكنها لم تـدل على صفة له فى ذاته نحو: زيد أحمر ثوره لم يجر اسـتتار ضمير ذى السبب فيها، فيقبح: زيد أسود فرس غلام الاخ وزيد أبيض الثور، وزيد أحمر غلاماً».

(٢) بعد قوله: «فى الوصف المذكور» فى بعض المخطوطات «ولا تدل صفة سببه على صفة نفسه فكيف يضمر فى صفة سببه ضمير نفسه؟

(٣) هو الشاهد الثانى عشر بعد الستمائة فى الخزانة. =

ومسألة لا قبيحة ولا فى غاية الحُسن، وهى حَسَن وجه بالجر[١]، إذ كل ما ذكرنا فى: حَسَن الوجهِ، حاصل فيه[٢] إلا مطابقة المعمول لأصله فى التعريف، أعنى: وجهه،

وأربع مسائل قبيحة قبحاً لا ينتهى إلى منعها فى حال السَّعة وتخصيصها بضرورة الشعر، وهى:

الحسن وجهٌ، وحسنٌ وجهٌ: والحسنُ الوجهُ، وحسن الوجهُ برفع المعمول[٣] فى جميعها، والأُوليان أقبح من الأُخريين، لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله فى التعريف. ووجه قبح الأربع: خُلّو الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح أى وجْهٌ منه، والوجه منه؛ وقال أبو على: الوجه، ووجه،
٢/ ٢١٠ بدلان من الضمير المُسْتجنّ[٤] فى الصفة، قاله فى/ قوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾[٥]؛ وهذا غسل الدم بالدم[٦]، لأن بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه فى الأغلب.

= وهذا الرجز كناية عن البخل كما أن جبان الكلب كناية عن الكرم وأنشده سيبويه على أن نصب «بابا» و«كلبا» على حد الحسن وجهاً والبيت من رجز لرؤية بن العجاج، انظر ديوانه/ ١٥، وقبله.

فذاك وخْمٌ لايبالى السبّا.

وذكر البغدادى أن «الوخم»: الثقيل.
يقول: ذاك من الرجال وَخْمٌ ثقيل، لا يرتاح لفعل المكارم، ولا يهشّ للجود، ولا يبالى أن يُسَبّ، ويرى المال أحب إليه من عرضه، و «الحزن» بفتح الحاء، وسكون الزاى: صفة مشبهة، وهو خلاف السهل وكذلك العقور صفة مشبهة. والكلب العقور: هوكل كلب يعقر من الأسد والفهد، والنمر والذئب، والجمع: عُقرٌ مثل رسول ورسُل و«باباً» و«كلباً تمييزان
وصف رؤية رجلا بشدْة الحجاب، ومنع الضيف، فجعل بابه حزناً وثيقاً لا يستطاع فتحه، وكلبه عقوراً لمن حلّ بفنائه طالبا لمعروفه. من شواهد: سيبويه ١/ ١٣٠.

(١) فى بعض المخطوطات بعد قوله: بالجرّ: «إذْ فيه كل ما ذكرنا فى حسن الوجه الإ مطابقة» إلخ.
(٢) فى ب فقط: ٣/ ٤٤٠ «فيها» مكان: «فيه».
(٣) فى بعض المخطوطات: الوجه «بدل» المعمول».
(٤) فى ب فقط ٣/ ٤٤٠ «المستكن» مكان: سالمستجن» وكلاهما متقاربان فى المعنى.
(٥) صٓ/ ٥٠. (٦) فى حاشية ب ٣/ ٤٤٠: هو شبه بقولهم: وقع فيما فرّ منه.

وقال الكوفيون: اللام فى «الوجه» بدل من الضمير كما فى قوله:

=٧٥٦ * لحافى لحاف الضيف والُبرد برده *[١]

فالوجه، باقٍ على الفاعلية كما كان فى الأصل؛

وقد تقدم أن إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير، قبيح عند البصريين.

ومسألتان فيهما وجه حسن، لكن قلَّ استعمالهما، لاستنكار فى الظاهر؛ وهما: الحسن الوجهَ وحسن الوجه[٢]، بنصب الوجه، فيهما.

أمَّا وجهُ حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حَسَن، كما مَّر، وأمَّا استنكار ظاهرهما فنصب ما هو فاعل حقيقة، لا على التمييز.

وعند الكوفيين: نصب المعرَّف فى مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميِّز، كما مرَّ فى بابه.

وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز إلا فى ضرورة الشعر عند البصريين، جائزة فى السَّعة بلا قبح عند الكوفيين،وهى: الحسن وجهَه وحسن وجهَه، بنصب وجهَه فيهما، وحسن وجهِه، بجرِّ وجهه، كما مرَّ.

ومسألتان باطلتان اتفاقاً: الحسن وجهِه، الحسن وجهٍ[٣]، بجرِّ المعمول فيهما كما تقدم، والمجموع ثمانى عشرة مسألة.

ولنا أن نعلِّل استقباح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة فى السعة، بعلَّة واحدة،

(١) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٣٢٣ واستشهد به على أن اللام فى قوله: و«البرد» بدل من المضير والتقدير: وبردى بردُه.

وعجز الشاهد:

ولم يلهنى عنه غزال مقنّعُ

(٢) «وحسن الوجه» سقط من ط.

(٣) فى ط: «الحسن وجهه» بدل: الحسن وجه.

فنقـول: لما استكنَّ ضمـيرالمسبَّب فـى صفة السبـب، لما ذكرنا من الأمريـن، أعنى جريها على المـسبب، واستلزامها الصفـة له فى نفسه فصارت بذلك صـفة السبب كصفـة المسبب صار الـسبب كالـفضلة، وذلك لمجـيئه بعد الـفاعل، أى الضـمير المستجنّ، فنصب تشبيهاً بالمـفعول فى نحو: الضارب زيدًا، أو جُرّبا لإضافة لزوال المانع من الإضافة إلى السبب[١]، لأن المانع منهـا إنما كان رفعه، كما ذكرنـا، فلما استتر ضـمير المسبب فى الصـفة، استقبح مجـيئه فى السبب أيضـاً، لأنه إنما كان محتاجاً إليه فى السبب ليتبيَّن كونه سبباً، وإضمار الضمير فى الصفة دالّ على أنه السبب، لأنـك لم تضمره فيهـا إلا لدلالة صفة سببه عـلى صفة نفسه كـما تقدم، فأغْنـى الضمير فـى الصفة عن الـضمير فى الـسبب، فلو أُتى بـه فيه كان قبـيحاً؛ وليس اسم الفاعل فى نـحو: زيد ضارب غلامه كذا[٢]، لأن الضمـير فى ضارب ليس لدلالة صفة سبب سببه على صفة نفسه؛ وانضم هذا القبح فى: الحسن وجهه بجرِّ المعمول[٣]، إلى عدم حصول التخفيف فى الإضافة اللفظية، فتأكد امتناعه.

قوله: «والنصب على الـتشبيه بالمفعول فى المعرفة، وعلى التـمييز فى النكرة»، هذا عند البصريين.

وقال الكوفيون: بل هوعلى التمييز فى الجميع.

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع؛ والأَولى التفصيل؛

قوله: «ما كان فيه ضـمير واحد أحسن، وما فيه ضميران حـسن»؛ قد ذكرنا ما عليه.

قولـه: ومتى رفـعت بهـا فلا ضمـير فيـها»، لما كـان معرفـة الحسن والأحـسن

---

(١) فى بعض المخطوطات: «إلى السب، لأن المانع من الإضافـة إلى السبب إنما كان رفعه لما ذكرنا من أنه كإضافة الـشىء إلى نفسه فلمّا استـجن ضمير ذى السبب فى الـصفة استقبح مجيئـة فى السبب أيضاً.

(٢) فى بعض المخطوطات: «كذلك».

(٣) فى بعض المخطوطات: «بجر الوجه».

والقبيح، عنده، على ما ذكرنا، مبنية على الضمير مهَّد قاعدة يتبَّين بها الضمير، والضميران، والتجرد عن الضمير فقال:

الضمير إمَّا أن يكون فى الصفة أو فى معمولها، فإن كان فى المعمول فهو ظاهر لبروزه، نحو: وجهه أو: الوجه منه؛ وإن كان فى الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهراً، فتؤنث لتأنيث الضمير، وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه، فإن رفعت ظاهراً، فهى كالفعل، تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد، عند إفراد الفاعل، وتثنيته وجمعه، كما ذكرنا فى باب النعت.

ثم اعلم أن حكم المعمول إذا كان معرَّفاً باللام حكمه إذا كان مضافاً إلى المعرَّف بها[1] أو إلى/ المضاف إليه بالغاً ما بلغ، نحو: مررت برجل حسن الوجه، ٢/ ٢١١
وحسن وجه الغلام، وحسن وجه أبى الغلام، وكذا لو زدت.

[وكذا حكم المعمول المضاف إلى المضمر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر، وهلم جراً؛ نحو: مررت برجل حسن وجهِه، وحسن وجهِ غلامه، وحسن وجه أبى غلامهِ؛ وكذا لو زدت][2].

وكذا إن كان فيه ضمير ولم يكن مضافاً إليه، كقوله:

رحيبُ قطاب الجيب منها[3] =٧٥٧

وبرجل حسنٍ وجه يصونه؛ وكذا المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير حكم المضاف إلى المجرَّد عنهما بالغاً ما بلغ؛ فحكم نحو مررت برجل حسن وجه حكم برجل حسن وجه غلام، وحسن وجه أبى غلام، وكذا لو زدت.

(١) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «بها»: أو مضافاً إلى المضاف إليه.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو اشاهد الحادى بعد الثلاثمائة من باب الاضافة، وسبق ذكره رقم ٣٣٢ وتمامه:

*. . . رفيقةٌ بجسّ الندامى بضّةُ المتجرّد *

والرواية الصحيحة تنوين «رحيب» ورفع «قطاب» على الفاعلية وضمير «منها» لقينة فى بيت قبله. و«الرحيب»: الواسع، و «قطاب الجيب»: مجتمعه حيث قطب أى جمع وهو مخرج الرأس من الثوب. و«الرفيقة»: اللينة، و«الجس»: اللمس. و«بضّة»: ناعمة، «المتجرد» حيث ينجرد من بدنها، أى يعرى من الثوب وهو الأطراف، وخصه بالذكر مبالغة فى نعومتها، لأنه إذاكان ما تصيبه الريح والشمس والبرد من اليدين والرجلين بضّا ناعما كان المستتر بالثياب أشد بضاضة ونعومة.

قوله: «واسما الفاعل والمفعول غير المتعدِّيين.... إلى آخره»؛ يعني باسم المفعول غير المتعدى: اسم المفعول من الفعل المتعدى إلى واحد فقط، كمضروب الغلام، واسم المفعول من الفعل المتعدى إلى اثنين: هو المتعدى إلى واحد، نحو: زيد معطى غلامُه درهماً، ومن المتعدى إلى ثلاثة هو المتعدى إلى اثنين، نحو: زيد مُعلَم أخوه عمراً كريماً.

تقول فى اسم الفاعل اللازم، زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفى اسم المفعول اللازم: مضروب الغلام ومؤدَّب الخدام، سواء كانا بمعنى الماضى أو بمعنى المضارع، أو للاستمرار، أو للإطلاق، فإن رفعهما للمسند إليه، لا يحتاج إلى شرط زمان، كما مرَّ فى باب الإضافة، فإذا جاز فى معمولهما الرفع، جاز النصب والجر، أيضاً لأنهما فرعاه، كما مرَّ، فيجيىء فى كل واحد منهما الثمانى عشرة مسألة وكذا إنما يجوز انتقال الضمير إليها من المعمول، ثم نصب المعمول أو جرّه، إذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف بانصاف مرفوعهما بمضمونهما، كما قلنا فى الصفة المشبهة سواء، فلا يجوز: زيد قائمٌ أباً. ولا قائم ابن العم بجر المعمول، ولا مضروب مملوك أخٍ، ولا مشروب ماء الأخ هذا؛ وأمَّا إذا كانا متعدِّيين، نحو: زيد ضارب غلامُه عمراً[1] ومعطىً أخوه درهماً، أومعطىً عمروٌ ثوبَه، فإن حذفت المفعول، لم يجز نصب الفاعل وجرّه اتفاقاً، لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين، فإنه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به، وإن ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فأمن[2] التباس المنصوب أو المجرور بالمفعول لم يمتنع عند أبى على نصب الفاعل أوجره إجراءً له مجرى: حسن الوجه. ومنعه غيره.

وقد يجرى بعض الأسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة، نحو: فلان شمس الوجه، أى حَسَن الوجه، فتجيىء فيه المسائل المذكورة، وهو قليل.

(١) فى بعض المخطوطات بعد قوله: «زيد ضارب غلامه عمراً»: «أو ضارب عمرو غلامه».

(٢) فى ب فقط ٣/ ٤٤٤: «فإن آمن».

قيل: لا تعمل الصفة المشبهة فى الأجنبى، كما يعمل اسما الفاعل والمفعول، بل تعمل فى السببى[١] فقط؛ [وليس اطلاقُهم هذا القولَ بوجه، بَلْ تعمل فى غير السبب إذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو: برجل طَيِّب فى داره نومُك][٢] وكذا إذا اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفى، نحو: أحَسَنٌ الزْيدان، وما قبيحٌ الزيدون، فإنه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل فى سببه؛

وأمَّا نحو: ما زيد قائم الجارية ولاحسنُ وجهها بجرِّ الوجه، أو: ولا حَسَناً وجهها برفع «وجهها»، فإن وجهها، وإن لم يكن سبباً لزيد، إلا أنه سبب للجارية التى هى سببه، فجاز خلوّ الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع، عن الضمير الراجع إلى صاحبها[٣]، لأن الضمير الذى أضيف «وجه» إليه راجع إلى جاريته التى هى ٢/٢١٢ مضافة إلى ضمير الموصوف، فكأنه قيل: ما زيد حسناً وجه/ جاريته، فهوحمل على المعنى، كقولك: مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة، وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين.

ومن هذا الباب عند المبرد:

=٧٥٨ *جونتا مصطلاهما*[٤]

كما مرَّ، لأن أصله: جونٌ مصطلاهما، أى مصطلى الأعالى، أى: مصطلى أعاليهما [فلما قَصَد الإضافة حَذَف الضمير الذى أضيف إليه «أعالى»، واستتر فى جَون، فصار: جونتا، وأَدخَل اللام فى «أعالى»، ليتعرَّف باللام، كما كان متعرِّفاً بالإضافة، ثم أقام موضع الأعالى ضميراً راجعاً إليه، لتقدم ذكره، وجَعله مثنى، لكون الأعالى ههنا فى معنى الأعليين، فليس عنده، إذن، من باب: حسن وجهه بالإضافة، لأنك لا تحذف الضمير ههنا من «وجهه» كما حذفت من: أعاليهما][٥].



(١) فى ط وب ٣/ ٤٤٤ «فى السبب».
(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.
(٣) فى بعض المخطوطات: الراجع إلى الموصوف.
(٤) شاهد تقدم ذكره رقم٣٣١، ٧٥٢، والشاهد رقم ٣٠٠ فى الخزانة.
(٥) ما بين معقوفين سقط من ط.

[اسم التفضيل وتعريفه]

(ص): «اسم التفضيل: ما اشتق من فِعل لموصوف بزيادة على غيره [وهو أفعل][(١)].

(ش): ينتقض بنحو فاضل، وزائد، وغالب.

ولو احترز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أى فى الفعل[(٢)]. المشتق منه، لا ينتقض نحو: طائل، أى زائد فى الطول على غيره، وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة.

والأَولى أن يقال: هو المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل أى فى الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: خيرٌ، وشرٌّ، لكونهما فى الأصل: أخيرَ وأَشرّ، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس[(٣)].

شروط اسم التفضيل

(ص): وشرطه: أن يبنى من ثلاثى مُجَرّد ليمكن البناء، وليس بلون «ولا عيب، لأن منهما أفعل لغيره؛ نحو: زيد أفضل» الناس، فإن قصد غيره تُوصِّل إليه بأشدّ ونحوه، مثل: هو أشدّ استخراجاً وبياضاً، وعَمىً؛ وقياسه للفاعل» «وقد جاء للمفعول، نحو: أعذَر وأَلْوَم وأشغل وأشهر».

(ش): شرط أفعل التفضيل أن يُبنى من ثلاثى مجرَّد جاءَ منه فعل تامّ غير لازم للنفى، متصرف، قابل معناه للكثرة؛ فقولنا: جاءَ منه فعل، احتراز من: أيدَى، وأرجَل، من اليد والرجل فإنه لم يثبت؛ وقولهم: أَحنك الشاتين، أى آكلهما، من

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى بعض المخطوطات: أى فى الفعل يعنى المصدر.

(٣) فى بعض المخطوطات: «على الأصل» بدل «على القياس».

الحنك؛ وأوَّل[١] شاذ، وكذا قولهم: آبل من حنيف الحناتم[٢] لم يستعمل منه فعل، على ما قال سيبويه، وقال الجوهرى: أبل يأبل إبالة، مثل: شكس يشكس شكاسة، إذا قام بمصلحة الإبل، وهو أفرس من غيره، من الفروسيَّة، ولم يُستعمل منها فعل، أيضاً.

وقولنا: تامّ، احتراز عن الأفعال الناقصة، ككان، وصار، فإنه لا يقال أكون وأصيَر، كما قيل، ولعلّ ذلك لكون مدلول الناقصة: الزمان دون الحدث، كما توهَّم بعضهم؛.. والأفعل، موضوع للتفضيل فى الحدث.

والحق أنها دالة على الحدث أيضاً، كما سيجىء فى بابها، فلا منع، وإن لم يسمع، أن يقال: هو أكون منك منطلقاً، وهو أصيَر منك غنياً، أى أشدُّ انتقالاً إلى الغِنى.

وقولنا: غير لازم للنفى، احتراز عن نحو: ما نبس بكلمة، فإنه لا يقال: هو أنبس منك، لئلا يصير مستعملاً فى الإثبات، فإن قيل: لا أنبس، قلت: ليس «لا أنبس» لنفى الحدث الذى هو التكلم، ونبس موضوع له، بل هو لنفى الفضل فى التكلم.

---

(١) فى القاموس: «الأول» وذكر فى: «وأل». قال النحاة: أوائل بالهمزة أصله: أواول، لكن لما اكتنفت- الألف واوان، ووليت الأخيرة الطرف فضعفت، وكانت الكلمة جمعاً، والجمع مستثقل قلبت الأخيرة همزة، وقد يقلبون، فيقولون: الأوالى.

(٢) فى اللسان: «أبل»: النسبة إلى الإبل: إبَلِىّ، يفتحون الباء استيحاشاً لتوالى الكسرات. ورجل آبل وأبل، وإبلى، وإبِلِىّ ذو إبل وآبال: يرعى الإبل، فهو آبل، وآبل: حذق بمصلحة الإبل والشاء وحكى سيبويه: هذا من آبل الناس أى أشدّهم تأنُّقاً فى رعيه الإبل ولا فعل له.

وفى القاموس: الإبل بكسرتين واحد يقع على الجمع وليس بجمع ولا اسم جمع وجمعه آبال، وتصغيره أبيله.

وفى اللسان: «حنتم» الحنتم: جرار خُضْر تضرب إلى الحمرة.

والحنتم: سحاب، وجمعه حناتم، والحناتم سحائب سود، لأن السواد عندهم خضرة.

ومعنى القول: أن حنيفاً كان يقوم على رعاية الإبل، ويتخير لها الأماكن المخضرة.

وقولنا متصرِّف احتراز عن نحو: نعم، وبئس، وليس؛ إذ لا يقال: أنعم وأبْأس، وأليس.

وقولنا: قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو: غربت الشمس وطلعت، فإنه لا يقال: الشمس اليومَ أغرب منها أمس، ولا أطلع.

ويصح أن يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى.

وقوله: ثلاثى احترازٌ عن الرباعى نحو: دحرج.

وقوله «مجرَّد» احتراز عن ثلاثى ذى زائد، نحو: أخرج، وعلّم، وانقطع، واستخرج، ونحوها.

٢/ ٢١٣ قوله: «ليمكن...»، أى لو لم يكن ثلاثياً بل/ كان رباعياً نحو دحرج، أو لم يكن مجرَّداً، بل كان ذا زائد كاستخرج وأخرج، لم يمكن بناء أفعل، منه.

أمَّا إن أردت بناءه من غير حذف شىء منه فواضح الاستحالة، [لأن أفعل، ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتفضيل][(١)].

وأمَّا إن أردت البناء مع حذف حرف، أو حرفين، فإنه يلتبس المعنى، إذ لو قلت فى دحرج: أدحر، لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت: فى أخرجَ: أخرَجُ بحذف الهمرة، لا لتبس بأخرج من الخروج، وكذا فى غيره من المتشعِّبة وهذا كله بناء على أنه لا صيغة للتفضيل إلا أفعل، وإنما اقتصروا عليه اختصاراً.

قوله: «ليس بلون ولا عيب»، صفة أيضاً لقوله ثلاثى.

وقوله: «لأن منهما أفعل لغيره»، يعنى: إنما لم يُبن من باب الألوان والعيوب، لأنه جاء منهما «أفعل» من غير اعتبار الزيادة على غيره، فلو بُنى منهما أفعل التفضيل لا لتبس أحدهما بالآخر، لو قلت: زيد الأسود، على أنه للتفضيل، لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد فى السواد؛ وهذا التعليل إنما يتم إذا بيِّن أن

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

أفعل الصفة مقدم بناؤه على أفعل التفضيل، وهو كذلك، لأن ما يدل على ثبوت(١) مطلق الصفة مقدم بالطبع على مايدل على زيادة على الآخر فى الصفة والأَولى موافقة الوضع لما هو بالطبع.

وينبغى أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل، نحو: فلان [أبلَد من(٢) فلان] وأجهل منه وأحمق وأرعن وأهوج وأخرق، وألدُّ وأشكس، وأعيا وأعجم وأنوك؛ مع أن بعضها يجيىء منه أفعل لغير التفضيل أيضاً، كأحمق وحمقاء، وأرعن ورعناء وأهوج وهوجاء، وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء، وأنوك ونوكاء.

فلا يطرد أيضاً تعليله بأن منهما أفعل لغيره؛ فالأولى أن يقال: لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان، والعيوب الظاهرة دون الباطنة لأن غالب الألوان أن تأتى أفعالها على: افعلَّ وافعالَّ، كابيضَّ، واسودَّ، واحمرّ واصفرّ(٣) فحمل كل ما جاءَ من الثلاثىّ عليهما، وأما العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها: المزيد فيه أكثراستعمالاً فيه من غيره، كاحولَّ واعورَّ، فإنهما أكثر استعمالاً من حوِل وعوِر، ولذلك لم يقلب واوهما حملاً على احولَّ واعورَّ.

وما لم يجيء منه افعلَّ ولا افعالَّ، كالبَخَر والفقم(٤)، والعرج والعَمَى، لم يُبن منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعَمَى، والبواقى محمولة على القسمين المذكورين فى الامتناع.

---

(١) فى ب فقط ٣/ ٤٤٩: ما يدل على مطلق ثبوت الصفة.

(٢) ما ين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ب فقط ٣/ ٤٥٠: «واحمارّ واصفارّ».

(٤) فى أساس البلاغة «فقم»: رجل افقم، وبه فقم، ورجال فقُم: اذا كان فى الفَقْم الأسفل تقدّم، فلم تقع الثنايا العليا على السفلى.
ومن المجاز: هذا أمر أفقم: أى أعوج مخالف، ومنه: تفاقم الأمر».

وأجاز الكوفيُّون بناء أفعل التفضيل مـن لفظى السواد والبياض؛ قالوا: لأنهما أصلا الألوان، قال:

=٧٥٩ ***أبيض من أخت بنى أباض***(١)

وقال:

=٧٦٠ ***لأنت أسودُ فى عينى من الظُّلَم***(٢)

---

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظى السّواد والبياض.

والشاهد رجز لرؤية بن العجاج. وقبله

* جارية فى درعها الفضفاض *

والدرع: القميص. والفضفاض: الواسع. «وأخت بنى أبـاض» بفتح الهمزة، قال اللخمى: معروفة بالبياض. وقال ابن السيد: بنو أباض: قوم.

وبعدهما:

جارية فى رمضان الماضى   تقطع الحديث بالإيماض

و«الإيماض: ما يـبدو من بياض أسنـانها عنـد الـضحك والابتسام، وشـبهه بوميض الـبرق. وقال الفراء:

إنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حسن ثغرها.

انظر ملحقات ديوان رؤبة/ ١٧٦.

ومن شـواهد: المغنـى رقم ١١٧١، والأشباه والـنظائـر رقم/ ١٣٧، وتفسـير القرطـبى ٢/ ٢٩٣، والإنصاف/ ١٤٩، والجمل ١٠٢/ وابن يعيش ٦/ ٩٣.

(٢) هو الشاهد الرابع عشر بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به عى ما تقدم قبله من أن «أسود» أفعل تفضيل من السواد جاء على الشذوذ.

والمعنى عـليه، لأن الغرض كون بـياض الشيب فى نـظره أشدّ من سواد الظـلم مبالغة فـى كراهة الشيب، وصدره:

* ابعَدْ بَعِدْت بياضاً لا بياض له*

والبيت ثانى بيت من قصيدة للمننى قالها فى صباه وقبله، وهو مطلعها:

ضيف ألم يرأس غيرَ محتشم   والسيفُ أحسن فعلاً منه باللِّمم.

من شواهد: درة الغواص ٣١ طبعة بالأوفست ـ مكتبة المثنى ـ بغداد، والمغنى رقم ٩٤٧.

وهما عند البصريين شاذان.

قوله: «فإن قصد غيره»، يعنى قصد التفضيل من معانى الأشياء التى تعذَّر بناء أفعل التفضيل من ألفاظها؛ وهى ذو الزَيادة والرّباعى والألوان والعيوب الظاهرة بُنى أفعل من فعل يصح بناء أفعل منه فى حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حسب غرضك الذى تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال التى امتنع بناء أفعل منها، فتُنصب على التمييز، لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو: أقبح عورًا، وأشدّ بياضًا، وأسرع انطلاقاً، وأكثر دحرجة، ونحو ذلك.

وهوعند سيبويه: قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع، كقولهم: هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم لى من فلان، وهو كثير ومجوِّزه قلة التغيير[١]، لأنك تحذف منه، وتردّه إلى الثلاثى ثم تبنى/ منه ٢/ ٢١٤
أفعل التفضيل، فتخلف همزةُ التفضيل همزةَ الإفعال[٢] وهوعند غيره سماعىّ مع كثرته.

ونقل عن المبرد والأخفش، جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه، كانفعل واستفعل ونحوهما، قياساً؛ وليس بوجه، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعلَ.

قوله: «وقياسه للفاعل» يعنى قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره فى الفعل، كأَضْرَب، أى ضارب أكثر ضرباً من سائر الضاربين، ولا يقال: أضرب، بمعنى مضروب أكثر مضروبيَّةً من سائر المضروبين؛

وإنما كان القياس فى الفاعل دون المفعول، لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده.

---

(١) فى ظ: «قلة العمل» بدل: «قلة التغيير».

(٢) فى ظ: «الهمزة المحذوفة» بدل: «همزة الإفعال.

وأمَّا سائر الألفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلّتها، لكونها سماعيَّة، فأرادوا جَعله فى أحدهما أظهر دون الآخر، فجعلوه فى الفاعل قياساً لكونه أكثر من المفعول، إذ لا مفعول إلا وله فاعل فى الأغلب، ولا ينعكس، وإنما قلنا فى الأغلب احترازاً عن نحو: مجنون، ومبهوت، فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل مع أنه أكثر عريًا عما يطلب فيه من معنى التفضيل إلا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة.

وقد استعملوه فى المفعول أيضاً على غير قياس نحو: أعذر وأشهر وألوم وأشغل أى أكثر معذورية ومشهورية، وملوميّة، ومشغولية.



[أوجه استعمال اسم التفضيل]

(ص) : «ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافًا، أو بمِن، أو معرفًا باللام، فإذا أضيف فله معنيان: أحدهما و هو الأكثر أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه، ويشترط أن يكون منهم نحو: زيد أفضل الناس، ولا يجوز: يوسف أحسن أخوته، لخروجه عنهم، بإضافتهم إليه .

والثانى: أن يقصد زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح، فيجوز: يوسف أحسن أخوته ، ويجوز فى الأول: الإفراد والمطابقة لمن هوله، وأمَّا الثانى والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة، والذى بمِن مفرد مذكر لا غير، فلا يجوز: زيد الأفضل من عمرو، ولا زيد أفضل، إلا أن يعلم.

(ش) : اعلم أنه يلزم استعمال أفعل التفضيل مع أحد الثلاثة المذكورة، فلا يخلو عن الجميع، ولا يجتمع اثنان منها إلا نادراً[١].

وإنما لم يخل عن الجميع لأن وضعه الأهمّ لتفضيل الشيء على غيره، ومع «من» والإضافة: ذُكر المفضَّل عليه ظاهراً[٢]، ومع اللام هو فى حكم المذكور ظاهِرًا، لأنه يشار باللام إلى معيَّن مذكور قبل لفظًا أو حكمًا، كما ذكرنا فى اللام العهديةفى بابها، فتكون اللام إشارة إلى أفعل، المذكور معه المفضل عليه، كما[٣] إذا طُلب شخص هو أفضل من زيد، فقلت: عمرو الأفضل، أى ذلك الأفضل أى الشخص الذى قلنا: إنه أفضل من زيد، فعلى هذا لا يجوز أن تكون اللام فى

---

(١) فى ظ : «ولا يجتمع اثنان منها فى الأغلب».

(٢) فى بعض المخطوطات: «وإذا تجرّد عنهما لزمهما اللام، لأنه يشار بها».

(٣) فى بعض المخطوطات: « كما يجرى مثلا بينك وبين مخاطبك ذكر طلب شخص هو أفضل من زيد، ثم تقول بعد ذلك: زيد هو الأفضل، أى ذلك الأفضل أى أفضل من زيد، فهو فى قوة ذكر المفضل عليه لإشارته إلى أفعل المذكور معه المفضل عليه، فلا يجوز إذًا أن يكون اللام فى أفعل التفضيل فى موضع من المواضع. . إلخ».

أفعل التفضيل فى موضع من المواضع إلا للعهد، لئلا يَعْرى عن ذكر المفضل عليه رأسًا، فلو خلا عن الثلاثة، لخلاً[١] عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الأهمِّ من وضعه، وإذا عُلِم المفضول جاز حذفه غالبًا ، إن كان «أفعل» خبراً، كما يقال لك: أنت أسَنُّ أم أنَا، فتجيب بقولك: أنا أسنُّ، ومنه قولنا: الله أكبر، وقوله:

٧٦١= إن الَّذي سَمَك السماء بنى لنا بيتاً دعائمُهُ أعزُّ وأطول[٢]

وقوله:

٧٦٢= ستَعْلَمُ أيُّنا للموت أدنى إذا دانيتَ لى الأسَل الحِرارا[٣]

(١) فى ب فقط ٣/٤٥٣ : «خلا» بدون اللام.

(٢) هو الشاهد الخامس عشر بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز أن يكون حذف منه المفضول، أى أعز من دعائم كل بيت أو من دعائم بيتك.

والشاهد للفرزدق، ديوانه / ١٥٥ ، وهو مطلع قصيدة مشهورة، وبعده:

بنى بيتاً لنا المليك وما بنى حكم السماء فإنه لا ينقل.

من شواهد: ابن يعيش ٦/ ٩٧, ٩٩، والعينى ٤/ ٤٣، والأشباه والنظائر رقم ٥٩٢، وتفسير القرطبى ١٤/ ٢١.

(٣) هو الشاهد السادس عشر بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنَّ المفضول محذوف، والتقدير: أدنى من صاحبه ويجوز أن يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل، أى قريب.

ويجوز أن يكون المحذوف مضافًا إليه، والتقدير: أقربنا وأدنانا، أو أقرب رجلين منا.

والشاهد من قصيدة لعنترة العبسى.

والأسل: أطراف الرماح، والواحدة أسلة بزيادة الهاء.

والحرار جمع حَرَّى كعطاش جمع عطشى وزنًا ومعنى.

يقول لعمارة العبسى : ستعلم إذا تقابلنا، ودانيت الرماح بيننا، أينا أقرب إلى الموت، أى إنك زعمت أنك تقتلنى إذا لقيتنى، وأنت أقرب إلى الموت عند ذلك منى.

انظر ديوان عنترة / ٨٩ من قصيدة مطلعها:

أحَوْلِى تَنْفُضُ استك مذْرَوَيْها لتقتلنى فها أنا ذا عمارا

والمذروان : طرفا الأليتين.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٢٢.

ويجوز أن يقال فى مثل هذه المواضع: إن المحذوف هو المضاف إليه، أى أكبر كل شىء، وأعزُّ دعامة، ولم يُعوَّض منه التنوين لكون «أفعل» غير منصرف، فاستبشع / ذلك، وأمَّا نَحو جوارٍ فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه. ٢/ ٢١٥

ويجوز أن يقال: إن «مِن» مع مجروره محذوف، أى أكبر من كل شىء.

ويقلّ الحذف فى غير الخبر، نحو: جاءنى رجل أفضل فى جواب مَن قال: ما جاءك رجل أفضل من زيد، كأنه لما كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه أيضًا أكثر.

وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان، لأن كل واحد منها يغنى عن الآخر فى إفادة ذكر المفضول، كما ذكرنا، ولا فائدة فى ذكر واحد منهما إلا ذاك، فكان ذكر الآخر إذا[١] ذكر أحدهما لغوًا، وأما قوله:

٧٦٣= ولستُ بالأكثرِ منهم حصًى وإنما العزَّة للكاثر[٢]

فقيل: مِن، فيه ليست تفضيليَّة، بل للتبعيض، أى: لست من بينهم بالأكثر حصىً، وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصًا من قريش أفضل من عيسى عليه

(١) فى ب فقط «لو» بدل: «إذا»

(٢) هو الشاهد السابع عشر بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «من» فيه ليست تفضيليّة، بل للتبعيض أى لست من بينهم بالأكثر حصًا إلى آخر ما ذكره .

والشاهد للأعشى ديوانه/ ١٨١ .

من قصيدة فضّل فيها عامر بن الطفيل عدوّ الله على علقمة بن علاثة الصحابى قبل إسلامه ومطلعها:

شاقتك من قَتْلةَ أطلالُها بالشّط فالوِتْر إلى حاجرِ

وقبله:

فاقْنَ حياءً أنت ضيّعته مالك بعد الشيب من عاذر

وبعده:

ولست فى الأَثْرَينِ من مالكٍ ولا أبى بكرٍ ذوى الناصر.

من شواهد: نوادر أبى زيد/ ١٩٦، والخصائص ٣/ ٢٣٤ وابن يعيش ٣/ ٦، ٦/ ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، والمغنى رقم ٩٧٨، والتصريح ٢/ ١٠٤، والأشمونى ٣/ ٤٧.

السلام فيقال: محمد عليه الصلاة والسلام الأفضل، من قريش، أى: أفضل من عيسى من بين قريش، ويجوز أن يُحكم بزيادة اللام، و«مِن» تفضيلية، كما فى قوله:

٧٦٤= وَرِثْتُ مُهَلْهِلاً والخيرَ منه زهيراً، نِعْمَ ذخرُ الذّاخرينا[1]

ويجوز فى البيتين على ما قيل: أن يقدَّر «أفعل» آخر عاريًا من اللام، يتعلق به«من» أى لست بالأكثر، أكثر منهم حصىً، والخيرَ خيراً منه.

ولا منع من اجتماع الإضافة و«مِن» التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه، كقولك: زيد أفضل البصرة من كل فاضل، فإضافته للبصرة للتوضيح، كما تقول: شاعر بغداد، لكنهم لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالة على أن صاحب أفعل مفضل على غيره مطلقًا ، فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه.

ولا يخلو المجرور بِمن التفضيلية من مشاركة المفضل فى المعنى إمَّا تحقيقًا، كما فى: زيد أحسن من عمرو، وإما تقديراً كما فى قول على رضى الله عنه:

«لأن أصوم يومًا من شعبان أحبّ إلىّ من أن أفطر يومًا من رمضان»، لأن إفطار يوم الشك الذى يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدَّره على رضى الله عنه محبوبًا إلى نفسه أيضًا، ثم فضل صوم يوم من شعبان عليه، فكأنه قال: هب أنه محبوب عندى أيضًا أليس صوم يوم من شعبان أحبَّ منه؟

وقال رضى الله عنه: «اللهم أبدلنى بهم خيراً منهم» أى فى اعتقادهم لا فى نفس الأمر فإنه ليس فيهم خير، «وأبدلهم بى شراً منى» أى فى اعتقادهم أيضًا،

---

(١) هو الشاهد الثامن عشر بعد الستمائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن اللام فى «الخير» زائدة، ومن فى «منه» تفضيلية، ويجوز أن يقدّر أفعل آخر عاريًا من اللام يتعلق به منه، والتقدير: والخير خيراً منه.

والشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة.

وإلا فلم يكن فيه، كرم الله وجهه، شرٌّ ، ومثله قوله تعالى : ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[١] [كأنهم[٢] لما اختاروا موجب النار ، اختاروا النار][٣].

ويقال فى التهكم: أنت أعلم من الحمار[٤]، فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم، فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغَرَض: التشريك بينهما فى شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار.

وأمَّا نحو قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطَب على القول، بل المراد: بعدُهما عن الشعر والقول.

وأفعل التفضيل يفيد بُعْد الفاضل من المفضول وتجاوزَه عنه، فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثل ما فى قولك: بنتُ من زيد، وانفصلت منه، تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى[٥] متجاوز، وبائن، بلا تفضيل، فمعنى قولك أنت أعزُّ عليَّ من أن أضربك، أى بائن من أن أضربك من فرط عزَّتك عليّ، وإنما جاز ذلك ، لأن «من» التفضيلية تتعلق بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا
٢/٢١٦ قلت/ : زيد أفضل من عمرو، فمعناه: زيد متجاوز فى الفضل عن مرتبة عمرو، فـ «منْ»، فيما نحن فيه كالتفضيلية، إلاَّ فى معنى التفضيل، ومنه قول أمير المؤمنين على رضى الله عنه «ولَهى بما تعدُك من نزول البلاء فى جسمك، والنقص فى قوتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرك»أى هى متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب.

---

(١) الفرقان آية ٢٤.

(٢) الضمير فى كأنهم للكفار.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى ظ بعد قوله« أنت أعلم من الحمار» : مع أنه ليس للحمار شيء من العلم المقصود ها هنا لا تحقيقًا ولا تقديرًا» وأما نحو قولهم: أنا أكبر من الشعر إلخ.

(٥) بعد قوله: «بمعنى» فى بعض المخطوطات: «بمعنى المتجاوز، فإذا قلت: أنت أكرم عليّ من أن أضربك ، فكأنك قلت: تباينت لفرط كرمك عليّ من أن أضربك.

ويجب أن تلى «مِـن» التفضيلية: أفعل الـتفضيل لأنها من تمام مـعناه، أو تلى معموله، قال:

٧٦٥= فإنّا رَأيْنا العِرضَ أحوجَ ساعةً إلى الصّوْن من رَيْطٍ مُلاءٍ مسُسَهَّمِ(١)

وقد يفـصل بينهمـا بلَو، وفعلـها نحو قولـك: هى أحسنُ ـ لو أنصـفتَ ـ من الشمس، وقد تتقدم عليه فى الشعر، كقوله:

٧٦٦= واسْتَنزَلَ الزبَّاءَ قسراً وهي مِنْ عُقابِ لُوحِ الجوِّ أعْلى مُنْتمَى(٢)

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجـب أن يلى أفعل التفضيل إما «منْ» التفضيليـة كما فى قولهم: زيد أفضل من عمرو وإما معموله كما فى البيت، فإن «ساعة» ظرف لأحوج.

والشاهد من قصيدة طويلة لأوس بن حجر ديوانه / ١٢١.

من قصيدة مطلقعها:

تنكّرْت مناً بعد معرفة لَمِى وبعد التصابى والشباب المكرّم.

و«لمى» تصغير: لميس.

والريَط في الشاهد واحده : »الربطة» والرَّيطة : كل مـلاءة، ليست لِفْقين: أى قطعتين، والجمع: رياط، ورَيْط أيضًا.

و«المُسّهم» ما فيه وشى، وقيل البرد والمخطط .

وفى ط والنسخ المخطوطة: «من ربط ملاءٍ مُسّهم».

وفى ب٣/ ٤٥٦: «ربط بالباء بدل «ريط» بالياء، تحريف.

هذا ورواية الديوان: «يمان» بدل: «ملاء».

من شواهد: ابن يعيش ٢/ ٦١، وشذَور الذهب / ٥٣١.

(٢) هو الشاهد الموفى للعشرين بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهـد به على أن تقدم «مـن» على أفعل التـفضيل إذا لم يكـن مجرورها اسم استـفهام خاصٌ بالشعر

والشاهد من مقصورة ابن دريد:

وقد ساق البغدادى قصة الزباء، وهى قصة مشهورة فى التاريخ فارجع إليه .

والزباء تمد وتقصر، فمن مد جعل مذكرها أزبٌ ، ومـن قصر جعل مذكرها «زبّان» وكان لها شَعَرَ إذا مشت سحبته وراءها، وإذا نشرته جللها، فسميّت الزباء والأزب الكثير الشعر.

وقوله: «من عقاب لوح» العقاب بالضم: طائر معروف، واللوح بالضم: الهواء .

ومنتمى : مرتفع، وانتمى البازى: ارتفع من موضعه إلى آخر، ومنتمى : منصوب على التمييز.

وقسرًا: قهرًا، إما مفعول مطلق، وإما حال.

ويلزم ذلك إذا كان المفضول اسم استفهام، نحو: ممَّن أعلم زيد؟ أو مضافًا إلى اسم استفهام نحو قولك: من غلام أيهم أكرم أنت؟

قوله: «فإذا أضيف فله معنيان: أحدهما، وهو الأكثر: أن يقصد به الزيادة على مَن أضيف إليه»، وإنما كان هذا أكثر، لأن وضع أفعل ، لِتفضيل الشيء على غيره، فالأولى ذكر المفضول.

وليس قوله: على مَن أضيف إليه بمرضيّ، لأنه مفضل على مَن سواه من جملة ما أضيف إليه وليس مفضلاً على كل من أضيف إليه، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه؟

وقول المصنّف في دفع هذه الشبهة، أن زيداً لم يذكر في الناس في قولك: زيد أفضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغَرضَ التشريك معهم في أصل الفضل: ليس بشيء، لأنه لا يُحتاج لحصول هذا الغرض، أي التشريك في أصل الفضل إلى واسطة لأن لفظ «أفعل» يكفي في هذا، لما ذكر المصنف بعينه، بعد هذا، وهو قوله: لأفعل، جهتان، ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه إذ[1] الزيادة فرع ثبوت أصله، ولا يَحصل الفرع إلا بعد الأصل.

فنقول: لفظ «أفعل» يدل على اتصاف صاحبه، بأصل الفعل، فلا يحتاج لأجله إلى شيء آخر.

والأولى في تعليل دخوله في جملة المضاف إليه: ما مرَّ في باب الإضافة فليُرجع إليه.

وقوله بعد هذا في الشرح: إنَّ لأفعل جهتين .. إلى آخر الكلام، قد مضى الكلام فيه في باب الحال على الكمال .

قوله: «والثاني أن يقصد زيادة مطلقة»، أي يقصد تفضيله على كل مَن سواه

(١) كلمة: «إذ» سقطت من ب ٣/ ٤٥٧.

مطلقًا ، لا على المضاف إليه وحده[١]، وإنما تضيفه إلى شىء لمجرَّد التخصيص ، والتوضيح، كما تضيف سائر الصفات، نحو: مُصارِع مصر، وحَسَن القوم، مما لا تفضيل فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه، فيجوز أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم كقولك: نبينا ﷺ أفضل قريش، أى أفضل الناس من بين قريش، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم، كقولك: يوسف أحسن إخوته، فإن يوسف، لا يدخل فى جملة: إخوة يوسف، ولا يكون بعضهم، بدليل أنك لو سئلت عن عد[٢]ّ إخوة يوسف[٣]، لم يجز لك عدُّه فيهم، بَلَى، يدخل لو قلت: أحسن الأخوة، أو: أحسن بنى يعقوب عليه السلام.

وأن تضيفه إلى غير جماعة، نحو: فلان أعلم بغداد، أى: أعلم ممَّن سواه، وهو مختص ببغداد ، لأنها منشؤه أو مسكنه.

وإن قدَّرت المضاف ، أى أعلم أهل بغداد ، فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم.

قوله: «ويجوز فى الأول الإفراد...» يعنى أوَّل مَعْنَيَى المضاف[٤].

اعلم أن الأصل فى أفعل التفضيل أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه ، وهو «من» التفضيلية/ لأنه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدَّى إلى المفعول بِمن الابتدائية، كما ذكرنا ، فأفعل التفضيل يتميَّز عما يشاركه فى هذه الصيغة من الوصف، كأحْمر، والاسم، كأفكل[٥] ، فى بدء النظر، بمِن التفضيلية، فصارت كأنها من تمام الكلمة، فلهذا لا يفصل بينهما، إلا بمعمول أفعل ، وذلك أيضًا قليل. ٣/٢١٧

(١) فى بعض المخطوطات: «المعين» بدل : «وحده».
(٢) فى ط: «عن غد» بالغين ، تحريف.
(٣) فى بعض المخطوطات: «عن عد إخوة يوسف» لم يعدّه فيهم، لأنه قد خرج عن جملتهم بإضافتهم إلى ضميره »بلى. . إلخ.
(٤) فى بعض المخطوطات: «يعنى بالأول المعنى الأول للمضاف» اعلم إلخ.
(٥) فى أساس البلاغة: «إذا صرّ الأفكل إصابه الأفكل» الأول هو الشقراق، وهو متشاءم به. والثانى: الرّعدة يقال : به أفكل، وهو مفكول.

فما دام معه «من» لا يُطابَق به صاحبه تثنية وجمعًا وتأنيثًا، بل يلزم فى الأحوال صيغة المفرد المذكر نحو: زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، أو هند، أو الهندان، أو الهندات: أفضل من كذا، إذ لو ثنى وجمع وأنث، لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله.

فإذا أضفته وأردت تفضيل صاحبه على مَن سواه من أجزاء المضاف إليه، كان كأفعل المصاحب لـ «من» فى لزومه صيغة واحدة، وذلك لكونه مثله، فى كون المفضول مذكوراً بعده، مجروراً ، ولا سيَّما أنَّ أفعل المصاحب، لـ«من» مضارع للمضاف، كما تبيَّن فى باب المنادى، ولا فرق بينهما من حيث المعنى إلا من حيث إن المجرور بمن مفضول بجميع أجزائه، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلا صاحب أفعل الداخل فيه معها، ولا فرق بينهما لفظًا إلا بذكر «من» فى أحدهما دون الآخر، فجاز إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لـ«من»، وجاز أيضًا، تثنيته وجمعه وتأنيثه، لفوات لفظة «من» المانعة من التصرف.

وقال ابن الدهان، وابن السَّراج، وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لـ «من»[1]، ولا تجوز مطابقته لصاحبه، لأنه مثله فى ذكر المفضول بعده، ومذهب الجمهور ما ذكرنا أوَّلاً.

وأمَّا إذا قصدت بالمضاف: المعنى الثانى ، فلا يشابه المصاحب لمن، إذ لم يذكر بعده المفضول، وكذا ذو اللام، لا يشابه المصاحب لـ «من» لعدم ذكر المفضول بعده صريحًا فجاز التصرّف فيهما تثنية وجمعًا وتأنيثًا فوجب مطابقتهما لصاحبهما.

وقيل: إنما لم يُتصرَّف فى الذى بـ «من»، لمشابهته لفظًا ومعنى، لأفعل التعجب، الفعلىّ غير المتصرف، أمَّا لفظًا فظاهر، وأمَّا معنىً فلأنه لا يُتعجَّب من شىء إلا وهو مفضل،فلهذا يبنيان من أصل واحد،كما يجىء فى أفعل التعجب.

وأمَّا ذو اللام، والمضاف بالمعنى الثانى، فلما لما يكن فيهما علامة التفضيل أى «من» ولا كان معهما المفضول ، ضعُف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها أفعل

---

(١) فى بعض المخطوطات: «المصاحب لمن للمشابهة بينهما» وجاز أيضًا إلخ.

التعـجب الفعـلى مشابهـة تامة، ودخلـهما اللام والإضافـة، اللّتان مـن علامات الأسماء، فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف.

وأمّا المضاف بالمعنى الأول ، فجاز التصرف فيه، نظرًا إلى الإضافة التى هى من خواص الأسـماء ، وإلـى تجرده عن عـلم التـفضـيل، وجاز الإفـراد، أيضًـا [مع التذكير][(١)]، لأنه وإن تجرّد عنه، لكـنه لم يتجرد عن المفضول الـذى كان مصاحبًا له، أى لعَلَم التفضيل.

واعلم أنـه يجوز استـعمال أفعـل عاريًا عن الـلام والإضافة ومن مـجردًا عن معنى التفضيل مـؤوّلاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياسًا عـند المبَرد سماعًا عند غيره، وهو الأصح، قال:

٧٦٧= قُبِّحتُمُ يا آل زيدٍ نفرا ألأمَ قومٍ أصغرًا وأكبرا[(٢)]

أى: صغيرًا وكبيرًا، وقال الآخر:

٧٦٨= * ملوك عظامٌ من ملوك أعاظم *[(٣)]

---

(١) «مع التذكير» سقطت من ظ.

(٢) هو الشاهد الواحد والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أفعل» قد يأتى بمعنى اسم الفاعـل أو الصفة المشبهة قياسًا عند المبرد، سماعًا عند غيره، وهو الأصح كما فى البيت، فإنهما بمعنى صغير وكبير.

والشاهد قائله مجهول.

وشرحه البغـدادى بقوله: «الأم» منصوب على الـذمّ، ويجوز أن يكون صفة لقولـه : نفرًا، ويجوز رفعه علـى أنه خبر مبتدأ محـذوف، والتقدير: أنتم الأم قـوم ، وقوله: «قَبّحْتم، يقـال: قبحه الله يقبحه: أى نحاه عن الخير .

و«نفرًا تمييز محوّل عن الفاعل، والتقدير: قبّح نفركم يا آل زيد.

و«النفر»: جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة.

من شواهد: الكامل/ ٨٧٧.

(٣) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أعاظـم» بمعنى عظام، وهو جمع أعظم بمعنى عظيم غـير مراد به التفضيل ، ولو كان مرادًا للزم الإفراد والتذكير.

والمصراع كما فى الخزانة من أبيات لأعرابى أولها:

تـوسّمتُهُ لـمّا رأيـت مهـابـة عليه وقلت المرء من آل هاشم
وإلا فمن آل المـرار فـإنهم ملوك . . . . إلخ

وعلق أستاذنا هارون رحمه الله فى هامش الخزانة على البيت بقوله:

«لم أجد له تخريجًا».

أى عظام، وتقول: الأحسن والأفضل بمعنى: الحسن والفاضل.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[١] ، إذ ليس شىء عليه تعالى أهون من شىء، وما كان[٢] بهذا المعنى فلزومه صيغة أفعل، أكثر من المطابقة إجراءًا له مجرى الأغلب الذى/ هو الأصل، أى أفعل التفضيل مع «مِن». ٣/ ٢١٨

أمَّا «أوَّل»، فمذهب البصريين أنه «أفعل» ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب «وَوَل» كدَدَن[٣]، ولم يستعمل هذا التركيب إلا فى «أول» ومتصرِّفاته.

وقال بعضهم: أصله : أوأل، من: وأل، أى نجا، لأن النجاة فى السبق.

وقيل: أصله أأول من: آل، أى رَجَع، لأن كل شىء يرجع إلى أوَّله ، فهو أفعل بمعنى المفعول ، كأشهر، وأحمد، فقلبت فى الوجهين: الهمزة واوًا قلبًا شاذًا.

وقال الكوفيون: هو فوعل من : وَأل ، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء.

وقال بعضهم: فوعل، من تركيب: وَوَل، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل، واستعماله بـ«مِن» مبطل لكونه فوعلا[٤].

وأمَّا قولهم: أوَّلة، وأوَّلتان فمن كلام العوامِّ وليس بصحيح.

وإنما لزم قلب واو «أولَى» همزة على مذهب جمهور البصريين، كما لزم فى نحو أواصِل[٥]، على ما يجيئ فى التصريف.

وعند مَن قال هو من : وَأل، أصل: أُولى: وُؤلى، قلبت الواو همزة كما فى : أجوه، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوًا، كما فى : أُومِنُ، ولهذا رجع إلى أصل

(١) الروم/ ٢٧.

(٢) فى بعض المخطوطات: «وما ورد كذلك فلزوم الإفراد والتذكير فيه أكثر».

(٣) فى هامش ط : «ددن»: اللهو واللعب.

(٤) فى بعض المخطوطات: «مبطل للقولين».

(٥) فى بعض المخطوطات: «أواصل جمع واصلة».

الهـمزة، فى قراءة قـالون: ﴿عَادًا الأُولَى﴾(١) لأنه حـذفت الأولـى وحركـت لام التعريف بحركتها، فزال اجتماع الهمزتين.

فأول كأسبق معنى وتصريفًا واستعمالاً، تقول فى تصريفه: الأول - الأولان - الأوّلون - الأوائل - الأوليان- الأول.

وتقول فى الاستعمال: زيد أوَّل من غيره وهو [أولهم وهو] الأول(٢)

ولَمَّا لم يكـن لفظ أوَّل مشتقًـا من شىء مستعمـل على القول الصـحيح، لا ممَّا استعـمل منه فعـل كأحسن، ولا مما استـعمل مـنه، اسم كأحنـك خفِى فيه مـعنى الوصفية، إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به، كأعلم، أى ذو علم أكـثر من غيره، وأحـنك ، أى ذو حنك أشدَّ من حـنك غيره، وإنما تـظهر وصفِية «أوَّل» بسـبب تأويله بالمشتـق وهو «أسبق»(٣) فصار مثـل: مررت برجل أسد، أى جرىء، فلا جَـرَم لم تعتبر وصفيـته إلا مع ذكر الموصوف قبـله ظاهراً ، نحو يومًا أوَّل، أو، ذكر «من» التفـضيلية بعده ظاهرة(٤) ،[إذ هى دليـل على أن «أفعل» ليس اسمًا صريحًا كأفكل(٥) وأيدع](٦) فإن خلا منهما معًا ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه الـتنوين مع الجر لخفاء وصفيته ـ كـما مرّ ـ وذلك كقول علىّ ـ رضى الله عنه ـ : «أحمده أوّلاً بادئاً»، ويقال ما نزلت له أوّلاً ولا آخرًا.

ويجوز حذف المضاف إليه من «أوَّل» وبنـاؤه على الضم إذا كان مؤوَّلاً بظرف الزمان نحو قوله:

(١) النجم/ ٥٠ : والقراءة: عادً لؤلى، بإدغام التنوين وهمزة الواو، وهى قراءة نافع - قالون - السوسى - ابن ذكوان - ابن سعدان . انظر قراءة رقم ٨٧٨٨ فى معجم القراءات.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب٣/ ٤٦٧ .

(٣) فى بعض المخطوطات كما سبق.

(٤) فى بعض المخطوطات: أو ذكر من الـتفضيلية بعده ظاهره علامة وصفية أفعـل فإن خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والإضافة» إلخ.

(٥) فى هامش ط: الأفكل. الرعدة، والأيدع: الزعفران.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ظ.

٧٦٩= لعمرك ما أدرى، وإنى لأوجلُ على أيِّنا تغدو المنيةُ أوَّلُ [(١)]

أى: أوَّل أوقات غدوِّها .

ويقال: ما لقيته منذ عامٌ أولُ برفع أول، صفة لعام، أى: عامٌ أوَّل من هذا العام.

وبعض العرب يقول: مذ عام أوَّلَ بفتح أوَّل، وهو قليل، حَكَى سيبويه، عن الخليل أنهم جعلوه ظرفًا كأنه قيل مذ عامٌ قبلَ عامك.

وفى تأويل «أوَّل» بقبل، إشكال، لأن أوَّل الشىء: أسبق أجزائه، فمعنى أوَّل عامك، أسبق أجزائه إمَّا من الليالى أو الأيام، أو الأوقات، ومعنى، قبل عامك: الزمَان الذى يتقدم جميع أجزائه، ولو كان: بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف إليه، فوجب بناؤه على الضّمّ.

ويجوز أن يكون «أول» ههنا، بمعنى أوَّل من عامك، ويكون الظرف صفة لعام، أى عام كائن فى زمان أسبق من عامك، جُعل للزمان زمان[(٢)] توسعًا.

ولا يبعد أن يقال إنه جرَّ صفة المرفوع على توهم الجرّ فى الموصوف ، لأن ما بعد «مذ» قد يُجرّ، فيكون كقوله/ : ٣/ ٢١٩

٧٧٠= * ولا ناعبٍ إلا ببيْن غرابُها *[(٣)]

---

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به علـى أنّ «أول» بنى على الضم لحذف المضاف إليه، ونـيّة معناه والأصل: أول أوقات عَدْوها.
والبيت مطلع قصيدة لمعن بن أوس المُزَنىّ.
من شواهد: المقتضب ٣/ ٣٤٦، والمنصـف ٣/ ٣٥، وابن الشجرى ١/ ٣٢٨، ٢/ ٢٦٣، وابن يعيش ٤/ ٨٧، ٦/ ٩٨، وشذور الذهب / ٩٤ والعينى ٣/ ٤٣٩، والأشباه والنظائر رقم ٨٣٦، والأشمونى ٢/ ٢٦٨، وحاشـية يس ٢٢/ ٥٢، وشرح الحماسة للمرزوقى / ١١٢٦، وانظر تفسير القرطبى ١/ ٢٧٨.
وفى ط والمخطوطات: «تغدو» بالغين، وفى الخزانة: «تعدو» بالعين.

(٢) فى بعض المخطوطات: جعل الزمان فى زمان.

(٣) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد المائتين فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٣٠٠.
واستشهد به على أن «ناعبًا» عطف بالجر على «مصلحين» المنصوب على خبر «ليسوا» لتوهم الباء، فإنها تزاد فى خبر ليس.
وصدر الشاهد:

* مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة *

وقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾(١) فعلى هذا يكون «أول» مجرورًا لا منصوبًا.

وتقول إذا لم تر زيدًا يومًا قبل أمس: ما رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره يومين قبل أمس، قلت: ما رأيته مذ أول [من أول](٢) من أمس، ولا يُتجاوز ذلك.

وأمَّا «آخر» فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية، كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف، فلا يستعمل، لا مع «مِن» ولا مع الإضافة، بل يستعمل إمَّا مجردًا من اللام أو مع اللام، ولمَّا لم يكن مع «مِن» مقدرًا(٣) مع المجرد طابق ما هو له تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا.

وقد تجرَّد «الدنيا» و«الجُلَّى» عن اللام والإضافة، إذا كانت الدنيا، بمعنى العاجلة، والجلَّى بمعنى الخطة العظيمة، قال:

٧٧١ = * فى سَعْى دنيا طالما قد مُدَّتِ *(٤)

(١) المنافقون / ١٠.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ط: «ولم يكن مع من» وفى ب ٣/ ٤٦٢: «ولـمّا لم يكن معه من».
وفى المخطوطات: ولـمّا لم يكن معنى «من مقداراً» وهو الأوضح.

(٤) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «دنيا» قد جرّدت من اللام والإضافة لكونها بمعن العاجلة، يريد أن الاسمية غلبت عليها لكثرة استعمالها، ولهذا لم تجر على موصوف غالبًا كما غلبت الاسمية على نحو الأجرع والأبطح.
والرجز للعجاج: انظر ديوان العجاج / ٦٧، البيت الثانى عشر من الأرجوزة.
التى مطلعها:

الحمد لله الذى استقلتِ ... بإذنه السماء واطمأنّتِ

من شواهد: ابن يعيش ٦/ ١٠، وانظر تفسير الكشاف ٣/ ٧٥.

وقال:

وإن دعوت إلي جُلَّي ومكرمة   يوماً سَرَاةَ كرامِ الناس فادعِينا[١] =٧٧٢

وإنما جاز ذلك[٢] لانمحاء معنى التفضيل منهما.

وأمَّا «حُسْنَى» فى قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًى﴾[٣] فيمن قرأ بالألف[٤]، و«سُوآى» فى قوله:

ولا يَجزُون من حَسَنٍ بسوآى   ولا يَجزُون من غِلَظٍ بلين[٥] =٧٧٣

فليسا بتأنيث أحسن وأسوأ، بل مصدران، كالرُّجعى والبُشرى.

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن «الجلى» قد تجرّد من اللام والإضافة لكونها بمعنى الخطة العظيمة، والخطة بالضم: الشأن والخَصلة، فتكون الجُلى اسمًا للشأن والحال.

وذكر البغدادى أن البيت وقع فى شعرين: أحدهما للمرقش الأكبر.

من قصيدة مطلعها:

يا دارَ أجوارِنا قومى فحيِّينا   وإن سقيت كرام الناس فاسقينا.

والشعر الثانى لبشَامة بن حَزْن النهشلى، ومطلع قصيدته:

إنا مُحَيُّوكِ يا سلمى فحيينا   وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

من شواهد: ابن يعيش ٦/ ١٠٠، ١٠١، وحاشية يسّ ٢/ ٣٨١، والحماسة بشرح المرزوقى/ ١٠١.

(٢) فى بعض المخطوطات: «وإنما جاز ذلك لأنهما غلبتا على الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل».

(٣) البقرة/ ٨٣.

(٤) قرأ بالألف المقصورة: الحسن - الأخفش - أبى - طلحة بن مصرف - انظر قراءة رقم / ٢٥٩ فى معجم القراءات القرآنية.

(٥) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «سوءى» مصدر كالرُّجعى والبشرى، وليس مؤنث أسوأ.

والشاهد لأبى الغول.

من شواهد: ابن يعيش ٦/ ١٠٠، ١٠٢، والحماسة بشرح المرزوقى / ٤٠.

[شروط عمل اسم التفضيل]

(ص): «ولا يعمل فى مظهر إلا إذا كان لشىء، وهو فى المعنى لمسبَّب مفضّل باعتبار الأوّل على نفسه باعتبار غيره، منفيًا، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، لأنه بمعنى: حَسُن، مع أنهم لو رفعوا، لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبىّ، وهو الكحل. ولك أن تقول: أحسن فى عينه الكحل من عين زيد، فإن قدَّمت ذكر العين قلت: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، مثل قوله:

٧٧٤ = مررت علي وادي السِّباع ولا أري ... كوادي السباع حين يُظْلِمُ واديًا(١)
أقلَّ به رَكْبٌ أتوه تِئيَّةً ... وأخْوَفَ إلا ما وقى الله ساريًا

(ش): اعلم أن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة، وكذا لاسم الفاعل أيضًا كما تقدم فى الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر فى الأعرف، الأشهر، إلا بشروط، كما يجىء .

---

(١) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن أفعل فيه من قبيل: ما رأيت كعين زيد أحسنَ فيها الكُحْلُ.
وقال الجاربردى: الاستشهاد إنما يحصل من البيتين بقوله:
ولا أرى كوادى السبَّاع أقلّ به ركْبٌ أتوّهُ تئية فى وادى السباع، فأفعل ها هنا وهو أقل، جرى لشىء، وهو فى المعنى لمسبّب هو الركب مفضل باعتبار من هوله، وهو قوله: به على نفسه باعتبار وادى السباع والشعر لسحيم بن وثيل وهو شاعر معاصر للفرزدق.
ووادى السباع: اسم موضع بطريق البصرة.
و«التئبّة: التوقف والتثبّت، وهو تمييز من قوله: أقل أى أقل توقفًا، فـ«أقل» أفعل من القلة، منصوب لأنه مفعول أرى.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٣٣، والعينى ٤/ ٤٨.

وحكى يونس عن ناس من العرب، رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررت برجل أفضلَ منه أبوه، وبرجل خيرٍ منه عملُه، وليس ذلك بمشهور.

ويرفع المستتر الذى هو فاعله، لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل.

وأمَّآ المفعول بـه، فكلهم متفقون عـلى أنه لا ينصبه، بل إن وُجد بـعده ما يوهم ذلك، فأفعل دالٌ على الفعـل الناصب له، قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾[1] أى أعلم من كل واحد، يعلم مَن يضل، وكذا قوله:

٧٧٥_ * وأضْربَ منا بالسيوف القوانسا [2] *

ولا ينصب شبه المفعول به كالحسن الوجه[3] [إمَّا لأنه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبـهه، وَإمَّا لأن نصب ذلك فى الصـفة فرع الرفع، كما مرَّ ، وهـو توطئة للإضافة إلى ما كان مرتفعًا به، وهو لا يرفع الظاهر، إلا بالشروط التى تجىء ، وإن رفع ذلك ، لا يضاف إليه][4].

---

(١) الأنعام/ ١١٧ .

(٢) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة.

وعلى حسب ترتيب شرح الرضى هو الشاهد الثامن والـعشرون بعد الستمائة ولكن البغدادى تكلم عن هذا الشاهد قبل الشاهـد الثامن والعشرون بعد الستمائة واستشهد بـه على أن القوانس منصوب بفعل محذوف لا بـ «أضرب».

والشاهد للعباس بن مرداس الصحابى «ديوانه/ ٩٣، من قصيدة مطلعها:

لأسماء رسم أصبح اليوم دارسًا وأقفـر إلاّ رحـرحانَ فراكسا

ورحرحان، وراكسا: موضعان.

وصدر الشاهد:

* أكرَّ وأحْمى للحقيقة منهمُ *

و«القوانس»: جمع قونس، وهو أعلى البيضة: وقيل: قوس الفرس: ما بين أذنيه إلى الرأس.

من شـواهد: ابن يـعيش ٦/ ١٠٥، ١٠٦، والمـغنـى رقم ١٠٤٦ والتـصريح ١/ ٣٣٩، والأشـباه والنظائر رقم ٩٩، والأشمونى ٣/ ٥٦ .

(٣) فى بعض المخطوطات: «كالحسن الوجه، لأنه لم يضـف إلى ما هو فاعل فى المعنى كالحسن الوجه حتى يكون النصب توطئة للجر» ويتعدى إلى المفعول .. إلخ.

(٤) وما بين معقوفين سقط من ظ.

هذا، ويتعدَّى أفعل التفضيل إلى المفعول به الذى كان للفعل قبل بناء أفعل التفضيل باللام، نحو: أضرب منك لزيد، وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل، وإذا جاز لك أن تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام إذا تعديا إلى المفعول نحو: ضربى لزيد شديد، وأنا ضاربٌ لزيد، مع قوَّتهما، وجَب عليك ذلك فى الأفعل ، لضعفه.

٣/ ٢٢٠ وإن كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم أو الجهل، تعدى/ إليه أفعل المصوغ منه بالباء(١)، نحو: أنا أعلم به، وكذا: أدرى ، وأعرف، وأجهل، وذلك لأن أفعالها ربَّما زيدت فى مفعولها الباء، نحو: علمت به وجهلت به، وكذا: اسم الفاعل والمصدَر نحو: أنا عالم به وجاهل به.

وإن كان المفعول به يتعدى إليه الفعل بحرف الجر، تعدَّى إليه الأفعل بذلك الحرف أيضًا، نحو: أنا أمَرُّ منك بزيد ، وأرمى منك بالنشَّاب.

ويتعدَّى إلى أوَّل مفعولَى باب: كسوت، وعلمت، باللام، ويبقى ثانيهما فى البابين(٢) نحو: أنا أكسى منك لعمرو الثيابَ، وأعلم منك لزيد منطلقًا.

وكان القياس أن يتعدَّى إلى الثانى، أيضًا، باللام، إلاَّ أن الفعل لا يتعدَّى بحرفى جرّ متماثلين لفظًا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما، أو زمانين، أو مكانين .

فإن لم يكونا من نوع واحد، كقولك دُرت فى البلد فى يوم الجمعة جاز، وقُولُك: أقمت فى العراق فى بغداد، أو فى رمضان فى الخامس منه(٣)، بدل الجزء من الكل ، واستُغنِى عن الضمير لشهرة الجزئيَّة.

(١) فى ب ٣/ ٤٦٥ : «باليباء» تحريف صوابه من ط والمخطوطات .

(٢) فى المخطوطات: «ويبقى ثانيهما فى البابين منصوبًا».

(٣) كلمة «منه» سقطت من ط.

فإن اختلف معنيا الحرفين. نحو: مررت بزيد بعمرو، أى مع عمرو، أو لفظاهما نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة جاز.

وانتصاب ثانيهما المذكور، عند الكوفيِّين بأفعل ، نَصَبه بنفسه للاضطرار إليه ، وعند البصريين بفعل مدلول عليه بأفعل ، فيكون[1] ثانى مفعولى أفعل مفعولى أفعل ، والفعل مع مفعوله الأول محذوفين ، أى: أنا أكسى منك لعمرو، أكسوه الثياب، وأنا أعلم منك لزيد، أعلمه منطلقًا، ولا يجوز إظهار المفعول المحذوف لأفعل ، بوجه ، لا منصوبًا، ولا مع اللام، أما مع اللام فلما ذكرنا، وأما منصوبًا فلأنه لا ينصب المفعول كما مرّ.

وقال صاحب المغنى: لا يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر فى باب علمت، فالأولى أن يقال: هو أشد منك علمًا زيداً منطلقًا، أو علمًا بأن زيدًا منطلق.

قلت: أخصر من هذا كله وأبعد من التكلف: أعلم منك بانطلاق زيد.

وإن كان الفعل يفهم منه الحب أو البغض تعدَّى إلى ما هو الفاعل فى المعنى أى المحبّ أوالمبغض بإلى، نحو: هو أحبُّ إلىَّ وأشهى إلىّ وأعجب إلىّ ، وهو أبغض إليك وأمقت إليك، وأكره إليك، لأن أفعالها تتعدَّى إلى المحب والمبغض بإلى، أيضًا ، كقوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ﴾[2] وهذه كلها بمعنى المفعول، كأحمدَ وأشهر وأجَنّ، وقد مرَّ أنه غير قياسىّ.

---

(١) فى المخطوطات بعد قوله« فيكون» المفعول الثانى لأفعل محذوفًا ، والفعل محذوف مع المفعول الأول قلت: أخصر من هذا إلخ.

وقد سقطت من ظ: ثانى مفعولى أفعل إلى قوله: قلت أخصر إلخ.

(٢) الحجرات/ ٧.

ويتعدَّى إلـى المفعول من أىّ فعل كان بـ «من»، كما تقدَّم، وهذا هـو المفعول الحاصل لأفعل بصوغه على هذه الصيغة .

وينصب أفعـل التفضيل الظرفَ لاكتفـائه برائحة الفعل ، والحال لمشـابهته له، نحو: زيد أحسن منك اليومَ راكبًا، والتمييز، نحو: أحسن منك وجهًا ، لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ، أيضًا ، نحو: راقود خلا.

قوله: «إلا إذا كان لشىء .. إلخ آخره» هذه شروط رفع أفـعل التفضيل لفاعله الظـاهر، كما رفـع أحسن، الكـحل فى قولـك : ما رأيت رجلاً أحـسن فى عيـنه الكحلُ منه، فى عين زيد، فيعمل إذًا الرفع قياسًا مستمرًا بلا ضعف.

قوله: «لشىء» هو «رجلاً» فى المثال المذكور وذلك لأنه صفته.

قوله: «وهو» أى أفعل ، «فى المعنى لمسبَّـب» أى لمتعلَّق لذلك الشىء، والأظهر فى اصطلاحهم: أن يقـال فى المتعلّق: السبب لا المسبَّب، وأحـسن، فى مثالنا[1] ، لمتعلَّق الرجل وهو الكحل، فإن الأحسن فى الحقيقة هو الكحل، لا الرجل.

٢/ ٢٢١ قوله: «مفضل» صفة لمسبَّب، أى ذلك المـتعلَّق الذى هو الكحل. إذا/ اعتبرت الأول، أى صاحب أفعل وهو «رجلاً» فى مثالنا: مفضلٌ.

قوله: «علـى نفسه»، الضمير لـلمسبَّب، أى: هو، إذا اعتبـرت الأول: مفضل، وإذا اعتبرت غير ذلك الأول، وهو فى مثالنا: زيد ، يكون مفضلاً عليه .

قوله: «منفـيًا» صفة مصدر محذوف، أى مفـضَّل تفضيلاً منفـيًا، أى لم يكن ذلك المتعلَّق باعتبار الأول فاضلاً وباعتبار الـثانى مفضولاً ، بل هو باعتبار الثانى. فاضل، وباعتبارالأول مفضول، أو حاله باعتبار الأول مساوية لحاله باعتبار الثانى.

والمراد فى مثل هـذا المثال: أنه باعتبار الـثانى فاضل، وباعتبـار الأول مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى أعين جميع الرجال .

(١) فى بعض المخطوطات: «فى مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل».

وإنما قلت: جميع الرجال مع أن لفظ «رجلاً» فى المثال المذكور مفرد؛ لأنه نكرة فى سياق النفى فتكون عامة.

إن قيل: كيف يتعلق قوله: باعتبار الأول، وباعتبار غيره بقوله: مفضل، وقد اتفق النحاة على أنّه لا يتعدَّى الفعل وشبهه بحرفين متماثلين إلى اسمين من نوع واحد، كما مرَّ؟.

قلت: باعتبار الأول، وباعتبار الثانى: حالان، الأول من الضمير المرفوع فى «مفضَّل»، والثانى من قوله: «نفسه» أى ملتبسًا باعتبار الأول، أو مقترناً به، كما تقول: فضَّلت زيداً راكباً على عمرو راجلاً.

ومعنى قوله: باعتبار الأول، أى بالنظر إليه، يقال: اعتبرت الشىء، أى نظرت إليه، وراعيت حاله.

قوله: «لأنه بمعنى حَسُنَ»، قال المصنف: إنما لم يعمل أفعال، لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبَّهة والمصدر. وأحْسَن ههنا، بمعنى حسُن، إذ المعنى: ما رأيت رجلاً حسُن فى عينه الكحل حسناً مثل حسنه فى عين زيد(١)، [فعمِل أفعل، لأن له فى هذا المكان فعلاً بمعناه](٢).

قلت: هذه العلة التى أوردها تطرد فى جميع أفعل التفضيل فيلزمه، إذاً، جواز رفعه للظاهر مطرداً وذلك لأن معنى مررت برجل أحسنَ منه أبوه، أى: حُسْنُ «أبوه» أكثر من حسنه، كما أن معنى: أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد: حُسْن الكحل فى عينه مثل حسنه فى عين زيد.

---

(١) بعده فى المخطوطات: «قلت»: إنما قال: حسناً مثل حسنه، ولم يقل أكثر من حسنه، لأن الظاهر فى مثل هذا المثال من حيث المعنى كما تقدم نفى المثليّة عن الأول، فيلزم إذا لم يكن مثل شىء فبالأولى أن لايكون أفضل منه، هذا هو المراد، وإن كان فى اللفظ نفى عن الأول الأفضلية لا المساواة، وهذه العلة التى علق بها» تطردُ فى جميع أفعل التفضيل.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

قوله: «مع أنهم لـو رفعوا ... إلى آخره»، هذا تعليل سيـبويه، وهو أن «أفعل» إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسـم الفاعل للاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يعمـل، لزم رفعه بالابـتداء، ويكون الكـحل مبتدأ، كـما فى قولك مـررت برجل أحسنُ منـه أبوه، برفع أحسن والجمـلة صفة لرجل، ولا يجـوز ذلك، لأن قولك: منه، بعد الكحل، متعلق بأحسن، فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبى، ولايجوز ذلك.

بَلَى، قد يجوز ذلـك، فى العامل القوى، نحو: زيداً كان عـمرو ضارباً. وأعنى ههنا بـالأجنبى مالا يكـون من جملة معمـولات ذلك العامل، لا الذى لاتـعلق له بذلك العـامل بوجه، كيف، والكـحل مبتدأ، وأحســن خبره فله تعلـق به من هذا الوجه؟

وعند الكسائى والفراء: ليس الفصل ههنـا بأجنبى، لأن المبتدأ معمول عندهما للخبر، كما ذكرنا فى أول الكتاب.

فإن قلت: قدِّم منه علـى الكحل حتى لايلزم الفصل بين العـامل والمعمول عند سيبويه بأجنبىّ.

قلت: يبقى الضمـير فى منه، راجعاً إلى غير مذكور؛ وتعليـل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتاً، أيـضاً، نحو: مررت برجل أحسن فى عينه الكـحل منه فى عين زيد.

ونقل عن الرمَّانى[١] جواز ذلك فى المثـبت، والسماع لـم يثبـت إلا فى المنفى، ٢/٢٢٣ ولا منع أن يستعمل فى ذلـك ما يفيد النفى[٢]، وإن لم يكن صريحـاً فيه/ نحو: قلَّما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل.

قوله: «ولك أن تـقول.. إلى آخره»؛ يعنى أن لـك فى مثل هذا المثـال المضبوط

(١) كلمة: «عن» سقطت من ب ٣/ ٤٦٩ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) فى ب فقط ٣/ ٤٦٩: «أن يستعمل ذلك فيما يفيد النفى، صوابه من ط والمخطوطات.

بالضوابط المذكورة وجهاً أخصر من الأول، وهو أن تحذف المفضول المجرور بمن، وحرف الجر الداخل على الاسم الذى ذكرنا أنه غير الأول، فتقول بدل قولك: منه فى عين زيد: من عين زيد، وهو على حذف المضاف أى من كحل عين زيد، لأنه يُفضَّل الكحل على الكحل لا الكحل على العين، ومِن التفضيلية تدخل على المفضول.

قوله: «وإن قدَّمت ذكر العين ... إلى آخره» أى: لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية، وهى أن تقدِّم الاسم الذى قلنا إنه غير الأول، على أفعل التفضيل داخلاً عليه آلة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول: ما رأيت كعين زيد، أحسن فيها الكحل[١].

وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت [أفعل بالابتداء][٢] لأنها فرع الأولى، ولأن «مِن» التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا أيضاً، بعد السبب المرفوع، وقولك: أَحسن، فى هذه العبارة[٣] بدل من قولك كعين زيد[٤]، أ ى عيناً أحسن فيها الكحل وذلك أن معنى: ما رأيت كعين زيد أى كعين زيد ولا زائدة عليها، ومعنى ما رأيت أحسن منها، أى أحسن منها ولا مثلها، فحذف المعطوف، فى الموضوعين، اعتماداً على وضوح المعنى، فقولك: ما رأيت كعين زيد، أى رأيت كل عين أنقص من عين زيد، وقولك ما رأيت أحسن

---

(١) فى المخطوطات: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، أو ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل بزيادة الجملة الثانية.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى بعض المخطوطات: بعد قوله: «أحسن فى هذه العبارة» ورد النص التالى: «أحسن فى هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدّر غير هذا الظاهر أى: ما رأيت كعين زيد ما رأيت أحسن فيها الكحل، وذلك لأن المراد بقولنا: ما أريت كعين أى فى حسن الكحل فيها، فلو نصبت أحسن بهذا الفعل الظاهر لكان المعنى: ما أبصرت عيناً مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها. وهذا خلف من القولين، لأنه لايكون مثل الشىء فى الوصف متصفاً بالزيادة عليه فى ذلك الوصف» وإنما استغنيت.

والنص فى ط متقارب مع النص فى المخطوطات من ناحية المعنى لأن ناحية اللفظ.

(٤) فى ب فقط ٣/٤٦٩ «أى عينا كعين زيد» بزيادة: «عينا».

من عين زيد: أى رأيت كـل عين أنقص من عين زيد فى الحسـن، فهذا بدل الكل من الكل، أتى به للبيان، لأن الأول مبهـم، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولـم تذكر أن الـنقصـان، فى أى شىء، ولا يجـوز أن يكون: أحـسن فيـها الكحل؛ صفة لقولك: كعين زيد، لأنه يكون فى المعنى: ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها.

وكيف يكـون مثل الشىء فى الوصف زائـداً عليه فى ذلك الوصـف فى حالة واحدة؟ وإنما استغنيت فى هذه العبارة عمّـا بعد المرفوع، لدلالة قولك: كعين زيد، عليه[1]، لأن معناه، كما قلـنا، ان كل عين دونها فى حسن الكحـل فيهًا، وهذا هو المستفاد بعينه من قولك:.. أحسن فيها الكحل منه فى عين زيد؛ وقوله:

(١) فى بعض المخطـوطات بعد قوله: «عليـه»: لأنك إذا لم ترعيناً كعـين زيد فى حسن الكحـل فيها فبالضرورة لاتكون رأيت خيراً منها فى حسن الكحل فيها وجاز إضمار الفعل الناصب لأحسن لقيام القرينة كقوله:

لن تراها وإنْ تأملت إلاّ ولها فى مفارق الرأس طيبا

وقوله: كوادى.... إلخ

والشاهد الثانى ذكره ابن الحاجب فى المَتن، وعلق علـى البيتين البغدادى فى الخزانة برقم ٦٢٨ وقد علقت عليهما برقم / ٧٢٧.

أمّا الشاهد الأول فلم يذكر فى النسخة المطبوعـة ط ولم يعلق عليه البغدادى فى الخزانة فى باب اسم التفضيل لأن الـنسخة التى فى حوزته فى غالـب الظن ليس فيها هذا النص الـذى ضم هذا البيت.

وتعليقى على هذا البيت هو:

والشاهد نسب لابن قيس الرّقيات، وهو بيت مفرد وفى ديوانه/ ١٧٦.

من شـواهد: سـيويه ١/ ١٤٤، والمـقتـضب ٣/ ٢٨٤، وابـن يعيـش ١/ ١٢٥ والمعـنى ٢/ ٦٧٢، والخصائص ٣/ ٤٢٩، والأشباه والنظائر رقم ٥٩٠ وفى المقتضب: الرؤية قد اشتملت على الطيب.

قال المبرد: «وهذا البيت أبعد ما مرّ.. وإنما جاز نـصبه على رأيت لأن المعنى: لن تراها إلا وأنت ترى لها فى مفارق الرأس طيبا. فهذا على الإضمار».

وفى الخصائص علـق على الشاهد بقوله: «ولعمـرى إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقـت ما هو متصل بها، ففى ذلك شيئان».

أحدهما: أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطيب فى مفارقها، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعة، وهذه بذلة وتطرح لاتوصف بها الخفرات ولا المعشقات.

والآخر: أن هذه الواو فـى قوله: «ولها» هى واو الحال، وصارفـة الكلام إلى معنى الابـتداء، فقد وجب أن يكون تقديره: لن تراها إلا وأنت تعلم أو تتحـقق أو تشم، فتأتى بالمبتدأ، وتجعل ذلك الفعل المقدّر خبراً عنه».

* كوادى السباع حين يظلم واديا[١] * ٧٧٦

انتصاب وادياً على أنه مفعول لأرى، وقوله: كوادى السباع حال منه، لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها، انتصبت على الحاليَّة.

ويجوز أن يكون عطف بيان لقوله كوادى السباع، والكاف اسميَّة.

ويجوز أن يكون تمييزاً كقولك: عندى مثل زيد رجلاً[٢] ويجوز أن يكون موصوفاً بأقلَّ، بدلاً من: كوادى السباع كما كان: أحسن فى عينه الكحل، بدلاً من: كعين زيد، والتقدير: أقلَّ به ركبٌ، منهم بوادى السباع، وأخوف به ركبٌ منهم بوادى السباع؛ قوله: ولا أرى، الواو اعتراضيَّة[٣].

٢/ ٢٢٣ قوله: حين/ يظلم، ظرف لمعنى الكاف، أى: وادياً يشبه وادى السباع وقت إظلامه، و«ما» فى قوله: ما وَقَى الله، مصدرية على حذف مضاف أى وقت وقاية الله للسارين، وهو ظرف لأخوف، وهو بمعنى المفعول مثل أشهر وأحمد؛ وقوله: تئيَّةً، أى: تثبتاً وتوقّفاً، وهو تفعلة من تركيب: أَيَّا، كحَيًّا، يقال: تأيَّا؛ أى تثَّبت، وهو منصوب على التمييز من «أقلّ» كما فى قولك: زيد أحسنُ منك ثوباً، فيكون فى المعنى فاعلاً مضافاً إلى المرفوع بأفعل، أى أحسن ثوبه، وأقلّ تئيَّة ركب أتوه.

(١) سبق ذكره والتعليق عليه رقم/ ٧٧٤.

(٢) بعد قوله: «عندى مثل زيد رجلاً» زيادة فى بعض المخطوطات وهى:
«وأقل» فى الأوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كـأحسن فى المسألة المذكورة ويجوز أن يكون «وادياً» هو المنصوب بالفعل المقدر «وأقل» صفته والتقدير: ما رأيت كوادى السباع ما رأيت وادياً أقل به ركب أتوه منهم».

(٣) علق السيد الشريف بقوله بعد قوله: الواو اعتراضية: أو للحال، وأقل به بالنصب صفة واداياً، فى اللفظ، وللمسيب له فى المعنى وهو الركب، فهو فاعل لـ«أقل» لوليه النفى، أى ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه تئيّةً بوادى السباع وضمير بـه إلى الوادى، و«أتوه» صفة «ركب» وتئية صفة المحذوف أى إتياناً تـئية. ويجوز انتصابه على المصدر، لأن التـلبث نوع من الإتيان وقـيل. حال: أى أتوه متلبثين ماكثين، و«أخوف» عطف على أقل أو على «تئية» إن جعلته حالاً؛ والاستثناء مفرع أى فى كل وقت، الأوقت وقايته».

ولو عـبَّرت بالعـبارة الأولى قلـت: ولا أرى وادياً أقلَّ بـه ركب منهـم بوادى السباع كقوله عليه الصلاة والسلام: «مـا مِن أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة»؛ ولو عبَّرت بالعبارة الثانية قلت: ولا أرى وادياً أقلَّ به ركب تِئيَّةً من وادى السباع.

تمَّ قسم الأسماء، والحمد لله رب العالمين.



انتهى بحمد الله تعالى الجزء الرابع ويليه إن شاء الله تعالى: الجزء الخامس وأوله قسم الأفعال

فهرس شواهد الجزء الرابع

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
أني قد أستعين علي الهممّ إذا خــفّ بالثّوىّ النـجّاء	٢٣٨	٥٩٨	١١٥
بأذلَّ حيث يكون من يتذلّل	٤٩٧	٥٩٩	١١٦
نهيتُك عن طِلابك أمَّ عمرٍو بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيـحُ	٤٩٨	٦٠٠	١١٨
إلاَّ عــلالــة أو بــدا هة سابح نهـد الجُــزاره	٢٣	٦٠١	١١٩
علي حينَ عاتبْتُ المشيبَ علي الصبا وقلـت ألـمَّا تَصْـحُ والشيـب وازع	٤٩٩	٦٠٢	١٢١
لم يمنع الشُّربَ منها غيْرَ أن نطقت حمامةٌ في غُصون ذات أو قال	٢٣٧	٦٠٣	١٢٢
* على حينَ عاتبت المشيب*	٤٩٩	٦٠٤	١٢٣
ونَطْعَنُهُمْ حيثُ الحُبى بعد ضربهمْ ببيض المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ	٥٠٠	٦٠٥	١٢٤
* أما تري حيث سُهَيلٍ طالعًا*	٥٠١	٦٠٦	١٢٤
لدي حيث ألقت رحلها أم قشعم	٥٠٢	٦٠٧	١٢٥
لِلفتي عقلٌ يعيش به حيث تَهْدي ساقَه قدمُه	٥٠٣	٦٠٨	١٢٥
ترفع لِي خندفُ والله يرفعُ لي ناراً، إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تقد	٥٠٤	٦٠٩	١٢٩
إذا قَصُرت أسيافُنا كان وصلُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِب	٥٠٥	٦١٠	١٢٩
إذَا الخَصْمُ أبزي مائلُ الرأس أنكبُ	١٥٩	٦١١	١٣٤
حتى إذا أسْلكوهم فى قُتائدةٍ شلا كما تَطرد الجمَّالةُ الشُّردا	٥٠٦	٦١٢	١٣٦
فأضْحى ولو كانت خراسانُ دونَهُ رآها مكان السُّوق أو هى أقربا	٥٠٧	٦١٣	١٣٨
فبينا نسوس النّاسَ والأمر أمرُنا إذا نحن فيهم سُوقةٌ نتنصَّفُ	٥٠٨	٦١٤	١٣٨
حتى إذا أسكلوهم فى قتائدة	٥٠٦	٦١٥	١٤٢
بينا تعنُّقِه الكمــاةَ وروْغه يوماً أُتيحَ له جريءٌ سَلْفع	٥٠٩	٦١٦	١٤٣
* وأنت إذٍ صحيح *	٤٩٨	٦١٧	١٤٤
* وكان إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يضْربِ *	٥١٠	٦١٨	١٤٥
* منْ أين عشْرون لها من أنَّى *	٥١١	٦١٩	١٤٦
صـريعُ غوانٍ رَاقَهُـنّ ورُقْنَـهُ لدن شبَّ حتي شابَ سُودُ الذّوائب	٥١٢	٦٢٠	١٤٦
فأصبحْتَ أنَّى تأتها تبتئس بها كِلاَ مَرْكَبَيْها تحت رِجليْك شاجرُ	٥١٣	٦٢١	١٤٧

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
كأنَّ فَعلةَ لم تملأْ مواكبُها ديارَ بكر ولم تخلَع ولم تَهبِ	٤٨٦	٦٤٥	٢٠٢
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله	١١٩	٦٤٦	٢٠٦
علا زيدُنا يوم النقا رأسَ زَيْدِكم بأبيضَ ماضى الشَّفْرتين يمانى	١١٨	٦٤٧	٢٠٦
سكنوا شُبَيْثًا والأحصَ وأصبحوا نَزَلَــتْ منازِلَهــم بنــو ذبيان	٥٢٩	٦٤٨	٢٠٩
وإذا فــلانٌ مات عــن أكْــرومةٍ ســدُّوا معــاوِزَ فقــده بفُلان			
أخَذْتُ بعــين المــالِ حتــى نَهكْــتُهُ وبالدَّين حتي ما أكاد أُدانُ	٥٣٠	٦٤٩	٢٠٩
وحتى سألت القَرْض عند ذوى الغنى وردَّ فلان حاجَتِي وفلانُ			
الله أعطاك فضلاً من عطيته علي هنٍ وهنٍ فيما مضي وهنِ	٥٣١	٦٥٠	٢١٠
يا مرحباه بحمار ناجيهْ	١٤٧	٦٥١	٢١٠
* يارِبَّ يا ربَّاهُ إيَّاك أَسَلْ *	٥٣٢	٦٥٢	٢١١
قل لابن قيسٍ أخي الرُّقيَّات ما أحسن العرْف في المصيبات	٥٣٣	٦٥٣	٢١٥
ومنْ طَلَب الأوتارِ ما حزَّ أنفَهُ قصيرٌ، ورام الموتَ بالسيف بَيْهَسُ	٥٣٤	٦٥٤	٢١٦
نعامةُ لــمَّا صرَّع القومُ رهطَه تبيَّن فى أثوابه كيف يلْبَــسُ			
* ألا يا ديار الحيِّ بالسَّبُعان *	٥٣٥	٦٥٥	٢١٧
ولها بالماطرون إذا أَكَلَ النَّمْلُ الذي جمعا	٥٣٦	٦٥٦	٢١٨
ليت شعرى وأين منّىَ ليتٌ إن لــوًا وإن ليتًا عــناءُ	٥٣٧	٦٥٧	٢٢٠
* بوحشٍ إصْمتَ *	٥٣٨	٦٥٨	٢٢٦
* بنــــات أَلْبُبى *	٥٣٩	٦٥٩	٢٢٧
* يعصرن السليط أقاربه *	٣٧٦	٦٦٠	٢٢٩
ألفاظ العــــدد			
* حتى استثاروا بي إحدَى الإحَد *	٥٤٠	٦٦١	٢٣٦
لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرُها ثمانُ	٥٤١	٦٦٢	٢٥١
ثلاثةُ أَنْفُس وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جــار الزّمانُ على عيالى	٥٤٢	٦٦٣	٢٥٣
ثلاثُ مِئينٍ للملوك وَفَى بها ردائى وَجلَتْ عن وجوه الأهاتم	٥٤٣	٦٦٤	٢٥٤

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
* وحاتم الطّائىُّ وهابُ المئى*	٥٤٤	٦٦٥	٢٥٥
إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللّذاذةُ والفتاءُ	٥٤٥	٦٦٦	٢٥٨
فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سُوداً كخافية الغراب الأَسْحم	٥٤٦	٦٦٧	٢٦٠
* على حين عاتبت المشيب على الصِّبا*	٤٩٩	٦٦٨	٢٦١
فكان مجنىِّ دون مَن كنت أتّقى ثلاثَ شُخوصٍ كاعبان ومُعصر	٥٤٧	٦٦٩	٢٦٢
كأنَّ خُصْيَيْه من التَّدلْدل ظرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَل	٥٤٨	٦٧٠	٢٦٣
فطافت ثلاثاً بين يوم وليلةٍ وكان النكيرُ أن تُضيف وتجأرا	٥٤٩	٦٧١	٢٦٥
المذكر والمؤنث			
فَقُلتُ لها أَصبت حصاةَ قَلْبى ورُبّتَ رَمية من غير رام	٥٥٠	٦٧٢	٢٧٧
* يا صاحبا رُبّتَ إنسانٍ حَسَنْ *	٥٥١	٦٧٣	٢٧٧
لقد أغدوا على أشقَـــــــر ، يختال الصحاريًا	٥٥٢	٦٧٤	٢٧٩
* متى كنَّا لأمِّك مقتوينا *	٥٥٣	٦٧٥	٢٨٤
* كسامعتىْ شاة بحَوْملَ مفرد *	٥٥٤	٦٧٦	٣٠١
فلا مُزْنةٌ ودَقَت ودْقَها ولا أَرْضَ أبقلَ إبقالَها	٢	٦٧٧	٣٠٤
حلفتُ بهدْيٍ مُشْعَرٍ بكرَاتُه يَخُبُّ بصحراء الغبيط درادقُهْ	٥٥٥	٦٧٨	٣٠٥
لو كنت من مازنٍ لم تستبح إبلي بنو اللَّقيطة من ذُهْل بن شيبانا	٥٥٦	٦٧٩	٣٠٥
* يعصرن السليط أقاربه *	٣٧٦	٦٨٠	٣٠٦
* مع الصبْح ركْبٌ من أُحاظَةَ مُجْفلُ *	٥٥٧	٦٨١	٣٠٧
المثنـــى			
* أُحبّ منهما الأنف والعينانا*	٥٥٨	٦٨٢	٣١٠
إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها	٥٥٩	٦٨٣	٣١٠
يا رُبَّ خالٍ لك من عُرينَهْ فَسْوَتُه لا تنقضي شَهَرَيْنَهْ شهري ربيـــع وجمــادَيْنَهْ	٥٦٠	٦٨٤	٣١١
ليثٌ وليثٌ فى مجال ضنك كلاهما ذو أشر ومَحْك	٥٦١	٦٨٥	٣١١

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
* وقائلة خولانُ فانكِح فتاَتهُمْ *	٧٧	٧٠٩	٣٤٤
* إنك إنَ يُصرعٌ أخوك تصرعُ *	٥٨١	٧١٠	٣٤٥
الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهُمُ من ورائنا وكف	٢٩٨	٧١١	٣٤٦
* وحاتم الطائيّ وهَّاب المئى *	٥٤٤	٧١٢	٣٤٦
زعمتْ تُماضرُ أنني إمَّا أَمُتْ يَسدُدْ أبينوها الأصاغرُ خلّتى	٥٨٢	٧١٣	٣٤٦
قد شَرِبَتْ الا الدُّهَيدهينا قُلَيِّصـاتٍ وأُبيكــرينـا	٥٨٣	٧١٤	٣٤٨
ولى دُونكم أَهْلُونَ: سِيدٌ عَمَلَّسٌ وأرقطُ زُهلولٌ وعرفاءُ جَيْأَلُ	٥٨٤	٧١٥	٣٤٩
* ولكنـــي أريد به الذَّوينا *	١٦	٧١٦	٣٥١
ذرانيَ من نجد فإن سنينه لَعِبْنَ بنا شيباً وشيّبننا مردا	٥٨٥	٧١٧	٣٥٢
وماذا يدّرى الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ	٥٨٦	٧١٨	٣٥٢
* غراثُ الوُشْح صامتةُ البُرين *	٥٨٧	٧١٩	٣٥٢
وأنّ لَنا أبا حَسَنٍ عليّا أبٌ برٌّ ونحن له بنينُ	٥٨٨	٧٢٠	٣٥٣
* متى كُنّا لأمِّك مْقتوينا *	٥٥٣	٧٢١	٣٥٣
* إذا ما بنو نعش دَنَوْا فتصوَّبوا *	٥٨٩	٧٢٢	٣٥٦
جمـع المؤنث السالم			
أَبَتْ ذِكَرٌ عوَّدْنَ أحشاءَ قَلْبه خفوقاً ورفْضاتُ الهوى فى المفاصلِ	٥٩٠	٧٢٣	٣٦٣
وأهْلَة وُدٍّ قد تبرَّيْتُ ودَّهم وأبليتُهم في الحمد جَهْدي ونائلي	٥٩١	٧٢٤	٣٦٤
فهم أَهَلاتٌ حولَ قيس بن عاصم إذا أدلجوا يَدْعون بالليل كوثرا	٥٩٢	٧٢٥	٣٦٤
* أخو بيَضات رائحٌ متأوِّب *	٥٩٣	٧٢٦	٣٦٥
* أُمَّهتى خندفٌ وإلياس أبى *	—	٧٢٧	٣٦٦
جمـــع التكسير			
لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يلمعْن بالضحي وأسيافنا يقطرن من نجدة دما	٥٩٤	٧٢٨	٣٧٠
المصـــــدر			
وما الحربُ إلاّ ما علمتمْ وذقتمُ وما هو عنها بالحديث المرجَّمِ	٥٩٥	٧٢٩	٣٨٠

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
أمِنَ رسم دارٍ مَرْبَعٌ ومصيفٌ لعينيكَ من ماء الشُّئون وكيفُ	٥٩٦	٧٣٠	٣٨١
ضَعيف النّكاية أعداءَهُ يخال الفرارَ يُراخي الأَجَلْ	٥٩٧	٧٣١	٣٨٣
لقد علِمَتْ أُولَى المغيرة أنني كَرَرْتُ فلم أَنْكُلُ عن الضَرب مِسْمعَا	٥٩٨	٧٣٢	٣٨٣
* طلبُ المعقّب حقّهُ المظلومُ *	١٢٢	٧٣٣	٣٨٦
أكُفراً بعد ردِّ الموت عنّي وبعد عطائك المائةَ الرِّتاعا	٥٩٩	٧٣٤	٣٨٦
* دارٌ لسُعدى إذْه من هواكا *	٨٣	٧٣٥	٣٨٧
اســــم الفاعل			
* ليُبك يزيدُ ضارعٌ لخصومة *	٤٥	٧٣٦	٣٩٤
فبَتُّ والهمّ تَغْشاني طوارِقُهُ من خوف رحلة بين الظّاعنين غدا	٦٠٠	٧٣٧	٣٩٦
فيا لَرزامٍ رَشِّحوا بى مُقَــــدِّماً على الحرب خوّاضاً إليها الكرائبا	٦٠١	٧٣٨	٣٩٧
ضَروب بنصل السيف سُوقَ سمانها إذا عَدموا زاداً فإنك عاقرُ	٦٠٢	٧٣٩	٣٩٨
شمٌّ مهاوين أبدانَ الجَزور مخا ميص العشيّات، لا خُورٍ ولا قَزَم	٦٠٣	٧٤٠	٣٩٨
حتى شاهاً كَليلٌ مَوْهناً عملٌ باتت طراباً وبات الليلَ لم يَنَم	٦٠٤	٧٤١	٣٩٩
حَذِرٌ أموراً ما تُخاف، وآمنٌ ما ليس مُنجيهُ من الأقدار	٦٠٥	٧٤٢	٤٠٠
أمِنْ رَيْحانَة الداعى السمَيْعُ يؤرِّقنى وأصحابي هُجوع	٦٠٦	٧٤٣	٤٠١
ثم زادوا أنهم فى قومهم غُفُرٌ ذنبَهُم غير فُخُر	٦٠٧	٧٤٤	٤٠٢
ممَّن حَمَلْنَ به وهنّ عواقدٌ حُبُك النِّطاق فشبَّ غيرَ مُهبَّل	٦٠٨	٧٤٥	٤٠٣
الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهُمُ من ورائهم نَطَفُ	٢٩٨	٧٤٦	٤٠٤
أبنى كليب إنّ عمَّيَّ اللذا قتلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا	٤٢٣	٧٤٧	٤٠٤
وإنّ الذى حانت بفَلْجٍ دماؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القوم يا أم خالد	٤٢٦	٧٤٨	٤٠٤
وكرَّارُ خلفَ المُجحرين جواده إذا لم يُحامِ دون أُنثى حليلُها	٦٠٩	٧٤٩	٤٠٥
هــل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عَوْن بن مخْراق	٦١٠	٧٥٠	٤٠٦
اســــم المفعول			
ادنـــــوفأنظــــــــور	١١	٧٥١	٤٠٨
الصفة المشبهة			
أقامت على ربعيهما جارتا صفاً كُميتا الأعالي جَونتا مُصطلاهما	٣٠٠	٧٥٢	٤١٨
*روانفُ أليتيكَ وتُستطارا *	٥٦٩	٧٥٣	٤١٨

الجزء الرابع

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع ١٤٧٢٠/٢٠٠٠

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

☎ : ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٢/٠١١